

أحمد بن الحاج محمد بن جندب

كتاب

إيضاح الأسرار المصونة

في الجواهر المكنونة

في صدف الفرائض المسنونة

تأليف الشيخ الفقيه العالم العلامة الحيسوبي سيدي أحمد بن سليمان

الجزولي الرسمى رحمه الله

١٤٣٥

طبع هذا الكتاب الجليل القدر على ثقة من حل ذروة العلياء \* وتوسيع بقضائل  
النبل \* والعلماء \* وحاز الفضائل والمفاخر والمعالم ودانت له السعادات في كل مكان وزمان \*  
ورمقته عين الثبات في كل آن \* الجامع بين السيف والقلم \* والعلم والكرم \* نبع الجود  
في أوطانه \* وحام طي زمانه \* وبرمكي أوانه \* العالم العلامة \* والخبير القهامة \*  
فارس القربان \* وفريد هذا الزمان \* وأرومة الافضل المشهورين \*  
غفر السادة المزوارين \* السيد الحاج الهادي المزوارني \* باشا مراکش  
الجزء ونواحيها وحاكم سهولها وجبالها الذي لا زال بمون الله يتقرب عن الكتب المفيدة  
والتأليف العزيزة ليتحف بنشرها الراغبين \* ويهدي بنور فوائدها الغافلين \*  
جزاه الله جزاء الخير وخير الجزاء \* وأجزل عليه بجزيل العطاء \* وقد تم الطبع على يد  
وكيله السيد قاسم الدكالي غفر الله ذنوبه \* وستريحه به \*

طبع بمطبعة المأهذ بجوار قسم الجمالية بمصر

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الفقيه العالم العلامة الحسني سيدي أحمد بن سليمان الجزولي ثم الرسموكي أصلحه الله آمين الحمد لله المنفرد بالمعظمة والتكوين \* وارت السموات والارض ومن فيهن وهو خير الوارثين \* ومميز درجات أهل العلم بما فضلهم به في سابق علمه من مزايا التقريب والتمكين \* وهدام الى فهم معاني دينه المتين \* وجعل التيقن في معالم الدين \* من أفضل أعمال عباد الله المتقربين \* والصلاة والهلام على سيدنا محمد نبيه المصطفى ورسوله المقرب الامين \* وعلى آله البررة الاكرمين وأصحابه المنتخبين \* وسائر المقتدين \* وبعد \* فاعلم أن علم الفرائض علم شريف من أجل علوم الدين وأعلها \* وأهمها بالبحث والنظر وأولها \* دل تبيين الله مهمة أحكامه في الكتاب على شرفه وعظمه \* ووردت الاخبار النبوية بالخص على تعليمه وتعلمه \* وحذرت مما سيقع من دروس معالمه السنية \* وذهاب أعلامه الشرعية \* ومع ذلك أعرض عنه أهل هذا الزمان حتى أشرف على الدروس والنسيان \* وقد كنت قبل هذا الاوان \* صارفا همتي لتعلمه تعلم اتقان حتي اظنني الله على ما شاء من فروعه الفقهية ولو احققها الحسابية وتأملت تأليفاته المنظومة والمنشورة \* المتداولة المشهورة \* فلم يظهر لي فيها تأليف متوسط جامع لما يحتاج اليه من الفقه والاعمال المقصودة \* فألفت في ذلك أرجوزة سهلة مفيدة \* فأردت أن أشرحها شرحا متوسطا يكمل به المرغوب لكل طالب حبيب \* وسميته ايضاح الاسرار المصونة \* في الجواهر المكنونة \* في صدف الفرائض المسنونة \* فانه يوفقنا في ذلك للسداد \* ويجعله مقبولا منتفعا به الى يوم التناد \* فقلت مستعينا بالله العظيم الذي كان له الفضل العميم \* قال الناظم أصلحه الله

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَنَا \* لِدِينِهِ وَدَلَّمَهُ أَوْرَثَنَا ﴾

فأقول ابندا الناظم تأليفه بالحمد لله لانه فاتح كتاب الله الكريم وخاتم دعاء المؤمنين في جنة النعم والوارد من قوله عليه السلام كل أمر ذي بال لا يتبدى فيه بالحمد لله وهو أجزم ويروي أثر وأقطع أى ناقص البركة تقصا فاحشا فلا ابتداء به مستحب لكل مصنف ومدرس ودارس وخطيب ومريد كل أمر مهم والحمد في اللغة هو الثناء بالكلام على الموصوف بحمائل صفاته وأفعاله على جهة التعظيم فلا يكون حينئذ الا بالكلام ويكون في مقابلة النعمة وغيرها وفي العرف هو فعل يشعر بتعظيم النعم بسبب كونه متعما على الحامد أو غيره فلا يكون حينئذ الا في مقابلة النعمة ويكون بالكلام والفعل والاعتقاد فبينهما حينئذ عموم

وخصوص من وجه لاجتماعهما فيما كان بالقول في مقابلة النعمة وانفراد الغوى بما كان بالقول في صفات الكمال وانفراد العرفي بما كان بغير القول في مقابلة النعمة والحمد خاص بأولى العلم بخلاف المدح فإنه يكون لأولى العلم وغيرهم وأل في الحمد الاستغراق على الاظهر وقيل انها عهدية لان الله لما علم عجز خلقه عن كنهه حمد نفسه في الازل فلما خلق الخلق طلب منهم أن يحمده بمثل حمده أى مثل الحمد الذى حمد الله به نفسه في الازل واقع منى لله والله علم على الذات الواجبة الوجود المستحق للعبادة واللام الجارة له للاستحقاق والتوفيق هو خلق القدرة مع المقدور في العبد على موافقة أمر الله تعالى والدين هو الطاعة والعلم أريد به هنا الجنس وأفضل العلوم التي من الله بها على العباد العلم بوجوده تعالى ووحدانيته وما يجب له وما يستحيل عليه وما يلحق بذلك من علوم الشرع والايراث هو الاعطاء ومعنى البيت على أن الاستغراق لجنس جميع أنواع الحمد القديم والحديث ثابتة ثبوت استحقاق الله تعالى الذى وفقنا لطاعته وأورثنا أى أعطانا علومه التي كان من جملتها ما يستلزمه نظم هذه الارجوزة من علم النحو والعروض والحساب والفرائض لله الحمد التام والشكر العام على توالى نعمه على الدوام وفي هذا البيت براعة الاستهلال التي يستعملها أهل البلاغة وهي الاتيان في أوائل قصائدهم بما يدل على ما أرادوا التكلم عليه \* ثم قال أصلحه الله

### ﴿ ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَدًا \* عَلَى نَبِينَا وَمَنْ بِهِ اهْتَدَى ﴾

فأقول ثنى الناظم بالصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى كل من اهتدى به لما في ذلك من الثواب لان الشأن في كل أمر يبدأ فيه بحمد الله أن يصلى فيه على الرسول صلى الله عليه وسلم والصلاة على غير الانبياء جائزة بالتبع للانبياء اتفاقا والصلاة من الله على نبيه هي الرحمة المراد بها الانعام وسلامه عليه هو زيادة التشريف والتعظيم \* والنبي هو انسان أوحى اليه بشرع وان أمر بتبليغه والجملة خبرية لفظا دعائية معنى أى اللهم صل وسلم أى اللهم تفضل بالانعام وزيادة التعظيم في سائر الازمنة المستقبلية على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى كل من اهتدى أى رشد بسببه الى أمثال أوامره من أقاربه وأصحابه وسائر أئمة \* ثم قال أصلحه الله

### ﴿ وَابْعَدُ فَأَقْصِدْ بِهَذَا الْوَضْعِ \* عِلْمُ الْفَرَائِضِ الْجَلِيلِ النِّفَعِ ﴾

فأقول في تفسير بعض ألفاظه بعد ظرف زمان حذف معه المضاف اليه ونوى معناه فبنى على الضمة التي لا تكون فيه حالة الاعراب وهو متعاقب بمحذوف وهو اذكر والفاء الموجودة بعده داخلية على مقدر وهو أقول وما بعده الى آخر الارجوزة محكى به ويصح تعلقه بغير ذلك والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة أى مقدرة فهي الانصاء المقدرة للورثة \* وفي معنى البيت واذكر بعد زمان ذكرى ما تقدم ما هو مقصود فأقول القصد أى مقصودى بهذا الوضع أى بعض التأليف الموضوع في بحر الرجز المركب في أصله من مستعملن ذى وتد مجموع ستة مرات هو تبين مهمات علم الفرائض الجليل النفع أى الذى جل أى عظم وكثر نفعه للمسلمين لاضطرار كل الناس اليه اذ لا يخلو انسان من كونه وارثا أو موروثا

الى انقراض الدنيا وقد حدد بعضهم علم الفرائض الذي هو علم الموارث \* بقوله هو العلم  
 بالاحكام الشرعية المختص تعلقها بالمال بعد موت مالكة تحقيقا أو تقديرا فقوله العلم كالجنس في الحد  
 يدخل فيه جميع أنواع العلم \* وقوله الشرعية احتريزه من العقلية كالحساب وغيره وقوله المختص تعلقها  
 بالمال احتريزه من أصول الدين والنكاح والطلاق ونحو ذلك \* وقوله بعد موت مالكة احتريزه من  
 الزكاة ونحوها \* وقوله تحقيقا أو تقديرا راجع لكل واحد من الموت والمالك اما تحقيق الموت والمالك  
 معلوم وانما ذكره توطئة لتقديرهما واما الموت بالتقدير فكأنفقود اذا مات بالتعمير وأما المالك بالتقدير  
 فكندبة الجنس ودية الخطأ فانه يقدر ملك الميت لتلك الدية أى بقي فيه الجزء الاخير من أجزاء حياته  
 فتورث عنه وقال بعضهم يمكن أن يقال في رسمه علم يقدر ما يورث من مال الميت ومن يرثه ومن لا  
 وأخصر من ذلك أن يقال العلم بالوارث وما يورث ولا بد لطالب هذا العلم من معرفة مقدمات من الحساب  
 وبحسب قوته في الحساب يكون اقتداره على استخراج الخطوط لاربابها فان كان فقيها لا حساب عنده  
 لم يقدر على عملها فغاية ما يتأتى للامام بقوله في الفرائض البسيطة وأما الفرائض المركبة كسائل انكسار  
 السهام والاقرار والمناسخات ونحوها فلا يقدر على عملها الا الماهر في الحساب وان كان حسابيا لافقه عنده  
 فكثير ما يخطئ في تعيين الوارثين وفروضهم وكيفية حججهم وعدد الاسباب والموانع ونحو ذلك ولا لجل  
 احتياج الناظر فيه الى الحساب والفقهاء صار كأنه علم مستقل فافرد له العلماء تأليف مستقلة والاصل في  
 ثبوت هذا العلم الكتاب والسنة والاجماع والقياس كسائر الاحكام الشرعية أما الكتاب فقوله تعالى  
 يوصيكم الله في أولادكم الآية \* وقوله يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة الآية وأما السنة فقوله عليه  
 الصلاة والسلام تعلموا الفرائض فانها من دينكم وهي أول ما ينسى وهي نصف العلم وهي أول علم يترج  
 من أمي وينسى وفي لفظ آخر تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤا مقبوض وان العلم سيقبض  
 حتي يختلف اثنان في فريضة ولا يجدان من يفصل بينهما \* وقوله أيضا العلم ثلاثة آية محكمة وسنة  
 قائمة وفريضة عادلة وما سواها فضل \* ومعنى عادلة موافقة للاحكام التي أخذت من الكتاب والسنة  
 وهذا العلم علم شريف دل على فضله الاحاديث السابقة وآثار كثيرة وقد استوفت الصحابة رضي الله  
 عنهم النظر في ذلك واكد وأعلى تعليمه قال أبو موسى الاشعري رضي الله عنه مثل الذي يقرأ القرآن  
 ولم يعرف الفرائض كلابس برنس لا رأس له وقال ابن العربي وقد ضيعها الناس اليوم واشتغلوا بالتبوع  
 وغيره اما لقلة الدين أو لقرض دنيوى وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يملنون وهذا العلم علم قطعي  
 ليس لاحد فيه زيادة ولا نقصان بالاجتهاد بعد الصحابة رضي الله عنهم ولذا قال ابن حبيب من قطع  
 حق امرئ مسلم تامدا أو طاهلا قطع الله حقه من الجنة واختلف في توجيه كونه نصف العلم فقيل انه  
 بعيد وبه قال جماعة وقيل انه نصف باعتبار حالة الحياة والموت والحياة سبب لوقوع سائر العلوم والموت  
 سبب لوقوع الفرائض واحد الحالتين نصف من مجموعها وقيل انما قال انها نصف العلم على جهة التشریف  
 والمبالغة في الحث على الاشتغال بها مخافة أن تنسى وقيل غير ذلك \* ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿ يُخْرِجُ مِنْ تَرْكِه الَّذِي هَلَكَ \* حَقُّ تَعَلُّقٍ بِبَعْضِ مَا تَرَكَ ﴾

﴿ ثُمَّ مَوْنَةٌ فَدَيْنٌ الدِّمَةُ \* إِصْأَوْهُ وَالْإِرْثُ فِي الْبَقِيَّةِ ﴾

فأقول في تركه فملة بمعنى مقعولة والميون بغير تاء جمع مؤنثة بالناء والذمة تطلق على الكفالة التي هي الحفظ  
 أي يخرج من تركه الشخص الذي هلك أي مات حق ثبت على الهالك لغيره تعلق ذلك الحق ببعض ما  
 تركه الهالك من الاموال يعني أو بجميع ما تركه وذلك كدين المرتهن الذي تعلق بالرهون المحوز في صحة  
 الرهن فانه يخرج أولا وجوب مرتهن ذلك المرهون فان لم يبق فيه شيء كان تجهيز الميت المدين على بيت  
 المال أو جماعة المسلمين وكذلك ارض الجناية الذي تعلق برقية العبد الخالي على غيره في حياة سيده فمات قبل  
 فوائده بالارض أو اسلامه فيه فان المجني عليه أحق بذلك العبد الميت حتى يأخذ جنايته ببينة الارش من  
 ثمنه فيصرف ما بقي في تجهيز الميت وان رهن عبد ثم جنى فقد تعلق به حقان فان لم تثبت جنايته ببينة  
 وانما اعترف بها الراهن العديم فقط بحق المرتهن يقدم على حق المجني عليه وان ثبت جنايته أو اعترف  
 المرتهن بها بحق المجني عليه حينئذ يقدم على حق المرتهن فله أن يأخذه من يده حتى يقضى منه لقوله  
 عليه السلام العبد فيما جنى فان فداه أحدهما بالارش بقى على الرهنة والابده بأخذ الارش من ثمنه فما بقي  
 يأخذه المرتهن فان فضل عن حقه شيء صرف في تجهيز المدين \* وكذلك أم الولد تستحق أخذ حملها نفسها  
 من رأس المال اذا مات سيدها فتكون حرة \* وكذلك زكاة العين في عام وفاته ان اعترف بحولها عليه  
 وأوصى باخراجها فانها تخرج من رأس المال \* وكذلك زكاة الخرس والنهار اذا ثبت حولها بالافراك  
 والازهاء في عام وفاته وان لم يوصى باخراجها ايضا \* وكذلك ما اقربه المالك من الاصول والعروض  
 بإعيانها لرجل أو قامت عليه بينة فربها أولى بها \* قوله ثم مؤنة معناه ثم يخرج مما بقي مؤنة تجهيزه بالمعروف  
 من غسل وكفن وحنوط وما يصرف الى ان يقبر بالتراب في قبره وان كان الهالك زوجة كان مؤنتها في  
 مالها على المشهور \* وأما العبد فؤنته على سيده وهل الواجب كفن واحد يستريحه أو عورته خلاف  
 وان أوصى بأكثر من واحد كان الزائد على الواحد المعروف لامثاله في ثلث ماله \* قوله فدين الذمة بكسر  
 التاء لزوما لتكون روياء حيث لم يوافق الحرف الذي قبلها ما قبل التاء في الشطر الآخر وهكذا يكون الامر  
 في سائر الايات المختومة بهاء التأنيث أي فيخرج مما بقي في التركة دين في ذمة الهالك وحكمه ولم يتعلق  
 بشيء معين كالرهن فان كان في التركة وفاة بجميعها فلا اشكال والا تحاص أربابها فما وجد منها ان كانت  
 هذه الديون حقوق الأدميين وهي ثابتة على الهالك ببينة عاتلة أو اقراره بها في صحته أو مرضه لمن لا يهتم  
 عليه ثم يخرج مما بقي حقوق الله المقرضة عليه من الزكاة والكفارات والندور اذا شهد في صحته بوجوبها  
 عليه في ذمته فيبدأ بذلك كله من رأس الباقي الاول فالاول فيثبت كما يبدأ ذلك في الثالث اذا أوصى في  
 المرض بوجوب ذلك عليه في الاعوام الماضية كما يفيد كلام الشيخ يعقوب البستاني على نظم التلمساني \*  
 قوله ايصاءه والارث في الباقية أي ثم يكون موجبا ايصائه وارث الورثة في بقية التركة عما تقدم لكن  
 تخرج الوصايا من ثلث تلك البقية ويكون ما بقي للورثة فان كان في ثلث تلك البقية وفاة بجميع الوصايا  
 أخرجت كلها والا قدم الاكد منها على غيره وتحاصت المتساوية أو يقرع بينها حسبما أشار اليه خليل في  
 مختصره بقوله وقدم لضيق الثلث فك الايسر ثم مدبر صحة الى آخر الوصايا التي ذكرها وسيأتي بيانها ان  
 شاء الله \* ومثال ذلك من مات وليس له الا عبد مرهون في عشرة دنانير فمات العبد على رجل فكسره  
 سنا ارشها خمسون دينارا فأخذه المجني عليه من دين المرتهن الثبوت جنايته عليه وعلى الميت عشرون دينارا  
 دينا لرجل وحجزه وارثه بخمسة دنانير الى الفاصلة فاجتمعوا كلهم على بيع ذلك العبد وقد كان أوصى  
 بثلث ماله فاذا بيع العبد بخمسين دينارا أو أقل أخذ المجني عليه ولا شيء للباقيين واذا بيع بستين أخذ  
 المرتهن عشرته وبسبعين أخذ المجني خمسة واقسم أهل العشرين على قدر دينهم الخمسة الباقية واذا بيع

بخمسة وثمانين أرباب الديون ديونهم ولا وصية ولا ميراث فإذا بيع بمائة كان ثلث ماله الذي أوصي به خمسة وورث به عنه عشرة وبالله التوفيق ثم قال أصلحه الله

### ﴿ أسباب التوارث ﴾

فأقول أي هذا الكلام الآتي باب تبين أسباب حصول التوارث الخاص بين كل شخص أراد الحي منها أن يرث الميت وهي جمع سبب والسبب الشرعي هو ما يوجد الحكم عند عدمه إذ أنه وهو هنا ما يتوصل به إلى الميراث الخاص وأما الارث الذي يكون لسائر المسلمين فلا يعتبر فيه الا موافقة الميت في الاسلام ثم قال الناظم أصلحه الله

### ﴿ لِإِلَارْثِ أَسْبَابُ ثَلَاثَةٌ نَسَبٌ \* نِكَاحٌ وَوَلَاءٌ مُجْتَلَبٌ ﴾

فأقول أي لثبوت الارث بين الحي والميت أسباب ثلاثة لا يثبت الارث بينهما الا بواحد منها \* وهي نسب أي ثبوت قرابة مخصوصة بينهما \* وثبوت عقد زواج بينهما \* وثبوت ولأء بينهما مجتلب بالاعتاق أي جلبه واكتسبه المعتق لنفسه ولعصبته بالاعتاق \* وقد يكون بينهما سببان أو جميع الاسباب الثلاثة فيرث الحي منهما الميت ببعض ما حصل منهما كإسياني \* والمراد بالنسب قرابة مخصوصة سيأتي بيانها لا مطلق القرابة والولاء بفتح الواو مع المدقيل هو الانعام بالعتق لانه شبهه بالنسب إذ السيد أخرج معتقه من الرق الذي هو كالعدم إلى الحرية التي هي كالموجود بسبب الاعتاق كما أخرج الاب الولد بالنطفة من عدم إلى الوجود حسا فيحدث بينهما من الاعتاق محبة تامة واتصال تكون موجبة لمولات بعضهم بعضا في دفع المضار وجلب المنافع كما توجب القرابة المتألفة ذلك فالولاء على هذا اسم للمصدر الذي هو التوالى فإذا قلت فلان ورث فلانا بالولاء فعناه أنه ورثه بتولى اعتاقه والولاء حينئذ يورث به ولا يورث لانه كالنسب \* وقيل الولاء هو النسبة التي يحدتها تولى الاعتاق بين المعتق وعصبته ومواليه الاعليين وبين المعتق وأولاء ومواليه الاسفلين وقيل هو اتصال كالنسب تشاعن عتق \* وبهذا قال ابن مروق وهو المناسب للنظم وقد يطلق الولاء على الميراث ولا فرق في ذلك بين أن يكون المعتق رجلا أو امرأة ولا بين أن يكون الاعتاق اختياريا أو جبريا كما يأتي بيان ذلك في شروط الولاء فإذا اعتق رجل أو امرأة اعتبر كان ذلك العبد المعتق بمنزلة ولد معتقه فيكون الولاء لذلك السيد ولعصبته على ذلك العبد المعتق وعلى ذريته وعلى من اعتقوه وإن تكرر ذلك وبعد كإسياني بيان ذلك في ثبوت ترتيب الورثة بالولاء وكل من أراد أن يرث لا يكون له الارث الا مع واحد من تلك الاسباب ولا يزداد على تلك الاسباب سبب رابع وهو الملك لان السيد انما يأخذ مال عبده بالملك لا بالارث بدليل أنه يأخذه ولو كان العبد كافرا إذ لو كان أخذه بالارث لمنع منه إذ لا يرث المسلم كافرا وأما بيت المال فهو كوارث من لا وارث له وليس بوارث حقيقي \* ثم أشار إلى جهات النسب الذي يكون به الارث بقوله

### ﴿ جِهَاتُهُ أَبُوَّةٌ أُمُوَّةٌ \* بَنُوَّةٌ أَخُوَّةٌ عُمُوَّةٌ ﴾

فأقول أي جهات النسب الذي يكون به الارث خمس جهات جهة أبوة وجهة أمومة وجهة بنوة وجهة أخوة وجهة عمومة أي جهة الاباء وان علوا وجهة الامهات وان علون ويدخل فيهن أمهات الاب وجهة الابناء

وان سفلوا وجهة الاخوة الاشقاء لاب اولام وابناء الاخوة غير الاخوة للام وان سفلوا وجهة الاعمام  
 الاشقاء لاب وابنائهم وان بعد الاعمام وابنائهم فكل من يرث بالنسب لا يرث الا اذا توصل الى الميت  
 بجهة من تلك الجهات وقال الشيخ سيدى محمد بن على بن علاف الغرناطى فى شرح فرائض الامام ابن الشاطبى  
 السببى اختلف قول مالك فى ولادة الشرك هل يوارث بها فى الاسلام أولا على قولين أحدهما وهو قوله  
 الاول انه لا يوارث بها وان ثبت النسب بعدول المسلمين والثاني وهو الذى رجع اليه انه لا يتوارث بها الا  
 ان يثبت النسب بالبينة العادلة مثل الاسارى أو المسلمين أو الحريرين بأتون بامان فيسأمون أو يسبون فيتقون  
 فيسأمون انتهى باختصار وقد سكك الناظم عن الشروط وهى ثلاثة ثبوت تقدم موت الموروث على الوارث  
 اذا علمت حياتهما ثم ماتا معا وتحقق حيات الوارث بعد موت الموروث احترازا من الجنين الذى لم يستهل  
 صارخا والعلم بدرجة الوارث مع الموروث بان يثبت التقاؤهما فى جد واحد احترازا من موت رجل من  
 قريب مثلا ولم يعلم له قريب فيراثه لبيت المال لاجل الشك لانه لما لم يعرف الاقرب اليه منهم كان كل  
 قريبى بزعمه ولما لم تعلم له درجة سقط ميراثه لقوات الشرط وانما سكك عنها لانها مستفادة من الوازع  
 الآتية ثم قال الناظم أصلحه الله

### ﴿ وَالشَّرْطُ فِي النِّكَاحِ بَعْدَ الصَّحَّةِ \* إِسْلَامُ زَوْجَيْنِ مَعَ الْحُرِّيَّةِ ﴾

فاقول أى والشروط المعتبرة فى النكاح الذى يكون به الارث بعد حصول صحته باتفاق أو اختلاف هو اسلام  
 زوجين مع حرتهما ويستفاد من هذا الشرط انه يشترط فى الارث بالنكاح ثلاثة شروط الاول أن يكون  
 النكاح صحيحا ولو مع الاختلاف الموجب لمسخه بالطلاق قبل الدخول ولم يفسخ حتى مات أحدهما وامان  
 كان متفقاً على فساده وهو الذى يفسخ بغير طلاق ولا ميراث فيه اذا مات أحدهما قبل الفسخ سواء وقع الموت  
 بعد الدخول أو قبله فى النوعين والدليل على ذلك تفصيل قول ابن علاف فى شرحه على موارث ابن الشاط  
 اذا كان النكاح فاسدا ثم وقع فيه الموت قبل الفسخ فالاصل فيه ان كل نكاح يفسخ بطلاق ففيه الارث وكل  
 نكاح يفسخ بغير طلاق فلا ارث فيه ثم اختلف المذهب فى ضابط ما يفسخ بطلاق أو بغيره لان النكاح الفاسد على  
 قسمين \* أحدهما يجمع على فساده كالنكاح فى العدة ونكاح الاخت ونكاح على الاخت ونكاح المرأة على عمتها  
 أو خالتها ونكاح الميت على الام ولو قبل أن يدخل بالام وخامسة وكل محرم بنسب أو رضاع أو جهر ونكاح المكروه  
 والمكروه والنكاح فى هذه الامثلة ونحوها اذا فسخ كانت الفرقة فيها فسخا بغير طلاق ولا يلزمه الطلاق اذا طلق  
 به بنفسه والفسخ الآخر ما يختلف فى فساده قال اللخمي فى هذا قولان فقال مرة يكون فسخه بغير طلاق لانهما  
 مغلوبان عليه ومرة يكون بطلاق مراعاة لقول من أحازه وسواء كان الفساد من قبل العقد أو من قبل الصداق  
 أو منهما جميعا واختار ابن القاسم فى هذا ان يفسخ بطلاق فيكون فيه الارث ان مات أحدهما قبل الفسخ  
 وذلك مثل كل نكاح يكون لاحد الزوجين أو الولي فسخه ونكاح حرة بغير وليها وأمة بغير اذن سيدها وامرأة  
 زوجت نفسها ونكاح المريض اذا تقدم موت الصحيح منهما ونكاح السر الذى اوصى شاهده على كتمه  
 ونكاح بكاتبة أو مافى البطن أو محررا أو مختبرا أو على ان تفقها على غير زوجها أو على ان ينق الزوج على غيره  
 من ولد أو غيره أو على أكثر من خادم لها ونكاح بالامهر وما اختاره ابن القاسم خلافا لاختيار أكثر الروايات ورأى  
 ابن حبيب فيما ضعف فيه الخلاف ان يفسخ بغير طلاق فاذا وقع الموت قبل الفسخ فعلى القول انه يفسخ بطلاق  
 فيتوارثان كما تقدم وعلى القول انه يفسخ بغير طلاق لا يتوارثان انتهى باختصار والميتوتة اذا تزوجها مفارقها

قبل زوج من جهلما يفسخ بلا طلاق ولا توارث فيه بين الزوجين وإن طلقها ثلاثا في مرة واحدة. كما نص عليه أبو تشر يسي في الفارق \* والشرط الثاني أن يكون الزوجان مسلمين احترازا من الكافرين فلا تعرض لهما أو الكافر والمسلم فلا توارث بينهما بل يكون مال المسلم لوارثه المسلم ومال الكافر لوارثه الكافر \* والشرط الثالث أن يكونا حريين احترازا من العبدين أو العبد والحرة فلا توارث بينهما بل يكون مال العبد لسيده ومال الحر لورثته الأحرار كما يأتي بيان ذلك قريبا \* ثم أشار إلى انتفاء الإرث بالنكاح الواقع في المرض المخوف وإن كان مختلفا في فساده اختلافا يوجب فسخه قبل الصحة بطلاق بقوله

﴿ تَزُوجُ الْمَرِيضَ فِي حَالِ الْمَرَضِ \* لَا يَقْتَضِي الْإِرْثَ لِقَصْدٍ مُعْتَرَضٍ ﴾

فأقول معناه تزوج الشخص المريض الذكرا أو الأنثى صحيحا أو مريضا آخر في حال المرض المخوف المزمع للفراش لا يقتضي أي لا يوجب الإرث الحي الصحيح أو المريض من الميت المريض حال النكاح لقصد أي لا أجل ظهور قصد مفترض أي ممنوع شرطا من ذلك المريض وهو قصده ادخال وارث على ورثته الذين يستحقون ماله وكذلك إذا مات الصحيح منها قبل المريض فلا يرثه المريض على أحد القولين قال الامام ابن علافة وفي النواذر إذا تزوج حرة في مرضه ثم ماتت لم يرثها وفيها أيضا ونكاح المريض لا يجوز فلا يرثه ولا يرثها وفي سماع أشهب أن نكح وهو مريض ثم ماتت ورثها ولا يرثه إن مات قبلها وقال ابن رشد قوله لم يرثها إنما يتأتى علي ما اختاره سخون من أن كل نكاح كان الزوجان مغلوبين فيه على الفسخ فلا طلاق فيه ولا إرث وأما علي ما اختاره ابن القاسم من أن الطلاق والميراث يكونان في كل نكاح اختلف الملاء فيه فينبغي أن يرثها لأنه نكاح مختلف فيه انتهى فإذا كان الزوجان حيئذ مريضين حال العقد فلا يرث المتأخر منهما المتقدم وإذا كان الزوج مريضا دونها أو العكس فلا يرث الصحيح منهما المريض المتقدم وهل يرث المريض المتأخر الميت الصحيح فيه خلاف وقال السبكي في شرح نظم الهمساتي اختلاف في نكاح المريض إذا صح فكان مالك يقول بفسخ وإن صح ثم رجع فقال ثبت إذا صح وهذا مبني على الخلاف في أصل فساده هل هو لعقده فيفسخ وإن صح أو لحق الورثة فيثبت إذا صح لزوال حقوقهم وكما يمنع الرجل من النكاح في مرضه يمنع منه المرأة في مرضها ثم قال في قوله كلاهما في منعه سيان أي كل واحد من الرجل والمرأة في المنع من الميراث سواء ويحتمل أن يريد المريض والصحيح أي سواء مات الصحيح قبل المريض أو مات المريض قبل الصحيح انتهى ولا يقال استلحاق الأب المريض ولدا فيه ادخال وارث أيضا لأن الاستلحاق أخبار بوارث متقدم على المريض يلزمه الإقرار به لا ادخال وارث الآن \* ثم قال الناظم اصلحه الله

﴿ شَرَطُ الْوَلَاءِ اعْتِقَاقُ حُرٍّ مَمْلُوكٍ \* عَنِ نَفْسِهِ وَهُوَ بَدِينِ اشْتِرَاكِ ﴾

﴿ اعْتَقَهُ اخْتِيَارًا أَوْ بِالْجَبْرِ \* أَوْ كَانَ عَنْهُ عِتْقُ عَبْدٍ الْغَيْرِ ﴾

فأقول أي شرط ثبوت الولاء المعتقد بالكفر اعتناق حرا ونائبه مملوك عن نفسه وهو أي وإحالة ان المعتق قد اشترك معه في دين الاسلام أو الكفر حين عقد الاعتناق التاجز أو غيره ولكن لا يرث بالولاء إلا إذا كانا متماثلين في ذلك الدين أو دين آخر أعلامن الأول يوم موت العتيق فإن اختلفا فيه حين الاعتناق فلا

ولاء له أبدا الا اذا أعتق المسام كافرا فله ولاؤه ولكن لا يرثه به الا أن ما ثله في الاسلام حين موت العتيق سواء أعتق المملوك شخص مالك له اعتاق اختيار أو أعتقه بسبب جبر الشارع له أو كان أى حصل عنه أى عن الحر عتق أى اعتاق عبدا الغير كان اعتاق عنه باذنه أو بغير اذنه سواء كان المعتق عنه حيا أو ميتا ويشترط في المعتق عنه أن يكون حرا فان اعتقد عبده عن عبد غيره بالولاء السيد المعتق عنه ولا يرجع اليه ان اعتق عند ابن القاسم ويستفاد من هذا انه يشترط في كون الولاء للمعتق أربعة شروط (الاول) ان يكون المعتق حرا واليه أشار بقوله اعتاق حر واحترز به عما اذا اعتق العبد عبده فان ولاه لا يكون للمعتق في جميع الاحوال لان العبد اما ان يعتق عبده باذن سيده أو بغير اذنه ولم يعلم بذلك حتى اعتق عبده للمعتق او علم فرده او أجازة أو سكوت وهذه جملة أوجه قال الاستاذ في شرح نظم التماساني فاما الوجه الاول ففي الكتاب الولاء للسيد ولا يرجع للعبد الا اذا اعتقه واما الثاني الذي كان فيه الاعتاق بغير اذنه ولم يعلم به حتى اعتق المعتق فالولاء فيه للعبد الاعلى للمعتق لان اعتاقه دون استثناء ماله يوجب ان يتبناه ماله واما الثالث الذي علم فيه بالاعتاق فرده فلا عتق فيه ولا ولاه واما الرابع الذي علم فيه بالاعتاق فاجازه فهو الوجه الاول واما الخامس انه علم فيه بذلك فسكت ولم يجزه ولا رده فقال في كتاب مجرد الولاء للعبد وقال ابن الما جشون الولاء للسيد وهذا الله اذا كان العبد المعتق قنا انتهى ومثله ما اذا كانت فيه شائبة حرية وكان للسيد اما بنزع ماله منه لمعتق لاجل ان لم يقرب الاجل وام الولد والمدر قبل أن يمرض سيدها مرض الموت كما يفيد قول خليل في باب الولاء اورقيقا ان كان ينزع ماله واما ان لم يكن للسيد انتزاع ماله كتميع ومكانب ومعتق لاجل ان قرب انقضائه بان بقي فيه مثل شهر وام ولد ومدير ان مرض سيدها اذا اعتقوا عبيدهم قبل تمام حريتهم فالذي يفيد مفهوم الشرط في كلام خليل المذكور ان الولاء يعود لهم ان تمت حريتهم بالمعتق قاله ابن مرزوق \* والشرط الثاني أن يكون العبد ملكا للمعتق فلا ولاه ولو وكيل المتولي للمعتق وكذلك من اشترى من الزكاة رقية فاعتقها فولأه للمسلمين وكذلك اذا قال رقتك سائبة لله وان أعتق ملك غيره بغير واكلته كالفأصيص نحووه فلا عتق ولا ولاه \* والثالث أن يعتقه عن نفسه واحترز به من أن يعتق عبده عن غيره فان الولاء لذلك الغير ان كان حرا وان كان عبدا فالولاء لسيده كما تقدم وأما اذا أعتقه عنه باذنه وهو بمنزلة ما اذا ملكه له بلا عوض على شرط العتق فوقله على اعتاقه وأما اذا لم يأذن له في الاعتاق عنه أو لم يمكن من الاذن لكونه ميتا فقد تشوب فيه الشارع للحرية وقدر دخوله في ملكه ليصح الاعتاق عنه أيضا وذلك كمن قضى ديننا عن ميت أو حى بغير اذنه فان ذمة المدين تبرأ بذلك \* وقال ابن مرزوق وكذلك يعتق عنه وان كره ذلك لانه امر قد ثبت فيه الحق لمعقبه وغيرهم ممن يدور اليهم الولاء فليس له أن يبطل حقا يثبت لغيره بخلاف هبة المال فيشترط فيها قبول الموهوب \* والرابع أن يشترك السيد والعبد في الدين حين الاعتاق ويتوقف الارث به على اشتراكهما فيه حين موت العتيق الا مسلما أعتق كافرا فلا يشترط فيه اشتراكهما في الدين حين موت العتيق الذي أر يد قسم ماله وأما اذا أر يد قسم ماله أولاد العتيق أو مال عتيق العتيق فلا بد من استواء المعتق وصاحب المال في الدين حين موت صاحب المال المطلوب والله أعلم \* وقال ابن علاف بصور في ذلك أربع صور \* الاولى أن يعتق سيد مسلم عبده المسلم ولا اشكال في تقرر الولاء للسيد فيرثه ان بقيا على الاسلام حين موت العتيق \* والثانية أن يعتق كافرا عبده المسلم الكافر فان ولاه يتعذر لمعتقه فان المسلم المعتق بعد ذلك فان ولاه ثابت لسيده لانه أعتقه وهو على دينه لكن لا يرثه سيده ان بقي على كفره حين موت العتيق المسلم ولكن يرثه عصبة سيده من المسلمين ولا يحجبهم السيد الكافر

عن الميراث لان كل من لا يرث لمانع فلا يحجب غيره قالوا الذي ثبت له لا ينتقل عنه الى عصبته وانما ينتقل عنه اليهم الارث فقط فان لم يكن لسيده عصبه مسلمون فيراثه لبيت المال فان أسلم السيد ثم مات العبد المعتق ورثه سيده لاتفاق دينهما حين موت العتيق بالولاء الذي ثبت له بالاشتراك في الكفر حين الاعتراف \* والثالثة أن يعتق المسلم عبده الكافر فيكون له ولاؤه لصحة تملكه له حين الاعتراف الا انه ان مات العبد على كفره فلا يرثه السيد لاختلاف الدينين ويكون ميراثه لبيت المال ان لم يكن لتلك العبد العتيق ورثة في دينه واختلف ان كان له ورثة هل يكون لهم ميراثهم وهو لابن القاسم أو يكون لبيت المال وهو لاشبه وان مات العتيق بعد اسلامه كان وارثه بالولاء لسيده المسلم لاستوائهما في العين حين الموت \* والرابعة أن يعتق الكافر عبده المسلم فلا يتقرر عليه ولاء لعدم صحة تملكه له حين الاعتراف لان دين العبد أعلا من دين سيده فيجبر على اخراجه من يده وانما يكون ميراثه لجميع المسلمين دون السيد ودون ورثته المسلمين ولو أسلم السيد بعد الاعتراف لم يرجع اليه ولا ولاؤه الذي استقر للمسلمين حين الاعتراف اه باختصار وكل عتيق لم يقرر عليه الولاء لمعتقه في تلك الصور الاربع لتمامها في الدين أو لسكون دين المعتق أعلا من دين عتيقه فانه يجر ولاؤه أولاده وعقائهم وان بعدوا المعتق وعصبته فيحصل الارث بذلك ان كان الوارث دون من أدلى به مثل الموروث في الدين حين موته وكل عتيق لم يقرر عليه الولاء لمعتقه في تلك الصور الاربع لسكون دين معتقه فلا يجر ولاء أحد الى معتقه والمعتق في ذلك تمامها في الدين حين انشاء عقد العتق الناجز أو غيره لا حين تمام الحرية \* قال ابن مروزق وان أعتق كافر عبدا كان مساميا يوم عقد له العتق سواء أعتقه بتاتا أو الى أجل أو كاتبه ثم أسلم سيده قبل الاجل أو قبل أداء الكتابة أو بعد ذلك فان ولاء العبد اذا أعتق لجميع المسلمين دون السيد ودون ورثته المسلمين اه باختصار ولا فرق في جميع ذلك بين أن يعتقه السيد اختيارا منه كما اذا أعتقه على وجه التطوع والنذر ناجزا أو الى أجل أو ديره أو كاتبه أو قاطعه على الكتابة بمال حلال أو جاعله العبد بأن قال ان أعتقتني فلك كذا فأعتقه أو حلف بعتيقه فعتق أو أعتقه في كفارة من الكفارات التي يكون فيها الاعتراف أو وكل غيره على الاعتراف وأن يكون ذلك بالخبر الشرعي كما اذا كان عتيقه عليه بقرابة بينهما أو بالاستيلاء أو المثلة أو تبني العتق أو يكون اعتناق المالك عبده عن غيره كما تقدم واذا حصل عتق العبد بوجه من الوجود المذكورة فالسيد أو عصبته ان مات ولاء ذلك العتيق وذريته وعقائهم وان بعدوا ان لم يكن لهم من يرثهم ينسب وبالله التوفيق \* ثم قال أصله الله

### موانع الارث

فأقول معناه هذا باب في بيان الموانع السبعة التي تمنع من الميراث بالكلية وهي عدم الاستهلاك والشك واللعان والكفر والزنى والقتل التي رمز اليها بعضهم بأحرف (عشر لك رزق) فيحصل الحرف الاول للمانع الاول والثاني والثاني كذلك الى آخرها وفي بيان المانع من الميراث في الحال وها الحمل والعقد \* ووجه تقديم أسباب الارث التي يلزم من وجودها وجود الارث ومن عدمها عدمه ثم شروط الارث التي يلزم من عدمها عدم الارث ثم موانع الارث التي يلزم من وجودها عدم الارث ان الناظر في الميراث انما ينظر أولا فيمن يظليه هل حصل له سبب يستحق به الارث أم لا فإذا حصل له العلم

بالسبب نظري في شروط الارث هل حصلت له أم لا فإذا حصل له العلم بمحصل السبب والشرط نظر هل انتفت الموانع فيرث أو حصلت فلا يرث وهذا من الترتيب الحسن وهذا المانع منها ما هو معنى قائما في الموروث أو الوارث ومنها ما هو فقد شرط من شروط الارث \* ثم قال أصلحه الله

﴿يَمْنَعُ الْإِرْثَ عَدَمُ اسْتِهْلَالِ \* شَكُّ لِمَنْ كُفِرَ ذِي اعْتِزَالِ﴾  
 ﴿رِقَ زَنَا وَقَتْلُ ظُلْمٍ مُسْجَلًا \* إِلَّا الْوَلَاءَ مِنْ مُعْتَقٍ تَدْتَمِلًا﴾  
 ﴿وَيَمْنَعُ الْخَطَا إِرْثَ اللَّهِ \* وَقَاتِلُ الْحَقِّ مِنَ الْوَرَةِ﴾

فأقول معناه يمنع الارث لسبعة أمور حذف العاطف من بعضها للضرورة \* الاول عدم استهلال الولد أي عدم صراخه بعد انفصاله عن أمه فلا يرث المولود الذي لم يستهل صارخا قريبا الذي مات قبل وضعه ولا يرث عنه غير الدية الواجبة على قاتله بضره في بطن أمه فانها تورث عنه على فرائض الله وأما لم يرث قريبا لانتهاء شرط الارث الذي هو تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث ولو استهل صارخا لورث ذلك القريب ان ثبت بالنساء انه في البطن يوم موته وإن تأخر وضعه أكثر من خمسة أعوام أو لم يثبت ذلك بهن ووضعته لدون ستة أشهر من يوم موته ان كان لها زوج أو سيد مرشد على وطئها يوم موته أو وضعته ان لم يكن لها من يطأها يوم موته لاطاله أمد الحمل الذي هو خمس سنين أو أربع من يوم موت وأطئها أو تطليقها إياه أو غيبته عنها لانه يلحق به فيرث قريبا كأن كان لام لان حياته التي تحققت بعد وضعه تقدر كأمته في النطفة الكائنة في الرحم حين موت مورثه فيلحق شرعا بالحياة المحققة حين موت الموروث لان اتصال الرجل نطفته الى الرحم كولد المرأة فاعتبر الشرع انفصاله عن أول أوبه بحمله موجودا حين موت قريبا وان كان حياته المعلومة عند الله لا تظهر لنا الا بعد حين \* والثاني شك في السبب والشرط أو المانع فالشك في السبب مثل قيام بنته على ان فلانا عم الميت وتعذر سؤال البينة عن المقصود بالمع فلا يرث ذلك الم لا احتمال انه عم لام وهو لا يرث شرطا أو قيامها على ان فلانا ابن أخ الميت وتعذر سؤالها فلا يرث أيضا لا احتمال كونه ابن أخ لام وهو لا يرث أو قيامها على ان فلانا أخ الميت الذي ترك بنتا مثلا وتعذر سؤالها فلا يرث أيضا لا احتمال كونه أخا للام وهو لا يرث مع البنت وان لم يترك الميت من يجب الاخ للام أعطي ذلك الاخ السدس لا احتمال كونه أخا للام كما نص على ذلك الامام ابن علف \* ومن الشك في السبب مسألة من شهد الشهود بانه ولد بعد موت أبيه ولم يعينوا قدر تأخر وضعه عن موته ولا ثبت بالنساء انه كان في البطن من يوم موته وتعذر سؤال الشهود عن ذلك فانه لا يرث لا احتمال ولادته بعد أكثر من أمد الحمل المشهور \* وقد قال في ذلك الشيخ سيدى أحمد المنيجور القاسي في شرح القواعد الزمانية قال ابن المطار لا تتم الشهادة في المولود بعد أبيه حتى يقول الشهود في العقد انه ولد بعد أبيه لا ملحق به فيه ويكون الشهود من أهل المعرفة بذلك وان لم يكونوا من أهل المعرفة فلا بد من تحديد المدة التي هي ولد فيها بعد موت أبيه \* وقال ابن الحار لا بد لهم من تحديدهما ان كانوا من أهل المعرفة أو لم يكونوا لاختلاف الناس فيها اه والشك في الشرط مثل الشك فيمن تقدم موته منها اذاماتا بهدم أو غرق أو حرق أو ماتا في مكانين متقاربين في ساعة واحدة من نهار فلا يرث أحدهما من الآخر وأما يرث كل واحد منهما أقارب الذين تحققت حياتهم

بعدموت المشكوك فيهما ومثل الشك في تحقق حياة المولود بعد وضمه والشك في شخص هل هو الم الاقرب للميت أو غيره من أقاربه هو الاقرب اليه والشك في المانع مثل الشك في كون القتل عمداً أو خطأ فلا يرث القاتل حينئذ من مال المقتول ولا من دينه ونحو ذلك كوت رجل عن زوجته الامة وثبت عتقها ولم يعرف هل وقع موت الزوج قبل عتقها أو بعده فلا ترثه \* والثالث اللعان الحاصل بخلاف الزوج فان ولده المنفى بلعان الزوج فقط لا يرث من الذي تقاه شيئاً ولا يرث منه الثاني شيئاً الا ان يستلحقه بعد ذلك فيجد حد القذف للزوجة ويتوارثان وان استلحقه قبل موته ويرثه أيضاً ان استلحقه بعد موته وترك ذلك الوالد ولده أو لم يتركه وقل المال الذي تركه وأما توارث الزوجين فانه ينقطع بتام لعان الزوجة بعد لعانته فان ماتت وقد بقي عليها من لعانها مرة واحدة ورثها الزوج وان مات الزوج بعد التمانه قيل لها العتي وان أبت ورثته وحدت حد الزنى وان التمنت لم ترثه وأما الولد المنفى وأمه فانهما يتوارثان أبداً \* والرابع كفر شخص صاحب اعتدال أى انفصال عن دين قريبه الذى شاركه في سبب الارث فلا توارث حينئذ بين أهل الاسلام والكفار كان الكافر منهما وارثاً أو موروثاً ولا توارث أيضاً بين يهودى ونصرانى ولا بين كتابى وغيره من جميع أنواع الكفار فالمشترط حينئذ هو اتفاق الوارث والموروث في الملة حين موت الموروث لانه وقت استحقاق الميراث سواء كان ارثه ينسب أونكاح أو ولاء \* والخامس رقب كامل أو ناقص فلا توارث بين حر وعبد أو فيه طرف حرية كعبيض ومعتق لأجل ومكاتب وأم ولد ومدبر وموصى بعتقه كان الرقب يوم موت الموروث في وارث أو موروث كان الارث ينسب أونكاح أو ولاء كما اذا ترك المعتق بالكسر ابناً رقيقاً فلا يكون له ولاء المعتق أو ترك العتيق ابتاعاً فمات فلا يكون ماله لمعتق أبه فيكون ذلك مال ذي رقب لسيده ومال حر لا قاربه الاحرار أو ثبت المال (تنبيه) اعلم ان أولادهم الولدان كانوا من سيدها فهم احرار وان كانوا من سيد زوج أو زنى قبل ايلادها فهم عبيدان كانوا من زوج أو زنى بعد ايلادها في حياة سيدها فيهم في حصول شائبة الحرية فيهم فليس للسيد بيعهم فيعتقون من رأس المال كهي اذامات سيدهم فان زوجها مولدها حينئذ حرة تسترك معها أولادها ثم مات ذلك الزوج في حياة سيدها عنها وعن أولاده منها لم ترثه بالزوجية ولا أولاده منها بالبنوة لعدم كمال حرثهم حين موته وان ماتت هي أو بعض أولادها قبل موت السيد كان جميع مال الهالك للسيد بالملك ومن بقى بعد موتها من أولادها الى موت السيد عتق من رأس المال ولا يطل ما حصل فيه من شائبة الحرية بموت أبه قيل كالمحررتين لان أولادها ترثها في العتق من رأس المال فثبت ذلك الحكم لجيمهم بالاستقلال وكذلك أولاد المدبرة والمكاتب والمعتقة لأجل اذا كانوا في البطن يوم عقد العتق أو وحدتوا بعد العقد من زنى أو زوج يزولون منزلة أمهم فيعتقون بعتقها وكذلك أولاد المدبر والمكاتب والمعتق لأجل يزولون بمنزلة أبيهم فيعتقون بعتقه فتكون تلك الامة أم ولد بذلك وانظر أولاد المبيضة بعد مبيضها من زوج أو زنى يزولون بمنزلتها وكذلك أولاد المبيضة من أمته هل يزولون بمنزلة أبيهم وهو الظاهر أم لا وأما أولاد الموصى بعتقها اذا حدثوا من زوج أو زنى قل موت الموصى فلا يزولون بمنزلتها في الدخول في الوصية لان المار جوع عن الوصية بالعتق كالوصية بالمال فلا يدخل فيها الا ما ولدته بعد موت الموصى (والسادس) زنى فلا يرث ولد الزنى من الرجل الذى كان منه ولا الرجل منه لمن غصب امرأة فولدت منه فلا نسب بين الغاصب والولد اذ لا يعرف انه أبوه اذ لا قراش لذلك الرجل شرعاً ليحمل الولد على انه للقراش حيث أمكن زناها اثر الاول فيكون منه الحمل وأما ولد الزنى مع أمه فانهما يتوارثان لان الولد ملحق بأمه على كل حال (تنبيه) اعلم أن ولد وطء الشبهة الذى لاحد فيه على الواطى \* يلحق بالواطىء فيتوارثان وان الحد ولحق الولد قد يجشعان في مسائل كثيرة لأحصر لعندها وقد قال فيها الشيخ خليل في توضيحه عند قول ابن الحاجب في الغصب ويحد الواطى العالم والولد رقيق ولا نسب له شرطه في انتفاء المسبة

ان تقدم البينة قبل الوطء على أن الواطئ أقر بعلمه أن الامة مفصولة أو تشهد الآن بيته بأنه أقر عندهم قبل الوطء بعلمه بذلك وأما ان لم يكن الا مجرد اقراره الآن بأنه وطء عالما فقد قال فيه أهل المذهب بحد لاجل اقراره على نفسه بالزنى ويلحق به الولد لحق الله تعالى وحق الولد في ثبوت النسب وهي إحدى المسائل التي يجتمع فيها الحد وثبوت النسب وثانيها أن يشتري رجل من تتق عليه من امهاته أو بناته أو اخواته فيولدها فيقرانه وطئها عالما بتحريم وطئها وثالثها أن يتزوج امرأة محرمة بنسب أو صهر أو رضاع فيولدها ثم يقرانه وطئها عالما بتحريمها ورابعها أن يتزوج امرأة طلق ثلاثا بل زوج فيولدها ثم يقرانه وطئها عالما بتحريمها وخامسها أن يتزوج خامسة فيولدها ثم يقرانه وطئها عالما بتحريمها وليس ذكر هذه على طريق الحصر بل الظاهر في ذلك أن كل حديث بالاقترار ويسقط بالرجوع عنه فالنسب معه ثابت وكل حد لازم لا يسقط بالرجوع عنه فالنسب لا يثبت معه اهـ فإقرار الواطئ في تلك المسائل وشبهها فانه عالم بتحريم الوطء الحاصل منه قبل ذلك والاقترار بالزنى فإذا رجع عن العلم بذلك فقال لم أعلم بالتحريم يقبل منه ذلك بالرجوع عن فعل الزنى وهي توارى البرزولى عن ابن رشد نحو ما في التوضيح وزاد على تلك المسائل من اشترى أمته فولدها ثم يقرانه علم حين وطئها انها حرة قبل الاشتراء ثم قال وكذلك دل ما في معنى هذه المسائل اذ لا حصر فيها وأما ذكرت هذه لكونها أمهات مسائل يقاس عليها ثم ذكر الضابط الثاني بتمامه ويستفاد من ذلك أن الولد لا ينتفى عن الواطئ في كل ملك ونكاح متفق فيها على الفساد الا في وجه واحد وهو ما اذا ثبت بيته ان الواطئ أقر عليهم قبل الوطء الذي نشأ منه الولد بأنه علم بتحريم الوطء سواء ظهرت عليه البينة بذلك قبل ذلك الوطء أو شعرت الآن بأنه أقر عليهم قبل ذلك الوطء بعلمه بذلك الظهور كونه حينئذ كالزاني المحصن اذا لم يدع انه وقع منه غلطا أو نسيانا وأما اذا لم يثبت الا عند اقراره بذلك قبل ذلك الوطء بل ثبت انه أقر بعد الوطء الذي نشأ منه الولد قبل الولادة أو بعدها بأنه علم قبل ذلك الوطء بتحريم ذلك لو لم يثبت شيء من ذلك لموته قبل أن يعلم ما عنده ولا ينتفى عنه الولد بمجرد الدعوى أو الاحتمال لحق الله تعالى وحق الولد في ثبوت النسب لأن الولد اذا كان من وطء النكاح ولو كان متفقا على فساده لا ينتفى الا باللعان بشرطه واذا كان من وطء الملك ولو كان متفقا على فساده فلا ينتفى عن سيد ولد أمته التي أقر بوطئها الا يدعوى استبراءها بحیضة مع وضه لسنة أشهر فكثر من يوم استبراءها ( فان قلت ) اذا كان عقد النكاح أو الملك متفقا على فساده فلا يكون الولد فيه على اقراره الا ولد الزنى بالتفصيل لعدم وجود عقد يستند اليه الولد بدليل الزوجين لا يورثان بذلك العقد المتفق على فساده ( أجيب ) انه لم يعتبر في ذلك الا وطء شبهة لأن المهر بعد تقرر الوال في الرحم عالم بالتحريم يومها أنه قصد نفى الولد عن نفسه بلا موجب شرعى وقد نص صاحب المياري في أواخر نوازل النكاح أن من وطء أجنبية لا زوج لها معتقدا انها زوجته فحملت منه يلحق به ما ولدته مع أن هذه المسألة لم يتقدم فيها عقد الكلية ( والسابع ) قتل ظلم ولا يكون الا على وجه العمد أى ويمنع قتل ظلم الارث منأ مسجلا أى مطلقا في مال المقتول وفي دينه ان قبلت منه ويتصور هذا المانع في النسب كما اذا قتل رجل أخاه عمدا ظلما فلا يرثه وفي النكاح كما اذا قتل أحد الزوجين صاحبه ظلما فلا يرث القاتل المقتول وفي الولاء كذلك كما اذا قتل من له الارث بالولاء من يرثه به كقتل المعتق الكسرى أو غاصبه المعتق بالفتح ولا يتصور هذا المانع الا في جانب الوارث سواء وجب فيه قصاص أو لا كأن رعى ابنه بخديفة فقتله فقال قصدت تخوفه وتأديبه لا قتله وبشروط في القاتل كما قال ابن مرزوق ان يكون بالغاً عاقلاً وأما الصبي والمجنون فعمدهما كالخطأ فلا يجرمان الميراث بخلاف البالغ العاقل المكره على القتل اهـ وفي ابن علاف ما يقتضى التعميم لان الشخص قد يظهر انه أصي

وهو بالغ أو يظهر أنه مجنون وهو عاقل كتمتع الكفر والرق والارث في اليا لغير العقل وغيرهم ولكن يظهر من علته أن ذلك مع الشك كونه صبيا أو مجنونا حين القتل وسواء بأمر القتل بنفسه أو تسبب فيه باطعام السموم له أو نصب له سكين أو حفر بئر له وسواء قتله طرعا أو مكروها ولو بالقتل اذ لا يجوز لاحد قتل غيره لاحياء نفسه (قال) البستاني في شرحه على نظم التماساني قال سجنون لو أن ظالما اكره رجلا على قتل أخيه فقال له ان لم تقتله تقتلك فقتله فانه لا ميراث للقاتل الا أن يكون المكروه غير بالغ أو متممها فله الارث لان عمدتها كالخطأ وان كان الأمر بالقتل هو الوارث وكان بالغا عاقلا لم يرث في قول اكثر اصحابنا اه وظاهر هذا الكلام أنه لا فرق بين أن يكون المأمور خائفا من الاجرام لا كما اذا قال الوارث لاجنبي ان قتلت موروثي فلك كذا فقتله لان الامر قد نسب في قتله ولكن قد ذكر أبو الحسن في تخفيف المبادئ عند التكلم فيقتل الساحران من دفع مالا لرجل ليقول انسانا لا يقتل لانه لا يكون قاتلا بذلك وذكر الشيخ ابن هلال في الدر النثر ما يقتضي التفصيل في ذلك ونصه وان وقع من الوارث الامر بالقتل وكان المأمور لا يستطيع مخالفته بحيث يقتص من الامر أيضا فهنا يحرم من الميراث اه وهذا يقتضي ان تسبب الوارث في القتل انما يمنع من الارث اذا كان قويا له تأثير من الاتلاف والمأمور الخائف من الامر شيئا له في يد الأمر فقتلها بالامر حينئذ قريب من المباشر فلذلك يقتص منها معا واذا لم يخف المأمور من الأمر فهو الذي يأمر بالقتل باختياره وبعد اذن الأمر له في القتل بالمرور القولي الذي لا يلزم فيه شيء على المشهور وما قاله ابن هلال هو صريح في الحكم فلا يعدل عنه والله اعلم **في تنبيه** اذا قبلت الدية في العمد من القاتل الوارث أو الاجنبي وقد كان على المقتول دين ولم يسترك ما بقي بالديون فان ديونه تقضى من الدية وما بقي يدخل فيه سائر ورثته غير القاتل على قدر ميراثهم ومن له المفو وغيره كالزوجة سواء في الدخول في ذلك على المشهور كما نص عليه ابن مرزوق في شرحه على مختصر خليل في باب القتل \* ووجه قضاء الديون منها أن المقتول يستحق بالجزء الاخير من أجزاء حياته احد أمرين وهما القصاص والدية وجعل الشارع تعيين أحدهما للورثة فاذا عينوه ظهر انما كان يستحقه ذلك المقتول في نفس الامر والمفوء بجانا نادر لا عبرة به والله اعلم \* قوله الا الولاء عن معتق قد قتل معنما يمنع قتل ظلم ارث ما كان للمقتول مطلقا الا الولاء الموروث عن معتق مقتول ظلما فانه ينتقل لقاتله على المشهور فينتظر ذلك القاتل حينئذ موت العبد الذي اعتقه المقتول فيرثه بكونه عاصب المعتق كما اذا قتل ظلما أحد الاخوين أخاه الذي اعتق عبدا فانه ينتظر موت ذلك العبد المعتق حتى يموت فيرث ماله بكونه عاصبا لمعتق المقتول وهذا مبنى على أن علة منع القاتل ظلما من الارث هي استحالة الشيء قبل أو اوانه فعوقب قاصد ذلك بحرمانه وهذه العلة بعيدة في الولاء اذ لا يقصد القاتل أن يقتل قريبه الذي اعتق عبدا ينتظر موت ذلك العبد ليرثه وهو لا يدري هل يموت في حياته أو يموت هو قبله وقيل لا ينتقل له الولاء عن مقتول ظلما بناء على أن علة منعه من الارث هي ظهور الجود منه غير محسوب من عصبته وذلك كله في القاتل وحده \* وأما ولد القاتل ظلما فانه يرث من مقتول والده اذ لا يأخذ أحدا بذنب غيره ولا عبرة بما نسب به بعض اصحاب ابن البناء الذي يرى الفصول الفرضية لكتاب الدلائل والاضداد من أن ولد القاتل عمدا لا يرث المقتول (قال) سيدى يعقوب بن ايوب الجزولي في شرح تلك الفصول الذي سماه تهمة العقول الدكية في شرح الفصول الفرضية لم أرهذه المسألة في غير هذا التأليف ولا من نقلها من الاشياخ عن ذلك الكتاب مع أن هذا الكتاب منسوب لابي عمران الفاسي صاحب التعليل وهو كتاب منكر مجهول لا تصح نسبته اليه لانه ينقل عن اللخمي وصاحب الجواهر وغيرهما من المتأخرين عن صاحب التعليل لذلك لم يعتمد العلماء على ما في هذا الكتاب وليس فيه ولا في مختصر التبيين الذي

أنكرت نسبته لابن أبي يزيد أيضا لا كثرة الرخص ومع ذلك اختصر الزناني كتاب الولاء ولعل مؤلفه متأخر موافق لصاحب التعاليف في الاسم اه يا اختصار والوصية مثل الارث في ذلك الحكم فمن قتل ظلما من اوصى له فلا تبطل وصيته ومن قتل ظلما من اوصى لولده فلا تبطل وصيته لولده اذ لا يتم احد ان يقتل من اوصى لولده لعل ولده يعطيه منه شيئا كما نص على الوصية في ايضاح المسالك (قوله) ويمنع الخطأ ارث الدية أى ويمنع قتل الخطأ ارث القاتل من الدية التي وجبت بجنايته دون مال المقتول فانه يرث منه وكذا ماوجب بجناية من شاركه في قتله خطأ فانه يرث منه واذا لم يرث من دية الخطأ كما قال ابن علاف لانها واجبة على القاتل بجنايته والمأقلة تحملها عنه تخفيفا ولا يجوز أن يستحق الانسان لنفسه على نفسه شيئا ولا يجوز أن يحق جناية يستحق بها مالا لان الجناية ان لم تلزمه شيئا فلا أقل من لانفذه استجلاب مال وأيضا لما لم ترث شيئا في القصاص الواجب عليه عوضا عن النفس التي اتلفها عمدا لم ترث شيئا أيضا في الدية الواجبة عليه عوضا عن النفس التي اتلفها خطأ اه وقد يستشكل تورث القاتل خطأ ومال المقتول دون دية بان يقال ان كانت الدية مملوكة للمقتول فهي من جملة ماله فيرثه القاتل وغيره وان لم تكن مملوكة له فلا يرثها القاتل ولا غيره ويجاب عن ذلك بان دية المقتول وماله بمنزلة مالى رجلين ماتا معا عن رجل ثالث كان بينه وبينهما سبب الارث لكن منعه من ارث أحدهما مانع الارث كالرق أو الكفر دون الآخر فاذا مات اخوان حر وعبد عن أخيهما الحر ورث الحر منهما دون العبد وان مات اخوان مسلم وكافر عن أخيهما المسلم ورث المسلم منهما دون الكافر فدية المقتول حيثئذ مملوكة للمقتول لكن منع من ارث القاتل منها انحرام القاعدة الشرعية من أن الجاني لا يأخذ بسبب جنايته شيئا فترث دية حيثئذ بمنزلة مال رجل آخر حصل بسبب ارثه ومنع قريبه ما حصل من موانع الارث (قوله) وقاتل الحق من الورثة أتى به تكميلا لافسام القتل ويعنى به أن قاتل الحق محسوب من ورثة المقتول اذا كان بينهما سبب الارث من نسب أو نكاح أو ولاء وذلك مثل من قتل مورثه باذن الامام في حروا به او قصاص وجب له عليه او في حد الزنى اذا كان محصنا او بغير اذنه بعد ثبوت ما يوجب له قتله اذ ليس عليه الا الادب وقال السيتاني على نظم التلمساني واذا لقي ظالم رجلا من ورثته فطلب ماله فدفعه عن نفسه فهلك أحدهما ورث المطلوب من الطالب ولا يرث الطالب من المطلوب واذا قتل طائفتان من المسلمين مع تأويل كل منهما اى اعتقدها الحق فيما تقاتل عليه وفي أحدهما من يرث بعض الاخرى فقتل بعضهم بعضا فانهم يتوارثون لانهم لم يقصدوا اخذ اموالهم وانما قصدوا التأويل الذى يروونه اه وقال ابن علاف اذا قتل امام عدل مورثه في حد وجب عليه من زنى او قصاص باقرار او بينة فان القاضي ابا الحسن يلحقه بالخطأ والظاهر التفصيل بين قتله بالاقرار فيرثه وقتله بالبينة فلا يرثه لانه يتهم بقبول بينة كاذبة اه ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿فَالْأَرثُ لَا يَكُونُ بَيْنَ عَبْدٍ \* حُرٍّ وَبَيْنَ مُسْلِمٍ وَضِدٍّ﴾

فأقول معناه اذا كان كل من الرق والكفر يمنع الارث اذا اتصف به أحد القريبين عند موت أولهما فالارث لا يكون بواحد من الاسباب الثلاثة السابقة بين عبد مسلم حر أو فيه شيء من الحرية وحر مسلم اشتركا في سبب الارث فاجرى بين عبد حر ولا يكون الارث بواحد من

تلك الاسباب بين مسلم حر وضده الذي هو الكافر الحر المشارك له فيه في سبب الارث سواء كان كافرا  
بالاصالة أو بالارتداد حين موت أولهما \* وصورة الرق في النسب أن يموت حر ويترك ابنه المملوك أو  
يموت العبد ويترك ابنه الحر فلا ميراث بينهما بل يكون مال الحر لوارثه الحر البعيد أو لبيت المال  
ويكون مال العبد لسيدته الا الذي كوتب مع من يعتقه عليه فإله لمن كان معه في الكتابة كما سيأتي \* وصورته  
في النكاح أن يتزوج الحر العبد أمة مملوكة لغيره سواء كانت قنا أو كانت فيها شائبة حرية كبيعة أو  
معتقة لاجل أو مكتوبة أو أم ولد أو مدبرة أو موصى يعتقها ثم يموت أحدهما قبل تمام حرية تلك الزوجة  
فلا توارث بينهما بالزوجية ويتزوج العبد حرة ثم يموت أحدهما فلا يرث الآخر بل يكون ماله لمن  
يستحقه بلا مانع \* وصورته في الولاء أن يموت المعتق بالكفر على أولاد عبيد فانهم لا يرثون عتق أبيهم  
بالولاء الا اذا اعتقوا قبل موت ذلك المتبق فان الولاء يرجع اليهم لا وصورة الكفر في النسب أن يموت  
له مسلم عن ابن كافر فلا يرثه اجماعا أو يموت ابن كافر عن ابن مسلم فلا يرثه أيضا \* وصورته في النكاح  
أن يتزوج المسلم كتيابة ثم يموت أحدهما فلا يرث الآخر \* وصورته في الولاء أن يعتق المسلم عبده  
الكافر أو يعتق الكافر عبده المسلم ثم يموت العبد المعتق وهما باقيان على دينهما فلا يرثه المعتق بالولاء  
بل يكون مال كل واحد من هؤلاء لمستحقه فلا مانع \* وقال ابن علف لا يتبع الولد أحد أبويه في  
الردة وكذلك اذا ارتد الابوان معا فلا يحكم بكفر الولد وان أسلم كافر وله حمل أو صغير لا يعقل  
دينه كابن ست سنين ونحوها فهو مسلم باسلام أبيه فيرث أحدهما الآخر لانه اذا بلغ وامتنع عن  
الاسلام يقتل كولد المسلم في جميع أحواله وان أسلم وله ولد مراهق كابن ثلاثة عشرة سنة ونحوها فلا  
يكون مسلما باسلام أبيه فان مات أبوه المذكور وقف ماله الى بلوغه فاذا بلغ وأسلم ورثه وان لم  
يسلم حين بلغ لم يتعرض له ويكون ذلك المال لبيت المال \* وان أسلم الولد قبل بلوغه لم يجعل أخذ  
ذلك حتى يبلغ لان ذلك ليس باسلام اذ لو أسلم ثم رجع الى الكفر لم يقل وانما يجر على الاسلام بغير  
القتل \* قال ابن يونس وقيل اسلامه اسلام وله الارث لانه لو رجع الى الكفر جبر على الاسلام  
بالضرب حتى يسلم أو يموت واذا قال المراهق لا أسلم بعد بلوغه لم ينظر لذلك ولا بد من انقاف المال  
الى بلوغه وان مات المراهق الذي وقف له مال أبيه قبل بلوغه فانه ينظر الى حاله حين موته فان أسلم  
ذلك المراهق فانه يرث أبوه فيورث عنه ذلك وان لم يسلم حين موته فلا يرث أباه وقد حمل أمره  
على ما كان عليه عند الموت من اسلام أو كفر لان البلوغ الذي يكشف حقيقة ما هو عليه معتذر هنا  
واذا قتل أحد هذا المراهق قبل بلوغه فان أظهر الاسلام قتل قاتله وان أظهر الكفر لم يقتل قاتله  
واذا ارتد الولد المحكوم باسلامه قبل البلوغ فقيل يعتبر ارتداده وقيل لا يعتبر ففي المدونة لا يصلى عليه  
ولا تؤكل ذبيحته يعتق ولا يرثه قريبه المسلم \* وقال سحنون يصلى عليه لانه يجر على الاسلام بغير قتل  
ويورث \* وقال اللخمي القول الاول أحسن فيكون لمن ارتد حكم الكافر ولمن أسلم حكم المسلم \* واذا  
أسلم بعض ورثة الكافر بعد موته وقبل القسمة أو أسلم جميعهم وكانوا من أهل الكتاب ففي المدونة عن مالك ان  
ماله يقسم على موارث أهل الكتاب التي وجبت لهم يوم موت صاحبهم ولا يبعدم الاسلام عن موارثهم  
التي كانوا عليها واذا كان ورثته من الجوس قسم ماله لهم على موارث الاسلام \* وقيل يحكم بقسم ماله  
على حكم الاسلام لاهل الكفر كلهم أهل الكتاب وغيرهم اه باختصار وكلام الشيخ خليل في مختصره  
يقضي أن ماله يقسم لمن أسلم بعد موروثه مع شركائه الكتابيين على موارثهم ان لم يرث جميعهم  
بحكم الاسلام \* ثم قال أصلحه الله

﴿وَلَا يَكُونُ بَيْنَ كَافِرَيْنِ \* أَيْضًا مَعَ اخْتِلَافِ مِلَّتَيْنِ﴾

فاقول في معناه ولا يكون الارت أيضا بواحد من تلك الاسباب الثلاثة بين كافرين ومشركين في سبب الارت مع حصول اختلاف ملتئها أى مخالفة دين أحدهما لدين صاحبه بان يكون أحدهما يهوديا والآخر نصرانيا أو يكون أحدهما كتابيا والآخر مجوسيا لان جملة المال المعتبر في الارت أربع مال ملة الاسلام وملة اليهود وملة النصارى وملة من عداهم لان ملة من عداهم ملة واحدة وان اختلفت معبوداتهم لانهم لا كتاب لهم \* ثم قال أصلحه الله

﴿فَمَالُ عَبْدٍ مُطْلَقًا إِذَا هَلَكَ \* مُتَقِيلٌ بِأَمْلِكِ الَّذِي مَلَكَ﴾

﴿إِلَّا الَّذِي كُوتِبَ مَعَهُ مَنْ يُعْتَقُ \* عَلَيْهِ مَا لَهُ لَدَا مُخْتَقٍ﴾

فاقول في معناه اذا كان العبد لا يورث فال عبد اذا هلك أى مات عن مال مطلقا سواء كان مسلما أو كافرا قنا او فيه شيء من حرية كعبد مريض ومعتق الى أجل ومكاتب ومدبر وأم ولد وموصى بمقتده متقل بالملك لا بالارت للسيد المسلم أو الكافر الذى ملك جميعه أو بعضه ولا يكون لمن اعتق حق في ماله الا العبد الذى كوتب مع من يعتق عليه في كتابة واحدة بالشرط أو بالحكم كما اذا أحدث له ولد من أمته بعد كتابته أو اشتري من يعتق عليه باذن سيده أو تصدق عليه بمن يعتق عليه بعد كتابته وهم أصوله الذكور والاناث وان علوا في جهة الاب والام وفصوله الذكور والاناث وان سفل أولاد الصنفين والاخوة الذكور والاناث أشقاء أولاب أو لام خاصة ماله أى فال الزائد على بقية الكتابة التي كان لا يسر أخذها حالة من ماله تكيلا للكتابة فحق الثبوت له أى لهذا الذى كوتب معه وهى من يعتق عليه من أصوله وفصوله وأخوته يقسم لهم ذلك الزائد على فرائض الله فان فضل عن فروضهم شيء أو كانوا لا يرون المكاتب كالأجداد للام كان للسيد الحى أو لجميع ورثته بالرق ولا بالولاء لعدم كمال مرتبة يوم موته ومقتضى النظر أن يكون جميع ماله للسيد يأخذ ما تكل به الكتابة فيكونون أحرارا يأخذ الزائد على قدرها بالرق لموته على الرق فلزائد على قدرها حينئذ لم ينتقل الى من يعتق عليه على وجه الارت المحض وانما انتقل اليهم لتعلق حقهم بماله الذى بيده يوم الكتابة وبما يكتسبه في المستقبل لانهم يعتقون منه لان المجموعين في كتابة واحدة من غير تعيين ما يعطيه كل واحد منهم عند العقد يؤخذ الملى منهم عن معدم لانهم حملاء وان لم يشترط عليهم ذلك واختصر ذلك بمن يعتق عليه لتعمل الاوائل الجارى به ولان الدافع عنهم اذا عدموا لا يرجع عليهم بما غزموه عنهم وكذلك لا يرجع عليهم السيد القائم مقام الميت الذى وقع الدفع من ماله بما يشوبهم مما أخذهم منهم تكيلا للكتابة كما لا يرجع به عليهم الميت لو غرمه عنهم في حياته لان ذلك بمنزلة ما اذا اشترهم فمقتوا عليه فلا يرجع عليهم شتمهم ولا يدخل في ذلك الزائد أحد الزوجين المجموعين في كتابة وان كان أحدهما لا يرجع على الآخر بما دفعه عنه لان الزوجية يمكن انقطاعها بطلاق بخلاف النسب ولا يرث في الزائد على قدر الكتابة من كان معه فيها من أبناء الاخوة والاعمام وأبنائهم الذين لا يعتقون عليه ان ملكهم لان الدافع عنهم يرجع عليهم ولا يرث فيه أيضا من ليس معه في كتابة

من أولاده الأحرار لأن حريته لم تتم فلا يرث الحر عبدا ولم يأخذ السيد ذلك الزائد بالرق ولأنه لم يمت طاجرا ولا كان العقد الذي عقده له منجلا بالموت حيث ترك من ينوب عنه في أداء الكتابة فالإمام مالك رحمه الله لم يجعل هذا الذي كوتب مع من يعتق عليه فوات قبل الأداء عبدا مات عن سيده ولا حرا يرثه أقاربه الأحرار بل جعله قسيما ثالثا وهو المكاتب لأنه يشبه الحر في أحكامه والعبد في أحكام أخرى إذا كان معه في الكتابة من لا يعتق عليه من الأقارب أو الأجانب فوات عن مال زائد على ما بقي في الكتابة فإن السيد يأخذ جميع ما بقي منها حالا لأن ما كان على الميت بالأحوالة والمجالات يتحل بموته فيكونون أحرارا ويأخذ الزائد على قدرها أيضا بالرق ثم يرجع السيد على كل واحد ممن كان مع ذلك الميت في الكتابة بالنجوم التي نأبته من توزيع جملة الكتابة عليهم على قدر قوتهم على الأداء يوم النقد إذا حل أجل تلك النجوم لأن ذلك الميت لو كان حيا ففرم عنهم شيئا لرجع عليهم به فانتقل لسيدته ذلك الحق حيث مات وهذا كله إذا ترك المكاتب مع غيره أكثر من باقي الكتابة وأما أن لم يترك شيئا أو ترك مالا يفي بالباقي أو ترك ما يفي به دون زيادة فلا فرق في ذلك بين أن يدخل معه في الكتابة الأقارب الذين يعتقون عليه والذين لا يعتقون عليه والأجانب بل يأخذ السيد ما تركه في جميع تلك الإقسام ثم يرجع على غير من يعتق على المكاتب بما ينوبه من ذلك إذا حل أجله ويسعى من بقي منهم في الكتابة فيؤذنه بنجومه إلا إذا ترك أقل من باقي الكتابة وكان معه أولاد كبار أو أم ولد ما مونة مع ولد صغير بقدر ورون على التجزئ بذلك المال ويؤدون ما بقي عليهم من النجوم في أوقافها فانه يلزم السيد تسليم ذلك المتروك لهم على الوجه المذكور وإن ترك أقل من باقي الكتابة مع ولد صغير كوتب معه دون أم ولد وكان في المتروك قدر النجوم إلى بلوغه السعي في الأداء ورثه الولد فيأخذه السيد عنه حالا بحكم الكتابة ويسمى بعد بلوغه في الباقي وإن لم يكن فيه قدر النجوم إلى ما ذكر أخذه السيد عن الميت بالرق ويرق له الولد فلاب حينئذ يرث ما تركه ولده الذي كوتب معه مطلقا فيدفنه في الكتابة ويسمى في الباقي والولد أي يرث ما تركه أبوه إن كان كبيرا إلا أن كان صغيرا وهذا مما يلتزم به فيقال رجل يرثه ولده في مذهب مالك إن كان كبيرا لا إن كان صغيرا أو هو يرث ولده مطلقا إن مات قبله وإن لم يترك الميت شيئا فلا يسقط عنهم ما نأباه لانهم حملاء كما تقدم وما ذكره الناظم هو حكم أموال السيد بعد موتهم وأما حكمها في حياتهم هل للسيد أن يستردها منهم أم لا ففيه تفصيل عليه الاتباع من المتق إلى أجل ما لم يقرب الاجل بأن بقي فيه مثل الشهر ومن المدير وأما الولد ما لم يمرض مرضا مخوفا وليس له الاتباع من المكاتب قبل مجزئه وأما الذي كان بعضه حرا فليس لمن ملك نفسه أن يتزع ماله منه وهو موقوف بيده وله بيع حصته من رقبته ويحل المبتاع في مال العبد محل البائع وإن كمل عتقه تبعه ماله وإن مات كان ماله للمتمسك بالرق خاصة دون الذي اعتق حظه منه لأنه لا يورث بالاعتاق حتى تتم حريته \* تنبيه \* قد كان عندنا عبد لسيدة أن يتزع منه بعض ماله دون بعض وإذا مات كان بعض ماله لسيدة بالرق وكان البعض الآخر لورثته الأحرار بالأثر وهذا مما يلغزه وهو الذي شهدت بينة برقه لشخص حكم الحاكم برقه ثم رجعت البينة عن الشهادة برقه وقالوا انه حر وكذبهم المحكوم له فإن الحكم لا ينقض رجوعهم فيبقى رقه المحكوم له إلى موته ويكون لذلك العبد الرجوع على الشهود بأجرة كل ما عمله للمشهود له وبالمال الذي وهب له فانتزعه السيد منه فإذا مات العبد يكون ما أخذه من الشهود لورثته الأحرار إذ ليس للسيد أن ينزعه منه في حياته لأنه يدعى أنه يأخذه منهم ظلما إذ هو غير حر عنده فلا يستحق الرجوع عليهم بشيء \* على دعواه وما عدا ذلك من أمواله يكون لسيدة بالرق كما ذكره الشيخ خليل في باب الشهادة من مختصره \* ثم قال الناظم أصله الله

﴿وَمَالٌ حَرِّ كَفَرٍ ذِي جَزِيَةٍ \* لَوَارِثٍ ثُمَّ لِأَهْلِ السُّنَّةِ﴾

فأقول في معناه ومال شخص حر كافر صاحب جزية عنوية أو صلحية مفارقة على رقاب الاشخاص أو على الاحول أو عليهما معا ثابت لوارثه المشارك له في الملة ان وجدتم جماعة أهل السنة المحمديّة ان لم يوجد له وارث وسواء كان ذلك المال المملوك للعنوي أرضاً ملكها بعد الفتح أو غيرها من الاموال التي ملكها بعد الفتح أو قبله وأما الارض التي كانت في يده يوم الفتح فهي موقوفة لمصالح المسلمين دائماً فان رأى الامام المصلحة في تركها في يده ليستفيد بها على ما كان عليه من الجزية فله ذلك ثم اذا مات العنوي وهي باقية في يده عن وارث فتلك الارض فقط ترجع للمسلمين لا لها غير مملوكة له فتبقى على حالها وما ذكرناه من انتقال مال العنوي الذي مات لا وارث له الى جماعة المسلمين هو المشهور الموافق لقول ابن القاسم كما نص عليه الامام ابن مرزوق في شرح قول الشيخ خليل في مختصره ومال الكتاني الحرام مؤد للجزية لاهل دينه من حوزته قائلًا وتخصيص المصنف الكافر بكونه كتابياً لا أعلم له وجهاً لان حكم الجوسى كذلك وفي كلامه أيضاً الفتوى بغير المشهور لمخالفتة لقول ابن القاسم بانه للمسلمين ولعله اغتر بتقديم أبي اسحق وابن يونس القول الذي أفتي به اه وقد ذكر ابن علاف في الفتوى قولين أحدهما انه حر فاذا مات سئل علماء اهل دينه هل له وارث في دينهم أم لا فان قالوا له وارث سلم اليه ماله وان قالوا لا وارث كان للمسلمين وهو رواية عيسى عن ابن القاسم والثاني انه في حكم عبد ماذون له في التجارة فاذا مات كان ماله للمسلمين كان له وارث في دينهم ولم يكن وهو رواية سحنون عن ابن القاسم ولم يذكر قولاً بانه يكون لاهل دينه وأهل الصلح الذي فرقت الجزية على رقابهم فان شرط عليهم أن يعطوا كذا عن كل رأس وسكت عن الاصول أو حمل عليها شيء آخر بان شرط عليهم أن يعطوا عن جملة أصولهم كذا أيضاً أو فرقت على أصولهم بان شرطت عليهم أن يعطوا كذا عن كل شجرة أو عن كل ذراع أرض وسكت عن رقابهم أو أجل شيء آخر على رقابهم بان شرطت عليهم أن يعطوا كذا عن جملة رؤسهم أو فرقت عليهما معاً كما ذكره يجوز لهم في الصور الخمس التصرف في أرضهم وسائر أموالهم ببيع وغيره فاذا ماتوا عن وارث فله ارث ذلك ولا تعرض لهم ان أصولاً بجميع ما لهم لان وارث البت والموصى له بقومان مقامه في جميع ما كان على الاصول وان ماتوا عن غير وارث صحت وصاياهم من الثلث ويكون سائر ما بقي من الاصول أو غيرها لجماعة المسلمين واذا باعوا الاصول وقد فرقت الجزية عليهم فقط أو عليهما معاً كان ما لزمها من الجزية على البائع وأما أهل الصلح الذين أجملت لهم الجزية بان شرطت عليهم أن يعطوا عن جملة رقابهم وأصولهم كذا من غير تفصيل فلهم التصرف في أصولهم وغيرها بما شاءوا من البيع والوصية بجميعها فمن مات بلا وارث كانت أمواله لاهل دينه لان الجزية المضروبة عليهم لا تزيد بزيادتهم ولا تنقص بنقصهم ولا يبرأ أحدهم الا بآداء الجميع لانهم حملاء ومن أسلم منهم كانت أمواله له بلا تفصيل هذا ما يقتضيه كلام بعض شراح مختصر خليل واحترز بالحر الكافر عن العبد الكافر فان ماله لسيده لكن قال ابن مرزوق ان كان سيده مسلماً فلا إشكال في ذلك وان كان كافراً أيضاً وقال أهل دينه يرثه سيده فبذلك وان قالوا لا يرثه فظاهر ما نقل في النوادر عن المتبينة أنه للمسلمين اه واحترز بندي الجزية عن الكافر الذي اعتقه مسلم في بلد الاسلام فان الجزية لا تؤخذ منه فاذا مات يجي في ارثه ما قدمته في شروط الارث بالولاء واحترز به أيضاً عن الكافر الذي دخل بلاد الاسلام بآمان فمات فيها عن مال أو قتل ظالمًا فهذا ان كان له في بلاد الاسلام وارث له في دينه دفع اليه ماله ودينه بلا تفصيل وان لم يكن معه في بلد كافر يرثه في دينه أرسل ماله مع دينه لحاكمهم

ليدفعه المستحقه ان دخل بلادنا على تجهيز حاله فيرجع نصاً أو عادة ولم تطل اقامته عندنا فيها وان جاء اليها على قصد الإقامة صراحة وكان عادة من جاء منهم لإقامة أو جهل ما دخل عليه ولاعادة أو دخل على التجهيز أو كانت مادتهم التجهيز ولكن طالقت اقامته فيهما بالعرف فمات في تلك الصور الخمس أو قتل ظمناً ولم يكن معه في بلادنا من يرثه في دينه فما له مع دينه لبيت المال ولا يبعث لاهله لانه لا يمكن الحي من الرجوع الى بلده في هذه الصور وان أودع ماله عندنا فساقر لبلده ليقضى حاجته فيرجع اليه فمات في بلده فان وديعته تكون لوارثه ان كان عندنا والا يبعث الى أهله في الصورتين الاوليين وتكون لبيت المال في الصور الخمس الباقية وان قاتل المسلمين بعد أن ترك ماله عندنا وديعة فأسره شخص فقتله أو أسرقه فوديعته لأسره وان حارب فقتل في معركة قبل أسره فقتل يجرى في وديعته ما تقدم وقيل تكون لبيت المال هذا ما يقتضيه بعض شراح مختص خليل رحم الله الجميع بفضلهم \* ثم قال الناظم أصاحه الله

﴿ وَمَالٌ مُّرْتَدٍ وَكُلٌّ مِّنْ قُتِلَ \* كُفْرًا لَّيْتِ الْمَالِ حَتْمًا يَنْتَقِلَ ﴾

فأقول في بعض الفاظه الارتداد في اللغة هو الرجوع فلمرتد هو الراجع عن الاسلام الى كفر أى الخارج عن الاسلام بالكلية الى كفر وفي معنى ذلك ومال كل حر مرتد أى خارج عن الاسلام بالكلية الى الكفر بلفظ يقتضي ذلك أو جعل كالفاء مصحف في خمس اذا مات على الكفر بقتل أو غيره ينتقل انتقال حتم عن ورثته كانوا مسلمين أو على الدين الذي ارتد اليه الى بيت مال المسلمين وكذلك مال كل من قتل قتل كفر لكونه ملحقاً بالمرتد ينتقل عن ورثته الى بيت المال كالجاحد لوجود الصلاة والزكاة والصوم والحج وبشيء من فروعه المعلومة عند كل أحد وذلك مقتضى لتكذيبه صلى الله عليه وسلم فيما أخبرنا به عن الله تعالى وان مات من يرثه المرتد فيرثه غير المرتد من ورثته ولا يرث منه المرتد شيئاً فان رجع ذلك المرتد الى الاسلام لم يرجع عليهم بشيء مما ورثوه لانه حكم قد نفذ لهم وان رجع المرتد الى الاسلام فان ماله الذي نزع منه ووقف يرجع اليه وان كان الارتداد من العبد المسلم فقتل على ردة فان ماله لسيده واذا ارتد المراهق العاقل فقد تقدم الخلاف في اعتبار ارتداده عند التكلم في التوارث بين مسلم وكافر \* ثم قال الناظم أصاحه الله

﴿ وَمَنْ أَسَرَ الْكُفْرَ أَوْ حَذًّا قُتِلَ \* فَدَالُهُ عَنْ وَارِثٍ لَا يَنْتَقِلُ ﴾

فأقول في ممناه والحر الذي أسر الكفر بعبادة مثل الشمس سرا وأظهر الاسلام للناس وهو الذي يقال له زنديق ومنافق فقامت عليه بيعة بالكفر الذي أسره فبقي ما شهدت به عليه البيعة أو صدقها في ذلك وادعى توبته من ذلك فقتل اذا لا تقبل توبته اذا لم يقر بذلك حتى قامت عليه به بيعة أو شهدت البيعة بذلك عليه بعد موته فما له لا يتفصل عن وارثه المسلم أى لا ينتقل عنه لبيت المال لانه مسلم في ظاهر حاله ولم يقتل الا بالشهادة الواقعة عليه وهي محتالة للكذب وكذلك كل من قتل على شيء من المعاصي قتل حد فان ماله لا يتفصل عن وارثه الى بيت المال كمن قتل على الزنى واللواط أو نحو ذلك \* وان قامت عليه البيعة بانه يسر الكفر فمادى بعد الشهادة على الكفر فهو مرتد فيكون ماله اذا قتل لبيت المال واما

إذا جاء إلى الإمام مقرا بذلك وقال أنه تأب منه قبل قيام البيعة فإن أوبته تقبل فلا يقتل وإذا كان  
المقتول لأجل ذلك عبدا كان ماله لسيده \* وقال البستاني في شرح نظم التماساني وإذا قتل الساحر  
ورثته ورثته كل زنديق ومن سب الله عز وجل أو نبيا من الأنبياء أو استنقصه أو عابه أو ادعى النبوة أو  
الربوبية فميراثه للمسلمين قاله في سماع عيسى \* وقال أصبغ إن كان معلنا بذلك فهو مرتد وإن كان  
مستترا به فهو زنديق اه ثم أشار الناظم إلى أن كل ممثوع من الارث بواحد من الموانع السابقة  
لا يحجب غيره من الورثة فيما حجب عنه بقوله

﴿وَمَنْ عَنِ الْإِثْمِ لِمَا نَحْبُ حُجِبَ \* لَمْ يَحْجِبِ الْغَيْرُ بِمَاعْنَاهُ أَنْ يَحْجِبَ﴾

فأقول في معنا بعض ألقاظه قوله عن الارث متماق يحجب والحرور بالناء الظرفية متعلق يحجب وفي  
معناه وكل من حجب عن الارث لأجل مانع من الموانع السبعة السابقة لم يحجب غيره من الورثة فيما يحجب  
عنه وهو جميع متروك الميت أو الدية الواجبة بجنائته فكأنه قال كل من لا يرث لمانع فلا يحجب وارثا  
بل يقدر أنه لم يخلق بالنسبة إلى من لم يرث فيه لأجل مانع فلو مات رجل عن زوجة وأم وعن ابن لم  
يستهل أو شك في استهلاله أو ثفاه بلغان أو كان كافرا بالأصالة أو الارتداد أو كان رقيقا أو ابن زنى أو قتل  
أباه ظلما لكان لزوجته الربع ولأمه الثلث لأن ذلك الولد حجب عن الارث بمانع لا يحجبهما  
فيما حجب عنه بل يقدر أنه لم يخلق في الدنيا وكذلك لو كان لامرأة ثلاثة بنين فمات اثنان منهم في يوم  
واحد ولم يعرف المتأخر من المتقدم فانها ترث الثلث في كل منهما ويكون الباقي للشقيق الحي لأن كلا من  
الميتين لا يرث من الآخر لأجل الشك في تأخر موته وقتل أحد الاخوة الثلاثة أحد أخويه خطأ وترك  
أمه وأخويه الذين قتل أحدهما لورثة الام من السدس في مال المقتول لأن القتال يرث فيه فتحجب فيه  
بالاخوين عن الثلث إلى السدس وترث في دية الخطأ ثلثا كاملا لأن القتال لا يرث فيها لأجل القتل فلا  
يحسب حينئذ في ورثة الدية والاخ الواحد الذي ورث فيها لا يحجب الام عن الثلث إلى السدس \* ثم  
أشار إلى كناية أخرى تشبه التي قبلها وهي قولهم كل من لا يرث من الاخوة لحاجب فانه يحجب  
وارثا بقوله

﴿وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ إِخْوَةٍ مُنْعٍ \* بِوَارِثٍ يَحْجِبُ ذَا إِثْمٍ سَمْعٍ﴾

فأقول في معناه وكل من كان اخوة الميت الاشقاء أو لأب أو لأم منع أي ممنوعا من الارث بسبب وارث  
آخر أقوى منه يحجب ذلك الشخص الذي كان ممنوعا بغيره شخصا ثلثا صاحب ارث مسموع عن  
الشارع كما يحجب إذا ورث معه \* وسيأتي ان اثنين من الاخوة يحجبان الام من الثلث إلى السدس  
وذكر هنا ان الاخوة إذا حجبا لم يحجبوا ما كان يحجبونه إذا ورثوا معه فيستفاد من ذلك ان من  
هلك عن أب وأم وأخوين شقيقين أو لأب أو لأم يكون لأمه السدس لوجود أخوين وإن حجبا بالأب  
الذي يحجب سائر الاخوة ويكون لآبيه خمسة أسداس وحجبة الأب على الام أن يقول لها لو لم أكن  
موجودا لم يكن لك الا السدس ويكون ما بقي لغيرك وأنا حاجب لذلك الغير فأكون أحق بما كان له  
ومن هلك عن أم وجد وأخوين لأم يكون لأمه السدس لوجود أخوين لأمه وإن حجب بالجد الذي

بحجب الاخوة للام ويكون للجد خمسة اسداس ومن هلك عن أم وأخ شقيق وأخ لاب يكون لأمه السدس لوجود أخوين وإن حجب الاخ للاب الشقيق وتكون الخمسة الاسداس الباقية للشقيق لان الام اذا كانت تتحجب بأخوين محجوبين فاحرى بأخوين قد ورث أحدهما وكذلك الاخوة للاب محجوبون الجدد عن بعض الميراث وإن حجبوا بالاشقاء في بعض مسائل المغاذه التي ستأتى ويتحجب أيضا أخ لاب فأكثر بالأخوين لام المحجوبين بالجد في المالكية وهى زوج وأم وجد مع أخوين لام وأخ لاب فأكثر فيكون للزوج النصف وللأم السدس لوجود الاخوة وإن حجبوا بغيرهم وللجد الثلث الباقي ولا شيء للأخ للاب لانه محجوب بالأخوين لام المحجوبين بالجد كما يحجبانه لو لم يكن معهم جدد فيأخذون ذلك الثلث كما سيأتى بيان ذلك ( تنبيه ) اعلم ان كاتب عقد عدة الورثة يجب عليه أن يكتب فيه جميع عدد الاخوة وإن لم يرثوا لاجل حاجب حجبهم انما كان معهم أم أو جد ليعلم بذلك ما تستحقه الام والجد فيقول في المسئلة الاولى من هذه المسائل السابقة مات فلان عن أب وأم وأخوين شقيقين فأحاط بميراثه أبوه فقط وقس على ذلك \* ثم أشار الى الماتين من الميراث في الحال وما الحمل والفقيد بقوله

﴿ وَيُؤْتَى الْمَيِّتُ لِحَمَلٍ مُّنتَظَرٍ \* وَحَظُّ مَفْقُودٍ لِمَعْمَرٍ ظَهَرَ ﴾  
 ﴿ وَكُلُّ مَشْكُوكٍ لِّوَارِثٍ حَاضِرٍ \* لِأَجْلِ إِمْكَانِ حَيَاةِ ذِي السُّقَرِ ﴾  
 ﴿ وَمَالُ مَفْقُودٍ عَنِ الْأَهْلِ إِلَى \* ثَبُوتِ مَوْتِهِ بِحُكْمٍ حَصَلَ ﴾

فأقول في معنى ذلك أى ويوقف وجوبا قسم مال الميت بين ورثته الموجودين على مذهب مالك لاجل جمل وارث الميت يكونه ابنا أو أخا أو غيرها ينتظر أى مرجو حصوله حتى تضعه الحامل أو يئاس من حملها بحضرة أو القضاء قدر العدة بلا رية سواء كانت الحامل به زوجة الميت أو أم ولده أو امرأة لبعض أقاربه يورث حملها من ميراث الميت وإن كانت أم الميت قدرت وجها غير أبيه وليكن حملها منه بولد يكون أحد الميت للام وقف القسم له أيضا إن لم يكن في الموجودين من يحجبه وهل يجمع الرجل من وطئها بعد موت من يرثه حملها حتى يظهر هل هي حامل يوم موت الميت أو غير حامل أولا ينج منه فيرت من ولده لدون سنة أشهر فقط من يوم الموت لتحقيق انفصاله عن أول أنويه حين موت قريبه في ذلك قولان وإن ثبت بالنساء أنها حامل يوم الموت فلا فائدة في منعه من وطئها فيرت من ولده ولو تأخر أكثر من خمسة أعوام وإن لم يكن لها رجل مرسل على وطئها يوم الموت لكونه مات عنها أو طلقها أو غاب عنها فيرت من وضعته لتمام أكثر أمد الحمل الذى هو خمس سنين أو أربع من يوم انقطاع الارسال عليها كما تقدم بيانه في أول المواضع \* ويصلوق في شئ الحمل أو وجوده أو الشك فيه الى الایاس منه بما تقدم وقال ابن زرب ينظرها القوابل ان ظهر لتوها ولا يعطى الموجودين من ماله شئ حتى يعلم عدد حمله الورثة لان مدة الحمل قصيرة لا ضرر عليهم في الصبر الى ذلك وقيل يعطى الموجودين مالهو يحقق لهم وهو ما يكون لهم وجبه الولد أولا اتخذ أو تمديد ويوقف المشكوك فيه فقط بهذا حكم الميراث وأما الدين فإنه يعطى قضاؤه من تركه الميت بعد الاعتداد في بيته للموجودين وبين القضاء وأما الوصية ففي تعجيلها ووقفها الى وضع الحمل قولان ويوقف من مال الميت أيضا وارث مفقود مدة تعمير ظاهر أى شهر وهو سبعون سنة على الاصح أو يظهر خبره فإن لم يظهر حياة المفقود ولا موته حين مات قريبه أو ظهر كورث موت

ذلك المفقود قبل موت صاحب المال كان الوقوف في الصورتين لمن يستحقه من الحاضرين حين موت صاحب المال وان ثبت حياة المفقود بعد موت صاحب المال كان الخط الموقوف لذلك المفقود فينتقل لوارثه ان مات بعد ذلك كما اذا ماتت امرأة عن زوج وابنتين وابن ثالث مفقود فيعطى من مالها لكل واحد من الثلاثة الحاضرين ربع المال ويوقف الربع الذي يتوب المفقود حتى يمضي أمد التعمير أو يظهر تقدم موت المفقود فيكون الموقوف للابنتين الحاضرتين أو يظهر حياة المفقود بعد موت صاحب المال فيكون له ما وقف له واذا لم يوقف الجميع اذا كان بعض الورثة مفقودا طول أمد التعمير الذي يكون الوقف اليه ويوقف أيضا كل شيء مشكوك فيه كمن لوارث حاضر الى التعمير أو ظهور خبره لاجل امكان حياة المفقود صاحب السفر الذي يحجب ذلك الحاضر عن جميع حظه أو بعضه وما يتوصل به الى معرفة قدر المحقق الذي يدفع لصاحبه والمشكوك الذي يوقف الى ظهور مستحقه سيأتي في باب عمل تصحيح المسائل التي كان فيها وارث مفقود مثال ذلك اذا ماتت امرأة عن زوج وأخ شقيق وابن مفقود فيعطى من مالها للزوج ربعه الذي تحقق له لانه أقل حظه اذا قدر ارثه مع الاخ تارة ومع الابن تارة أخرى والاخ لا يتحقق له شيء لانه لا يرث مع تقدير حياة الابن المفقود فتوقف حينئذ الثلاثة الاربع الباقية فان تبين حياة المفقود بعد موت صاحب المال كان جملة ذلك الموقوف للابن وان لم يبين ذلك كان للزوج من الموقوف ما يكل به نصف المال لامكان حياة المفقود يوم موت صاحب المال فيكون جميعه للابن وعدم حياته في ذلك الوقت فيكون للزوج والاخ كما ذكر ويوقف أيضا مال المفقود الذي كان في ملكه حين فقده عن أهله في بدنة قريبة له أو أجنبي الى ثبوت موته بحكم حاصل من الحاكم انما لم يظهر خبره الى انقضاء أمد التعمير الذي هو سنة على أصح الاقوال في المفقود بارض الاسلام أو بارض الشرك بأسره أو بغيره بلا حضور قتال ولا ولاء ولا بد من حصول حكم الحاكم بموته ليرفع الخلاف الذي كان في أمد التعمير فيكون ماله لمن يرثه حين الحكم بذلك كان موجودا يوم الفقد أو غير موجود واذا مات بعد فقده قريبه ولم يكن للميت من يرثه الا ذلك المفقود ضم مال ذلك الميت الى مال المفقود فيوقف الجميع في بدنة الى الحكم بموته فيكون ذلك لمن يرثه حينئذ ويتفق الحاكم من مال المفقود الحر على زوجته المريدة للفراق الى تمام أربعة أعوام من العجز عن خبره بعد رقها الامر اليه وعلى مريضة البقاء في عصمته الى انقطاعها بموتها أو الحكم بموته وعلى أولاده وأبويه الى حد سقوط النفقة عنه لو كان حاضرا بعد اثبات موجبات النفقة المملومة في الفقد وتحلف البالغ منهم على انه لم يسقط النفقة عنه ولا ترك له مالا خفيا ينفق منه ولا وصله عنه كما نص عليه غير واحد من الأئمة وبالله التوفيق \* ثم قال أصلحه الله

### ﴿الْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ﴾

فاقول لما فرغ من اسباب التوارث وشروطه وموانئه أراد أن يتكلم هنا على من يرث من الرجال والنساء أي هذا الكلام الآتي في بيان الاشخاص الوارثين من الرجال والنساء ومن يرث منهم بفرض أو تعصيب أو بهما معا وفي حكم من كان ذا فرضين أو تعصيتين لا تصافه بنسبين مختلفين يقتضي كل منهما فرضا أو تعصيبا ثم قال أصلحه الله

﴿ ذَكَوْرٌ مِّنْ كَانَ لَهُمْ مِيرَاثٌ \* عَشْرَةٌ وَسَبْعٌ لِلْأُنثَى ﴾

فأقول معنى ذلك ذكور الأشخاص الذين كان لهم ميراث الميت عشرة ذكور على سبيل الاجمال وهم على سبيل التفصيل خمسة عشر والاناث الوارثات سبع أناث على الاجمال وهي على التفصيل عشر مما سيأتي بيان ذلك جملة من يرث من الصنفين سبعة عشر على الاجمال وخمسة وعشرون على التفصيل \* ثم أشار لمن يرث من الرجال مع حذف العاطف من بعضها للضرورة بقوله

﴿ الْإِنُّ وَأَبْنُهُ دَنَا أَوْ سَفَلَا \* أَبٌ وَجَدٌ لِأَبٍ وَإِنْ عَمَلَا ﴾

﴿ وَالْأَخُ الْمُتَقَاتِلُ أَخٌ نُسَبٌ \* وَالْعَمُّ مُتَقَاتِلٌ وَإِنْ غَيْرَ قَرِيبٍ ﴾

﴿ وَإِنْ لَعِمَ قَدْ دَنَا أَوْ بَعْدَا \* زَوْجٌ وَمَوْلَى نِعْمَةٌ قَدْ وَجِدَا ﴾

فأقول معنى ذلك أول العشرة الوارثين الابن المنسوب للميت والناثي ابنة دنا أى قرب للميت أو سفل عنه أى ابن الابن وإن سفل الاقرب فالاقرب والثالث أم الميت والرابع جد الميت لأب وإن عملاً فوق الميت ما لم تفصل بينه وبين الاب اي لكن الجد الاقرب يسقط الاعد كما سيأتي وأما الجد للام فلا يرث لانه من ذوى الارحام الذين لا يرثون والخامس الاخ للميت مطلقاً أى كان شقيقاً أو لأب أو لام فهذا قسم واحد على الاجمال وثلاثة على التفصيل والسادس جنس بنى أخ نسب للميت أى ابن أخ مشارك للميت فى النسب وهو ابن شقيق أو ابن أخ لأب يعنى وان بعد الاقرب فالاقرب فهذا قسم واحد على الاجمال وقسمان على التفصيل واحترز بنسب عن الاخ للام الذى لا يشارك الميت فى النسب فان ابنة لارت أصلاً والسابع للميت مطلقاً أى شقيقاً أو لأب هذا اذا كان قريباً للميت وإن كان عمه مباشرة به وإن كان غير قريب اليه بان كان عم أبيه أو عم بعض أجداده أى العم الشقيق وأمم للأب وإن بعد الاقرب فالاقرب فهذا قسمان على التفصيل وأما العم للام فلا يرث أصلاً والثامن ابن أعم شقيق أو لأب قد دنا أى قرب ذلك ابن أعم الميت أو بعد عنه أى ابن أعم الشقيق وابن أعم للأب وإن بعد الاقرب فالاقرب فهذا قسمان أيضاً على التفصيل فكل واحد من هؤلاء الثمانية يرث الميت اذا حصلت شروط الارث وانتفت موانعه والتاسع زوج فانه يرث زوجته بالنكاح المستكمل لشروطه السابقة مع انتفاء الموانع والماشر مولى نعمة موجود أى متولى اعتاق الميت الموجود بعد موت معتقه أو عصبته القائمون مقامه على تربيتهم الآتى فى الارث بالولاء فيرث المعتق أو عصبته بالولاء مال العبد المعتق ان لم يوجد من يرثه بنسب ونكاح أو ما فضل عن فرض النسب والنكاح اذا وجدت شروط الارث بالولاء وانتفت الموانع \* ثم أشار الى من يرث من الرجال بفرض وتصيب بقوله

﴿ وَإِثْ زَوْجٍ وَأَخٍ لِأُمٍّ \* إِنْ بَعْدَا بِالْفَرْضِ عِنْدَ الْقَوْمِ ﴾

﴿ وَهُوَ يَفْرُضُ وَيَتَصَصَّبُ جَلَا \* إِنْ قَرِيبًا نُسَبٌ أَوْ بَوْلَا ﴾

﴿ كَالأَبِ وَالْجَدِّ بِنِصْفِ الصَّوْرِ ﴾

فأقول في معنى ذلك وارث زوج من زوجته وارث أخ للام من أخيه أو أخته ان بعدا عن الميت بحيث لم يكن بين كل منهما والميت نسب ولا أولاد كإبن بالفرض فقط عند القوم العلماء فإذا ماتت امرأة عن زوج أجنبي عنها ولم يعقها ولا أعنت واحدا من أصولها فإنه يرث فيها النصف مع انتفاء الولد أو الربع مع وجوده بالفرض وإذا مات شخص عن أخيه للام وهو أجنبي عنه ولم يعق عنه ولا بعض أصوله فإنه يرث فيه السدس إذا انفرد والثلث إذا تعدد بالفرض ان لم يكن من بمنه من الارث وهو أحد أصول الميت المذكور وفصوله وأشار لمن يرث بهما معا بقوله وهو أي أرث المذكورين حاصل بفرض وبتعصيب جلي أي ظاهر ان قرب المذكوران الى الميت بنسب أو بولاء كإرث الاب والجد بالفرض والتعصيب في بعض أحوالهما الآية فالوارث بالفرض والتعصيب والرجال حينئذ أربعة أصناف أحدهم أن يتزوج رجل بنت عمه فتموت عنه فإنه يرث فيها النصف بالزوجية فرضا والباقى بكونه ابن عم لها تعصبا أو يعق أمه فيتزوجها فتموت عنه فإنه يرث فيها النصف فيه ورثته فرضا والباقى بكونه معتق لها تعصبا والثاني أن يكون عند أخوين إبنان من امرأة واحدة تزوجها أحدهما بعد الآخر فمات أحد الابنين المذكورين بغير موت أبويهما وترك الابن الآخر الذي هو أخوه بالام وابن عمه فيرث فيه السدس بكونه أخا للام فرضا والباقى بكونه ابن عم له تعصبا أو يشتري حرا أخاه بالام فيعتق عليه ثم يموت العبد المعتق عن أخيه المذكور فإنه يرث فيه السدس بالفرض والباقى بالتعصيب وقد يجتمع في الوارث الأسباب الثلاثة السابقة فيرث باثنين منها كما إذا اعتق رجل بنت عمه فتزوجها فماتت عنه فإنه يرث فيها النصف بالسكاح والنصف الباقي بالنسب لأن الارث بالنسب مقدم على الارث بالولاء \* والثالث الاب في بعض أحواله كما إذا مات شخص عن أم وأب وبنت فتصبح مسئلتهم في ستة فتكون للام السدس واحد والميت النصف ثلاثة والاب الثلث الباقي اثنان نصفهما الذي هو سدس المال بالفرض ونصفهما الآخر بالتعصيب هكذا

٦	
١	أما
٣	بنتا
٢	أبا

والرابع الجد في بعض أحواله كما إذا كان في موضع الآتي في تلك المسئلة فإنه يأخذه الاب بالفرض والتعصيب \* ثم قال أصلحه الله

﴿ وَارِثٌ مِّنْ بَقِيَّةِ تَعَصُّبٍ حَرِّ ﴾  
 ﴿ إِلَّا الْإِخْ شَقِيقَ فِي الْمَشْتَرَكَةِ \* فَإِزْنُهُ بِفَرْضِهِ فِي التَّرِكَةِ ﴾  
 ﴿ زَوْجٌ وَأُمٌّ إِخْوَةٌ لِأُمٍّ \* أَخٌ شَقِيقٌ دَاخِلٌ بِالْأُمِّ ﴾  
 ﴿ وَإِنْ تَكُنْ شَقِيقَةً مَعَ شَقِيقٍ \* كَانَ لِلْأَخْتِ مِثْلُ حَظِّ الشَّقِيقِ ﴾

فأقول في معنى ذلك وارث كل من بقي من الرجال الوارثين حرا أي حقيق بتعصيب فقط في سائر المسائل وهم الابن وابن الابن وان سفل والاخ كان شقيقا أو لاب وابن الاخ المذكور وان بعد والم كان شقيقا أو لالاب وان بعد وابن العم المذكور وان بعد ومولى النعمة الذي هو المعتق أو عصبة الا الاخ الشقيق في المسئلة المشتركة أي التي يشترك فيها الاشقاء مع الاخوة للام في ثلثهم فإرث ذلك الشقيق في تركة هذه المسئلة بسبب فرضه لا بتعصبيه وهي

زوج أم وأخوة للام اثنتان فأكثر وأخ شقيق واحد أو أكثر داخل مع الأخوة للام في ثلثهم بسبب الام أى اشتراكهم في ولادة الام التى أدلى بها الأخوة للام الى الميت ويقال لها الجارية أيضا لان الشقيق يقول حيث لم يبق له شئ. الأخوة للام هب أباه الذى كان به شقيقا حمارا أليست للام التى هي ورتنهم بها والدة لى أيضا فيقولون له نعم فيرت معهم فيها يكونه أخا لام وان تكن حينئذ أخت شقيقة واحدة أو أكثر مع أخ شقيق فى هذه المسئلة كان للأخت الشقيقة حظ مثل حظ كائن للشقيق المذكور لانها حينئذ لاخوين لام والأخت للام يستوى ذكورهم وإناهم فى الثلث واصل تلك المسئلة اذا كان فيها اخوان لام وأخ شقيق وشقيقة من ستة الزوج نصفها ثلاثة وللأم سدسها واحد وللأخوين لام ثلثها اثنان فيفرغ المال فيدخل الشقيقان على الأخوين للام فى ثلثها الوقوع اشتراك جميعهم فى ولادة الام فينكسر اثنان على أربعة زهوس فيضرب نصف الزهوس فى أصل المسئلة فتصبح من اثني عشر ويضرب ما يبد كل وارث فيما ضرب فى المسئلة فيخرج للزوج ستة وللأم اثنتان ولكل واحد من الأخوة الاربعة واحد هكذا

١٢	٥٥	
٥٦	٣	زوجا
٥٢	١	املا
٥٩		اخام
٥١		اخام
٥١		اختا
٥١		اختا

وان كان فيها أخ واحد لام فلا تكون مشتركة لانهما أخذ السدس ويبقى سدس آخر يأخذه شقيق واحد أو أكثر وان لم يكن فيها شقيق ذكر وكانت فيها الأخوات الشقائق فلا تكون مشتركة فان كان فيها أخت شقيقة فقط أعطى لها نصف ستة بالفرض فتحول الى تسعة وان كان شقيقتان فأكثر أعطى لهما ثلثا ستة بالفرض فتحول الى عشرة وان كان فيها الأخوات للاب أحيل لهن كحول الشقائق المذكورة \* ثم قال أصلحه الله

﴿وَالْأَخُ لِلْأَبِ يَهْدَى يَنْحَجِبُ \* كَمَا يَبْنَتْ وَشَقِيقَةٌ حُجِبَ﴾

فأقول فى معناه والاخ المذكور الواحد فأكثر للاب ينحجب عن الارث فى هذه المسئلة المشتركة اذا كان فيها عوضا عن الشقيقى فلا يدخل على الأخوة للام فى ثلثهم كما يدخل عليهم فيه الاخ الشقيقى لخروجه من ولادة الام التى أدلى بها الأخوة للام الى الميت فلم يكن عنده ما يدخل به عليهم كما يحجب الاخ للاب بنت أب فى مسئلة واحدة أو أكثر مع أخت شقيقة تأخذ بالنصف الباقي عن الميت أو الثلث الباقي عن البنتين فأكثر فالأخ للاب حينئذ كالشقيق فى عدمه الا فى مسئلتين احدهما المشتركة والاخرى مسئلة البنات وان سفلن مع أخت شقيقة فأكثر لان الشقيقة مع البنت عاصبة فتكون هنا كالشقيقى فتحجب سائر الأخوة للاب الذكور والانات وتحجب من باب أولى ابنا الأخوة كانوا اشقاء أو لا وان كانت أخت لاب مع بنت وان سفلت دون شقيقة كانت عاصبة فتسقط ابنا الأخوة مطلقا لانها حينئذ كاخ لاب ولما ذكر حكم الأخوة الاشقاء والأخوة للام وكان أمر أولاد الملاعنة والمسبية والطارئة والزانية والمغتصبة مشكلا أشار لبيان ذلك بقوله

﴿وَتَوَّأَمًا مَنْ لُعِنَتْ أَوْ سُبِّتْ \* أَوْ طَرَأَتْ مِنْ بِلْدَةٍ فَدَبَّعَتْ﴾

﴿كِلَاهُمَا شَقِيقُ الْآخَرِ وَمَنْ \* وَلِدَ مِنْهَا قَبْلُ أَوْ بَعْدَ قَعْنِ﴾  
 ﴿يَكُونُهُ أَخًا لِلَّامِ عَلِمَتْ \* كَتَوَأْمَى مِنْ زَنْتِ أَوْ مِنْ غُصْبَتِ﴾

فأقول في بعض ألفاظه التويمان بالناء المثناة ولدان من حمل واحد مفردة وتوهم فأبدلت الواو الاولى تاء فصار تووما ومن يصح فيه كسر الميم وفتحها لكن يضبط هنا بفتح الميم ليسلم البيت من سناد التوجيه الذي هو حركة اختلاف ما قبل الواو الساكن وفي معنى ذلك وتووما المرأة التي لو عنت أى لاعنت زوجها التعت هي أم لا وتووما الفاجرة التي صيبت حاملا عند الكفار فولدتها ثم أسلمها وتووما مسلمة طرأت من بلدة بعيدة حاملا وادعت ان حملها كان من زوج طلقها أو مات عنها ويدخل في ذلك تووما كافرة طرأت علينا بامان فولدتها ثم أسلمها كلاهما أى كلا واحدا من ذكر توومي من النساء أخ شقيق لصاحبه الآخر الذي أخرج معه في حمل فاذا مات أحد التوأمين ورثه الآخر بقوله أخ شقيقا \* أما تووما الملاعنة فهي شقيقان عند مالك لان اللعان إنما نفى بلعانه ان ينسب اليه ولا يلزم من ذلك انقفاء الابوة الحاصلة بينهما لثبوت الفراش للزوج اذ لو استحلقت احدهما لحقهما به وبمجد حد القذف \* وأما تووما الكافرة المسيية أو المستأمنة فهي شقيقان لان الغالب كونهما من نكاح ونكاح الكفار يجوز البقاء عليه بعد الاسلام \* وأما تووما المسلمة الطارئة من بلد بعيد يصعب اثبات النكاح منه فهي شقيقان كتوأمى المرأة من زوجها والامة من سيدها لان الغالب مع الاسلام الصحة ولان توومي الثلاث الاخيرة يصح استحقاتها أيضا \* قوله ومن ولدتها قبل أو بعد فمن يكونه أخا لام علمت أى والولد الذي ولد من الملاعنة المذكورة بحمل آخر قبل ذلك أو بعد وضعه فمن أى حقيق يكونه أخا لام معلومة للتوومين أو متحد من حمل آخر ويدل على ذلك قول ابن علف ولو كان للملاعنة ولو قبل اللعان لكانا أخا لام للبنين باللذان واحداً كان أو توأمين اه \* وقال البيهقي ولو تزوجت امرأة فولدت معه توومين ثم زني بها فولدت توومين فمات أحد توأمي النكاح بعد موت أبيه فقد ترك أما وشقيقا وأربعة أخوة للام ثم ان كان أحد توومي اللعان فقد ترك أما وشقيقا وثلاثة أخوة للام ثم ان مات أحد توأمي الزني فقد ترك أما وثلاثة أخوة للام اه ويجرى مثل ذلك في أولاد المسيية والطارئة والله اعلم لانه اذا لم يكن أولاد الملاعنة التي علم كون واطنها أولا هو واطنها ثانياً أشقاء فاحرى أولاد المسيية والطارئة التي يتنذر غالبا علم كون واطنها أولا هو واطنها ثانياً \* قوله كتوومي من زنت أو غصبت معناه من كان من حمل حقيق يكونه أخا لام لمن كان من حمل آخر فما تقدم ككون توومي التي ثبت زناها أو هي التي ثبت غصبها أخوين لام فيرت أحد توأمي المرأتين المذكورتين الآخر اذا مات يكونه أخا له لام واحرى من كان من حمل آخر وقد تبع الناظم في توأمي المتغصبة ثم نقل بعضهم عن ابن رشد أنه كان به العمل وقال ابن علف قال ابن يونس أما تووما المتغصبة والزانية فالصواب أن يتوارثان من قبل الام خاصة لان المتغصب والزاني لو استلحقا لم يلحقا بهما \* وقال الشيخ أبو الوليد القياس في توومي المتغصبة ألا يتوارثا الا من قبل الام لان نسبهما من الاب منقطع اذ لا وارث له ولو استلحقها الغاصب لم يلحقا به وهو قول أصبغ وقبل انهما يتوارثان من قبل الاب والام استحسانا من أجل درء الحد عنها وهو قول ابن القاسم وفيه ضعف ولما كان القياس فيها جميعا الا يتوارثان الا من قبل الام على الاصل فانه لا ميراث لابن الزني من أبيه وان عرف أنه أبوه اه ويقوى قول أصبغ الذي صوبه ابن

يونس وابن رشد أن الماصب الذي نقل عن ابن القاسم نسبة الولد لم تنف عنه الحد بل هو أعظم جناية من الزاني بها طائفة ولا يكون انتفاء الحد عنها موجبا للحoque بمن هو أكبر ظلما من الزاني الذي طاعته والله أعلم \* ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿وَمَنْ يَرِثْ مِنْهُمْ يُعْصِبُ عَنْهُ \* فَيُجْزَى لَهُ الْمَالُ أَوْ يَأْتِي لَزِمُ﴾

فأقول في ذلك يرث مجزوم على أنه فعل الشرط وقد تبه الناظم بهذا البيت على قدر ارث من يرث من الرجال بالتعصيب مع الإشارة إلى أن الماصب هو الذي يجوز المال أو الباقي بعد الفرض أي وكل واحد من الرجال الوارثين أن يرث بالتعصيب معلوم فقط أو به ويقض بحوزة الجميع المال إذا انفرد أو لباقي عن ذي فرض لازم لأن من يرث منهم بالتعصيب فقط إذا انفرد أخذ جميع المال بالتعصيب وإذا كان مع ذي فرض أخذ ما بقي عنه بالتعصيب ومن يرث منهما معا فإنه يستحق فرضه في المال على كل حال ولا يأخذ ما بقي عن الفرض ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿أَرْبَعَةٌ يَشْتَرِكُونَ أَبَدًا \* مَعَ أَخَوَاتِهِمْ بِمَالٍ قَدْ بَدَأَ﴾

﴿لِلْأَخْتِ نِصْفُ مَا يَكُونُ لِلرَّجُلِ \* وَهُمْ الْإِبْنُ وَابْنَةُ وَإِنْ سَقُلَ﴾

﴿وَأَخٌ شَقِيقٌ وَأَخٌ زَوَلَابٌ \* كُلُّ مُعْصِبٍ لِلْأَخْتِ فِي النَّسَبِ﴾

فأقول معنى ذلك أربعة من الرجال الوارثين يشتركون أبدا مع أخواتهم في قدر مال قد ظهر لهم أي نيت كونه لهم وهو جميع المال عند الأفراد أو ما بقي عن ذي فرض لاخذ كل واحد في المال نصف ما يكون للرجل الذي هو أخوها والأربعة المشتركون مع أخواتهم هم الابن وابن الابن وإن سقل وأخ كالأب وكل واحد من هؤلاء الأربعة معصبة لأخته الواحدة أو أكثر في النسب فلا يقضى لها معه فيقسم أولاد الميت أو أولاد ابنته أو أخوته الاشتاء أو أخوته للأب ما تركه الميت أو بقي عن ذي فرض للذكر مثل حظ الأنثيين فيكون لكل اثني نصف ما يكون لأختها لأن الله تعالى جعل حظا في الميراث لهؤلاء الإناث رحمة منه لضعفهن وترعيا في تنكحهن وجعل ميراث الذكر أكثر عدلا منه لما يلزم الذكور من الاتفاق والصدق ولما أوجب عليهم من الجهاد للاعداد والدفع عن النساء وجعل حظ الأنثي نصف حظ الذكر كما جعل شهادة الأنثي نصف شهادة الرجل وجعل دينها نصف دين الرجل ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿وَمِنْهُمْ أَرْبَعَةٌ انْفَرَدَا \* كُلُّ عَنْ أَخِيهِ بِالْإِثْرِ أَبَدًا﴾

﴿لَا يَلِيهَا لَمْ تَكُ مِنْ نِسَاءٍ \* وَارِثَةٍ سَيِّمٍ بِلَا امْتِرَاءٍ﴾

﴿وَهُمُ الْإِبْنُ لِأَخٍ نَسَبٍ \* دُونَ ابْنَةِ ذَلِكَ النَّسَبِ﴾  
 ﴿وَالْتَمَّ دُونَ عَمَّةٍ وَإِبْنُ نَمٍ \* لِلْعَمِّ دُونَ ابْنَةِ عَمِّ فَافْتَمَّ﴾  
 ﴿وَإِبْنُ لَشَخْصٍ مُعْتَقٍ لِلْغَيْرِ \* دُونَ ابْنَةِ الْمُعْتَقِ أَيْضًا فَادَرِ﴾  
 ﴿إِذَا لَا يَكُونُ الْإِرْثُ لِلنِّسَاءِ \* فِي مُعْتَقِ الْقَرِيبِ بِالْوَلَاءِ﴾

فأقول في معنى ذلك ومن الرجال الوارثين أربعة رجال ينفرد كل واحد منهم أيضا بالارث عن أخته فلا ترث معه شيئا لأنها لم تكن من نساء وارثات الميت يسع يأتي تعيينهن قريبا بلا وجود امتراء أى شك في ذلك وهم أى وأولهم الابن لأخ نسب الميت أى مشارك له في النسب وهو الاخ الشقيق أو الاخ للاب فان ابن الابن من الاخوين المذكورين يرث ما تركه الميت أو ما بقي عن ذوى فرض دون ابنة لذلك الاخ النسب فلا ترث معه شيئا وأما ابن الاخ للام فلا يرث اصلا \* والثاني الم الشقيق أو لاب فانه يرث جميع المال أو ما بقي عن ذى فرض دون عمة شقيقة أو لاب فلا ترث معه شيئا \* والثالث ابن الم منسوب الم الشقيق أو الم للاب فان ابن كل منهما يرث جميع المال أو الباقي عن ذى فرض دون ابنتهم فلا ترث معه شيئا فافهم أيضا الغالب ذلك \* والرابع ابن لشخص ذكر أو أنثى معتق أميره فانه يرث عن المعتق الميت جميع المال أو الباقي عن ذى فرض بكونه عاصب المعتق دون ابنة ذلك المعتق أيضا فلا ترث شيئا معه فادر أى فاعرف ذلك إذا لم يجوز الارث بالولاء للنساء في معتق قريبهن أبدا وأما يرث بالولاء ما اعتقن أو جزم من اعتقن اليهن بولادة أو عتق فان اعتق حر عبده ثم مات السيد المعتق عن ابن وبنتا فاقسما مال أبيها للذكر ضعف ما يكون للإناثي ثم مات العبد المعتق عن ولدى سيده المذكورين كان جميع ما له لابن المعتق ولا ترث معه أخته التي هي بنت المعتق شيئا في مال معتق أبيها والخلف المشكل من أولاد المعتق كنته لانه لا يرث بالتعصيب الحقيقي الذي يورث به الولاء عن المعتق بالكسر ولم يوجد الابن للمعتق لان ما تركه العبد المعتق لبنت المال ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿وَالْوَارِثَاتُ الْأُمُّ ثُمَّ الْبِنْتُ \* وَبِنْتُ الْإِبْنِ زَوْجَةٌ وَأَخْتُ﴾  
 ﴿شَقِيقَةٌ أَوْ لَابٍ أَوْ أُمٌّ \* وَجَدَّةٌ لِلَّابِ أَوْ لِلْأُمِّ﴾  
 ﴿وَإِنْ عَلِمَتْ إِنْ لَمْ تَكُنْ فَتُفْصَلَتْ \* بِذِكْرِ ثُمَّ آتَى قَدْ اعْتَمَتْ﴾

فأقول في معنى ذلك والامات الوارثات التي تقدم اهن سبع الام الميت الذكر والانثى وبنت الميت وبنت ابنته وان سفات وزوجته وأخت شقيقة أو لاب أو لام وجدة للاب وان علمت أو جدة للام وان علمت ان لم تكن الجدة العالية مفصولة عن الميت بذكر كأم اب الجدة للاب أو أم أب الجدة للام فلا ترث الميت إذا لا يرث عند مالك الام الاب وأم الام أو امهاهما التي لم يفصلن عن الميت بذكر ثم اذا لم يوجد من يرث الميت بنسب ولا تكاح ترثه المرأة التي قد اعتقها بالولاء ثم عصبتها فالوارثات حينئذ على الاجمال

سبع وهي الام والبنت وبنات الابن والزوجة والاخت والجددة والمعتقة التي هي مولاة النعمة وهن على التفصيل عشر لان الاخت فيها ثلاثة أنواع والجددة فيها نوعان كما يبين ذلك في النظم \* ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿إِثْرُ جَمِيعِهَا بِفَرَضٍ حَصَلَا \* إِلَّا اثْنَتَيْنِ فَبِمَعْصِبٍ جَلَا﴾  
 ﴿الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ أَوْ أَبَوَيْنِ \* مَعَ ابْنَةٍ أَوْ ابْنَتَيْنِ ابْنِ دُونِ مَيْنِ﴾  
 ﴿مُعْتَقَةً لِأَبْعَدٍ وَافْتَرَدَتْ \* بِإِثْرِ كُلِّ الْمَالِ حَيْثُ اتَّحَدَتْ﴾

فاقول معنى ذلك ارث جميع الوارثات المذكورة حاصل بفرض فقط الاثنتين منهن فقد جلا أى ظهر ارثهما بمعصيب فقط وهما جنس أخوات الميت للاب أو الابوين من ابنة واحدة أو أكثر ومع ابنة ابن واحدة أو أكثر وان سقطت دون وجود ميم أى كذب في ذلك الا الاخوات مع البنات كالصبية يرثن ما فضل عنهن ولا يفرض لهن مع البنات أبداً ومعتقة لا جنبي عنها فانها ترث أيضاً بالمعصيب فقط وافتردت المعتقة عن سائر الوارثات بارت جميع المال بمعصيب فقط ان اعتق أجنبياً أو بفرض ومعصيب ان اعتق غير أجنبى حيث اتحدت بالارث بان لم يوجد من يرث الميت بشيء من الاسباب السابقة ألا هي فاذا اعتقت حرة عبدها الذي هو أجنبى عنها فانها لم يجد من يرثه الا هي فانها ترث جميع ماله بالولاء وان ملكت أياها فعتق عليها ثم مات عنها وحدها فانها ترث نصف ماله بالنسب والنصف الباقي بالولاء وان اعتقت عبدها الأجنبى فترثها ثم مات عنها وحدها فانها ترث جميع المال ربعه بالفرض والباقي بالولاء أى الربع والزوجة وجميع الارباع الثلاثة الباقية بالولاء فلهذا ملاحظة ترث جميع المال ربعه بالفرض والباقي بالمعصيب \* ثم أشار الى حكم من كان ذا نسبين يقتضى كل منهما فرضاً أو تعصيباً بقوله

﴿وَإِنْ يَكُ الْوَارِثُ حَازَ نَسَبَيْنِ \* كَمَا مِ اخْتٍ فَيَا قَوَى النَّسَبَيْنِ﴾

فاقول في معنى ذلك وان يك الشخص الوارث الذكر أو الانثى حاز نسبين أى نوعين من النسب بالولاء لا يصح وقوعهما في الاسلام على سبيل التعمد يقتضى كل منهما فرضاً أو تعصيباً فيرث بأقوى النسبين الذى لا يتحجب من برئه أو يقبل حجباً وذلك كأم أخت أو بنت أخت وقع ذلك لحورسى تزوج بعض محارمه فولد منها أولاداً ثم أسلموا أو وقع في المسلمين غلط \* مثال \* وقوع ذلك في الاسلام اذا انجلى القوم عن المذهب فالتقى رجل مع بنته في بلدة أخرى فترثها وهو لا يعرفها فوطئها فحملت منه فتحدث معها فقين له أنها ابنته فقارها ثم ولدت من ذلك الحمل بنتاً فكبرى منهما أم أخت بالاب للصغيرة والصغيرة منهما بنت أخت بالاب للكبرى فاذا مات ذلك الواطى فهما بنتان له ترثان فيه الثلثين وان ماتت الصغيرة منهما أولاً فالكبرى أم لها وأخت لها بالاب فترثها الكوثر أما لان الام لا تتحجب عن الارث أبداً بخلاف الاخت فانها تتحجب في بعض الصور وان ماتت الكبيرة منها أولاً فالصغيرة يرث لها وأخت لها بالاب فترثها بكونها بنتا لان بنت الصلب لا تتحجب عن الارث أبداً وان تزوج رجل أم أبيه غلط فولدت منه طفلة ثم مات أبوا الواطى عن تلك الطفلة بعد موت أبيها فهمي

بنت ابنه وأخته بالأم فترته يكونها بنت ابن لانها لا تنجب الا بابن أو بنتين فوقها بخلاف الاخت للآم  
وانما تنجب بالاصول الذكور وسائر الاولاد وان سفلوا بالنسب الذي يقل حجب صاحبه أقوى من  
كثير الحجب وان تزوج بنته غلط فوطئها فولدت ابنا ثم ماتت الموطوءة عند الواطيء عن ذلك الابن فيو  
ابن لها وأخوها بالاب فترتها ليكونه ابنا لان ابن الصلب لا ينجب بخلاف الاخ فانه ينجب في  
مواضع كثيرة \* ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿ خَمْسُ أَنْثَى لَا يَرِنُّ عَرَهَنْ \* وَذَلِكَ الْعَرِلَةُ مُورَهَنْ ﴾

﴿ بِنْتُ أَخٍ وَبِنْتُ عَمِّ عَمَّةُ \* وَبِنْتُ لِبْنَتٍ امْرَأَةٌ عَمَمَةُ ﴾

فاقول معنى ذلك اذا تزوج خمس أنثى لا يرئن أشخاصا من غير أقاربهن وذلك العريلة مورهن \* الاولى  
بنت أخ فلا ترث معها ان مات قبلها لان بنت الاخ لم تذكر من الاناث الوارثات وان ماتت قبله فانه يرثها  
لان الم من جملة الوارثين \* والثانية بنت عم فلا ترث ابن عمها ان مات قبلها لانها غير مذكورة في الوارثات  
وان ماتت قبله فانه يرثها لان ابن الم من جملة الوارثين \* والثالثة العمة فلا ترث ابن أخيها ان مات قبلها  
لان العمة غير مذكورة في الوارثات ويرثها هوان ماتت قبلها لان ابن الاخ من جملة الوارثين \* والرابعة بنت  
بنت امراة فلا ترث أمها التي هي جدتها للام ان ماتت جدتها قبلها لان أولاد البنت كانوا ذكورا أو أناثا  
لا يرثون شيئا وترثها جدتها للام ان ماتت حميتها قبلها لان الجدة للام من الوارثات ولما بنت بنت رجل  
فلا ترث ذلك الرجل الذي هو جدما للام ولا يرثها أيضا \* والخامسة عتيقة أى معتقة بالفتح فانها لا ترث  
من أعنتها أبدا اذ ماتت قبلها لان مولى الاسقل سواء كان ذكرا أو أنثى لا يرث من المولى الاعلى الذي هو  
المعتق بالكسر شيئا سواء كان ذكر أو أنثى وان ماتت العتيقة أولا فان معتقها يرثها ان لم توجد من يرثها بنسب  
أو نكاح ( تنبيه ) اعلم انه لا يرث عند مالك أولاد البنات الذكور والاناث ولا بنات الاخوة الاشقاء أو  
لاب أو أولادهن ولا أولاد الاخوات مطلقا ولا أولاد الاخوة للام ولا الم للام وأولاده ولا العمات  
مطلقا وأولادهن ولا بنات الاعمام مطلقا وأولادهن ولا أبو أم الاب ولا امهات الاجداد للاب وآبؤهن  
ولا أمهات الام وأمهاتهم ولا الاخوال والخالات وأولادهم ولا مولى الأسفل الذي هو المعتق ولا الاناث القريبة  
للمعتق \* ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿ وَارِثُهُمْ قَدْ كَانَ بِالْكِتَابِ \* سُنَّةُ إِجْمَاعٍ بِلَا ارْتِيَابِ ﴾

فاقول في معناه وارث الوارثين من الرجال والنساء قد كان بالكتاب أى القرآن وسنته وهى أقوال النبي  
صلى الله عليه وسلم واجماع أى اتفاق الصحابة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم واجماع أى اتفاق الصحابة على  
توريته قياسا على من ورث بالكتاب أو بالسنة أى وارث بعضهم قد كان بالكتاب وارث بعض آخر قد  
قد كان بالسنة وارثا لبعض الباقي قد كان بالاجماع بلا وجود ارتياب أو شك في ذلك والوارثون بالكتاب  
خمسة أنواع \* الاول أولاد الصلب ذكورهم وأنثاهم لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ

الاثنين الى قوله تعالى النصف \* والثاني الابوان لقوله تعالى ولا يويه لكل واحد منهما السدس مما ترك  
ان كان له ولد الى قوله السدس \* والثالث الزوجان لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن  
لهن ولد الى قوله الثمن \* والرابع الاخوة للام ذكورهم وأناثهم لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو  
امراً وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس الى قوله الثلث \* والخامس الاخوة الاشقاء ذكورهم  
وأناثهم لقوله تعالى ان امرؤا هلك ليس له ولد وله أخ أو أخت فلها نصف ما ترك الى قوله الاثنين  
والوارثون بالسنة احدى عشر نوعاً على التفصيل وهم ابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والم الشقيق  
وابنه والم للاب وابنه ومولى النعمة والجددة أم الام وابنة الابن مع بنت الصلب والاخت للاب مع  
الشقيقة والوارثون بالاجماع أربعة أنواع \* الاول أولاد الابن ذكورهم وأناثهم وقد اجتمعت الصحابة  
رضي الله عنهم على أن ولد الابن كالابن في عدمه فيما يرث ويحجب \* وقيل إنما يرثون بنص القرآن  
لدخولهم في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم الآية ومعنى قول بعضهم حينئذ انهم وارثون بالاجماع  
ان الاجماع وقع على دخولهم في تلك الآية \* والثاني الاخوة للاب ذكورهم وأناثهم وقد اجتمعت الصحابة  
على أن الاخوة للاب في عدم الاشقاء كالأشقاء الا في المشترك فلا يكون فيها ذكور الاخوة للاب  
لذكور الاشقاء وقيل إنما يرثون بالقرآن لدخولهم في قوله تعالى ان امرؤا هلك ليس له ولد وله أخ أو  
أخت فلها نصف ما ترك الآية لعدم كونه صريحاً في الاشقاء ومقصود من قال انهم يرثون بالاجماع ان  
الاجماع وقع على دخولهم في الآية \* والثالث الجد للاب وقد اجتمعت الصحابة على أن الجد في عدم  
الاب كالاب الا في أربع مسائل وهي كون الاب يسقط جميع الاخوة دون الجد ويسقط الجد للاب  
دون الجد وكون الام ترث مع الاب في الفرضين من ثلث الباقي عن فرض الزوجين وترث مع الجد  
ثلثاً من رأس المال بينهما \* والرابع الجددة أم الاب وقد اجتمعت الصحابة على أن لها السدس قياساً على  
الجددة للام التي ورد فيها نص الحديث وبالله التوفيق \* ثم قال الناظم أصلحه الله

### ﴿عَدَدُ الْقُرُوضِ وَأَصْحَابُهَا﴾

فأقول لما فرغ الناظم من ذكر عدد الورثة ومن يرث منهم بالقرض أو بالتعصيب أو بها معا أراد أن  
يعين هنا القروض التي يرثها من يرث بالقرض ويعين أصحاب كل قرض منها أي هذا الكلام الآتي  
باب في بيان عدد القروض التي يرثها من تقدم انه يرث بالقرض وفي بيان أصحاب تلك القروض من  
الورثة \* ثم أشار لعدد القروض بقوله

﴿قُرُوضُهُمْ يَصِفُ وَرُبْعٌ ثَمَنٌ \* ثَلَاثَانِ ثَلَاثُ سُدُسٍ مَعِينٌ﴾  
﴿وَتِلْكَ مَا بَقِيَ قَدْ يُمْكِنُ \* لِلْأَمِّ وَالْجَدِّ كَمَا يَبَيِّنُ﴾

فأقول القرض في اللغة هو التقدير وفي الاصطلاح هو الجزء المقدر ومعنى ذلك فروض الوارثين من الرجال  
والنساء نصف المال ورابع ثمن وثلاثان سدس معين بتبين الاجزاء فهذه البينة هي القروض الاصلية  
التي تؤخذ من أصل المسئلة الذي هو رأس المال وأشار الى القرض الذي لا يؤخذ من رأس المال بقوله

وثالث ما بقي الخ أى وثالث ما بقي في المال بعد اخراج القروض التى تؤخذ من رأس المال قد يمكن أى يعطى للام في القراوين ويعكس للجد اذا كان أحسن له مع الاخوة وأهل القروض كما يبين ذلك بعد ان شاء الله وأصحاب تلك القروض الاصلية أى التى تؤخذ من أصول المسائل اثنتان وعشرون وارث يجمعها قولك (هيا دجر) فالهاء خمسة لاصحاب النصف والياء اثنا عشر لاصحاب الربع والالف واحد لاصحاب الثمن والبدال أربعة لاصحاب الثلثين والجم ثلاثة لاصحاب الثلث والراى سبعة لاصحاب السدس \* ثم شرع في ذكر أصحاب تلك القروض على ذلك الترتيب واحدا بعد واحد مبتدئا باصحاب النصف لانه أكثر القروض البسيطة لفظا فقال

﴿وَالنَّصْفُ لِلْخَمْسَةِ بِنْتُ الصُّلْبِ \* زَوْجٌ وَبِنْتُ الْإِبْنِ دُونَ رَبِّ﴾  
 ﴿أُخْتٌ شَقِيقَةٌ وَأُخْتٌ لِأَبٍ \* إِنْ لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ ذَلِكَ الْمَطْلَبِ﴾

فأقول معنى ذلك ان سألت أيها الطالب عن اصحاب نصف المال فالنصف ثابت لخمس أنواع من الورثة بنت الصلب أى بنت صلب الميت كانت من صلب أب أو رحم وسميت بنت الصلب تغليبا وزوج وبنت الابن وان سفلت دون وجود رب أى شك في ذلك وأخت شقيقة وأخت لأب فيرت كل واحد من هؤلاء الخمسة نصف المال ان لم يكن أى يوجد مانع من ذلك المطلب وسيأتى من يمنع كل واحد من النصف المطلوب في أنواع الحجب \* ثم أشار الى أصحاب الربع بقوله

﴿وَالرَّبْعُ قَرْضُ الزَّوْجِ مَعَ قَرْضِ وَرَثٍ \* وَزَوْجَةٌ مَعَ ابْنَةٍ قَرْضِ رَثٍ﴾

فأقول في معناه ورث المال قرض الزوج من مال زوجته مع وجود قرض أى ولد وارث لها وان سفل وقرض زوجين فأكثر من مال زوجها مع استثناء وجود قرض وارث لذلك الزوج والزوجة حينئذ يرث ربع مال زوجته مع وجود ولدها الوارث لها وان سفل وأما الولد الذى لا يرثها لمانع من عدم استهلال أو شك في تأخر موته عنها أو كفر أو رق أو قتل فهو كالمعدم فيرث الزوج حينئذ نصف المال \* والزوجة أيضا ترث ربع مال زوجها ان لم يكن له ولد وان سفل أو كان له ولد غير وارث له لاجل مانع من عدم استهلال أو شك في تأخر موته عنه أو لعان أو كفر أو رق أو زنى أو قتل اذ لا يمنع ذلك الولد الزوجة من ارث الربع لان كل من لا يرث لمانع لا يحجب وارثا كما تقدم \* ثم أشار لاصحاب الثمن بقوله

﴿وَالثَّمْنُ قَرْضُ زَوْجَةٍ فَأَكْثَرًا \* مَعَ وَلَدٍ وَارِثٍ دُونَ امِيرَةٍ﴾

فأقول في معناه وتمن المال قرض زوجة فأكثر في مال زوجها الهالك مع وجود ولد ذكر أو أنثى وان سفل وارث لايه الهالك دون وجود وراء أى الشك في ذلك \* وأما الولد الذى لا يرث أباه لمانع من الموانع السابقة فهو كالمعدم فيرث الزوجة الربع كما تقدم يبينه في ارثها الربع \* وهذا الذى تقدم في توارث الزوجين

هو حكم ما اذا لم يقع طلاق حتى مات أحدهما وأما ان وقع طلاق قبل موت السابق منهما فلا يخو ذلك الطلاق من أن يكون رجعيا في صحة الزوج أو بائنا أو رجعيا في مرضه الخوف أو بائنا في صحته فأشار الى القسم الاول الذى يكثر وقوعه بقوله

﴿ وَيُورَثُ الْهَالِكُ وَسَطَ عِدَّةٍ \* طَلَقَهَا الرَّجْعِيُّ الَّذِي فِي الصَّحَّةِ ﴾

فأقول في معنى ذلك ويورث الحي من الزوجين الهالك منهما وسط أى داخل عدة من طلاق الزوجة الرجعى الذى وقع في حال صحة الزوج حقيقة أو حكما كما اذا كان مرضه خفيفا لا يلزمه الفراش واذا طلق الزوج الحي الصحيح حينئذ زوجته الحرة المدخول بها كانت صحيحة أو مريضة طلاقا رجعيا كان واحدة أو اثنين فشرعت في عدة تلك الطلاق مات أحدهما وهي في داخل العدة فان الحي منهما يرث الميت لان المطلقة الرجعية الباقية في العدة كالزوجة التى لم تطلق في أحكام الارث قال ابن علف اذا طلق الزوج زوجته طلاقا يملك فيها الرجعة فانهما يتوارثان ما كانت في العدة فاذا وقع موت أحدهما في العدة ورثه الآخر وان انقضت العدة ثم وقع الموت بعدها فلا ميراث بينهما وكذلك ان كان الطلاق بائنا ووقع موت أحدهما في العدة فلا يرثه الآخر \* وهذه قاعدة لا يخرج عنها الا المريض فانه اذا طلق زوجته في مرض خوف ومات قبل أن يصح من ذلك المرض فان زوجته ترثه كان الطلاق بائنا أو رجعيا كانت العدة باقية أو منقضية وان كانت قد تزوجت غيره فطلاق المريض بخالف طلاق الصحيح في انها ترثه اذا مات في العدة من الطلاق البائن وفي انها ترثه اذا مات بعد العدة كان الطلاق بائنا أو رجعيا اه فيستفاد من هذا الكلام الجامع لاحكام الارث بعد الطلاق ان المطلق المريض كالصحيح في كونه يرثها في عدة الطلاق الرجعى ولا يرثها في غير هذه الصورة لان القاعدة السابقة لا تفصيل فيها بالنسبة الى المطلق \* ثم أشار الى القسم الثانى الذى يقرب من الاول في كثرة الوقوع كان المريض الخائف من ارثها له انما يطلقها غالبا طلاقا بائنا يمنحها من الارث في العدة بقوله

﴿ وَمَوْفِيعُ الْبَائِنِ حَالِ مَرَضٍ \* تَرِثُهُ إِنْ مَاتَ مِنْ ذَاكَ الْمَرَضِ ﴾

﴿ فِي عِدَّةٍ أَوْ بَعْدَهَا وَحَرَمًا \* مِنْ ارْثِهَا إِنْ سَبَقَتْهُ فِيهِمَا ﴾

فأقول في معنى ذلك زوج موقع لطلاق بائن بكونه قبل البناء أو بعوض أو بكونه طلاقا مملوكا أو ثلاث في حال حصول مرض مخوف لذلك المطلق سواء كانت هي صحيحة أو مريضة ترثه تلك الزوجة المطلقة ان مات من ذلك المرض قبل أن يصح منه صحة بينة في داخل عدة ذلك الطلاق أو بعد انقضائها ولو تزوجت برجل آخر عملا له بتقيض قصده لان اخراج الوارث بالطلاق في المرض منى عنه كما نهي عن ادخاله بالنكاح في المرض \* وينقطع ارث البائنة منه بصحته في العدة أو بعدها صحة بينة \* وخرج الزوج أى منع من ارثها ان سبقته في الموت أى مات قبله فيها أى في العدة وبعدها لان المطلق طلاقا بائنا لا يرث بعد الطلاق في سائر المسائل ولو طلق المريض زوجته المسمى لها قبل البناء ثم مات من ذلك المرض فانها ترثه ولا يكون لها الا نصف الصداق عند مالك ولم يتم باسقاط تكيل الصداق بالطلاق

المذكور اذ لا يتم المطلق في المرض الا في الاحكام التي يختص حصولها بالموت كالارث وأما تكيل  
 الصداق فانه يكون بموت وغيره وأما ورثته اذا مات من ذلك المرض لان ايقاع الطلاق في المرض  
 المخوف مظنة قصد اخراج الوارث فيعهم المطلق بقصد ذلك ولو كان رجلا صالحا وهذا ظاهر اذا كان  
 الطلاق بغير خلع وان كان بخلع فلها الارث أيضا طردا للحكم اذ لو جاز ذلك لاضر بعد المرض بزوجه  
 اذا كره أن ترثه فتتفدى منه ويظهر انها التي كرهته ولا فرق بين انشاءه للطلاق في المرض واققراره في  
 المرض بانه قد كان طلقها في حال صحته لانه منهم في اسناده الى الزمان السابق ولا بين وقوع الطلاق من  
 الزوج ووقوعه ممن هو كوكيله كما اذا خيرها في صحته فاختارت الفراق في مرضه أو حلف لها في صحته  
 بالثلاث ان فعلت كذا ففعلته في مرضه وان شهدت بعد موته بينة بانه طلقها في صحته باثنا أو رجعا  
 انقضى قدر عدته حين موته وعى تحت يده وكان الشهود غيبا لا يمكن لهم المبادرة لرفع الشهادة فذلك  
 كالطلاق في المرض عند ابن القاسم فترته وتمتد عدة وفات لاتها باقية في حرزه على صفة الزوجة ولو كان  
 حيا لا يمكن أن ينكر الطلاق فيجب الاعتذار اليه فيها فيمكن أن يخرجها فبقى في عصمته وحيث فلت  
 الاعتذار بموته حكم باستصحاب بقائها في العصمة فترته وان قامت البينة بذلك بعد موتها أعذر فيها  
 للزوج الحى فان جرح تلك البينة ورثها وان عجز عن تجريجها لم يرثها لظهور خروجها عن عصمته حين  
 موتها \* وقال ابن علاف قال اللخمي المرض ثلاثة غير مخوف ومخوف غير متطول ومخوف متطول  
 كاسل والاستسقاء وهو انتفاخ البطن حكم الاول اذا طلق فيه حكم الصحيح وان كان مخوفا غير متطول  
 قد أزره الفراش أو متصرف يدل انه قد قرب الموت كاصحاب السيل والاستسقاء فطلقها حينئذ طلاقا  
 باثنا أو رجعا قد انقضت عدته قبل موته ورثته والشهر والشهران في مثل هذا قريب وان كان المرض  
 متطاولا مخوفا قطعي في آخره أو في أوله وأعقبه الموت قبل المتطول ورثته \* واختلف اذا طال مرضه  
 بعد الطلاق ثم مات \* والذي يقتضيه قول مالك في المدونة انها ترثه لانه قال اذا تزوجت بعد الاول أزواجا  
 كلهم طلقها وهو مريض ثم تزوجت آخر والذين تزوجوها أحياء انها ترثهم جميعهم اذا ماتوا من مرضهم  
 وقال عبد الوهاب السيل مرض من الامراض المخوفة وافعال صاحبه في الثلث ولم يعرف هل طال الامر  
 بعد فعله أم لا واذا كانت أفعاله في الثلث ورثته الزوجة وكذلك الاستسقاء اذا ظهرت امارات الخوف  
 وان طال \* وقال ابن الماجشون في المسوط الامراض المتطاول كالكسل والربو والطيحال والبواسير  
 ما تطاول منها ويجرى بعد تطاوله مجرى الصحة وان كان الموت قبل المتطاوله ورثته زوجته وكان فعله  
 في الثلث وهذا أحسن وكذلك الجدام اذا لم يظهر دليل الخوف كان على حكم الصحة اه وقال الفيشي  
 المذهب ان المرض المتطاول كغيره وهو ظاهر كلام الشيخ خليل اه ويلحق بالمرض المخوف كل حالة  
 يمتنع فيها التبرع باكثر من الثلث لحق الورثة كمن حضر صرف القتال أو قرب لقصاص أو لقطع يدا رجل  
 أو لضرب حدود وخيف عليه الموت من ذلك فانه بمنزلة المريض في تلك الحالة عند ابن القاسم \* ثم  
 أشار الى القسم الثالث من أقسام موت أحد الزوجين بعد الطلاق بقوله

﴿وَمَوْعِ الرِّجْعِيِّ فِيهِ يَحْكُمُ \* بِإِثْنَيْهَا مِنْهُ كَمَكْسٍ يُسَلَّمُ﴾

﴿إِنْ وَقَعَ الْمَوْتُ بِمِدَّةٍ وَإِنْ \* وَقَعَ بِنَدَاهَا فَإِثْنَاهَا قَمِنْ﴾

﴿إِنْ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ الْقَوِيَّ \* وَإِنْ بَعْضُهُ زَوْجٍ حَتَّى﴾

فأقول في معنى \* وزوج موقع للطلاق الرجعي على زوجته الصحيحة أو المريضة في مرضه المخوف يحكم بإرث زوجته منه كما يحكم بالأرث في عكس معلوم لما ذكر وهو ما إذا ماتت قبله أن مات منها في صورتين في عدة ذلك الطلاق وهذا ظاهر لأن الزوجين يتوارثان في عدة كل طلاق رجعي بلا تفصيل وإن وقع بعد موت أحدهما بعد العدة. فإرث الزوجة من زوجها المالك قبلها فمن بكسر الميم أى تحقيق أن مات ذلك الزوج من مرضه القوي أى المخوف الذى طلقها فيه هذا إذا لم تكن في عصمة أحد حين موته وإن كانت حين موته في عصمة زوج آخر حتى تزوجها بعد العدة وقد ترث أيضا أزواجه في عصمة رجل حتى إذا طلقها كل واحد منهم في مرضه ولم يموتوا من أمراضهم الطويلة حتى كانت في عصمة الآخر لايتها في عصمة كل واحد منهم حين حصل مرضه الذى هو سبب موته فتزول مرضى كل واحد حين التطليق منزلة موته تزيلا للسبب منزلة مسببه وأما الزوج فلا يرث منها إذا ماتت بعد العدة لأنها تصير بالثمة بغير زوجها من العدة والزوج لا يرث من الزوجة البائنة منه بلا تفصيل كما تقدم في كلام ابن علاف ما يفيد جميع ذلك ولا يقع إرث الرجعية من مطلقها في المرض المخوف إلا إذا مات خارج العدة بعد صحته منه صحة بيينة \* ثم أشار إلى القسم الرابع من أقسام موت أحد الزوجين بعد الطلاق وإن لم يكن فيه الإرث الذى هو المقصود بالذات تكميلا لجملة الإقسام بقوله

﴿وَإِنْ تَكُنْ يَتِيمَتُهُ فِي الصَّحَّةِ \* فَالْإِرْثُ لَا يَكُونُ بِالزَّوْجِيَّةِ﴾

فأقول في معناه أى وإن تكن أى تحصل يتيمة الزوجة من عصمة زوجها أى انفصالها من عصمته في حال صحته وهى صحيحة أو مريضة بالطلاق قبل البناء أو الطلاق المملوكة أو طلاق الخلع أو الثلاث فإرث الحى من صاحبه للميت لا يكون بسبب الزوجية لا تقطاعها باليتيمة التى وقعت في صحته \* وكذلك ينقطع توارثهما بإتضاء عدة الطلاق الرجعي الواقع في صحة الزوج وهذا إذا ثبت طلاقه في الصحة بيينة أو إقراره في الصحة أنه طلقها في الصحة \* وأما إذا ادعت الزوجة ذلك ولم تثبت فيه فقد قال فيه ابن علاف ولو ادعت امرأة أن زوجها طلقها طلاقا ثلاثا ولم تقوم لها بذلك بيينة وبقيت عنده فلما مات أكدت نفسها وقالت لم يكن طلقني وإنما كنت أنفضه فانها تصدق وتورثه عند مالك \* ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿وَالثَّلَاثَانِ قَرَضٌ مِنْ تَعَدَّدَتْ \* مِنْ وَارَثَاتِ النِّصْفِ قَبْلُ يَتِمَّتْ﴾

فأقول هذا شروع منه في أصحاب القرض الرابع المركب لفظا لكونه مثنى وهو الثلثان فقد ذكر أنه قرض كل متعددة من وارثات النصف السابقة أى والثلثان من جملة فرض كل واحدة تعددت من أنواع وارثات النصف المبينة قبل هذا المحل فأصحاب الثلثين حينئذ أربعة أصناف الاثنان فأكثر من بنات الصواب والاثنتان فأكثر من بنات الابن والاثنتان فأكثر من الاخوات الشقائق والاثنتان فأكثر من الاخوات للاب إن لم يكن من محجبن عن ذلك كما سيأتى ما يتصور فيهن من أنواع الحجب \* ثم أشار لأصحاب

الثالث الكامل الذي هو الفرض الخامس ولم يكن له ثلث الباقي بقوله

﴿وَالثَّلَاثُ فَرَضُ الْأُمِّ مَعَ تَقْدِيرِ الْوَلَدِ \* وَتَقْدِيرِ شَقْعِ إِخْوَةٍ ذَاكَ أَطْرَدَ﴾  
 ﴿إِلَّا بِنِسْرَاوَيْنِ زَوْجِ أَبَوَيْنِ \* وَزَوْجَةٍ مَعَ وَجُودِ الْأَبَوَيْنِ﴾  
 ﴿فَنُلْثُ مَا بَقِيَ لَهَا قَدْ شَرَعًا \* وَهُوَ يَكُونُ سُدْسًا أَوْ رُبْعًا﴾  
 ﴿وَالثَّلَاثُ الْكَامِلُ فَرَضُ اثْنَيْنِ \* مِنْ إِخْوَةٍ لِأُمٍّ دُونَ مَتْنٍ﴾  
 ﴿وَهُمْ فِي ثُلْثٍ شُرَكَاءُ فَذَكَرَ \* مِنْهُمْ كَلَّا تَنِي فِي انْتِسَامٍ مَا ظَهَرَ﴾  
 ﴿وَأَحَدٌ مِنْ فَرَضِي الْجَدِّ الَّذِي \* كَانَ مَعَ الْإِخْوَةِ وَأَحَدُهُمْ خَذَى﴾  
 ﴿وَقَدْ يَكُونُ ثُلْثُ مَا بَقِيَ لِجَدٍّ \* مَعَ إِخْوَةٍ وَأَهْلِ فَرَضٍ مُتَمَدِّدٍ﴾

فأقول في معنى ذلك وثلث جميع المال فرض الام في مال ولدها الذكر أو الانثى مع فقد الولد أى مع انتفاء وجود الولد الذكر أو الانثى القريب أو الاسفل لذلك الميت ومع فقد أى انتفاء وجود شفع أى اثنين أو أكثر ذكرين أو اثنتين أو مختلفين من أخوة أشقاء أولاد أولاد أو مختلفين وأما الاخ الواحد فلام معه الثلث وان كان للميت ولد وان سفل أو اثنان من الاخوة أيا كانوا فسيأتى أن الام تترك مع كل واحد منهما السدس وذلك الحكم المذكور الذى هو اراث الام الثلث مع فقد الصنفين المذكورين مطرد في سائر المسائل الا بغرواين أى الا في مسئلتين معروفتين بغرواين لشهرتهما أخذنا من غرة القرس وهما من شواذ المسائل التى تحفظ ولا يقاس عليها لان الام لها حائطان الثلث من رأس المال ان لم يكن حاجب والسدس مع الحاجب وثلث الباقي خارج عنهما معا وهما مسألة زوجة مع وجود الابوين فيها أيضا فنلث ما بقي عن فرض الزوجين قد شرع لها أى للام فيها معا وهو أى ثلث الباقي يكون سدسا من رأس المال وذلك في المسئلة الاولى او يكون ربعا من رأس المال وذلك في المسئلة الثانية فاصل المسئلة الاولى من اثنين مقام نصف الزوج بناء على أن الاب لا يفرض له الا مع البات وغيرهن من أهل الفروض كما سيأتى في أحواله فيعطى للزوج منها واحد فينبى واحد وليس له ثلث صحيح يعطى للام فيضرب مقام الثلث في أصل المسئلة فتخرج ستة ومنها تصح فيضرب ما يسد كل فيما ضرب في المسئلة فيخرج للزوج نصفها ثلاثة وللأم ثلث الثلاثة الباقية وهو واحد ونسبته من الستة التى هي كراس المال سدس ويبقى للاب اثنان هكذا

٦	٢	
٣	١	زوجاً
١		أما
٢		أباً

وأصل الثانية من أربعة عدد مقام ربع الزوج بناء على أن الاب لا يفرض له هنا أيضا اذ لو فرض له السدس لكان أصلها من اثني عشر لتوافق مقام الفرضين بالنصف فيعطى للزوج من تلك الاربعة ربعها واحد

٤	
١	زوجة
١	أما
٢	أبا

وللام ثلث الباقي وهو واحد والاب اثنان هكذا

ونسبة الواحد الذي كان للام من أصل المسئلة ربع فقد ورثت الام هنا  
ربع المال مع انتفاء الولد وهذا مما يلغى به فيقال أي مسئلة لا عول فيها  
ترث فيها الام ربع المال وسيأتي أن الاب هو الذي حجبها عن الثلث

الكامل الى ثلث الباقي \* قوله والثلث الكامل الى قوله ظهر أي والثلث الكامل أيضا فرض اثنين  
ذكرين أو اثنين أو مختلفين يعني فاكثر من أخوة للام دون وجود من أي كذب في ذلك وهم أي  
الأخوة للام شركاء في ثلث المال فذكر منهم مثل الثاني في اقتسام ما ظهر لهم من أنواع المال في نشهم فلا  
يفضل الذكر منهم على الثاني لقوله تعالى فهم شركاء في الثلث والشركة تحمل على التسوية عند الإطلاق  
والقياس إلا برت الأخوة للام شيئا لانهم من قوم آخرين لكن راع الشرع قرابتهم فاعطاهم ما أعطاهم  
كالمواساة لهم لا كالميراث ولذلك استووا فيه ولم يحاوزهم الثلث لانه غاية ما تصح به المواساة من مال  
الميت \* قوله واحد من فرضي الجسد الى قوله خذ أي والثلث الكامل أيضا أحد من فرضي الجسد  
أي من وجهين مقدرين للجسد الذي كان مع الأخوة الأشقاء أو لأب أو معهما معا وحدهم أي دون وجود  
أهل الفرض خذ أي خذ أيها الطالب ذلك عني واعمل به والفرض الآخر هو مقاسمة الأخوة في جميع المال  
كواحد منهم لأن الجسد اذا كان مع الأخوة فقط يعطى له الاكثر من الثلث وخارج المقاسمة كما سيأتي  
\* قوله وقد يكون ثلث ما بقي لجدة الى قوله معتمد أي وقد يكون ثلث ما بقي على أهل الفرض لجدة مع  
وجود أخوة أشقاء أو لأب أو مختلفين ووجود أهل فرض مستمد عليه أي قبول مع الجدة في المسئلة اذا كان  
ثلث الباقي أفضل له ولا يكون له السدس من رأس المال أو مقاسمة الأخوة كواحد منهم في الباقي عن أهل  
الفرض كما سيأتي أنه يكون له مع الأخوة وأهل الفروض الاكثر من ثلث الباقي والسدس من رأس المال  
والخارج من مقاسمة الأخوة في الباقي عن أهل الفروض ويستفاد حينئذ مما ذكر ان الثلث الكامل فرض  
ثلاثة أصناف وهم الام مع انتفاء الولد وشفع الأخوة واثنان فاكثر من الأخوة للام والجدة اذا كان أفضل  
له مع الأخوة خاصة وان ثلث ما بقي فرض صنفين وهما الام في التراوين والجدة اذا كان أفضل له مع  
الأخوة وأهل الفروض \* ثم أشار الناظم الى أصحاب الفرض السادس وهم سبعة أصناف بقوله

﴿وَالسُّدُسُ فَرَضُ الْأَبِ وَالْجَدِّ الْأَعَزُّ \* فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِمَا يُعَدُّ تَقَرُّرٌ﴾  
﴿وَفَرَضُ أُمِّ مَعَ قَرَعٍ وَرِثَا \* أَوْ شَفَعِ إِخْوَةٍ وَإِنْ لَمْ يَرِثَا﴾  
﴿وَفَرَضُ جَدَّةٍ أَوْ ائْتَمَنِينِ \* مَعَ تَسَاوِي رُتَبَةِ الشَّخْصَيْنِ﴾  
﴿أَوْ مَعَ يُعَدُّ جَدَّةٌ كَانَتْ لِلْأُمِّ \* وَفَرَضُ وَاحِدٍ مِنَ إِخْوَةِ لِّأُمِّ﴾  
﴿وَبِنْتُ الْإِبْنِ بِإِيْمَةِ قَرِيْبَةٍ \* وَالْأَخْتُ لِلْأَبِ مَعَ الشَّقِيْقَةِ﴾

فاقول في معنى ذلك سدس المال فرض للاب في بعض أحواله التي تقر أي ثبت وتذكر بعد أي بعد هذا

الحل وفرض الجد الاغرائى المعلوم بالارث وهو المدلى للميت بالاب في بعض احواله التى تذكر بعد هذا  
الحل والسدس أيضا فرض أم الميت الذكر أو الانثى مع وجود فرع الولد ذكرا أو أنثى قريب أو ساقل  
وارث لذلك الميت ان لم يرث ذلك الفرع الميت لاجل وجود واحد من الموانع السابقة فهو كالمدم فترث  
الام حينئذ ثلث جميع المال الا في الغراوين كما تقدم بان مات رجل عن زوجة وأبوين وولد لم يستهل  
أو شك في استهلاله أو في نسبه أو كان منقيا بلعمان أو كافرا أو رقيقا أو ابن زنى أو قاتلا ظلما فهو كالمدم  
فتكون المسألة احدى الغراوين فترث الام فيها ثلث ما بقي عن فرض الزوجة وإن ماتت امرأة عن زوج  
وأبوين وولد لم يستهل أو شك في استهلاله أو في كونه ولدها أو كان كافرا أو رقيقا أو قاتلا ظلما فهو كالمدم  
أيضا فتكون المسألة احدى الغراوين أيضا فترث الام فيها ثلث ما بقي عن فرض الزوج ولا يضر كون  
ولد امرأة منقيا بلعمان أو ابن زنى إذا ثبت أنه ولدها لأن ذلك لا يمنع من أن يرث من أمه والسدس فرض  
الام أيضا مع وجود شفع أى اثنين فكثر ذكرين أو اثنين أو مختلفين من أخوة أشقاء أو لأب أو لأمام أو مختلفين  
هذا إذا ورث أحدها الميت بل وإن لم يرثه يعنى لاجل وارث آخر حجبا مما أو أحدها لأن كلا من لا  
يرث من الاخوة لحاجب فانه يحجب وارثا كما تقدم واما ان لم يرثه أو ورثه أحدها دون الآخر لاجل  
مانع من الموانع السبعة ففها كالمدم فترث الام حينئذ ثلث جميع المال الا في الغراوين فترث فيهما ثلث ما  
بقي عن فرض الزوجين فإن مات شخص عن أم وأخوين شقيقين أحدها رقيق أو كافر أو قاتل ظلما  
كان للام ثلث المال واللاخ الوارث ما بقي وإن مات رجل عن زوجة وأبوين وأخوين أحدها قاتل أخاه  
الذى هو صاحب المال ظلما أو رقيق أو كافر ففها كالمدم لأن الواحد الباقي لا يمنع الام فتكون المسألة  
احدى الغراوين فترث فيها الام ثلث ما بقي عن فرض الزوجة ولا يحجبها من الثلث الى السدس  
الجد الذى يكون كاللاخ مع الاخ أو الاخت فيقسم من كان معه لأنه ليس باخ حقيقى وإنما هو جد له أن  
يقاسم الاخوة مقاسمة أخيهم والسدس أيضا فرض جدة واحدة لأم أو لأب أو فرض جدتين اثنتين عند  
اجتماعهما وهما أم الام أو بعض أمهاتها مع أم الاب أو بعض أمهاتها مع تساوى مرتبة الشخصين المذكورين  
أى الجدتين بان يكون بين كل واحدة من الجدتين والميت مقدار واحد من الاشخاص أو مع بعد جدة  
كائنة للام وقرب الجدة التى كانت للاب فيكون السدس بينهما أيضا \* وأما ان كانت التى للام قرينة والتى  
للاب بعدى فالسدس كله لى الام الوارثة بالسنة دون التى للاب الوارثة بالاجماع لأن من يرث بالسنة أقوى من  
يرث بالاجماع والسدس أيضا فرض واحد ذكر أو أنثى من أخوة الميت للام إذا لم يوجد من سباني أنه  
بحجبه والسدس أيضا فرض ابنة الابن الواحدة فكثر وإن سفلت بابنة أى مع وجود ابنة فوقها قريبة الى  
الميت سواء كانت القرينة الى الميت بنت صلب أو بنت ابن وتحتمها غيرها من البنات لأن البنت العليا أى  
كانت يكون لها نصف المال ويكون للتي تحتمها وإن تعددت السدس تمام الثلثين الذى هو غاية فرض البنات  
المتعددات فى انتفاء الحاجب الذى سباني والسدس أيضا فرض الاخت للاب الواحدة فكثر مع وجود  
الاخت الشقيقة التى ترث نصف المال لأن غاية فرض الاخوات الشقائق أو لأب أو للمختلطات ثلثان فإذا  
أخذت الشقيقة النصف كان للاخت الواحدة فكثر للاب السدس تمام الثلثين مع انتفاء الحاجب الذى  
سباني \* ثم أشار الى أحوال الاب بقوله

﴿وَالْأَبُ يَأْخُذُ جَمِيعَ الْمَالِ \* إِنْ كَانَ وَحْدَهُ بِلَا إِشْكَالٍ﴾

﴿سُدْسًا مَعَ وَلَدٍ مُذَكَّرٍ \* أَوْ وَلَدٍ أُنْثَى مِنْهُ ذَكَرٍ﴾  
 ﴿وَمَا بَقِيَ يَأْخُذُ مَعَ بَنَاتٍ \* أَوْ مَعَ ذِي فَرْضٍ سِوَى الْبَنَاتِ﴾  
 ﴿وَمَعَ بَنَاتٍ مَعَ ذِي فَرْضٍ جَلَا \* يَأْخُذُ سُدْسًا مَعَ بَاقٍ حَصَلَا﴾

فأقول في معنى ذلك ان الاب له أربعة أحوال \* الاول ان يفرد بالارث واليه أشار بالبית الاول أي ان الاب يأخذ جميع مال ولده الميت الذكر أو الأنثى ان كان الاب وارثا للميت وحده بلا وجوب اشكال في ذلك \* والثاني أن يكون مع الولد الذكر وان سفل فيكون له السدس واليه أشار بالبית الثاني أي ويأخذ الاب سدسا من مال ولده الميت مع وجود ولد ذكر للميت وهو ابن صلب أو مفع وجود ولد مذكر أسفل من الاول وهو ابن الابن وان سفل سواء كان الولد الذكر المذكور وحده أو كان معه شيء من البنات أو ذوى القروض فاذا أخذ الاب وغيره من ذى القروض فروضهم كان ما بقي بين الاولاد للذكر مثل حظ الانثيين \* والثالث أن يكون مع البنات وان سفلن فقط أو مع ذوى القروض غير البنات فيكون له ما بقي بالتعصيب واليه أشار بالبית الثالث أي ويأخذ الاب ما بقي عن ذوى القروض بالتعصيب مع جنس بنات الميت فقط أو مع صاحب فرض غير البنات \* وانما لم يفرض له السدس في هذا الحال لانه يبقى له عن فروض غيره سدس فاكثر فلا فائدة في الفرض له حينئذ اذ لا يزيد ذلك الا طويلا للمل في بعض الصور \* فاذا كان الاب مع البنت الواحدة تصح مسئلتها من اثنين فيبقي له النصف \* واذا كان مع ابنتين فاكثري يبقى له ثلث المال \* واذا لم توجد البنات وكان مع الزوج فقط يبقى له نصف المال \* واذا كان مع الزوجة فقط يبقى لثلاثة ارباع المال \* واذا كان مع الام فقط يبقى لثلاثين \* واذا كان مع الجدة للام فقط يبقى لخمسة اسداس المال \* واذا كان مع الزوجة والام يبقى له ثلث المال \* واذا كان مع الزوجة والام يبقى له نصف المال لان هاتين الاخيرتين هما الغرا وان السابقتان \* واذا كان مع الزوج والجدة للام يبقى له ثلث المال \* واذا كان مع الزوج والجدة للام يبقى له ثلاثة اسداس ونصف سدس \* والرابع أن يكون للاب مع البنات وان سفلن وغيرهن من ذوى القروض فيفرض له السدس ويأخذ ما بقي بالتعصيب واليه أشار بالبית الرابع أي ويأخذ الاب مع جنس بنات محتمة مع صاحب فرض جلي أي ثابت سدسا يفرض له مع قدر باق حاصل له بالتعصيب ان بقي من فروض جميعهم شيء لان هذا الحال لا يخلو من ثلاثة أنواع \* الاول ان يبقى عن القروض شيء يأخذ الاب بالتعصيب كمسئلة بنت وأم وأب فاصلها من ستة للبنات نصفها ثلاثة وللأم سدسها واحد ويبقى للاب اثنان احدهما بلا فرض والآخر بالتعصيب هكذا

٦	
٣	بنات
٨	أما
٢	أب

والثاني ان يستفرق القروض أصل المسئلة فلا يبقى له ما يأخذه بالتعصيب كمسئلة بنتين وأبوين فاصلها من ستة للبنتين منها ثلثان

٦	
٢	بنتا
٢	بنتا
٨	أما
٨	أبا

١٣	
٣	زوجا
٤	بنتا
٤	بنتا
٢	أبا

أربعة وللأم السدس واحد وللأب السدس واحد أيضا هكذا  
\* والثالث ان تزيد اجزاء الفروض على أصل المسئلة فيلزم عولها كمسئلة  
زوج وبنتين وأب فاصلها من اثني عشر وتعمل لثلاثة عشر فيكون منها  
للزوج ثلاثة ولكل بنت أربعة وللأب اثنان هكذا

فيستفاد من ذلك ان للأب أربعة أحوال اذا انفرد حاز المال واذا كان مع  
الولد الذكر وان سفل فله السدس فقط واذا كان مع البنات فقط أو مع  
غيرهن من ذوى الفروض فقط فله ما بقى بالتعصيب واذا كان مع البنات  
وغيرهن من أصل الفروض فله السدس بالقرض وما بقى بالتعصيب \* ثم  
أشار الى بعض أحوال الجد التي يماثل فيها الأب بقوله

### ﴿وَالْجَدُّ كَالْأَبِ يَدَى الْأَقْسَامِ \* جَمِيعَهَا وَزَادَ بِالْأَحْكَامِ﴾

فأقول في معناه والجد وان علا مثل الأب في هذه الاقسام الاربعة السابقة جميعها اى كلها وزاد الجد على  
الأب بالاحكام الآتية التى تكون له مع الاخوة وأهل الفروض \* واعلم ان الجد له ستة أحوال \* الاول  
ان ينفرد فيحوز المال \* والثاني أن يكون مع الولد الذكر ان سفل فله السدس فقط \* والثالث أن  
يكون مع البنات وان سفلن أو مع غيرهن من أهل الفروض فله ما بقى بالتعصيب \* والرابع أن يكون مع  
البنات وغيرهن من أهل الفروض معاً فله السدس وما بقى بالتعصيب \* والخامس أن يكون مع الاخوة الذكور  
أو الاناث أو المختلطين الاشقاء أو الاخوة للأب أو معهما جميعاً فله في هذه الانواع الاكثر من ثلث المال  
وخارج مقاسمة الاخوة كواحد منهم والسادس أن يكون مع أهل الفروض والاخوة الذكور والاناث  
أو المختلطين الاشقاء أو الاخوة للأب أو معهما جميعاً فله في هذه الانواع الاكثر من سدس المال وثلث ما بقى  
عن الفروض وخارج مقاسمة الاخوة في الباقي كواحد منهم واذا دفع للجد حصة مع الاخوة أو دفع للولاهل  
الفروض حظوظهم قسم ما بقى للاشقاء أو الاخوة للأب على قدر ميراثهم وان اجتمع الصنفان نزل الجميع  
قلوا أو كثروا منزلة الاشقاء فيعطى للجد ما يستحقه معهم ويقسم ما فضل عنه لتصف الاشقاء فقط على  
قدر ميراثهم في سائر المسائل الا في مسائل اجتماع الاخت الشقيقة الواحدة مع الاخوة للأب فيعطى للشقيقة  
قدر نصف المال مما فضل عن الجد ويقسم الباقي على الاخوة للأب وان لم يفضل عن الجد الا نصف المال  
أو أقل منه كان للشقيقة فقط وان لم يفضل شيء عن الجد وأهل الفرض فلا شيء لمن حضر من  
الاخوة أو الاخوات الاشقاء أو لأب الا في الاكدرية فيفرض فيها للاخت الواحدة النصف ثم يقاسمها  
الجد فيا يديهما كاخيهما أما الاحوال الاربعة الاولى فالجد فيها مثل الأب بلا تقصيل فاجعل الجد عوضاً  
عن الأب في جميع الامثلة السابقة غير الغراوين تنضح لك امثلة الجد في تلك الاحوال الاربعة وأما الغراوان  
اذا كان فيهما جد عوضاً عن الأب فالامر فيهما ثلث كامل كما تقدم بيان ذلك \* ثم أشار الى أحوال الجد مع  
الاخوة والى حكم صنفى الاخوة اذا اجتمعا معه بقوله

﴿مِنْهُمَا يَكُنْ مَعَ إِخْوَةٍ قَطَّ جَلًّا \* فَاسْمُ أَوْ أَخَذَ ثَلَاثًا أَفْضَلًا﴾  
 ﴿فَهُوَ يَقَاسِمُ أَخَا أَوْ خَوَيْنِ \* أَخْتَانَا أَوْ زَيْبًا أَوْ اثْنَتَيْنِ﴾  
 ﴿أَخَامَعَ الْأَخْتَ أَخَامَعَ اثْنَتَيْنِ \* فَكَانَ مَعَهُمْ كَأَخٍ بِغَيْرِ مِيزِ﴾  
 ﴿وَحَيْثُمَا زَادُوا فَتِلْكَ كَمَلًا \* أَحْسَنُ لِلْجَدِّ بِفَرْضِ أَنْجَلًا﴾  
 ﴿كَانُوا أَشْقَاءَ كُلُّهُمْ أَوْ لِأَبٍ \* وَعِنْدَ الْإِجْتِمَاعِ فَالْكُلُّ أَخْسَبُ﴾  
 ﴿كَالَصَنْفِ الْأَقْوَى ثُمَّ رَاعٍ مَسْبِقٍ \* وَأَعْطَى لِلْجَدِّ جَمِيعَ مَا اسْتَحَقَّ﴾  
 ﴿وَأَعْطَى لِلشَّقِيقَيْنِ أَوْ شَقِيقٍ \* أَوْ أَكْثَرَ مَا فَضَّلَهُ عَنْهُ حَقِيقُ﴾  
 ﴿وَأَدْفَعُ إِلَى شَقِيقَةٍ أَنْصَفًا وَمَا \* بَقِيَ لِلصَنْفِ الضَّعِيفِ سَلَامًا﴾  
 ﴿فَالْأَخْتُ لِأَبٍ لَذًا كَحَبِيبَةٍ \* بِالْجَدِّ مَعَ شَقِيقَةٍ أَنْصَفًا حَوَاتٍ﴾

فاقول معنى ذلك مهما يكن الجد جليلا أى حاصلًا مع الاخوة الذكور أو الاناث أو المخلطين الاشقاء أولاب  
 أو خمسة من فقط أى دون وجود من يرث بالفرض قاسم الجد الاخوة فى جميع المال كواحد منهم ان كان خارج  
 المقاسمة أفضل من الثلث أو مثله أو أخذ ثلثا كاملا أفضل من خارج المقاسمة أى مهما يكن الجد مع الاخوة  
 فقط كان له الاكثر من الثلث الكامل أو خارج مقاسمة الاخوة فى جميع المال كواحد منهم فهو أى بالجد  
 حينئذ يقاسم اخا شقيقا أولاب فيكون لكل منهما نصف المال ويقاسم أيضا أخوين شقيقين أولاب  
 فيكون لكل واحد منهم ثلث المال ويقاسم أيضا اخا شقيقا أولاب فيكون له ثلثان ولها ثلث ويقاسم  
 أيضا ثلاث أخوات شقائق أولاب فيكون له ثلثان ولكل واحدة خمس ويقاسم أيضا أربع أخوات  
 شقائق أولاب فيكون له ثلث ولكل واحدة سدس ويقاسم أختين اثنتين شقيقتين أولاب فيكون له نصف  
 المال ولكل واحدة ربع ويقاسم أيضا اخا مع الاخوت كانا شقيقين أولاب فيكون له خمسان وكذلك الاخ  
 ويكون للاخت خمس ويقاسم أيضا اخا مع أختين اثنتين كانوا أشقاء أولاب فيكون له ثلث المال وكذلك  
 الاخ ويكون لكل أخت سدس المال فكان الجد حينئذ مع الاخوة فى تلك المسائل الثمانى مثل أخ شقيق  
 مع الاشقاء ومثل أخ للاب مع الاخوة للاب بغير وجود من أى كذب فى ذلك وقد استوى خارج المقاسمة  
 والثلث للجد فى ثلاث مسائل من المسائل المذكورة وهى ما اذا كان مع أخوين أو عدهما الذى هو أربع  
 أخوات أو أخ وأختان لأن الذكر يعد برأسين والانثى برأس واحدة وكان خارج المقاسمة أفضل له فى المسائل  
 الخمس الباقية التى كان فيها أقل من عدل أخوين وهى أصول مسائل المعادة الآتية وحيثما زادوا أب الاخوة  
 الاشقاء أولاب على أخوين أو عولها بان كان مع الجد أخوات مع أخت أو خمس أخوات أو أخ مع  
 ثلاث أخوات أو أكثر من ذلك وهم أشقاء أولاب فتلك كامل بفرض متجمل أى ظاهر أحسن للجد  
 من مقاسمة الاخوة فى جميع المال فتصحح مسائلهم حينئذ من الثلاثة التى هى مقام فرض الجد فيعطى له  
 واحد ويقسم الاثنان الباقيان للاخوة بعمل الانكار الآتى سواء كانوا أى الاخوة كلهم أشقاء للميت

أو كانوا كلهم اخوة لآب \* ولا ينقص للجد مع الاخوة فقط شيء من الثلث الكامل لانه يحجب الاخوة للام الذين كان لهم الثلث مع الاخوة الاشقاء أو لآب الجد الذي هو أقوى منهم أولى بالثلث معهم \* وان أردت أن تقسم المال للجد والاخت عند الاجتماع أي اجتماع الاخوة الاشقاء والاخوة للآب مع الجد دون أهل الفروض فاحسب الكل أي جميع الاخوة الموجودين مثل الصنف الاقوى الذي هو ضد الاشقاء لانهم يسقطون الاخوة للآب بان تقدر ان الاخوة للآب أشقاء كان كل من الصنفين عددا قليلا أو كثيرا لان مسائل المادة التي يقاسم الجد الاخوة في بعضها ويكون الثلث أفضل له في بعضها لاحد لها وأما ينحصر في الثلاث عشرة التي ذكرها بعضهم مسائل المادة والمقاسمة معا لا مسائل المادة مطلقا لان الاخ الشقيق الواحد له أن يعاد الجد بمائة أخ لآب مثلا فينتقل بسبب ذلك الى فرض الثلث ويكون الثلثان الباقيان للشقيق وحده ثم اذا حسبت الجميع كالاشقاء راع أي لازم استعمال ما سبق من ككون الجد يقاسم أخوين أو عدلهما أو أقل من ذلك وحيث زادوا على ذلك كان الثلث الكامل أفضل له وأعطى للجد جميع ما استحقه من المال بمقاسمة الاخوة أو فرض الثلث وأعطى بعد ذلك للشقيقتين الموجودتين أو لشقيق موجود أو لا أكثر من ذلك جميع ما فضلته عنه حقوق أي جميع الشيء الذي بقاؤه عن الجد حقيق أي حاصل ولا شيء للاخوة للآب الموجودين قلوبا أو كثروا لان الجد لا بد أن يأخذ ثلثا كاملا اذا كان مع الاخوة فقط فان ظهر له انه يريد عليه شيئا بالمقاسمة فاسمهم والارجع الى ثلثه فلا يبقى للشقيقتين حينئذ الا قدر فرضهما الذي هو الثلثان أو أقل منه فلا يمكن أن يبقى شيء للاخوة للآب أبدا وقد حجب الجد حينئذ عن بعض الميراث بالاخوة للآب وان حجبوا بالاخوة الاشقاء لان كل من لا يرث من الاخوة لما حجب فانه يحجب وارثا كما تقدم وأدفع الى أخت شقيقة واحدة كانت مع الاخوة للآب والجد مما فضل عن حظ الجد نصفًا أي قدر نصف أصل المسئلة التي نزل منزلة المال وسلمن ما بقي ان بقي شيء للصنف الضعيف الموجود من الاخوة وهو صنف الاخوة للآب لانهم يحجبون بالاشقاء وأقسم لهم على قدر ميراثهم بالاخت للآب محجوبة من الارث لذلك أي لاجل وجوب دفع النصف للشقيقة بسبب الجد مع أخت شقيقة تحوت نصفًا أي أخذت نصف المال بعد أخذ الجد نصفًا وهذه المسئلة قد اجتمع فيها الجد والاخت الشقيقة والاخت للآب فعملناها كالشقيقة فصحبنا مسئلتهم من أربعة عدده وسهم فكان للجد اثنان وأخذت الشقيقة الاثنين الباقيين فتجب للاخت للآب لانها لا ترث شيئًا حتى تستكمل الشقيقة نصف المال فترجع بالاختصار برء كل سهم لنصفه الى اثنين هكذا

٤	٤	٤
١	٢	جدا
١	٢	اختا
٥	٥	اختا

وهذه احدى مسائل المادة مع المقاسمة التي هي ثلاث عشرة مسئلة وماعلا هذه المسئلة لا بد أن يفضل فيها عن نصف الشقيقة شيء للاخوة للآب والثانية ما اذا كان الجد مع شقيقة وأختين لآب فيكون أصل مسئلتهم من خمسة ليكون للجد اثنان يبقئ ثلاثة وليس لذلك الاصل نصف صحيح

تأخذ الشقيقة من تلك الثلاثة فيضرب مقام النصف في الاصل فتصح من عشرة ويضرب ما بيد كل فيما ضرب في الاصل فيكون للجد أربعة وللشقيقة خمسة ويبقى واحد للاختين وهو غير منقسم عليهما فيضرب عدده وسهما في العشرة فتصح من عشرين فيكون للجد ثمانية والشقيقة عشرة ولكل اخت لآب واحد هكذا

٢٥	١٥	٦	
٥٦	٥٤	٢	جدا
١٥	٥٦	٣	اختار
٥٦			اختار
٥١			اختار

والثالثة ما اذا كان الجد مع الشقيقة وأخ لاب فيكون أصل المسئلة  
من خمسة ولا نصف الاصل ليؤخذ قدره من الباقي عن الجد  
فتضرب مقامه في الاصل فتصح من عشرة ويكون للجد أربعة  
والشقيقة خمسة والاب واحد هكذا

١٥	٦	
٥٤	٢	جدا
٥٦	٣	اختار
٥١		اختار

والرابعة ما اذا كان الجد مع شقيقة وثلاث أخوات لاب فيكون  
أصل المسئلة من ستة وتصح من ثمانية عشر لانكسار الواحد على  
الاخوات للاب فيكون للجد ستة وللشقيقة تسعة وللأخت  
واحد هكذا

١٩	٦	
٥٦	٢	جدا
٥٩		اختار
٥١		اختار
٥١		اختار
٥١		اختار

والخامسة ما اذا كان الجد مع الشقيقة وأخ وأخت لاب فتصح  
من ثمانية عشر كالتالي قبلها هكذا

١٨	٣	
٥٦	٢	جدا
٥٩	٣	اختار
٥٢	١	اختار
٥١	١	اختار

وهذا غنية ما تعاد به الشقيقة به من الاخوة للاب فتجعل المقاسمة معهم  
وتعادل بما زاد على ذلك فينتقل الى فرض الثلث كما اذا اجتمع الجد مع  
شقيقة وأخوين لاب أو أكثر فأصل مسئلتهم من ثلاثة لكن ليس لها  
نصف صحيح يعطى للشقيقة فيضرب مقام النصف في الثلاثة فيجعل  
الخارج أصل مسئلتهم فيعطى للجد ثلث ذلك العدد وللشقيقة نصفه ويقسم  
الباقى للاخوة للاب مثل الانكسار الآتى ان انكسر عليهم \* والسادسة ما اذا كان الجد مع شقيقتين  
وأخت لاب فيكون أصل مسئلتهم من خمسة فيكون للجد اثنان وللشقيقتين جميع الثلاثة الباقية فيستعمل  
فيها عمل الانكسار الآتى فتصح من عشرة ويكون للجد أربعة ولكل شقيقة ثلاثة هكذا

١٥	٩	
٥٤	٢	جدا
٥٣	٣	اختار
٥٣		اختار
٥٥	٥	اختار

والسابعة ما اذا كان الجد مع شقيقتين وأختين لاب فتصح مسئلتهم  
فيكون للجد اثنان ولكل شقيقة اثنان ولا شيء للاختين للاب هكذا

والثامنة ما اذا كان الجد مع الشقيقتين وأخ لاب فتصح مسئلتهم من ستة فيكون لكل وارث فيها مثل ما ذكر هكذا

٦	
٢	جدا
٢	اختا
٢	اختا
٠	اختين

وبصح رجوعها كالتى قبلها الى نصفها والتاسعة ما اذا كان الجد مع شقيق وأخت لاب فتصح مسئلتهم من خمسة فيكون للجد اثنان وللشقيق ثلاثة هكذا

٦	
٢	جدا
٢	اختا
٢	اختا
٠	اختا

والعاشر ما اذا كان الجد مع شقيق وأختين لاب فتصح مسئلتهم من ستة فيكون للجد اثنان وللشقيق أربعة وترجع بالاختصار الى ثلاثة يرد كل سهم الى نصفه هكذا

٤	
٢	جدا
٣	اختا
٠	اختا

والحادية عشر ما اذا كان الجد مع شقيق وأخ لاب فيكون أصلها من ثلاثة فيكون للجد واحد وللشقيق اثنان هكذا

٦	٣	
٢		جدا
٢	٢	اختا
٠	٠	اختين

والثانية عشرة ما اذا كان الجد مع ثلاث شقيقات وأخت لاب فيكون أصلها من ستة وتصح لاجل الانكسار من ثمانية عشر فيكون للجد ستة وللشقيقات أربعة وترجع بالاختصار الى نصفها تسعة هكذا

٣	
١	جدا
٢	اختا
٠	اختا

والثالثة عشر ما اذا كان الجد مع شقيق وشقيقة وأخت لاب فيكون أصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر للانكسار وترجع بالاختصار الى تسعة كالتى قبلها هكذا

٣	١٨	٦	
٣	٦	٣	جدا
٢	٠٤	٤	اختا
٢	٠٤	٠	اختا
٢	٠٤	٠	اختا
٠	٠	٠	اختا

٩	١٨	٦	
٣	٠٦	٢	جدد
٤	٠٤	٤	أخا
٢	٠٤	٠	أختا
٠	٠٠	٠	أختا

فهذه مسائل المادة مع القاسمة وإن زاد عدد الأخوة للاب على ما ذكر في تلك المسائل الخمس التي هي أصول المادة فلا يقاسم الجد الأخوة فيها بل ينتقل بسبب المادة إلى فرض الثلث ويقسم الثلثان الباقيان على الشقيقتين أو الشقيق فأكثر وإذا نزلت الأخوة للاب في هذه المسائل الثلاث عشرة منزلة الأشقاء وجدتها لم تخرج عن المسائل

التي هي السابقة التي يقاسم فيها الجد الأخوة وإن كان الجد مع الشقيقين أو عند لهما أو أكثر مع شيء من الأخوة للاب فلا يلتفت إلى من وجد من الأخوة للاب لأن الجد ينتقل إلى فرض الثلث بالأشقاء وحدهم كما يفيد قوله وحينما زادوا ثلث كما أحسن للجد ثم أشار إلى أحكام الجد مع ذوى القربى والأخوة الذكور والإناث أو المختلطين الأشقاء أولاد أو الصنفين بقوله

- ﴿وَالْجَدُّ حَيْثُ كَانَ مَعَ ذِي الْقَرْبَى \* وَالْأَخُوَّةُ كَأَنَّ بِكُلِّ فَرَضٍ﴾  
 ﴿كَانَ لَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ سُدُسٍ كُلِّ \* وَتِلْكَ بَاقُ وَقَسَامٍ مَا فُضِّلَ﴾  
 ﴿وَمَعَهُ لَا تَقْرَضُ لِأَخْتٍ قَصَدَتْ \* إِلَّا بِأَكْثَرِهِ قَدْ شَهِدَتْ﴾  
 ﴿زَوْجٍ وَأُمٍّ جَدُّ أُخْتٍ فَاقْبِلَا \* فَرَضُهُمَا وَقَابِمْ وَجَدًّا فَضِلَا﴾  
 ﴿وَمِنْ قُرُوبٍ نَزَرَ جَدُّ صَحْبَنَ \* مِثْلَهُمْ وَقَرُوبٌ كُلِّ أَذْفَعَنَ﴾  
 ﴿وَأَعَزَّ بِلِسْتُدْسِ الْأَصْلِ بِالتَّمَامِ \* وَتِلْكَ مَا بَقِيَ وَخَارِجُ الْقِسَامِ﴾  
 ﴿وَإِنْ بَدَى كَسْرُ بَهَا ثَمَّ أَحْكَمَا \* لِلْجَدِّ بِالْأَكْثَرِ مِنْهَا مُحْكَمَا﴾  
 ﴿وَإِنْ يَكُنْ كَسْرُ ثَلَاثٍ أَوْ سُدُسٍ \* فَاضْرِبْ بِالْأَصْلِ جَمًّا أَوْ وَثِقِ السُّدُسَ﴾  
 ﴿فَإِنْ بَقِيَ عَنْ سُدُسٍ جَدٌّ مِنْهُمْ \* شَيْءٌ يَكُنْ لِنِصْفِ إِخْوَةٍ حَضَرَ﴾  
 ﴿وَإِنْ يَكُنْ لَهَا الْقِسَامُ أَفْضَلًا \* أَوْ مِثْلُ عَشْرِ فَعَلَيْهِ حَوْلًا﴾  
 ﴿وَأَقْبِمِ عَلَى الْمِيرَاثِ حَظَّ إِخْوَةٍ \* لَهُمْ إِذَا اتَّحَدَ وَصَفُ الْإِخْوَةِ﴾  
 ﴿وَأَجْعَلِي لِإِجْمَاعِ كُلِّ مَنْ حَضَرَ \* مِنْهُمْ كَنْفَ وَاحِدٍ فِيمَا عَزَرَ﴾  
 ﴿وَأَذْفَعِ لِحَدِّ مَالِهِ وَمَا فَضَّلَ \* لِمَا ضَرَّ مِنَ الْأَشْقَاءِ بِدَمَقِ﴾  
 ﴿إِلَّا إِذَا فَضِّلَ عَنْ جَدٍّ مَعًا \* شَقِيْقَةً أَكْثَرَ نِصْفٍ جَمْعًا﴾  
 ﴿فَإَذْفَعِ لَهَا مِنْ ذَلِكَ نِصْفًا كَمَلًا \* وَمَا بَقِيَ إِلَى ضَعِيفٍ انْثَلَا﴾

فأقول ينبغي كسر ميم كل الذي يجوز تثليثه لبسالم البيت من سناد التوجيه ومعنى قوله والجد الى قوله ما فضل أن الجد للاب وان علا حيث كان مع صاحب الفرض مع أخوة ذكر أو أنث أو مختلطين أشقاء أو لأب ومجتمعين كاتبة في كل مثال فرض أى مفروض أو مقدر كان له أى لذلك الجد الاكثر من ثلاثة أمور سدس كامل وثلاث عدد باقى عن الفروض وقسام ما فضل عن القروض أى من خارج مقاسمة الجد ما فضل عن القروض مع الاخوة لان ما بقى عن ذوى القروض كجملة المال فالجد أن يقاسم الاخوة في الباقي كما يقاسمهم في الجملة الحقيقية ان لم يكن ثلث الباقي أكثر والا كان ثلث الباقي فرضه ما لم يكن ناقص من سدس الجميع الذي لا يحيط عنه الجد كالأب وكنه قال والجد اذا كان مع أهل الفروض والاخوة الأشقاء أو لأب والصنفين كان له الاكثر من السدس الكامل المأخوذ من أصل المسألة وثلث الباقي عن القروض وخارج مقاسمة الجد الاخوة في ذلك الباقي \* ومعنى قوله ومعه لا تفرض الى قوله فضلا لا تفرض أيها الطالب مع وجود الجد لاخت وابنها أو أكثر شقيقة أو لأب حاضرة مع الجد في الارث الا في مسألة واحدة أ كدرية أى منسوبة الى رجل يقال له أ كدر كان يحسن الفرائض فسأله عنها عبد الملك بن مروان فأخطأ فيها مشودة عند الفرائض وهي مسألة زوج وامرأة وجد وأخت واحدة شقيقة أو لأب فأقبلن أيها الطالب في هذه المسألة فرضا للجد والأخت الواحدة أى فرض السدس للجد وفرض النصف للأخت واقسم بعد ذلك عليهما ما بأيديهما وفضلن حاضرا على الأخت في القسمة لانه كاخيهما الذي يقاسمها للذكر مثل حظ الانثيين وانما يفرض للأخت الواحدة في هذه المسألة لاستكمال ذوى القروض مع الجد جميع أصل المسألة مع انتفاء من سيأتي أنه يسقط الأخت الواحدة عن الميراث وانتفاء من لا ترث معه الا بالتعصيب كالبنات ومن يقاسمها أبدا كاخيهما وأما الجد الذي كان له ان يقاسمها تارة ولا يقاسمها أخرى فهو أضعف من أخيها فاصل هذه المسألة من ستة للزوج نصفها ثلاثة وللأم ثلثها اثنان وبقي واحد وهو سدس الاصل وقد كان للجد الاكثر من السدس الكامل وثلث ذلك الواحد الباقي وخارج مقاسمة الأخت في ذلك الواحد الباقي فيعطى له الواحد الذي هو السدس فيفرغ المال فينظر في الورثة فلم يوجد فيهم من يسقطها عن الارث ولم يوجد فيهم من لا ترث معه الا بالتعصيب فيفرض لها نصف تلك الستة وهو ثلاثة فتعدل المسألة الى تسعة فلما رأى الجد في يدها أكثر مما يتيه قال اذا كان الجد مع الاخوة وأهل الفروض فله الاكثر من ثلث الباقي والمقاسمة والسدس من رأس المال والمقاسمة هنا أحسن لى فيجمع ما للأخت الى للجد فيكون أربعة وهي منكسرة عليها انكسارا مائيا فتضرب الثلاثة التي هي عدة رهوسها في تلك التسعة فتصح من الخارج الذي هو سبعة وعشرون فيضرب ما بيد كل واحد في تلك الثلاثة فيخرج للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة هكذا

٢٧	٨	
٠٩	٣	زوجا
٠٦	٢	أما
٠٨	٤	جيدا
٠٤	٠	اختا

ولو كان معهم أخ لام لم تكن أكثرية لعدم استغراق الفروض هلالا  
الأم تنحجب الى السدس بالأخت والأخ للام وان حجب فالجد كما تقدم  
أن كل من لا يرث من الاخوة لحاجب فانه يحجب وارثا فاصلها من ستة  
للزوجة ثلاثة وللأم واحد وينكسر اثنان على الجد والأخت فتضرب رهوسها  
في الاصل فتصح من ثمانية عشر فيكون للزوج تسعة وللأم ثلاثة وللجد  
أربعة وللأخت اثنان قال ابن علاف ولا يقال للأخت مع الجد الا بشرطين أحدهما أن تتحد الأخت  
فلو تعدد لم يفرض لها والثاني أن يستغرق أهل القروض المال دونها فلم تستغرقه القروض لم يفرض

مع الجد فلو فقد الشرط الاول فكان في مكانها اخنان لم يكن للام الا السدس ولم يقل للاخت لانها  
يُبقى لها السدس وتستوى للجد فيمطى المقاسمة وسدس رأس المال وان فقد الشرط الثاني فلم تستغرق  
الفروض للمال لم تكن اكدرية فلا يفرض للاخت فيها كما لو كان في مكان الزوج زوجة بلن ترك الرجل  
زوجته وأما وجدا وأختا شقيقة أولاب وأصل هذه المسألة من اثنا عشر للزوجة ربعها ثلاثة وللأم ثلثها  
أربعة فتبقى خمسة فيقاسم الجد الاخت في تلك الخمسة الباقية لان المقاسمة هنا أفضل له من سدس المال  
وثالث الباقي انتهى وكذلك لا تكون اكدرية اذا استغرقها الفروض وكان مع الاخت من لا تترك معه  
الا بالتعصيب كمسألة زوج وبنتين وجد وأخت شقيقة أولاب فاصلها من اثني عشر وتحول الى ثلاثة  
عشر فيكون الزوج ثلاثة وللبنتين ثمانية وللجد اثنان ولا شيء للاخت لانها لا تترك بالفروض مع البنات  
في سائر المسائل \* ثم أشار الى كيفية تصحيح مسألة فيها الجد والاخوة وأهل الفروض والى ما يعرف  
به ماهو الاكثر الذي يستحقه الجد من الامور الثلاثة السابقة بقوله ومن فروض غير جد الى قوله محكما  
\* ومعنى ذلك صححه أنها الطالب مثال الورثة المذكورين وهم الجد والاخوة وأهل الفروض من  
مقامات فروض غير جد بالعمل الآتي في كيفية تصحيح المسائل وأما الجد فلا يفرض له شيء عند التصحيح  
اذ لبس له فرض متعين يؤخذ من أصل المسألة لان ثلث الباقي الذي لا يؤخذ من الاصل والمقاسمة التي  
لا تكون الا في الباقي قد يكون أفضل له وأما الاخوات فلا يفرض لهن مع الجد الا في الاكدرية  
المذكورة فيفرض فيها لاخت واحدة معه كما تقدم واذا بعد من أصل المسألة فرض كل ذي فرض له قدامه  
وأعزل في طرق الفريضة للجد سدس أصل المسألة بتمامه وكتب عليه حرف السين علامة على انه سدس المال  
وأعزل أيضا مع ذلك المعزول ثلث ما بقي على أهل الفروض وكتب عليه حرف التاء المثلثة علامة على أنه ثلث الباقي  
وأعزل أيضا مع المذكورين خارج مقاسمة الجد الاخوة في ذلك الباقي وكتب عليه حرف القاف علامة  
على أنه خارج المقاسمة هذا اذا لم يكن كسرى تلك الاعداد الثلاثة بل أعزله كما ذكرنا بدأ أي خرج كسره اما اي في تلك  
الاعداد الثلاثة وانظر ماهو الاكثر من تلك الاعداد المعزولة ثم احكم حينئذ للجد باستحقاق الاكثر منها  
أي من تلك الاعداد حالة كونك محكما علكم أي متقناله وهذا العمل اسهل ما يعرف به ماهو الافضل للجد  
في كل مسألة اجتمع فيها الجد مع الاخوة وأهل الفروض كان أهل الفروض متجدا أو متعددا والمتجد كنصف  
لزوج مع جد أو اخوة أو ربع لزوجة مع جد واخوة أو سدس لجد مع جد واخوة أو ثلث لام مع جد وأخ  
متجد أو ثلثين لبنتين مع وجود جد واخوة والمتجد كنصف وسدس لزوجة وجد مع جد واخوة أو نصف  
ومن ابنت وزوجة مع جد واخوة أو نصف ورابع لبنين وزوج مع جد واخوة أو نصف وثلث لزوج وأم  
مع جد وأخت أو ربع وسدس لزوجة وجد مع جد وأخت أو ربع وسدس لزوجة واحدة مع جد واخوة  
أو ربع وثلث لزوجة وأم مع جد وأخ متجد أو ثلثين وزوجة وبنتين مع جد واخوة واردة أهل الفروض  
نصف الاصل فثلث الباقي مماثل للسدس وان أخذوا أقل من النصف فثلث الباقي أكثر من السدس وان  
أخذوا أكثر من النصف فالسدس أكثر من ثلث الباقي وان قاسم الجد اخوين أو علهما في نصف الاصل  
أو أكثر أو أقل فخرج للمقاسمة مماثل لثلث الباقي وان قاسم أقل من اخوين في نصف أو أكثر أو أقل  
فخرج المقاسمة أكثر من ثلث الباقي فان قاسم مثل اخوين في نصف الاصل فقد استوت الثلاثة وان قاسم  
مثلها في أقل نصف الاصل فالسدس أكثر من خارج المقاسمة وثلث الباقي للمماثلين وان قاسم أقل من  
اخوين في نصف الاصل فخرج المقاسمة هو أكثر من السدس وثلث الباقي للمماثلين وان قاسم أقل منهما في أقل  
نصف الاصل نظر بين خارج المقاسمة والسدس ماهو الاكثر منهما فيقاسم الجد الاخوة حينئذ في خمس

وخمسين صورة فضل فيها شيء عن الفروض وهذا التفصيل صعب على المبتدى ولذلك اقتصر في التنظيم على عزل الاعداد الثلاثة في الصرف والنظر الى الاكثر منهما في سائر المسائل \* ثم أشار الى كيفية ازالة الانكسار مما هو الافضل لمن ثلث الباقي والسدس والى ما يكون للاخوة مع الجد الذي كان السدس أفضل له بقوله وان يكن كسر نشه الى قوله حضر \* ومعناه ان يكن كسر في ثلث الباقي الذي هو الافضل للجد فاضرب في أصل المسئلة جيا اى الثلاثة التى هى مقام الثلث يخرج لك عدد يكون لباقيه بعد اخراج الفروض ثلث صحيح ولا ينظر هنا التوافق بين مقام الثلث والاصل لان الثلث مأخوذ من الباقي لامن الاصل وان يكن كسر في سدس الاصل الذى هو الافضل للجد فاضرب في أصل المسئلة وفق السدس أى وفق مقام السدس الذى وافق به ذلك الاصل يخرج عدله سدس صحيح ومقام السدس الذى هو ست موافق أبدا للاصول التى لا سدس لها لان أصول المسائل التى كان فيها شيء من ذوى الفروض سبعة كما سيأتى بالستة منها والاثنى عشر والاربعة والعشرون لها سدس صحيح والاصول الباقية التى هى الاثنان والثلاثة والاربعة والتمانية لا سدس لها لكن ماعدا الثلاثة منها يوافق مقام السدس بالنصف والثلاثة توافقه بالثلث واذادفع للجد السدس من أصل المسئلة الذى هو الافضل له بعد اخراج غيره من الفروض فان بقي شيء عن سدس جد معتبر شرعا لكونه أفضل له يكن ذلك الشيء الباقي لصنف حاضر من الاخوة الاشقاء أولاد وان لم يبق شيء عن فروض الجد وغيره فلا شيء للاخوة الا فى الاكدرية السابقة فيقرض فيها للاخت الواحدة واما اذا كان ثلث الباقي أو المقاسمة أفضل له فلا بد أن يبقى في ذلك شيء للاخوة مثال كون ثلث ما بقي أفضل له وليس فيه كسر ما اذا ترك رجل زوجة وولدا وثلاثة أخوة أشقاء أولاد فاصل المسئلة من أربعة مقام فرض الزوجة فنعطى للزوجة منه واحدا يبقى ثلاثة ونلشها واحد فنعزله في الطرف ونضع عليه حرف الثاء وتأخذ السدس من أصل المسئلة بوضع تلك الاربعة على الستة مقام السدس فيكون أربعة أسداس وان أزيل الاشتراك منه بوضع وفق البسط الذى كان فوق الخط على وفق الامام الذى كان تحته كان ثلثين فنعزله مع الاول ونضع عليه حرف السين ونقسم الثلاثة الباقية على الجد والاخوة الثلاثة بوضع تلك البقية على الاربعة عدد رؤس المقسوم عليهم فيكونون ثلاثة ارباع فنعزله مع الاولين ونضع عليه حرف القاف ثم ننظر في تلك الاعداد الثلاثة المعزولة ما هو الاكثر فنجد ثلث الباقي هو الاكثر فيقول الجد هنا وارثا لثلث الباقي فنعطى له الواحد الذى هو ثلث الباقي فيبقى اثنان للاخوة ونستعمل في ذلك عمل الانكسار الآتى بضرب عدة الرؤوس في أصل المسئلة فتصبح من اثني عشر الخارجة فنضرب ما بيد كل فيما ضربناه في الاصل فيكون للزوجة ثلاثة وللجد ثلاثة ولكل أخ اثنان هكذا

١٢	٤	
٠٣	١	زوجة
٠٣	١	جدا
٠٦	٣	اخوة

ومثال كون ثلث ما بقي أفضل له وفيه كسر ما اذا مات رجل وترك زوجة واما وجد او ثلاثة أخوة أشقاء لاب ففرض للزوجة الربع وللأم السدس فنظر بين مقاميهما بالعمل الآتى في تصحيح المسائل فنضرب نصف أحدهما في كامل الآخر فيكون أصلها من اثني عشر فنعطى منها

للزوجة ثلثه وللأم اثنين فبقي سبعة فنعزل ثلث هذه السبعة وهو واحد وثلاثة ارباع ونعزل سدس الاصل وهو اثنان فننظر فيها فنجد ثلث الباقي أكثر من صاحبه ولا ثلث لتلك السبعة الباقية فنضرب جملة الثلاثة التى هى نقط الجيم في الاصل فيخرج ستة وثلاثون فنضرب ما بيد كل في الثلاثة فيخرج للزوجة تسعة وللأم ستة وللجد في ثلث الباقي من فرضيهما سبعة تبقى أربعة عشر منكسرة على الاخوة الثلاثة فنضرب

عدهم في تلك الستة والثلاثين فيخرج ثمانية ومائة ومنها تصح فنضرب مايد كل في الثلاثة فيخرج للزوجة سبعة وعشرون وللأم ثمانية عشر وللجد احد وعشرون ولكل أخ أربعة عشر وهذه صورته

١٠٨	٣٣	١٣	
٢٧	٩٠	٣	زوجة
١٨	٦٠	٢	أما
٢١	٧٠	٧	جدا
٠٤	١٤	٠	أخوة

ومثال كون السدس أفضل له وليس فيه كسر ماذا تركت الها لك  
زوجا وأما وجدا وثلاثة أخوة فاصلها من ستة الزوج منها ثلاثة  
والأم واحد فيبقى اثنان ونشهما ثلثان وخارج المقاسمة نصف  
والسدس من الاصل واحد كامل وهو الاكثر فنعطيه للجد فيبقى  
واحد منكسر على الأخوة الثلاثة فنضرب عدد رءوسهم في الاصل

فتصح من ثمانية عشر فيكون للزوج تسعة وللأم ثلاثة وكذلك الجد ولكل أخ واحد هكذا

١٨	٦		
٠٩	١	زوجة	
٠٣	١	أما	
٠٣	١	جدا	
٠٣	١	أخوة	

ومثال كون السدس أفضل له وفيه كسر ماذا ترك زوجة وبنات وجد أو ثلاثة  
أخوة فاصلها من ثمانية للزوج منها واحد وللبنات أربعة فبقى ثلاثة  
وثالث هذا الباقي واحد وخارج المقاسمة ثلاثة أرباع وسدس الاصل  
واحد وثالث وهو الاكثر لكن ليس لذلك الاصل سدس صحيح فنوفق  
بين الستة التي هي الاصل فنجدهما متوافقين بالنصف فنضرب نصف

أحدهما في كامل الآخر فيخرج أربعة وعشرون فيكون منها للزوج ثلاثة وللبنات اثنا عشر وللجد أربعة  
فبقى خمسة منكسرة على الأخوة الثلاثة فنضرب عدد رءوسهم في الأربعة والعشرين فيخرج اثنان  
وسبعون ومنها تصح فنضرب مايد كل في الثلاثة فيخرج للزوجة تسعة وللبنات ستة وللجد  
اثنا عشر ولكل أخ خمسة هكذا

٧٢	١٤	١٨	
٩	٦	١	زوجة
٣٦	١٢	٤	بنات
١٢	٤	٣	جدا
١٥	٤	٣	أخوة

ومثال عدم بقاء شيء عن سدس الجد مسئلة زوج وأم وجد وأخ شقيق  
أولاب فاصلها من ستة فيكون للزوج نصفها ثلاثة وللأم ثلثها وللجد  
سدسها واحد فلم يبق شيء للاخ \* وقد ينقص سدس الجد مع سائر  
الفروض بالمول كمسئلة زوج وأم وبنات وجد وأخ شقيق أولاب  
فاصلها من اثني عشر ونعول الى ثلاثة عشر فيكون للزوج ثلاثة وللأم

اثنان وللبنات ستة وللجد اثنان ولا شيء للاخ أيضا \* ثم أشار الى انه لا يعمل عن عمل المقاسمة الى غيره اذا  
كانت مقاسمته للأخوة في الباقي عن الفروض أفضل له أو مثل غيره بقوله وان يكن له القسام أيضا البيت  
ومعناه ان يكن القسام وحده أفضل للجد لكون خارجة أكثر قدرا من ثلث الباقي والسدس الكامل ان كان  
قسامه للأخوة في الباقي مثل جميع غيره في القدر أي مثل ثلث الباقي والسدس معا يعني أو مثل أحدهما اذا  
كان الآخر أقل منها فنولن أيها الطالب على عمل القسام ولا تعبد عنه الى غيره لان عمل المقاسمة لا يعرض فيه  
الانكسار مرتين لا تفارق وجه الارث فيه لان الجد اما يرث في المقاسمة بكونه أبا فكانوا كلهم نوعا واحدا  
مثال ماذا كانت المقاسمة وحدها أفضل له ماذا ترك الهالك زوجة وجدا وأختين شقيقتين أولاب فاصلها  
من أربعة عدد مقام فرض الزوجة اذ لا يفرض للجد ابتداء ولا للأختين مما فيعطى للزوجة ربهما واحد  
فيبقى ثلاثة وثلاثها واحد كامل وسدس الاصل ثلثان وخارج المقاسمة واحد ونصف وهذا أفضل للجد

وتلك الثلاثة الباقية منكسرة على الجد والاختين، فيضرب عدد رءوسهم في الاصل فيخرج ستة عشر ومنها تصح فيكون للزوجة أربعة وللجد ستة ولكل أخت ثلاثة هكذا

١٦	٤	
٤	١	زوجة
٦	٣	جدا
٣		اختا
٣		اختا

ومثال استواء الامور الثلاثة مسألة زوج وجد واخوين شقيقين أولاب فاصلها من اثنين فيعطى منها واحد للزوج ويبقى واحد وثلاثة ثلث وسدس الاصل ثلث أيضا وخارج المقاسمة في الباقي ثلث أيضا فيستعمل في ذلك عمل الانكسار الآتى فتصح من ستة ويكون للزوج ثلاثة ونفسه واحد هكذا

٦	٣	
٣	١	زوجة
١		جدا
١		اختا
١		اختا

ومثال استواء المقاسمة وثلث الباقي مع كون السدس أقل منهما مسألة زوجة وجد واخوين شقيقين أولاب فاصلها من أربعة فيعطى للزوج واحد فبقي ثلاثة وثلاثها واحد وخارج المقاسمة واحد أيضا وهو أكثر من سدس الاصل الذي هو ثنتان فيعطى لكل واحد منهم واحد هكذا

٤		
١		زوجة
١		جدا
١		اختا
١		اختا

ومثال استواء المقاسمة والسدس الكامل مع كون ثلث الباقي أقل منها مسألة زوج وبنت وجد وأخت شقيقة أولاب فاصلها من أربعة للزوج منها واحد والبنات اثنتان ويبقى واحد وإذا قسم للجد والاخت كان للجد ثلثان وسدس الاصل ثلثان أيضا وهما أكثر من ثلث الباقي الذي هو ثلث واحد فتضرب الثلاثة التي هي عدد رءوسها في الاصل فتصح من اثني عشر فيكون للزوج منها ثلاثة والبنات ستة وللجد اثنتان وللأخت واحد هكذا

١٢	٤	
٣	١	زوجة
٦	٢	بنات
٢	١	جدا
١	١	اختا

\* قوله واقسم على الميراث البيت معناه أقسم أيضا الطالب على قدر الميراث بان تعطى للذكر مثل حظ الأنثى حظ أخوات كانوا مع الجد لهم أى لجيمع إذا انحصر وصف الأخوة المجتمعين مع الجد بان كانوا كلهم أشقاء أو أخوة للاب كما تقدم في الامثلة السابقة واما اذا لم يتحد وصف الأخوة بان اجتمع الأخوة الأشقاء والأخوة للاب مع الجد وأهل القروض فقد أشار الى

ما يعرف ما يفضل عن الجد ومن يستحقه من الأخوة بقوله واجعل كل من حضر منهم كصنف واحد الى قوله اتقاء ومعناه اجعل أبها الطالب في حال الاجتماع الأشقاء والأخوة للاب مع الجد وأهل القروض كل من حضر منهم أى من صنفى الأخوة مثل صنف واحد في جميع ما غير اى مضي من تصحيح مسائلهم من فروض غير الجد والأخوة وعزل الاعداد الثلاثة التي يخبر فيها الزوج الجد وان كان فيها كسر فاذا عزلتها وعلمت ما هو الأكثر منها فاحكم للجد بدارته لذلك الاكثر وادفع للجد ما كان له من تلك الاعداد المعزولة وان كان كسر في ثلث الباقي أو السدس واستعمل في ازالته ماسبق وما فضل عما يستحقه الجد وأهل القروض ينتقل عن الميت بالارث لصنف حاضر من الأخوة الأشقاء فتكون بينهم على قدر ميراثهم ولا شيء للأخوة للاب الذين كانوا معهم في سائر المسائل لان العادة بهم انما كانت ليمنعوا الجد من كثرة الميراث

التي تحصل له بمقاسمة الاشقاء وعولهم الا في مسألة ما اذا فضل وجد مع أخت شقيقة واحدة أكثر نصف  
جما أي مجموع مما كان للشقيقة وللأخوة للاب الذين عادت بهم الجد فادفع لها أي الشقيقة من ذلك الفضل  
نصفا كأملا مأخوذا من الاصل واقلن ما في ذلك الفضل بعد أخذ نصف الاصل منه الى نصف  
ضعيف من الأخوة وهو نصف الأخوة للاب فيكون بينهم على قدر ميراثهم مثال كون الفضل أكثر من  
نصف الاصل مسألة أم وجد وأخت شقيقة وأخوين لاب فاصلها من ستة للام منها واحد فتبقى خمسة  
فتجعل الأخوة مثل نصف واحد فتقسم ذلك الباقي لهم وللجد فيكون للجد في المقاسمة واحد وثلاثة  
اسباع وسدس الاصل واحد فقط وثلاث تلك الخمسة الباقية عن فرض الام واحد وثلاثان وهذا أفضل  
للجد فنضرب مدلول الجيم في الاصل فيخرج ثمانية عشر فيكون للام منها ثلاثة وللجد ثلثان الباقي وهو  
خمسة ويكون للشقيقة وللأخوين لاب العشرة الباقية عن الام والجد وهي أكثر من نصف الاصل فنعطى  
منها للشقيقة التسعة التي هي نصف الاصل ونعطى الواحد الباقي للأخوين وهو منكسر عليها فنضربهما  
في الثمانية عشر فتصبح من ستة وثلاثين فيكون للام ستة وللجد عشرة وللشقيقة ثمانية عشر ولكل  
أخ واحد هكذا

٣٦	١٨	٦	
٦	٣	١	أما
١٠	٤		جدا
١٨	٩		اختا ش
١			اخا
١			اخا

وان لم يبق عن أهل الفروض والجد الا قدر نصف الاصل أو أقل  
من النصف كان للشقيقة وحدها اذ لا يرث الأخوة للاب الا ما فضل  
عن نصف الشقيقة وحدها في سائر المسائل ومثال بقاء قدر نصفها  
مسألة زوجة وجد وشقيقة وأخوين لاب فاصلها من أربعة فنعطى  
للزوجة واحدا فتبقى ثلاثة فنعطى للجد الواحد الذي هو ثلث الباقي  
لانه أكثر من السدس وخارج القسمة فيبقى اثنان وهو مثل  
نصف الاصل فتأخذها الشقيقة ولا شيء للأخوين للاب

ومن أمثلة بقاء أقل النصف مسألة زوج وجد وشقيقة وأخوين لاب فاصلها من اثنين فتصبح من ستة فيكون  
للزوج ثلاثة وللجد ثلاثة فيبقى اثنان وما أقل من نصف الستة فتأخذها الشقيقة ولا شيء للأخوين واما اذا  
اجتمع أهل الفروض والجد مع شقيق أو شقيقتين أو ثلاث شقيقات أو شقيق مع شقيقة وشيء من الأخوة  
للأب فلا بد أن يحسب للجد ما كان من الأخوة للاب كالاشقاء في سائر المسائل حتى يأخذ الجد ما هو الافضل  
له من الاعداد الثلاثة المعزولة في الصرف فيكون ما فضل عن الجد للاشقاء وحدهم \* مثال ذلك مسألة أم  
وجد وشقيقتين وأخوين ش لاب فاصلها من ستة فيكون للام واحد فتبقى خمسة وهي منكسرة على الجد  
والأخوة فتضرب الستة التي هي عدد رءوسهم في الاصل فتصبح من ستة وثلاثين فيكون للام ستة وللجد  
عشرة ولكل شقيقة عشرة ولا شيء للاخ للاب لعدم كمال الثلثين للشقيقتين وهذه صورتها

٣٦	٦	
٦	١	أما
١٠		جدا
١٠		اختا ش
١٠		اختا ش
١٠		اخا

والأخوة الاشقاء حينئذ يمدون الجد بالأخوة للاب ليعنوه من كثرة الميراث  
اذا أراد أن يقاسمهم فيما بقي عن أهل الفروض لكون مقاسمة الأخوة  
الاشقاء أفضل له من السدس وثلث الباقي فلا يحتاج حينئذ الى ذلك الا اذا  
كان من حضر من الاشقاء أقل من شقيقتين أو عدها واما اذا حضر شقيقان  
أو عدها أو أكثر فلا يلتفت الى الأخوة للاب أصلا اذ لا فائدة في اعتبار  
وجودهم لان الخارج لهم من مقاسمة الشقيقتين أو عدها مماثل لثلث الباقي أبدا

فالجدا إذا كان يرث ثلث الباقي مع الشقيقين إذا كان أكثر من السدس فأحرى أن يرثه مع أكثر من أخوين لأن خارج المقاسمة ينتقص بكثرة الأخوة ولما ذكر أن الجد إذا كان مع الأخوة الأشقاء أولاد وأهل القروض كان له الأكثر من ثلث الباقي أو المقاسمة فيه والسدس من رأس المال وكان ذلك مطردا في سائر المسائل الا في المالكية وشبهها فإن الجد يسقط فيها جميع الأخوة فيأخذ ثلث جميع المال أشار الى ذلك بقوله

﴿ وَالْجَدُ يُسْقِطُ جَمِيعَ الْإِخْوَةِ \* فَيَأْخُذُ ثُلُثَ مَالِ التَّرَكَةِ ﴾  
 ﴿ فِي مَالِكِيَّةٍ وَشَبِهَا فَقَدْ \* زَوْجٌ وَأُمٌّ وَلَدَاهَا مَعَ جَدٍّ ﴾  
 ﴿ وَكَانَ فِي أَوْلَاهُمَا أَحْلَى لَابٍ \* وَفِي الْآخِرَةِ شَقِيقٌ فِي النَّسَبِ ﴾

فأقول في معنى ذلك والجد للاب يسقط جميع الأخوة المذكور أو والد كور مع الأناث الأشقاء أولاد فيأخذ الجد الثلث الكامل من تركه الميت في مسألة مالكية أي منسوبة الى إمامنا مالك رحمه الله لكونه خالف فيها زيد بن ثابت الفائل فيها بقاء الجد على التخيير في الأمور الثلاثة السابقة وفي شبه المالكية أي شبهها التي قال ابن خروف لانص فيها لمالك واختلف فيها أصحابه فمنهم من جعلها كالمالكية ومنهم من قال فيها بقول زيد اه \* قوله فقد معناه فحسب أي يسقط الجد جميع الأخوة فيأخذ ثلث التركة بهاتين المسئلتين فقط دون غيرهما من المسائل فلا يكون فيها الاسقاط مع أخذ الثلث الكامل وأما سقوط الأخوة الأشقاء أولاد عند استغراق سدس الجد وفروض غيره جميع المال بهذا لاختلاف فيه عندهم وقد تقدمت لنا بعض أمثله وورثة كل من المسئلتين زوج وأم وولداها أي وولدان من أم المالكية أي وإخوان فأكثر لام مع جد لاب وكان في أولادها التي هي المالكية أخ لاب واحد أو أكثر زيادة على المذكورين وكان في المسئلة الأخيرة منها التي هي شبه المالكية أخ شقيق الميت في نسبه كان واحد أو أكثر زيادة على المذكورين أيضا \* والمالكية حينئذ هي زوج وام وإخوان لام وجد وأخ لاب وشبه المالكية هي زوج وام وإخوان لام وجد وأخ شقيق وأصل المالكية من ستة فيكون للزوج ثلاثة وللأم واحد وللجد اثنان هكذا

٦	
٣	زوجا
١	أما
٢	جدا
	أخا
	أخوين

ولاشيء للاخ للاب هنا عند مالك لان الجد يقول له لو لم أكن في هذه المسئلة لدخل فيها الأخوة للام فيأخذون الثلث الباقي عن الزوج والام بالقروض فتعجب لانك عاصب فإذا لم ترث شيئا مع عدم حضوري فلا يكون حضوري موجبا لك شيء لم يكن لك وإذا كان الأخوة للام يحجبونك في هذه المسئلة وأنا حاجبهم فيها كنت حاجبا لك فيها أيضا فيكون جميع الثلث لي لان من يحجب حاجبك له أن يحجبك لان حاجب الحاجب أقوى من الحاجب

ولقوته عليه كان له حجيجه فالحاجب الاخ للاب على هذا هو الجد بنفسه وقيل الحاجب له هم الأخوة للام المحجوبون بالجد لان كل من لا يرث من الأخوة لحاجب فانه يحجب وارثه كما تقدم وهذا ذهب زيد في المالكية أن يقاسم الجد الاخ للاب في الثلث فيكون لكل منهما سدس لان الجد إذا كان مع الأخوة وأهل القروض

كان له الاكثر من ثلث ما بقي والسدس والمقاسمة ولا يلتفت لاحتجاجه بقوله لولم أكن الى آخره لانه قد كان والاخوة للام مع وجوده كالعدم والجد لا يكون له الحجب الا عن السدس الذي لا ينقص له منه وأصل شبه المالكية من ستة فيكون للزوج ثلاثة وللأم واحد وللجد اثنان هكذا

٦	
٣	زوجا
١	أما
٢	جدا
	أخا
	أخوين

ولا شيء للاخ الشقيق المتحد او المتعدد عند بعض اصحاب مالك وإماماهو فلا نص له فيها على ما نقل عن ابن خروف وهو الذي اقتصر عليه الشيخ ابن عاصم في تحفة الحكام والشيخ النمساني في أرجوزته ووجه ذلك ان الجد لولم يكن في هذه المسألة لكانت مشتركة فيدخل فيها الاخوة الاشقاء على الاخوة للام في ثلثهم فيرون معهم بكونهم أخوة للميت بالأم مع قطع النظر عن الاب وحيث كان الجد معهم قال لهم انا أحجب في هذه المسألة كل من يرث فيها بكونه أخالام لولم أكن موجودا وليس وجوده بالذي يوجب

لكم بجهة الاب شيئا لا تستحقونه في عدى ومذهب زيد مع بعض اصحاب مالك في شبه المالكية أن يأخذ الجد السدس ويكون السدس الباقي للاخوة الاشقاء لان الجد موجود في هذه المسئلة والموجود لا يرتفع والاشقاء لا يرثون مع وجود الجد بكونهم أخوة لام وانما يخير الجد معهم في المقاسمة وثلث الباقي والسدس من رأس المال ويشترط في كل من المستثنين أن يكون فيها زوج يرث النصف ومن يرث السدس من أم أو جدة واخوان لام فاكثر مع الجد وأن يكون الاخوة للاب في الاولى والاشقاء في الثانية عصبة أي ذكورا أو اناثا ولو كان في كل منهما أخ واحد لأم لكان الجد باقيا على حكمه السابق فيأخذ السدس ويكون السدس الباقي للاخوة باتفاق مالك وزيد لان ججة الجد في اسقاط الاخوة غير موجودة مع اتحاد الاخوة للام لان الاخوة للاب لا يرثون في الاولى على تقدير عدم وجود الجد سدسا وكذلك للاشقاء يرثون في الثانية على تقدير عدم وجود السدس بكونهم أشقاء ولولم يكن فيها شيء من الاخوة للام فان كان في الاولى أخ واحد لاب وفي الثانية شقيق واحد فلا شيء للاخ فيها باتفاق أيضا ويكون الزوج ثلاثة وللأم اثنان وللجد واحد وهو السدس الذي لا ينقص له منه الا بعول وان تعدد الاخ المذكور فيهما مع انتفاء الاخوة للام كان لهم السدس وللجد السدس باتفاق أيضا والزوج النصف وللأم السدس ولو كان في كل منهما اثنان من الاخوة المذكورين دون المذكور لبق الجد على حكمه السابق أيضا باتفاق لانه يعمل لهم في المستثنين مع عدم وجود الجد وقال بعضهم الاشقاء يمدون الجد بالاخوة للاب مطلقا والجد يمد الاخوة للاب والاشقاء بالاخوة للام في المالكية وشبهها \* ثم قال أصلحه الله

﴿ وَكُلٌّ مِّنْ يَّرِثُ فَرَضًا ذَكَرْنَا \* فَذَلِكَ مَعَ تَعَدُّانِ عَوَّلٍ شَرًّا ﴾

فاقول العدل في اللغة هو الزيادة وفي الاصطلاح هو زيادة أجزاء الفروض لماخوذة من أصل المسألة على أفراد الأصل فيزاد على الأصل ما يماثل به جملة أجزاء الفروض فيلزم من ذلك انتفاص جميع الفروض بنسبة ما زاد على الأصل من جملة ما بلغه العول ومعنى اليت ككل من يرث من الرجال والنساء فرضا مذكورا فيما تقدم فذلك أي قارنه له ثابت مع فقدان أي عدم وجود عول مشهور عند الفراض وأما اذا وجد العدل في المسألة بزيادة أجزاء فروضها على أصلها فلا بد أن يزاد على الأصل قدر تلك الزيادة ويدخل الضرر على جميع الورثة فينتقص لكل وارث من فرضه نسبة ما عالت به مما بلغته بالعول وسيأتي ما يعول

من المسائل وما لا يعمل منها ومثال من ذلك ليتضح به المراد ما إذا ماتت امرأة عن زوج وأم وأخت شقيقة وأخت لاب وأخ لام فاصل المسئلة من ستة فيكون الزوج نصفها ثلاثة وللأم سدسها واحد وللشقيقة نصفها ثلاثة وللأخت للاب سدسها واحد وللأخ للام سدسها واحد ونحو ذلك أجزاء الفروض تسعة وقد زادت على الأصل بثلاثة فزاد الثلاثة على الأصل فيكون تسعة ونسبة الثلاثة الزائدة على الأصل من التسعة التي بلغها الأصل بالمولد ثلث فقد انتقص حينئذ لكل وارث ثلث فرضه الذي يستحقه لو لم يكن عول فالزوج في هذه المسألة وارث لثلث المال وكذلك الشقيقة لأن نسبة الثلاثة التي خرجت لكل منهم من التسعة التي صححت منها المسئلة ثلث والام وارثة لتسع المال وكذلك كل من الأخت للاب والأخ للام لأن نسبة الواحد الذي خرج لكل منهم من التسعة تسع فعلى هذا إذا سأل أحد عما يرثه بعض أهل الفروض السابقة فسأله عن جملة الورثة وصحح مسألتهم وأنسب حظهم مما صححت منه مسألتهم فما خرج من النسبة هو الذي يرثه من المال فقل له حينئذ هو وارث لكذا ولا تجبه عن مراده قبل استعمال ما ذكر فتوقعه في الخطأ إذ لو سأل في المسئلة المذكورة على قدر ارث الزوج في زوجته التي لم يكن لها ولد ولا ولد ابن فقلت له في الجواب ابتداء أنه يرث فيها النصف لا وقتته في خطأ عظيم لأنه لم يرث فيها الا الثلث وانتقص له تمام النصف بالمولد فافهم ذلك واعمل به فان كثيرا من الطلبة يسرع الى الجواب قبل البحث عما ذكر فيضلل الناس بغير علم وبالله التوفيق ولما فرغ الناظم من بيان قدر ميراث الرجال الذي تحققت ذكوره بينهم والنساء التي تحققت أنوثتهن شرع هنا في بيان قدر ميراث من أشكل أمره ولم يعرف هل هو من الرجال أو النساء فقال \* قدر ميراث الخنثى المشكل فاقول الخنثى هو المختن وهو هذا الشبيه بالنساء من أصل خلقه قاله للتأنيث فلا يتبين إذا أنكر لامتناع صرفه ومع ذلك يؤتى بوصافه وضمائره مذكرة وجهه خنثائي بفتح الخاء وخنثان يكسره أى هذا باب بيان قدر ميراث الشخص الخنثى أى الشبيه بالنساء من أصل خلقته التي أشكل حاله لعدم ظهور علامة الرجال والنساء فيه ولا خلاف أن الخنثى موجودا ما اختلف هل يوجد من هو مشكل أولا بد أن تظهر فيه علامته لتحققه بالرجال أو النساء وقال بعضهم ومذهب الجمهور أن الخنثى لا بد أن يكون ذكرا أو أنثى في نفس الامر وليس بنوع ثالث وهل لا يد من علامة ظاهرة تبين من أى الصنفين هو أو يجوز أن يكون مشكلا لا علامة فيه فالجمهور على أنه يجوز أن يكون مشكلا ذهب الحسن البصري وإسحاق بن عمار إلى أنه لا يوجد مشكل إذا لم يكن علامة تزيل أشكاله \* ثم قال أصلحه الله

﴿ وَمَنْ لَهُ تُقْبَةُ أَوْ فَرْجٌ ذَكَرَ \* فَمَشْكَلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَصْفٌ ظَاهِرٌ ﴾  
 ﴿ يُلْحِقُهُ بِأَحَدِ الصَّنَفَيْنِ \* كَلْحِيَةٍ تَدْنَى وَتَحْوِ ذَيْنِ ﴾

فاقول الواو الواقعة في أوائل بعض أبواب هذه الأربعة للاستئناف كما نقل بعضهم عن ابن هشام في بعض تأليفه أن الاستئناف تقع كثيرا في أوائل الأبواب والفصول ومطالع القصائد وقد أشار بهذا الكلام إلى بيان من هو مشكل من الخنثائي أى والشخص الذي كان له تقبة تخرج منها فضلاته وليس له ذكر ولا فرج وكان له فرج وذكرا معا فهو خنثى مشكل إن لم يكن فيه وصف ظاهر يلحقه ذلك الوصف بأحد الصنفين السابقين وهما الذكور والاناث الوارثون وذلك مثل ظهور لحية فقط له فيحكم بأنه ذكر أو ظهور ندى فقط له فيحكم بأنه أنثى وإن اتفقت اللحية والندى والمني والحيض أو حصل له جميع تلك الأربعة فهو مشكل وإن حصلت له اللحية والندى

مما أوعدا معا نظر في الباقيين فان حصل له المني دون الحيض فهو ذكر وان حصل له الحيض دون المني فهو أنثى وان حصل له المني والحيض معا أوعدا معا نظر في الباقيين أيضا فان حصلت له اللحية دون الثدي فهو ذكر وان حصل له الثدي دون اللحية فهو أنثى وهذه علامات يتر بها بعد بلوغه اذا كان مشكلا في حال صغره ويختبر في حال الصغر بماله فان كان بوله من ذكره فقط أو كان بوله ذكره أكثر أو أسبق فهو ذكر وان كان بوله من فرجه فقط أو كان بوله من فرجه أكثر أو أسبق فهو أنثى لان خروج البول من محل يدل على أن الماء الذي يكون من ذلك المحل وذلك يدل على أنه يلد من ذلك المحل أو كان يولد من المخرجين زمانا واحدا أو كان ما يخرج من أحدهما مثل ما يخرج من الآخر فهو مشكل في الحال فينتظر بلوغه وقال الامام السنوسي في شرح الحوفي واختلف اذا كان بول أحدهما أكثر وبول الآخر أسبق اه والاختيار بالمبال عام في الصغير وفي الكبير الذي لم يختبر في حال صغره لعدم وجود ضرورة توجب الى اختباره وصفة ذلك أن ينظر الى مخرجه حين بوله ان كان صغيرا وان كان كبيرا فليلجوز النظر اليه للضرورة وقيل يشق الثوب قدام المخرجين وينظر من احدى جهتيه الى اندفاع البول خارج الثوب وقيل ينظر من ورائه في المرأة التي يقبضها قدامه حين بوله بناء على أن النظر الى صورة البورة ليس كالنظر اليها واعلم أن الخنثى المشكل لا يخلو من خمسة أقسام الاول أن يرث على تقدير ذكوره وأنثيته ويكون ما يرث بالذكور بة أكثر والثاني أن يرث على كل من التقديرين أيضا ويكون ما يرث بالانثى أكثر والثالث أن يرث على تقدير الذكورة فقط والرابع أن يرث على تقدير الانثوة فقط والخامس أن يكون ما يرثه بالذكورة مثل ما يرثه بالانثوة وقد أشار الى قدر ميراثه في الاولين بقوله

﴿فَقَرَضُهُ نِصْفُ نَصِيبِ الذَّكَرِ \* وَنِصْفُ سَهْمِ امْرَأَةٍ مُقَدَّرٍ﴾

فأقول معنى ذلك اذا ثبت أنه مشكل وهو من يرث على أنه ذكر خلاف ما يرثه على أنه أنثى بفرضه المقدر له شرعا نصف نصيب الذكر ونصف سهم مقدر لامرأة كأمراة أي نصف نصيبه على تقدير أنه ذكر ونصف سهمه على تقدير أنه امرأة ويتصور ذلك في الاولاد وان سفلوا أو في الاخوة الاشقاء أو لأب فقط وبه مثل ما يزيد فيه ميراث الذكر على ميراث الانثى ما اذا ترك الميت ابنين أحدهما مشكل وأخوين شقيقين أو لأب أحدهما مشكل فمسألة تذكيره تصح من اثنين وثانته من ثلاثة فتضرب أحدهما في الاخرى لتباينهما فتخرج ستة فتضرب في اثنين عدد حالي المشكل ليكون لكل نصيب نصف صحيح فيخرج اثنا عشر ومنها تصح فنقسم على كل منها فيخرج جزء سهمها فيضرب فيما لكل وارث فيها ويعطى له نصف النصيب الخارج له في كل من المسألتين وقد خرج للمشكل في الاولى ستة وفي الثانية أربعة فبقي له نصف النصيبين وهو خمسة وتحقق الذكورية في الاولى ستة وفي الثانية ثمانية فبقي له نصف النصيبين أيضا وهو سبعة كما سألني هذا العمل في تصحيح مسائله وهذه صورتها

١٢	٩	٢	
٦	٢	١	ابن
٤	١	١	ابن خنثى

واعلم أن الخنثى المشكل ليس بنوع ثالث زائد على الذكور والاناث في نفس الامر وكذلك فرضه في نفس الامر ليس بنوع ثالث زائد على نصيب الذكر والانثى بل لما أشكل حاله في الظاهر وجب شرعا أن يقسم المال له ولغيره على

الدعوى والتسام وهو قول ابن القاسم في كل مال تنازعه اثنان دون بينة وبين ذلك في المال المذكور ان الذكر قد سلم للخنثى ثلث الانثى عشر الذي هو أربعة لان أسوأ حاله أن يكون أنثى والخنثى قد سلم للذكر نصف الانثى عشر الذي هو ستة وبقي النزاع في سدس الانثى عشر التي هو اثنان فعلى تقدير أن

الحشي ذكر يكون له ذلك السدس وعلى تقدير أنه أنثى يكون ذلك السدس للذكر فيقسم هذا السدس بينهما نصفين فيجتمع للحشي خمسة ولغيره سبعة كما تقدم وهذا مثل ثوب تنازع فيه اثنان وادعا أحدهما نصفه والآخر ثلثيه ولا يثبت لها على ذلك فانه يقسم بينهما كما ذكر لكن بعد إيمانها ومثال ما يزيد فيه ميراث الانثى على ميراث الذكور مسألة زوج وأم وأخ شقيق أولاب خنثى فتصح مسألة تكريمه من ستة الزوج ثلاثة والام اثنان وللخنثى الواحد الباقي ومسألة ثمانية من ثمانية لاجل العول الزوج ثلاثة والام اثنان وللخنثى ثلاثة فيضرب نصف أحدهما في كامل الاخرى ثم الخارج في اثنين عدد خاليه فيخرج ثمانية وأربعون ومنها تصح فتقسم على كل منهما فيخرج جزء سهمها فيضرب فيه ما يبد كل وارث فيها كان خنثى أو غيره فيعطى له نصف النصيبين فيكون الزوج أحد وعشرون والام أربعة عشر

٤٨	٨	٦	٠
٢١	٣	٣	زوجا
١٤	٢	٢	امسا
١٣	٣	١	اخاخنثى

وللخنثى ثلاثة عشر كما سيأتي عمل ذلك هكذا

ثم أشار الى قدر ميراثه في القسم الثالث الذي يرث فيه بالذكورة فقط والرابع الذي يرث فيه بالانوثة فقط بقوله

﴿وَأِنْ يَكُنْ يَرِثُ بِالتَّكْثِيرِ \* كَالسَّامِ أَوْ أَنْوْثَةٍ التَّقْدِيرِ﴾

﴿كَالْأَخِ لِلْأَبِ عَوْلٌ قَدْ وَجِدَ \* كَانَ لَهُ نِصْفٌ نَصِيبٌ مُتَّخِذٌ﴾

فأقول في معنى ذلك وان يكن المشكل يرث قريبه الميت بالتقدير بالتكثير أى بتقدير كونه ذكرا فقط دون الانوثة كالم الحشي أى كالأعمام وان علوا وأبناء الأعمام وان سفلوا وأبناء الاخوة الاشقاء اولاد ابوان وان سفلوا لان هذه الاصناف الثلاثة يرث الذكور منهم دون اخواتهم كما تقدم بيانه أو كان لخنثى يرث قريبه الميت بانوثة في التقدير لا بالذكورة كالأخ الخنثى للاب مع عول موجود في بعض الصور كسأله زوج وأخت شقيقة وأخ خنثى لاب قبل تقدير ذكوريته لا يرث شيئا لصحة المسئلة من اثنين فيكون للزوج نصفها واحد وللشقيقة نصفها واحد فلم يبق شيء لذلك الناصب وعلى تقدير أنوثة يفرض السدس فيكون أصلها في ستة وتقول لسمية \* وأشار للجواب في القسمين بقوله كان له أى للخنثى المشكل في القسمين معا نصف نصيب متخذ يرث بذلك الوجه الذي يرث به \* وكيفية تصحيح كل من المسائلين حتى يعلم ما يستحقه كل وارث ستأتى في عمل تصحيح مسائله ان شاء الله \* قال ابن الشاط في تأليفه المسمى بغنية الرابض في علم الفرائض وان كان من صنف يرث منه الذكر دون الانثى فله نصف ميراث الذكر وان كان من صنف يرث منه الذكر ضعف ميراث الانثى لكن اقتضى الحال أن ترث الانثى دون الذكر فله نصف ميراث الانثى اه وقال ابن علاف في مثال الاول ولو ترك الميت ابن أخ خنثى وابن عم ذكر لقسم المال بينهما نصفين لان الخنثى بتقدير ذكوريته يرث جميع المال فقد تنازعا حينئذ في المال وادعى كل منهما جميعه فتقسم بينهما \* وقال في مثال الثاني واذا تركت امرأة زوجا وأما وأخوين لام وأخا لاب خنثى فعلى تقديره ذكر لا يرث شيئا لانه عاصب لم يبق له شيء وعلى تقديره انثى يفرض لها نصف فعمول الى تسعة ونسبة حظها على أنه أنثى في التسعة ثلث فيكون له حينئذ نصف الثلث الذى هو ميراث الانثى اه للرواد منه ثم أشار الى قدر ميراثه في القسم الخامس بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ أَخَا لَامٍ وَجَبَ لَهُ نَصِيبٌ كَامِلٌ قَدْ طَلِبَ﴾

فأقول في مناه وإن يكن الخنثى المشكل أخا لأم لقرينه الميت وجب له بالارث نصيب كامل مطلوب في ماله وهو سدس إن اتحد الخنثى ثلث أن تعدد لأن الخنثى اخفض رتبة من الذكر وارفع من الانثى فإذا كان الانثى من هذا الصنف كذا ذكر فأحرى الخنثى الذي هو أرفع منها \* ويلحق بالأخ لأم في استكمال ميراثه كل وارث ويكون ميراثه على أنه ذكر مثل ميراثه على أنه أنثى وذلك مخرج خنثى شقيق أولاب مع البنات فإنه يرث ما بقي عن البنات بالتعصيب سواء كان ذكرا أو أنثى لأن الاخوات مع البنات كالنصفية يرثن ما فضل عنهن وكأخ شقيق في المشتركة إذا كان معه شقيق آخر ذكرا أو أنثى فإنهما يدخلان على الاخوة لأم في ثلثهم فيقسم بينهم بالسواء \* قال ابن علف وإذا تركت امرأة زوجا وأملا وأخوين لأم وأخوين شقيقين أحدهما خنثى فالخنثى في هذه المسئلة يستوى الحكم في تقديره ذكرا أو أنثى فيه تارك مع أخيه الاخوة لأم في الثلث وأما لو تركت زوجا وأما وأخوين لأم وأخا شقيقا خنثى فإنه بتقدير كونه ذكرا تكون مشتركة فيشارك الاخوين لأم في الثلث فتصح مسئلتهم من ثمانية عشر فيكون له اثنان وهي ثلث التركة فيكون له نصف مجموع الميراثين فتعمل المسئلة من ستة وثلاثين لدخول الثمانية في الاولى فتضرب الاولى في اثنين عدد حالي الخنثى فيكون للزوج خمسة عشر وللأم خمسة ولكل أخ لأم أربعة وللخنثى ثمانية اه بالمعنى \* واعلم ان المشكل كما قال بعض الاشياخ لا يوجد أباً ولا أملاً ولا جدّاً ولا جدة ولا زوجاً ولا زوجة لانه ان كان أباً أو جدّاً أو زوجاً فذكر عرض وان كان أملاً أو جدة أو زوجة فهو أنثى محض لأن المشكل لا يرث بالزوجية لعدم صحة نكاحه لانه لا ينكح ولا ينكح \* وقال ابن رشد في المقدمات ولا يكون الخنثى المشكل زوجاً ولا زوجة ولا أباً ولا أملاً وقد قيل انه وجد من ولده من بطنه ومن ظهره فان صح ذلك وورث من ابنة لصلته ميراث الاب كاملاً ومن ابنة لبطنه ميراث الام كاملاً وهو بعيد اه ويتصور ذلك فيما اذا ظن انه أنثى فتروجه رجل فوطئه الزوج فولد من بطنه ولداً ثم وطئ ذلك الخنثى أمته فولدت الامة منه ولداً فلهذا الخنثى ولدان هو أم لأحدهما وأب للآخر \* قال الشيخ خليل في التوضيح ورأيت عن مالك في بعض التعليقات ان مثل هذين الولدين لا يتوارثان لانهما لم يجتمعا في ظهر ولا في بطن فليسا أخوين لأب ولا لأم ابن القاسم ومنع النكاح من الجهتين اه وأما كونهما شقيقين فلا يتوهم لعدم كونهما من امرأة واحدة \* وهذا ما يتعلق بقدر ميراث الخنثى وأما غير الميراث فإنه يكون شأنه في سائر أحواله على أحوط الأمرين فلا يجوز له أن يفعل إلا ما يفعله الرجال والنساء وأما ما يجوز فعله لأحد الفريقين دون الآخر فلا يجوز للخنثى أن يفعل وبالله التوفيق \* ولما بين الناظم أسباب التوارث وشروطه ثم موافقه ثم عدد الورثة من الرجال والنساء ومن يرث منهم بالفرض أو بالتعصيب أربهما مما ثم عدد الفروض وأصحاب كل فرض ثم قدر ميراث من لم يتضح كونه من الرجال ولا من النساء أراد أن يتكلم هنا فيما يتصور في كل وارث بالفرض من أنواع الحجب فقال

﴿أَنْوَاعُ الْحُجْبِ وَمَا يَتَصَوَّرُ مِنْهَا فِي كُلِّ ذِي فَرَضٍ﴾

فأقول الحجب في اللغة هو المنع لانه يقال حجب فلان فلانا من كذا حجباً وحجاباً إذا منعه منه ويجمع

حجاب على حجب \* ويتصور مضارع مبنى للمفعول من تصورت الشيء إذا صورته وقدرته في ذهنك قال في المصباح يقال تصورت شيء مثل تصور وشكلته فتصوره ومعنى ذلك هذا الكلام الآتي \* باب بيان أنواع حجب بعض أهل الفروض عن جميع الميراث أو بعضه وبيان القدر الذي يتصور أى يقدر شرعا من أنواع الحجب في كل وارث ذكر أو أنثى صاحب فرض ولو كان يرث بالتعصيب أيضا وأما حجب العصبية بعضهم بعضا فسيأتى في الباب الذى يلى هذا \* واعلم أن هذا الباب هو أكد أبواب الفرائض وعليه تنبنى جميع مسائله وهو كالفرع للفقهاء السابق تجتمع به أحكام كل وارث في موضع واحد بعد أن كانت مفترقة في مواضع كثيرة \* قال ابن يونس أصل معرفة الفرائض معرفة الحجب وحفظه فينبغي الاعتناء به واتقانه \* ثم قال الناظم أصلحه الله

### ﴿ الْحُجْبُ بِالْإِسْقَاطِ وَالشَّرَكَةِ \* وَالنَّقْلُ لِلنَّاقِصِ أَوْ عَصُوبَةٍ ﴾

فأقول قد تعرض في هذا البيت الى أن الحجب يتنوع الى أربعة أنواع أحدها يكون به الحجب عن جميع الميراث والثلاثة الباقية يكون بها الحجب عن بعضه ومعناه الحجب يكون بإسقاط وارث غيره عن جميع الميراث ويكون أيضا بشركة وارث غيره في فرض واحد ينوبه منه أقل من فرضه الذى يستحقه لو انفرد ويكون أيضا ينقل وارث غيره عن الفرض التام الى الفرض الناقص ويكون أيضا ينقل وارث غيره عن الفرض الى عصبية يرث بها أقل مما يرث بالفرض فقد وقع الحجب في هذه الثلاثة الأخيرة عن بعض الميراث \* فالأنواع الحجب حينئذ حجب إسقاط وحجب مشاركة وحجب نقصان وحجب تعصيب أى حجب لذى نقصان وحجب لارث تعصيب أما حجب الإسقاط فانه يكون عند اجتماع الأقرب والابعد فيسقط الأقرب الأبعد كإسقاط الابن بنت الابن وإسقاط الاخ الشقيق الاخ لأخت للاب ونحو ذلك وأما حجب المشاركة فهو على نوعين أحدهما أن يقع الاشتراك في الفرض الذى يستحقه المطرود عليه كمشاركة الزوجة الطارئة وزوجة أخرى في الربع والثلث ومشاركة جدة جدة أخرى في السدس ومشاركة بنت الصلب الطارئة أو بنت الابن أو الأخت الشقيقة أو الأخت للاب اثنتين من جنسها في الثلثين ومشاركة الام طارئ أخوين لام في الثلث والآخر أن يقع الاشتراك في فرض آخر غير الاول كمشاركة بنت الصلب الطارئة أو بنت الابن أو الأخت الشقيقة أو الأخت للاب وأختها من جنسها في الثلثين لا في النصف الذى كان لها قبل ظهور أختها وأما حجب نقصان أى حجب لفرض ذى نقصان عن الاول وهذا مراد من غير هذه العبارة لأن النقص حاصل في الأنواع الثلاثة الأخيرة كلها فكحجب الولد الزوج من نصف إلى ربع والزوجة من ربع إلى ثمن والام من ثلث إلى سدس وحجب بنت الصلب بنت الابن من نصف إلى سدس وحجب الأخت الشقيقة الأخت للاب من نصف إلى سدس ونحو ذلك وأما حجب تعصيب أى حجب لتعصيب فكتعصيب كل من الابن أو ابن الابن أو الاخ الشقيق أو الاخ للاب أخته فترث معه بالتعصيب جميع المال وما بقي عن أهل الفروض للذكر ضعف ما يكون للانثى \* ثم أشار الى من لا يتصور فيهم حجب الإسقاط أبدا بقوله

﴿ وَلَا سَقُوطَ لَابٍ وَوَلَدٍ \* صُلْبٍ وَزَوْجَيْنِ وَأُمٍّ تَقَدَّرَ ﴾

فأقول في معناه ولا سقوط لاب من ميراث ولده الذكر أو الانثى الميت ولا سقوط أيضا لولد صلب أى لولد ذكر أو أنثى لصب من ارث مال والده الاب أو الام الميت ولا سقوط أيضا لاخت زوجين من ارث صاحبه الميت ولا سقوط أيضا لام من ارث ولدها الذكر أو الانثى الميت فقد أى فقط أى لا سقوط لأبوين والزوجين وأولاد الصلب عن الميراث فقط أى دون من عداهم فإنه يسقطه من هو أقرب منه إلى الميت كما سيأتى بيان ذلك فى كل وارث غير هؤلاء \* ثم أشار إلى ما يتصور منها فى كل وارث واحد من أهل الفروض على ترتيب الفروض السابقة فبدأ بأول أصحاب النصف فقال

﴿ وَيَتَصَوَّرُ بِنْتُ الصُّلْبِ \* حَجَبَانِ مِنْ أَنْوَاعِ ذَلِكَ الْحَجَبِ ﴾

﴿ يُعَصَّبُ ابْنَتُ أَخُوها قَدْ بَدَأَ \* وَأَخْتُهَا قَدْ شَارَكَهَا أَبَدًا ﴾

فأقول فى معنى ذلك ويتصور شرعا فى بنت الصلب أى فى بنت الميت كانت بصلب ذكر أو بنت رحم امرأة حجبان من أنواع الحجب السابق وهما حجب تمصيب وحجب مشاركة كما فهم ذلك مما بعده يعصب البنت المذكورة أخوها الواحد بأكثر قد بدأ أى ظهر معها فى الارث كان اخوتها كلهم ذكورا أو ذكورا مع أنثى فيقسمون مال أبيهم أو أمهم أو ما بقي عن ذوى الفروض للذكر مثل حظ الانثيين ولو كانت وحدها لكان لها النصف بالفرض ولو كان معها أخوها الذى شاركها فى ولادة الميت نقلها إلى الارث بالمعصوبة ولا يعصبها حينئذ إلا أخوها الواحد فأكثر وأختها الواحدة فأكثر أى وأخت بنت الصلب قد شاركتها أى تشارك بنت الصلب فى الثلثين أبدا أى فى سائر الأزمنة التى يقع فيها اجتماعها يعنى ان بنت الصلب إذا انفردت ترث النصف وإذا كان معها أختها أو اخواتها الانثى فقط كان لهن الثلثان فإذا كانت مع واحدة كان لها نصف من ذلك الفرض وهو الثلث ولا شك أنه أنقص من النصف الذى كان لها عند الاقتراد بسدس وإذا كانت مع أكثر كان ما يوزعها من الثلثين أخرى فى التقصان عن النصف فبنت الصلب حينئذ يتصور فيها حجبان حجب تمصيب وحجب مشاركة يعصبها أخوها أو اخواتها المذكور أو المذكور مع الانثى وتشاركها أختها أو اخواتها فيكون فرض الكل الثلثين \* ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿ وَيَتَصَوَّرُ بِنْتُ الْإِنِّ \* جَمِيعُ الْأَنْوَاعِ بِدُونِ مِثْنِ ﴾

﴿ يُسْقِطُهَا ابْنٌ وَابْنَتَانِ ارْتِقَا \* إِلَّا إِذَا ابْنٌ مَعَهَا قَدْ وَقَعَا ﴾

﴿ أَوْ كَانَ أَسْفَلَ فَذَا قَدْ عَصَبَهَا \* مِنْ مَعَهُ وَفَوْقُ مِمَّنْ حُجِبَا ﴾

﴿ مُعَصَّبٌ لَهَا أَخُوها وَابْنُ عَمٍّ \* فِي الْمَالِ أَوْ فِي الْبَاقِ عَنْ سَهْمِ يَوْمٍ ﴾

﴿ وَأَخْتُهَا أَوْ بِنْتُ عَمٍّ تَشْتَرِكُ \* مَعَهَا بِنْتَانِ لِكُلِّ مَا تَرَكَ ﴾

﴿ تَنْقُلُهَا بِنْتُ دَلَّتْ عَنْ عَصْفٍ \* مَالٍ إِلَى السُّدُسِ دُونَ خَيْفٍ ﴾

فاقول في معنى ذلك وبصريح شرعا في بنت الابن الواحدة وان سفلت عن الارث صفان جميع انواع  
 الحجب السابقة بدون وجود مين أى كذب في ذلك وهي حجب إسقاط وحجب تعصيب وحجب مشاركة  
 وحجب نقصان وأشار الى من يسقطها بقوله يسقطها أى بنت الابن وان سفلت عن الارث صفان فقط  
 ابن وابنتان ارتعيا أى الصفان فوقها سواء كان الصفان من أولاد الصلب أو من أولاد الابن أما الابن  
 المرتفع فوقها سواء كان ابن صلب أو ابن ابن تحت بنت فانه يسقطها عن الارث دائما فلا ترث معه في  
 سائر المسائل وأما الابنتان المرتفعتان فوقها سواء كانا بنتي صلب أو بنتي الابن أو مختلفتين في الدرجة  
 وتحتهما بنت فانهما تسقطانها عن الارث الا في مسألتين أشار لاحداها بقوله الا اذا كان ابن واحد أو أكثر  
 قد دفع أى حصل معها في درجة واحدة سواء كانتا بنتي صلب أو بنتي الابن كان أخاها أو ابن عمها فانه  
 يعصبا في الثلث الباقي فيقسم به للذكر ضعفه للأنثى وأشار الى الثانية بقوله أو كان أسفل أو الا أن يكون  
 ابن أسفل من بنت الابن المحجوبة بابنتين فوقها فإما أى فهذا الابن الذى كان أسفل منها قد عصب أى  
 يعصب دائما من كانت معه في درجته من أخواته أو بنات عمه ومن فوق أى ومن كانت فوقه من حجب  
 أى من سائر البنات المحجوبات من الثلثين سواء كانت تلك البنات محجوبات من الثلثين في درجة واحدة وأدرجتين  
 وأدرجات فيقسم معهن الثلث الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين فابن الابن الأسفل حينئذ يعصب من كان في درجته  
 ومن كان فوقه من عماته وعمات أبيه وعمات جده اذا حجبن من الثلثين بسبب البنات الكائنتين فوق الجميع  
 فان كان شيء آخر من البنات تحت ذلك الابن فانه يسقطهن اذلا ترث البنات مع الابن فوقهن بلا تفصيل اما  
 كون ابن الابن الأسفل يعصب من فوقه من البنات المحجوبات من الثلثين فقد نص عليه غير واحد وما كونه يدخل  
 في ذلك الثلث من في درجته مع من فوقه من البنات فقد نص عليه أبو الحسن في تحقيق المبانى عن ابن عبد السلام  
 ويفهم ذلك أيضا من كلام بعضهم ثم أشار الى من يعصب بنت الابن اذا لم يكن فوقها بنتان بتقديم ذلك ولا كان  
 فوقها بنت لانه سياتى في أصحاب السدس بقوله معصب لها أخوته وابن عمه معصب خير مقدم أى وأخو بنت  
 الابن وان سفلت معصب لها وابن عمه مثل لها في الدرجة معصب لها أيضا في جميع المسائل أو في الباقي عن سهم  
 يؤم أى يقصد أى وفى الباقى عن الفروض المقصودة بالاخراج ابتداء كقروض الزوج أو الزوجة أو الام أو نحو  
 ذلك سواء كان أخوها أو ابن عمها متجدا أو متعديا فيقسمون المال أو الباقي عن أهل الفروض للذكر مثل حظ  
 الأنثيين وبنت الابن حينئذ وان سفلت اذا لم يكن فوقها شيء من الأولاد ترث النصف واذا كان معها أخوها  
 أو أختها أو ابن عمها أو بنو عمها أو كان معها أخوتها وأبناء أعمامها معافى في درجتها فانها ترث معهم بالنصف نصف  
 ما يرثه الذكر ثم أشار الى من يحجبها حجب مشاركة بقوله وأختها الى قوله ترد أى واخت بنت الابن أو بنت  
 عم لها أوها مآ اتحدت كل منهما أو تعددت تشترك معها أى مع بنت الابن في ثلثين منسوبة لجميع المثلثين  
 فيجب قسم الثلث بينهما أو بينهما بالسواء وبنت الابن حينئذ وان سفلت تشاركها في الثلثين أخواتها أو  
 بنات أعمامها أو الصفان معا كان معهن أهل الفروض غير البنات أو العصبية لا باعد عنهن ثم أشار الى من يحجبها  
 حجب نقصان بقوله تنقلها بنت علت أى وتنقل بنت الابن وان سفلت بنت واحدة عالية فوقها كانت  
 بنت صلب أو بنت ابن تحتها ابن عن ارث نصف مال لان تلك العالية أولى به الى ارث السدس بالفرض  
 تمام الثلثين دون وجود حيف أى ظلم في ذلك وبنت الابن حينئذ وان سفلت لا ينقلها عن نصف المال الى  
 سدسه الا بنت واحدة فوقها لان البنت العالية كانت بنت صلب أم لا ترث نصف المال وترث معها السفلى  
 سدس المال تمام الثلثين الذى هو فرض واحد لها معا فإذا باعت احداهما حينئذ حظها قبل القسمة كانت  
 الاخرى أولى بالشفعة لانهما مشاركة لها في السهم الواحد الذى هو الثلثان فكان للعليا ثلاثة أرباع الثلثين

وهي بالنسبة الى جملة المال نصف وكان للسفلى ربع الثلثين وهو بالنسبة الى جملة المال سدس فقد اشتركت العليا والسفلى حينئذ في الثلثين شركة مختلفة ونسبت الاجزاء المأخوذة من الثلثين الى جملة المال دون أصلها التي أخذت منه فاشكل بسبب تلك النسبة كون النصف والسدس فرضاً واحداً ولو قالوا في عبارتهم اذا اجتمعت بنت عليا وسفلى كان للعليا ثلاثة أرباع الثلثين وامكن المعنى المقصود بالعبارتين واحد \* ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿وَفِي الشَّقِيقَةِ ثَلَاثَةٌ حُجُبٌ \* يُسْقِطُهَا ابْنُ وَابْنُ الْإِبنِ ثُمَّ الْأَبُ﴾  
 ﴿وَالْأَخُ وَالْبِنْتُ دَنَتْ أَوْ بَعُدَتْ \* يُعَصِّبُهَا بِأَحْوَالٍ بَدَتْ﴾  
 ﴿وَلَا تَكُونُ ذَاتُ فَرَضٍ إِنْ جَلَا \* وَجُودَ جَدٍّ مَعَهَا وَإِنْ عَلَا﴾  
 ﴿إِلَّا بِأَكْدَرِيَّةٍ رَوْحٍ وَجَدَتْ \* أُمٌّ وَلِتِلْكَ الْأَخْتِ مَعَهُمْ فِي الْهَدَنَةِ﴾  
 ﴿فَيَقْرَضُ النِّصْفَ لَهَا فَيَقَعُ \* عَوْلٌ قَتِيسُمُ الْجَدِّ مَعَهَا يُسْمَعُ﴾  
 ﴿وَشَارَكَتَهَا أُخْتُهَا فِيمَا يَحِبُّ \* مِنْ قَرْضِ ثُلُثَيْنِ لِمَالٍ قَدْ طُلِبَ﴾

فاقول في معنى ذلك ويتصور شرعا في الاخت الشقيقة ثلاثة حجب مع حجاب أى ثلاثة من أنواع الحجب السابقة حجب إسقاط وحجب تعصيب وحجب مشاركة وأشار الى من يحجبها حجب إسقاط بقوله يسقطها ابن وابن الابن ثم الابن أى يسقط الاخت الشقيقة عن الارث ثلاثة رجال ابن الميت وابن الابن وان سفل ثم الاب اذا تركه الميت دون الأنساء فلا ترث مع واحد من هؤلاء الثلاثة أبداً ثم أشار الى الاخ والبنت والجد الذين يحجبونها حجب تعصيب بقوله والاخ والبنت الى قوله يسمع أى والاخ الشقيق الواحد أو أكثر والبنت الواحدة أو أكثر دنت أى قربت تلك البنت الى الميت بان كانت بنت صلب أو بعدت عنه بان كانت بنت ابن وان سفلت بمصيان الاخت الشقيقة في جميع أحوال بدت أى ظهرت في ميراثها من جملة المال أو الباقي عن أهل الفروض واذا كانت معها بنت واحدة فاذا كان معها أخوها الواحد فأكثر فانه يعصبها فترث معه نصف ما يرثه في جميع المال أو الباقي عن أهل الفروض واذا كان معها بنت واحدة أو كانت كذلك الشقيقة النصف الباقي عن الميت بالتعصيب فتستغرقان المال ولذلك ينبغي معهما الاخ للاب وابتاء الاخوة مطلقا كما تقدم واذا كان معها بنتان فأكثر كان للشقيقة الثلث الباقي عنهما بالتعصيب أيضا كما يرثه الشقيق بالتعصيب اذا كان معهما ولا تكون الشقيقة صاحبة فرض أيضا أى جلاى ظهر وجود جد وان علامها أى مع الشقيقة في الميراث أى ولا يفرض لها مع وجود الجد الا في مسألة كدرية أى منسوبة الى أكردر وهو رجل سئل عنها فاختطافها وهي مسألة زوج وجد وأم وتلك الاخت الشقيقة ثلاثة معهم في عدد الورثة فيقرض النصف لها أى الشقيقة حيث فرغ المال ولم يوجد من يسقطها من الرجال الثلاثة السابقة ولما وجد معها من لا ترث معه الا بالتعصيب كالبنات ولا من يقاسمها بما كاخيا لان أخها الذى يقاسمها بما أقوى من الجد الذى يقاسمها في بعض الصور فيقع بسبب فرض النصف لها عول المسألة من ستة الى تسعة فقسم الجد معها ما في أيديها

لذا كثر ضعف ما يكون للأنثى يسمع أي مسموع من الشارع ومجموع ما في أيديهما أربعة وهي لا تقسم عليهما فتضرب الثلاثة عدد رءوسهما في التسعة فيخرج سبعة وعشرون وقسمي ما يصح من يضرب ما يد كل واحد في تلك الثلاثة فيخرج للزوج تسعة وللأم ستة وللجدة ثمانية وللأخت أربعة وقد تقدمت هذه المسئلة في أحوال الجسد وإنما أعيدت هنا لئلا يتوهم دخولها في أخيرة النظائر التي لا يفرض فيها للشقيقة فالأخت الشقيقة حينئذ ترث مع الجسد ما بقي من الجسد وغيره من أهل الفروض إلا في الأكدرية التي لا يبقى لها فيها شيء فيفرض لها نصف ثم يقاسمها الجسد فيما بأيديهما كاختها ثم أشار إلى من يحجبها حجب مشاركة بقوله وشاركها اختها فيما يجب إلخ أي وشاركك الشقيقة أختها الشقيقة الواحدة أو أكثر فيما يجب الاخوان الشقائق من فرض اثنين منسوبين لمال مطلوب بالقسمة فالأخت الشقيقة حينئذ ترث النصف إذا انفردت وإذا كان معها أخت أو أخوات شقائق كان فرض الجميع الثلثين فينتقص لها شيء من النصف بسبب الشرقة \* ثم قال أصلحه الله

﴿وَيَتَصَوَّرُ بِأَخْتِ لَابٍ \* أَرْبَعَةٌ تَقَدَّمَتْ مِنْ حُجْبٍ﴾  
 ﴿اسْقَاطُهَا بِسَبْعَةِ حَقِيقٍ \* أَبٌ وَالْإِنُّ وَابْنُهُ شَقِيقٌ﴾  
 ﴿شَقِيقَةٌ مَعَ ابْنَةٍ اجْتَمَعَتْ \* شَقِيقَةٌ بِالْجَدِّ بَصْفًا وَرَثَتْ﴾  
 ﴿شَقِيقَتَانِ حَيْثُ لَمْ يُوَجَدْ ذَكَرٌ \* مَعَهَا بَاخِرَتَانِ مِمَّا قَدْ عَمِرَ﴾  
 ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَعَهَا بَيَاتِقٌ أَدَخَلَا \* وَلَيْسَ مَدْخَلًا لَهَا إِنْ أُنْزِلَا﴾  
 ﴿وَعَصَبَتْ بِالْأَخِ وَالْبَيْتِ وَجَدَ \* فَلَيْسَ فَرَضُهَا بِجَدٍّ يُعْتَمَدُ﴾  
 ﴿إِلَّا بِأَكْذَرِيَةٍ تَقَدَّمَتْ \* فَهِيَ فِيهَا كَشَقِيقَةٍ خَلَتْ﴾  
 ﴿لَا خَتْمًا مَعَهَا اشْتَرَاكَ إِنْ مَلَ \* فِي ثَلَاثِي الْمَالِ الَّذِي قَدْ عَلِمَا﴾  
 ﴿وَأَتَقَلَّتْ لِسُدُسٍ يُتَمَّمُ \* ثَلَاثَتَيْنِ مَعَ شَقِيقَةٍ تَقَدَّمُ﴾

فأقول في بعض الفاظه الباء الجارة للجد في الموضعين للمعية وحيث متعلق بحقيق والباء الجارة الآخرين بكسر الخاء ظرفية ومفعول أدخل ضمير محذوف عائد على الأخت للاب وفي معنى ذلك ويتصور شرعا في أخت لاب أربعة متقدمة من حجب أي من أنواع الحجب وهي حجب اسقاط وحجب تعصيب وحجب مشاركة وحجب نقصان وقد أشار إلى من يحجبها حجب اسقاط بقوله اسقاطها بسبعة إلى قوله أنزل أي اسقاط الأخت للاب عن الارث حقيق بسبعة أصناف الاول أبواليت فانه يسقطها فلا ترث معه أبدا والثاني الابن فلا ترث معه الأخت للاب أبدا والثالث ابن الابن وان سفل فلا ترث معه الأخت للاب أبدا والرابع أخ شقيق الميت فلا ترث معه الأخت للاب أبدا والخامس أخت شقيقة اجتمعت مع ابنة واحدة أو أكثر كانت بنت صلب أو بنت لبن وإن سفلت فلا ترث معها الأخت للاب أبدا لان الشقيقة

مع وجود شيء من البنات كاشقيق في ارض ما بقي عن البنات بالتعصيب والسادس أخت شقيقة وارث نصفها مع الجد الوارث نصف آخر فلا ترث معها الاخت للاب شيئا ان لم يكن معها شيء آخر من الاخوة للاب لان الشقيقة تعاد الجد بها فتصح مسئلتهم من أربعة فيأخذ الجد اثنين وتأخذ الشقيقة الاثنين الباقيين لان الاخت للاب لا ترث شيئا حتى تستكمل الشقيقة نصف المال كما تقدم ذلك في أحوال الجد والسابع أختان شقيقتان فلا ترث معها الاخت للاب شيء ان لم يكن معها أخ لاب يصحبها في الباقي عن الشقيقتين لان غاية ما يكون للاخوات التي لم يكن معهن ذكر ثلثان سواء كن شقائق أو اخوات لاب أو مختلقات فاسقط الاخت للاب حينئذ حقيق بجميع السبعة المذكورة حيث لم يوجد أخ ذكر معها أي مع الاخت للاب في موضعين آخرين مما قد عبر أي من عدد السبعة الذي قد سبق وها كون الاخت للاب مع الجد والشقيقة وكونها مع الشقيقتين وإما ان كان معها فقد أشار إليه بقوله وان يكن معها الخ أي وان يكن أخ ذكر واحد فاكثر مع الاخت للاب ادخلها في قدر باق عن الجد والشقيقة في اولاهما وفي باق عن الشقيقتين في الثانية فيقسم مع اخته ذلك الباقي للذكر ضعف ما للأنثي ويكون أصل اولاهما من استقلال الشقيقة تمام الجد من كان معها فيأخذ الجد اثنين وتأخذ الشقيقة نصف الأصل وهو ثلاثة فيبقى واحد فيقسمه الأخ والاخت للاب وهو منكسر عليهما فيضرب عدد رؤوسهما في الأصل فيخرج ثمانية عشر ومنها تصح فيكون للجد ستة وللشقيقة تسعة وللأخ للاب اثنان ولاخته واحد هكذا

١٨	٦	
٨	٢	جد
٣	٣	اخت
٦	١	أخ
١	١	اخت

وكذلك لا تنحجب الاخت للاب اذا كان معها أخت أخرى بكلها عول الذكر لان أصل مسئلتهم يكون في خمسة عدد رؤوسهم ثم تنقل الى عشرة لاجل نصف الشقيقة ثم الى عشرين لاجل الانكسار فيكون للجد ثمانية وللشقيقة عشرة ولكل أخت لاب واحد كما تقدم في مسائل المعادة ويكون أصل الثانية في ثلاثة مقام فرض الشقيقتين فتصح من تسعة لاجل الانكسار فيكون لكل شقيقة ثلاثة وللأخ للاب اثنان

ولاخته واحد ثم أشار الى حكم ما اذا كان مع الاخت للاب المحجوبة ذكر انزل منها وهو ابن الأخ بقوله وليس مدخلها أن انزل به أي وليس الذكر مدخلها أي للاخت للاب في الارث ان كان ذلك الذكر أنزل منها أي أسفل منها بان كان ابن الأخ في المسئتين بل ينحجب ابن الأخ في اولاهما بالجد كما تنحجب فيها الاخت للاب فيأخذ الجد النصف وتأخذ الشقيقة النصف الآخر وينفرد ابن الأخ في الثانية بآرث جميع الثلث الباقي عن فرض الشقيقتين ولا يدخل فيه عمته المحجوبة التي هي أخت الميت بالاب بخلاف ابن ابن الميت وان سفل فانه يصيب من فوقه من البنات المحجوبات عن الثلثين كما تقدم \* والفرق بين أبناء الأبناء وأبناء الأخوة أي البنوة أقوى من الأخوة في عدم الحجب والاخت للاب حينئذ ضعيفة ولا تقوى بالضعيف التي هو أسفل منها وبنت الابن أقوى من الاخت ولهذا كانت قوية بالضعيف الأسفل ويفرق بينهما أيضا بان السبب الذي يرث به ابن الأخ لم تشاركه الاخت فيه لان سببه مركب من بنوة أو أخوة لانه ابن أخي الميت سببها بسيط لانها أخت الميت بواسطة أبيه \* ثم أشار الى من يحجبها حجب تعصيب اذا لم يكن معها شقيقتان لتقدم ذلك ولا شقيقة لانه سيأتي في أصحاب السدس بقوله وعصبت بالأخ الى قوله خلت أي وعصبت الاخت للاب أيضا بالبيت الواحدة بالأخ للاب فيقسمان حصة المال أو ما بقي عن أهل القروض للذكر مثل حظ الأنثي وعصبت الاخت للاب أيضا بالبيت الواحدة باكثر وان سفلت فترث النصف الباقي عن البيت الواحدة أو الثلث الباقي عن البنات

فأكثر بالتصيب فتسقط ابتداء الاخوة مطلقا ان لم تكن معها أخت شقيقة وأما ان كانت معها فالشقيقة هي أولى بارت الباقي عن البنات بالتصيب وعصبت الاخوت للاب ايضا لحد الاب فليس فرض الاخوت للاب حينئذ مع وجود جد امرا يعتمد عليه بل بقاسمها كاخيهما في جملة المال أو الباقي عن الفروض ان كانت المقاسمة فيما بقي عن الفروض أفضل له والا أخذ ما هو أفضل له من الامور التي تقدم أنه يحرق فيها ثم تأخذ الاخوت للاب بالتصيب ما بقي عن الفروض الا في مسألة الاكزية تقدم ذكرها فهي اي فالأخت للاب في الاكزية مثل أخت شقيقة خالية أي سابقة قبل هذا المحل في كونها يفرض لها النصف حيث فرغ المال ولم يوجد في الورثة من يسقطها ولا من يعصبها دائما كالبنات ولا من يقاسمها دائما كاخيهما فتعول المسئلة من ستة الى تسعة ثم يقاسمها الجد فيما بأيديهما كاخيهما فتصح لاجل الانكسار من سبعة وعشرين فيكون للزوج تسعة والام ستة وللجد ثمانية وللأخت للاب أربعة كما تقدم بيان ذلك في أحوال الجد وانما أعيد ذلك هنا جريا للنظائر التي لا يفرض فيها للأخت للاب \* ثم أشار الى من يحجبها حجب مشاركة بقوله لاختها معها اشتراك قد بدأ الى قوله علما أي الاشتراك معها أي مع الأخت للاب لازم لاختها الواحدة فاكثرت في المال المعلوم للبيت يعني ان الأخت للاب اذا انفردت كان لها نصف المال اذا كان معها أختها أو أخواتها كان فرض الجميع الثلثين فينتقص لها شيء من النصف بسبب الشركة ثم أشار الى من يحجبها حجب نقصان بقوله وانتقلت لاسدس الخ أي وانتقلت الأخت للاب عن النصف الذي يكون لها اذا انفردت الى سدس يتم أي يكمل الثلثين مع وجود أخت شقيقة مقدمة على الأخت للاب في استحقاق النصف عند اجتماعهما يعني ان الأخت للاب تنتقل بالشقيقة عن النصف الى سدس يكون تمام الثلثين الذي هو الفرض الواحد المعين بخمس الأخوات سواء كن شقائق أو أخوات للاب أو مختلفات ثم أشار الى ما يتصور في الزوج الباقي من أصحاب النصف من حجب النقصان بقوله

﴿وَالزَّوْجُ عَنْ نِصْفِ رُبْعٍ يَنْتَقِلُ \* بَوْلَدٍ كَانَ قَرِيبًا أَوْ سَفَلًا﴾

فأقول يتبع كسرها سفلى الذي يجوز ثلثه ليسم التثنية من سداد التوجيه ومعنى ذلك الزوج ينتقل عن اربث نصف مال زوجته لربع أي الى اربث ربع مالها بسبب وجود ولد ذكر أو أنثى لزوجته الها لكه كان ذلك الولد قريبا اليها بان كان ولدها مباشرة أو كان سافلا عنها بان كان ولد ابن لها وان بعد عنها جدا سواء كان ثابت النسب أو ابن زنى أو منقلب بلعان لانه وارث لامه على كل حال وكل من يرث يحجب وانما يشترط فيه أن يكون وارثا بحيث لا يوجد فيه مانع يمنعه من اربث أمه كعدم الاستهلال والشك والكفر والرق والقتل سواء كان ذلك الولد من هذا الزوج أو من زوج متقدم كان أبوه حرا أو عبدا لان ابن الحرة من العبد تابع لامه في الحرية ولما فرغ مما يتصور من أنواع الحجب في أصحاب النصف الخمسة شرع فيما يتصور منها في صاحبي الربع مبتدئا بحكم الزوج فقال

﴿وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ الْحَبَابُ عَنْ رُبْعٍ \* لِأَنَّهُ أَقَلُّ مَالَهُ شَرْعًا﴾

فأقول في معنى ذلك وليس للزوج الحجاب عن اربث ربع مال زوجته بغيره من الورثة لانه أي الربع هو

أقل ما شرع له في القرآن من الفرضين لانه يرث النصف في مال زوجته اذا لم يكن لها ولد وان سفل والرابع اذا كان لها ولد وارث وان سفل فلا يتصور شيء من أنواع الحجب السابقة حينئذ في الزوج المجتمع في ارث زوجته مع ولدها ثم أشار الى ما يتصور في الزوجة التي ترث الربع أو النصف بقوله

﴿وَيَنْقُلُ الزَّوْجَةُ عَنْ رُبْعٍ إِلَيَّ \* ثَمَنٍ صَحِيحٍ وَلَدٌ قَدْ أَنْجَلَا﴾  
 ﴿وَشَارَكْتَهَا زَوْجَةً فِي الرُّبْعِ \* كَشْنٍ عِنْدَ وَجُودِ الْفَرْعِ﴾

فأقول أشار بهذا الكلام الى أن الزوجة يتصور فيها حجب نقصان عن ربع الى ثمن ويتصور في كل من وارثة الربع والنصف حجب مشاركة فقط ومعنى ذلك ينقل الزوجة الواحدة أو أكثر عن ارث ربع مال زوجها المالك الى ارث ثمن ماله ولد صحيح نسب قد أنجلا أى ظهر في جملة الورثة سواء كان الولد الذي صح نسبه ذكرا أو انثى واحدا أو متعددا كان من هذه الزوجة أو زوجة أخرى أو مستولدة به \* وأما أن كان ابن حرة أو متفيا بلمان فلا يرث ولا يحجب \* ويشترط في ذلك الولد أيضا أن يكون وارثا لا يبدل لانقضاء النواصع الخمسة الباقية التي هي عدم الاستهلال والشك والكفر والرق والقتل \* ثم أشار الى تصور حجب المشاركة في كل من وارثة الربع ووارثة النصف بقوله وشاركتها زوجة الخ أى وتشارك الزوجة في ارث الربع عند انتفاء الولد زوجة أخرى واحدة أو أكثر كاشتراك ثمن أى كاشتراك الزوجتين أو أكثر في ثمن المال عند وجود الفرع أى الولد الوارث للزوج المالك \* بحيث كان لهن الربع أو النصف فانه يقسم بينهما بالسواء الا في صور نادرة مثل أن يكون لهن أربع زوجات قد أنان أحدهن ثم تزوج امرأة أخرى ثم ماتت وحملت المطلقة وعلمت الجديدة وكل واحدة من الأربع السابقة تقول أنا غير مبانة \* فإذا قرض المال أربعة وستين دينارا فربما الذي هو ستة عشر يكون للزوجات الخمس في عدم الولد الوارث لكن يعطى للجديدة التي تحقق كونها في عصمته حين موت الاربعة التي نابتها اذا قيس ذلك العدد للزوجات الأربع التي بقيت في عصمته في نفس الامر وتبقى ثلاثة أو أربع الربع وهي اثنا عشر فتقسم أربعين الزوجات الأربع السابقة بعد أن تخلف كل واحدة أنها غير مطلقة مبانة فيكون لكل واحدة منها ثلاثة دنانير وإذا جهلت الجديدة والمطلقة معا فالربع بينهما الخماس مع إيمانهم وان كان لكفر عشر زوجات وأسلم وأسلمت معه فمات قبل أن يختار بعضهم فالربع أو الثلث بينهما أعشار وان أسلم منهم ست أو أقل فمات قبل أن يختار فلا ميراث لهن لاحتمال أن يختار الكوافر الأربع وان أسلم منهم سبع أو أكثر فمات ولم يختار ورث المسلمات منهن الربع أو النصف بالسواء وقد يموت الزوج عن خمس زوجات أحدهن لها الميراث والصدوق والثانية لاميراث لها ولا صدوق والثالثة لها الصدوق دون الميراث والرابعة لها الميراث دون الصدوق والخامسة لها الميراث والنصف الصدوق أما الاولى فهي التي على دين زوجها الميت دخل بها أو لم يدخل وأما الثانية فهي التي نكحها في مرضه المخوف قبل الدخول فلا ميراث لها ولا صدوق لفساد النكاح ولا صدوق لعدم الدخول في النكاح الفاسد وأما الثالثة فهي كناية فلما الصدوق دخل بها أو لم يدخل دون الميراث لعدم استوائهما في الدين وأما الرابعة فهي منكوحة النفق بض إذا مات قبل أن يفرض لها وقبل الدخول عليها فلها الميراث لصحة نكاحها ولا صدوق لها لعدم الفرض والدخول لان الموت انما يقرر ما قرض وأما الخامسة فهي المسمى لها اذا طلقها قبل الدخول طلاقا بائنا في مرضه المخوف ثم مات من ذلك المرض فلها نصف الصدوق لان المطلقة قبل



معهما ذكر انزل منهما انفرد وحده بالثالث الباقي ولا تسقطهما شقيقة مع الجدل لان الشقيقة تمام الجد باختين لأب فيكون أصل مسئلتهم من خمسة وتصح لأجل الانكسار من عشرين فيكون للجد ثمانية \* وللشقيقة عشرة ولكل أخت لأب واحد ويعصهما أخوها الواحد فأكثر والبنات والجد ولو مع زوج وأم إذا يقال لها أكرمية مع تعدد الأخت فلا يفرض لها الثلثين لعدم استغراق الفروض الاصل فتصح المسئلة اذا كان فيها أختان لأب من اثني عشر كما تقدم في الشقيقتين إذا لفرق في ذلك بين كون الاختين شقيقتين أو لأب وتشاركهما أختهما الواحدة فأكثر في الثلثين وتنقصهما أخت شقيقة فترنان معهما السدس تكملة الثلثين \* ولما فرغ مما يتصور من أنواع الحجب في أصحاب الثلثين شرع فيما يتصور منها في أصحاب الثلث ميتة بالأم فقال

﴿ وَيَنْزِلُ الْأُمُّ عَنِ الثَّلَاثِ إِلَى \* سُدُسِ مَالٍ وَلَدٌ مَا نَزَلَ ﴾  
 ﴿ وَإِنْ تَنَاءَ مِنْ أَخَوَةٍ مَيِّتٍ مُطْلَقًا \* وَإِنْ يَكُنْ حَيًّا مَيِّتًا مُحَقَّقًا ﴾  
 ﴿ وَالْأَبُ نَاقِلٌ يَغْرَاوِينَ \* لَهَا ثُلُثُ الْبَاقِي دُونَ مَيِّتٍ ﴾

فأقول أشار بهذا الكلام إلى أن الأم لا يتصور فيها الاحجب النقصان الذي هو الانتقال عن الثلث الكامل إلى السدس أو ثلث الباقي ومعنى ذلك ينقل الأم عن ارث الثلث الكامل في مال ولدها الميت الذكر أو الأنثى إلى ارث سدس المال ولد ذكر أو أنثى ما نزل أى مدة نزوله أى وينقل الأم من الثلث إلى السدس ولد ذكر أو أنثى وإن سفل إذا كان وارثا لولدها الميت الذكر أو الأنثى لانقاء جميع الموانع السبعة عنه إذا كان ولدها الميت ذكرًا وانقاء الموانع الخمسة التي هي عدم الاستهلال والشك والكفر والرق والقتل عنه إذا كان ولدها الميت أنثى وينقلها أيضا عن الثلث إلى السدس اثنان فأكثر من أخوة ميت مطلقا أى كانا ذكرين أو أنثيين أو مختلفين أو كاملا شقيقتين أو لأب أو لام أو مختلفين هذا إذا ورثا أخطهما الميت الذكر أو الأنثى بل ينقلانها عن الثلث إلى السدس وإن يكن حجب الأخوين المحتمين معها محققا بوارث أقوى منها لا يمنع من الموانع السابعة كمسئلة أم وأب وأخوين شقيقتين أو لأب فإن الأب يحجب سائر الأخوة ومع ذلك يحجب الأخوان الأم إلى السدس فتأخذ السدس ويأخذ الأب خمسة أسداس \* ومسئلة أم وجد وأخوين لام فإن الأخوين لام المحجوبين بالجد يحجبان الأم إلى السدس فيأخذ الحد الاسداس الخمسة الباقية وكذلك إذا ورث أحد الأخوين دون الآخر كمسئلة أم وأخ شقيق وأخ لأب فإن الأم ترث فيها السدس لوجود أخوين وإن حجب أحدها لأن ما فضل عن السدس يكون للشقيق وحده وأشار إلى من ينقلها عن الثلث الكامل إلى ثلث الباقي بقوله والأب ناقل يغراوين الخ أى والأب ناقل في غراوين لها أى لام عن الثلث الكامل لثلث الباقي عن فرض الزوجين دون وجود مين أى كذب في ذلك \* والغراوان هما زوج وأبوان وزوجة وأبوان فالاولى تصح من ستة فيكون للزوج ثلاثة واللام واحد وللأب اثنان وتصح الثانية من أربعة فيكون للزوجة واحد واللام واحد وللأب اثنان وقد كان ثلث الباقي في الاولى سدسا وفي الثانية ربعا كما تقدم بيان ذلك في أصحاب الفروض وإنما سميتا بالغراوين لشهرتهما في مسائل الأم أخذاهن للمرة التي هي النياض في جهة الفرس لأن الأم عندا أفرادها

عن الولد وشفع الاخوة ثلث الثلث وعند وجود الولد أو شفع الاخوة ثلث السدس وهاتان المسئلتان ليس فيهما ولد ولا اخوة وأعطيت الام ثلث ما بقي من فرض الزوجين دون الثلث الكامل فراراً من أن تترك الاثني أكثر من نصف ما يرثه الذكر المساوي لها في الدرجة لان جملة المال تكون للابوين اذا انفردا للاب الثلثان وللأم الثلث فاذا كان مع أحد الزوجين نزل ما بقي عن فرضه منزلة جملة المال فيكون للام ثلثه وللأب ثلثاه وهذا هو مذهب الجماعة في ذلك \* ثم أشار الى أخوين فأكثراً لا يتصور فيهم حجب اسقاط وحجب مشاركة بقوله

﴿وَيَتَصَوَّرُ بِشَفْعِ الْإِخْوَةِ \* لِلْأُمِّ اسْتِقْطَاً وَحَجْبُ شِرْكَةٍ﴾  
 ﴿يُسْقِطُهُمْ أَبٌ وَجَدَ مَا عَلَا \* وَإِنْ أَوْابَتْهُ دَنَا أَوْ سَفَلَا﴾  
 ﴿شَارَكَهُمْ أَخٌ بِنْتِ التَّرَكَةِ \* كَذَا شَقِيقٌ كَانَ فِي الْمَشْرِكَةِ﴾

فأقول في معنى ذلك ويتصور شرماً في شفع الاخوة للام فأكثراً حجب اسقاط عن الارث وحجب مشاركة في الثلث الذي يكون الممتد من الاخوة للام \* وأشار الى من يسقطهم بقوله فسقطهم أب إلى لقوله سفلاً أي ويسقط الاخوة للام من الارث أب للميت كما يسقط غيرهم من سائر الاخوة كما قال صاحب الرسالة ولا ميراث للاخوة والاخوات مع الاب قيرت حينئذ جميع المال أو ما بقي عن الفروض ويسقطهم أيضاً عن الارث جد للميت ما علا أي مدة علوه وارتفاعه عن الميت أي الجد للاب وان علا فلا يرثون مع الجد شيئاً ويسقط الجد أيضاً الاشقاء المنزولين منزلة الاخوة للام في شبه المالكية التي هي زوج وأم وجد وأخوات لام وأخ شقيق فأكثراً فتصح مسئلتهم من ستة فيأخذ الزوج منها ثلاثة والام واحد والجد اثنين كما تقدم في أحوال الجد ويسقطهم أيضاً عن الارث ابن الميت أو ابنة للميت دنا أي قرب كل منهما الى الميت أو سفل عنه \* أي يسقطهم الابن والبنات وان سفلاً فلا يرثون حينئذ مع الاصول المذكورة ولا مع الفصول مطلقاً \* ثم أشار الى من يشاركهم في ثلثهم بقوله شاركهم أخ أطلع أي ويشارك الاخوين فأكثراً للام أخ لهم ذكر أو أنثى واحد أو أكثر في ثلث التركة فيحصل لهم النقص مما ينوبهم منه بسبب كثرة اخوتهم للام \* وكذلك يشارك الاخوين فأكثراً في ثلثهم أخ شقيق واحد فأكثراً كان معهم في المسئلة المشتركة التي تقدم ذكرها في ترجمة الوارثين وهي مسئلة زوج وأم وأخوين لام فأكثر وأخ شقيق فأكثر فان الزوج يرث فيها النصف والام ثلث فيها السدس ويقسم الثلث الباقي على مجموع الاخوة للام والاشقاء بالسواء بين ذكورهم وأنثاهم كما تقدم بيان ذلك \* ثم أشار الى أن الجد الوارث مع الاخوة وحدهم لا يتصور فيهم حجب بقوله

﴿وَالْجَدُّ لَا يَنْقُصُ عَنْ ثَلَاثٍ كَمَلَتْ \* إِذَا مَعَ الْإِخْوَةِ وَحَدَهُمْ حَصَلَتْ﴾

فأقول في معنى ذلك والجد للاب وان علا لا ينقص له شيء من ثلث كامل اذا حصل واجتمع مع الاخوة المذكورة أو الاناث أو المختلطين الاشقاء أو لاب أو المختلطين وحدهم أي دون وجود شيء من أهل الفروض

لان الجد اذا كان مع الاخوة فقط كان له ثلث جميع المال بلا كلام فان وجد سيلا الى زيادة شيء عليه بمقاسمة قليل الاخوة قاسمهم لأخيههم وان زادوا على أخوين أو عد لها رجع الى ثلث جميع المال كما تقدم بيان ذلك في أحوال الجد \* ولا فرغ مما يتصور من أنواع الحجب في أصحاب الثلث شرع في بيان ما يتصور منها في أصحاب السدس مبتدئا بالأبوين والجد فقال

﴿ وَالسُّدُسُ لَا يَنْقُصُ مِنْهُ الْآبُ \* وَالْأُمُّ وَالْجَدُّ بِكُلِّ مَطْلَبٍ ﴾  
﴿ وَحَيْثُمَا اجْتَمَعَ جَدٌّ مَعَ الْآبِ \* سَقَطَ جَدُّ بِأَبٍ عَمَّا طَلَبَ ﴾

فأقول في معنى ذلك وسدس المال لا ينقص منه شيء للأب والام والجد في كل ميراث مطلوب اذ السدس هو أقل ما يرثه كل واحد من هؤلاء الثلاثة في جميع المسائل التي لا غول فيها فلا يتصور في سدس هؤلاء حينئذ شيء من أنواع الحجب \* وأشار الى أن الجد يتصور فيه حجب اسقاط بقوله وحيثما اجتمع جدا الخ أى وحيثما اجتمع جد للميت مع الاب في طلب ارث مال الميت سقط جد مذکور بأب موجود معه عن الارث الذي طلبه الجد لانه لا يتبدل الى الميت الا بالأب والقاعدة ان كل من بدلى للميت بشخص لا يرث مع وجوده الا الاخوة الام فانهم يرثون مع أمهم التي أدلوا بها الى الميت \* ثم أشار الى ما يتصور من أنواع الحجب في كل من الجدة الام والجدة الاب بقوله

﴿ وَيَتَصَوَّرُ بَكِلَتَا الْجَدَّتَيْنِ \* وَأُمَّهُاتِهِمَا اشْتِرَاكَ جَدَّتَيْنِ ﴾  
﴿ وَحِجْبُ اسْقَاطِ فَلَا أُمَّ تَحْجِبُ \* كِلْتُمَاهُمَا وَأُمَّهُاتُهُ الْآبُ ﴾  
﴿ وَبَنَى دَنْتَ مَا نَعَتْ لِبُعْدَى \* جِهَتَهَا مِنْ سُدُسٍ قَدْ خُذَا ﴾  
﴿ وَقُرْبَى الْأُمِّ مَنَعَتْ بُنْدَ لَابٍ \* وَلَرَجَا فِي عَكْسِ دَا سُدُسٍ وَحِبْ ﴾  
﴿ كَمَا يَكُونُ لِهَمَا بِالشَّرَكَةِ \* عِنْدَ تَمَازُجِهِمَا فِي الرُّثْبَةِ ﴾

فأقول في معنى ذلك ويتصور شرعا بكتنا أى في كل من الجدتين أم الام وأم الاب وأمهاتهما أى وأمهات كل منهما في عدمهما اشتراك جدتين فقط عندما لك رحمه الله في السدس الواجب للواحدة اذا انفردت فيحصل بذلك حجب مشاركة ويتصور في كل جدة وأمهاتهما أيضا حجب اسقاط عن الارث قام للميت الذكر أو الانثى تحجب كلتا الجدتين فلا يرث واحدة منهما مع وجود الام لان جميع الجدات أمهات والام أقربهن فاسقطتهن ويحجب الاب أمهاته فقط أى الجدات من جهته فقط اذ به وقع ادلاؤهن الى الميت وكل بدلى بشخص لا يرث مع وجوده الا الاخوة للام فلا يرث الجدات من جهة الاب حينئذ شيئا مع وجود الاب \* ولا يحجب الجدات من جهة الام لانه غير مشارك لهن في الامومة ولا وقع ادلاؤهن به والجدة التي دنت أى قربت الى الميت من جهة الام أوجه الاب مانعة لجدة بعدى من جهتها من سدس محدود للجدة القري

من كل جهة تسقط البعدي من جهتها فتأخذ السدس وحدها فشكل واحدة من الجدتين وأمهاتهما وان  
 علون تسقط أمهات التي هي البعدي عنها اذ بالقرني وقع ادلاء البعدي مع وجود بنتها التي هي جدة القرني أبدا  
 \* وقرني جهة الام مائة من السدس بعدي جهة الاب أي والجدة القرني من جهة الام مائة جدة بعدي  
 بدرجة أو أكثر من جهة الاب لان الجدة للام وارثة بالسنة فكانت أقوى من الجدة للاب التي ورثت  
 بالاجماع وسدس واجب لهما في عكس هذا الوجه أي والسدس ثابت للجدتين أم الام وأم الاب وأمهاتهما  
 في عدمهما فيما انما كانت الجدة للام بعدي بدرجة أو أكثر وكانت الجدة للاب قرني للميت لان الضعيف  
 لا يسقط القوى فتشتركان حينئذ في السدس لان ضمهما يقل بقرنها أو بالاشتراك في الدرجة ولذلك قال كما  
 يكون السدس لهما أي للجدتين فشركتهما فيه نصفين عند تماثل الجدتين في الرتبة أي في الدرجة بان يكون  
 بين كل واحدة من الجدتين والميت مقدار واحد من الاشخاص كما أم أبي الميت وأم أم الميت فقد كان بين  
 كل واحد منهما والميت شخصان وقس على ذلك وانما ورثت الجدتان سدسا واحدا لان الجدات أمهات  
 أبعد من الام فاعطي لهما أدنى سهام الام وهو السدس \* تنبيهان الاول اعلم ان الجدات على مذهب  
 مالك على أربعة أوجه جدة ترث وتورث وهي أم الاب فقط وجدة لا ترث ولا تورث وهي أم أم الجد للاب وان  
 علا وكذلك أمهات الاجداد للام وجدة ترث ولا تورث وهي أم الام وأمهاتهما وكذلك أمهات أم الاب وجدة  
 تورث ولا ترث وهي أم الجد للاب وان علا وهذا مذهب امامنا مالك رحمه الله في الجدات وأما زيد بن ثابت  
 رضي الله عنه فله قمين قولان أحدهما وهو المشهور عنه موافقة الامام والآخر تورث أمهات الاجداد للاب  
 أيضا ولا يخص ذلك بامهات الجد القريب الذي هو أبو الاب فترث عند زيد على هذا القول ثلاث جدات  
 أو أكثر ان استوت في الدرجة كما أم الام وأم أم الاب وأم أب الاب وقال السدياني في شرح التلمساني والذي  
 يقتضيه القياس في ثلاث جدات ان القرني من جهة الام تحجب البعدي مطلقا وان القرني من جهة غير  
 الام تحجب البعدي من جهة غير الام ولا تحجب البعدي من جهة الام وقال أيضا قد يتصور على مذهب زيد  
 اجتماع أكثر من ثلاث جدات بحسب القرب والبعد فاذا سئلت عن عدد قل أو أكثر كيف يتفق فانطق بذلك  
 العدد أمهات على جهة الاضافة في جانب الام ثم أبذل الام الاخيرة أبني جانب الاب ثم أبذل الاخيرتين أبوين  
 في جانب الجد ثم أبذل الثلاثة الاخيرة آله في جانب أب الجد ثم كذلك حتى لا يبقى لك الا أم واحدة  
 في أول السطر الاخير فتجد تلك الجدات في رتبة واحدة فاذا سئلت عن ثلاث جدات متساويات في الدرجة  
 فقل له هي

أم أم أم الام وأم أم أم أم الاب وأم أم أم أب الاب وأم أم أم أب الاب وأم أم أم أب الاب	وان سئلت عن خمس جدات متساويات بالدرجة فقل له هي	أم أم الام وأم أم الاب وأم أبي الاب
---	---	---

وقس على ذلك ما شبهه اه مع زيادة بعض الالفاظ للانصاح \* الثاني اعلم انه يتصور على مذهب مالك رحمه  
 الله تعدد الجدة للاب لاجل تعدد الاء المستلزم تعدد الاجداد أيضا في شركاء الامة اذا وطؤها في طهر  
 واحد فولدت ولدا والحقتة القافة بكل واحد من الشركاء لكونه شبيها بكل واحد منهم في شيء، ولم توجد  
 قافة جمع قائف وهم الذين يعرفون الانساب بالاشبه فانه يكون ابنا لهم الى بلوغه فيتبع من شاء منهم في

النسب فيكون له ابنا اذا كان الشركاء الواطون عشرة مثلاً والحقت القافة الولد بجميعهم أو لم توجد بالكلية  
كأن هذا الزمان فانه يكون ابنا لكل واحد منهم قبل البلوغ فيلزم من ذلك أن يكون لهذا الولد قبل بلوغه  
عشرة آباء وعشرة اجداد واحداً عشرة جدة احداً جدة للام والباقي جدات للام فتجب نفقته  
وكسوته على جميع آباءه فان مات قبيل بلوغه وبعد موت أمه عن مال كان ماله لآبائه وجدانه للام وان مات  
قبل بلوغه وبعدموت آباءه عن مال كان ماله لاجداده وجميع جدانه قيل بالميراث وقيل كان تنازعه جماعة بغير  
بينة ثم قال أصلحه الله

﴿وَالْأَخُ لِلْأُمِّ إِذَا مَا اتَّجَدَا \* يُسْقِطُهُ أَصْلُ وَقَرَعُ عُمِدَا﴾

﴿وَلَا دُخُولَ لِلشَّقِيقَيْنِ لَدَا \* سُدْسُهُ مَعَ زَوْجٍ وَأُمٍّ وَجَدَا﴾

فاقوله في معنى ذلك والاخ للام اذا اتحد أى كان واحداً يسقطه عن الارث أصل ذكر الميت وفرع  
ذكر أو أى مهودان أى متقدمان في حجب المتعدد من الاخوة للام فيسقطه حينئذ الأصول المذكور  
وان علو والفصول مطلقاً وان سفلوا ولا دخول للاخوين الشقيقين فاكتر لذي سدسه أى في سدس الاخ للام  
الكائن له مع زوج وأم موجودين في عدد الورثة لان أصل هذه المسألة من ستة فيكون للزوج ثلاثة وللأم واحد  
والاخ للام واحد ويبقى للشقيقين أو أكثر واحد من كسر عليهما فيضرب عددهما في الاصل فتصح من اثني عشر  
فيكون للزوج ستة وللأم اثنان وللأخ للام اثنان ولكل شقيق واحد هكذا

١٢	٤	
٥	٣	زوجا
٢	١	أما
٢	١	أخا لأم
١	١	أخوين ش

وليس للشقيقين هنا أن يقولوا لاخ لأم قد اشتركتنا معك في الأم التي  
ورثت بها فاشترك معك يكوننا أخوة لأم فيما في عن الزوج والأم اذ  
لا يكون مشتركة الا اذا كان فيها أخوان لأم فاكتر لان القروض حينئذ  
تستغرق الأصل فلا يبقى للاشقاء شئ ولذلك كان لهم الدخول على  
الاخوة للام في تنهم كما تقدم وأما الشقيق الواحد اذا كان في هذه المسألة فانه  
يبقى له مثل ما كان للاخ للام فلا يتوهم أن يطلب الاخ للام بالدخول عليه  
بكونه أخاً لأم لانه لا يزيد بذلك شيئاً ثم أشار الى ما يصور من أنواع الحجب في بنت الابن المستحقة سدساً  
مع بنت فوقها بقوله

﴿وَبِنْتُ الْإِمْنِ مَعَ بَنَاتٍ قَدْ عَلَتْ \* وَارِثَةٌ لِنَصْفِ أَمْوَالٍ جَلَّتْ﴾

﴿قَدْ نَصِبَتْ يَدُ كَرٍ فِي الرِّثَّةِ \* فِي النِّصْفِ الْآخِرِ بِتِلْكَ التَّسْعَةِ﴾

﴿لَا أَسْفَلَ فِيمَا خُذُ التِّلْثِ الَّذِي \* بَقِيَ مِنْ قَرْضَيْهِمَا فِي الْمَأْخَذِ﴾

﴿وَهُوَ مُدْخَلٌ بِهِ مِنْ وَجْدَتِ \* مَعَهُ وَفَوْقَ مِنْ بَنَاتٍ حُجِبَتْ﴾

﴿وَفِي سُدْسٍ شَارَكْنَاهَا مِنْ بَدَتْ \* مِنْ أُخْتِهَا أَوْ بِنْتِ عَمٍّ وَرَثَتْ﴾

فأقول في معنى ذلك و بنت الابن الواحدة أو أكثر وان سفلت مع بنت واحدة عالية فوقها وإرثه لنصف أموال ظاهرة المييت كانت تلك العالية بنت صلب أو غيرها قد عصبت بنت الابن المذكورة بذكر أخ لها وابن عم كائن معها في رتبتهما في النصف الآخر الباقي في تلك القسمة التي أخذت منها البنت العالية النصف بالفرض فلا يفرض لها السدس الذي كانت تستحقه إذا لم يكن معها ذكر في درجتها فيكون ذلك النصف حينئذ لذلك الذكر مع من كان في درجته من أخواته أو بنات أعمامه للذكر مثل حظ الأنثيين لأن الجميع أولاد أبناء البنت المماتون في الدرجة لا تصيب بنت الابن الواحدة أو أكثر الكائنة مع بنت عالية فوقها بذكر أسفل منها بدرجة أو أكثر بل تبقى على سدسها الذي يحصل به تمام الثلثين فيأخذ الذكر الأسفل وحده الثلث الذي بقي على مجموع الفرض إلى البنت العالية والبنت التي كانت تحتها في المأخذ أي مأخذ الفروض الذي هو أصل المسئلة وأصلها من ستة تأخذ البنت العالية نصفها ثلاثة والتي تحتها سدسها واحدا فيبقى ثلثها الذي هو اثنان للذكر الأسفل وحده إذا لم يكن في درجته إلا فوق بنات محجوبات من الثلثين وإن كان شيء من ذلك فقد أشار إليه بقوله وهو مدخل إلى قوله حجببت أي والذكر الأسفل مدخل به أي في ذلك الثلث الباقي من وجدت مع ذلك الذكر في درجته ومن وجدت فوقه من بنات محجوبات من الثلثين فيكون ذلك الثلث بين ذلك الذكر وأخواته وبنات أعمامه ومن فوقهم من العمات المحجوبات من الثلثين للذكر مثل حظ الأنثيين ولا يدخل في هذا الثلث من دخل في الثلثين من بنات الابن ثم أشار إلى من أشار كما في سدسها بقوله وفي سدس شاركتها الخ أي وتشارك بنت الابن التي كان فوقها بنت واحدة في سدس واجب لها مع العالية كل من بدت أي ظهرت في درجتها من اختها الواحدة أو أكثر أو من بنات عم لها وإرثه المييت بكونها من بنات الابن وبنت الابن حينئذ تشارك كما في سدسها الذي تستحقه إذا كانت مع بنت فوقها كل من كانت في درجتها من أخواتها أو بنات أعمامها لأن الجميع بنات ابن المييت ثم أشار إلى ما يتصور من أنواع الحجب في الاخت للاب المستحقة سدسا مع الاخت الشقيقة بقوله

﴿ وَالْأَخْتُ لِلْأَبِ مَعَ الشَّقِيقَةِ \* عَصِمَهَا أَحْ لَهَا حَقِيقَةٌ ﴾  
 ﴿ فِي الْفَضْلِ عَنْ شَقِيقَةٍ وَإِنْ نَزَلَ \* عَنْهَا فِيمَا ثَلَّثَتْ وَحْدَهُ اسْتَقَلَّ ﴾  
 ﴿ وَدَخَلَتْ أَخْتُ لَهَا فَإِذَا كَثُرَا \* فِي سُدُسٍ كَانَ لَهَا بِلَا امْتِرَاءِ ﴾

فأقول في معنى ذلك والاخت للاب الواحدة أو أكثر الكائنة مع الاخت الشقيقة يعصمها ذكر أخ لها بالاب حقيقة في الفضل عن نصف شقيقة مذكرة ويكون ذلك الفضل الذي هو النصف بينهما الذكر مثل حظ الأنثيين واحتراز بقوله حقيقة من ابن الأخ الذي ينزل منزلة الأخ في أولاد أبناء المييت فانه هنا لا ينزل منزلة أخيه وإلى حكمه أشار بقوله وإن ينزل عنها الخ أي وأنزل ذكر واحدا أو أكثر عنها أي عن الاخت للاب الكائنة مع الشقيقة فانه يستعمل وحده بارت الثلث وحده أي بارت الثلث الباقي عن مجموع فرضيهما ولا يقسم معها جميع النصف الفاضل عن الشقيقة كإخيه وتظهر فائدة ذلك فيما إذا كان تحتها ذكر أو أكثر أو أمالذكر الواحد فقد أخذ من ثلث ما أخذته على كل حال ثم أشار إلى من يشاركها في سدسها بقوله ادخلت اخت الخ أي وتدخل اخت واحدة فأكبر لها أي لأخت الاب في سدس كان لها مع الشقيقة تمام الثلثين بلا وجود امتراء أي شك في ذلك فالاخت للاب حينئذ تشاركها اختها أو أخواتها في السدس الذي يكون لها مع الشقيقة ولا يزدلهن على السدس شيء لأن غاية ما يكون

الآخوات ثننان سواء كن شقيقات أو أخوات لاب أو مختلطات وهذا آخر ما يتصور في أصحاب الفروض من أنواع الحجب الاربعه والله تعالى التوفيق

### ﴿ كَيْفِيَّةُ تَرْتِيبِ الْعَصْبَةِ فِي الْإِرْثِ بِالنَّسَبِ وَالْأَوْلَاءِ ﴾

فاقول العصبة جمع عاصب وهو الوارث الذي لم يقدر له شيء أي مقدار مخصوص يرثه والتعصيب في اللغة هو الشد والربط وهذا المعنى موجود في العصبة لأن بعضهم يشد بعضها في دفع المضار ومعنى ذلك هذا الكلام الآتي باب كيفية ترتيب الشارع الورثة العصبة في إرث الميت بالنسب أي بسبب القرابة وترتيبهم في إرث الميت بالأولاء أي بسبب اعتاق الميت أو بعض أصوله أو اعتاق معتقه إن لم يوجد من يرث جميع ماله بنسب ونكاح لأن العبد المعتق يؤخذ وحده من أهله فيزول منزلة ولد سيده الذي أعتقه بثبت الإرث بالأولاء الذي هو الاعتاق لذلك السيد المعتق أو العصبة الذكور القاتمين مقامه في عدمه على ذلك العبد المعتق وعلى جميع أولاده وإن سفل أولاده الذكور وعلى معتقهم الميراثين منزلة أولادهم وعلى أولاد معتقهم وعلى أولادهم وهكذا ينتشر الميراث بالأولاء في أولاد الذي يورث بالعتق ما سفلوا وفي معتقهم ومعتق أولادهم ومعتق معتقهم أبدا إلى غاية من يمكن يقاؤهم حيث يوجد من لم يرث صاحب المال الهالك بنسب ونكاح واعلم أن العصبة يتصور فيهم حجبان فقط وهما حجب إسقاط وحجب مشاركة فكل واحد من المذكورين في النظم يسقط من بعده من المطوفين ثم أو الفاء عن الإرث بالتعصيب لا بالفرض وكل واحد من المراتب إذا تعدد وحجب أشترأ بهم في إرث جميع المال أو الباقي عن الفروض بالمصونة \* ثم قال الناظم أصاحه الله

﴿ قَدْ قَدَّمَ التَّعْصِيبُ بِالْمَيْتُوَّةِ \* عَلَى الَّذِي يَكُونُ بِالْأَبُوَّةِ ﴾

﴿ وَمَنْ دَنَا بِالسَّبَبَيْنِ أَوْ لِي \* مِنَ الَّذِي يَسَبِّ قَدْ آذَلِي ﴾

﴿ وَمَنْ يَمَعَانِ أَقْرَبَ قَدَّمَ \* عَلَى الَّذِي كَانَ يَتَابِ يُعَلِّمُ ﴾

فاقول أشار بهذه الآيات إلى قول بعض الشيوخ أصول التعصيب ثلاثة البتة قبل الابوة والسببان قبل السبب الواحد والبطن الاول قبل البطن الثاني ومعنى ذلك قد قدم في الإرث بالنسب التعصيب بالبتوة أي يكون العاصب ابنا للميت وإن سفل على التعصيب الذي يكون بالأبوة أي يكون الرجل الميت عند اجتماعهما فابن الميت وإن سفل مقدم على أبي الميت في إرث مال الميت عند اجتماعهما لأن الاب ينتقل بسبب الابن إلى الوارث بالفرض فقط فبرث السدس بالفرض ويكون ما بقي عن سائر الفروض للأب وإن سفل بالتعصيب \* ومن دنا إلى الميت أي قرب إليه وتوصل إليه بالسببين أي بسبب مشاركته للميت في الانفصال عن رجل واحد بسبب مشاركته في الانفصال عن امرأة واحدة أولى أي أحق بارت الميت بها لتعصيب من القريب الذي قد أدلى إلى الميت أي توصل إليه بسبب واحد أي بسبب مشاركته للميت في الانفصال عن ذلك الرجل فقط عند اجتماعهما واستوائهما في الدرجة ويتصور هذا النوع في الإخوة وأعمام أمه وأعمام جده وأعمام بقية أجداده وإن علوا فالشقيق منهم الذي هو ذو سببين يقدم في الإرث على

الذى كان للاب فقط لانه ذو سبب واحد عند استوائهما في القرب وكذلك من أدلى للميت بذى سبين  
يقدم في الارث على من أدلى اليه بذى سبب واحد اذا استويا في القرب فان الاخ الشقيق حينئذ يقدم  
على ابن الاخ للاب عند استوائهما في الدرجة وابن الم الشقيق القريب أو العالى يقدم على ابن الم للاب عند  
استوائهما في القرب وأشار الى النوع الثالث الذى وقع فيه الاختلاف في الدرجة باليت الثالث أى  
والعاصب الذى كان في بطن أقرب الى الميت من غيره يقدم في الارث على العاصب الذى كان في بطن ثان  
معلوم عند اجتماعهما \* ويستفاد من هذا أن الابن يقدم في الارث على ابن الابن وان الاب يقدم في الارث  
على الاخوة وابنائهم وعلى الاجداد وعلى سائر الاعمام وابنائهم لانه أقرب الى الميت منه اذ به يقدم اولادهم  
الى الميت وكل من أدلى بشخص لا يرث مع وجوده الا الاخوة للام وان الاخوة يقدمون على أبنائهم  
وان الاخ للاب يقدم على ابن الاخ الشقيق لانه أقرب منه بدرجة وان الاخ للاب يقدم على ابن ابن الاخ  
الشقيق لانه أقرب منه وأن الاخوة وابنائهم يقدمون على الاعمام لانهم أدلوا الى الميت بابيه الذى هو الاقرب  
الى الميت من الجد الذى أدلوا به الاعمام وأن الم للاب يقدم على ابن الم الشقيق لانه أقرب منه بدرجة وأن  
ابن الم للاب يقدم على ابن ابن الم الشقيق لانه أقرب منه أيضا وان أعمام الميت وأبنائهم يقدمون على أعمام  
أب الميت ثم كذلك وان الجد الاقرب يقدم على الجد الابعد وانما كان الاشكال في الجد القريب أو العالى الذى  
جمل في الارث بالنسب مثل الاخوة الاشقاء أو لأب فيصح الجد وان علا أبناء الاخوة وسائر الاعمام  
وأبنائهم فيحفظ هذا كما ورد لان الجد وان علا يرث السدين مع الابن فصار قريبا من الاب في الحكم \*  
ولما ذكر الاشياء الثلاثة التي تكون ارث التعصيب بها وكان فهم ترتيب العصبية من ذلك صغيا على المتدى أشار الى  
النصرح بكيفية ترتيبهم بقوله

﴿ قَالَ ابْنُ أَوْلى ذَابْنَهُ مَاسْفَلًا \* فَالْأَبُ ذَا جَدُّ لَهُ وَإِنْ عَمَلًا ﴾  
﴿ وَمِثْلُهُ الْإِخْوَةُ حَيْثُ حَصَلَا \* قِسَامُهُ لَهُمْ كَمَا قَدْ قُضِيَ ﴾  
﴿ يَقْدَمُ الشَّقِيقُ حَيْثُ وَجِدَا \* ثُمَّ أَخُ الْلَّابِ حَيْثُ انْفَرَدَا ﴾  
﴿ فَابْنُ شَقِيقٍ فَابْنُ مَنْ كَانَ لِأَبٍ \* مَعَ التَّسَاوَى ثُمَّ ذُو بَنَانٍ قَرُبًا ﴾  
﴿ فَالْعَمُّ ثُمَّ ابْنُ لَهُ كَذَلِكَ \* فَعَمُّ وَالِدِ لَكَ الْهَالِكِ ﴾  
﴿ ثُمَّ ابْنُهُ كَذَا فَعَمُّ الْجَدِّ \* ثُمَّ ابْنُهُ ثُمَّ كَذَا لِابْنِ جَدِّ ﴾  
﴿ ثُمَّ يَلِيهِمْ بَيْتُ مَالٍ إِنْ عُدِمَ \* فَصِهْرُهُ وَفِي أَصُولِهِ عَتَقٌ عَلِيمٌ ﴾

فأقول معنى ذلك اذا كان ارث التعصيب بالنسب يكون بما تقدم فالابن أى فابن الميت الحر بالا صالة أو بالاعتاق  
أولى بميراثه بالتعصيب من جميع من ذكر بعده متجدا كان أو متعديا وان كان معه أخته عصبها فياخذ مثل  
ما تأخذه كما تقدم وأشار الى ثاني العصبية بقوله فابنه ماسفلا أى ثم ابن الابن مدة سفوله عن الميت أولى بميراث  
الميت بالتعصيب ممن ذكر بعده ويراعى في ذلك الاقرب فالأقرب لان البطن الاول يقدم على البطن الثاني

فيقدم ابن الابن حينئذ وان سفل في الارث بالتعصيب على جميع من ذكر بعده ويشاركه في ذلك أخوته الذكور والاثاث وأولاد أعمامهم المائولون له في الدرجة فيكون ما بورت بالتعصيب للذكر مثل حظ الانثيين كما تقدم ولا يراعي في قسمة المال لأولاد أبناء الميت عدد آبائهم فلو كان رجل ثلاثة بنين محمد وأحمد وحامد فمات محمد عن ثلاثة بنين وأحمد عن ابنين وحامد عن ابن ثم مات أحدهم لوجب قسمة مال جدهم لهم أسداسا لا اثلاثا لان آباءهم لا يعتبرون وهكذا يكون الحكم في أبناء الاخوة وأبناء الأعمام وان بعدوا فلا يعتبر في الجميع الا عددا لاهياء حين مات مورثهم وليست هذه المواضع مما يجيء فيها الميت بالذكر لينقل حظه لوارثه ثم أشار لثالث العصبية بقوله فلاب أي ثم أب الميت أولى بميراث الميت بالتعصيب من ذكر بعده ويرث مع الذين قبله السدس بالفرض كما تقدم فلاب حينئذ يحجب جميع من ذكر بعده من الميراث ثم أشار للصنف الرابع منهم بقوله فالجد له وان علا أي ثم الجد للاب وان علا فوق الميت أولى بميراث الميت بالتعصيب ثم ذكر بعده ويرث مع الاووين فقط السدس بالفرض كما تقدم فان تعدد الجد قدم الاقرب على الابد لان البطن الاول بالنسبة الى الميت يقدم على الثاني ومثل الجد في الارث بالتعصيب بعد الاصناف الثلاثة السابقة أخوة الميت الاشقاء أو لآب حيث حصل قسامة لهم أي مقاسمته لآخوته في حصة المال أو في الباقي عن الفروض كما قد فصل ذلك وبين في أحوال الجد مع الاخوة وأما اذا لم يقاسمهم لكون غير المقاسمة أفضل له فالجد حينئذ وارث بالفرض فقط فان بقي شيء عن حصة الفروض كان للاخوة بالتعصيب ويقدم الشقيق على الاخ للآب في الارث بالتعصيب حيث وجد معا كانا مع الجد أو بدونه لانهما اذا كانا مع الجد يعاد الشقيق بالاخ للآب حتى يقاسمهما الجد فيرجع الشقيق على الاخ للآب بما ينوبه كما تقدم واذا لم يكن معهما جد فكذلك يقدم الشقيق ومن نزل منزله وهو الشقيقة مع بنت وان سفلت مع الاخ للآب لان ذا سببين يقدم على ذي سبب واحد ثم أشار الى الصنف الخامس الذي يلي الشقيق في الارث بالتعصيب بقوله ثم أخ للآب حيث انفردا أي ثم يقدم أخ للآب على من بعده في الارث بالتعصيب وكذلك الاخت للآب المنزلة منزلة الذكر مع بنت وان سفلت تقدم في ذلك على من يأتي حيث انفرد الاخ للآب بالوجود دون الشقيق كان معه جد أو لم يكن ويشارك كلا من الشقيق والاخ للآب اخواته فيقاسمهم للذكر مثل حظ الانثيين كما تقدم فالجد حينئذ وان علا والاخوة الاشقاء والاخوة للآب فقط يسقطون جميع من ذكر بعده عن الارث بالتعصيب \* ثم أشار لمن يليهم في الرتبة بقوله فان شقيق أي ثم يقدم ابن أخ شقيق على من بعده في الارث بالتعصيب لانه يسقط من ذكر قبله ويسقط من يأتي بعده سواء كان واحداً أو متعدداً فیراعى عددهم لا عدد آبائهم ولا دخول لآخواته معه في الارث لان بنات الاخ لا يرثن كما تقدم \* ثم أشار لمن يليه في الرتبة بقوله فان من كان للآب أي ثم يقدم ابن الاخ الذي كان للآب على من بعده في الارث بالتعصيب كان واحداً أو متعدداً فیراعى عددهم لا عدد آبائهم ولا تدخل معه اخواته في ذلك ولكن اما يقدم ابن الاخ الشقيق على ابن الاخ للآب مع تساويهما في الدرجة بان كان بين كل منهما والميت مقدار واحد من الاشخاص وأما ان كان ابن الاخ للآب أقرب الى الميت بدرجة أو أكثر من ابن الشقيق فقد أشار اليه بقوله ثم ذو بطن قرب أي ثم يقدم صاحب بطن قريب للآب من أبناء الاخت للآب في الارث بالتعصيب على صاحب بطن بعيد من أبناء الاشقاء فان الاخ للآب حينئذ يقدم على ابن ابن الشقيق فيلزم أن يراعى في الأبناء الاشقاء والاخوة للآب الاقرب فلا قرب \* وان استوا في الدرجة قدم أبناء الاشقاء على أبناء الاخوة للآب \* ثم أشار لمن يليهم في الرتبة بقوله فالعلم ثم ابن له كذلك فقوله كذلك راجع لهما معاً أي ثم يقدم عم الميت على من سوا في عالم الشقيق حينئذ يلي من تقدم في الارث بالتعصيب ثم العم للآب يليهم في الارث أيضا سواء كان كل منهما واحداً أو متعدداً ولا دخول لآخواته معه في ذلك

\* وقوله ثم ابن له كذلك أى ثم يقدم على من سياتى ابن عم للميت لم الميت كان كونه مماثلا لابناء الاخوة  
 فى تقديم ابن الشقيق ثم ابن الذى كان للاب وان سفل مع تساويهما فى الدرجة وان اختلفا فيها قدم صاحب  
 البطن الاقرب على صاحب البطن الابعد سواء كان كل منهما واحدا أو متعددا فيراعى عددهم لاعداد آبائهم  
 \* ولادخل لاختواته معه فى الارث \* ثم أشار الى من يليهم فى الرتبة بقوله فم والد لذلك الهالك ثم ابنه كذا  
 رابع لهما معا أى ثم يقدم على من سياتى عم والد لذلك الهالك أى الميت الذى أريد قسم ماله كذا أى حال  
 كون عم والده مماثلا لذلك العم السابق فى تقديم العم الشقيق ثم الذى للاب قائم الشقيق لوالد الميت حينئذ  
 يقدم فى الارث على العم بالاب للوالد الميت لان ذاسبين يقدم على ذى سبب واحد كما تقدم وقوله ثم ابنه كذا  
 أى ثم يقدم على من سياتى ابن عم والد الميت كذلك أى حال كون ابن عم والده مماثلا لابن عم الميت فى تقديم  
 ابن العم الشقيق عن ابن العم الاب عند تساويهما فى الدرجة وان سفلا وفى تقديم الاقرب على الابعد عند  
 اختلافهما فى الدرجة فيراعى عددهم لاعداد آبائهم فى جميع ذلك \* ثم أشار الى من يليهم فى الرتبة بقوله فعم الجد  
 ثم ابنه يعنى كذلك فخرقه للعم به مما سبق أى يقدم على من بعده عم جد الهالك كذلك أى حالة كون عم جده مثل  
 العمين السابقين فى تقديم العم الشقيق على العم للاب فى الارث \* وقوله ثم ابنه كذلك أى ثم يقدم على من بعده  
 ابن عم جد الهالك حال كون ابن عم جده مماثلا لابن العمين السابقين فى تقديم ابن العم الشقيق على ابن العم  
 للاب عند تساويهما فى الدرجة وان سفلا وفى تقديم الاقرب على الابعد عند اختلافهما فى الدرجة فيراعى  
 فى ذلك عددهم لاعداد آبائهم \* ثم أشار لترتيب بقية العصبة بقوله ثم كذا للجد أى ثم يقدم التقديم فى بقية  
 الاعمام وابنائهم كذلك أى مثل ما ذكر الى جد الاعمام وابنائهم الذى يمكن بقاؤهم حين موت مورثهم  
 ثم يلى هؤلاء العصبة اذا لم يوجد واحد منهم بيت مال المسلمين فيكون حائزاه ليقرقه الامام العدل فى مصارفه  
 فى البلد الذى استوطنته الميت وكان وفاته فيه أو فى غيره وكان ماله فيه أو فى غيره \* وقال ابن مرزوق ولا بن القاسم  
 فى كتاب محمد من مات ولا وارث له تصدق بماله الا ان يكون الوالى يخرججه فى وجهه كعمر بن عبد العزيز  
 فيدفع له قيل وهو محال عادة ان يوجد اه وانما يكون ماله لبيت المال ان عدم تقدم عتق معلوم فى ذلك  
 الميت وفى جميع أصوله الذكور والاناث من قبل الاب ومن قبل الام واما ان تقدم المتق فيه أو فى واحد من  
 أصوله فهو الذى تكلم عليه فى بقية الباب فقال

﴿ وَإِنْ لَكَ الْهَالِكُ مُعْتَقًا ثَدَّ \* وَارْتَهُ بِنَسَبٍ قَبِيلٍ وَجَدَّ ﴾  
 ﴿ فَإِذَا رْتَهُ مُنْتَقِلًا لِلْمُعْتَقِ \* ثُمَّ لِيَصِيبَ لَهُ مُحَقَّقٌ ﴾  
 ﴿ وَهُوَ ابْنُهُ ثُمَّ بَنُوهُ ثُمَّ الْآبُ \* ثُمَّ بَنُوهُ ثُمَّ جَدُّ فِي النَّسَبِ ﴾  
 ﴿ ثُمَّ بَنُوهُ فَأَبُ لِلْجَدِّ \* ثُمَّ بَنُوهُ فَكَذَلِكَ عُسْدٌ ﴾  
 ﴿ أَجْسَادُهُ مَعَ بَنِيهِمْ إِلَى \* فَأَتَيْهِمْ مُرَاعِيًا مَا نُصِّلَا ﴾  
 ﴿ ثُمَّ بَنِيهِمْ مُعْتَقٌ لِلْمُعْتَقِ \* فَصَابَتْ ثُمَّ كَذَا فَحَقَّقِ ﴾  
 ﴿ وَحِينَئِذَا عَدِمَ مَا قَدْ وَصَفْنَا \* فَمَالُهُ لِبَيْتِ مَالٍ عُسْرًا ﴾

فاقول لما فرغ من كيفية ترتيب العصبية في الارث بالنسب شرع في كيفية ترتيبهم في الارث بالولاء الذي هو  
 تولى الاعتناق وقد تقدمت شروط الارث به في ترجمة أسباب التوارث ومعنى ذلك ان يك الشخص الهالك  
 الذي أريد قسم ماله معتقاً أعتقه رجل أو امرأة اختياراً أو جبراً بعد انفصاله عن أمه أو في البطن أو كان  
 معتقاً مع أمه الحامل به قد فقد أي عدم وجود وارث ذلك المعتق الهالك بنسب الذي وجد أي ذكر قبل هذا  
 المحل وكان له وارث بالفرض لا يستغرق المال قارث ماله أو مابقي عن أهل الفروض منتقل بالولاء لسيد  
 الذكر أو الانثى أن كان حياً حين موت عتيقه وإن أعتقه اثنان أو أكثر كان ماله مشتركاً بينهم على قدر الاجزاء  
 التي اعتقوها فيه \* ثم ينتقل مال المعتق الهالك اذا لم يكن معتقه حياً لعاصب تحقق له أي لعاصب يحقق العصبية  
 أقرب للسيد المعتق \* قوله يحقق نعمت لعاصب احتراز به عن البنات والاخوات مع وجود من يعصهن وعن  
 الخنثى المشكل اذا ليرث واحد من هؤلاء شيئاً ممن أعتقه قريبه \* وليس المراد بعاصب المعتق من هو وارث  
 له بالعصبية حين موته بل المراد به من يستحق ارثه بالعصبية على تقدير موته أن رموت عتيقه وضابط ذلك أن  
 يقدر موت السيد المعتق أن رموت عتيقه فينظر الى من هو أحق بميراثه بالعصبية من أقاربه الرجال فهو الذي  
 يرث مال المعتق بكونه عاصب المعتق سواء كان ذلك العاصب موجوداً حين مات ذلك المعتق أو خلف بعد  
 موته فإذا أعتق شخص عبداً ثم مات السيد المعتق عن ابن وبنت فاقسما ماله تهماً ذلك الابن عن ابنته  
 وبنته الحادتين بعد موت جدتهما فاقسما مال أيهما تهماً مات العبد المعتق ولم يترك من يرثه بنسب ولا نكاح فان  
 ماله ينتقل بالولاء لابن ابن معتقه وحده ولا يدخل فيه بنت معتقه ولا بنت ابنته اذا لاميراث للنساء بالولاء  
 فيمن أعتقه قريبين كما تقدم ان المولى الأعلى يرث دون بنت المولى وأن مات السيد عن اثنين انتقل الارث  
 بالولاء لانيته فان مات أحدهما عن ابنته انتقل الارث به لاختيه لانه أقرب للمعتق وارثات ذلك الاخ عن  
 ابن انتقل الارث بالولاء الى أبناء الابن اثنان فادامات العبد العتيق عنهم كان ماله بين الثلاثة اثنان لا استوائهم  
 في الدرجة وأشار الى ترتيب عصبته بقوله وهو ابنته الى آخره أي وعاصب المعتق الذي يرث العتيق هو ابن  
 المعتق سواء كان واحداً أو متعدداً ولا دخول لاختواتهم في ذلك \* ثم الوارث للمعتق اذا لم يكن ابن معتقه  
 حين موت العتيق هو بنوه أي بنو الابن وإن سفلوا الاقرب فالأقرب فهم يرثون عتيق جدهم اذا لم يبق  
 فوقهم ابن السيد المعتق حين موت العتيق فيكون ماله لابناء الابن الاقربين للسيد بالسواء دون اخواتهم  
 فيرعى في ذلك عددهم لا عدد آبائهم كما ص عليه صاحب الرسالة وهكذا يكون الحكم في سائر أبناء الاخوة  
 وابناء الاعمام وإن بعدوا كما تقدم مثله في عصبية الميت الموروث بنسب اذا لا يفرق في ذلك بين الارث  
 بالنسب والولاء \* ثم الوارث للعتيق اذا لم يكن فصول ذكور لمعتقه حين موت العتيق هو الاب أي أبو المعتق  
 فيرث مال عتيق ابنته بالولاء \* ثم الوارث للمعتق اذا لم يكن فصول ولا أب لمعتقه حين موت العتيق هو بنوه  
 أي بنو الاب وهم اخوة للمعتق وابناؤهم وإن سفلوا لكن يراعى فيهم ما فصل في الورثة بالنسب من تقديم  
 الاشقاء على الاخوة للاب وتقديم أبناء الشقيق على أبناء الاخ للاب عند استوائهم في الدرجة وتقديم الاقرب  
 منهم على الاعد عند اختلافهم في الدرجة \* ثم الوارث للمعتق اذا لم يكن فصول ولا أب ولا أبناء أب لمعتقه  
 حين موت العتيق هو جسد للمعتق في نسبه لاجد لام فيرث جد المعتق مال عتيق ابن ابنته بالولاء  
 \* ثم الوارث للعتيق اذا لم يكن فصول ولا أب ولا فصول أب ولا جد لمعتقه حين موت العتيق هو بنوه أي بنو الجد  
 وهم أعمام المعتق وأبنائهم وإن سفلوا لكن يراعى فيهم أيضاً ما فصل في الورثة بالنسب من تقديم الاعمام الاشقاء  
 على الاعمام للاب وتقديم أبناء العم الشقيق على أبناء العم للاب عند استوائهم في الدرجة وتقديم الاقرب  
 منهم على الاعد عند اختلافهم في الدرجة فالوارث للمعتق اذا لم يكن فصول ولا أب ولا فصول أب ولا جد

ولا فصول جد لمعتقه حين موت العتيق هو أب الجد المعتق فترث بالولاء ما تركه عتيق ابن ابن ابنه \* ثم الوارث للمعتق اذا لم يكن فصول ولا أب ولا جد ولا فصول أب ولا جد ولا فصول جد ولا أب جد لمعتقه حين موت العتيق هو بنوه أى بنو أبى جد العتيق وان سفلوا وهم أعمام أى المعتق وأبناءهم لكن يراعى فيهم أيضا ما فصل فى الورثة بالنسب من تقديم أعمام الاب الاشقاء على الأعمام للاب وتقديم أبناء الأعمام الاشقاء على أبناء الأعمام الاب عند استوائهم فى الدرجة وتقديم الاقرب بالا قرب منهم على الابد عند اختلافهم فى الدرجة \* فعد أيها الطالب أجداده مع بنهم كذلك الى غايهم حال كونك مراعىا فى ذلك وفى أبناء كل واحد من آباء المعتق ما فصل فيهم اذا ورثوا الميت بالنسب أى فعد أيها الطالب بقية أجداد الميت مع بنى أجداده كذلك أى مثل الآباء المذكورين مع بنهم فى تقديم الاصل الاقرب ثم بنيه ثم الاصل الاقرب ثم بنيه ثم كذلك الى غاية أجداد المعتق وبنهم الذين يمكن بقاؤهم الى موت العتيق حال كونك مراعىا أى ملتزما فى أبناء هؤلاء الاصول اعتبار ما فصل فيهم اذا ورثوا الميت بالنسب \* ويدل على صحة ذلك قول ابن رشد فى نوازله فان كان الميت خرا معتقا فولأه لمولاه الذى اعتقه ثم لمن يجب له ذلك بسببه وهم الاقرب فالاقرب من العصبة الرجال فالحق الناس بولاء من أعتقه الرجل والمرأة من رجل أو امرأة ابنة ثم ابن ابنة وان سفل الاقرب فالاقرب ثم الاب ثم بنوه وهم الاخوة ثم بنوهم وان سفلوا الاقرب فالاقرب أيضا فان كانوا فى درجة واحدة فى القرب فالماثل بينهم بالسواء الا أن يكون فيهم شقيق فيكون أحق بالولاء من الذى الاب ثم الجد ثم بنوه وهم الأعمام ثم بنوهم وان سفلوا لاقرب فالاقرب أيضا فان كانوا فى درجة واحدة بعضهم شقيق فالشقيق أولى من الذى للاب ثم أبوا الجد ثم بنوه على الترتيب الذى ذكرناه ثم جد الجد ثم بنوه على الترتيب الذى ذكرناه ثم أبوا الجد ثم بنوه هكذا أبدا الى ما يمكن أن يعلم ويحصر اه واذالم يوجد واحد من عصبة المعتق حين موت العتيق وكان معتقه معتقا كان مال ذلك العتيق الذى لمعتق معتقه واليه أشار بقوله ثم يليهم معتق للمعتق أى ثم يلي عصبة مباشر اعتاق الهالك فى ارث ماله بالولاء معتق معتقه ان كان حيا سواء كان معتق معتقه رجلا أو امرأة **تنبيه** اعلم أنه يفهم من تقديم عصبة المعتق على معتق المعتق حكم المسألة التى قال فيها ابن خروف قد أخطأ فيها أن يرثا قاض وجعلوا أولاد العتيق بين ابن المعتق وبنته وهى مسألة ابن و بنت ملكا اماها فمعتق عليهما ثم اعتق أبوها عيدا ثم مات الاب فورثه للذكر مثل حظ الانثيين ثم مات العبد العتيق عن ولدى سيده المذكورين فانه يرثه ابن سيده دون البنت لان الابن مشارك لاخته فى كل منهما معتق للاب للمعتق لذلك العبد وزاد عليها الابن بكونه من عصبة الاب المعتق له وعاصب المعتق يقدم على معتق العتيق وان مات ذلك الابن بعد العبد أو قبله أو لم يكن معهما عبد بالكلية عن اخته المذكورة كان لها ثلاثة أرباع ماله لانها ترث منه النصف بالنسب ويبقى نصف آخر لم يوجد من يرثه بالنسب فنقول لو كان هذا الابن الهالك عتيقا لكان ذلك الباقي لمعتقه أو لعصبة لكونه من غير معتق فنقول هذا الباقي لمن أعتق أباه كما سيأتى ما يفهم منه فى النظر فنقول تلك الاخت أنا وشخص آخر هما المعتمان له نصفين بيننا فنقول لك حينئذ نصف ذلك النصف المنزل منزلة بهيمة مال ابن عتيق ميت لم يوجد من يرثه بنسب فيجتمع لها ثلاثة أرباع المال ويكون الربع الباقي الذى ينوب الشخص الآخر الذى هو أخوها لمعتق أمه أو لغيره بمن يستحقه وان مات ذلك الاب فورثه ولدها ثم مات ذلك الابن فورثت فيه اخته المذكورة ثلاثة أرباع ماله كما ذكرتم مات ذلك العبد العتيق عن بنت سيده المذكورة فانها ترث ثلاثة أرباع ماله لان ذلك العتيق لم يكن له وارث بنسب ولا بقى معتقه ولا كان لمعتقه عصبة فيكون ماله لمعتيق معتقه وهو شخصان تلك البنت وأخوها فيكون لها نصف ماله بالجر بالمعتيق لانها معتقة نصف المعتق لذلك العبد العتيق ويكون النصف الباقي لاختها الذى يحىء معها بالذكر ويقدر

موته اثر موت عتيق أبيه لينتقل حظه الى من يستحقه عنه بالولاء لا يرث حظه لان الميت لا يرث من مات بعده ارثا حقيقيا اذ ليس له الاخذ ذلك النصف بالاعتاق فلما مات عن ذلك الحق الذي هو الاخذ بالاعتاق انتقل ذلك الاخذ ورثته لان من مات عن حق ينتقل حقه لوارثه ولما لا يرث عنه ذلك الحظ بنسب فنقول حينئذ قد مات أخوها المذكور عن استحقاق أخذ ذلك الحظ وهو حر غير معتق فينتقل استحقاق أخيها بالولاء لمن اعتق ابا صاحب ذلك الحظ فنقول تلك الاخت انا وشخص آخرها المعتقان لابيها ونقول لهما لك حينئذ نصف ذلك الحظ وهو ربع المال بالجر بالولاء لان ذلك الحظ مثل مال شخص قد اعتقت نصف أبيه فيجتمع لها ثلاثة ارباع المال ويبقى الربع الآخر لمعتق ام الابن او لغيره ثم يستحقه فان قيل ان البنت المذكورة قد ورثت نصف مال العبد المتيق بكونها معتقة نصف الاب الذي اعتق ذلك العتيق ثم ورثت الربع بكونها معتقة نصف ذلك الاب الذي اعتق ذلك العتيق ايضا والسبب الواحد لا يرث به مرتين اجيب بان السبب الواحد لا يرث به مرتين عن مورث واحد في حق واحد وهنا ليس كذلك لان تلك البنت ورثت النصف عن المتيق بكونها معتقة نصف معتق ذلك العتيق وورثت الربع عن أخيها الذي هو نصف النصف الذي كان لأخيها في مال المتيق مع ان اخاها مات قبل ذلك العتيق فلا يرث في المتيق شيئا لثبوته عنه اخته اذ من شرط الارث تأخير الوارث عن موت المورثين اجيب بان الوارث للمتيق حقيقة هو من كان الآن حيا ومن ورثه الابن الذي كان له اخذ نصف مال العبد بسبب اعتاقه نصف معتقة ثبات عن هذا الحق فانقل ذلك الحق الذي هو الاخذ بالاعتاق لورثته وان قيل كيف ترث تلك البنت النصف بالاعتاق مع أخيها الذي قدر معها حيا وقد تقدم انه اذا كان معها أخوها بمنعها من الارث لانه عاصب المتيق وهو مقدم على معتق المتيق - اجيب بان اخاها الذي بمنعها من الارث هو الحي الوارث حقيقة كالذي كان في مسألة القضاة السابقة لا الميت الذي قدر حيا لينقل حقه لوارثه الحي الذي هو الوارث لذلك الحي حقيقة وان قيل هل يقدر كل ميت كان له حق في الولاء حيا لينتقل حقه لوارثه او كان في ذلك تقصيل (اجيب) بان الميت لا يقدر هنا حيا الا اذا اراد من هو حي حقيقة ان يأخذ مال المتيق بسبب شاركة فيه ذلك الميت وكان الحي لا يستكمل به جميع المال ويان ذلك ان البنت الموجودة حقيقة لما ارادت ان تأخذ مال العبد المتيق بسبب اعتاق معتقه وهي غير معتقة لجميعه قدر حياة الابن الذي شاركها في ذلك السبب لينتقل حقه لحي يستحقه عنه حقيقة يارث الولاء فالمعسر في حياة ذلك الابن حينئذ هو كونه معتق المتيق كاخته لا كونه عاصب المتيق الذي يستحق به التقديم على اخته واحفظ يا أخي هذه الاجوبة الاربعة التي لا تجد في غير هذه الشرح الاصح وان مات الابن ثم مات العبد المتيق قبلها او بينهما او بعدهما او لم يميت ارم يكن فيها عبد بالكلية وبقيت البنت لمال الابن والمتيق للاب المتأخر موته عنها بلا اشكال ولتلك البنت من متخلف أبيها النصف بالنسب ويبقى نصف آخر لمن اعتقه وهما شخصان بنته الموجودة وابنه الحي معها بالتقدير فيكون لتلك البنت نصف ذلك النصف وهو ربع المال بالاعتاق ويكون أخذ الربع الباقي لذلك الابن ثبات عن هذا الحق فانقل عنه الى من اعتق أباه وهما شخصان ابنته المذكورة وابنه المذكور الذي كان ذلك الحق له فترث تلك البنت في ذلك الربع الذي كان لأخيها نصفه الذي هو ثمن المال باعتاقها نصف أبيه فيجتمع لها سبعة أثمان المال وورثت نصف المال عن أبيها بالنسب وورثت ربع المال عن أبيها باعتاق نصفه وورثت ثمن المال عن أخيها باعتاق نصف أبيه ويبقى في الربع الذي هو حق ذلك الاخ ثمن المال فيكون لمعتق أمه او لغيره ثمن يستحقه

وان مات العبد العتيق بعد الاب والابن والبنات كان ماله بين معتق أم الابن ومعتق أم البنات نصفين أو بين عصبة معتقهما أو لغيرهم ممن يستحقه وان كان لعبد ابن و بنت من حرة واشترت البنات أبها فعتق عليها ثم اعتق الاب عبده ثم مات الاب فورثه ولداه ثم مات العبد العتيق عن ولدى سيدة فانه يرثه ابن سيده دون بنته التي أعتقت جميع معتقه لان الابن عاصب المعتق وهو مقدم على معتق المعتق وكذلك مقدم على تلك البنات التي هي معتقة المعتق وعلى سائر عصبة الاب المعتق كانوا أبناءه أو أجداده أو أخواته أو أعمامه أو أبناءهم وان مات ذلك الابن عن أخته التي أعتقت أبها كان لها جميع ماله نصفه بالنسب ونصفه باعتاق أبيه وقس على ذلك ماورد عليك من أمثال تلك المسائل وقد يتكرر للحج ارتث الولاء بسبب واحد عن موروث واحد في بعض المسائل التي ينتقل فيها استحقاق المال عن موروث الى ميت غيره ثم يرجع اليه عن ذلك الغير ثم ينتقل عنه الى ذلك الغير ثم يرجع اليه أيضا لان انتقاله عنه ورجوعه اليه كنجدة مال آخر له كإذا أسلمت اختان نصرانيتان في بلدتهما فاشترتا أمهما فعتقت عليهما ثم اشترت الام واللاجني أباهما فاعتقاه ثم ماتت إحدى الاختين بعد موت الابوين عن أختها فقط فيكون لها نصف بالنسب والنصف الباقي لمعتق أبيها لاجني وأما فإياخذ اللاجني نصفه وهو ربع التركة ونحو الام الميتة ربعها لمعتقها وبها بنتاها فإياخذ الحية نصفها وهو نصف ثمن التركة ونحو البنات الميتة ثمنها لمعتق أبيها اللاجني والام فإياخذ اللاجني نصفه وهو ثمن التركة فيصير لللاجني نصف ما أخذته الاخت ويعود القسم في نصف ثمن الام كما في الربع الذي قبله وهكذا يدور الامر في المسئلة أيضا فإذا كان الباقي يقسم عليهما جزءا بعد جزء مثلان للاخت ومثل لللاجني فليقسم ذلك بينهما ابتداءا ثلاثا وينقطع ذلك الدور نص عليه السندسي في شرح الخوفي فالام والبنات للبنات تارة تراث الام عن تلك البنات وتارة تراث البنات عنها ثم أشار الى حكم ما اذا لم يكن معتق المعتق حيا حين موت العتيق الثاني بقوله فعاصب المعتق أى ثم بلى معتقه في ارتث مال العتيق الثاني عاصب أقرب لمعتق المعتق ويراعى في ترتيب عصبيته ما تقدم في ترتيب عصبة المعتق وقوله ثم كذا أى ثم امض كذلك في المعتقين وعصبتهم الى غاية ما يمكن أن يوجد في أيها الطالب ذلك لان المعتق الاعلى بمنزلة الاب لمعتقه لانه أخرجه بالاعتاق من الرق الذي هو كعدم الى الحرية التي هي كالوجود كما يخرج الاب ولده بالنطفة من القدم الحقيقي الى الوجود الحقيقي فيكون العتيق حينئذ كالولد لمعتقه وعتيق عتيقه كولد ولده وعتيق عتيق عتيقه كولد ولده ولده وهكذا وان سفل لكن يقدم في ارتث مال العتيق الميت بعد ورثة النسب معتقه المباشر ثم عصبته المرتبون في النظم ثم معتق معتقه ثم عصبته المرتبون كذلك ثم معتق معتق معتقه ثم عصبته المرتبون كذلك ثم امض عليهم كذلك الى اعلام الذي كان باقيا حين موت العتيق الاسفل وحيثما عدم وجود من قد وصف أى ذكر من عصبة المعتق ومعتق معتقه وعصبته وان بعدوا فال ذلك العتيق الهالك لبيت المال اذا كان معتق ذلك الهالك أو معتق معتقه حرا غير معتق ولم يوجد معتق يرثه ولا عصبته لان المعتق بالكسر اذا كان حرا بالاصاله ينتقل عنه ولا عتيقه وعتيق عتيقه وان بعدا الى معتق أصول ذلك المعتق الحر بالاصاله ثم لعصبة معتقهم ثم لمعتق معتقهم ثم لعصبة معتق معتقهم ثم هكذا وان بعدوا يجرى في ترتيب المعتقين لاصول ذلك المعتق الحر بالاصاله المذكور والامات اذا تنازعوا في ارتث مال العتيق الميت جميع ما يأتي في ترتيب المعتقين لاصول غير المعتق الميت غير العتيق المذكور والامات ومهما كان الهالك متقبا بعد ولادته أو في بطن أمه أو معتقا مع أمه الحامل به فلا يلتفت الى أحواله هل فيهم عتيق أم لا في سائر المسائل لان ولاده لا يتجرأ بدا لمن أعتق بعض أصوله وانما يلتفت الى أصول الهالك اذا كان ذلك الهالك حرا غير عتيق الى هذا أشار بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ ذَرَعَتِي عَتِيقًا \* بَعْضُ أَصُولِهِ وَقَدْ تَعَدَّيَا﴾  
 ﴿عَدَمٌ وَارِثٌ لَهُ مِنَ النَّسَبِ \* فَجَوُزُ مَالِهِ لِمَعْتِقٍ لِأَبٍ﴾

فأقول ذكر هنا أن مال الهالك غير المعتيق ثابت لمعتق أبيه لأن الهالك ولد حقيقى للمعتق الذى هو كولد المعتيق الهالك فلهالك حينئذ كولد ولد المعتيق أى وإن يكن الهالك عن مال حر غير عتيق أى معتق قد أعتق بعض أصوله الذى هو أبوه فقط أو أبوه غيره والحالة انه قد تحقق وثبت عدم وجود وارث له من النسب يستغرق ماله بالأرث فيجوز جميع ماله أو ما بقي عن الفروض اذا وجدت شروط الارث بالولاء، ثابت شخص رجل أو امرأة معتق لاني ذلك الهالك الحر لكونه ولد حرة لأن الولد يتبع أمه فى الحرية أو لكونه قد أسلم فى موضعه قبل الاستيلاء عليه وإن لم يوجد معتق أبيه فماله لعصبة معتق أبيه ثم معتق معتقه ثم عصبته ثم كذلك ثم بيت المال كما سيأتى الإشارة اليه فى البيت الاخير قال ابن رشد فى نوازه وإن كان الميت حرا لم يعتق وكان أبوه حرا معتقا فولاؤه لمولى أبيه ثم لمن يجب له ذلك بسببه على الترتيب الذى وصفتنا فى مولاه سواء أعتق أبوه بعد زيادة ذلك الولد عنده أو قبلها وإذا كان أبو الهالك معتقا فلا يلتفت الى من أعتق أجداده وأمه لأن الولاء لا يرجع عن معتق الاب الى معتق بعض أجداده أو لمعتق أمه الا اذا كان ولد المرأة العتيقة هو المعتيق لايه فان ولاه الولد يكون لمعتق أمه لا لمعتق أبيه الذى هو نفسه كما سيأتى ثم أشار الى ما يكون فيه الولاء لمعتق الجد بقوله

﴿وَحَيْثُمَا رُقِ أَوُومٌ أَوْ كَفَرٌ \* فَمَالُهُ لِمَعْتِقِ الْجَدِّ اسْتَقَرَّ﴾

فأقول قال الامام ابن مرزوق فى أول باب الدماء من شرحه على مختصر خليل الظاهر ان رقى مسمى للمفعول ولهله متضمن عنده معنى استرق \* وقد تكلم فى هذا البيت على ان مال الهالك الحر الذى لم يعتقه أحد يكون لمعتق جد ذلك الهالك بالاب فيما اذا كان أبو ذلك الهالك رقيقا أو كافرا أى وحيدا استرق مالك أى الهالك الحر الذى لم يعتقه أحد يعنى أو كان أبوه حرا غير عتيق لكونه من حرة فارت مال ذلك الهالك ومال أولاده وإن سفلوا بالولاء اذا وجدت شروطه مستقرا أى ثابت لمعتق الجد للاب الاقرب فالأقرب وإن علا اذا كان جميع الاباء التى كانت بين الجد العتيق والولد الحر الهالك عبيدا مسلمين أو كافرا يعنى أو احرار غير عتقاء لكونهم أبناء الأحرار إذا لم يكن من برئه بنسب وحيدا كفر بالله أبو الهالك الحر الذى كان من حرة يعنى أو كان أبوه مسلما قبل اسره فارت مال ذلك الهالك وأولاده بالولاء مستقر لمعتق الجد للاب الاقرب فالأقرب وإن علا اذا كان جميع الاباء التى كانت بين الحر العتيق والولد المسلم الحر الهالك كافرا احرارا يعنى أو مسلمين غير عتقاء فالمراد حينئذ لأن مال الولد الهالك يكون لمعتق جده اذا لم يكن عتيق فى الفصول التى كانت بين ذلك الجد والهالك سواء كانت تلك الفصول عبيدا أو احرارا مسلمين غير عتقاء أو كان عتقاء لمعتق جده اذا لم يوجد من برئه بنسب كما اذا مات أصله المسلم قبله ولو اعتقت أمه ابتداء كان ولاه ولدها لمعتقا وإن أعتق جده للاب بعد ذلك رجع الولاء عن معتقها الى معتق الجد وإن علا اذا كانت الام حامله بعد اعتاقها وأما الذى كان فى بطنها حين اعتاقها فهو عتيق آخر لمعتق أمه فلا يرجع أبدا لمعتق بعض آباءه

وكذلك اذا اعتق ولد العتقة بعض أجداده فان ولاد ذلك الولد لمعتق أمه لامتق جده الذي هو نفسه وان  
اعتق أبوه بعد ذلك رجع الولاء لمعتقه من معتق الجد وكذلك يرجع عن معتق الجد الابد الى معتق الجد  
الاقرب الها لك لان الجد الاقرب يحجب الابد ومعتق كل يتزل منزلة عتيقه وقال الامام ابن الشاط في  
تأليفه المفيد ويحرر الجد الولاء الى مواليه عن موالى الام مادام الاب رقيقا أو كافرا ثم اذا اعتق الاب أو أسلم  
جره الى مواليه عن موالى الجدات اه وابن تعدد جدا لمعتق كان ولاد حفيده وان سفل لمعتق جده الاقرب  
اليه ثم لمعتقه ثم لمن يليهم في استخلافه كما ستأتى الإشارة اليه في البيت الاخير \* واعلم حينئذ ان أرث مال  
الها لك الحر الذي لم يعتق بالولاء اذا وجدت شروطه ثابت لمعتق الجد اذا كان أبو ذلك الها لك عبدا مسلما  
أو عبدا كافرا أو حرا كافرا غير معتق أو مسلما حرا غير معتق لكونه ابن حرة أو لكونه مسلما في بلدته قبل  
أخذه لان الحرية لا تحصل الا بهذين أو بالاعتاق مثال النوع الاول ماذا تزوج عبد مسلم مملوك لمسلم كتاتبة  
أعتقها مسلم آخر فولدها معه ولدا وهو حر مسلم لانه تابع لأمه في الحرية ولا يبه في الاسلام وقدم ملك مسلم آخر  
أب ذلك الزوج فولدها ولدها يكون لمعتقها في الحال سواء أسلمت أمه حين موته أو لم تسلم اذ لا يشترط  
في ارث مال لولد العتيق بالولاء اذا اعتق المسلم كافرا الامتساوى المعتق وصاحب المال في الدين حين موت  
صاحب المال كما يقتضيه ظاهر نصوصهم لان الولاء يكون للمسلم على عتيقه الكافر لكن يمنع الكفر من  
الارث به فان زال كفره قبل موته ورثه وقصود عتيقه كره في ذلك والله أعلم وان اعتق المسلم جده المذكور  
رجع ولاد ذلك الولد لمعتق جده سواء أسلم ذلك الجد فمات قبل حفيده أو لم يسلم وان اعتق المسلم أباه رجع  
ولاؤه لمعتق أبيه سواء أسلم ذلك الاب فمات قبل ولده أو لم يسلم ومثال الثاني ماذا تزوج عبد كتاتبة  
ملك مسلم كتاتبة أعتقها مسلم آخر فولدت معه ولدا وقدم ملك مسلم آخر أب ذلك الزوج ثم أسلم ولدها وحده  
أو مع أمه فان ولاد ولدها لمعتقها في الحال وان اعتق المسلم جده رجع ولاؤه لمعتق الجد سواء أسلم أبو فمات  
قبله أو لم يسلم ومثال الثالث ما اذا خرج نصراني حبيلا لنا بامان فتزوج نصرانية أعتقها مسلم فولدت معه  
ولدا وقد ملك مسلم آخر أب ذلك الزوج ثم أسلم ولدها وحده أو مع أبيه فان ولاد ولدها لمعتقها في الحال  
وان اعتق المسلم جده رجع ولاؤه لمعتق جده سواء أسلم حده قبله أو لم يسلم وان أسلم أبوه فمات ولده  
في حياته ورثه أبوه بعد اسلامه في حياة الولد كان ولاد الولد لمعتق جده لكون أبيه حرا غير معتق واما ان  
كان أبو الولد الحر المسلم الها لك حرا كافرا أعتقه مسلم فولد ذلك الولد لمعتق أبيه لان كفر الاباء لا يمنع  
معتق معتقه عن ارث ولده لان كل من لا يرث لما نج لا يحجب وارثا ولا يكون ولاؤه لمعتق جده وان أسلم  
جده ولا لمعتق أمه وان أسلمت ومثال الرابع ماذا تزوج حر مسلم غير معتق حرة فولدت معه ولدا وأبو  
ذلك الزوج قد اعتقه مسلم ثم مات ذلك الولد بعد موت أبيه وجده فولد لمعتق جده \* ويستفاد من  
ذلك ان أولاد العتيق كانوا ذكورا واناثا وأولاد الذكور من أولاده ماسفلوا كانوا ذكورا أو اناثا اذا كانوا  
أحرارا مسلمين ولم يكونوا عتقاء لمعتق أصلهم يكون ولاؤهم لمن أعتق آبائهم أو الاقرب من أجدادهم للاب  
ثم لمعتقه ثم لمواليه واما أولاد بنات العتيق فهم من قوم آخر بن حكمهم حكم أولاد العتيقة في التجار ولائهم  
الى معتق بعض أصولهم فان كان أولاد بنات العتيق من زنا أو متقين بلعان أو كانوا آبائهم أرقاء أو كافرا  
ولم يكن في آبائهم من هو حر مسلم كان ولاؤه لمن له ولاد أمهم وان كان لا ولاد بنات العتيق آباء احرار  
مسلمون كان ولاؤهم لمعتق الاقرب من آبائهم وقال القسطنطين في شرح الحوفي لا يكون ولاد حفدة الاجداد لمن  
أعتق أجدادهم الا بشرط أن يكون الاجداد احياء يوم نسي ذلك الولد في بطن أمه فالولد الذي مات قبل كون  
حفيده في بطن أمه لا يكون ولاؤه لمعتق ذلك الجد كذا قال ابن القاسم في العتبية وظاهر المدونة انه لا يعتبر

هذا الشرط اه \* ويشترط في كون ولاء الاولاد لمن اعتق بعض اصولهم ان تعلم حياة العتيق حين اعتاقه  
فمن اعتق مفقودا فلا يكون له ولاء اولاده لاحتمال ان يصادفه الاعتاق ميتا والارث لا يكون بالشك والا  
يكون عتقا لغیر معتق أصلهم والايكون الهالك منهم كافرا واما الفريق منهم فلا يتصور فيه الولاء مادام رقيقا  
لان ماله لسيده بالملك \* ثم أشار الى ما يكون فيه ولاء الاولاد لمعتق الام بقوله

﴿وَأِنْ تَكُنْ أَبَاءُ فَرَعٍ مُّعْتَقَةٍ \* عَبِيدًا أَوْ كُفْرَةً مُّتَّقَةً﴾  
﴿أَوْ كَانَ مَنفِيًّا أَوْ ابْنًا مِنْ زِنَا \* فَمَالَهُ لِمُعْتَقِ الْأُمِّ دَنَا﴾

فاقول في معنى ذلك وان تكن آباء فرع أى ولد المرأة المعتقة الذى حملت به بعد اعتاقها عبيدا مسلمين أو  
كفاراً أو كان آباء فرعها احرارا كفرة جمع كافر متفقة على الكفر ولم يكن في آباءه الكفرة من اعتقه مسلم  
كانوا في بلاد الحرب أو في بلاد الاسلام يمان أو كان فرع المعتقة منفيا بلمان واقع من زوج أمه سواء التعت  
معه أمه أم لا أو كان فرعها ابنا من زنى يعنى أو اغتصاب اذ لا فرق هنا بين أن تكون أمه طائفة للواطئ  
أو معتقة فلا يكون له حينئذ أب ولا اجداد ولا جدات للاب فماله أى فارت مال فرع المعتقة في الاقسام  
الاربعة دنا أى قرب وحصل المعتق تلك الام المعتقة بجر الولادة اذا لم يكن من يرثه بنسب وقد  
أشار بذلك الكلام الى قول ابن رشد في المقدمات فان كان منقطع النسب ولد زنى أو منفيا بلمان أو كان  
آباءه كفارا أو عبيدا كان ولاؤه لموالى الام ان كانت متفقة اه \* وقال ابن علف قال بعضهم لا يكون الولاء  
لموالى الام الا في أربعة مواضع اذا كان الاب ملوكا أو حربيا بدار الحرب أو ملاحا أو كان الولد ولد زنى فلا يكون ولاء  
الولد حينئذ لموالى الام ثم قال وقول هذا القائل أو حربيا بدار الحرب لم يشترط ذلك غيره واما اشترط  
أن يكون الاب كافرا اه وقال القشاشي على الرسالة انما خص بدار الحرب لان نسبه مجهول فيها غالبا  
ولو كان معروف النسب لكان ولاؤه لمن اعتق آباءه لان الكفر لا يقطع النسب اه وأما ان كان من هو  
حر مسلم أو كافر اعتقه مسلم في زوج المعتقة وآبائه الذين هم آباء ولد المعتقة \* سواء كان المسلم حرا يكون  
ولد حرة غير معتقة أو بسلاسه قبل أسره أو بالاعتاق فلا يكون ولاء الولد لمعتق أمه أبدا فان لم يوجد من  
يرثه بنسب كان ولاؤه وماله لبيت المال \* قال ابن رشد في المقدمات وكذلك ان كان في آباءه حر معتق فاقترض  
المعتق وعصبته ورثته المسلمون دون موالى الام اه وقال ابن مرزوق ومن أسلم فكان ولاؤه للمسلمين  
فتزوج امرأة من العرب أو معتقة فولدت منه ولدا ثم مات الاب ثم الابن كان ميراث الابن للمسلمين اه  
وقد اشترط حينئذ في كون ولاء الولد لمعتق أمه الا يكون لذلك الولد نسب من رجل حر مسلم أو كافر  
اعتقه مسلم باق حين موت الولد أو ميت قبله كان ذلك الحراً أو معتقه المسلم لو خضر لورث جميع مال الولد  
المسلم الهالك وحيث لم يحضر نائب عنه بيت المال \* وان استحق الاب منفيا بلمان حد فياجز به ويكون له أب  
وأجداد وجدات للاب شرعا فان علم فيهم من هو حر مسلم أو كافر اعتقه مسلم سواء كان المسلم حرا بالاصالة  
أو بالاعتاق فلا يتي لمعتق الام ولا على ولدها \* قال ابن رشد في توازله ومضى استلحق المالا عن ابنه أو  
أسلم الكافر أو اعتق العبد رجع الولاء عن موالى الام الى موالى أبيه لان كل ولد يولد للحر المسلم من  
الحره فليس لموالى أمه من ولائه شيء ولاؤه لمن كان من آباءه حراً معتقا فان لم يكن في آباءه الاحرار  
معتق شيرائه جماعة المسلمين فان لم يكن لاحد الموالى الثلاثة عصبة أو كانوا فاقترضوا رجع الولاء الى موالى

مولاه ان كان مولاه حراً معتقاً لمن يجب له ذلك بسببه على الترتيب الذي ذكرناه \* ولا يرث النساء من  
 الولاء الا من اعتقن أو أعتق من أعتقن من الرجال ان كان حراً لم يعتق أو من النساء ان كان منقطع  
 النسب أو مات أبوه عبداً أو كافراً اه وقبل استرقاقه هم المسلمون لا من أسلم على يديه كما في الرسالة  
 وان تعدد المتيق في آباء ولد المتيقة كان ولاء الولد لمعتق الاقرب من آباءه كما تقدم وجميع ما ذكرنا انما  
 هو في أولاد المتيقة الذكور والاناث مباشرة وهل يستمر ذلك الحكم بلا تفصيل في أولاد أبنائها  
 الذكور والاناث وان سفل أولاد الذكور دون أولاد الاناث لانهم من قوم آخرين الا اذا لم تكن لهم  
 آباء أو كان آباؤهم عبيداً أو كافراً فهم كأماهم أولاد فيهم من التفصيل نقول لا يد في أولاد أبنائها  
 وان سفلوا من التفصيل لانهم أملاً أن يكون جميع الآباء التي كانت بين أولاد المتيقة و بين الولد الاسفل  
 الهالك أحراراً لكونهم أبناء الحرائر باصالة أو الحرائر المعتقات أو يكونوا أحراراً غير معتقن لغير من أعتق  
 جدتهن المذكورة أو يكونوا عبيداً لكونهم أبناء الاماء أو يكونوا كافراً أحراراً نجيبهم بالامان الى موضع  
 جدتهن التي اعتقها مسلم أو يكون فيهم نوعان أو أكثر من الانواع المذكورة والحكم في الجميع أن يكون  
 ولاء كل ولد هالك المسلم الذي أعتق جدته العليا الامع رق أو أعتق الآخر كما قال الشيخ خليل في مختصره  
 فاذا وجد رق في الولد الهالك فقط فاله لسيده دون معتق جدته للاب المذكورة والكفر كارق في المنع  
 من الارث فاذا وجد كفر في الهالك فقط فاله لوارثه في دينه إن وجد وإلا بقيت المال دون المسلم الذي  
 أعتق جدته المذكورة لاختلافها في الدين كما تقدم في شروط الارث بالولاء واذا وجد عتق لشخص آخر  
 غير الممتق لتلك الحدة في الهالك أو في بعض آباءه الذين كانوا تحت ابن الحدة المتيقة فاله يكون لمن أعتق  
 الهالك أو أعتق الاقرب من آباءه الذين كانوا تحت ابن الحدة المذكورة لان الهالك اذا كان معتقاً فلا  
 يكون ولاؤه لمن أعتق بعض أصوله أبداً واذا كان في آباءه من هو حر معتق فلا يكون ولاؤه أبداً لمعتق  
 بعض الامهات كما تقدم وأما اذا كان الهالك أو بعض آباءه عتقاً لمن أعتق الحدة المذكورة فلا اشكال  
 ان ولد ذلك المتيق وأولاده إن لم يكن فيهم عتق لغير معتق تلك الحدة يكون لمعتق المذكور فاذا كان  
 الوالد الهالك حينئذ حراً مسلماً سواء كانت أمه حرة بالاصالة أو عتقة ولم يعتق هو ولا واحد من آباءه  
 الذين كانوا بينه وبين الحدة المتيقة فولاؤه لمعتق جدته المذكورة إذا لم يكن من هو حر مسلم أو كافراً اعتقه  
 مسلم في زوج تلك المتيقة وآباءه الذين هم الآباء الاعلون للهالك كما تقدم وان فصل بين تلك الحدة والهالك  
 أكثر من عشرة آباء سواء كانت آباء الفاصلون أحراراً غير عتقاء أو عبيداً أو كافراً أو مختاطبين لان  
 كل من لا يرث لما نفع الحجب وارثاً وأما إذا كان الهالك وآباؤه الذين كانوا تحت الحدة المذكورة أحراراً  
 لكونهم أبناء الحرائر بالاصالة فلا اشكال في كون ولاء الهالك لمعتق جدته للاب المذكورة لان ولاء الولد  
 الاسفل الحر بغير اعتاق يكون لمعتق المتيقة العليا من أمهات آباءه غير العتقاء سواء كان ابن تلك المتيقة العليا  
 الذي هو من آباء ذلك الولد الاسفل حراً لكون تلك المتيقة حملت به بعد اعتاقها أو كان عبداً لكونها ولدت  
 قبل اعتاقها وأما اذا كان الهالك أو بعض آباءه المذكورين حراً لكونه ابن حرة معتقة لشخص آخر  
 غير معتق تلك الحرة فهل يبقى ولاء الهالك لمعتق جدته العليا المذكورة أو يرجع عنه الى معتق أم الهالك  
 أو الى معتق الحدة القرني من أمهات آباءه إذا لم تكن أمه معتقة نقول لا يرجع ولاؤه عن معتق الحدة  
 العليا الى معتق من تحتها من أمهات آباء الهالك وأمه لان المتيق اذا كان في الامهات دون الآباء يكون  
 ولاء الولد الهالك لمعتق البعدي من الامهات واذا كان المتيق في الآباء فقط أو في الآباء والامهات معا  
 يكون ولاء الولد الهالك لمعتق الاقرب من آباء الهالك \* وقد قال الامام الحوفي فيما إذا كان المتيق في

الامهات فقط ما كسبه ولو كان الأب مملوكاً والأم حرة معتقة والابن الأب مملوك والأم حرة معتقة  
 وللجد أبوان أبوه مملوك وأمه حرة معتقة فولد لموالى أم الجد دون موالى أم الأب ودون موالى أم  
 الولد اهـ وقال في ذلك الفارسي في شرحه على نظم التلمساني ويشترط في كون ولاء الولد لموالى أمه  
 الا يكون في آبائه ولا في أمهات آبائه حرقان وجد فيهم فقيه تفصيل فان كانت الحرية في الآباء فالولاء  
 لموالى الاقرب دون موالى الابعد وان كانت الحرية في أمهات الآباء فالولاء لموالى البعدى دون موالى  
 القرين فإذا كان الولد حراً لم يعتق وأبوه وأمه معتقين فالولاء لموالى أبيه ولو كان أبوه وجده معتقين فالولاء  
 لموالى أبيه ولو كان الولد والأب حريين لم يعتق ولكل منهما أم معتقة فالولاء لموالى أم أبيه ولو كان الولد  
 حراً لم يعتق وأبوه وجده مملوكين ولكل منهم أم معتقة فالولاء لموالى أم الجد وهكذا ما فوق هذا ولو كان  
 الولد حراً لم يعتق وآبؤه وأمهات آبائه كلهم مملوكين لكان ولاء الولد لموالى أمه المعتقة اهـ ويستفاد  
 من ذلك أنه يشترط في كون ولاء الولد الهالك لمتى الام البعدى من أمهات آبائه المعتقات شرط واحد  
 في زوج المعتقة وآبائه الذين هم الآباء الأعلون للهالك وثلاثة شروط في أولاد المعتقة الذين هم آباء الهالك  
 الأسفلون عنها أما الذى يشترط في زوجها وآبائه فهو الا يكون فيهم من هو حر مسلم أو معتق كافر  
 حتى في الحال أو ميت كانت حرية المسلم باعناق أو بغيره وأما الثلاثة المشروطة في أولادها فهي الا يكون  
 الولد الهالك عبداً ولا كافراً ولا يقع فيه ولا في آبائه الفاصلين بينهما اعتناق من غير معتق \* ويشترط  
 في كون ولاء الولد الهالك لمتى أمه الا يكون في زوج المعتقة وآبائه الذين هم حملة آباء الهالك من هو حر  
 مسلم أو كافر معتقه مسلم وهو حتى في الحال أو ميت كانت حرية المسلم بالاعتناق من أجنبي أو بغيره  
 والا يكون في أمهات آباء الهالك من هي حرة بالاعتناق ولا يشترط فيها الاسلام كما لا يشترط في الأب  
 المعتق لان المسلم إذا اعتق شخصاً كافراً يكون له الولاء على أولاده المسلمين ولا يمنع كفره من ذلك لان كل من  
 لا يرث لانه فلا يحجب وارثه كما تقدم في شروط الارث بالولاء \* وإذا الام المقتباني شرطاً آخر قائلاً ولا تجزى  
 الام ولا ولدها لموالىها الا أن يوليها ذلك الولد بعد ما كانت رقيقة وأما ان لم يصبر رقيقاً الا بعد ما ولده في  
 دار الحرب فلا تجزى ولاه لموالىها وكذلك الاب لا تجزى ولاه ولده لموالىه الا اذا ولده بعد استرقاقه وقيل تجزى  
 ولاء الولد لموالى أبيه أو أمه كان الولد بعد استرقاق أصوله أو قبله معه ويشترط مع ذلك أن لا يحمل به  
 بعد اعتاقها وانما كان ولاء الولد الهالك لمتى الجدة البعدى لعدم وجود أب معتق في جميع آباء الهالك  
 الأسفلين عن الجدة والاعلىين فوقها كما يكون ولاؤه لمتى الجد الا بعد اذا لم يكن بينه وبين الهالك أب  
 معتق فان قيل لماذا لم يقدم معتق القرين بالقرين من أمهات الآباء مع الام في ارث مال الولد الهالك بالولاء  
 كما قدم معتق الاقرب فالأقرب من الآباء في ارثه قلت قد طرقت كل ما رأيت من الكتب فلم أجده من  
 فرق بينهما بشيء والظاهر في الفرق بينهما أن الشأن في الولاء أن يكون للمعتقين بالعصوبة من أعتق واحداً  
 من الآباء الذين يرثون ذلك الولد بالتعصيب قام مقام الاب الذى أعتقه في ارث مال ذلك الولد بالتعصيب  
 اذا لم يوجد وارثه بنسب ولهذا تقوم عصوبة كل معتق دون أهل الفروض مقامه في ارث مال ذلك الولد  
 اذا لم يوجد لمتى فلذلك يقدم معتق الاب الاقرب في ارث مال الولد بالولاء على معتق الا بعد من آبائه  
 كما يقدم الاب الاقرب في ارثه بالنسب على الاب الابعد وأما الامهات فبعضهن لا يرث بعض تورث  
 بالفرص وليس فيهن وارثة بالتعصيب ليقدم عتقها عليها في ذلك عند عدمها فيتميز حينئذ في الامهات التيقات  
 من هي أم لمدد كثير من طبقات الابناء الذين يرثون بالتعصيب لان ابن ابنها وان سفل كابنها لانها  
 سبب في وجود الجميع فيقدم معتقها على معتق من هي أم لعدد قليل من الابناء فلذلك يقدم معتق أم الاب

التي هي أم لابنها ولولده ابنه معا على معتق أم الولد الهالك لانها أم لولدها فقط ويقدم معتق أم الجد على معتق من تحتها من الامهات لان الجد أم لاصل ثلاث طبقات والتي تحتها أم لمدد أقل من ذلك وهذا ماظهر لي في ذلك فان كان صوابا فمن الله الموفق العليم \* وان كان خطأ فمن فهم راقه السقيم \* ويلحق بالمواضع الاربعة التي يكون فيها ولاء الاولاد لمعتق الام موضع خامس كان فيه أبو اولادها حرامتنا ومع ذلك لم ينتقل ولاء اولادها عن معتق أمهم الى معتق أبيهم لما يلزم في انتقاله لانه من الحال وهو كون ولاء الشخص لنفسه فوق ذلك الى أن يرث الشخص نفسه والى هذا الفرع الخامس أشار بقوله

﴿كَذَلِكَ يَنْجُرُّ لَهُ إِنْ أَعْتَقَا \* وَلَدَهَا أَبَا لَهُ مُحَقَّقًا﴾

فاقول في معنى ذلك كذلك فينجر ولاء اولاد المرأة المتيقة له أي لمعتقها ان اعتق ولد تلك المرأة أباحققا له أي معلوما له مباشرة أو بواسطة كما اذا اعتق ولدها بعض أجداده للابن يم بموت ذلك الولد المتق بعده موت أصله الذي اعتقه فان ولاء هذا الولد الميت يكون لمعتق أمه فاذا أخذت الام ثلث ماله بالنسب أخذت منه ما بقي بكونه همتقا أمه اذا لم يوجد من يرثه بغير الولاء الا أمه والاصل في هذا الفرع ان يكون فيه ولاء الولد الميت لمعتق أبيه كغيره من المسائل التي كان فيها للولد نسب من رجل حر مسلم لكن منع من ذلك كون ولاء الانسان لنفسه المستلزم تأخر حياة الشخص عن موته ليرث نفسه وهو محال اذ لو قلنا ولاء الولد الميت لمعتق أبيه ومعتق أبيه هو نفسه لزم أن يكون ولاء الولد لنفسه وهو لا يصح فيبقى ولاء ذلك الولد حينئذ لمعتق أمه ومن أمثلة هذه المسئلة ما انفك المتق ابن وبنت أباهما مات الابن بعد الاب عن أخته فانها ترث ثلاثة أرباع ماله ويبقى ربعه لمعتق أم ذلك الابن وان كان له نسب من حر مسلم واذا مات الابن في هذا المثال ثم الاب عن بنته فانها ترث في مال أبيها سبعة أثمانه ويبقى ثمنه لمعتق أم ذلك الابن الذي هو أخوها وان كان له نسب من حر مسلم كما تقدم بيان ذلك في اثنينه السابق ولكن لا ينجر ولاء الولد الذي اعتق أباه والله أعلم لمعتق أم البعدي بالبعدي لوجود عتق لشخص آخر في بعض الآراء الكائنين تحت المتيقة البعدي ثم أشار الى من يكون له ولاء الولد الذي كانت آباؤه عبيدا أو كفارا لم يكن فيهم من اعتقه مسلم ولم يعتق واحدة من أمهاتهم أو كان منفيا بلعان أو ابن زنى وكانت أمه في جميع ذلك حرة لمعتق وقد اعتق بعض أصولها بقوله

﴿وَحَيْثُ لَمْ يَسْبِقْ لَهَا رِقٌّ ظَهَرَ \* فَمَعْتَقٌ أَصُولُهَا كَمَنْ غَبَرَ﴾

فاقول في معنى ذلك أي وحيث لم يسبق رقيق ظاهر لأم الولد الهالك الذي كانت آباؤه عبيدا أو كفارا لم يكن فيهم من اعتقه مسلم ولم تمتق واحدة من أمهاتهم أو لم يحصل رقيق لام الذي لآبائه له لكونه منفيا بلعان أو ابن زنى أما لكون تلك الام حرة يحرية أمها أو لكونها مسلمة قبل سببها لان الكافر اذا أسلم في موضعه قبل سببه يكون حرا لا يجوز لاحد استرقاقه فمعتق أي فشيخص ذكر أو أنثى معتق بعض أصول تلك الام كمن أي مثل المعتق الذي غير أي سبق ذكره في أصول الولد الميت فيقدم في ارث الحقيقة الهالك معتق أب أمه ثم معتق جد أم الاقرب فالاقرب وان كانت آباء أم الهالك عبيدا أو كفارا أيضا أو كانت منفية

بلمان أو بنت زنى كمتق أم تلك الأم ثم متق الاقرب من آباء أم الام هو الذى يرث مال الحفيد الهالك كما  
نص ابن رشد على ذلك فى المقدمات فيجوز حينئذ فى أصول معتبرة كل ما تقدم فى أصول الهالك ثم اشارة الى  
من يلى فى الرتبة معتق كل واحد من اصول الهالك وأصول أم الهالك الذى لأصول له معتبرة بقوله

﴿وَعَاصِبٌ لِّكُلِّ مُتَّقٍ ذِكْرٌ \* يَنْوِبُ عَنْهُ ثُمَّ بَاقِي مَن سَطَرَ﴾

فاقول فى معنى ذلك وعاصب أى وعاصب لكل شخص معتق مذكور فى أصول الهالك وفى أصول أم  
الهالك الذى لأصول له معتبرة ينوب عنه أى عن ذلك المعتق اذا عدم فى أرث الهالك بالولاء وبراى فى  
ترتيب عصبة معتق كل واحد من هؤلاء الاصول ما تقدم فى ترتيب عصبة معتق الميت ثم يلى عصبة كل معتق  
مذكور باقى من سطر أى كتب من الوارثين بعد عصبة معتق الهالك من قوله ثم يلى بهم متق للمعتق الى  
آخر البتين ثم ينوب عنه معتق المعتق ثم عصبة المرتبون كما ذكر ثم معتق معتق المعتق ثم عصبة المرتبون كما ذكر  
ثم كذلك وحى عدم جميع ذلك قال الهالك لبيت المال ان كان الامام عدلا **﴿وتتبعه﴾** فداستفيد مما تقدم ان  
الوارث بالولاء اما ان يكون مباشر للميت كمن استقى مملوكه ثمار التيق بلا وارث نسب فان معتقه كان  
ذكرا أو أنثى يرثه أو غير مباشر لمتته فهذا اما ان يكون له الولاء بواسطة نسب بينه وبين المعتق أو بواسطة  
اعتاق عتيقه غيره أو بواسطة ولادة عتيقه أولادا فلهذا كان بواسطة نسب خاص بعصبة المعتق ولا مدخل  
فيه لذوى القروض وللانساء الذى كان بواسطة اعتاق المعتق بحرقه التيق الى معتقه ولان معتقه ومعتق  
معتقه ولان معتق أولاده ولان معتق أولاد معتقه ولان معتق أولاد معتق أولاده ولان معتق أولاد معتق  
معتق أولاد أولاد معتقه وهكذا ما يمكن بقاؤهم والذى كان بواسطة ولادة المعتق أى ان يكون المعتق ذكر  
أو أنثى فان كان المعتق ذكرا فانه يجر الى معتقه ولان أولاده الذكور والاناث وأولاد بناته الذكور والاناث  
وان يعدوا وان كان المعتق أنثى فلا يجر الى معتقها ولان أولادها الا أن يكون الولاء ابن زنى أرمنفيا بلمان  
أو تكون آية عبيدا أو كفار أو لم يعلم فيهم من هو حر مسلم نتج له ولان أولاد أولادها وان سفلوا  
اذا لم يكن الهالك عبدا ولا كافرا ولم يبق هو ولا بعض آباءه الكائنين تحت الجدة الشقيقة ولم يعلم فى زوج  
الشقيقة وآبائه من هو حر مسلم أو كافر أو متهم مسلم أو يكون ولد الشقيقة هو المعتق لانه **﴿وقد تبين من ذلك ان﴾**  
المولى أربعة مولى الميت ومن يدلى به ومولى أبيه ومن يدلى به ومولى بعض أجداده ومن يدلى به ومولى  
بعض الامهات ومن يدلى به من العصبة أو المعتق أو بيت المال فى بطن صاحب المال والله التوفيق

﴿كَيْفِيَّةُ تَصْحِيحِ الْمَسَائِلِ وَبَيَانُ مَا يَبُولُ مِنْهَا وَمَا لَا يَبُولُ﴾

فاقول لما فرغ من فقه علم الفرائض شرع فى الاعمال التى يتوصل بها الى تصحيح مسائله من عدد صحيح  
ينقسم على جميع الورثة بلا انكسار ويقوم مقام مال المورث لياخذ كل وارث من حصة المال مثل نسبة ما يديه  
من ذلك الصحيح اذا المقصود فى الحقيقة هو قسمة المال المتروك لهم أى هذا الكلام الآتى باب فى بيان كيفية  
أى صفة تصحيح مسائل علم الفرائض من أعداد صحيحة تؤخذ منها الاجزاء الصحيحة المقصودة بلا انكسار  
**﴿ويقال لها أصول المسائل ومقاماتها وخارجها وفى بيان ما يبول من أصول المسائل وما لا يبول منها أى﴾**

وفي بيان كل أصل يزيد قدر اجزاء الفروض التي تؤخذ منه على جملة افراده فيقال ان تلك المسئلة عائلة وفي بيان كل أصل لا يعول أى لا يزيد قدر اجزاء فروضه على جملة افراده بل يكون قدر اجزاء فروضه مثل جملة افراده فيقال لها عاذلة أو أقل من جملة افراده فيبقى فيها شئ للعاصب فيقال لها ناقصة اذ المسائل التي كان فيها أهل الفروض لا تخلوا عن ان تكون عائلة أو عاذلة أو ناقصة وأما المسائل التي لم يكن فيها صاحب فرض فلا يتصور فيها شئ من تلك الاقسام والى كيفية تصحيح مسائل هذا النوع أشار بقوله

﴿ مَسْئَلَةُ الْعَصَابِ صَحِّحٌ مِنْ عَدَدِ \* رُؤُسِهِمْ وَذَكَرًا يَأْتَيْنِ عَدَدُ ﴾

فأقول في معنى ذلك المسئلة التي هي اسم المكان من سأل عن الشئ اذا بحث عنه فهي النازلة المسؤل عن حكمها والعصاب جمع عاصب أى صحح أيها الطالب مسئلة الورثة العصبية اذا كانوا كلهم ذكورا ولم يكن معهم ذوفرض من عدد رؤسهم واعط لكل عاصب واحدا قد امة سواء كانوا عصبية الميت أو عصبية المتق أو كانوا متقين لعبد مشترك بينهم بالسواء ويتزل منزلة العصبية ما اذا اشترك جماعة بالسواء في المال باشتراء وهبة أو نحوها فاذا كانوا عشرة صحت مسئلتهم من عشرة واذا كانوا خمسة صحت مسئلتهم من خمسة وهكذا وعد أيها الطالب ذكرا من العصبية باثنين والاثني بواحد عند اجتماع الذكور والاناث في العصبية وصحح مسئلتهم من مجموع عدد رؤسهم واعط لكل ذكر اثنين ولكل أنثى واحدا وهذا خاص بولاد الصلب وأولاد الابن وان سفلوا والاخوة الاشقاء والاخوة للاب اذا كانوا عصبية للميت فقط اذ لا يعصب اخواتهم الا هؤلاء الاصناف الاربعة كما تقدم فان ترك الميت خمسة بنين وخمس بنات فصحح مسئلتهم من خمسة عشر واعط لكل ابن اثنين ولكل بنت واحدا وان ترك عشرة اخوة وعشر اخوات فصحح مسئلتهم من ثلاثين وهكذا يكون أمر العصبية في تصحيح مسائلهم قلوا أو كثروا ولا تنحصر أصول مسائلهم في أعداد مخصوصة كما تنحصر فيها أصول مسائل أهل الفروض \* ثم أشار الى بيان مقامات الفروض الستة السابقة التي تسببط منها أصول مسائل أهل الفروض مع تقديم الخبر المجرور على المتبدا بقوله

﴿ لِلنِّصْفِ وَالثُّلُثِ مَعَ الثَّمَانِينَ \* وَالسُّدُسِ وَالرُّبْعِ الْوَفَى وَالْثَمَنُ ﴾

﴿ خَمْسُ مَقَامَاتٍ بِتَرْتِيبِ ثَبَاتِ \* شَفَعُ ثَلَاثُ أَرْبَعٍ سِتُّ ثَمَانٍ ﴾

فأقول معنى ذلك مقام الجزء هو أقل عدد يؤخذ منه ذلك الجزء بلا انكسار وبيان مضارع مبنى المفعول من أبان الشئ اذا أظهره وبينه أى خمس مقامات تبين بعلوم هذا المحل بترتيب ثابت للنصف وللثلث مع الثلثين وللربع وللسدس الوفى أى الكامل وللثمانين وثلث المقامات هي شفع أى اثنان للنصف وثلاثة للثلث مع الثلثين وأربعة للربع وستة للسدس وثمانية للثمانين ويستفاد من هذا الكلام المختصر ان الفروض الستة لها خمس مقامات فقط لاشتراك الثلث والثلثين في مقام واحد ولذلك لم يعطف الثلثين بالواو كغيره فمقام النصف الذى هو فرض خمسة أصناف اثنان اذ هي أقل عدده نصف صحيح ومقام الثلث الكامل الذى هو فرض ثلاثة أصناف مع الثلثين الذى هو فرض أربعة أصناف ثلاثة لانها

أقل عدد لها ثلاث صحيحة ومقام الربع الذي هو فرض صنفين أربعة لأنها أقل عدد له ربع صحيح ومقام السدس الذي هو فرض سبعة أصناف ستة لأنها أقل عدد له سدس صحيح ومقام الثمن الذي هو فرض صنف واحد ثمانية لأنها أقل عدد له ثمن صحيح \* ثم أشار الى كيفية تصحيح مسئلة فيها صاحب فرض واحد بقوله

﴿ وَصَحَّحَنَ مَثَالَ فَرَضٍ مُتَّحِدٍ \* مِنْ عَدَدِ الْمَقَامِ كَيْفَمَا وَجَدَ ﴾

فأقول في معنى ذلك وصححن أيها الطالب مثال فرض واحد من الفروض الستة المذكورة من عدد مقام ذلك الفرض كيفما وجد مقام ذلك الفرض في المثال أي سواء كان بسيطا كتمام نصف أو ثلث أو مركبا كقلمات البواقي \* مثال النصف زوج وعم تصح مسئلتها من اثنين فيكون للزوج واحد وللم واحد \* ومثال الثلث أم وعمان تصح مسئلتهم من ثلاثة فيكون لكل وارث واحد \* ومثال الفئتين بنتان وابن ابن تصح مسئلتهم من ثلاثة فيكون لكل وارث واحد \* ومثال الربع زوج وثلاثة بنين تصح مسئلتهم من أربعة فيكون لكل وارث واحد \* ومثال السدس أم وابن تصح مسئلتهم من ستة فيكون للام واحد وللبن خمسة \* ومثال الثمن زوج وابن تصح مسئلتهم من ثمانية فيكون للزوجة واحد وللبن سبعة \* ثم أشار الى كيفية تصحيح مسئلة فيها فرضان من الفروض الستة بقوله

﴿ وَقَابَلْنِ بَيْنَ مَقَامَيْنِ مِمَّا \* وَارَدَهُمَا لِعَدَدٍ قَدْ جَمَعَا ﴾

﴿ لِيَعْمَلَ الْوَجْهَ الَّذِي قَدْ لَزِمَا \* مِنْ أَوْجِهٍ أَرْبَعَةٍ بَيْنَهُمَا ﴾

﴿ وَهُوَ التَّوَافُقُ أَوِ التَّدَاخُلُ \* أَوِ التَّبَايُنُ أَوِ التَّمَاثُلُ ﴾

﴿ وَاسْتَعْنِ بِالْإِخْدِ فِي التَّمَاثُلِ \* وَاسْتَعْنِ بِالْأَكْبَارِ فِي التَّدَاخُلِ ﴾

﴿ وَتَعَايَا كُلَّ أَجْزٍ فِي التَّوَافُقِ \* كُلًّا يَكُلُّ أَجْزٍ فِي التَّمَقَارُقِ ﴾

فأقول في معنى ذلك وقابلن أيها الطالب بين مقامين مما أي جميعا إذا كان في المثال فرضان من الفروض الستة واردة المقامين لعدد واحد قد جمعتهما أي جمع أجزاء المقامين بحيث يكون في ذلك العدد الخارج كل ما كان في المقامين من الأجزاء يكون ذلك العدد الجامع لأجزائهما أصل ذلك المثال واعط منه لكل ذي فرض فرضه وما بقي للعاصب واردهما للعدد الجامع لهما يعمل الوجه الواحد الذي قد لزم وقوعه بين المقامين الموجودين في المثال من أوجه أربعة معلومة عندهم يحصل واحد منهما بين كل عددين منظور بينهما في سائر الابواب كالأقلين أو كثيرين أو كان أحدهما قليلا والآخر كثيرا وهو أي الوجه الواحد الذي لزم وقوعه بينهما هو التوافق أي توافق المقامين في نصف أو غيره من الأجزاء الصحيحة كسنة مع أربعة أو مع ثمانية أو تتداخل أي تتداخل أصغر المقامين تحت أكبرها أي انطرح أكبرهما بأصغرها مرتين أو أكثر كاثنتين مع أربعة أو مع ستة أو مع ثمانية أو التباين أي مائة أحد المقامين للأخر أي

عدم مشاركة أحدها للآخر في شيء من الأجزاء الصحيحة كثلاثة مع أربعة أو مع اثنين. أو مع ثمانية أو التماثل أى مماثلة أحد المقامين للآخر أى مساواته له في قدر الأفراد كاتنين مع اثنين أو ثلاثة مع ثلاثة أو ستة مع ستة واستغن إذا أردت ردما لعدد واحد بأحد المقامين في مثال التماثل وصحح منه المسئلة وأعط منه لكل وارث ماله واستغن بأكبر المقامين في مثال التداخل وصحح منه المسئلة وأعط منه لكل وارث ما يستحقه وأجر أى واضرب وفق أحد المقامين في كل الآخر في مثال التوافق وصحح من الخارج المسئلة وأعط منه لكل وارث ما كان له \* والوفى بفتح الواو اسم مصدر بمعنى الموافقة على تقدير مضاف أى جزء الموافقة والمراعى في التوافق هو أقل جزء وقع فيه الاشتراك وأجر أى واضرب كل أحد المقامين في كل الآخر في مثال التفارق أى التباين وصحح من الخارج المسئلة وأعط منه لكل وارث ما ثبت له \* مثال التماثل زوج وأخت شقيقة أولاد وأخوان لأم لأن كلا منهما يرث النصف ومقامه اثنان ومماثلان فاستغن بأحدهما وصحح منه المسئلة وأعط لكل وارث واحداً هكذا \*

٢	
١	زوجا
٢	أختا

وكذلك أختان شقيقة أولاد وأخوان لأم لأن الاختين يرثان الثلث والاخوين يرثان الثلث ومقام كل منهما ثلاثة والمقامان مماثلان فاستغن بأحدهما وصحح منه المسئلة وأعط لكل أخت واحداً والاخوين واحداً

وهو منكسر عليهما واستعمل فيه عمل الانكسار الآتى يضرب عدد الاخوين في الاصل فتخرج ستة

٦	٣	
٢	١	أختا
٢	١	أختا
١		أخلام
١		أخلام

فصحح منها المسئلة وأعط لكل أخت اثنين ولكل أخ واحداً هكذا وكذلك أم وأب وابن ابن لأن كلا من الابوين يرث السدس ومقامه ستة والمقامان مماثلان فاستغن بأحدهما وصحح منه المسئلة وأعط منه لكل من الابوين واحداً وللابن أربعة هكذا

٦	
١	أما
١	أبا
٢	أبنا

ومثال التداخل زوج وبنت وعم لأن الزوج يرث الربع ومقامه أربعة والبنت ترث النصف ومقامه اثنان وهما داخلان تحت الأربعة لا تطرح الأربعة بهما مرتين فاستغن بأكبرهما الذى هو الأربعة وصحح منها المسئلة وأعط للزوج واحداً وللبنت اثنين ولعم واحداً هكذا

٤	
١	زوجا
٢	بناتا
٤	أما

وكذلك أم وبنت وعم لأن الأم ترث السدس ومقامه ستة والبنت ترث النصف ومقامه اثنان والاثنان داخلان تحت الستة لا تطرحا بهما ثلاث مرات فاستغن بأكبرهما وصحح منه المسئلة وأعط للأم واحداً وللبنت ثلاثة ولعم اثنين هكذا

٦	
١	أما
٣	بناتا
٢	عما

وكذلك زوجة وبنت وعم لان الزوجة ترث الثمن ومقامه ثمانية والبنت ترث النصف ومقامه اثنان وهما داخلان تحت الثمانية لانطراحا بهما أربع مرات فاستغن بأكثرهما وصحح منه المسئلة واعط الزوجة واحداً وللبنت أربعة ولعم ثلاثة هكذا

٨	
١	زوجا
٤	بناتا
٣	عما

ومثال التوافق زوج وأم وابن لان الزوج يرث الربع ومقامه أربعة والام ترث السدس ومقامه ستة والمقامان متوافقان بالتصاف لان كل واحد منهما له نصف صحيح فاضرب وفق أحدهما الذي هو نصفه في كامل الآخر يخرج لك اثني عشر وصحح منها المسئلة واعط للزوج ثلاثة وللأم اثنين وللابن سبعة هكذا

١٢	
٠٣	زوجا
٠٢	أما
٠٧	ابنا

وكذلك زوجة وأم وابن لان الزوجة ترث الثمن ومقامه ثمانية والام ترث السدس ومقامه ستة والمقامان متوافقان بالتصاف فاضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يخرج لك أربعة وعشرون فصصح منها المسئلة واعط للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللابن سبعة عشر هكذا

٢٤	
٣	زوجا
٤	أما
١٧	ابنا

ومثال البنات أخت شقيقة واخوان لام وعم لان الشقيقة ترث النصف ومقامه اثنان والاخوان يرثان الثلث ومقامه ثلاثة وهما متباينان لانهما لم يشتركا في النصف الذي كان للابن ولا في الثلث الذي كان للثلاثة فاضرب حينئذ كلا في كل يخرج لك ستة فصصح منها المسئلة واعط للشقيقة ثلاثة ولكل واحد من الباقي واحد هكذا

٦	
٣	اختا
١	اخلام
١	اخلام
١	عما

وكذلك زوجة واختان لاب وعم لان الزوجة ترث الربع ومقامه أربعة والاخوان يرثان الثلثين ومقامهما ثلاثة وهما متباينان لعدم اشتراكهما في واحد من الاجزله الصحيحة التي كانت لهما فاضرب حينئذ كلا في كل يخرج لك اثني عشر فصصح منها المسئلة واعط الزوجة ثلاثة ولكل أخت أربعة ولعم واحد هكذا

١٢	
٣	زوجة
٤	اختا
٤	اختا
١	عما

وكذلك زوجة وبنتان وعم لان الزوجة ترث الثمن ومقامه ثمانية والبنتان يرثان الثلثين ومقامهما ثلاثة وهما متباينان لعدم اشتراكهما في جزء صحيح فاضرب حينئذ كلا في كل يخرج لك أربعة وعشرون فصصح منها المسئلة واعط للزوجة ثلاثة ولكل بنت ثمانية ولعم خمسة هكذا

٢٤	
٣	زوجة
٨	بنتا
٨	بنتا
٥	عما

تنبيهان الاول اعلم ان كل عددين نظرت بينهما لا يخلو حالهما من أن يكونا متوافقين فلا يخلو حالهما من ثلاثة أقسام الاول أن يكونا متساويين في القدر فيزد وصف التماثل على وصف التوافق كاربعة مع أربعة فهما متوافقان بالرابع ومماثلان أيضا فلك أن تستعمل فيهما ما ثبت من عمل التماثل أو التوافق لكن عمل التماثل أخصر ولذلك زادوا التماثل

والثاني أن يكون أصغر المتوافقين داخلا تحت أكبرهما لكون الأكبر ينطرح بالأصغر مرتين أو أكثر فيزد وصف التداخل على وصف التوافق كاربعة مع ثمانية فهما متوافقان بالرابع ومتداخلان أيضا فلك أن تستغنى بالأكبر الذي هو عمل التداخل وهو ثمانية ولك أن تضرب رابع أحدهما في كامل الآخر فيخرج لك بعمل التوافق ثمانية أيضا لكن العمل الاول أخصر ولذلك زادوا التداخل والثالث لا يكونا متوافقين ولا متداخلين كاربعة مع ستة فهما متوافقان فقط فيستعمل فيهما عمل التوافق ولو استعمل عمل التباين بضرب الكل في سائر الأقسام الأربعة ليصبح العمل في الجميع مع كثرة العدد التي لا نوجب تقصيرا في تسمية السهام مما تصح منه المسئلة لكن الأحسن أن يستعمل في كل قسم عمله المذكور طلبا للاختصار إذ لا فائدة في التطويل مع امكان غيره (الثاني) اعلم ان الوجه الاسهل في تمييز بعض هذه الأقسام من بعض إذا كثرت الأعداد في الأبواب الآتية أن تنظر بين العددين الموجودين فان تساويا في القدر فهما متماثلان وان لم يتساويا في القدر فاطرح أقلهما بالطروح المعروفة عند أهل الحساب فان لم ينطرح بشيء منها فهما متباينان وان انطرح بشيء منها وعلمت ما انطرح به من تسعة أو ستة أو ثلاثة أو ثمانية أو أربعة أو اثنين أو سبعة أو خمسة أو غير ذلك من الأعداد الضم كاحدى عشر ونحوه فاختر أحدهما فكل ما انطرح به الأقل فان لم ينطرح الاكثر بشيء من الأعداد التي انطرح بها الأقل فهما متباينان أيضا وان انطرح كل منهما بعدد فاقسم كلا منهما على ذلك العدد الذي اشتركا في الانطرح به ثم اخبر الخارجين في القسمة بالطروح أيضا فان اتفقا أيضا في الانطرح بعدد فاقسم كل واحد من الخارجين عليه ثم اقل كذلك حتى يخرج لك منها عددان لم يتفقا في الانطرح بشيء من الأعداد فانظر الى الخارج الاخير من أقلهما فان كان واحدا فهما متداخلان وان كان أكثر من واحد فهما متوافقان بنسبة الواحد للأعداد التي وقع اشتراكهما في الانطرح بها انا وضعت تلك الأعداد تحت خط وجعل الواحد على الأخير منها والصفر على ما قبله ووفق كل منها هو الخارج الأخير من القسمة الذي لم يوافق الخارج الآخر في الانطرح بشيء من الأعداد كاثنتين وعشرين وثلاثة وثلاثين فان كلا منهما منقسم على احدى عشر فهما حينئذ متوافقان بالجزء من احدى عشر جزءا ووفق الاثنتين والعشرين هو الاثنان الخارجان من القسمة ووفق الثلاثة والثلاثين هو الثلاثة الخارجة من القسمة حيث كان الخارجان متباينين وقس على ذلك \* ثم أشار الى ما يمكن من القروض الستة أن يتكرر في مثال واحد وما لا يمكن أن يتكرر بقوله

﴿ كُلِّ مِنَ النِّصْفِ وَشَدْسٍ يَرُدُّ \* مُكْرَرًا لَا غَيْرَ ذَيْنِ يُوْجَدُ ﴾

فاقول في معنى ذلك كل من النصف ومن الشدس يرد أي يقع مكررا في مثال واحد لا غير هذين الفرضين يوجد مكررا في المثال من سائر القروض الأربعة الباقية والنصف يتكرر في مسألة زوج وأخت شقيقة أولاد فقط

والسدس يقع مرتين في مسائل كثيرة كابوين وابن وكام وجد وابن وكجد وجدة وابن وكام وأخ لام وأختين شقيقتين أولاب وقد يقع ثلاث مرات في مسئلة كابوين وبنت صلب وبنت لبن وأما الربع فلا يمكن ان يتكرر في المثال اذ لا يرثه الا الزوج والزوجة واجتماعهما في ارث المالك لا يمكن اذ لا يجوز شرعا ان يكون للشخص زوج وزوجة وأما الثمن فكذلك لا يتكرر اذ لا يرثه الا نصف الزوجات احمد أو تعدد. اما الثلث الذي هو فرض مسبق فكذلك لا يتكرر اذ لا يرثه الا ثلاثة أصناف الام مع انتفاء الولد وشفع الاخوة اخوان لام والجد مع الاخوة الاشقاء أولاب خاصة فاذا وجد اخوان لام يرثان الثلث انحصرت بهما الام الى السدس كما يسقط الجد الاخوة الام والجد لا يرث الثلث الكامل أيضا مع الام والواحد من الاخوة المذكورين وانما يكون له الافضل من ثلث الباقي والسدس وخارج المقاسمة كما تقوم ولا يقال قد تكرر الثلث في نحو مسئلة بنتين وعم فكان للبنتين ثلثان لكل واحدة ثلث لان الثلث هنا بعض الفرض الواحد الذي هو الثلثان لا فرض مستقل وأما الثلثان فكذلك لا يمكن تكررها في المثال اذ لا يرثها الا اربعة أصناف بنتان وبنت ابن وأختان شقيقتان وأختان لاب ولا شك ان بنتي الصلب تسقطان بنتي الابن وتعصبان الاختين كما تعصبهما ابنتا ابن وان شقيقتين تسقطان أختين لاب كما تقدم جميع ذلك \* ثم أشار الى ما يمكن ان يجمع من المفروض المختلفة في مثال واحد او لا يمكن أن يجمع بقوله

﴿وَالشُّمْنُ لَيْسَ يَلْتَقِي مَعَ الرَّبْعِ \* وَلَا مَعَ الثَّلَاثِ وَعَبْدٌ يَجْتَنِبُ﴾

فأقول في معنى ذلك والتمن الذي هو فرض الزوجات ليس يلتقي أى يجتمع مع الربع في مثال واحد لأن الربع لا يورثه إلا الزوج أو نصف الزوجات والزوج لا يمكن أن يجتمع مع الزوجة في الارث بالزوجة والزوجة وإن تعددت لا يكون لها إلا الربع مع انتفاء الولد والتمن مع وجوده ولا يكون التمن ملتقياً مع الثلث في مثال واحد أيضاً لأن الولد الذي ورث معه الزوجة التمن يحجب الام من الثلث الى السدس ويسقط الاخوة للام الذين يرثون الثلث ويمنع الجد من ارث الثلث بالفرض كما تقدم جميع ذلك وغير ما ذكر من بقية الفروض الستة يجتمع بعضه مع بعض فالتمن يجتمع مع النصف كزوجة وبنت وعم ومع الثلثين كزوجة وبنتين وعم ومع السدس كزوجة وأم وابن والنصف يجتمع مع الثلث كزوج وأم وعم ومع الثلثين كزوج وأختين لاب وعم الربع كزوج وبنت وعم ومع السدس كزوج وجدة وعم ومع التمن كما تقدم والثلث يجتمع مع النصف كما تقدم ومع الثلثين كاختين لاب وأخوين لام ومع الربع كزوجة وأخوين لام وعم ومع السدس كاخوين لام وأم وعم والثلثان يجتمعان مع النصف ومع الثلث كما تقدم ومع الربع كزوج وبنتين وعم ومع السدس كابنتين وأم وعم ومع التمن كما تقدم والربع يجتمع مع النصف ومع الثلث ومع الثلثين كما تقدم ومع السدس كزوج وأم وابن والسدس يجتمع مع جميع الفروض كما تقدم وقد تجتمع ثلاثة فروض وأربعة أو خمسة مع تكرار بعضها في مثال واحد ولا يجتمع فيه ستة فروض والله تعالى أعلم هذا آخر نصف هذه الارجوزة المباركة ثم أشار الى كيفية تصحيح المسائل التي كان فيها ثلاثة فروض أو أربعة أو خمسة بقوله

(وَقَابِلَانِ بَيْنَ الَّذِي قَدِ انْجَلَى \* مِنَ الْمَقَامَيْنِ وَمَاكِ جَلَا) \*

(ثُمَّ كَذَلِكَ إِلَى الْخَيْرِ \* مِنَ الْمَقَامَاتِ بِلَا نَكِيرِ)

﴿ فَيَخْرُجُ الْأَصْلُ لِنِظَرِ الْمَسْئَلَةِ ﴾ \* فَتُؤْخَذُ الْفُرُوضُ مِنْهُ مُكَمَّلَةً ﴿  
 ﴿ فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ عَنِ السَّهَامِ ﴾ \* كَانَ لِعَاصِبٍ بِإِلَّا كَلَامٍ ﴿  
 ﴿ وَإِنْ تَزِدَ فُرُوضُهُمْ عَلَيْهِ ﴾ \* فَيُثَلِّ مَا زِيدَ فَرُدُّنْ لَدَيْهِ ﴿

فأقول في معنى ذلك وقابلين أيها الطالب بالوجه الأربعة السابقة بعين العدد الذي فدا نجل أي خرج من المقامين المنظور بينهما ابتداء بعمل الثمان أو اثني أو التوافق أو التباين ومقام ثالث جلا أي ظهر في المثال أي قابل بما تقدم من الأوجه الأربعة بين الحاصل من المقامين ومقام ثالث ظاهر في المثال فترجع المقامات الثلاث بعمل الأوجه المذكورة إلى عدد جامع لتلك المقامات ثم قابل كذلك أي مثل المقابلة المذكورة إن بقي شيء من المقامات حتى تصل إلى المقام الأخير من مقامات الفروض الموجودة في المثال بلا وجود نكير أي إنكار أحد عليك صحة ذلك العمل ليخرج لك بالعمل المذكور العدد الاصل لتلك المسئلة المعارضة لك فتؤخذ فروض ورثتها منه أي من ذلك الحاصل حالة كون تلك الفروض مكملات الأجزاء فلا ينظر الفرض إلى الاصل هل بقي فيه شيء أم لا حتى يعطى من الاصل لدوى الفروض جميع فروضهم بكاملها ثم يجمع ما أعطاه لهم فينظر إلى جملة ذلك هل كانت مثل الاصل أو أقل أو أكثر فان بقي شيء في الاصل عن السهام أي الفروض كان ذلك الباقي لعاصب بلا وجود كلام للسلامة يقتضي خلاف ذلك ويقال لهذه المسئلة ناقصة لنقصان جملة فروضها عن الاصل وإن كانت فروضها مثل أصلها فهي التي يقال لها عادلة لمعادلة أي مائة فروضها الاصل وإن تزد أجزاء فروض الورثة عليه أي على أصل المسئلة فردن أيها الطالب لديه أي في أصلها مثل ما زيد على الاصل من الأفراد واجمل المجموع أصل المسئلة فينتص شيء لاهل الفروض بقدر نسبة ذلك المزيه إلى المجموع الذي بلغت به الزيادة التي هي العول ولاجل ذلك يقال لها عائلة أي زائدة أجزاء الفروض على الاصل \* مثال ثلاثة فروض ناقصة على الاصل زوج وأم وبنت وعم فالزوج يرث الربع مقامه أربعة والام ثلث السدس مقامه ستة والبنت ثلث النصف مقامه اثنا عشر فقابل حينئذ بالأوجه الأربعة السابقة بين مقامين من تلك المقامات الثلاث ثم بين الحاصل والثالث يخرج لك أصل المسئلة ولك أن تبدى في المقابلة بما شئت من المقامات فإذا قابلت بين الاثنين والستة تجد بينهما تداخلا فتستغنى بالستة ثم تقابل بين هذه الستة الحاصلة منهما والمقام الثالث الذي هو الأربعة فتجدها متوافقةين بالنصف فتضرب نصف أحدهما في كامل الآخر فيخرج لك اثنا عشر فصحيح منها المسئلة وأعط الزوج ربعها ثلاثة والام سدسها اثنين والبنات نصفها ستة واجمع تلك الفروض تجدها احد عشر وأعط الواحد الباقي للعم هكذا

١٢	
٣	زوجا
٢	اما
٦	بناتا
١	عما

\* ومثال ثلاثة فروض معادلة للاصل زوج وأم وأخوان لام فالزوج يرث النصف مقامه اثنان والام ثلث السدس مقامه ستة والاخوان يرثان الثلث مقامه ثلاثة فقابل بين هذه المقامات كما تقدم تجد الاثنين والثلاثة داخلين تحت في الستة فاستغن بها وصحح منها المسئلة وأعط الزوج نصفه ثلاثة والام سدسها واحدا والاخوان ثلثها اثنين هكذا

٦	
٣	زوجا
١	أما
١	أخام
١	أخام

\* ومثال أربعة فروض عائلة على الاصل زوج وأم وأختان لاب وأخوان لام فلزوج النصف مقامه اثنان ولام السدس مقامه ستة والبنين الثلثان مقامهما ثلاثة وللأخوين الثلث مقامه ثلاثة فقابل بين تلك المقامات كما تقدم تجد بينها تداخلا فاستعن بالأكبرها الذي هو الستة وصحح منها المسئلة واعط للزوج نصفها ثلاثة ولام سدسها واحدا وللأختين

نصفها أربعة وللأخوين ثلثها اثنان واجمع تلك الفروض تجدها زائدة على الاصل باربعة فرد مثل هذا الزيد في أصل المسئلة يكون المجموع عشرة فاجعلها أصل المسئلة وانسب ذلك المزيدي الى هذا المجموع وقل انهم قد انقص لكل وارث منكم نسبة تلك الاربعة من العشرة وهي خمسان فيبقى الزوج ثلاثة من العشرة وهي خمسة أخماس نصف العشرة ولام واحد من العشرة وهو ثلاثة أخماس سدس العشرة وللأختين أربعة من العشرة وهي ثلاثة أخماس ثلث العشرة وللأخوين اثنان من العشرة وهي ثلاثة أخماس ثلث العشرة فيأخذ كل واحد من المال قلى أو كثر مثل نسبة حصة من العشرة وهذه صورتها

٦	
٣	زوجا
١	أما
١	أختين
١	أخوين

\* ومثال خمسة فروض عائلة على الاصل زوج وأم وأخت شقيقة وأخت لاب وأخ لام فللكل من الزوج وللشقيقة النصف مقامه اثنان ولكل واحد من الباقيين السدس مقامه ستة فقابل بين تلك المقامات الخمس كما تقدم تجد بينهما تداخلا فاستعن بالستة وصحح منها المسئلة واعط لكل من الزوج والشقيقة نصفها ثلاثة ولكل واحد من الباقيين سدسها واحدا

واجمع تلك الفروض تجدها زائدة على الاصل ثلاثة فرد مثل هذا المزيدي في الاصل يكن المجموع تسعة واجعلها أصل المسئلة وانسب ذلك المزيدي الى هذا المجموع فينتقص لكل وارث ثلث ما يستحقه في تلك التسعة التي هي كالمال فيبقى لكل من الزوج والشقيقة ثلثا نصف التسعة ولكل واحد من الباقيين ثلثا سدس التسعة فيأخذ كل واحد من المال القليل أو الكثير مثل تلك التسعة وهذه صورته

٩	
٣	زوجا
١	أما
٣	أختان
١	أختان
١	أخام

وقس على ذلك \* ثم أشار الى انحصار أصول المسائل التي كان فيها أهل الفروض في سبعة أعداد مستبقة من مقامات الفروض السابقة والى بيان ما يعول في تلك الاصول وما لا يعول بقوله

﴿ قَمَدَدُ الْأَصُولِ سَبْعَةٌ بَدَتْ \* مِنْ الْمَقَامَاتِ الَّتِي تَمَدَّتْ ﴾

﴿ اِثْنَانِ وَالْثَلَاثُ أَرْبَعٌ تُرَى \* وَالسُّتُّ وَالشَّمَانُ وَالْأَخْمَا عَشْرَانِ ﴾

﴿ وَأَرْبَعٌ كَانَتْ مَعَ الْعَشْرَيْنَا \* وَعَوْلُ ذِي السَّبْعِ مَعَ عَشْرَيْنَا ﴾

﴿ وَعَوْلُ سِتَّةٍ يُرَى لِسَبْعَةٍ \* وَاشْمَانُ بِسَبْعَةٍ وَعَشْرَةٍ ﴾

﴿ وَقَدْ يَكُونُ عَوْلُ الْإِثْنَيْنِ عَشْرًا \* لِكُلِّ فَرْدٍ يَمُدُّهُ قَدْ ظَهَرَ ﴾

﴿ وَيَقْتَصِي الْعَوْلُ لِسِتَّةَ شَرٍّ \* وَعَوْلُ مَا بَقِيَ غَيْرُ مُنْتَظَرٍ ﴾

فأقول في معنى ذلك أى إذا علمت أن أصول مسائل أهل الفروض تستخرج من مقامات الفروض بعمل التماثل أو التداخل أو التوافق أو التباين بعدد أصول مسائل أهل الفروض سبعة أعداد فقط بدت أى خرجت بالوجه الأربعة المذكورة في مقامات الفروض التي تقدمت في صدر هذا الباب وهي اثنان وثلاثة وأربعة ترى أى تعلم أى معلومة الحصول بعد الثلاثة والستة والثمانية واثنان عشر وأربعة تأت مجتمع مع العشرين فكان مجموعها أربعة وعشرين (أما الاثنان) فهي أصل للمسئلة في موضعين إذا كان فيها صاحب نصف وعاصب كزوج وعم أو كان فيها أهل نصفين كزوج وأخت شقيقة أو لاب وهذا صورة ذلك

فالمسئلة التي تصح من اثنين يكون فيها عاصب تارة \* ويستكملها أهل الفروض تارة (وأما الثلاثة) فهو أصل للمسئلة في ثلاثة مواضع إذا كان فيها ثلث وعاصب كام وعم أو كان فيها ثلثان وعاصب كابنتين وعم أو كان فيها ثلث وثلثان كاخنتين لاب وأخوين لام وهذه صورة الأولى

٢	
١	زوجا
١	اخنا

والتي تصح في الثلاثة حينئذ قد يكون فيها عاصب وقد يستكملها أهل الفروض (وأما الأربعة) فهي أصل للمسئلة في موضعين إذا كان فيها ربع وعاصب كزوج وبن أو زوجة وعم أو كان فيها ربع ونصف وعاصب كزوج وبنات وأخ لاب وهذه صورة الأخيرة

٢	
١	إخا
١	عمما

٤	
١	زوجا
٢	بناتا
١	اخا

وقد يكون فيها ربع وثلث وعاصب كزوجة وأبوين فلا بد في المسئلة التي تصح من الأربعة من عاصب (وأما الستة) فانها تكون أصلا لمسئلة كان فيها عاصب أو استكملها أهل الفروض أو كانت عائلة والستة في غير العول أصل للمسئلة في عشرة مواضع إذا كان فيها سدس وعاصب كام وابن أو كان فيها سدسان وعاصب كابوين وابن أو كان فيها سدس وثلث وعاصب كام وأخوين لام وعم أو كان فيها سدس ونصف وعاصب كام وأخ لام وأخت لاب وعم أو كان فيها سدسان وثلثان كابوين واثنين أو كان فيها ثلاثة أسداس ونصف كام وأخ لام وأخت لاب وأخت شقيقة أو كان فيها ثلث ونصف وعاصب كام وأخت لاب وعم وهذه صورة الأخيرة

وأما التي كان فيها نصف وثلث ما بقي وعاصب كزوج وأبوين فليل أصلها اثنان بناء على أن الاب لا يفرض له هنا كما تقدم وقيل أصلها ستة بناء على أنه يفرض له سدس (وأما الثمانية) فهي أصل للمسئلة في موضعين إذا كان فيها ثمن وعاصب كام أو زوجة وأخوين لام وأخ لاب أو كان فيها سدس وربع ونصف كزوجة وابن أو كان فيها ثمن ونصف وعاصب كزوجة وبنات وعم وهذه صورتها

٦	
٢	أما
٣	اخنا
١	عمما

٨	
١	زوجة
٤	بناتا
٣	عمما

ولا بد فيها من العاصب كالاربعة (وأما الاثنا عشر) ولا بد فيها من عاصب أو عول وهي في غير العول أصل للمسئلة في ستة مواضع إذا كان فيها سدس وربع وعاصب كام وزوج وابن أو كان فيها سدسان وربع وعاصب كابوين وزوج وابن أو كان فيها سدس وربع وثلث وعاصب كام وزوجة وأخوين لام وأخ لاب أو كان فيها سدس وربع ونصف وعاصب كام وزوج وبنات وعم أو كان فيها ربع

وثلاث وعاصب كزوجة وأم أو كان فيها ربع وثلاثان وعاصب كزوج وبنين وعم وهذه صورتها  
(وأما الأربعة والعشرون) فلا بد فيها من عاصب أو عول أيضا وهي في غير العول  
أصل للمسئلة في ستة مواضع إذا كان فيها ثمن وسدس وعاصب كزوجة وأم وابن  
أو كان فيها ثمن وسدسان وعاصب كزوجة وأبوين وابن أو كان فيها ثمن وسدس  
ونصف وعاصب كزوجة وأم وبنت وعم أو كان فيها ثمن وثلاثان وعاصب كزوجة  
وبنتين وأخ أو كان فيها ثمن وسدسان ونصف وعاصب كزوج وأم وبنت وبنت  
وابن الابن أو كان فيها ثمن وسدس وثلاثان وعاصب كزوجة وأم وبنتين وأخ شقيق وهذه صورة هذه الأخيرة

١٢	
٣	زوجة
٨	بنين
١	عما

تنبه زاد بعضهم في الأصول ثمانية عشر وستة وثلاثين والاول أصل لكل مسئلة  
فيها سدس وثلاث ما بقي وعاصب كام وجد وثلاثة أخوة فأكثر إذا الأفضل للجد  
هنا هو ثلث الباقي ولا ثلث للباقي بعد اخراج سدس الام من الستة فيضرب مقام  
الثلث في مقام السدس ابتداء فيخرج ثمانية عشر فتجعل أصل المسئلة والثاني لكل  
مسئلة فيها سدس وربع وثلاث ما بقي وعاصب كام وزوجة وجد وثلاثة أخوة فأكثر  
فالأفضل للجد هنا نحو ثلث الباقي ولا ثلث للباقي وهي السبعة الباقية عن الفرضين في  
الاثني عشر التي هي مقام السدس والربع فيضرب مقام الثلث في الاثني عشر فيخرج  
ستة وثلاثون فتجعل أصل المسئلة والمختار أن أصل الاولى ستة وأصل الثانية اثنا عشر وأصل كل  
منهما إلى العدد المذكور بانكسار ثلث ما بقي عن القروض الأصلية فصار ذلك شبيها بانكسار السهام  
الذي يقع على شخصين فأكثر \* قوله وعول ذي السبع مع عشرين أي وعول هذه المسئلة الأخيرة التي  
يكون أصلها أربعة وعشرين تكون بزيادة أجر ما فروضها عليها إلى سبعة محتصة مع عشرين أي إلى سبعة  
وعشرين فقط وأما عول إلى ذلك العدد في موضعين إذا كان فيها ثمن وسدسان وثلاثان كزوجة وأبوين  
وبنتين وكزوجة وبنين وبنتي ابن أو كان فيها ثمن ونصف وثلاثة أسداس كزوجة وبنت وأبوين وبنت  
ابن وكزوجة وبنت وبنين وبنت ابن والزوجة في المسئلة الاولى ثمن مقامه ثمانية ولكل من الابوين  
سدس مقامه ستة والبنين ثلثان مقامهما ثلاثة وهي داخل تحت الستة فاستعملها وقابل بينها وبين الثمانية  
تجدها متوافقين بالنصف فاضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يخرج لك أربعة وعشرين فاجعلها أصل  
المسئلة واعط منها الزوجة ثلثيها ولكل من الابوين سدسها أربعة والبنين ثلثيها ستة وجميع ذلك  
القروض مجتمع لك سبعة وعشرون فاجعلها في موضع أصل المسئلة وانسب تلك الخطوط إلى السبعة والعشرين  
فيأخذ كل واحد من المال مثل تلك النسبة ونسبة الثلاثة التي كانت الزوجة منها تسع فقد انقلب ثمنها تسعا  
كما قال على رضي الله عنه حين سئل عنها وهو يخطب على المنبر تلك صار ثمنها تسعا فاسترسل في خطبته العينية  
بلا توقف ولذلك يقال لهذه المسئلة منبرية وهذه صورتها

٢٤	
٣	زوجة
٤	أما
١٦	بنين
١	أخا

٢٧	
٣	زوجة
٤	أما
٤	أبا
١٦	بنين

وقد عالت هذه المسئلة بمثل ثمنها وانقص لكل وارت تسع ما يستحقه لو  
لم يكن عول وإذا أردت أن تعي ما قدرها عالت به فانسب المزيد الذي  
عالت به إلى الأصل كالثلاثة في أصل المثال فإذا نسبتهما إلى أصل المسئلة  
الذي هو أربعة وعشرون كان ذلك ثمنها وإذا أردت أن تعرف ما قدرها  
انتقص لكل وارت فانسب ذلك المزيد إلى المجموع الذي بلغت به العول فإذا

نسبت تلك الثلاثة الى سبعة وعشرين كان لك تسعاً وقد أشرت قبل هذه المدة الى العاملين المذكورين بقوله

﴿وَأَنْسَبُ لِأَصْلٍ فِي زِيَادَةٍ وَفِي \* نَقْصٍ لِمَجْمُوعٍ مَزِيدًا تَقْتَضِي﴾

أى وانسب لاصل المسئلة عددا مزيدا عليه في حال طلب معرفة قدر زيادة المسئلة على أصلها وانسب في حال طلب معرفة قدر نقص لكل وارث عددا مزيدا على الاصل لمجموع بلغته بالاعول تقتضي أى تنبع ما قاله العلماء وكل وارث في المثال المذكور قد انتقص له تسع ما يستحقه من السبعة والعشرون المترلة منزلة مال الهالك على تقدير انتفاء العول وبقي له ثمانية اتساع حقه وبيان ذلك أن الزوجة لها ثمن المال في الاصل وثمان سبعة وعشرين هو ثلاثة صحيحة وثلاثة أثمان واجعل الصحيح من جنس الكسر بان تبسطه بضرب الثلاثة الصحيحة في امام الكسر واجمع الخارج الى الثلاثة فوقه يخرج لك سبعة وعشرون ثمنا وانقص منها تسعما الذى هو ثلاثة يبق لها أربعة وعشرون ثمنا وفيها ثلاثة صحيحة مستخرجة بقسمتها على مقام ذلك الكسر الذى هو الثمن وهي ثمانية اتساع ثمن المال وان كل واحد من الابوين له سدس سبعة وعشرين لو لم يكن عول وهو أربعة صحيحة وثلاثة أسداس وأبسطها كما تقدم يخرج لك سبعة وعشرون سدسا وانقص منها تسعما الذى هو ثلاثة يبق له أربعة وعشرون سدسا وفيها أربعة صحيحة وهي ثمانية اتساع سدس المال وان البنيتين لهما ثلثا سبعة وعشرين لو لم يكن عول وهما ثمانية عشر وانقص منها تسعما الذى هو اثنان يبق لهما ستة عشر وهي ثمانية اتساع ثلثي المال \* قوله وعول ستة يرى لسبعة وثمان تسعة وعشرة أى وعول ستة الذى هو زيادة أجزاء فروض الستة عليها يرى أى يشاهد ونوعه تارة الى سبعة وتارة الى ثمانية وتارة الى تسعة وتارة الى عشرة وهي غاية عولها أما عولها الى سبعة فانما يكون في أربعة مواضع اذا كان فيها سدس ونصفان كما خلام وزج وأخت شقيقة وأولاد وكان فيها سدس وثلث وثلثان كام وأخوين لام وأخت شقيقة ان كان فيها نصف وثلثان كزوج وأختين شقيقتين أولاد وهذه صورة الاخيرة

٧	
٣	زوجا
٢	أختا
٢	أختا ش

وقد عالت هذه بمثل سدسها لان نسبة الواحد المزيده من الاصل سدس وانتقص لكل وارث سبع ما يستحقه لو لم يكن عول وبقي له ستة اسباع حقه لان نسبة ذلك المزيده للمجموع سبع وبيان ذلك ان الزوج كان له من السبعة التي هي كالمال نصفها وهو ثلاثة صحيحة ونصف واذا بسطت

كما تقدم كان بسطها سبعة أنصاف واذا نقص منها سبعها الذى هو النصف الواحد بقي له ستة أنصاف وفيها ثلاثة صحيحة وهي ستة أسباع نصف المال وان الاختين كان لهما من السبعة ثلثا وهي أربعة صحيحة وثلثان واذا بسطت كما تقدم كان بسطها أربعة عشر ثلثا واذا نقص منها سبعها الذى هو ثلثان بقي لهما اثنا عشر ثلثا وفيها أربعة صحيحة وهي ستة أسباع ثلثي المال وأما عولها الى ثمانية فانما يكون في ثلاثة مواضع اذا كان فيها سدس ونصف وثلثان كام وزوج وأختين لاب أو كان فيها سدسا ونصف كام وأخ لام وزوج وأخت شقيقة أو كان فيها ثلث ونصفان كام وزوج وأخت لاب وهذه صورتها

٨	
٢	أما
٣	زوجة
٣	اخت

وقد عالت هذه بمثل ثلثها وانتقص لكل وارث ربع ما يستحقه لولم يكن عول وبقي له ثلاثة أرباع حقه وبيان ذلك أن الأم كان لها ثلث الثمانية التي هي كالمال وهي اثنان وثلثان وبسطها ثمانية أثلاث وانتقص لاربعاها الذي هو ثلثان وبقي لها ستة أثلاث وفيها اثنان صحيحان وهما ثلاثة أرباع ثلث المال وإن الزوج كان له نصف تلك الثمانية وهو أربعة وانتقص

لاربعاها الذي هو الواحد وبقي له ثلاثة وهي ثلاثة أرباع نصف المال وكذلك الأخت وأما عولها إلى تسعة فأنما يكون في أربعة مواضع إذا كان فيهما سدس وثلث ونصفان كام وأخوين لام وزوج وأخت لاب أو كان فيها سدسان ونصف وثلثان كام وأخ لام وزوج وأخت شقيقة أو كان فيها ثلث ونصف وثلثان كام وأخوين لام وزوج وأختين لاب وهذه صورة الأخيرة

٩	
٢	أخوين
٣	زوجة
٤	أختين

وقد عالت هذه بمثل نصفها وانتقص لكل وارث ثلث ما يستحقه لولم يكن عول وبقي له ثلثا حقه وبيان ذلك أن الأخوين لهما ثلث التسعة التي هي كالمال وهو ثلاثة وانتقص لها ثلثها الذي هو الواحد وبقي لها اثنان وهما ثلثا ثلث المال وإن الزوج كان له نصف تلك التسعة وهو أربعة صحيحة

ونصف وبسطها تسعة انصاف وانتقص له ثلثا انصاف وبقي له ستة انصاف وفيها ثلاثة صحيحة وهي ثلثا نصف المال وإن الأخوين كان لها ثلثا تلك التسعة وهما ستة وانتقص لها ثلثا الذي هو اثنان وبقي لها أربعة وهي ثلثا ثلثي المال وأما عولها إلى عشرة فأنما يكون في موضعين إذا كان فيها سدس وثلث ونصف وثلثان كام وأخوين لام وزوج وأختين لاب أو كان فيها سدسان وثلث ونصفان كام وأخت لاب وأخوين لام وزوج وأخت شقيقة وهذه صورة الأخيرة

١٠	
١	أما
٢	اخت
٣	أخوين م
٣	زوجة
٣	اخت

وقد عالت هذه بمثل ثلثيها وانتقص لكل وارث خمسا ما يستحقه لولم يكن عول وبقي له ثلاثة أخماس حقه وبيان ذلك أن الأم كان لها سدس تلك العشرة التي هي كالمال وهو واحد صحيح وأربعة أسداس وبسطها عشرة أسداس وانتقص لها خمسها وبقي لها ستة أسداس وفيها واحد صحيح وهو ثلاثة أخماس سدس المال وكذلك الأخت للاب وإن الأخوين كان لها ثلث تلك العشرة وهو ثلاثة صحيحة وثلث وبسطها عشرة

أثلاث وفيها اثنان صحيحان وهما ثلاثة أخماس ثلث المال وإن كلا من الزوج والشقيقة كان له نصف تلك العشرة وهو خمسة صحيحة وانتقص له خمسها وبقي ثلاثة صحيحة وهي ثلاثة أخماس نصف المال \* قوله وقد يكون عول الإثنى عشر لكل فرد بعده قد ظهر أي وينتهي العول للبعة عشر أي وقد يكون على سبيل التحقيق عول الإثنى عشر لكل عدد فرد ظاهر بعده وينتهي عول هذا العدد لبعة عشر وعول المسئلة التي يكون هذا العدد أصلها حينئذ يكون بالافراد التي هي ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر فقط دون الأزواج التي هي أربعة عشر وستة عشر فلا تمول إليها أبدا \* أما عولها إلى ثلاثة عشر فأنما يكون

في ثلاثة مواضع اذا كان فيها سدس وربع وثلاثان كأم وزوج وبنتين أو كان فيها سدسان وربع ونصف كأم وبنت ابن وزوج وبنت أم كان فيها ربع وثلاث ونصف كزوجة وأم وأخت لاب وهذه صور هذه الأخيرة

١٣	
٣	٤ زوجة
٤	٣ أم
٦	٢ أخت

وقد عالت هذه بمثل نصف سدسها وانتقص لكل وارث جزء من الثلاثة عشرة جزءاً التي انقسم عليها ما يستحقه لو لم يكن عول وبقي له اثنا عشر جزءاً من حقه ويان ذلك ان الزوجة كان لها ربع من تلك الثلاثة عشرة التي هي كالمال وهو ثلاثة صحيحة وربع وبسطها ثلاثة عشر ربعاً وانتقص

لها من هذه الثلاثة عشرة الجزء الذي هو الربع وبقي لها اثنا عشر ربعاً وفيها ثلاثة صحيحة وان الأم كان لها ثلث من تلك الثلاثة عشرة التي هي كالمال وهو أربعة صحيحة وبسطها ثلاثة عشر ثلثاً وانتقص لها من هذه الثلاثة عشرة الجزء الذي هو الثلث وبقي لها اثنا عشر ثلثاً وفيها أربعة صحيحة وان الأخت كان لها نصف من تلك الثلاثة عشرة التي هي كالمال وهي ستة صحيحة ونصف وبسطها ثلاثة ونصف وانتقص لها من هذه الثلاثة عشرة الجزء الذي هو الثلث وبقي لها اثنا عشر نصفاً وفيها أربعة صحيحة \* وأما عولها الى خمسة عشر فانما يكون في أربعة مواضع اذا كان فيها سدس وربع وثلث ونصف كأم وزوجة وأخوين لام وأخت لاب أو كان فيها سدسان وربع وثلاثان كأم وأخ لام وزوجة وأختين لاب أو كان فيها ثلاثة سدسان وربع ونصف كأم وأخ وأخت لاب وزوجة وأخت شقيقة أو كان فيها ربع وثلث وثلاثان كزوجة وأخوين لام وأختين لاب وهذه صورتها

١٥	
٣	٤ زوجة
٤	٣ أخوين
٨	٣ أختين

وقد عالت هذه بمثل ربعها وانتقص لكل وارث خمس ما يستحقه لو لم يكن عول وبقي له أربعة أخماس حقه ويان ذلك ان الزوجة كان لها ربع من تلك الخمسة عشرة التي هي كالمال وهو ثلاثة صحيحة وثلاثة أرباع وبسطها خمسة عشر ربعاً وانتقص لها خمساً الذي هو ثلاثة أرباع وبقي لها اثنا عشر ربعاً وفيها ثلاثة صحيحة \* وان الأخوين كان لها ثلث من

تلك الخمسة عشر وهو خمسة وانتقص لها خمسها وبقي لها أربعة صحيحة \* وان الأختين كان لها ثلثان من تلك الخمسة عشر وهما عشرة وانتقص لها خمسها وبقي لها ثمانية صحيحة \* وأما عولها الى سبعة عشر فانما يكون في موضعين اذا كان فيها سدس وربع وثلث وثلاثان كأم وزوجة وأخوين لام وأختين لاب \* ومن هنا مسألة تسمى بأمر الأرامل والدينارية لان فيها سبع عشرة امرأة ورثوا سبعة عشر ديناراً بالقرض على السواء وهي جدتان وثلاث وجات وأربع أخوات لام وثمان أخوات شقائق أو لاب أو كان فيها سدسان وربع وثلث ونصف كأم وأختين لاب وزوجة وأخوين لام وأخت شقيقة وهذه صورة الاولى

١٧	
٢	٦ أم
٣	٤ زوجة
٤	٣ أخوين
٨	٣ أختين

وقد عالت هذه بمثل ثلثها وانتقص لكل وارث خمسة أجزاء من السبعة عشر جزءاً التي انقسم عليها ما يستحقه لو لم يكن عول وبقوله اثني عشر جزءاً في حقه \* ويان ذلك ان الأم كان لها سدس من تلك السبعة عشر التي هي كالمال وهو اثنان وخمسة سداس وبسطها سبعة عشر سدساً وانتقص لها منها خمسة أجزاء وبقي لها اثني عشر جزءاً كل جزء هو سدس واحد وفيها اثنان صحيحان \* وان الزوجة كان لها ربع من تلك

السبعة عشر التي هي كالمال وهو أربعة صحيحة وربيع وبسطها سبعة عشر ربما وانتقص لها منها خمسة أجزاء وبقي لها اثني عشر ربما وفيها ثلاثة صحيحة \* وإن الأخوين كانا لها ثلث من تلك السبعة عشر وهو خمسة صحيحة وثلثان وبسطها سبعة عشر ثلثا وانتقص لهما في خمسة أجزاء . وبقي لهما اثنا عشر ثلثا وفيها أربعة صحيحة \* وإن الأخوين كانا لهما ثلثان من تلك السبعة عشر وهما أحدا عشر حاد وثلث وبسطها أربعة وثلاثون ثلثا فيقسم هذا البسط على سبعة عشر فيخرج اثنان من تلك الأثلاث لكل . . . فينتقص الخمسة الأجزاء التي كان في كل جزء منها ثلثان من سبعة عشر جزءا فيبقى اثنا عشر في كل جزء منها . . . إن مجموع ما فيها من الأثلاث أربعة وعشرون ثلثا وفيها ثمانية صحيحة مستخرجة من قسمة تلك الأثلاث على مقام الثلث لأن العمل في استخراج الصحيح من الكسر أن تقسم على مقام الكسر \* قوله وعول ما بقي غير منتظر \* أي وعول ما بقي من الأصول السبعة وهو الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية غير منتظر أي غير مرتقب ومرجو كان عول الأصول الأربعة الباقية لا يمكن وقوعه أبداً لأن الاثنين والثلاثة ليس لهما إلا حالتان وجود العاصب فيهما أو استحالة القروض لهما \* وأما الأربعة والثمانية فلا بد فيهما من العاصب أبداً كما تقدم فلا يعول حينئذ من الأصول السبعة إلا الستة والاثني عشر والأربعة والعشرون لكن الستة تارة يكون فيها عاصب وتارة يستكملها أهل القروض وتارة يكون فيها عول والاثني عشر والأربعة والعشرون لا بد فيها من عاصب أو عول كما تقدم بيان جميع ذلك في الأمثلة السابقة وبالله التوفيق \* ثم قال الناظم

أصلحه الله

### ﴿ صِفَةُ إِزَالَةِ الْإِنْكَسَارِ مِنَ السَّهَامِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا ﴾

فاقول المسئلة إذا صححت من بعض الأصول السبعة السابقة إما أن يبقى على ذلك المدد وما أن يمرض لها ما يوجب الزيادة على الأصل من عول أو أن ينكسر السهام على بعض الورثة لكن العول يوجب الزيادة على الأصل والنقصان من السهام لأن الزيادة كانت في الأصل دون ضرب في السهام كما تقدم وعمل الإنكسار إنما يوجب الزيادة على الأصل ولا ينتقص بسببه شيء للورثة لأن المدد الذي يزيد به الأصل في الإنكسار لا بد أن يضرب في الأصل وفي السهام معا فيلزم من ذلك أن تزيد السهام بمثل ما زاد به الأصل والمافزع من أحكام العول ذكره بنده عمل الإنكسار الذي هو عدم انقسام السهام على نوع من الورثة أو أكثر مع تعدد أفراد النوع لأن الواحد لا ينكسر عليه عدد \* أي هذا الكلام الآتي باب بيان صفة إزالة الإنكسار من السهام أي من الحظوظ التي وقع الإنكسار فيها سواء كانت تلك الحظوظ لأهل القروض أو لمن ورث معهم من العصبة وأما العصبة وحدهم فلا يقع الإنكسار في مسئلتهم إذ لا تصح ابتداء الأمن عددهم وسهمهم كما تقدم ثم قال الناظم

أصلحه الله

﴿ يَقَعُ الْإِنْكَسَارُ لِلْوَرَثِ \* لِصِنْفٍ أَوْ صِنْفَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ ﴾

﴿ وَلَا يَكُونُ وَاَقِعًا لِارْبَعٍ \* إِلَّا عَلَى تَوَرِثِ جَسَدَاتٍ فِعْ ﴾

فاقول في معنى ذلك أي يقع الإنكسار للسهام في المسألة للورثة المتعددين لكن إنما يقع لصنف منهم أو

صنفين أو ثلاثة أصناف ولا يكون الانكسار واقماً في المسئلة لاربعة أصناف من الورثة الاعلى وجوب توريث جدات ثلاث أو أكثر عند زبدن ثابت في المرجوح من قولين أو عند مالك في صورة الشركاء في الامة اذا وطؤها في ظهر واحد فولدت أولاداً فالخاتمة القافة بكل واحد منهم أو لم توجد القافة بالكلية ثم مات أحد الأولاد قبل بلوغه بعد أن مات أمه وآبؤه عن جدات وأربع زوجات وثلاث أخوات شقائق وثلاثة أخوة لام فإنه يكون واقماً لاربعة أصناف فقط ولا يقع لخمس أصناف على كل حال فمى أى فاحفظ أيها الطالب ذلك ودليل الانحصار فيما ذكره والاستقراء لأن الورثة الذين يمكن الانكسار عليهم لا مكان تعدد افرادهم يحجب بعضهم بعضاً فلا يمكن أن يجتمع منهم الامتداد ما ذكر من الاصناف والصنف والنوع والفرق والحزب والطائفة كلها الفاظ مترادفة \* وكل من يشترك في فرض واحد أو في الارث بالمصوبة فهو صنف واحد ثم أشار الى العمل العام في أصناف الانكسار بقوله

﴿وَانْظُرْ إِذَا كَانَ بَيْنَ الْأَقْسَامِ \* بَيْنَ رُؤُوسِ الصَّنْفِ وَالسَّهَامِ﴾  
 ﴿فَإِنْ تَوَافَقَ فَخُذْ وَفْقَ رُؤُوسٍ \* وَإِنْ تَبَايَنَّا فَجَمَلَةُ الرُّؤُوسِ﴾  
 ﴿وَبَعْدُ أَنْ يُؤْخَذَ مَا قَدْ حَكَمْنَا \* يَكُونُ تَقْصِيلٌ بِمَا قَدْ بَقِيَ﴾

فأقول في معنى ذلك وانظر أيها الطالب اذا كان الانكسار في هذه الاقسام السابقة التي هي الصنف والصنفان والثلاثة والاربعة بين عدد رؤوس كل صنف وسهامه التي كانت قدامه بالتوافق أو التباين فقط فان توافق الرؤوس والسهام ولم تشترك في شيء من الاجزاء الصحيحة فخذ الرؤوس الحاصلة عندك واجملها في طرف القرينة وبعد أن يؤخذ من كل صنف وقع عليه الانكسار في القرينة ما قد حكيما أى ما قد ذكر من فوق الرؤوس في التوافق وجملة الرؤوس في التباين يكون فيه تفصيل يأتي قريباً في العمل الذي قد بقي لتمام عمل ازالة الانكسار من المسئلة ولا ينظر بين الرؤوس والسهام بالتمائل والتداخل لأن تامل الرؤوس والسهام في القدر يستلزم الاقسام وكذلك دخول الرؤوس تحت السهام يستلزمه كما اذا خرج منه أسهم الثلاثة أشخاص وأما اذا دخلت السهام تحت الرؤوس كما اذا خرج لثلاثة أسهم لستة أشخاص فلا يستلزمه لأن كل متداخل متوافق فاقصر على عمل التوافق هنا لأنه أخصر من عمل التداخل لأن أخذ وفق الرؤوس أولى من أخذ بجملة السهام ولم يكن مثال المعلن هنا واحداً لأن السهام التي هي أحد العددين المنظور بينهما لا يضرب فيها شيء \* ثم أشار الى تمام عمل ازالة الانكسار من المسئلة التي وقع فيها الانكسار على صنف واحد من الورثة بقوله \*

﴿فَإِنْ يَقَعُ ذَلِكَ لِصَنْفٍ مُتَّحِدٍ \* فَاجِرْ وَفْقاً أَوْ رُؤُوساً قَدْ عُمِدَ﴾  
 ﴿فِي أَصْلِهَا أَوْ عَوَّلِهَا فَمَا خَرَجَ \* تَصِحَّ مِنْهُ أَبَدًا بِلا عَوْجٍ﴾  
 ﴿وَاضْرِبْ سِهَامَ كُلِّ وَارِثٍ بِمَا \* ضُرِبَ فِي مَسْئَلَةِ ذَلِكَ أَفْهَمَا﴾

فأقول في معنى ذلك وان يقع ذلك الانكسار لصنف واحد من الورثة ونظرت بين رؤوسهم وسهامهم بالعمل

السابق حتى لا يخرج من وفق الرأس او جهتها الى طرق الفريضة فاجر اى فاضرب وفقاً معهودا اى معروفاً فيما تقدم باخذه من الرأس ان وافقت السهام او اضرب رؤوساً اى عدد جملة رؤوس معهودة فيما تقدم وان باينت السهام في اصل المسئلة ان تكن عالية اوفى مبلغ عولها ان كانت عالية فالعدد الذى خرج لك من الضرب اصح منه المسئلة بلا وجود عوج اى انكار في ذلك الخارج ابداً واجعله حينئذ بعد العدد الذى صححت منه اولاً واضرب سهام كل وارث فيما ضرب في مسئلة متقدمة بعد ان يجعل فوقها خرج له مستحقه من ذلك العدد الثانى وافهم ايها الطالب ذلك العمل بتمامه \* مثال توافق الرؤوس والسهام مع عدم العول زوج وستة بنين فأصلها من أربعة فيكون الزوج واحد وللبناء الستة ثلاثة والستة اثنى عشر موافقة للثلاثة التى هي السهام بالثلث فاضرب الاثنين التى هي وفق الرؤوس في أصل المسئلة يخرج لك ثمانية واجعلها بعد الاصل واضرب ما بيد كل وارث في الاثنين التى ضربت في أصل المسئلة يخرج الزوج اثنان ولكل ابن واحد هكذا

٨	٤	
٢	١	زوجا
٦	٣	ابناء

ومثال تباين الرؤوس والسهام مع عدم العول زوج وأربعة بنين فأصلها من أربعة فيكون الزوج واحد وللبناء الاربعه ثلاثة والاربعة اثنى عشر الى هي الرؤوس مائة للثلاثة التى هي السهام فاضرب حينئذ جملة الرؤوس في أصل المسئلة يخرج لك ستة عشر اجعلها بعد الاصل واضرب ما بيد كل واحد في الاربعه التى ضربت في أصل المسئلة يخرج الزوج أربعة ولكل ابن ثلاثة هكذا

١٦	٤	
٤	١	زوجا
١٢	٣	ابناء

ومثال توافقها مع العول زوج وستة أخوات شقائق فأصلها من ستة فتعول السبعة ويكون الزوج ثلاثة والأخوات الست أربعة وهما متوافقان بالنصف فاضرب حينئذ نصف الرؤوس في السبعة التى هي مبلغ عولها يخرج واحد وعشرون اجعلها بعد السبعة واضرب ما بيد كل وارث في الثلاثة التى ضربت في تلك السبعة يخرج الزوج تسعة ولكل أخت من الأخوات الست اثنان هكذا

٢٨	٧	
٩	٣	زوجا
١٢	٤	أخوات

ومثال تباينها مع العول زوج وثلاث أخوات لاب فأصلها من ستة فتعول الى سبعة ويكون الزوج ثلاثة وللأخوات الثلاث أربعة وهما متباينان فاضرب حينئذ الثلاثة التى هي جملة الرؤوس في السبعة التى هي مبلغ عولها يخرج لك احدى وعشرون اجعلها بعد السبعة واضرب ما بيد كل وارث في الثلاثة التى ضربت في تلك السبعة يخرج الزوج تسعة ولكل أخت أربعة هكذا

٢٨	٧	
٩	٣	زوجا
١٢	٤	أخوات

وقس على تلك الامثلة الاربعه غيرها ثم أشار الى تمام عمل ازالة الانكسار من المسئلة التى وقع الانكسار فيها على صنفين من الورثة بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ عَلَى الصَّنَفَيْنِ \* فَأَخْرِجِ الْوَقْفَيْنِ دُونَ مَتْنِ﴾

﴿أَوْ الرُّوُوسَيْنِ مَعًا أَوْ أَعْزَلًا \* رُؤُوسَ وَاحِدٍ وَوَقْفٍ مَا تَلَا﴾

﴿ وَبَيْنَ مَعْرُوفَيْنِ قَابِلٍ وَاعْمَلَا \* بَيْنَهُمَا بِكُمْ مَتَا قَدْ انْجَلَا ﴾  
 ﴿ مِنَ التَّمَانِيِ الَّذِي تَقْدَمَا \* أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا قَبِيلُ قُدَمَا ﴾  
 ﴿ وَاضْرِبْ بِأَصْلٍ أَوْ بَعُولٍ مَبْدَا \* فَمَا تَصِيحُ مِنْهُ يَبْدُوا أَبْدَا ﴾  
 ﴿ وَاضْرِبْ لِكُلِّ وَارِثٍ مَّا كَانَ لَهُ \* فِي عَدَدِ ضَرْبَتِهِ فِي الْمَسْئَلَةِ ﴾

فأقول في تفسير ذلك قد استعمل الناظم ثنية رؤس وإن كان جميع تكسير تنزيلا منزلة صنف أى وإن يكن ذلك الانكسار واقعا على الصنفين من الورثة فأخرج أيها الطالب إلى طرق الفريضة الوقفين المأخوذين من الرؤسين إن وافق رؤس كل من الصنفين سهامه دون وجود ممين أى كذب في ذلك أو أخرج إلى طرق الفريضة الرؤسين أى الصنفين معاً أى جميعا إن أبين كل من الصنفين سهامه وأعزل في طرف الفريضة رؤس صنف واحد أبين سهامه ووفق الصنف الآخر الذى نلاه أى تبعه من بعده أو من قبله إذا وافق سهامه وقابل بعد ذلك بين عديدين معزولين في طرف الفريضة وهما لوفقان في القسم الاول والرؤسان في الثانى والرؤس والوفق في الثالث بالتماثل والتداخل والتوافق والتباين واعمل بين العديدين في الطرق بحكم الوجه الذى قد انجلا أى ظهر بينهما من التماثل الذى تقدم عمله في تصحيح المسائل أو غير التماثل من جميع ما قدم قبل هذا الباب من التداخل والتوافق والتباين واضرب ما بدا أى خرج لك يعمل التماثل أو التداخل أو التوافق أو التباين فأصل أى في أصل المسئلة إن لم تكن عائلة أو بعول أى أوفى مياغ عولها إن كانت عائلة فالعدد الذى تصح منه المسئلة بلا انكسار يبدوا أى يخرج من ذلك الضرب أبدا واجعله بعد العدد الاول واضرب لكل وارث ما كان له قدامه في عدد ضربته في أصل المسئلة أو في مياغ عولها بعد أن نجعله فوقها يخرج له ما يستحقه من ذلك العدد \* ويستفاد ما ذكر أن الانكسار على الصنفين يتصور فيه اثنتا عشرة صورة في مسائل غير العول ومثل ذلك في مسائل العول وهي صور التماثل والتداخل والتوافق والتباين بين الوقفين المعزولين في الطرف إذا وافق كل من الصنفين سهامه وصور تلك الأقسام الأربعة بين الرؤس والوفق المعزولين في الطرف إذا أبين أحدهما سهامه ووافقها الآخر \* مثال تماثل الوقفين أم وتمان أخوات لاب وأربع أخوة لأم فأصلها من ستة وتقول إلى سبعة ويكون للام واحد وللأخوات الثمان أربعة وهما متوافقان بالربع فيعزل رؤس الذى هو اثنان في الطرف وللأخوة الأربعة اثنان وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤس في الطرف والوفقان بالمر ولأنهما اثنان فيستغنى بإحدهما في السبعة أتى صحت منها المسئلة بعولها ليخرج أربعة عشر ومنها تصح فتجعل بعد السبعة ويضرب ما بيد كل وارث في الاثنين المضروبين في السبعة بعد جمعهما فوقها فيخرج للام اثنان ولكل أخت واحد ولكل أخ واحد هكذا

١٤	٧	
٢	١	١ أما
٨	٤	٢ أخوات ٨ م
٤	٢	٢ أخوة ٤

ومثال تداخل الوقفين أم وست عشرة أختا لاب وأربع أخوة لأم فأصلها من ستة وتقول إلى سبعة ويكون للام واحد وللأخوات الست عشرة أربعة وهما متوافقان بالربع فيعزل ربع الرؤس الذى هو أربعة في الطرف وللأخوة الأربعة اثنان وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤس

الذى هو اثنان في الطرف والوقوفان المعزولان متداخلان فيستغنى باكبرهما فيضرب في تلك السبعة فيخرج ثمانية وعشرون ومنها تصح فتجعل بعد السبعة ويضرب ما بيد كل وارث في الاربعة المضروبة في السبعة فيخرج للام أربعة ولكل أخت واحد ولكل أخ اثنان خارجان من قسمة الثمانية على عدد الاخوة هكذا

٢٨	٧	
٤	١	اما
١٦	٤	٤ اخوات
٨	٢	٢ اخوة

ومثال توافق الوقفين أم وست عشرة أخلاب واثني عشر أخلام فأصلها من ستة وتعمل الى سبعة كما تقدم فتتكسر أربعة على ست عشرة وهما متوافقان بالربع فيعزل ربع الرأس الذي هو أربعة في الطرف وتتكسر اثنان على اثني عشر وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرأس الذي هو ستة

في الطرف والوقوفان المعزولان متوافقان بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر فيخرج اثني عشر فتضرب في تلك السبعة فيخرج أربعة وثمانون ومنها تصح فتجعل بعد السبعة ويضرب ما بيد كل وارث في الاثني عشر فيخرج للام اثني عشر ولكل أخت ثلاثة خارجة من قسمة ثمانية وأربعين على عددهن ولكل أخ اثنان خارجان من قسمة أربعة وعشرين على عددهم هكذا

٨٤	٧	
١٢	١	اما
٤٨	٤	٤ اخوات
٢٤	٢	٦ اخوة

ومثال تابين الوقفين أم وست أخوات لاب وأربعة أخوة لام فأصلها من ستة وتعمل الى سبعة كما تقدم فتتكسر أربعة على ست أخوات وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرأس الذي هو اثنان في الطرف وتتكسر اثنان على أربعة وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرأس الذي هو اثنان

في الطرف والوقوفان المعزولان متوافقان فيضرب كامل أحدهما في كامل الآخر فتخرج ستة فتضرب في تلك السبعة فيخرج اثنان وأربعون ومنها تصح فتجعل بعد السبعة ويضرب ما بيد كل وارث في تلك الستة فيخرج للام ستة ولكل أخت أربعة ولكل أخ ثلاثة هكذا

٤٢	٧	
٠٦	١	اما
٢٤	٤	٣ اخوات
١٢	٢	٢ اخوة

ومثال ثمانين الرأس ثلاث أخوات لاب وثلاثة أخوة لام فأصلها من ثلاثة فتتكسر اثنان على ثلاث أخوات وهما متباينان فتعزل جملة الرأس في الطرف والرؤسان المعزولان وثمانان فيستغنى باحدهما فيضرب في الاصل فتخرج تسعة ومنها تصح فتجعل بعد الثلاثة ويضرب ما بيد كل وارث في تلك الثلاثة

المضروبة في الاصل فيخرج لكل أخت اثنان ولكل أخ واحد هكذا

٩	٣	
٦	٢	٣ اخوات
٣	١	٣ اخوة

ومثال تداخل الرؤسين ثلاث أخوات لاب وستة أخوة لام فأصلها من ثلاثة فتتكسر اثنان على ثلاث وهما متباينان فتعزل الرأس في الطرف والرؤسان المعزولان متداخلان فيستغنى باكبرهما فيضرب

في الاصل فتخرج ثمانية عشر ومنها تصح فتجعل بعد الاصل ويضرب ما بيد كل وارث في الستة المضروبة في الاصل فيخرج لكل أخت أربعة ولكل أخ واحد هكذا

١٨	٣	
١٢	٢	٣ أخوات
٦	١	٦ أخوة

ومثال توافق الرؤس تسع أخوات لاب وستة أخوة لام فأصلها من ثلاثة فتتكسر اثنان على تسع وهما متباينان فتعزل الرؤس في الطرف ويتكسر واحد على ستة وهما متباينان أيضا فتعزل الرؤس في الطرف والرؤسان المعزولان متوافقان بالثلث فيضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر فيخرج ثمانية عشر فتضرب في الاصل فتخرج أربعة وخمسون ومنها تصح فتجعل بعد الاصل ويضرب ما بيد كل وارث في تلك الثمانية عشر فيخرج لكل أخت أربعة ولكل أخ ثلاثة هكذا

٥٤	٣	
٣٦	٢	٩ أخوات
١٨	١	١٨ أخوة

ومثال تباين الرؤس ثلاث أخوات لاب وأربع أخوة لام فأصلها من ثلاثة فتتكسر اثنان على ثلاث وهما متباينان فتعزل الرؤس في الطرف ويتكسر واحد على أربعة وهما متباينان فتعزل الرؤس في الطرف والرؤسان المعزولان متباينان فيضرب أحدهما في الآخر فيخرج اثني عشر فتضرب في الاصل فيخرج ستة وثلاثون ومنها تصح فتجعل بعد الاصل ويضرب ما بيد كل واحد في تلك الاثني عشر فيخرج لكل أخت ثمانية ولكل أخ ثلاثة هكذا

٣٦	٣	
٢٤	٢	٣ أخوات
١٢	١	٤ أخوة لام

ومثال تماثل الرؤس والوفى ثلاث أخوة لام وست أخوات لاب فأصلها من ثلاثة فتتكسر واحد على ثلاثة وهما متباينان فتعزل الرؤس في الطرف ويتكسر اثنان على ست وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤس الذي هو ثلاثة في الطرف والرؤس المعزولان متوافقان فيستثنى بأحدهما فيضرب في الاصل فتخرج تسعة ومنها تصح فتجعل بعد الاصل ويضرب ما بيد كل وارث فيما ضرب في الاصل فيخرج لكل أخ واحد ولكل أخت واحد هكذا

٩	٣	
٣	١	٣ أخوة
٦	٢	٦ أخوات

\* ومثال تداخل الرؤس والوفى أربعة أخوة لام وأربع أخوات لاب فأصلها من ثلاثة فتتكسر واحد على أربعة وهما متباينان فتعزل الرؤس في الطرف ويتكسر اثنان على أربع وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤس الذي هو اثنان في الطرف والرؤس المعزولان متداخلان فيستثنى بأحدهما فيضرب في الاصل فتخرج اثنا عشر ومنها تصح فتجعل بعد الاصل ويضرب ما بيد كل وارث في الأربعة المضروبة في الاصل فيخرج لكل أخ واحد ولكل أخت اثنان هكذا

١٢	٣	
٤	١	٤ أخوة
٨	٢	٢ أخوات

\* ومثال توافق الرؤس والوفى ستة أخوة لام وثمان أخوات لاب فأصلها من ثلاثة فتتكسر واحد على ستة وهما متباينان فتعزل الرؤس في الطرف ويتكسر اثنان على ثمان وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤس والرؤس المعزولان متوافقان بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر فيخرج اثناعشر فتضرب في الاصل فتخرج ستة وثلاثون ومنها تصح فتجعل بعد الاصل ويضرب ما بيد كل وارث في تلك الاثني عشر فيخرج لكل أخ اثنان ولكل أخت ثلاثة هكذا

٣٦	٣	
١٢	١	أخوة ٣
٢٤	٢	أخوات ٨

\* ومثال التباين الرؤوس والوقوف ثلاثة أخوة لام وأربع أخوات لاب  
فاصلها من ثلاثة فينكسر واحد على ثلاثة وهما متباينان فتزول الرؤوس في  
الطرف وينكسر اثنان على أربع وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف

الرؤوس الذي هو اثنان في الطرف والرؤوس والوقوف المعزولان متباينان فيضرب أحدهما في الآخر فتخرج  
سته فتضرب في الاصل فتخرج ثمانية عشر ومنها يصبح فتجعل بعد الاصل ويضرب مايد كل وارث في تلك  
السته فيخرج لكل أخ اثنان ولكل أخت ثلاثة خارجة من قسمة الاثنى عشر التي كانت هن على عدد هن هكذا

١٨	٣	
٦	١	أخوة ٣
١٢	٢	أخوات ٤

وقس على تلك الأمثلة غيرها من المسائل كان فيها عول أو لم يكن \* ثم  
أشار الى تمام عمل ازالة الانكسار من المسائل التي وقع الانكسار فيها  
على ثلاثة أصناف من الورثة بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ عَلَى ثَلَاثٍ فَاعْزَلَا \* مِنْ كُلِّ صِنْفٍ وَفَقَهُ أَوْ مَاجَلَا﴾  
﴿فَتَبْرَزُ الثَّلَاثَةُ الْمُسْتَبْطَةُ \* أَوْ فَاقَا أَوْ رُوسَا أَوْ مَحْتَلَّةَا﴾  
﴿ثُمَّتَ بَيْنَ اثْنَيْنِ مِنْهَا قَابِلٌ \* ثُمَّتَ بَيْنَ ثَالِثٍ وَالْحَاصِلِ﴾  
﴿بِأَوْجِهٍ أَرْبَعَةٍ تَقْدَمَتْ \* وَمَا بَدَا لَكَ بِأَعْمَالٍ خَلَتْ﴾  
﴿فَاضْرِبْهُ فِي مَبْلَغِ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ \* يَبْدُ الَّذِي تَصِحُّ مِنْهُ مَكْمَلَةُ﴾  
﴿وَاجْعَلْهُ أَضَاحِرَ سَهْمٍ وَاضْرِبْ \* مِمَّا كَانَ لِلْوَرَثَةِ فِيهِ نَصِيبٌ﴾

فاقول في تفسير ذلك والا يكن الانكسار واقعا في المسألة على ثلاثة أصناف من الورثة فاعززان أي اللطالاب  
في الطرف من كل صنف من تلك الاصناف الثلاثة وفقه أي وفق رؤوس كل صنف وافقت رؤوسه سهامه  
واعززان في الطرف جميع ماجلا أي ظهر في رؤوس كل صنف باينت رؤوسه سهامه من تلك الاصناف الثلاثة  
فتبرز أي فتخرج بسبب ذلك العمل الاعداد الثلاثة المعزولة في الطرف المستبطة أي المستخرجة من  
رؤوس تلك الاصناف الثلاثة بالتوافق والتباين حالة ككون تلك الاعداد الثلاثة أوقافا للرؤوس اذا وافق  
كل من الاصناف سهامه أو أعدادا مختلفة بان كانت وفقين ورؤوسا أو رؤوسين ووفقا اذا وافق بعض  
الاصناف سهامه دون البعض ثم قابل بين عديدين اثنين منها أي من تلك الاعداد الثلاثة المعزولة في الطرف  
بأوجه أربعة متقدمة قبل هذا المحل وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين واردهما الى عمل واحد بعمل  
الوجه الذي كان بينهما من تلك الأوجه ثم قابل بين عدد ثالث من تلك الاعداد المعزولة والممدد الحاصل  
من الاثنين المفروغ منهما بأوجه أربعة متقدمة في النظم واردهما أيضا الى عدد واحد بعمل تلك الأوجه  
وما بدا أي خرج لك آخر أعمال أي باحد أعمال أربعة خالية أي ماضية في تلك الأوجه الاربعه فاضربه  
أي ذلك العدد الذي بدا وخرج آخر في تلك المسألة التي وقع الانكسار فيها على ثلاثة أصناف يبد أي  
يخرج لك العدد الذي تصح منه مسألة مكملة بعمل سالم من الانكسار واجعله أيضا أي ذلك العدد المضروب

في المسئلة جزء سهم موضوعا فوق المسئلة المضروب فيها واضرب ما كان للورثة قدامهم فيه أى في جزء السهم تصب أى توافق الصواب في عملك فيخرج بذلك لكل وارث ما يستحقه من المسئلة الأخيرة \* ويستفاد من ذلك أن الاعداد الثلاثة المعزولة لا مخلو من أربعة أحوال إما أن تكون كلها أوافق أو تكون رءوساً أو تكون وفيقين ورءوساً أو تكون رءوسين ووفقاً ثم الاعداد الثلاثة في الاحوال الاربعة إما أن تكون كلها متباعدة كما ربت مرات أو متداخلة كائنين راربعه وثمانية أو متوافقة كاربعة وسبعة وعشرة أو متباعدة كثلاثة وأربعة وخمسة أو يدخل اثنان مائة لان تحت ثلاث كثلاثة مرتين وستة أو يباين اثنان مائة لان ثلاث كاربعة مرتين وستة أو يباين اثنان مائة لان ثلاث كاربعة وثمانية وعشرة أو يباين اثنان متداخلان ثالث كاربعة ومتوافقين كائنين وأربعة وستة أو يدخل اثنان متداخلان ثالث كاربعة وثمانية وعشرة أو يباين اثنان متداخلان ثالث كائنين وأربعة وستة أو يدخل واحد تحت متوافقين كائنين وأربعة وستة أو يباين واحد متوافقين كخمسة وأربعة وستة أو يدخل اثنان متباينان تحت ثالث كائنين وثلاثة وستة أو يدخل واحد تحت أحد المتوافقين ويباين الآخر كثلاثة وأربعة وستة وإذا ضربت هذه الاقسام الثلاثة عشر التي كانت في النظر بين الاعداد المعزولة في الاربعة الاحوال التي كانت في الاعداد المعزولة باعتبار كونها أوفقاً أو غيرها كان مخارج اثنين وخمسين قسماً \* واعلم أن الانكسار على ثلاثة أصناف لا يكون الا في المسئلة التي تصح من ستة أو اثني عشر أو أربعة وعشرين \* مثال الانكسار على ثلاثة أصناف في مسئلة أصلها ستة جدتان وثلاث أخوات لاب وأربعة أخوة لام فاصلها من ستة وتقول تسعة فتكسر واحد على جدتين وهما متباينان فاعزل الرءوس في الطرف وينكسر اثنان على أربعة وهما متوافقان بالنصف فاعزل نصف الرءوس الذي هو اثنان في الطرف فتبرز الاعداد المعزولة رءوسين ووفقاً ثم قابل بين الاثنين والثلاثة من تلك الاعداد المعزولة تجد هاتين متباينين فاضرب أحدهما في الآخر يخرج لك ستة ثم قابل بين هذه الستة الحاصلة وبين العدد الثالث الذي هو اثنان تجد هاتين متداخلين فاستغن باكبرهما الذي هو الستة واضربه في مباح المسئلة يخرج لك العدد الذي منه المسئلة بلا انكسار وهو اثنان وأربعون فاجعلها بعد الاولى واجعل تلك الستة فوق الاولى لتكون جزء سهمها واضرب فيها ما يريد كل وارث يخرج لكل جدة ثلاثة ولكل أخت ثمانية ولكل أخ ثلاثة هكذا

٤٢	٧	
٦	١	٢ جدتين
٢٤	٤	٣ أخوات
١٢	٢	أخوة ٢ م

\* ومثال الانكسار على ثلاثة أصناف في مسئلة أصلها اثنا عشر أربع زوجات وست أخوات لاب وثمانية أخوة لام فاصلها من اثني عشر وتقول خمسة عشر فتكسر ثلاثة على أربع وهما متباينان فاعزل الرءوسين في الطرف وتنكسر ثمانية على ست وهما متوافقان بالنصف فاعزل نصف

الرءوس الذي هو ثلاثة في الطرف وتنكسر أربعة على ثمانية وهما متوافقان بالربع فاعزل ربع الرءوس الذي هو اثنان في الطرف فتبرز الاعداد المعزولة وفيقين ورءوساً ثم قابل بين الاثنين والاربعة من تلك الاعداد تجد هاتين متداخلين فاستغن باكبرهما الذي هو الاربعة ثم قابل بين هذه الاربعة والعدد الثالث الذي هو الثلاثة تجد هاتين متباينين فاضرب أحدهما في الآخر يخرج لك اثنا عشر فاضربها في الخمسة عشر التي هي مباح المسئلة يخرج لك ما تصح منه وهو ثمانون ومائة واضرب ما يريد كل وارث في تلك الاثني عشر يخرج لكل زوجة تسعة ولكل أخت ستة عشر ولكل أخ ستة هكذا

١٨٠	١٤	
٣٦	٣	٤ زوجات
٩٦	٨	٣ أخوات
٤٨	٤	٢ أخوة

(ومثل الانكسار على ثلاثة أصناف) في مسألة أصلها أربعة وعشرون أربع زوجات وثلاث بنات واربع أعمام فاصلها في أربعة وعشرين فتتكسر ثلاثة على أربع وهما متباينان فاعزل الرؤوس في الطرف وتكسر ستة عشر على ثلاث وهما متباينان فاعزل الرؤوس في الطرف وتكسر خمسة

على أربعة وهما متباينان فاعزل الرؤوس في الطرف فتبرز تلك الأعداد المعزولة رؤوساً ثم قابل بين الأربعة والأربعة تجدها متماثلين فاستغن بإحدهما ثم قابل بين الحاصل لك والعدد الثالث تجدها متباينين فاضرب أحدهما في الآخر يخرج لك اثنا عشر وهي جزء السهم واجعلها فوق الأربعة والعشرين واضربها فيها يخرج لك ما تصح منه المسئلة وهو ثمانية وثمانون ومائتان فاجعلها بعد الأصل واضرب ما بيدك كل وارث في تلك الاثني عشر يخرج لكل زوجة تسعة ولكل بنت أربعة وستون ولكل عم خمسة عشر خارجة من قسمة ما كان قدامهم على عددهم هكذا

٢٨٨	٢٤	
٣٦	٣	٤ زوجات
١٩٢	١٦	٣ بنات
٦٠	٥	٤ أعمام

وقس على تلك الأمثلة غيرها (تنبيهان الأول) اعلم ان العدد الذي يضرب فيه ما بيدك كل وارث ليخرج سهمه يقال له في سائر الابواب جزء السهم لانه جزء من سهم كل وارث كان في يده اثنان فاكثروا أما الذي كان في يده واحد فذلك العدد هو مقدار سهمه \* وبيان ذلك في هذا المثال الاخير

أن الاثني عشر التي هي جزء السهم هي التي تنوب كل فرد من الافراد الستة عشر التي كانت في يد البنات وتنوب كل فرد من الافراد الخمسة التي كانت في يد الأعمام ويلزم من ذلك أن تكون تلك الاثني عشرثلث جملة سهم الزوجات ونصف من سهم البنات وخمس سهم الأعمام فإذا كررت تلك الاثني عشر بمقدار ما بيدك كل وارث خرجت جملة سهمه (الثاني) قد تقدم أن الانكسار يقع على أربعة أصناف إذا كان في الورثة ثلاث جدات فاكثروا العمل فيه كالعمل في الانكسار على ثلاثة أصناف إلا أنك تقابل بين الحاصل بين الأعداد المعزولة في الضرب وبين العدد الرابع الباقي من الأربعة المعزولة بالأوجه الأربعة السابقة ثم تضرب الحاصل في تلك الأعداد الأربعة فيما صححت منه المسئلة الأولى فيخرج لك ما تصح منه بلا انكسار وتضرب ما بيدك كل وارث فيما مضى في المسئلة فيخرج سهمه (مثال ذلك) أربع زوجات وثلاث جدات وست أخوات لاب وثمانية أخوة لأم فاصلها من اثني عشر وتعمل الى سبعة عشر فتتكسر ثلاثة على أربع زوجات وهما متباينان فاعزل الرؤوس في الطرف وتكسر ثمانية على ست أخوات وهما متوافقان بالنصف فاعزل نصف الرؤوس الذي هو ثلاثة في الضرب وتكسر أربعة على ثمانية أخوة وهما متوافقان بالربع فاعزل ربع الرؤوس الذي هو اثنان في الطرف ثم أرجع الى الأعداد الأربعة المعزولة في الطرف فقابل بين الاثنين والثلاثة تجدها متباينة فاضرب أحدهما في الآخر يخرج لك ستة ثم قابل بين الستة الحاصلة منهما والثلاثة الاخرى تجدها متداخلين فاستغن بالستة التي هي اكبرها وقال بينها وبين الأربعة الباقية تجدها متوافقين بالنصف فاضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يخرج لك اثنا عشر من تلك الأعداد الأربعة المعزولة في الضرب فاضربها في السبعة عشر التي صححت منها المسئلة الأولى يخرج

٣٠٤	١٧	
٣٦	٣	٤ زوجات
٢٤	٢	٣ جدات
٩٦	٨	٣ اخوات
٤٨	٤	٣ اخوة

لك ما تصح بلا انكسار وهو أربعة مسائل وجعلها بعد الاولى واضرب  
ما بيد كل وارث في تلك الاثني عشر يخرج لكل زوجة ستة وثلاثون  
ولكل جدة ثمانية ولكل أخت ستة عشر ولكل أخ ستة هكذا  
وانما واقتصر الناصح في الانكسار على مذهب الكوفيين لانه المعروف عند  
الطلبة المبتدئين الذين وضع لهم هذا النظم وبالله التوفيق ثم قال

### ﴿ كَيْفِيَّةُ تَصْحِيحِ مَسَائِلٍ فِيهَا وَارِثٌ مَقْهُودٌ ﴾

فاقول في تفسير ذلك ان هذا الكلام الآتي باب بيان كيفية أى صفة تصحيح مسائل أى كل مسألة فيها  
أى فى ورثتها وارث مفقود أى غائب معدوم خبره لم يعرف هل هو حي أو ميت حين مات قريبه الذى  
أراد ورثته الحاضرون قسمة ماله وأما اذا كانت أقاربه الحاضرون لا يرثون ربع المفقود كالأخوة مع ابن  
مفقود فلا يحتاج فيه الى العمل الآتى بل يوقف جميع مال الميت ومال الابن المفقود عند أمين حتى يتبين  
من يستحق كلا منهما فان ثبت بعد ايقاف كل من الامين أن ذلك الابن المفقود كان حيا حين موت والده  
ولم يعرف الاب هل هو حي أو ميت ضم مال والده الذى ورثه الى ماله فيوقف الجميع الى ظهور موته أو  
انقضاء أمد التعمير فيكون لمن يرثه حين موته تحقيقا أو حكما ثم قال الناظم أصلها الله

﴿ قَدَّرَنَ مَمَاتٍ وَارِثٍ فَقِيْمَةً \* وَصَحَّحَنَ مَسْأَلَةَ لَيْسَ وَجَدَ ﴾  
﴿ وَقَدَّرَنَ حَيَاتَهُ وَصَحَّحَنَ \* أُخْرَى عَلَى مِيرَاثِهِ ثُمَّ انْظُرْ ﴾  
﴿ بَيْنَهُمَا يَوْفَقُ أَوْ مُدَاخَلَةٌ \* أَوْ الْمُسَائِلَةُ أَوْ مُنْجَلَةٌ ﴾  
﴿ تَبَسُّدٌ بِهِ جَامِعَةٌ ثُمَّ أَصْبَحَا \* جُنَّةٌ مَا فِيهَا دَلِيلُ كِلْتُمَا ﴾  
﴿ يُخْرِجُ لَهَا جُزْءَ لِسَمٍّ وَاضْرِبْ \* فِيهِ سِهَامٌ وَارِثِيهَا الطَّلِبُ ﴾  
﴿ وَادْفَعْ لِمَنْ وَرَثَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ \* قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا مِنْ خَارِجَيْنِ ﴾  
﴿ وَمَا بَقِيَ يُوقَفُ حَتَّى يُعْلَمَا \* كَوْنُ قَعِيدٍ وَارِثًا أَوْ خَرِمًا ﴾

فاقول في تفسير ذلك ان سألت أيها الطالب عن كيفية تصحيح مسألة كان في ورثتها وارث مفقود فقدردن  
مما مات أى حصول موت وارث مفقود قبل موت قريبه الحاضر وصححن مسألة لمن وجد حاضرا فى ورثته  
بالعمل السابق فى تصحيح المسائل وقدردن حياة ذلك المفقود حين موت قريبه وصححن مسألة أخرى على  
ميراث ذلك المفقود مع الحاضرين الوارثين فى مال ذلك الميت بالعمل السابق أيضا ولكن تقدم ما شدت من  
المسائل لان الواو لا تقتضى الترتيب ثم انظره أيها الطالب بينهما أى بين المسألتين يوقف أن يعمل

مواقة أو مداخلة أو مياينة أو مماثلة فان تماثلنا فاستغن باحدهما وان تداخلنا فاستغن باكبرهما وان توافقتا فاضرب وقف احدهما في كامل الاخرى وان تباينت فاضرب احدهما في الامر الذي يتدو به أى تخرج بذلك العمل مسألة ثلاثة جامعة لهما ثم اقسم جملة ما كان فيها أى في تلك الجامعة على كليتها أى كل واحدة من المسألتين قبلها يخرج لها أى لكل واحدة منهما جزء سهم يوضع فوقها واضرب فيه أى في جزء سهم كل منهما سهام وارثها أى الوارثين فيها الطلب جمع طالب أى الطالبين حظوظهم في تلك الجامعة وادفع من الجامعة ان ورت شيئاً في المسألتين أى في الاولى والثانية معا خارجاً قليلاً من خارجين مختلفين لأن أهلها هو الحق له أو خارجاً مماثلاً لغيره من خارجين متماثلين لاستواء ارثه في التقديرين وأما من ورت في احدهما دون الاخرى فلا تدفع له شيئاً لانه لم يتحقق له في الحال شيء . واجمع لك الاعداد التي كانت محقة لاربابها واطرح جماعتها من تلك الجامعة وما بقي منها بعد الطرح هو مشكوك فيه بوقف عند أمين حتى يعلم بينة مقبولة كون فقيد أى مفقود وارثاً لذلك الميت أو محروماً من ارثه ثم مثل للتوافق بين المسألتين بقوله

﴿ كَلَّزَوْجِ وَالْأُمِّ وَالْأَخْتِ وَأَبٍ \* تَقْدَرَتْهُمْ قَبْلَ مَوْتِ الْأَقْرَبِ ﴾  
 ﴿ وَاسْتَعْمَلْنِ جَمِيعَ مَا قَدْ ذُكِّرَا \* بِأَرْبَعٍ وَعَشْرَيْنِ تَضْفَرَا ﴾  
 ﴿ لِلزَّوْجِ تِسْعٌ وَالْأُمُّ أَرْبَعٌ \* وَيُؤْتَى الْيَتَامَى لِعِلْمٍ يَنْفَعُ ﴾

فاقول في تفسير ذلك تظفر مخزوم على أنه جواب الامر وأما فتح لاطلاق القافية أى والتوافق مثل مسألة الزوج والام والأخت الشقيقة وأب مفقود عن المذكورين قبل موت الأقرب اليهم الذي أرادوا قسمة ماله واستعمل أيها الطالب في هذا المثال جميع ما قد ذكر من تصحيح المسألتين مع الاولى من ثمانية والثانية من ستة لأنها إحدى العراوين التين تورت فيها الام ثلث ما بقي \* والظر بينهما يلاوجه الاربعة السابقة تظفر بأربع وعشرين أى بأربعة خارجة لك في الجامعة وعشرين بضرب وقف احدهما في كامل الآخرى لتوافق المسئلة بالنصف واستعمل ما بقي من الاعمال السابقة بأن تقسم تلك الجامعة على كل منها فيخرج جزء سهم الاولى ثلاثة وجزء سهم الثانية أربعة وتضرب لارباب كل مسألة ما لهم فيها في جزء سهم أو تدفع لمن ورت فيها أقل الخارجين يكن للزوج تسعة لأنها أقل الخارجين له والام أربعة لأنها أقل الخارجين لها ويؤتف الباقي الذي هو واحد عشر في يد أمين الى حصول علم ينفع في قسمه وهو علم ككون المفقود وارثاً للميت أو محروماً من ارثه وان كان مال الميت أكثر أقل من الجامعة قسم على الجامعة باحد طرق قسمة التركة مما ينوب من يستحق شيئاً في الحال أخذه من جملة المال وما ينوب العدد الموقوف في الجامعة ينزل من جملة المال فيوقف الى ظهور ما يوجب قسمه وهذه صورتها

٢٤	٤	٣	
٩	٣	٣	زوجا
٤	١	٢	أما
		٣	اختا
١١	٢		أما مفقود

\* ومثال التماثل أم وعمان أحدهما مفقود فمسئلة تقدير موت المفقود تصح من ثلاثة للام واحد والام الحاضر اثنان ومسئلة حيلته تصح من ثلاثة لكل وارث واحد ثم انظر بينهما بما تقدم من الاوجه تجد بينهما تماثلاً فاستغن باحدها واجملها جامعة واقسمها على كلتا المسألتين يكن سهم كل جزء منها واحدا واضرب للام الوارثه في المسألتين معاً

مالها في كل منها في جزء سهمها. لكن الخارجين متماثلين فادفع لها في الجامعة أحدها واضرب للم الوارث فيها ماله في كل منهما في جزء سهمها. وانع له في الجامعة الواحد الذي هو الأقل من الخارجين واطرح مجموع ماخرج لها من الجامعة بقى. أحدها المشكوك فيه فتوقف الى ظهور كون المفقود وارثا أو محرما وهذه صورتها

٣	٣	٣	
٥	١	١	أما
١	١	٢	عما
١	١		عمامة فقود

\* ومثال التداخل أم وأخ شقيق وابن مفقود فمسئلة تقدير موت المفقود تصح من ثلاثة للام واحد وللأخ اثنان ومسئلة حياته تصح من ستة للام واحد والابن خمسة ثم انظر بينهما لما تقدم من الأوجه تجد بينهما تداخلا فاستغن بكرهما الذي هو الستة واجعلها جامعة

واقسمها على كل منهما يكن جزء سهم الأولى اثنان وجزء سهم الثانية واحد واضرب الام الوارثة فيها مع مالها في كل منها في جزء سهمها وادفع لها أقل الخارجين المختلفين وهو الواحد واطرحه من الجامعة بقى خمسة وهي المشكوك فيها فتوقف الى ظهور كون المفقود وارثا أو محرما وهذه صورتها

٦	٢	٣	
١	١	١	أما
٤		٢	أخا ش
	٤		أبنا د

\* ومثال آخر من التوافق زوج وأم وأخت شقيقة وأخ شقيق مفقود فمسئلة تقدير موته تصح بوطها من ثمانية فيكون لكل من الزوج والأخت ثلاثة وللأم اثنان ومسئلة حياته يعمل الانكسار من ثمانية عشر فيكون للزوج تسعة وللأم ثلاثة وللأخت اثنان وللأخ أربعة ثم انظر بينهما لما تقدم من

الدرجة تجد بينهما توافقا بالنصف فاضرب نصف أحدها في كامل الآخر يخرج لك اثنان ويسمون فاجعلها جامعة واقسمها على كليهما يكن جزء سهم الأولى تسعة وجزء سهم الثانية أربعة واضرب لكل من الزوج والأخت الذين رتبوا فيها ماله في كل منهما في جزء من سهمها وادفع له في الجامعة أقل الخارجين يكن للزوج سبعة وعشرون وللأم ثمانية عشر وللأخت ثمانية واطرح مجموع هذه الأعداد من الجامعة بقى خمسة وعشرون وهي المشكوك فيها فتوقف الى كون المفقود وارثا أو محرما ومن الارث وهذه صورتها

٧٢	١٨	٨	
٢٧	٩	٣	زوجا
١٢	٣	٢	أما
٨	٢	٣	أختا ش
٢٥	٤		أخا ش د

\* ومثال الثباين ثلاثة يتبن أحدهم مفقود فمسئلة تقدير موته تصح من اثنين ومسئلة حياته تصح من ثلاثة فانظر بينهما بما تقدم بتدنيا فاضرب أحدهما في الأخرى يخرج لك ستة فاجعلها جامعة واقسمها على كليهما يكون جزء سهم الأولى ثلاثة وجزء سهم الثانية اثنين واضرب لكل واحد من الاثنين الوارثين فيهما مع ماله في كل منهما في جزء سهمها وادفع

له في الجامعة أقل الخارجين الذي هو اثنان ثم واطرح مجموع ما كان لهما من الجامعة بين اثنين وهو المشكوك

٦	٣	٢	
٢	١	١	أبنا
٢	١	١	أبنا
٢	١		أبنا د

فيه فيوقف في يد اثنين الى ظهور كون المفقود وارثا أو محرما ومن الارث وهذه صورتها

وقس على تلك الأمثلة كل ماورد عليك من المسائل التي كان في ورثتها وارث مفقود ثم أشار الى أن المفقود يرث من ذلك القدر الموقوف في حالة دون حالتين بقوله

﴿ فَإِذَا رُئِيَ يَثْبُتُ حَيْثُمَا ظَهَرَ \* حَيَاتُهُ بُعِيدَ مَوْرُوثٍ غَيْرِ ﴾

﴿وَلْيَتَنَزَّ فِي الْحَالَتَيْنِ وَهُمَا \* ظُهُورُ كَوْنِ مَوْتِهِ مُقَدَّمَا﴾  
 ﴿وَكَوْنِ تَعْمِيرِهِ لَهُ قَدْ خَرَجَ \* وَلَمْ يَبَيِّنْ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَنْجِي﴾

وأقول في تفسير ذلك فارتفقوا في القدر الموقوف بثبت أى يحصل شرعا حينما ظهر بعد الايقاف سمة المفقود أى ثبتت بينة مقبولة أو قدم بنفسه بموت غابر أى سابق له في الوفاة فان قدم بنفسه أخذ من ذلك الموقوف تدبير ما يرثه منه وبأخذ الحاضر الذى تنقعه حياة المفقود قدر ماله منه ايضا وان ثبت أنه كان حيا ثبات بموت موروثه انتقل حقه من الموقوف الى ورثته بعمل المقاسمات وان ثبت انه حي بموت موروثه ولم يعرف هل هو فى الحال حي أو ميت ضم حقه من الموروث الى جملة ماله فيوقف الجميع الى ثبوت موته أو انقضاء مدة التعمير وينتفى ارت المفقود من الموقوف في الحالتين الحاليتين للحالة الاولى وهما ظهور أى ثبوت كونه موقود المفقود مقدما على موت قريبه المالك عن المال وكون أمد تعمير مقدره أى المفقود قد خرج أى انقضاء ولم يبق أى لم يظهره من أمر ذاك المفقود ما يرجح ظهوره من حياة أو موت وإذا ثبت حينئذ أن المفقود مات قبل موت صاحب المال أو بقي أمر التعمير ولم يبين شيئا فلا يرث المفقود من ذلك الموقوف شيئا لا يتضاء شرط الارث الذى هو تأخر الوارث عن الموروث أولا لاجل الشك في ذلك فيكون جميع الموقوف في الحالتين لم يستحقه بالارث من الحاضرين حين موت صاحب المال فان كان في الحال ميتا انتقل حقه من الموقوف لورثته بعمل المناسجات ثم أشار الى كيفية قسمة ذاك الموقوف لاربابه اذا تبين من يستحقه بقوله

﴿وَحِينَئِذَا حَصَلَ مَا قَدْ بَيَّنَّا \* قُسِمَ مَوْقُوفُ لَيْسَ تَبَيَّنَّا﴾  
 ﴿يَضْرِبُ مَالَهُمْ بِحِزِّ سَهْمِهِمْ \* فَلَهُمْ يَبْدُوا بِمَامِ حَقِّهِمْ﴾

فأقول في تفسير ذلك وحينما حصل أى ثبت شرعا ما قد بين قبل هذا المحل من كون المفقود وارثا للميت أو غير وارث له قسم جميع قدر موقوف المفقود الذى تبين استحقاقه للموقوف شرعا ويكون قسمة لهم بضرب ما كان لهم أى المستحق للموقوف وعم بعض ورثة الاولى أن تبين أن المفقود غير وارث للميت أو بعض ورثة الثانية أن تبين أنه وارث للميت في جزء سهم مسألتهم الموضع فوقها فلم يبدوا أى قيدوا لهم بذلك الضرب بمقام حقهم من الجماعة فيأخذ كل واحد من المال قدر نسبة حقه من الجماعة وإذا تبين كون المفقود حينئذ غير وارث للميت لثبوت موته قبل موت صاحب المال أولا تقضاء أمد التعمير ولم يبين شيئا فاضرب الجميع من ورث مسئلة تقدير موت المفقود ما كان بيده في جزء سهمها الخارج من قسمة الجماعة عليها ان كانت الجماعة مثل التركة وادفع له مثل ذلك الخارج من الموقوف ان لم يأخذ شيئا ابتداء وان أخذ شيئا ابتداء فانظر الى الخارج له في الحال فان كان مثل ما أخذه أولا فلا شيء له من الموقوف وان كان الخارج له في المال أكثر مما أخذه أولا أخذ من الموقوف ما بقي تمام حقه من جملة المال وبيان ذلك في المثال الاول الذى كانت صورته هكذا

٤ ٣  
 أنك تضرب الثلاثة التي كانت بيد الزوج في الاولى التي لم يرث فيها  
 الاب المفقود في الثلاثة التي هي جزء سهمها فتخرج له تسعة وهي مثل ما  
 اخذه أولا من الجامعة فلا شيء له من الموقوف حينئذ ثم تضرب للام  
 الاثنين في جزء سهم الاولى أيضا فيخرج لها ستة وهي اكثر مما أخذته  
 أولا من الجامعة باثنين فتدفع لها الاثنين من الاخذ عشر الموقوفة ثم تضرب  
 للاخت ما بيدها في جزء سهمها أيضا فيخرج لها تسعة وهي لم تأخذ  
 شيئا من الجامعة أولا فتدفع لها التسعة الباقية في الموقوف \* واذا تبين

٧	٦	٨	
٣	٣	٣	زوجا
٤	١	٢	اما
		٣	اختا
	٢		وابا

كون المفقود وارثا للميت لظهور حياته بعد موت موروثه كما ضرب له ولجميع من ورث معه في الثانية  
 ما كان لهم في جزء سهم مسئلتهم وادفع لمن لم يأخذ شيئا ابتداء جميع ما خرج له وادفع لمن أخذ بعض حقه  
 ابتداء تمام حقه \* وبيان ذلك في المثال المذكور أنك تضرب الثلاثة التي كانت للزوج في الاربعة التي  
 هي جزء سهم مسئلتهم فيخرج له اثنا عشر وهي اكثر من التسعة التي أخذها أولا بثلاثة فتدفع له الثلاثة  
 من الاخذ عشر الموقوفة ثم تضرب للام واحدا في الاربعة فيخرج لها أربعة وهي مثل ما أخذته أولا  
 فلا شيء لها حينئذ من الموقوف ثم تضرب للاب اثنين في الاربعة فيخرج له ثمانية وهو لم يأخذ شيئا  
 أولا من الجامعة فتدفع له الثمانية الباقية في الموقوف \* وهذا كله اذا كان مال الميت مثليا وكانت جملته مقدار  
 ما صحت منه الجامعة وأما ان كان الموقوف مقدما كدار أو أرض معينة أو كانت التركة مثليا أكثر من  
 الجامعة أو أقل منها فانك اذا أردت أن تقسم الموقوف لمن تبين أنه يستحقه تصحح المسئتين وجامعتها  
 كما تقدم في صدر الباب ثم تستخرج ما يستحقه كل واحد من ذلك الموقوف في الجامعة بالعمل المذكور  
 هنا وتجمعه قدامه في موضع آخر وتجمع جملة ذلك فوق الخط فيكون مثل ذلك الموقوف في الجامعة وتضم  
 عليه ذلك المال الموقوف حسبهما الذي هو المثلث الكثير أو القليل أو قيمة المقوم باحد طرق قسمة التركة  
 \* وبيان ذلك في المثال المذكور اذا كان المال الموقوف مقوما يساوي اثنين وعشرين مثقالا وتبين كون  
 المفقود غير وارث للميت أنك تجعل قدام الاخين الاثنين الباقيين لتمام حقهما وتعمل قدام الاخت جميع  
 التسعة التي هي حقها وتجمع ذلك فوق الخط فيكون احد عشر وتعمل بعدها الاثنين والمشرين المذكورة  
 وتقسما على ما قبلها فيخرج اثنان فتجعلها فوقها لتكون جزء سهمها وتضرب فيه ما بيد كل وارث فيخرج  
 للام أربعة وللاخت ثمانية عشر هكذا

واذا تبين كون المفقود وارثا فاجعل قدام الزوج الثلاثة التي بقى تمام حقه وقدام  
 الاب جميع الثمانية التي هي حقه واقسم على مجموعها الاثنين والمشرين كما ذكر يخرج  
 للزوج ستة وللاب ستة عشر هكذا

١٢	١١	
٤	٢	اختا
١٨	٩	اختا

٢٢	١١	
٦	٣	زوجا
١٦	٨	ابا

واستمعن مثل هذا العمل المذكور هنا في سائر الامثلة السابقة وغيرها في كل ما  
 يرد عليك في مسائل هذا الباب الذي هو من أهم الاواب التي يكثر وقوع مسائلها  
 ثم أشار الى ما هو الاصح في قدر أمد التعمير المفقود الذي يجب وقف المشكوك  
 فيه الى القضاء بقوله

﴿وَأَشْهَرُ الْأَقْوَالِ فِي التَّعْمِيرِ \* سَبْعُونَ بِالْحَقِّقِ أَوْ تَقْدِيرِ﴾

﴿إِنْ كَانَ فَقْدُهُ عَنْ أَهْلِهِ إِلَّا \* حُضُورَ حَرْبٍ وَوَبَاءٍ حَصَلَا﴾

فاقول في تفسير ذلك المراد بالوباء كل مرض علم لا يسلم صاحبه غالبا كان طاعونا أو غيره ويلحق بذلك كل جماعة شديدة يضيع معها غالبا من غاب عن بلده أي وأشهر الأقوال الكائنة في قدر أمد تعمير المفقود الذي يجب وقف المال إلى انقضائه هو سبعون عاما تمضي من يوم ولادته عند مالك وابن القاسم وأشهب ثبت قدرها بتحقيق بينة مقبولة زمان ولادته أو بتحقيق البينة قدر عمره ان لم يوجد من يشهد بالتحقيق لان الشهادة على التتدري في نسبة جائزة عند تعدد التحقيق بان يقولوا الغالب انه ابن كذا من الأعداد في العام الفلاني الذي فقد فيه فيضم ما بقي من الأعوام بعد فقده إلى ماضى قبل فقده فينظر إلى جملة ذلك فإذا اجتمع من ذلك سبعون عاما حكم الحاكم بموته لخبر اعمار أمي ما بين الستين إلى السبعين وقل من يجوز ذلك وان اختلف الشهود في قدر سنه فالأقل هو التعمير فإذا حكم بموته فما كان موقوفا للشك ورثه الحاضرون دون المفقود لاحتمال موت المفقود قبل قريبه وكذلك مال المفقود يرثه من كان حيا من أقاربه حين الحكم بموته كما تقدم في صدر النظم ولكن إذا وقعت الشهادة بقدر سنه على التتدري لا بد أن يحلف الورثة الذين يضر بهم العلم بقدر سنه أنه قد مضى من عمره سبعون عاما فيحكم الحاكم حينئذ بموته فيرثونه ومن نكل منهم بقيت حصته حتى يحلف سواء كان ذلك المفقود مفقودا في أرض الاسلام أو في أرض الكفر بأسر أو غيره وقيل امد التعمير خمسة وسبعون وقيل ثمانون وقيل تسعون وقيل مائة وعشرون وان فقدوه وابن سبعين أو ابن ثمانين أو ابن تسعين ز يدق تعميره عشرة أعوام وان كان ابن مائة على زيادة عامين أو عشرة قولان وان كان ابن مائة وعشرين ز يذله العام ونحوه ايقافا \* ولكن انما يكون أمر تعميره مذكرا ان كان فقده عرض أهله بلا حضور موضع حرب أي قتال حاصل بين طائفتين في المسلمين أو بين المسلمين والكفار وبلا حضور موضع وباء أي مرض يكثر الموت منه حاصل في بعض البلاد وأما إذا قتل في قتال واقع بين المسلمين فانه يحكم بموته ويورث ماله بعد انفصال الصفيين ولم يظهر خبره كان موضع القتال قريبا أو بعيدا وقيل لا بد من التلوم بعد الانفصال هذا ما يقتضيه كلام الشيخ خليل في مختصره لكن قيد ذلك بما اذا شهدت بينة مقبولة انهم رأوه حاضرا في القتال قال ابن رشد في المقدمة وانما رأوه خارجا مع العسكر ولم يروه في المترك حكمه حكم المفقود في زوجته وماله ما تفاقوا وأما المفقود في قتال واقع بين المسلمين والكفار فانه يحكم بموته فيورث ماله بعد انقضاء سنة كائنة بعد نظر السلطان ويحتمل عن خبره وعلى هذا القول اقتصر الشيخ خليل في مختصره وبه القضاء لا بدس وقيل يبقى ماله إلى التعمير كالأسير والمفقود في أرض الشرك فلا قتال للذين يجب بقاء ماله إلى التعمير وأما المفقود في مكان الطاعون أو نحوه من الأمراض العامة التي يغلب هلاك صاحبها حكمه حكم حاضر صف القتال بين المسلمين فيحكم بموته بعد البحث عنه ولم يظهر خبره قال بعض شراح المختصر عن اللخمي يحتمل من فقد في بلد من الطاعون وفي البلد توجه إليه وفيه طاعون على الموت وذكر بعض أصحاب مالك أن الناس أصابهم سعال في طريق مكة فكان الرجل لا يسعل الا سيرا ثم يموت ففقد ناس من خرج إلى الحج ممن لم يأت لهم خبر حياة ولا موت فرأى مالك أن تقسم أموالهم ولا يضرب لهم أجل المفقود ولا غيره للذي باع من موت الناس من ذلك السعال وكذلك الشأن في أهل البوادي في الشدائد يتجمعون من ديارهم إلى غيرهم من البوادي ثم يفقدون انهم يحملون على الموت وقد علم ذلك من حالهم اذا توجهوا إلى البلد الذي يمضون إليه تدبهم الضيقة والموت اهـ ولكن انما يحتمل على الموت اذا توجهوا إلى البلد فيه طاعون اذا شهدت بينة مقبولة بانه وصل إلى ذلك البلد فقد فيه ولم أر من صرح بذلك في هذه لكن لا فرق بين من خرج مع العسكر للقتال وبين من خرج

لموضع الطاعون لان الاصل عدم وصول كل منهما الى محل الخوف وربما يصح ذلك من كلام الاخفي المذكور  
 لان وجود الفقد في بلد توجه اليه انما يصور بعد الوصول اليه \* تنبيه \* اعلم أن المفقودين على ما يقتضيه ما تقدم  
 على سبعة أنواع \* الاول \* المفقود في أرض الاسلام بلا قتال \* والثاني \* المفقود في أرض الكفر بأسر الكفار  
 له \* والثالث \* المفقود في أرض الكفر بلا قتال ولا أسر بل هربه اليها خوفا من الملك أو بخر وجهه للتجارة  
 في تلك الارض حكم أموال هؤلاء الثلاثة أن تبقى الى القضاء \* أمدا تعمم \* والرابع \* المفقود في موقع أرض القتال  
 بين المسلمين والكفار حكم هذا النوع أن يبحث السلطان عن خبره فإذا لم يظهر له خبر ضرب له أجل محدود سنة  
 فإذا مضت السنة ولم يظهر خبره حكم بموته فيورث ماله حينئذ حملاه على الموت في القتال وقيل يبقى ماله الى التعمير  
 حملاه على الاسر \* والخامس \* المفقود في قتال بين المسلمين وحدهم حكم هذا إذا ثبت انه حضر القتال أن  
 يورث ماله بعد انفصال الصنفين ولم يظهر له خبر لان الغالب موته في القتال قيل بلا تلوم وقيل لا بد من التلوم  
 بالاجتهاد بعد انفصال الصنفين \* والسادس \* المفقود في موضع فيه طاعون أو غيره من الامراض التي يكثر  
 الموت منها \* والسابع \* المفقود في زمن المجاعة والشدة والحكم في هذين النوعين أن يورث ماله بعد البحث  
 عن حاله ولم يظهر له خبر لان الغالب في ذلك الموت فقد اعتبر الموت الذي هو الغالب وهذه المسائل دون  
 السلامة التي هي الاصل لن دورها والله أعلم \* ثم قال أصلحه الله

### ﴿ عَمَلُ تَصْحِيحِ مَسَائِلِ الْمَصْلَحِ ﴾

فأقول في تفسير ذلك هذا الكلام الآتي باب بيان تصحيح مسائل صلح بعض الورثة مع بعض في تركه مورثهم  
 والمراد بالصلح عند القرصين هو تسليم الوارث جميع حظه أو بعضه بموضع أو غيره لمتعدد من الورثة على أن  
 يكون ذلك بينهم على قدر مورثتهم أو على قدره وسهم فما كان بموضع من التركة وغيرها فلا بد فيه من شروط  
 البيع لان الصلح على الاقرار يشترط فيه ما يشترط في البيع من وجود الشروط وانتفاء الموانع وما كان بغير عوض  
 فلا بد فيه من شروط التبرع من حياتها وغيرها ويدخل في صالح المعارضة ما إذا أخذ واحد من الورثة شيئا من  
 التركة وسلم ما عدها لياقي الورثة على الاشاعة بينهم لانه قد باع حظه فيما سلمه لهم محظوظهم فيما أخذه ويدخل فيه  
 أيضا ما إذا كان الميت أو لورثته دين على واحد من الورثة فصالحوه على أن يخرج عن جميع حظه لهم أو على أن  
 يحط من حظه أو أخذ بمضيه وتسليم باقيه لهم ويلزم من انحطاط حظه ارتفاع حظوظ غيره ويلحق به ما إذا كان  
 لواحد من الورثة دين على الميت أو على باقي الورثة فصالحهم على أن يرفع أكثر من حظه كما إذا كان له ثلث بالارث  
 فصالحهم على أن يأخذ النصف فيلزم من ارتفاع حظه انحطاط حظوظ غيره فيكون المصالح كالوصي له بالنصف  
 \* ثم أشار الى عمل ما إذا وقع الصلح بموضع أو غيره على أن يكون المشلع بين أربابه على قدر ميراثهم بقوله

﴿ وَإِنْ يَكُنْ أَحَدُهُمْ قَدْ أَخَذَ \* شَيْئًا مِنَ التَّوْرِكِ ثُمَّ تَبَدَّلَا ﴾

﴿ سَائِرِ أَمْوَالٍ عَلَى الْإِشَاحَةِ \* إِبَاقِ وَرَاثٍ دَعَاوًا لِقِسْمَةِ ﴾

﴿ أَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ حَظَّهُ لَهُمْ \* عَلَى الْفَرَائِضِ يَكُونُ بَيْنَهُمْ ﴾

﴿ فَصَحَّحْنِ مِنْهُ مَسْئَلَةَ الْجَمِيعِ \* ثُمَّ أَمَحَ حَظَّهُ مِنَ الْمَوْضُوعِ ﴾

(يُتَقَرَّرُ الَّذِي تُصَحُّ مِنْهُ الْمَسْئَلَةُ \* لِيَنْ بَقِيَ فِي شِرْكَةٍ مُكَمَّلَةٍ)

فأقول في تفسير ذلك وإن يكن أحد الورثة قد أخذ من متروك الميت شيئا مخصوصا كان عرضا أو مئليا أو للصنفين معا ثم تبدى أي سلم ذلك الوارث سائر أموال ياقية على الاشاعة لباقي وارث أي لجميع بقية وارث دعين أي طالبين لقسمة المشاعة لهم على قدر ميراثهم أو باع أحد الورثة حظه أو هبهم أي للوراث الباقيين يكون ذلك الخط بينهم على قدر الفرائض أي على قدر ميراثهم فصحيح أنهما الطالب في الاقسام الثلاثة مسألة جميع الورثة بعدد تضعه فوق الخط وتعطي منه لكل وارث حظه فقامه ثم أع أي اسقط حظ ذلك المصالح من العدد الموضوع فوق الخط بعد محو ذلك المصالح من الورثة يبق العدد الذي تصح منه المسئلة للورثة الباقيين في شركة مكملة بتسلم المصالح ذلك المشاع لهم يقال للمسئلة الباقيين خاصة اذ بها تقع محاصنتهم في حظ المصالح وإن وقع الاشتراك في حظوظ الباقيين فلأن ترددها إلى أوقافها اختصارا وإن صالح أحدهم وارثا على جميع حظه بعوض أو غيره فاحبه من الورثة واجمع حظه إلى حظ مصالحة وإن صالح أجنبيا على جميع حظه بعوض أو غيره فأجعل الاجنبي في موضعه يقوم مقامه . مثال القسم الاول ملاذا ترك الميت أمًا وابنتين وبنات قد جهزها بحلى وساع على أن تحاسب بذلك إن قامت بطلب الارث في متروكة فاختارت البنت ما جهزت به وسلمت لهم بقية متروك أبيها فطلبت الأم والابن ان لك أنت نصف ذلك المشاع المتروك لهم على قدر ميراثهم فصحيح مسألة جميع ورثة الميت من ستة واعط منها للام واحدًا ولكل ابن اثنين وللبنات واحدًا ثم أع البنت وحظها من المسئلة واسقط الواحد الذي هو حظها من الستة الموضوعه فوق الخط يبق ما صح منه المسئلة التي هي الخاصة وهو خمسة للام منها واحد ولكل ابن اثنين فتأخذ الام حينئذ خمس ذلك المتروك وكل ابن خمسيه قل ذلك المتروك أو أكثر كان أصولا أو غيرها فإن كان عشرين مثقالا كان للام منها خمسها الذي هو أربعة ولكل من الابنين خمسها ثمانية وهذه صورتها

٢٠	٥	
٤	١	أما
٨	٢	ابن
٨	٢	ابن

ومثال آخر فيها إذا كان المأخوذ من التركة الحاضرة ما إذا تركت امرأة زوجها وأما أولادها لاب وكتبا وكلهم رشدا عارفين قدر التركة وقدر ما يرثونه فاختارت الام أن تأخذ في قدر ارثها دارًا أو أمة أو جنانة أو مئليا أو مقوما شخصيا مع شيء من المنليات وسلمت للزوج وللأخت سائر المتروك إلا كان على الاشاعة بينهما فقبلا ذلك للام ولهم مجتمعوا على تقويم ذلك المتروك وإنما

جعل كل واحد قيمة لذلك بنفسه وتكمل ما ينوب الام من جملة القيمة حتى عرفه فتراصوا على ذلك أدلًا يشترط في بيع عرض بعوض تعين القيمة لها ثم طلب الزوج والأخت لك أن تقسم ذلك المشاع لهما على قدر ميراثهما فصحيح مسألة جميع ورثة المالكه بعولها من ثمانية واعط لكل من الزوج والأخت ثلاثة وللأم اثنين ثم اسقط من الثمانية حظ الام الآخذة شيء مخصوص من التركة بعد عولها من المسئلة يبق ستة للزوج منها ثلاثة والأخت ثلاثة وهي الخاصة ولك أن ترددها إلى اثنين لتوافق الحظين بالثلث فيكون لكل منهما واحد من اثنين فيأخذ نصف ذلك المشاع قل أو أكثر فإن كانت قيمة المشاع ثلاثين مثقالا كان لكل منهما خمسة عشر من تلك القيمة فيأخذ من أنواع ذلك المشاع القوم ما يساوي ما خرج له من القيمة وهذه صورة ذلك





ورث فيها يخرج لكل من الزوج والام ستة وللبن ستة عشر وللبنات ثمانية هكذا

٣٦	٣	٣٦	
٦	ص	٣٦	زوجا
٦	ص	٦	اما
١٦	٤	١٤	ابنا
٨	١	٧	بناتا

ثم أشار الى أول العمل في صلح وقع على أن يكون المصالح عليه  
بين المصالحين على عدد رؤسهم بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ سَلَمٌ حَظَّهُ لَهَا \* عَلَى رُؤُسِهِمْ يَكُونُ قِسْمُهُمْ﴾  
﴿فَلِلْجَمِيعِ صَحْحَنُ السَّابِقَةِ \* وَمِنْ رُؤُسٍ مِنْ عَدَاةِ الْإِلَاحَةِ﴾  
﴿وَبَيْنَ ذَاوِ حَظِّهِ انْظَارُ عَمَلٍ \* وَفَاقٍ أَوْ تَبَايُنٍ بِلَا خَلَلٍ﴾

فأقول في تفسير ذلك وان يكن أحد الورثة مسلماً حظاً كله أو بعضه يبيع أو هبة لهم أي لجميع الورثة  
غيره أو لبعضهم تسليماً يكون قسمهم لذلك سبب ذلك التسليم على عدد رؤس المصالحين فصححن أيها الطالب  
المسئلة السابقة أي الأولى لجميع ورثة الميت بالعمل السابق في تصحيح المسائل وصححن المسئلة اللاحقة  
أي الثانية التي هي التابعة للأولى من عدد رؤس من عداة أي من جاوره في الاسم وخالفه فيه من المصالحين  
وانظر بعد ذلك بين هذه اللاحقة وحظ المصالح الذي وقع عليه الصلح كان كلا أو بعضاً يعمل وفق أن  
توافقاً أو عمل تبين أن تباناً على الوجه الآتي بيانه في كل منهما بلا وجود خلل أي خطأ في ذلك العمل  
ويدخل في توافقه ما إذا تماثل القدر والمصالح عليه جملة الثانية لأن المائلة تستلزم الموافقة وماذا تدخل  
لأن التداخل يستلزم التوافق أيضاً لكن لا ينظر هنا بالتماثل ولا بالتداخل حيث لا يضرب وفق العددين  
المنظور بينهما في كامل الآخر ثم أشار الى تنعيم عمل ما إذا توافقت العددين المنظور بينهما في شيء من  
الاجزاء بقوله

﴿وَاضْرِبْ فِي الْأُولَى إِنْ وَفَّقَ حَصَلًا \* وَفَقِ الْأَخِيرَةِ وَمَا بَدَأَ اجْعَلًا﴾  
﴿جَامِعَةً وَأَحْكُمُ لَوْفَقِ الثَّانِيَةِ \* بِأَنَّهُ جُزْءٌ لِسَهْمِ الْمَاضِيَةِ﴾  
﴿وَأَحْكُمُ لَوْفَقِ حَظِّهِ فِي الْغَايَةِ \* بِكَوْنِهِ جُزْءًا لِسَهْمِ الْآخِرَةِ﴾  
﴿ثُمَّ اضْرِبْ أَسْهُمَ كُلِّ وَاحِدَةٍ \* فِي جُزْئِهَا وَاجْمَعْ تَقْضُ بِالْقَائِدَةِ﴾

فأقول في تفسير ذلك واضرب أيها الطالب وفق المسئلة الأخيرة في الأولى أن حصل وفق بين الثانية  
والحظ المصالح عليه المنظور بينهما بما تقدم واجمع ما بدا أي خرج لك من الضرب مسئلة ثالثة جامعة  
للاولين واحكم لوفق الثانية بأنه جزء سهم الماضية أي الأولى التي يوضع عليها فيضرب فيه لن ورث

فيها واحكم وفق حظ المصالح عليه في المسئلة الفائرة أى السابقة التي هي الاولى بكونه جزء السهم الاخيرة التي يوضع عليها فيضرب فيه لأربابها ثم اضربن أسهم ورثة كل واحدة في المستلثين في جزء سهمها واجمع لكل واحد ما خرج له من المستلثين في جدول الجامعة تفر بكمال المائة المطلوبة \* مثال التوافق فيما اذا وقع الصلح على جميع الحظ مع سائرهم من تركت زوجا وبنتا وأما وأختا لأب فصالح الزوج على حظه سائرهم على عدد رؤسهم فصحيح الاولى من اثني عشر والثانية من ثلاثة على عدد رؤس المصالحين ثم انظر بين الثانية وحظ الزوج المصالح تجد هما متوافقين بالثلث فاضرب ثلث الثانية في الاولى يخرج لك اثني عشر فاجعلها جامعة واجعل على الاولى وفق الثانية واجعل على الثانية وفق الحظ المصالح عليه واضرب لورثة كل واحدة أسهمهم في جزء سهمها واجمع الخارجين في جدول الجامعة يخرج للبت سبعة وللأم ثلاث وللأخت اثنان هكذا

١٢	٣	١٢	
ص	ص	٣	زوجا
٧	١	٦	بنتا
٣	١	٢	أما
٢	١	١	اختا

ومثال التوافق فيما اذا وقع الصلح على جميع الحظ مع بعضهم بالسواء من تركت زوجا وأما وبنتا وعمما فصالحات البنت على جميع حظها الأم والألم فقط بالسواء بينهما فصحيح الاولى من اثني عشر والثانية من اثني عشر وهي توافق الستة التي وقع عليها الصلح بالتصيف فاضرب نصف الثانية في الاولى يخرج لك اثني عشر فاجعلها جامعة واجعل على الاولى نصف الثانية واجعل على الثانية نصف الحظ المصالح عليه واضرب لهم في جزءي السهم واجمع كما تقدم يخرج للزوج ثلاثة وللأم خمسة وللأم أربعة واحد بالارث وثلاثة بالصلح هكذا

١٢	٢	١٢	
٣		٣	زوجا
٥	١	٢	أما
ص	ص	٦	بنتا
٤	١	١	عمما

ومثال التوافق فيما اذا وقع الصلح على بعض الحظ مع سائرهم بالسواء زوج وأما وأختا لأب صالحهم الزوج على ثلثي حظه وأبى نفسه ثلثا فصحيح الاولى بعوطا من ثمانية والثانية من اثني عشر وهي توافق ثلثي حظ الزوج بالتصيف فاضرب نصف الثانية في الاولى يخرج لك ثمانية فاجعلها جامعة واجعل على كل منهما واحدا ليكون جزء سهمها

واضرب واجمع كما تقدم يخرج للزوج واحد وللأم ثلاثة وللأخت أربعة وهكذا

٨	٢	٨	
١	ص		زوجا
٣	١	٢	أما
٤	١	٣	اختا

\* ومثال التوافق فيما اذا وقع الصلح على بعض الحظ مع بعضهم بالسواء من ترك زوجة وأما وبنتا وأبا فصالحات البنت الابوين فقط على ثلث حظها بالسواء بينهما فصحيح الاولى من أربعة وعشرين والثانية من اثني عشر وهي توافق الأربعة التي هي ثلث حظ البنت بالتصيف فاضرب نصف الثانية في الاولى يخرج لك أربعة وعشرون فاجعلها جامعة واجعل على الاولى واحدا وعلى الثانية اثني عشر واضرب واجمع كما تقدم ويخرج للزوج ثلاثة وللأم ستة وللأخت ثمانية وللأب سبعة خمسة

بالارث واثنان بالصلح هكذا

٢٤	٢	٢٤	
٣		٣	زوجا
٠٦	١	٦	أما
٠٨		٨	بنتا
٠٧	١	٧	أبا

\* ثم أشار الى تقسيم عمل ما اذا تبين العدان المتطور بينهما بعد تصحيح الاولى والثانية بقوله

﴿وَأَنْبَبْ لَدَا تَبَايُنٍ أَخِيرَةٍ \* فِي جُمْلَةِ الْأُولَى تَكُنْ كَبِيرَةٍ﴾

﴿وَأَسْهَمِ الْأُولَى أَضْرِبِينَ فِي التَّالِيَةِ \* وَأَجْرِ فِي الْحِظِّ سَهَامَ التَّالِيَةِ﴾

فأقول في تفسير ذلك واضرب أيها الطالب عند حصول تباين الثانية والحظ المصالح عليه الكامل أو بعضه مسألة أخيرة مصححة من رؤوس المصالحين في جملة المسئلة الأولى تكن أي تخرج لك مسألة كبيرة جامعة لها واضربين بمد ذلك أسهم ورثة الأولى في جملة الثانية أي التامة للأولى المجمولة فوق الأولى لتكون جزء سهمها واجر أي اضرب سهام ورثة الثانية في جملة الحظ المصالح عليه المجمول فوقها ليكون جزء سهمها واجمع لمن ورث فيها كما تقدم ليخرج لكل واحد ما يستحقه من الجامعة \* مثال التباين فما إذا وقع الصلح على جميع الحظ مع سائرهم بالسواء من ترك أخوين لام وثلاثة أخوة لاب فصالح أحد الأخوين جميعهم على جملة حظه بالسواء فصصح الأولى من ثمانية عشر لاجل الانكسار على صنفين والثانية من أربعة وهي تباين الثلاثة التي هي المصالح فاضرب حينئذ جملة الأخيرة في الأولى تخرج لك الجامعة الكبيرة وهي اثنان وسبعون واجعل على الأولى جملة الثانية وعلى الثانية جملة الحظ المصالح عليه واضرب لهم في جزأى السهم واجمع كما تقدم يخرج للاخ للام خمسة عشر ولكل واحد من الاخوة للاب تسعة عشر هكذا

١٨	٤	٧٢	
٣	ص		اخا لام
٣	١	١٥	اخا لام
٤	١	١٩	اخالاب
٤	١	١٩	اخالاب
٤	١	١٩	اخالاب

\* ومثال التباين فيما اذا وقع الصلح على بعض الحظ مع سائرهم بالسواء من ترك زوجة وأبوين وابنتين فصالحات الزوجة سائرهم على ثلث حظها بالسواء فصصح الأولى بعولها من سبعة وعشرين والثانية من أربعة وهي تباين الواحد الذي هو ثلث حظ الزوجة فاضرب جملة الثانية في الأولى يخرج لك ثمانية ومائة وهي الجامعة واجعل الثانية على الأولى واجعل الواحد الذي وقع عليه الصلح على الثانية واضرب السهم ورثة كل واحدة في جزء سهمها واجمع لمن ورث فيها مما كما تقدم يخرج للزوجة ثمانية ولكل من الابوين سبعة عشر ولكل بنت ثلاثة وثلاثون هكذا

٢٧	٤	١٠٨	
٢		٨	زوجة
٤	١	١٧	امسا
٤	١	١٧	ابا
٨	١	٣٣	بناتا
٨	١٠	٣٣	بناتا

وقد يكون الصلح على أن يرفع أمر الورثة الى اكثر من حظه لدين كان له على الميت مثلاً ويلزم من ذلك انحطاط حظوظ الباقيين عن قدرها (والمعمل فيه) أن تصصح مسألة جميع الورثة ثم تسقط منها سهام المصالح فتبقى الخاصة ثم تحمل بعدها مقام الجزء الذي وقع الصلح على أختها فينزل المصالح منزلة الموصي له بذلك الجزء وتغطي منه ذلك الجزء المصالح ثم تنظر الى باقي المقام والمصالح في الخاصة فان اتقسم الباقي على

الخاصة صحت مستثناهم من المقام وان لم ينقسم عليها فانظر بينهم بالتوافق والتباين فان توافقا فاضرب وقف الخاصة في المقام تخرج لك الجامعة واجعل وقف الباقي جزء سهم الخاصة واجعل وقف الخاصة جزء سهم المقام وان تباينا فاضرب جملة الخاصة في المقام تخرج الجامعة واجعل جملة الباقي جزء سهم الخاصة واجعل جملة الخاصة جزء سهم

المقام واضرب لذلك المصالح وحده في جزء سهم المقام ولغيره في جزء سهم المحاصة (مثال ذلك) من ترك بنتا وأخا لآب وأختا لآب فصالحها الاخت بعوض أو غيره على أن تستكن ثلثا كملها من عندها على قدر سهامها فصحيح المسئلة من ستة لأجل الانكسار ثم أسقط منها سهام الاخت المصالحه بقي المحاصة خمسة ثم اجعل مقام الثالث بعد المحاصة واعط منه للاخت واحدا بين اثنان فانظر بين هذا البتم والمحاصة تجددهما متباينين فاضرب المحاصة في المقام يخرج لك خمسة عشر وهي الجامعة واجعل المحاصة على المقام والباقي على المحاصة واضرب لكل وارث فيما ذكر يخرج للبننت ستة وللأخ أربعة وللأخت خمسة وهي ثلث كامل وهذه صورتها

١٥	٣	٣	
٦		٢	بنتا
٤	٢	٢	أخا
٥	١	٠	أختا

وقد يقع الصلح على أوجه أخرى غير ما ذكر ولكن فيما ذكر كفاية وإرشاد لغيره وبالله تعالى التوفيق

### ﴿عَمَلُ تَصْحِيحِ مَسَائِلِ الْأَقْرَارِ﴾

فأقول في تفسير ذلك هذا الكلام الآتي باب بيان عمل تصحيح مسائل أقرار بعض الورثة الذين سبب إرثهم شرعا بوارث آخر يرث مع المقر أو يحجب المقر عن الإرث على تقدير ثبوت سببه لأن الأقرار في الاصطلاح هو خبر يعود ضرره على المخبر كإقرار أحد الابنين بثلث وإقرار أحد الأخوين بثلث فالمقر إذا كان يتضرر بإقراره فهو مقر على نفسه وشاهد على غيره من الورثة إن كان غيره يتضرر به أيضا لو ثبت سببه وإن كان لا يتضرر به المقر فهو مقر فقط كأخت لآب مع زوج أقرت وحدها بأخ شقيق وإن كان لا يتضرر بإقراره ولا يتنفع كزوج مع أخت لآب أقر وحده بأخ لآب فهو شاهد على الغير فقط وإن أقر به اثنان أحدهما يتنفع بإقراره والآخر يتضرر بإقراره كزوج واختين لآب أقر الزوج مع إحدى الاختين بأخ لآب فالزوج شاهد على المنكرة ومصدقا للمقرة وليس بمقر لانه لا يتضرر بالأخ وإنما يتنفع به لأن العول يزول به والاخت المقررة هي التي تتضرر به فهي مقررة على نفسها وشاهدة على المنكرة فإطلاق المقر على من يتنفع بإقراره حينئذ محساز وإن أقر به وارث واحد يتنفع به في العول أو غيره فهو مدع لا تسمع دعواه إلا ببينة أو إقرار الورثة بذلك ثم أشار إلى ما يستحقه المقر به بسبب إقرار الغير به بقوله

﴿وَإِنْ أَقَرَّ وَارِثٌ قَدْ رَشِدًا \* بَوَارِثٍ وَغَيْرُهُ قَدْ جَحَدًا﴾

﴿كَانَ الَّذِي انْتَقَصَ لِلْمَقْر \* مُتَمَقِّلًا لِلذَّالِكِ الْمُتَعَسِّرِ﴾

فأقول في تفسير ذلك وإن أقر وارث رشيد واحد أو متعدد لا يثبت بهم السبب لانقضاء العدالة أو الذكورة بوارث آخر متجدد أو متعدد يتضرر به كان إرثه بنسب أو نكاح أو ولاء أو وصية والحالة إن غير ذلك المقر من الورثة الذين ثبت سببهم قد جحد أي أنكروا ما أقر به ذلك المقر فإن القدر الذي انتقص للغير المتجدد

أو المتبدد وهو بهض حقه أو جميعه منتقلا بسبب الاقرار الى ذلك المقر به المتحد أو المتبدد ان كان يستحق جميعه شرعا أو اليه رال غيره ممن يدخل معه فيه من عاصب أو مصدق حيث لا يستحق جميعه وقد كان جميعه للمصدق دون المقر به في مسائل العول والمعول كما سيأتي واحتراز بقوله وارثا عن مودوث أقر في حياته أن فلانا وارث له لما فيه من التفصيل لأنه إما أن يقر بولده أو بالمولى الاعلى أو بالزوجية أو بوارث غير هؤلاء فان أقر بالذكر بولد مجهول النسب ولم يبين كذبه بعقل أو عادة فانه يثبت نسبه ريتوارثان وان أقر رجل أو امرأة بأن فلانا اعتقه ولم يبين كذبه بكونه حرا بالأصالة أو عتقا لغيره فانه يرثه بذلك \* وان كان الاقرار بالزوجية وكانا طارئين صح اقرارهما وأن كانا بلديين وكان للمرأة ولد قد أقر به وكذلك فان الاقرار بالولد يرفع التهمة والا بخلاف ان تكن زوجة أخرى ثابتة النكاح وان كان الاقرار بغير هؤلاء ولم يكن للميت وارث معروف بنسب أو ولاء وكان له وارث يحيط ببعض ميراثه ففى ارثه للجميع حيث لا وارث له أو للفاضل عن ثابت النسب وعدم ارثه لذلك خلاف وقال بعض المحققين ان كان هناك امام يصرف المال في مصارفه فيبت المال أولى والا فهو المقر به \* واحتراز بقوله قد رشد من غير الرشيد لان اقراره لا يعتبر شرعا \* وبقوله وغيره قد جحد بما أقر به جميع الورثة الرشداء فانه يحمل وارثا معهم كانوا عدولا أو غير عدول وكذلك اذا أقر به ذكران عدلان من الورثة لانهما مقرران على انفسهما شاهدان على غيرهما \* وان أقر به وارث ذكر عدل فهل يحلف معه ويرث جميع ميراثه أولا يحلف معه فيكون له ما تقتضيه الاقرار للمقر فقط ولا يدخل مع المنكر في حظه الا اذا ثبت نسبه بعدلين كما ثبت نسبه هو بهما في ذلك خلاف والمذهب كما قال الشيخ خليل في باب الاستلحاق في توضيحه أن العبد كغيره وليس للمقر به الاخذ من غير المقر ولهذا أطلق في النظم فلا يحلف حينئذ من أقر به عدل ليأخذ شيئا من عند المنكر كما لا يحلف من شهد له أجنبي ليثبت مع ثابت النسب \* واحتراز بقوله كان الذى انتقص المقر الى آخره لما اذا لم ينتقص شيء للمقر بسبب اقراره بكونه يرث في مسألة الاقرار مثل ما يرثه في مسألة النكار فلا يكون للمقر به حينئذ شيء لان هذا المقر شاهد على غيره فقط حيث لم يتضرر باقراره وما ذكره في النظم من أنه يكون له ما انتقص للمقر عن حظه فقط هو المشهور وهو مبنى والله أعلم على أن الجزء الشائع يمين اذا عين لكونه مجموعا في نفس الامر لكن افراد له المجموعة مجعولة عندنا لا عند الله فجعل الشرع تعيينها للورثة بالقسمة فاذا عينوها في محل مخصوص تعينت تلك الاجزاء المجعولة عندنا ابتداء لا على القول بان الشائع لا يمين بالتعيين لوقوع الشركة في كل جزء من أجزاء المال لان هذا يقتضي دخول المقر به على المقر فما ييده فيشتركان فيه بقدر اربتهما في مسألة الاقرار فيكون المنكر على هذا غاصبا لهما ما ينتقص له لو أقر قال أبو عمر وفي المدونة ان تركت امرأة زوجها أو اختا فافر الزوج وحده لم يعطه الزوج شيئا وقال لان الزوج له نصيب في وجود الاخ وعمه ولا يدفع المقر لمن أقر به الا ما زاد في بده قبل الاقرار ويكون نصيب الاخ المنكر عند من أنكره وقبل النصيب الذى يأخذه المنكر غصبا على المقر والمقر به معا لا على المقر به فقط فيقول الاخ هنا للزوج اذا تركت المالكه ستين دينارا نصيبا منها ثلاثون ونصيبى عشرون ونصيب الاخ عشرة وقد أخذت الاخ بالانكار ثلاثين فزادت عشرين من نصيبى لان مقاسمتك غير جائزة على فيقتسمان الثلاثين التى يد الزوج أخماسا الاخ خمسها اثنا عشر والزوج ثمانية عشر ووجهه أى مسألة الاقرار تصح من ستة فيسقط منها سهم المكرة فتصح فتبقى المحاصصة خمسة فيقسم عليها تلك الثلاثون المنزلة منزلة حجة مال المالكه وقال ابن كنانة يدفع الزوج ثلث ما ييده للاخ ووجهه أن مسألة الاقرار من ستة وللأخ منها اثنان وهى ثلث الستة والجزء الشائع لا يمين في حجة التركة فيقول الاخ للزوج لى ثلث النصف الذى في يدك وثلث النصف الذى في يد المنكرة فان أقرته الاخ

به بعد ذلك رجع عليها الزوج بما أعطاه للاخ ورجع عليها الاخ بقية سهمه ولو تركه أربع بنات وعمه فافترت  
البنات بأبن فقي النواذر قال ابن القاسم لو كن أربع بنات لم يعطينه شيئا لان السدس الذي لمن لكل واحدة في  
الانكار يجب لها مع أخيهين لو ثبت هذا على العشر دوما على قول ابن كنانة فيكون لذلك الاخ ثلث ما بيد  
البنات أيضا لان نسبة سهمه في مسألة الاقرار ثلث فان أقر الم به بعد ذلك رجع عليه كل بنات سهمه وعلى  
هذا الخلاف يخرج الخلاف فيمن ترك اختا وعمه فافترت الاخت ببنت للميت فكان فيها ثلاثة أقوال  
أحدها أي الاخت أحق بجميع النصف الذي بيدها ولا شيء للبنت المقر بها لانه لا فضل بين نصبي  
الاخت في الانكار والاقرار فكانها أقرت للبنت بالنصف الذي أخذه الم المذكور والثاني أن البنت أحق  
بجميع حظ الاخت لانها مبدأة على الاخت التي تترك معها بالتعصيب فخط الاخت التي يورث بالتعصيب  
هو الذي في يد الم المنكر والثالث انه بما يقتسمان النصف الذي بيد الاخت بالسواء لانها أقرت للبنت  
بنصف المال على الاشاعة فتأخذ نصف ما بيد الاخت فيبقى لها نصفه فيكون الم عاصبا لها معا لا للبنت  
وحددها الخ تعميم هذا الحكم الذي ذكره الناطم في الانوار من أن المقر لا يلزمه الا الفضل هو خاص بما  
إذا وقع الاقرار قبل القسمة كانت التركة عينا أو غيرها أو كان الاقرار بعد القسمة والتركة كلها مثلي لا يختلف  
فيه الاعراض وأما إذا كان الاقرار بعد القسمة والتركة عروض أو مثلي وعروض وخرج كل وارث بتويع  
من التركة وأن المقر به يأخذ قدر نسبته في مسألة الاقرار بما وجدته في يد المقر واختلف فيما يلزمه في النوع  
الذي أخرجه من يده ففصل قيمة الجزء الذي يأخذه المقر به من تويع المنكر لو كان الاقرار قبل القسمة  
وقيل بخير المقر به في أخذ قيمة ذلك الجزء وفي امضاء الخارجة في ذلك الجزء وأخذ ما يقابله فله في النوع  
الذي أخذه المقر به إذا مات شخص عن ابنين وترك أمة وعيدا فآخذ أحد الابنين أمة وآخذ الآخر عيدا  
ثم أقر أحد العبد بدين ثلث فانه يعطى له ثلث العبد الذي كان بيده لاقراره أنه يستحق الثلث في كل من  
العبدين وقد يورث عليه سدس الامة التي سلمها للآخر بالمعاضة من الامة كانت قبل الاقرار مشتركة بينهما  
نصفين فلما أقر أحدهما بثالث كان لذلك الثالث ثلث الامة لكنه مفرق في نصفها فكان لسدس الامة في  
نصفها الذي كان المقر وسدس أخرى نصفها الذي كان للمنكر وسدس مجموع الامة هو ثلث الامة الذي  
يكون للمقر به لو ثبت نسبه فباع ذلك المقر سدس الامة الذي كان للمقر في نصفها الذي سلمه لصاحبه بسدس  
العبد الذي أخذه على وجه المعاضة فيرجع المقر به على ذلك بسدس قيمة الامة وقيل بخير المقر به في أخذ  
سدس قيمة الامة وفي امضاء المعاضة وأخذ سدس رقية العبد الذي كان في مقابلة سدس الامة واداض  
سدس العبد الى ثمة الذي أخذه أولا كان نصفاً فيكون العبد بينهما نصفين هذا حاصل كلام ابن الشاط  
في فرائضه وشرح ابن علاف عليها وغيرهما ووجه ذلك أن الجزء الشائع إنما كان فيه الخلاف هل يتعين  
أولا يتعين اذا كان المشترك مثليا لا يختلف الاعراض في افراده فتكون القسمة فيه تحزق حق لا يبعث فلا يلزم  
المقر في قسمة المثلي الا ما فضل عن حقه الكامل الذي تمزله بالقسمة والله أعلم ثم أشار الى العمل الذي  
يعرف به ما ينقصه الاقرار للمقر بقوله

﴿فَصَحَّحَ مَسْئَلَةَ الْإِنْكَارِ \* وَبَعْدَهَا مَسْئَلَةَ الْإِقْرَارِ﴾

﴿وَاسْتَعْمَلَ الَّذِي أَنْجَلَا بَيْنَهُمَا \* مِنْ مِثْلِ أَوْ وَفَاقٍ أَوْ تَحْوِهِمَا﴾

﴿ثُمَّ اقْسِمَنَّ جَامِعَةً تَسْتَخْرِجُ \* عَلَيْهِمَا فَجْزُهُ سَهْمٍ يَخْرُجُ﴾  
 ﴿وَأَضْرِبْ لِكُلِّ مُنْكَرٍ فِي سَهْمٍ \* مَسْئَلَةَ الْإِنْكَارِ يَأْذَا الْفَهْمِ﴾  
 ﴿وَأَضْرِبْ لِكُلِّ أَقْرَبٍ فِي جُزْأَيْهِمَا \* وَأَدْفَعْ لَهُ أَقْلَ خَارِجِيَّهِمَا﴾  
 ﴿وَأَدْفَعْ إِلَيَّ الْمُقَرَّرَ ذَلِكَ الْفَضْلَ \* بَيْنَهُمَا حَيْثُ اسْتَحَقَّ الْكُلَّ﴾  
 ﴿كَالْأَمِّ وَالْعَمِّ وَأَخْتِ لَابٍ \* أَقْرَبُ الْأَخْتِ بِأُخْرَى لِلَّابِ﴾  
 ﴿تَصِحُّ جَامِعَتُهُمَا مِنْ سِتَّةٍ \* فِيمَا فَضِّلَ الْوَاحِدُ عَنْ مُقَرَّرَةٍ﴾

فأقول في تفسير ذلك إذا أردت أيها الطالب معرفة ما ينتقص بالاقرار للمقر لترفعه المقر به فصحة مسألة انكار جميع الورثة بالأعمال السابقة وادفع لكل وارث ماله فيها وصحجن بعدها تقدير مسألة اقرار جميع الورثة بالوارث الذي أخذ به بعضهم ولكن لا تعط فيها شيئا الا للمقر أولا ولن أرادوا أن يتخاصموا فيما انتقص بالاقرار \* ثم انظر بين المسئلة بالمائل والتداخل والتوافق والتباين واستعمل الوجه الذي انجلي أى ظهر بينهما من مثل أى من كونه احدهما مثل الاخرى أو وفاق أو نحوهما الذي هو التداخل والتباين واستعن باحدهما في التماثل وباكرهما في التداخل واضرب وفق أحدهما في كامل الاخرى في التوافق واضرب الكل في التباين تخرج لك مسئلة ثالثة جامعة لها \* ثم اقسمن جامعة مستخرجة بالعمل المذكور عليهما أى على كل من المسئلتين جزء سهم لكل واحدة منها الذي يوضع فوقها ليضرب فيه لورثتها يخرج لك بالقسمة المذكورة واضرب بإصاحب الفهم لكن وارث منك حقيقه أو حكا كما إذا كان ينتفع بأقراره في جزء سهم مسألة الانكار ما كان بيده وادفع له الخارج في جدول الجامعة واضرب للوارث الذي أقر به ما كان له في المسئلتين في جزأى سهمهما أى اضرب له ما كان له في كل من المسئلتين في جزء سهمهما وادفع له في جدول الجامعة خارجا أقل من خارجي المسئلتين والأقل دائما هو الذى يخرج له في مسألة الاقرار وادفع الى المقر به في الجامعة ذلك الفضل الحاصل بين الخارجين حيث استحق المقر به الكل أى جميع الفضل لعدم من يشاركه فيه مسألة الاقرار وإذا وجد من يشاركه فيه من عاصب أو مصدق أو كان المصدقون يستحقون جميع الفضل دون العاصب للمقربة في مسائل العول فلا يضمن أعمال عاصبتهم في ذلك الفضل كما سيأتي وقس يستحق المصداق جميعه في غير العول كشقيق صدق الجد في الاقرار باخ لآب \* ثم مثل لمسئلة التماثل بقوله كالام الى آخره أى وذلك مثل مسألة الأم والم وأخت لآب أقرت الأخت المذكورة أخت أخرى للآب وأنكرتها الأم وأما الم فله السدس سواء أقر أو أنكر تصح جامعة هذه المسئلة من ستة لوقوع التماثل بين الاولين فيستغنى باحدهما فتقسم هذه الجامعة على كل منهما فيخرج جزء سهمها واحداً فيوضع فوقها فيضرب للمنكر في جزء سهم الانكار فيخرج للام اثنتان وللم واحد ويضرب للمقرة في جزء سهم الاقرار فيخرج لها اثنتان فتدفع لها في الجامعة ويضرب لها ما لها في الانكار في جزء سهم الانكار فيخرج لها ثلاثة فيطرح منها الاثنتان التي كانت لها في الاقرار ليفضل السهم الواحد عن أخت مقرة مذكورة فيدفع للأخت المقر بها في جدول الجامعة هكذا

٦	٦		٦	
٢			٢	اما
٢	٢		٣	اختار
١			١	عما
١				اخت

\* ومثال التداخل أختان شقيقتان وعم أقرت احدهما بشقيقة وأنكرها الأخرى فمسئلة الانكار من ثلاثة والاقرار من تسعة لانكسار سهم الاخوات عليهن والثلاثة داخلية التسعة فيستغنى بها وتيجل جامعة وتقس على كل منهما فيكون جزء سهم الاولى ثلاثة وجزء سهم الثانية واحداً فيضرب فيهما للورثة كما تقدم فيخرج للاخت المنكرة ثلاثة وكذلك الم والمقررة من الاقرار اثان ولها في الانكار ثلاثة والفضل بينهما واحد تأخذ المقر بها في الجامعة هكذا

٩	٩		٣	
٣			١	اختاش
٢	٢		١	اختاش
٣			١	عما
١				اختش

\* ومثال النوافق بنتان وابن أقر الابن ابن آخر فلا نكسار من أربعة والاقرار من ستة وهما توافقان بالتصف احدهما في كامل الأخرى فيخرج اثنا عشر وتيجل جامعة وتقس على كل منهما فيكون جزء سهم الاولى ثلاثة وجزء سهم الثانية اثنين فيضرب فيهما للورثة كما تقدم فيخرج لكل بنت ثلاثة والمقر من الاقرار أربعة قوله في الانكار ستة والفضل بينهما اثان يأخذها المقر به هكذا

١٢	٦	٢	٤	
٣			١	بنتا
٣			١	بنتا
٤		ق	٢	ابنا
٢				بابن

\* ومثال التباين ابنا أقر أحدهما بنات فلا انكار من اثنين والاقرار من ثلاثة وهما تباينان فيضرب كامل احدهما في كامل الأخرى فتخرج الجامعة ستة فتقسم على كل منهما فيكون جزء سهم الاولى ثلاثة وجزء سهم الثانية اثنين فيضرب فيهما للورثة كما تقدم فيخرج المنكر ثلاثة والمقر من الاقرار اثان وله في الانكار ثلاثة والفضل بينهما واحد يأخذ المقر به في الجامعة هكذا

٦	٦		٢	
٣			١	ابنا
٢	١	ق	١	ابنا
١				بابن

وقس على لك الاثلة الاربعة غير هان المسائل \* ثم أشار الى عمل ما اذا كان مع المقر به عاصبه يشاركه في الفضل بقوله

﴿وَحَيْثُ لَمْ يَسْتَكْمِلُوا الْاِقْرَارَ زِدْ \* عَلَى الْمَقْرَّ عَاصِبًا لَهُ وَجِدْ﴾  
 ﴿يَكُنْ عَاصِبًا لَهُ فِي الْفَضْلِ \* يَدْرٍ مَوْرَثٍ لَهُ فِي الْأَصْلِ﴾  
 ﴿كَالزَّوْجِ وَالْأُمِّ أَخٍ لَهَا نِسْبٌ \* أَقَرَّ بِالْبِنْتِ أَخٌ فَيَنْحَجِبُ﴾  
 ﴿فَكَانَ لِلْبِنْتِ مِنَ اِقْرَارِ عِلْمٍ \* سِتٌّ وَلِلْعَاصِبِ وَاحِدٌ سَلِيمٌ﴾  
 ﴿فَاقْسِمِ عَلَى السَّبْعَةِ سَهْمِ الْمُنْحَجِبِ \* كَقِسْمِ حَظِّ الصِّلَحِ آخِرًا كُتِبَ﴾  
 ﴿فَاضْرِبْ جَمِيعَ سَبْعَةِ تَدْبَائِنَتْ \* نَصِيبُهُ فِي سِتَّةٍ تَقَدَّمَتْ﴾

﴿يَخْرُجُ لَكَ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ \* جَامِعَةً كِلْتُمَاهُمَا يَقِينًا﴾  
 ﴿وَأَضْرِبْ بِسَبْعَةِ لَآهْلِ السَّابِقَةِ \* وَأَضْرِبْ بِوَاحِدٍ لَّأَهْلِ الْآلِاحَةِ﴾

فاقول في تفسير ذلك وزد أيها الطالب حيث لم يستكمل ورثة الانكار مع المقر به عدد مسألة الاقرار على الشخص المقر عاصبا لذلك المقر به موجود في الخارج يكن ذلك العاصب مقاسما له أي للمقر به في الفضل عن المقر بقدر وارث له أي للعاصب في أصل مسألة الاقرار لا يحاضره المقر به في ذلك بقدر وارثه في الأصل أيضا وذلك مثل مسألة الزوج والام وأخ منسوب لها أي للام أقر أخ مذكور بالبت فينجب الاخ للام المذكور بالبت التي أقر بها لان الاخوة لا يرثون مع البنت كما تقدم فكان للبنت المقر بهاسة من اقرار معلوم مستخرج من مقامات القروض وهو اثنا عشر وكان للعاصب من ذلك الاقرار واحد ساهم من النقص فاضل عن قروض الزوج والام والبنت على تقدير ارث الاولين في الاقرار فاقسم حينئذ سهم الاخ المحتجب الذي هو واحد على السبعة التي هي مجموع حظيها الموضوعات فوق الخط عوضا عن الاثنى عشر التي لا يحتاج في المحاسبة الى حملتها قسمتها مثل قسم حظ الصالح على رؤوس المصالحين المكتوب آخر باب الصالح من هذا النظم بان تنزل سهم الاخ المقر منزلة حظ المصالح وتنزل تلك السبعة منزلة المسألة الثانية في الصالح وتنظر بينها بالتوافق والتباين كما تقدم في الصالح على عدد الارء وس فيجدها متباينين فاضرب حينئذ جميع سبعة ماينة نصيبه الذي هو واحد في ستة متقدمة في الانكار يخرج لك اثنان وأربعون جامعة تلك المسألتين جمع يقين لاشك معه واضرب لاهل المسألة السابقة أي الاولى ما يديهم في سبعة موضوعات فوقها واضرب لاهل المسألة في الآخرة أي التابعة لما قبلها ما في أيديهم في واحد موضوع فوقها يخرج للزوج واحد وعشرون وللأم أربعة عشر وللبنت ستة وللم واحد هكذا

٤٢	٧		٦	
٢١			٣	زوجا
١٤			٢	اما
		ق	١	اخام
٦	١	بنت		
١	١	عم		

ويقال لهذه المسألة مسألة مقررة تحت طوبة لان المقر قصد أن يكون حظه لمن اقر به ثم خرج له العاصب الذي لم يقصده ولو أقرت الام في هذه المسألة بينت وأنكر الزوج والاخ ذلك لوجب لها سدس المال وهو نصف الثلث الذي كان بيدها فاجعلها مثل المصالح على نصف حظها فانظر أيضا بين الواحد الذي هو نصف حظها وبين السبعة التي هي المحاسبة تجدها متباينين فاضرب

تلك السبعة في الاولى يخرج لك اثنان وأربعون واجعل السبعة على الاولى والواحد على الثانية واضرب للام الواحد الذي بقي لها بعد الاقرار في جزء سهم الاولى واضرب فيه أيضا ما يبد المنكرين واضرب في جزء سهم الثانية ما يبد البنت والعم يخرج الزوج أحد وعشرون ويخرج للام في سدسها سبعة وكذلك الاخ ولا بنت ستة وللم واحد هكذا

٤٢	٧		٦	
٢١			٣	زوجا
٧		ق	١	اما
٧				اخام
٦	٦	بنت		
١	١	عم		

ولو أقر الزوج وحده بالبت لوجب له ربع المال وهو نصف ما يبد وليس له نصف صحيح فاضرب مقام النصف في الستة التي هي الأصل يخرج لك اثنا عشر فاجعلها أولى عوضا عن الستة واجعل قدام الزوج الثلاثة التي بقيت له واجعل تحتها الثلاثة التي أقر بها مخطوطا عليها علامة على ايقافها للقسم واعط للام أربعة وللأخ

اثنين واجمل بعد ذلك السبعة التي هي المحاصة للأخوة من الاقرار ثم انظر بين الثلاثة المخطوط عليها وبين السبعة تجد هما متباينين فاضرب السبعة في الاولى التي هي اثنا عشر يخرج لك أربعة وثمانون وهي الجامعة واجمل على الاولى سبعة وعلى الثانية ثلاثة واضرب الورثة فيهما كما تقدم يخرج للزوج احد وعشرون وللأم ثمانية وعشرون وللأخ أربعة عشر وللبنات ثمانية عشر وللم ثلاثة هكذا

٨٤	٧		١٢	
٣١		ق	٣٣	زوجا
٢٨			٤	اما
١٤			٢	اخام
١٨	٦	بنت		
٣	١	عم		

ولو تركت المالكة زوجا وجمدة وأخوين لأم فاقرا الاخوان بنت لوجب أيضا زياده عاصب كام فتصح جامعته من اثنين وأربعين فيكون للزوج أحد وعشرون وللجمدة سبعة وللبنات ثمانية عشر وللم اثنان وقد يكون المقر به فلا يحتاج لزيادة عاصب آخر لاستكمال الموجودين مسألة الاقرار كمسألة زوج وأخت لأب أقرت وحدها بنت لان الأخت تراث بالمصوبة مفضل عن

الزوج والبنت في الاقرار فمسألة الانكار من اثنين ومسألة الاقرار المقدرة من أربعة فيؤخذ منها سهم البنت والاخت فيكون مجموعها ثلاثة فتجعل مسألة ثانية وهي تباين الواحد الذي كان بيد الأخت في الاتكافضرب الثلاثة في الاولى فيخرج الجامعة ستة ثم يضرب الزوج في الثلاثة وتغيره في الواحد فيخرج للزوج ثلاثة وللأخت واحد وللبنات اثنان هكذا

٦	٣		٢
٣			١
١	١	ق	١
٢	٢	بنت	

ولو أقر الزوج ببنت وأنكرتها الأخت لصحت مسألة الانكار من اثنين والاقرار من أربعة وجامعتهم من أربعة لتدخلها فيكون للزوج من الاقرار واحد وله في الانكار اثنان فيفضل فيها واحد فبذلك للبنت المقر بها وللأخت المنكورة في الانكار اثنان والعاصب في هذه الصورة على تقدير اقرار الجميع

هو الأخت لكن لا تحاص البنت هنا في الفضل لأنها أخذت في الانكار النصف الذي هو أكثر من الربع الذي كان لها في الاقرار ثم أشار الى المقر به الذي يزول به العول بحاص المصدق الذي ينتفع بتصديقه في الفضل بقوله

﴿وَقَدْ يُخَالِصُ بِفَضْلِ الْإِقْرَارِ \* مُصَدَّقًا ضَرْعَ بَعُولِ الْإِنْكَارِ﴾

فاقول في تفسير ذلك وقد يحاصص بعد تصحيح الجامعة المقر به بجميع سهمه الذي يخرج له اذا ضرب ماله في مسألة الاقرار في جزء سهمها في فضل ذي الاقرار في فضل المقر وارثا مصدقا للمقر مضرورا بعول في مسألة الانكار فانقص له شيء من سهمه بالعول فاراد أن يحاصص بالقدح الذي انتقص به ما يخرج له بالضرب في جزء سهم الانكار عما يستحقه بالضرب في جزء سهم الاقرار التي لا عول فيها \* مثال ذلك من تركت زوجا وأختين شقيقتين وأخا لأم فأقرت إحدى الشقيقتين بمجد وصديقها الزوج فالانكار بعولها من ثمانية للزوج منها ثلاثة ولكل أخت اثنان وللأخ واحد وأصل الاقرار من اثنين فتصح من ثمانية لاجل انكسار الواحد على اختين وجد فكان للزوج منها أربعة وللمقرة واحد وللجد اثنان فتصح جامعتهما من ثمانية لئلا يملكها ويضرب لهم في جزءي السهم كما تقدم فيخرج للزوج ثلاثة وللمقرة واحد والمنكورة اثنان وللأخ واحد ويفضل عن المقر واحد فيوقف في بد الجسد حتى يحاصص فيه الزوج ثم يطرح ما أخذه الزوج

في الجامعة مما يخرج له في الاقرار فيبقى واحد فيوضع قدامه وتوضع الاثنان التي تكون للجد في الاقرار قدامه ثم يوضع مجموع ذلك بعد الجامعة وينظر بين الثلاثة المحتمة والواحد الموقوف في يد الجدد بالتوافق والتباين في تقدم في المسئلة المقروغ منها فتخرج الجامعة الكبيرة أربعة وعشرون ثم تجعل الثلاثة على الاولى والواحد على المحاصة ويضرب للورثة فيهما كما تقدم فيجتمع للزوج في المسئلتين عشرة ويخرج المقر في الثمن الذي بقي لها ثلاثة وللمنكرة ستة وللأخ ثلاثة وللجد اثنان هكذا

٢٤	٣	٨	٧	٨	
١٠	١	٣	٤	ص	٣
٣		١	١	ق	٢
٦		٢			٢
٣		١			١
٢	٢	١	٢	بجد	

وقد يحاص المصدقون من ورثة مسئلة العول في حظ المقر دون المقر به المعصب للمقر كمن تركت زوجا وأما وأخوين لام وأختين لاب فاقترت احدى الاختين باخ لاب وصدقه سائرهم غير الاخت الأخرى فلا ميراث للاخت المقر هنا ولا للاخ الذي أقرت به لانها أقرت بمن يعصبها والمسئلة بعد اسقاط سهمها فلها عائلة ويرجع سهمها الى سائر المصدقين يتحاصون فيه بقدر سهامهم في الاقرار

وبيان عملها ان مسئلة الانكار بعولها من عشرة ومسئلة تقدير اقرار جميعهم من ستة ولم يفضل فيها شيء للاخوة للاب وهذه الستة هي التي يحاص بها غير الاخت المنكرة في سهم المقر الموافقة للمحاصة بالنصف فيضرب نصف المحاصة في العشرة فيخرج ثلاثون ومنها تصح الجامعة ويضرب لارباب الاولى في نصف المحاصة ولارباب الثانية في نصف سهم المقر فيجتمع للزوج اثنا عشر وللأم أربعة وللأخوين ثمانية ويكون للمنكرة ستة وهي مثل الخمس الذي كان لها في الانكار هكذا

٣٠	٦		١٠	
١٢	٣	ص	٣	زوجا
٤	١	ص	١	أما
٨		ص	٢	أخوين م
٦			٢	اختا
			٢	اختا
				باخ

ولو وافقهم الاخت الأخرى في التصديق لمنعت من الارث ايضا كاخوتها لانهم عصبية لم يفضل لهم شيء فتصح مسئلة من عداهم من ستة ابتداء وقد يكون فضل المقر للمصدق وحده في غير مسائل العول كسائل المعادة اذا أقر فيها الجدد بشيء من الاخوة من الاب فصدقه الاشقاء كما اذا أقر الجدد باخ للاب وصدقه الشقيق بان المال يكون بينهما أثلاثا للجد ثلث وللشقيق ثلثان لحظه وحظ الاخ للاب في مقاسمتهم الجدد ثم أشار الى عمل ما اذا اتحد المقر وتعدد المقر به بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ إِقْرَارُهُ بِمَنْ كَثُرَ \* تَحَاصُّوا فِي فَضْلِهِ كَمَا ذُكِّرَ﴾

فاعول في تفسير ذلك وان يكن اقرار الوارث الرشيد بمن كثر أى زاد على الواحد بان اقر باثنين أو أكثر في فور واحد تحاصص المقر بهم بقدر حظوظهم في مسئلة الاقرار في فضل المقر تحاصصا مثل التحاصص الذي ذكر في المسئلة التي زيد فيها عاصب على المفرد ولكن انما يكون التحاصص في هذه بعد الجامعة في الجامعة تخرج لك مسئلة أخرى جارة لجميع ما قبلها واجعل وفق المحاصة جزء سهم الاولى ووفق الفضل جزء سهم المحاصة وان تباين الفضل والمحاصة فاضرب جملة المحاصة في الجامعة تخرج لك الجامعة الكبيرة واجعل جملة المحاصة جزء سهم الاولى وجملة الفضل جزء سهم المحاصة (مثل) توافقهما مع انقسام الفضل على

المقر بهم من تركت زوجها وبنتا وأختا شقيقا فأقرت ألبنت ببنتين وانكرها الاخ فلا نكار من أربعة والاقرهم من ستة وثلاثين لاجل انكسار السهام على البنات فيكون لكل بنت ثمانية وبينهما نكاح فتجعل أكبرهما جامعة فيستعمل في استخراج سهامهم من الجامعة مثل ما تقدم فيخرج الزوج تسعة والمقررة ثمانية وللأخ تسعة والمقررة في الانكار ثمانية عشر وهي زائدة على ما أخذتها من الاقرار بعشرة فتجعل قدام المقر بهما ثم يوضع من سهم كل منهما بعدها فتكون المحاصة اثنتين وهي توافق الشرة بالنصف فيضرب نصفها فيما قبلها فيخرج ستة وثلاثون فيضرب لهم في جزئي السهم كما تقدم فيخرج لكل وارث مثل ما تقدم ويكون لكل مقر بهما خمسة هكذا

٣٦	٢	٣٦	٣٦	٤	
٩	٩				زوجا
٨	٨	٨	٨	٢	بنتا
٩	٩	٩			أختا
٥			٨		بنت
٥			٨		بنت

وحيث كان توافقهما مجتمعا مع الانقسام في هذا النوع فلك أن تعمل المحاصة اذا اختلفت سهام المقر بهم في محل آخر وتقسيم عليهما الفضل فما خرج لكل واحد تضعه لاقدامه في الجامعة ولا تحتاج مع ذلك لوضع شيء آخر بعدها \* (ومثال) توافق الفضل والمحاصة دون الانقسام عليها أم وأخت لاب وعم أقرت الأخت باخت شقيقة وأخ لام فلا نكار من ستة والاقرار

كذلك فكان للمقررة منها واحد وللشقيقة ثلاثة وللأخ واحد وجامعتهم من ستة اثمانها فيكون للام اثنان والمقررة واحد والعم وفضل في يد المقررة اثنان فيوضعان قدام المقر بها وتوضع المحاصة التي هي الاربعة للمجتمعة من سهاميهما بعد الجامعة فينظر بينها وبين الاثنين الفضل فيكون بينهما توافق بالنصف فيضرب نصف الاربعة في الستة قبلها فتخرج الجامعة اثني عشر فيضرب لهم في جزئي السهم كما تقدم فيخرج للام أربعة ولكل من المقررة والعم اثنان وللشقيقة ثلاثة وللأخ واحد هكذا

(ومثال) تبين الفضل في محاصة المقر بهم من تركت زوجها وأختا شقيقة فأقرت الأخت باخت شقيقة وأم وأخوين لام فلا نكار من اثنين والاقرار بموفا من عشرة فكان منها للمقررة اثنان وكذلك الأخت المقر بها وللأم واحد والاخوين اثنان وهما متداخلتان فتصح جامعتهما من العشرة فكان منها للزوج خمسة والمقررة اثنان وكان لها في الانكار خمسة فيفضل في يدها

١٢	٤	٦	٦		
٤		٢		٢	أما
٢		١	١	٣	أختا
٢		١		١	عما
٣	٣		٣		أخت ش
١	١	٢	١		أخ م

ثلاثة فتوضع قدام المقر بهم لم تجعل سهم المقر بهم محاصة بعد الجامعة فينظر بينها وبين الثلاثة الموضوعة قبلهم فيكون بينهما تبين فتضرب المحاصة في العشرة التي هي الجامعة فتخرج الجامعة الكبيرة خمسين فيضرب لارباب الاولى في الخمسة ولأهل المحاصة في الثلاثة فيخرج للزوج خمسة وعشرون والمقررة عشرة وللأخت المقر بها ستة وللأم ثلاثة وللآخرين ستة هكذا

٢	١٠	٤	٤٠
زوجة	١	٤	٢٤
اخت	٨	٢	١٠
ياخت	٢	٣	٦
أ	١	١	٣
الخون لام	٢	١	٦

تنبيه **﴿** انما يتخصص المقر بهم في الفضل بقدر ميراثهم اذا كان الاقرار في وقت واحد نسقا قبل القسمة أو بعدها وأما اذا كان التراضي بين الاقرارات ولم يصدق بعض المقر بهم لبعض فقيه على ما عند ابن الشاط في فرائضه أربعة أقوال قال ابن علاف أحدها أن يكون لثاني ما يوجب الاقرار على تقدير كون المقر به أولا ثابت النسب وهو قول سحنون قال ابن يونس اذا ترك ابنا فاققر الابن باخ له فانه يعطيه نصف جميع المال عند أهل العلم فان أقر بعد ذلك باخ ثان فاختلف في ذلك فذهب

سحنون الى أن حكمه حكم ولدين ثابتي النسب أقر أحدهما باخ ثالث فيدفع له ثلث النصف الذي بيده وان أقر بعد ذلك باخ رابع فاجعل المسئلة كما لو ترك ثلاثة فاققر أحدهم بجابج فانه يعطيه ربع ما بقي بيده وذلك نصف سدس المال وعلى هذا التقدير يحكى الحكم اذا أقر بأكثر من ذلك وذكر أن هذا معنى قول ابن القاسم وغيره والثاني لاشبه أنه يجب على المقر أن يدفع لكل مقر به جميع ما يجب له في جملة المال فان لم يبق منه شيء في يده غرمه من عنده لان جميع المال كان في يده وكان قادرا على أن يقر بالجميع في وقت واحد فلا يتلف على المقر به المتأخر شيئا مما يجب له بالاقرار قبله فعلى هذا اذا ترك الميت ابنا فاققر بابن آخر فانه يعطيه نصف المال الذي بيده ثم ان أقر بابن ثالث دفع له ثلث جميع المال من النصف الذي بقي بيده ويبقى بيده سدس المال وان أقر بعد ذلك برابع دفع له السدس الذي بيده وغرم له من ماله تمام ربع المال لانه قد أقر له أن له ربع المال بقوته عليه بالاقرار الاول والثاني ثم ان أقر بخامس غرم له من ماله مثل خمس المال ثم يجرى الامر على هذا الحساب وسواء كان قد دفع للاول ما يجب له قبل اقراره بالثاني أو لم يدفع وسواء كان دفعه للاول بقضاء أو بغيره وسواء أقر بالاول وهو عالم بالثاني أو غير عالم به لان جميع المال كان بيده فقد أتلف على المقر به الآخر حقه أو بعض حقه تعمدًا أو خطأ لان العمد والخطأ في أموال النساء سواء ولا فرق على القولين بين أن يقول المقر عند اقراره بالثاني تبين لي اني كاذب في اقرارى بالاول أو يقول كل منهما صحيح والثالث الفرق بين أن يكون حين أقر بالاول غير عالم بالثاني فلا يضمن للثاني شيئا فيكون العمل على ما ذكر في القول الاول أو يكون عالما به فيضمن له ما أتلفه عليه فيكون العمل على ما ذكر في القول الثاني والرابع الفرق بين أن يكون الدفع بحكم الحاكم فلا يضمن كما في القول الاول أو يكون بغير حكم الحاكم قبض كما في القول الثاني اه باختصار وسبب هذا الخلاف كما قال بعضهم التصرف في مال الغير بالاذن الشرعي هل هو مسقط للضمان أم لا ولهذا قال بعضهم وهذا كله اذا لم يقر انه تعمد الكذب في اقراره بالاول وأما لو أقره بذلك لاتفق على تضمينه وقال بعضهم القول الاول هو المشهور لان ذلك كتركه غصب بعضها اذ لو كلف المقر بدفع جميع ما بيده أو زيادة شي عليه لادى ذلك الى عدم اقرار أحد مثال ذلك ما اذا ترك الميت ابنا فاققر بابن آخر ثم بعد ذلك أقر بابن ثالث ثم بعد ذلك أقر ببنت فعلى القول المشهور يعطى ذلك المقر للمقر به الاول نصف المال ثم يعطى للمقر به الثاني ثلث ما بقي بيده وهو سدس المال ويتبع الاول بالسدس الذي غصبه له في النصف الذي أخذه ان أقر به بعد ذلك ويبقى للمقر ثلث المال ثم يعطى للبنت المقر بها سبع ذلك الثلث لانهم ثلاثة بين مع بنت فمسئلتهم من سبعة فتدفع كل واحد من المقر بهما بسبع ما بين ما أخذه ان أقر به بعد ذلك ويبقى المقر ثلث المال غير سبع الثلث وان أردت عملها فصحيح مسئلة الإنكار من واحد ومسئلة الاقرار بالاول

من اثنين وللقرب الثاني من ثلاثة والاقرار بالبنات من سبعة وهي كلها متباينة فاضرب بعضها في بعض تخرج لك الجامعة اثنين وأربعون فاقسمها على كل واحدة يخرج جزء سهمها فاضرب المقر في جزء سهم الاقرار الاول يخرج له أحد وعشرون فاطرحها من الاثنين والا بعين التي تخرج له في الانكار يكن الفضل بينهما احدى وعشرين فادفعها المقر به الاول قدامه في الجامعة ثم اضرب المقر في جزء سهم الاقرار الثاني يخرج له أربعة عشر فاطرحها من الواحد والعشرين التي كانت له في الاقرار الاول يكن الفضل بينهما سبعة فادفعها المقر به الثاني قدامه في الجامعة ثم اضرب المقر أيضا ما كان له في الاقرار الاخير في جزء سهمه يخرج له اثني عشر فادفعه له قدامه واطرحها من الاربعة عشر التي كانت له في الاقرار الثاني يكن الفضل بينهما اثنين فادفعها المقر بها قدامها في الجامعة هكذا

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

وعلى القول الثاني يدفع المقر من الاثنين والاربعة التي هي كجملة المال الى الاول نصفها الذي هو الواحد والعشرون ويبقى له النصف الآخر ثم يدفع منه لثاني ثلث جميع المال الذي هو اربعة عشر فيبقى له سبعة ثم يدفع منها للبنات سبع جميع المال الذي هو ستة فيبقى له منهم واحد من ذلك العدد وان أردت عملها فضعها كما

تقدم ولكن لا تضع شيئا قدام المقر في الاقرار وانما تقع قدام كل مقر به ماله من مسألة ثم اضرب ما بيد كل مقر به في جزء سهم مسأله وادفع له الخارج قدامه في الجامعة ثم اجمع تلك الخارجات على الجامعة التي هي مثال المال في القدر ويخرج ذلك الزائد عليها من ماله وهذه صورتها

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

وهذا اذا أنكر كل واحد من المقر به غيره واما اذا تصادقوا كلهم فهم بمنزلة ما اذا أقر بهم في وقت واحد ثم أشار الى عمل ما اذا تعدد المقر وتعدّد المقر به باعتبار ذاته أو نسبتة الميت بقوله

﴿وَإِنْ أَقْرَبَ وَاحِدٌ يُوَارِثُ \* وَعَنْزُهُ بِمَنْزِلَةِ الْوَارِثِ﴾  
 ﴿رَجَعَ فَضْلُ كُلِّ وَاحِدٍ إِلَى \* صَاحِبِهِ لَعِنْدَ تَصْحِيحِ حَلَا﴾  
 ﴿لِكُلِّ مَا اجْتَمَعَ مِنَ الْإِنْكَارِ \* وَكُلُّ إِقْرَارٍ بِلَا تَكْزَارِ﴾  
 ﴿وَجَعَلَهَا جَامِعَةً قَدْ عَظُمَتْ \* بِمَا بَدَأَ مِنْ أَوْجُهٍ قَدْ سَبَقَتْ﴾  
 ﴿وَعَلِمَ أَجْزَاءُ سِبْهَا مِ طَلِبَتْ \* بِقَسْمِهَا عَلَى مَسَائِلِ انْجَلَتْ﴾

فاعول في تفسير ذلك قوله وجعلها وعلم مجروران عطفا على تصحيح أي وان أقر واحد من الورثة الذين ثبتت سبب ارثهم يوارث يرث مع المقر أو يسقطه وكذبه الباقيون في ذلك وأقر غير ذلك المقر غير ذلك الوارث الذي أقر به الاول باعتبار ذاته أو نسبتة الى الميت وان اتفقا على شخصه رجع فضل كل واحد من المقرين والمقرين الذي نصه

الاقرار له الى صاحبه الذي أقر به بعد تصحيح ظاهر لكل ما اجتمع في المثال من مسألة كل انكار ومسألة كل اقرار وقع من الورثة بلا وجود تكرار تصحيح مسألة اقرار قد صحت مسألة قبل ذلك وبموجبها أى تصحيح تلك المسائل جامعة عظيمة بما بدا أى بما ظهر بين تلك المسائل من أوجه أربعة سابقة في صدر الباب وهي المثال والتداخل والتوافق والتباين وبعد حصول علم أجزاء سهام مطلوبة لتلك المسائل ليضرب فيها لاربها بقسم تلك المسائل على جميع مسائل منجلية أى ظاهرة في المثال والعمل في ذلك حينئذ أن تصحيح مسألة لانكار ومسألة كل اقرار على الاقرار ثم ننظر بين اثنين منها بالأوجه الاربع السابقة ثم بين الحاصل والثالثة ثم بين الحاصل والرابعة ثم كذلك الى آخر المسائل فتخرج لك الجامعة العظيمة فتقسمها على كل واحدة فيخرج جزء سهمها الذى يضرب فيه لاربها كما تقدم فيخرج لهم ما ينوبهم من الجامعة \* مثال ذلك ماذا ترك الميت أم وأختاً شقيقة وأختاً لاب وأختاً لام فاقرت الشقيقة فقط ببنت وأقرت الاخت للاب فقط بزوجة وأقرت الاخت للام فقط بخلام فلا نكار من ستة وكذلك اقرار الشقيقة واقرار الاخت للاب بعولها من تسعة واقرار الاخت للام بعولها من سبعة ثم يستثنى باحدى النسبتين لئلا تلهمنا ثم يضرب ثلث تلك الستة الحاصلة في سبعة لتباينهما فتخرج الجامعة ستة وعشرين ومائة فتقسم على كل مسألة فيكون جزء سهم الاولى والثانية احدى وعشرين وجزء سهم الثالثة أربع عشرة وجزء سهم الرابعة ثمانية عشر فيضرب للام في جزء سهم الانكار ولكل مقررة في جزء سهم اقرارها فيخرج ما ينوبها من الجامعة ويضرب لها أيضاً في جزء سهم الانكار وما فضل في يدها يرجع الى صاحبها الذى أقرت به فيكون للام أحد وعشرون وللشقيقة المقررة اثنان وأربعون وللاخت للاب أربع عشرة وللاخت للام ثمانية عشر وللبنت أحد وعشرون والزوجة سبعة وللأخ للام ثلاثة هكذا

١٢٦٧	٩	٦	٦	
٢١				اما
٤٢			٢	اختا
١٤		١	ق	اختا
١٨	١	ق		اختا
٢١				بنت
٧				زوج
٣				بأخ لام

وأما إذا اتفق المقران في الاقرار بشخص واختلما في نسبته الى الميت فإن كان المقر به يرث بالنسبتين مما دفع له كل مقر فضله كما اذا ترك الميت أم وأختاً لام وابن عم فاقرت الام وابن العم برجل وقالت الام أنه أخ لام وقال ابن العم انه ابن عم فيحمل هذا على أنه جاز للنسبتين فتصح جامعة مسائلهم من اثني عشر فيكون لكل من الام والاخت اثنان ولابن العم المقر ثلاثة وللرجل المقر به خمسة اثنان بكونه أخاً لام وثلاثة بكونه ابن عم وان كان لا يرث شرعاً الا باحدى النسبتين فإن كان مجموع الفضلين

مثل ميراث أفضل النسبتين أو أقل منه أخذه وان كان مجموع الفضلين أكثر من ميراث أفضل النسبتين ففيه ثلاثة أقوال أحدها أن المقر به يملك الجميع وهذا هو المشهور والثاني انه يوقف الزائد على ميراث أفضل جهتيه أبداً حتى يرجع أحد المقرين عن اقراره فايها يرجع عن اقراره أولاً أخذه والثالث أن ذلك الزائد يقسم بين المقرين بحسب ما نقصه الاقرار لكل منهما فلما ناب كل واحد منهما قال ابن الشاطب يوقف حتى يرجع عن اقراره فيما يملكه وقيل لما ناب كل منهما يملكه وقال بعضهم يقيد الخلاف بما اذا كان المقر به ممن لا يصح اقراره كالصغير والسفيه وأقال لا علم عندى أى الاقرارين هو الصحيح أمالو كان رشيداً وصح أحد الاقرارين فلا شئ له في الآخر \* مثال كون مجموع الفضلين مثل أكثر الميراثين ماذا ترك الميت بنتاً وأختاً لاب فاقرتا بطفلة وقالت البنت هي أختي وقالت الاخت هي بنت ابن خايمتهما تصح من ستة فيكون لكل أنى اثنان \* ومثال كون مجموع الفضلين أقل من أكثر الميراثين ماذا تركت الميتة زوجاً وأختاً شقيقة فاقرا بطفلة وقال

الزوج انها بنت وقالت الاخت انها أخت شقيقة جامعة تصح من ثمانية وعشرين فيكون الزوج سبعة والمقررة ثمانية والمقررة بها ثلاثة عشر وبقي لها واحد تمام النصف الذي يكون لها على أنها بنت ومثال كون مجموعهما أكثر من أفضل الميراثين ما إذا ترك الميت بنتا وأختا لاب فاقربا بطفلة وقالت كل واحدة هي أختي فلا نكار من اثنين وإقرار البنت من ثلاثة وإقرار البنت من أربعة فيستغنى بالاربعة عن الاثنين فتضرب في الثلاثة فتصح جامعتهما من اثني عشر فيكون للبنت أربعة وللأخت ثلاثة ويجتمع للمقر به الستة اثنان من عند البنت وثلاثة من عند الاخت وهي أكثر من حظ البنت بواحد فيكون الخلاف السابق في هذا الواحد بعد القول بأنه يقسم على محاصة المقرتين التي هي مجموع ما يقصه الإقرار لهما تحمل اثنان قدام البنت وثلاثة قدام الاخت فتجتمع فوق الخط فينظر بينها وبين ذلك الواحد فيكون بينهما تباين فتضرب المحاصة فيما قبلها فتصح جامعة الجميع من ستين فيجتمع للبنت اثنان وعشرون اثنان منها بالمحاصة ويجتمع للاخت ثمانية عشر وثلاثة منها بالمحاصة والمقر بها عشرون هكذا

٦٧	٤	١٢	٤		٣		٢	
٢٩	٢	٤			١		١	بنتا
١٨	٣	٣	١	ق			١	اختا
٢٠		٤		أخت				بطفلة
				لاب				ببنت

وان اتحد المقر به ذاتا وصفة مع تعدد المقر لم يحتاج إلى المسئلة نكار واضرار واحد وجعلتهما كما لو ترك الميت ثلاثة بنين فافر اثنان منهم برابع فلا نكار من ثلاثة وإقرارها من أربعة وجامعتهما من اثني عشر المنكر أربعة ولكل معه ثلاثة والمقر به اثنان \* تنبيه جميع ما تقدم انما هو اذا كان المقر

بغير ثبوت النسب واما اذا كان المقر به هو الذي أقر بغيره فانه يعطيه الفضل اذا كان بيده فضل والا فلا شيء له واختلف هل يعتبر الفصل عن سهم المقر بغيره على تقدير ثبوت نسبه ونسب من أقر به دون تقدير اقرار ثابت النسب بهما معا في وقت واحد وهو قول سحنون وبه صدر ابن الشاطب وهو مذهب أهل المدينة قاله ابن علاق لان ثابت النسب اذا أقر بغيره لا يدفع له الا ما فضل عن سهمه على صحة نسب من أقر به فكذلك غير ثابت النسب لا يدفع له الا ما فضل عن سهمه على تقدير صحة نسب الجميع أو يعتبر الفضل عن سهمه على تقدير اقرار ثابت النسب بهما معا في وقت واحد وهو قول ابن أبي ليلى واستحسنه من رضى من الفقهاء والقراض ولم يذكر ابن يونس غيره ووجهه ان المقر بهما لم يتصفا بشيء الا بسبب الاقرار الاول اذ لو لا هو لم يقد اقرار الثاني شيئا فاققرار الاول هو الذي ادخلها معا فيجب حينئذ ان يأخذ المقر به من المقر ما يقصه الاقرار الحقيقي لثابت النسب قدر ارثه مما يقصه تقدير اقراره بهما معا اذا قسم ما يقصه له الاقرار التقديري المقر بهما على تقدير ميراثهما من مسألة الاقرار التقديري ويسلم لمن أقر به ما فضل عن قدر ارثه مما يقصه الاقرار الحقيقي لثابت النسب \* مثال ذلك من ترك ابنا وبنتا فافر الابن وابن ثمانية فانه يعطيه خمسي ما بيده لان مسئلتهم من خمسة لكل ابن اثنان وان أقر الثاني بثالث فلا شيء لثالث على قول سحنون لان الذي أقر به لم يفضل به شيء عن سببي المال التي تكون له على تقدير ثبوت النسب الجميعى المقتضي صحة مسئلتهم من سبعة وكيفية علمها على هذا القول ان تصحح مسألة الانكار من ثلاثة وتضع فيها سهام وارثها وتصحح مسألة الاقرار الاول من خمسة وتضع فيها سهام المقر فقط ثم مسألة الاقرار بالثالث من سبعة وتضع فيها سهام المقر بهذا الثالث فقط ثم تضرب بعضها في بعض لتباينها فتخرج لك الجامعة خمسة ومائة فيكون للمقر الاول من الاقرار اثنان وأربعمون وبفضل بيده مائة في الانكار ثمانية وعشرون فتكون المقر به الاول ويكون للبنت خمسة وثلاثون ثم تضرب ما لهذا المقر به في مسألة اقراره بالاخير في جزه سهمها فيخرج له ثلاثون وهي قدر نصيبه على تقدير ثبوت نسب الجميع والثمانية والعشرون التي كانت باقرار الاول أقل من ذلك النصيب باثنين فلا شيء

شيء للمقر به الاخير حينئذ على ذلك القول وهذه صورتها

١٠٧	٧	٧	٣	
٤٢			ق	ابنا
٣٧			١	بناتا
٢٨	٢	ق	بابن	
		بابن		

واما على قول ابن أبي ليلى فلا ينحجب المقر به الاخير غالبا اذا كان لمن أقر به شيء في تلك المسئلة لوجوب اقتسامهما ذلك عنده كما تقدم ليفضل له شيء غالبا وعملها على هذا القول ان تصحح المسائل الاربع كما تقدم وتعطى في الثالثة المقر والمقر بهما حظوظهم وتعطى لثاني النسب في الجامعة مثل ما تقدم ثم

تضرب المقر الاول ما يده في الثالثة في جزء سهمها وتطرح الخارج مما يخرج لك من الانكار وتنقسم الاربعين الباقية المقر بهما على قدر ميراثهما من تلك الثالثة فيخرج لكل منهما عشرون فتعطي في الجامعة لمن أقر به الاول قدر تلك العشرين من الثمانية والعشرين التي نقصها الاقرار الحقيقي للمقر الاول وتعطي الثمانية الفاضلة منها للمقر به الاخير في الجامعة هكذا

١٠٤٧	٤	٣
٤٢	٢	ابنا
٣٤		بناتا
٢٠	٢	بابن
		بابن

وفما ذكر قال في هذا الباب ارشاد الى بقية فروع السكتة لان هذا الباب كما قال ابن خروف ثلث علم الفرائض وفيه عجائب من الفقه والعمل وبالله التوفيق

### ﴿عَمَلُ تَصْحِيحِ مَسَائِلِ التَّمَازُعِ فِي الْإِسْتِهْلَالِ﴾

فاقول في تفسير ذلك أي هذا الكلام الآتي باب في بيان عمل تصحيح مسئلة تنازع أي اختلاف ورثة الميت في استهلال مولود يرث الميت ان استهل أي صرخ صراخا يدل على تحقق حياته بعد موت قريبه لان تحقق حياة الوارث بعد موت مورثه شرط في ارثه منه كما تقدم سواء كان ذلك المولود ولدا للميت أو أخاه أو غيرها ممن يرث الميت ثم أشار الى عمل المسئلة التي ذكرها الشيخ خليل في مختصره ليقاس عليها غيرها من سائر مسائل تنازع الورثة في استهلاك من يرث الميت بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ وَدَاهُ مَرَّةٌ حَصَلَتْ \* عَنْ أَخَوَيْنِ مَعَ عَرَسٍ حَصَلَتْ﴾

﴿ثُمَّ أَقَرَّ وَاحِدٌ مِنْ أَخَوَيْنِ \* وَصَدَقَتْهُ زَوْجَةٌ بِغَيْرِ مَيِّنٍ﴾

﴿بِأَنِّهَا وَلَدَتْ ابْنًا إِسْتَهْلَ \* فَمَاتَ فِي الْقَرِيبِ عَنْهُمْ وَانْتَقَلَ﴾

﴿فَصَحَّحَ مَسْئَلَةَ الْإِنْكَارِ \* مِنَ التَّمَانِيَةِ كَالْإِقْرَارِ﴾

﴿وَمَوْتَ ذَلِكَ الْإِبْنِ مِنْ ثَلَاثَةِ \* وَهَيِّ تَبَايُنُ جَمِيعِ السَّبَبَةِ﴾

﴿فَتَضْرِبُ الثَّلَاثُ فِي التَّمَانِيَةِ \* وَمَا بَدَأَ النَّظْرُ مَعَ تِلْكَ الْمَاضِيَةِ﴾

﴿وَتُخْرَجُ لَكَ الْجَامِعَةُ الْمَقْصُودَةُ \* عَشْرِينَ مَعَ أَرْبَعَةٍ مَمْدُودَةٍ﴾  
 ﴿وَأَقْسِمُ جَمِيعَ ذِي السَّاقَتَيْنِ \* بَيْدُ قِسْمِ حَرْزِ سَهْمِ الْاِثْنَيْنِ﴾  
 ﴿وَأَجْرُ مَا لُيَسْتَهْلِكُ عَلَيَا \* فِي حَرْزِ سَهْمِهِ وَمَا بَدَأَ أَقِيمَا﴾  
 ﴿عَلَى الثَّلَاثَةِ فِعْزَةُ السَّهْمِ \* لَهَا يَكُونُ سَبْعَةٌ بِأَقْسَمِ﴾  
 ﴿وَأَضْرِبُ بِحَرْزِ سَهْمِ الْأُولَى مَا بَدَأَ \* فِيهَا مُنْكَرٍ وَعَرْسٍ أَبَدَا﴾  
 ﴿وَأَجْرُ فِي السَّبْعَةِ لِلْمُنْكَرِ \* وَادْفَعْ لَهُ الْخَارِجَ دُونَ نُسْكَرِ﴾  
 ﴿وَرَدَّ عَلَى سِتَّةِ الْأُمِّ اِثْنَيْنِ \* قَدْ فَضِلَا عَنْهُ بِدُونِ مَيْنِ﴾

فاقول في تفسير ذلك أى وان تكن وفاة رجل حاصلة عن أخوين شقيقين أولأب مع عرس حملت أى  
 مع زوجة حامل من الميت ثم أقر واحد من أخوين مذ كورين وصدقته زوجة مذ كورة في إقراره مع  
 وجود مين أى كذب في تصديقها فانها أى تلك الزوجة ولدت ابنا مستهلا أى صارخا فمات ذلك الابن  
 في الزمان القريب من استهلاكه عنهم أى عن أمه وعمه المذ كورين وانتقل ذلك الابن من حالة الى حالة  
 لان الموت ليس بدم محض وانما أسند الاقرار الى الاخ والتصدق الى الزوجة لان الاخ يتضرر بخبره دون  
 الزوجة لانها تراث عن انها أكثر مما انتص لها من الربع بسبب الولد فصحيح أنها الطالب في المثال  
 المذ كور مشكلة انكار الاستهلاك من الثمانية لاجل انكسار السهام على الاخوين واعط الزوجة اثنين ولكل  
 أخ ثلاثة كتصحيح مشكلة الاقرار بالاستهلاك من الثمانية لاجل الثمن فيكون للزوجة واجد والابن سبعة  
 وصحيح مشكلة موت ذلك الابن بعد استهلاكه عن أمه وعميه من ثلاثة لاجل ثلث الام واعط لكل من الأم  
 والعم واحدا ليعرف بذلك ما يأخذه المقر وما تدعيه الزوجة في الاقرار وموت الابن لتأخذ ما تقصه الاقرار  
 للمقر وهي أى تلك الثلاثة التي هي المسئلة الثالثة تبين جميع أى جملة السبعة التي كانت في يد الابن المالك  
 فاضربن حينئذ الثلاثة المذ كورة في الثمانية التي قبلها لان ذلك هو العمل في المناسحات كما سيأتى يخرج لك  
 أربعة وعشرون فتركت مشكلة الاقرار لان مشكلة موت الابن من تنمة الاقرار « وانظر حينئذ ما بدا أى  
 خرج لك امن الضرب مع تلك الثمانية الماضية أى السابقة التي هي مشكلة الانكار بما تقدم في باب الاقرار  
 من الثمائل والتداخل والتوافق والتباين واستغن بأكرمها لتدخلها تخرج لك الجامعة بجميع ما قبلها المقصودة  
 عند جميع الوزنة حالة كونها عشرين مجتمعة مع أربعة آخرين ممدودة معها فكان مجموعهما أربعة وعشرين  
 واقسم اذا أردت استخراج أجزاء سهام تلك المسائل الثلاث جميع هذه الجامعة على المسئتين السابقتين  
 أى على كل من الاولى والثانية بيد أى يخرج فقسم مذ كور لك جزء سهم المسئتين الاثنتين المذ كورتين  
 وهو ثلاثة لكل واحدة واجر أى واضرب بعد ذلك ما علم لمستهل في يده وهو سبعة في جزء سهم مشكلة  
 ارثه إلى هي الثانية \* واقسم ما بدا أى خرج لك من الضرب على الثلاثة التي هي المسئلة الثالثة جزء السهم  
 لها أى لتلك الثلاثة يكون سبعة بعمل القسم المذ كور واجعل سهم كل واحدة فوقها واضرب أبدا بعد  
 استخراج أجزاء السهم في جزء سهم الاولى ما بدا فيها أى ما ظهر في الاولى لآخ منكرا للاستهلاك ولعرس

أى ولزوجة مصدقة المقر لانها مدعية لاستهلاك الولد الميت لتزث منه ومن زوجها معاً أكثر مما تزته من زوجها الذى لم يكن له ولد مستهل وليست بمقرة لان المقر هو المقر بخبر يعود ضرره عليه يخرج للمكر تسعة ولزوجة ستة وادفع الخارج لكل منهما في جدول الجامعة \* واجر أى واضرب للاخ المقر فقط ما بيده في السبعة التى هي جزء سهم الثالثة وادفع له الخارج الذى هو سبعة في جدول الجامعة دون وجود نكر أى شىء منكر في ذلك العمل \* وزد على ستة أم المستهل في بعض اربها منه اثنين قد فضلا عن المقر اذا طرحت السبعة التى كانت له في مسألة وفاة المستهل من التسعة التى كانت له في الانكار مجتمع اللام ثمانية بدون وجود مبین أى كذب في ذلك وصير حينئذ تلك الستة ثمانية وبقي للاخرائين آخران في يد المنكر لانها تدعى أن لها العشرة التى تخرج لها من الاقرار و وفاة المستهل وهذه صورتها

٢٤	٣		٨		٨	
٨	١	١١	١	ص	٢	زوجة
٧	١	٤		ق	٣	اخا ش
٩		٤			٣	اخا ش
			ق	٧		مستهل

وبيان ذلك ان المنكر يقول مات أخوان عن زوجته وأخويه وترك لهم أربعة وعشرين دينارا فكان لزوجته ربعها ستة وبقي لأخويه ثمانية عشر تسعة لكل واحد ولذلك أعطي له تسعة وان الام المصدقة والمقر يقولان مات ذلك الميت عن زوجة وابن مستهل حاجب للأخوين فكان لزوجة من

ذلك العدد ثلثه ثلاثة وبقي لابنه احدى وعشرين فمات عنها وتركها لامة وعمية فكان لامة ثلثها سبعة وبقي لعميه أربعة عشر سبعة لكل واحد ولذلك أعطي للمقر سبعة من مسألة وفاة الابن ومجموع ما تدعيه تلك الزوجة في زوجها وابنها عشرة ولو صدقها الآخر لأخذتها كاملة \* وحاصل العمل في هذا الباب أن تصحح مسألة الانكار ثم مسألة الاقرار ثم مسألة وفاة المستهل ثم تنظر بين ما في يد المستهل ومسألة وفاته بالتوافق والتباين فتضرب الثلاثة اذا توافقا أو جعلتها اذا تباينا في الثانية فتخرج جامعتهما لكن لا تضمها بعد ذلك ان أردت الاختصار في العمل وانما تضمها فوق الثانية وتجعلها كمسألة الاقرار ثم تقابل بينها وبين الاولى بالتأويل والتداخل والتوافق والتباين فما خرج من ذلك هي الجامعة الكبيرة التى تضمها بعد المسائل الثلاث ثم تمحو تلك الجامعة التى وضعتها فوق الثانية من موضعها ثم تقسم تلك الجامعة الأخيرة على كل من الاولين فيخرج جزء سهمها فتضعه فوقها ثم تضرب لكل متكرماله في الانكار في جزء سهمها وتعطي له الخارج في جدول الجامعة وتضرب لكل واحد من المقرين سهامه من الانكار في جزء سهمها وتحفظ الخارج ثم تضرب سهامه من الاقرار أو من مسألة وفاة المستهل أو منهما ان ورث فيهما معاً في جزء السهم وتجمع الخارجين ثم تنظر ما يخرج له من احدهما ان لم يرث الا فيهما أو مجموع الخارجين ان ورث فيهما مع الحفظ الاول فان كان المحفوظ الذى هو خارج الانكار أكثر من عدد الآخر فهو المقر حقيقة فتعطي له ما يخرج له من غير مسألة الانكار وتحفظ الفضل بينهما في جهة وان كان ما يخرج له من غير الانكار أكثر مما يخرج له من الانكار فهو مصدق ينتفع بالاقرار فتعطي له من الانكار في جدول الجامعة وتعطي ذلك الفضل عن المقر حقيقة لذلك المصدق الذى لم يكمل له ما يخرج له من غير الانكار وان لم يرث بالانكسار فلا اشكال انه مصدق فيكون له ما فضل عن المقر \* وان لم ترد الاختصار في العمل فضع جامعة الثانية والثالثة تستخرج بعمل المناسختات بعدهما واعط فيها لاهل الاقرار والتصدق فقط ما يخرج من الضرب في جزء سهم المستهلين \* ثم قابل بين هذه الاربعة التى اجتمع فيها الاقرار والوفاة وبين الاولى بما تقدم من الواجهة الاربعة فتخرج المسئلة الخامسة التى هي الجامعة الكبيرة فتقسم على الاولى التى هي مسألة الانكار وعلى الرابعة التى هي كمسألة الاقرار فيخرج جزء سهمها واضرب لكل منكر في جزء سهم الاولى وجزء سهم الرابعة فان كان

خارج الرابعة أقل من خارج الاولى فهو مقر حقيقة فاعط له الاقل الخارج من الرابعة واحفظ الفضل بينهما وان كان خارج الاولى أقل من خارج الرابعة فهو مصدق فاعط لذلك الاقل مع ما فضل عن المقر وان لم يرث المصدق الاقرار فليس له الا ما فضل عن المقر ولو استحمل هذا الوجه في المثال السابق لخارج لكل واحد مثل ما تقدم وكانت صورته هكذا

وان كان المصدق أكثر من واحد تخصوا في ذلك الفضل بعد

٢٤	٢٤	٣		٨		٨	
٣	١٠	١	أخا	١	ص	٢	زوجا
٧	٠٧	١	عما		ق	٣	أخاش
٩			عما			٣	أخاش
٠			ت	٧	بائن	مستهل	

الجامعة بقدر ما بقي لتأم انصبا ٣ من غير الانكار وان لم يوجد مصدق يأخذ ذلك الفضل فقد قال فيه ابن خروف بوقف حتى يقر من يكون له بما أقر به صاحبه فيأخذه فان مات غير مقر جنس في بيت المال \* ومثال آخر ما اذا ترك الميت زوجة حاملا واخوين لاب فوضعت الزوجة طفلة وأقرت الزوجة مع أحد أخوين باستهلاكها قبل خروج روحها

فتصح مسألة انكارهم من ثمانية ومسئلة الاقرار من ستة عشر فيعطي منها اثنان للام المصدقة وثلاثة للمقر وثمانية للمستهلة وتصح مسألة وفاتها من ثلاثة فيعطي منها واحد لكل من الام المصدقة والمقر وتلك الثلاثة تباين ثمانية التي في يد المستهلة فيضرب الثلاثة في المسئلة الثانية فيخرج ثمانية وأربعون فتوزل منزلة مسألة الاقرار فينظر بينها وبين مسألة الانكار فيكون بينها تداخل فيستفي فأكبرها الذي هو ثمانية وأربعون وهي الجامعة فتقسم على كل من الاولين ليخرج جزء سهمها فيكون جزء سهم الاولى ستة وجزء سهم الثانية ثلاثة فتضرب هذه الثلاثة فيما بين المستهلة ويقسم الخارج على المسئلة الثالثة فيكون جزء سهمها ثمانية فيضرب للام في جزء سهم الانكار فيخرج لها ثنا عشر فتعطي لها في الجامعة لانها مصدقة المقر لا مقر لان جميع ما يخرج لها من الاقرار ومسئلة وفاة المستهلة أربعة عشر وهي أكثر مما يخرج لها من الانكار فهي حينئذ سبعة تدعوها الاستهلاك ويضرب المقر ماله في الاقرار في جزء سهمها وماله في الثالثة في جزء سهمها ويجمع الخارجان فيخرج للسبعة عشر فتعطي له في الجامعة لانه مقر يتضرر بخبره لا مصدق ينتفع به لان هذا الخارج أقل مما يخرج له من الانكار بواحد فيدفع هذا الواحد الذي هو الفضل للام المصدقة فيجتمع في يدها ثلاثة عشر وتبقى لها واحد آخر في يد المنكر ليكمل ما تدعيه ويضرب المنكر في جزء سهم الانكار ماله فيها فيخرج له ثمانية عشر هكذا

٤٨	٣		١٨		٨	
١٣	١	أما	٠٢		٢	زوجة
١٧	١	عما	٣		٣	أخا لاب
١٨		عما			٣	أخا لاب
		ت	٠٨	بنت	مستهلة	

وهو مال آخر ما اذا ترك الميت اثنين وبناتا وأمة حاملا منه فوضعت ابنا فأقرت الأمه مع البنت واحد الاثنين باستهلاكه وأنكر ما لابن الآخر فتصح مسألة الانكار من خمسة ومسئلة استهلاك الابن من سبعة عدده وسهم فيعطي فيها للمقرين والمقر باستهلاكه سهامهم وتصح مسألة وفاة المستهل من ستة

لاجل سدس الام المستولدة فيعطي فيها للمقرين والام سهامهم ثم ينظر بين هذه الستة وما في يد المستهل فيكون بينهما توافق بالنصف فيضرب النصف الثالثة في الثانية فيخرج أحد وعشرون فتجعل لمسئلة لاقرار فينظر بينهما وبين الانكار فيكون بينهما تباين فتضرب احدهما في الاخرى فتخرج الجامعة خمسة ومائة فتقسم على كل من الاولين فيخرج جزء سهمها فيكون جزء سهم الاولى احدا وعشرين وجزء سهم الثانية

خمس عشر فتضرب هذه الخمسة عشر فيما يبد المستهل ويقسم الخارج الذي هو ثلاثون على الثالثة ليخرج جزء سهمها فيكون خمسة ثم يضرب المنكر ماله في الانكار في جزء سهمها فيخرج له اثنان وأربعون فتعطي له في الجامعة ويضرب المعتر ماله في الاقرار في جزء سهمها وماله في وفاة المستهل في جزء سهمها ويعطي له مجموعهما الذي هو أربعون في الجامعة وقد كان له من الانكار اثنان وأربعون فيفضل في يده اثنان ويضرب للبننت المقررة ماله في الاقرار في جزء سهمها فيعطي له مجموعهما الذي هو عشرون في الجامعة وقد كان لها من الانكار واحد وعشرون فيفضل في يدها واحد فتدفع الثلاثة التي هي مجموع الفضلين للام وبقي لها تمام حظها اثنان عند المنكر هكذا

١٠٤	٦	١٤	٧	١٤	٤	
٤٢		اخا			٣	ابنا
٤٠	٢	اخا	٢	ق	٢	ابنا
٢٠	١	اخا	١	ق	١	بنات
			٢			بابن مستهل
٣	١	امامصدقة				

ومثال آخر ماذا ترك الميت زوجة حاملا وابنتين فوصيت ابنا فاقرا احد الابنين باستهلاكه وصدقته أمه المذكورة فقط فلا انكار من ستة عشر والاقرار من أربعة وعشرين لاجل الانكسار فيها ومسئلة وفاة المستهل من اثني عشر لاجل الانكسار أيضا وهذه الاثنا عشر تباين ما في يد المستهل فتضرب بملة الثلاثة في الثانية فيخرج ثمانية وثلاثون ومائتان فتجعل جامعة

يستعمل في استخراج أجزاء السهام ما تقدم فيكون جزء سهم الاولى ثمانية عشر وجزء سهم الثانية اثني عشر وجزء سهم الثالثة سبعة فيضرب الزوجة في جزء سهم الانكار لانها مصدقة تنتفع بخبرها لا مقررة تنصرفه فيخرج لها ستة وثلاثون وقد كانت تطلب الخمسين التي نخرج لها من الثانية والثالثة ويضرب المعتر ماله في الاقرار في جزء سهمها وماله في الثالثة في جزء سهمها ويعطي له مجموع الخارجين الذي هو تسعة عشر ومائة وقد كان له من الانكار ستة وعشرون ومائة والفضل بينهما سبعة تضمها الام الى ما خرج لها من الانكار فيكون ذلك ثلاثة وأربعين وبقي لتسام ما تطلبه سبعة أخرى عند المنكر ويضرب المنكر ماله في الانكار في جزء سهمها فيخرج له ستة وعشرون ومائة هكذا

٢٨٨	١٢		٢٤		١٦	
٤٣	٢	اما	٣	ص	٢	زوجة
١١٩	٤	اخا		ق	٧	ابنا
١٢٦		اخا	٧		٧	ابنا
		ت	٧			بابن مستهل

ومثال تعدد المصدق الموجب لاستعمال المحاصة والجامعة الكبيرة بعد الجامعة الاولى ما اذا تركت الهالكه زوجا واما حاملا من أب الهالكه التي مات قبلها ييسر وأختا شقيقة وأختا لاب ذاقرت الشقيقة بان تلك الحامل ولدت ذكرا يستهلكها الشقيقة الكه وصديق الزوج والام فقط في ذلك فمات ذلك المستهل عن الام والاختين

المذكورتين وعاصب مصدق أيضا كالم فتصح مسئلة الانكار بعولها من ثمانية ومسئلة الاقرار باستهلاك الاخ من ثمانية عشر لاجل الانكسار فيعطي فيها لغير المنكحة ومسئلة وفاة المستهل عن أمه وشقيقة وأخت للاب والام من ستة فيعطي فيها لغير المنكحة وهذه الستة توافق الاربعة التي كانت في يد المستهل بالنصف فيضرب نصف الستة في المسئلة الثانية فتخرج أربعة وخمسون فتوزل منزلة الاقرار لينظر بينها وبين الاولى فيكون بينهما توافق بالنصف فيضرب بالنصف فيضرب نصف احدهما في كامل الاخرى فتخرج ستة عشر ومائتان وهي جامعة المسائل الثلاث السابقة فتستخرج أجزاء سهامها بالعمل السابق فيكون سهم الاولى سبعة وعشرين وجزء سهم الثانية اثني عشر وجزء سهم الثالثة ثمانية فيضرب للزوج المصدق ماله في الانكار

في جزء سهمها فيخرج له أحد وثمانون فتعطي له في الجامعة وقد كان له من الاقرار ثمانية ومائة فقد زاد ما يطلبه بالتصديق على ما كان له بسبعة وعشرين فتجعل قدامه بعد الجامعة ليحاص بها غيره في فضل المقررة ويضرب للام المصدقة ما لها في الانكار في جزء سهمها فيخرج لها سبعة وعشرون فتعطي لها في الجامعة وقد كان لها من الاقرار والثلاثة مما أربعة وأربعون فقد زاد ما يطلبه بالتصديق على ما كان لها بسبعة عشر فتجعل قدامها ليحاص بها غيره في فضل المقررة ويضرب للشقيقة المقررة ما لها في كل من الثانية والثالثة في جزء سهمها فيخرج لها من مجموع الخارجين ثمانية وأربعون وقد كان لها من الانكار أحد وثمانون والفضل بينهما ثلاثة وثلاثون فتجعل في السطر مدوراً عليها بخلاف ليتحصا فيها المصدقون ويضرب ما بيد المصدق في جزء سهم الثالثة فيخرج له ثمانية وهي جملة حظه فتجعل قدامه بعد الجامعة فيحاص بها غيره في الفضل المخطوط عليه فتجمع أجزاء المحاصة فوق الخط فتكون اثنين وخمسين وهي تبين الفضل المخطوط عليه فتضرب جملة المحاصة في الجامعة قبلها فتخرج الجامعة الكبيرة اثنين وثلاثين ومائتين واحد عشر الفا وتجعل المحاصة جزء سهم ما قبلها والفضل المخطوط عليه جزء سهم المحاصة فيضرب لهم في جزئى السهم كما تقدم في باب الاقرار فيجتمع للزوج من المسئلتين ثلاثة ومائة وخمسة آلاف ويجتمع للام منها خمسة وستون وتسع ومائة والالف ويخرج للشقيقة من أولاهما ستة وتسعون وأربعمائة والافان وللأخت للاب منها أيضاً أربعة وأربعمائة والالف والام من المحاصة أربعة وستون ومائتان هكذا

١١٢٣٢	٤٢	٢١٦	٦		١٨		٨	
٤١٠٣	٢٦	٦٤			٩	ص	٣	زوجة
١٩٦٩	١٧	٢٧	١	اما	٣	س	١	اما
٢٤٩٦		٢٨	٣	اخا	٢	ق	٣	اخا
١٤٠٤		٤٨		اخا			١	اخا
		٣٣		ت	٤	بابين مستهل		
٢٦٤	٨		١	عمامصدا				

وينبغي أن يقال لهذه المسئلة مسألة عقرب تحتاط به للنفلة عن الفاصب وقس على تلك الامثلة غيرها وانما اطلت في عمل تلك الامثلة لان عملها صعب حيث اجتمع فيها الاقرار والمناسخة مع أنى لم أر من تعرض في هذا الباب لكيفية

استخراج أجزاء سهام المسائل على الوجه المطرد في مسائله مع بيان ما يحتاج اليه في تلك وبالله التوفيق ثم قال أصلحه الله

### ﴿ عَمَلُ تَصْحِيحِ مَسَائِلِ الْخُنْثَى الْمُشْكَلِ ﴾

فاقول في تفسير ذلك أنى هذا الكلام الآتى باب صفة عمل تصحيح مسائل الخنثى الذى أشكل أمره ولم يظهر كونه ذكراً ولا أنثى لعدم وجود صفات الرجال والنساء فيه أو لكون مافيه من صفات الرجال يقابل مافيه من صفات النساء كما تقدم بيان ذلك عند التكلم في قدر ميراثه \* ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿ وَإِنْ يَكُنْ يَرِثُ بِالذَّكُورَةِ \* خِلَافَ مَا يَرِثُ بِالنُّوْثَةِ ﴾

﴿ أَوْ يَكُنْ إِرْثُهُ بِوَصْفِ أَوَّلٍ \* كَأَنَّهُ أَوْ بِالنَّانِ فِي عَوْلِ جَلٍ ﴾

﴿ فَصَحَّحْنِ مَسْئَلَةَ الْمُتَّحِدِ \* عَلَى ذِكُورِيَّتِهِ فَتَهْتَدِ ﴾  
 ﴿ وَصَحَّحْنِ أُخْرَى عَلَى تَقْدِيرِ \* أَنْوَتَهُ لَهُ بِلا نَكِيرِ ﴾  
 ﴿ ثُمَّ انْظُرْنِ بَيْنَهُمَا بِمَا غَبَرَ \* مِنْ وَفْقٍ أَوْ تَبَايُنٍ أَوْ مَظَاهِرِ ﴾  
 ﴿ ثُمَّ اضْرِبِ الْحَاصِلَ فِي فَرْدَيْنِ \* تَخْرُجُ بِهِ جَامِعَةٌ اثْنَتَيْنِ ﴾  
 ﴿ ثُمَّ عَلَى كِلْتُمَا أَقْسِمِ جَامِعَةٌ \* يَبْدُ لَهَا جُزْءٌ سِهَامٍ نَافِعَةٍ ﴾  
 ﴿ وَاضْرِبِ لِكُلِّ مَالَهُ فِي الْمَسْئَلَةِ \* فِي جُزْءِ سَهْمٍ وَاحِفْظَانِ مَا كَانَ لَهُ ﴾  
 ﴿ ثُمَّ ادْفَعْنِ لِكُلِّ نِصْفَ مَا انْجَلَا \* مِنْ خَارِجٍ أَوْ خَارِجَيْنِ حَصَلَا ﴾

فأقول في تفسير ذلك وان يكن الخفي المشكل يرث من الميت بالذكورة أى بسبب ما يرثه بتقدير كونه انثى سواء كان ما يرثه بالذكورة أكثر مما يرثه بالأنوثة أو العكس أو يكون ارث الخفي في الميت بوصف أول فقط وهو كونه ذكرا وذلك كالم الخفي وان علا وابن الم الخفي وان سفل وابن الاخ الخفي وان سفل لان هذه الاصناف الثلاثة يرث الذكور منهم دون الاناث كما تقدم أو يكن ارثه بالوصف الثاني فقط وهو كونه انثى في مسائل عول جلى أى ظاهر في المسئلة بتقدير كونه انثى كمسئلة زوج وأخت شقيقة وأخ لاب خفي فصححن أيها الطالب في الاقسام الاربعة مسألة الخفي المتحد أى الذى يتكرر كان معه أهل الفروض أو العصبية أو بيت مال على تقدير ذكورية ذلك الخفي فتهدى بذلك الى مبدأ طريق عمل فريضته وصححن أيضاً مسألة أخرى على أنوته لذلك الخفي بلا وجود نكير أى انكار أحد عليك في ذلك ثم انظر بين المسألتين بما غير أى سقى من ثبوت وفق للمسألتين أو تباین بينهما أو مآظهر بينهما من تماثل أو تداخل ثم اضرب الحاصل منهما بعمل أحد هذه الاقسام الاربعة فردين أى في اثنين عدد حال الخفي ليكون لكل نصيب من المسألتين نصف صحيح تخرج أى بذلك العمل مسألة ثالثة جامعة لاثنتين قبلهما ثم أقسم جامعة خارجة لك كليهما أى على كل واحد من الاولين بيد لها أى يخرج لكل واحدة منهما جزء سهام نافعة لارباها اذا أخذوها من المال فنافعة نعم للسهم واضرب لكل وارث خفي وغيره ما كان له في المسألة واخفض ما كان له أى حصل له من المسألتين أو احدهما ثم ادفعن في جدول الجامعة لكل وارث خفي أو غيره نصف ما انجلا أى مآظهر له من خارج واحدا اذا ورث في مسألة واحدة أو من خارجين حاصلين من المسألتين اذا ورث فيهما مآمال اختلاف وكان ارثه بالذكورة أكثر من ارثه بالأنوثة ماذا تركت الهالككة زوجا وابن أحدهما خفي مشكل فتصح مسألة التذكير من ثمانية لاجل الانكسار ومسألة التأنيت من أربعة وهما متداخلتان فاستغن باكبرها واضربها في اثنين عدد حال الخفي تخرج لك الجامعة ستة عشر ثم اقسمها على كل منها ليخرج جزء سهمها يكن جزء سهم الاولى اثنين وجزء سهم الثانية أربعة واضرب لكل وارث ماله في كل منها في جزء سهمها واعط له نصف مجموع الخارجين يخرج للزوج أربعة وللانثى سبعة وللخفي خمسة هكذا

١٦	٤	٨	
٤	١	٢	زوجة
٧	٢	٣	ابن
٥	١	٣	ابن أخ

ومثال اختلاف ميراثه وكان ارثه بالانثونة أكثر من ارثه بالذكورة ما إذا تركت زوجا وأما وأخا شقيقا خنثى فتصح مسألة التذكير من ستة ومسألة التأنيث من ثمانية وهما متوافقان بالنصف فأضرب نصف أحدهما في كامل الأخرى ثم الخارجين في اثنين حالي الخنثى تخرج

لك الجامعة ثمانية وأربعين واقسمها على كل منها يكن جزء سهم الأولى ثمانية وجزء سهم الثانية ستة وأضرب لكل وارث كما تقدم واعط له نصف مجموع الخارجين يخرج الزوج أحد وعشرون واللام أربعة عشر وللخنثى ثلاثة عشر هكذا

٤٨	٨	٦	
٢١	٣	٣	زوجة
١٤	٢	٢	ابن
١٣	٣	١	ابن أخ

ومثال ارثه بالذكورة فقط ماذا ترك الميت عما خنثى فتصح مسألة التذكير من واحد يأخذه الممسألة التأنيث من واحد يأخذه بيت المال وهما متباينان فاستغن بأحدهما وأضرب به في اثنين حالي الخنثى تخرج لك الجامعة اثنين واقسمها على كل منها يكن جزء سهم كل منهما اثنين

وأضرب لكل وارث ماله في جزء سهم المسألة التي ورث فيها واعط له نصف الخارج يخرج لكل منهما واحد هكذا

٢	١	
١	١	عما خنثى
١		بيت المال

ومثال ارثه بالانثونة فقط في مسائل العول من تركت زوجا وأختا شقيقة وأختا لخنثى فتصح مسألة التذكير من اثنين للزوج واحد وللشقيقة واحد ولا شيء للاخ الاب لأنه عاصب لم يبق له شيء عن القروض

ومسألة التأنيث بعولها من سبعة رها متباينان فأضرب أحدهما في الأخرى ثم الخارج في اثنين حالي الخنثى يخرج لك الجامعة ثمانية وعشرين واقسمها على كل منها يكن جزء سهم الأولى أربعة عشر وجزء سهم الثانية أربعة وأضرب لكل وارث ماله في جزء سهم التي ورث فيها تعددت أو انحدت واعطه نصف ما يخرج له يخرج للزوج ثلاثة عشر وكذلك الشقيقة وللخنثى اثنان هكذا

٢٨	٧	٢	
١٣	٣	١	زوجة
١٣	٣	١	أخت
٢	١		أخت أخ

وقس على تلك الامثلة غيرها وأما القسم الخامس الذي يستوفيه ارثه بالذكورة والانثونة كالاخ للام الخنثى فلا يحتاج فيه الى هذا العمل لأنه يفرض له سدس كما يفرض للأنثى ثم أشار لعمل مسائل الخنثيين ههنا

﴿ وَقَدَّرَنَّا كَيْدَ خُنْثَيْنِ \* وَقَدَّرَنَّا نُؤْنَةَ الشَّخْصَيْنِ ﴾  
 ﴿ وَقَدَّرَنَّا ذُكُورَةَ الْكَبِيرِ \* فَقَطَّوْا عَكْسُ ذَا بِلَا تَكْرِيرِ ﴾  
 ﴿ وَصَحَّحْنَا مَسَائِلَ الْأَحْوَالِ \* وَرُدَّهَا إِلَيْنَا بِمَقَامِ عَدَالِ ﴾  
 ﴿ ثُمَّ أَضْرِبِ الْمَقَامَ فِي الْأَرْبَعَةِ \* عِدَّةَ أَحْوَالِهَا الْمَذْكُورَةِ ﴾

﴿ ثُمَّ أَقْسِمُ الْجَامِعَةَ الَّتِي بَدَتْ \* عَلَى الْمَسْأَلِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ ﴾  
 ﴿ تَبْدُلَهَا أَجْزَاءَ سَهْمٍ طُلِبَتْ \* لِيَضْرِبَ الْوَرَثُ فِيهَا مَا حَوَتْ ﴾  
 ﴿ فَاضْرِبْ لِكُلِّ وَارِثٍ مَّا صَحَّ لَهُ \* فِي سَائِرِ الْمَسْأَلِ الْمُحَصَّلَةِ ﴾  
 ﴿ وَمَا بَدَأَ أَقْسِمُهُ عَلَى الْأَحْوَالِ \* وَادْفَعْ لَهُ الْخَارِجَ بِالْكَدَالِ ﴾

فأقول في تفسير ذلك وقد رتبها الطالب تذكير خنثيين موجودين في المسئلة وصححها على تقدير كونها ذكرين  
 وقد رتب أيضاً أنونة شخصي الخنثيين وصححها على تقدير كونها أنثيين وقد رتب ذكرورة الخنثي الكبير منها فقط دون  
 الصغير وصحح المسئلة على ذلك التمدد وقد رتب عكس ذلك التقدير الأخير وهو ذكرورة الصغير دون الكبير بلا وجود  
 تمكير بعض تلك التناذر في عملك وصحح مسائل جميع الاحوال الاربع المقدرة في صفة الخنثيين ورها الى  
 تلك المسائل الاربع الى مقام ما لم يأت مرتفع جامع لاجزاء المسائل الاربع بان تنظر بين اثنتين منها بالتمائل أو  
 التداخل أو التوافق أو التباين وتردهما الى عدد واحد بعمل ما ظهر بينهما من تلك الالوجه الاربع ثم تستعمل كذلك  
 بين الحاصل منها والثالثة ثم بين الحاصل منها والرابعة فيخرج لك العدد الذي هو المقام العالي الجامع لاجزاء تلك  
 المسائل ثم اضرب ذلك المقام العالي في الاربع عدة الاحوال المذكورة للخنثيين ليكون لكل نصيب من تلك المسائل  
 ربع صحيح يخرج لك المسئلة الخامسة الجامعة لجميع ما قبلها واقسم الجامعة التي بدى أي خرجت من ضرب المقام  
 في الاربع على كل واحدة من المسائل الاربع التي تقدمت في الوضع على الجامعة تبدلها أي يخرج لك تلك المسائل اجزاء  
 أسهم مطلوبة بالاستخراج من القسمة ليضرب الوارث فيها أي في اجزاء السهم ما حوته أي ما أخذته وكان قدامهم  
 في تلك المسائل فاضرب حينئذ في اجزاء السهام لكل وارث خنثي أو غيره ما صح له قدامه في جميع تلك المسائل  
 الاربع المحصلة في المثال وما بدأ أي ومجموع ما خرج لك من ضرب ما بيد كل وارث في جزء سهم ما ورث فيها من  
 المسائل اقسمة على الاربع عدة الاحوال المقدرة في صفة الخنثيين وادفع له أي لكل وارث خنثي أو غيره الربع  
 الخارج من تلك القسمة بكاله \* مثال ذلك من تركت زوجاً وأخوين شقيقين خنثيين فتصح مسألة تذكيرها  
 معاً من أربعة لاجل الانكسار ومسألة تأنيتهما بمولها من سبعة وكل واحدة من مسألتى التخالف من ستة  
 والثالثة والرابعة هماثلتان فيستغنى بإحداهما والاولى مباينة للثانية فاضرب حينئذ أحداهما في الاخرى واضرب  
 نصف الخارج في الستة لتوافقها بالنصف يخرج لك المقام العالي أربعة وثمانين ثم اضرب هذا المقام في الاربع  
 عدد احوال صفات الخنثيين يخرج لك الجامعة الكبيرة ستة وثلاثين وثمانمائة فضعها بعد المسائل الاربع واقسمها  
 على كل واحدة ليخرج جزء سهمها يكن جزء سهم الاول أربعة وثمانين وجزء سهم الثانية ثمانية وأربعين وجزء  
 سهم كل واحدة من الثالثة والرابعة ستة وخمسين واضرب لكل وارث ماله في كل مسألة في جزء سهمها واجمع  
 تلك الخارجات وقسم بجمعها على الاربع وادفع الربع الخارج من القسمة لكل واحد يكن للزوج اثنتان  
 وستون ومائة ولكل خنثي سبعة وثمانون هكذا

٣٣٦٦/٦٧٤	
١٦٢٣/٣٣٢	زوجا
٨٧١٢/٢١١	أخا ش خنثي
٨٧٢١/٢١١	أخا ش خنثي

وقس على هذا المثال غيره ثم أشار الى عمل مسائل ثلاث خنثائي  
 أو أكثر بقوله

﴿ وَضَعَفِ الْأَحْوَالَ كُلَّمَا بَدَأَ \* زِيَادَةُ الْخُنَى لَدَيْهِمْ أَبَدًا ﴾

فاقول في تفسير ذلك اى وضف أيها الطالب أبدا الاحوال المقدرة في عدد موجود من الخناني كلما بدا  
أى ظهر زيادة الخنى لديهم أى فى الخناتى واستعمل مثل العمل المذكور في الخناتين الى آخره يخرج لكل  
وارث ما ينوبه من الجامعة \* ويبان ذلك أن الخنى الواحد فيه حالان فاذا زاد عليه آخر كان فيها ضعف  
حاليين الذى هو أربعة أحوال واذا زاد على خنيتين ثالث كان فيهم ضعف الاربعة الذى هو ثمانية أحوال  
واذا زاد على الثلاثة رابع كان فيهم ستة عشر حالا وإذا كانوا خمسة كان فيهم اثنان وثلاثون حالا وهكذا  
يكون الامر فيهم وان كثروا ومجموع الخارجيات من الضرب في أجزاء السهام يقسم على مجموع الاحوال  
الحاصلة في كل مثال فيخرج لكل وارث خنى أو غيره ما يستحقه من الجامعة ( مثال ذلك ) من تركت زوجا  
وثلاثة أخوة لاب خناني فتصح مسئلة تدكيرهم من ستة ومسئلة تأنيثهم بالعول والانكسار من احد وعشرين  
وكل واحدة من المسائل الثلاث التى كان فيها ذكربن دون الثالث من عشرة لاجل الانكسار وكل واحدة من  
المسائل الثلاث التى كان فيها الانثان اثنتين دون الثالث من ثمانية لاجل الانكسار والمسائل الثلاث الاخيرة  
متماثلة فيستغنى باحداها والمسائل الثلاث التى قبل الثلاث الاخيرة متماثلة ايضا فيستغنى باحداها ثم ينظر بين العشرة  
والثمانية فيكون بينهما توافق بالنصف فيضرب نصف احدهما في كامل الاخرى فيخرج أربعون فينظر بين  
هذا الحاصل والاولى فيكون بينهما تداخل فيستغنى باكبرهما فيكون المقام العالى أربعين وثم ثمانية فتضرب فيه  
الثمانية عدة الاحوال ليكون لكل نصيب من تلك المسائل ثمن صحيح فتخرج الجامعة عشرين وسبعائة وستة آلاف  
فيكون جزء سهم الاول عشرين ومائة وألفا وجزء سهم الثانية عشرين وثلاثمائة وجزء سهم الثالثة والرابعة  
والخامسة اثنين وسبعين وسبعائة وجزء سهم الثلاث الاخيرة أربعين وثم ثمانية فيضرب اكل وارث ماله في كل  
مسئلة في جزء سهمها ويجمع الخارجيات فيقسم مجموعها على الثمانية عدة الاحوال فيخرج للزوج ثلاث مائة  
وثلاثة آلاف ولكل خننى أربعين ومائة وألف هكذا

ومثل على هذا المثال غيره ان تعلق  
عرض شئ من مسائله وان كان  
وجود المشكل نادرا ولولا أن  
أن أحكامه المذكورة في الكتب  
المتداولة فرعا يشوق الطلاب  
لمعرفتها لم أعرض لذكرها في النظم  
بالكلية وبالله التوفيق ثم قال  
أصلحه الله تعالى

١١٢٠   ٣٢٠   ٦٧٢   ٨٤٠									
٦	٢١	١٠	١٠	١٠	٨	٨	٨	٨	٦٩٢٠
٣	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٣٣٠٠
١	٤	٢	٢	١	١٢	١١	١١	١١	١١٤٠
١	٤	٢	٢	١	٢١	١١	١١	١١	١١٤٠
١	٤	١	٢	٢	٢١	٢١	٢١	٢١	١١٤٠

﴿ عَمَلٌ تَصْحِيحُ مَسَائِلِ الْوَصَايَا ﴾

فاقول في تفسير ذلك هذا الكلام الآتى باب بيان صفة عمل تصحيح مسائل الوصايا ببعض الاجزاء  
الشائعة في المال على وجه التطوع مع بيان شئ من احكام المدبر \* والوصايا جمع وصية وهى فى اصطلاح الفراض

كما يفهم من كلام ابن عرفة عقد يوجب حقا في ثلث عاقده يلزم بموته \* ويمكن أن يقال في رسمها هي  
الاشهاد باعطاء شيء من ماله بعد موته لغير وارث على وجه التبرع يلزم بموته اخراجه من الثلث لاربابه مع تقديم  
الاقوى فالاقوى \* وقال ابن مرزوق وللملأء في أحكام الوصايا خلاف كثير وتفصيل واسع قال للخصي  
وصية المريض واجبة بما عليه من زكاة وكفارة وسببها فرط في ذلك أم لا وبما للأدمين لانه اذا لم  
يشهد تلف ذلك وانما سمحوا بترك الاشهاد في الصحة وما سوى ذلك تطوع فان كان فيها قرينة ولا يضر بالورثة  
قللة ماله ونحوه وكان رجاء الاجر فيها اكثر من رجائه في ترك ذلك للورثة فمستحبة وان كان رجاء الاجر  
في الترك للورثة اكثر فمكروهة \* وان تقاربا فباحة \* وان تعاقبا معصية فممنوعة وان كان الورثة أحياء  
فلا كراهة من جهتهم قل المال أو كثرة والموصي له ان كان مليا فباحة \* وان كان معسرا فمستحبة وان زاد  
قربا تاكد الاستحباب ويستحب جعلها في الفقير القريب فان تركه وأوصي بها الى فقير أجنبي فمكروه فان  
قل المال والورثة فقراء كرهت للأجنبي كان فقيرا أو موسرا لقوله صلى الله عليه وسلم ابدا بمن تعمل فهم عند  
موته أحوج الى ذلك \* وجعلها في الاقرب من الوارث مستحب كبنت أخ أوعمة مع ابن عم \* وكذا تستحب  
لأبي لا ترث في منزلة ذكر يرث بنت عم مع أخيها لم تقع ماله جميع رحمه \* فان زادت بكونها صغيرة زاد  
التأكد \* فان قل ماله وورثه ولد فقير كرهت جملة فان زاد صغره تاكدت الكراهة \* وأما الصحيح فما في  
ذمته من حق الله تعالى يجب فله الآن ولا يجعله وصية \* ويجب اشهاده بحق الأدنى وقيل يستحب \* وارى  
الوجوب اليوم لفجور الناس اه \* واعلم أن الوصية بالمال لها ثلاثة أركان لا توجد حقيقة بها بدون تلك  
الاركان التي هي أجزاؤها وهي الموصى والموصى له والموصى به \* وأما الصيغة فالأقرب كما نقله بعضهم عن  
ابن عبد السلام أنها ليست من الاركان في سائر الأبواب وانما هي دليل على حصول الماهية المشتملة على  
الاركان التي هي أجزاؤها الماهية والدليل على الشيء غير المدلول وأما الموصى فيشترط فيه أن يكون حرا مميزا  
مالكا للموصى به فلا تصح من عبد ولا من غير المميز أى العارف بما يوصى به كالمجنون في حال جنونه  
والمريض في حال انغمائه والصغير في حال صغره (قال ابن مرزوق) عن التهذيب ويجوز وصية الصبي ابن  
عشر سنين أو أقل ما يقارنها اذا أصاب وجه الوصية وذلك اذا لم يكن فيها اختلاط \* (وروى ابن  
وهب) أن ابان بن عثمان أجاز وصية جارية بنت ثمان سنين أو تسعة اه \* وقال ابن علفان ادعى  
الورثة أنه لا يعقل في حال الوصية فطلبهم اثبات ذلك فان اثبتوه وقالت بينة الوصية أنه كان يعقل أعملت  
البينة التي قالت أنه كان يعقل وصحة الوصية على ما في المستخرجة من رواية أبي زيد عن ابن القاسم وقيل ينظر  
الى أعدلهما فان تكفأتا بطلت الوصية \* وقال ابو الوليد يخرج فيها قول ثالث ان شهادة الاختلال أعمل  
لأنهم قالوا رأينا منه اختلاطا في ذهنه حين الاشهاد وقال الآخرون لم نر منه اختلاطا حين أشهدنا اه \* ولا  
تصح أيضا من غير المالك للشيء الموصى به كمن أوصى بثلاث دار معينه فمات فاستحق جميع الدار \* وكمن أحاط  
الدين بماله اذا أوصى ببعض ماله لانه غير مالك لاله ملكا تاما (وأما الموصى به) فيشترط فيه أن يكون الثلث فأقل  
ويكون عا يصح ان يملكه الموصى له فلا تصح الوصية لمسلم يكتمر والموصى أن يجعل وصيته في معين فيلزم ذلك  
ورثته كما قال للخصي في البصرة \* وان كانت التركة ديارا وخواتيت وغيرها فله أن يجعل ثلثه في أى ذلك أحب وان  
لم يرث الورثة الآن يعلم أن غرضهم هو بيع ما يصير لهم وكان بيع ما تركه لهم متأخرا تأخرا بينا اه \* وأما الموصى له  
فيشترط فيه أن يكون غير وارث وان لا يقتل محمد من أوصى له كما يشترط ذلك في الارث وان يكون الموصى له حيا بعد  
موت الموصى فان مات الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية علم الموصى بموته أم لا نقله ابن عاشر عن المدونة  
وأن يقبلها بعد موت الموصى ان كان معينا وان مات الموصى له بعد موت الموصى وقبل القول كان

لوارثه القبول مات قبل العلم أو بعده إلا أن يعلم أن الموصي أراد الموصي له بعينه فليس لورثته القبول قاله  
 الفدشي \* وقال ابن رشد في المقدمات واختلف ان مات الموصي له بعد موت الموصي قبل أن يقبل وصيته  
 فقبل أن يورثه ينزلون في القبول والرّد منزلته وهو قول مالك في المدونة وقيل بطل وترجع ميراثا لورثة الموصي  
 ولهذا ذهب أبو بكر الأبهري اه. وإن يصح تلك حقيقة أوحكاما فيدخل في ذلك الاحرار والعبيد والحمل  
 الموجود يوم الوصية ومن سيكون بعدها اذا وجد واستهل والميت الذي علم الموصي بموته لان المقصود بالوصية  
 حينئذ وارثه أو غيره والمسجد والقنطرة لان المقصود من ينتفع بذلك \* وقال ابن علاف قال في المدونة  
 من أوصى لحمل امرأة فاسقطته بعد موت الموصي فلا شيء له إلا أن يستهل صارخاً \* وفي المدونة من قال  
 اني لولد فلان وقد علم انه لا ولد له جاز و ينتظر هل يولده أم لا وبسوى فيه بين الذكر والانثى وان لم يعلم  
 أنه لا ولد له فذلك باطل ونحو هذا في المجموعة عن ابن القاسم ولشهب اه \* واعلم أن الموصي لهم اما أن  
 يكونوا كلهم موجودين يوم موت الموصي أولا يوجد واحد منهم يوم موته أو يوجد بعضهم دون بعض اما  
 ان كانوا كلهم موجودين فلا اشكال أن الغلة تكون لهم اذا قبلوا الوصية وأما اذا لم يوجد واحد منهم يوم  
 موته فهل تكون الغلة للورثة الى وجود من يستحقه أو توقف الى وجود المستحق في ذلك خلاف فمن  
 متشعب أبو نعيم في ذلك مانصه وسئل الفقهاء عن امرأة أوصت بثلاث جميع متخلفها الاول ولد حين  
 يولد لا بنتها ثم توفيت لمن تكون الغلة حتى يكون الموصي له هل للورثة أو توقف حتى يكون أو يؤسس  
 منه فيرجع الثلث ميراثا وهل للورثة القسم أو البيع ان كان في القسم ضرر أم لا فقال بعضهم يجب وقف  
 الثلث المذكور وغلته من يوم وفاة الموصي الى وجود المستحق الموصي له ويكون ذلك بيد من قدمه الموصي  
 له أو حيث يراه السلطان وان لم يكن يرجع جميع ذلك ميراثا ومن دعا الى البيع لضرر الشريكة من الورثة  
 أو الوصي أو من قدمه السلطان لذلك قتله ذلك وله القسمة أيضاً وسئل عنها الفقيه ابن علوان فقال الغلة  
 كما تقسم ان كان الموصي به جزءاً شائماً كالثالث والرابع ولا خلاف فيه وان كان معيماً كالجان والدار  
 بعينها فالغلة للورثة الى وجود المستحق وهو منصوص في المدونة وغيرها في هذا القسم وسئل عنها الفقيه ابن  
 أبي الدنيا فقال الغلة للورثة على المشهور اذا لا تصح الوصية وتنفذ الا بعد قبول الموصي له وهو متعذر في  
 القرض قال ولا يقبل الوالد لولده قبل وجوده وعليه ان قبل له الوصية يوم تزاد فالغلة له دون الورثة وسئل  
 عنها ايضاً الفقيه القاضي أبو عبد الله المصري ثم التوزرني فقال كما قال ابن أبي الدنيا من أن الغلة للورثة ثم  
 وقف على جواب هذا الاخير الفقيه ابن زيادة الله فوافني عليه وذكر انها منصوبة عند الصقلي في الوصايا  
 الثاني ثم قال ولا يحتاج فيها الى نص لان الولد لا يصح لاحد قبل وجوده وانه من ضرورياته ثم أجاب عنها  
 ايضاً بعض الفقهاء فقال الغلة للورثة كذلك \* قلت فالحاصل من ذلك ثلاثة أقوال ثالثها الغلة للورثة في الميتين  
 دون المشاع اه. وروى هذا القول القائل بالتفصيل بين الوصية بالشائع قاله القائل للموصي له اتفاقاً وبين الوصية  
 بالمعين فتقولان في كونها للورثة أو للموصي له أن المقصود في تعيين مثل الذوات ان سيوجد كون رقة الدار  
 له اذا وجد فالغلة غير موصى بها وانما هي تابعة لرقة الدار فتكون الغلة له ان كانت الرقة له عند وجوده عند من  
 يلغى الناح بالاتباع بخلاف ما اذا أوصى بجزء شائع من ماله لمن سيوجد فان الغلة من جملة ماله الذي وقع الابطاء  
 بجزء منه فتدفع الابطاء حينئذ بجزء من الغلات كذا وقع بجزء من الرقاب هذا ما ظهر لي في توجيهه والله أعلم  
 والذي يقتضيه كلام ابن الحاجب أن الاصح كون الغلة للموصي له مطلقاً حيث قال وقبول المعين شرط  
 بعد الموت لأقبله فان قيل تبين انها ملكه من حين الموت على الاصح لملك الموصي وعليها ما يحدث بين  
 الموت والقبول من ولد أو ثمرة \* قال في التوضيح واختلف اذا قبل بعد الموت وقد كان القبول متأخراً

عن الموت فالاصح أن القبول كاشعار الموصي به ملك الموصى له من حين الموت وقيل انما حصل له الملك حين القبول فيكون الملك قبل القبول لورثة الموصى فعلي الاصح يكون ما يحدث بعد الموت والقبول الموصى له وعلى مقابله يكون للورثة اهـ وهذا الخلاف مبنى على قاعدة مختلفة فيها وهي الامور المترقيات اذا وقمت هل يقدر حصولها يوم وجودها في الظاهر وهي فيما قبل ذلك كالمدم أو يقدر حصولها في نفس الامر حين حصلت أسبابها ولم ينكشف لنا ذلك الا في الحال وأما اذا وجد بعض الموصى لهم دون بعض يوم موت الموصى كما اذا وصى شخص بثلاث ماله لأولاد أبنائه دون من تحتهم فمات بعد وجود شيء من أولاد أبنائه وقد رجي لهم زيادة الاولاد فان الثلث المذكور يكون موقوفا لاياع ولا يوهب ولا يستشفع به ولا يورث الا بعد تحقق حصول جميع الاحفاد الموصى بانقطاع ولادة أبناء الصلب اذ لا يتم لهم ملك تلك الوصية الا بانحصار جماعتهم \* واختلف هل تكون الاصول الموصى بها والمشتراة بما ينوب الوصية من غير الاصول ملكا تاما لمن كان حيا من الاحفاد يوم الاياس من زيادة الاحفاد دون من مات منهم قبل الاياس أو تكون ملكا لجميع الاحفاد الاحياء منهم في حال الاياس والاموات فمن مات منهم يحيى بالذكر والتقدير فيكون حظه لوارثه يوم موته \* والغلة الحاصلة منها تقسم بالسواء على القول الاول لمن حضر من الاحفاد يقسمها دون من مات فلا شيء منها لوارثه \* وبهذا أفق كثير من الأئمة لان الموصى لا يقصد غالبا الا انتفاع الحاضر بن الغلة ولا يقصد وقف جميعها الى انقطاع زيادة الاحفاد فهذه الوصية على هذا القول أولها هبة المنافع لمن حضر لقسمها وآخرها هبة الرقاب للاحياء يوم الاياس من زيادتهم \* وتوقف تلك الغلة كلها على القول الثاني الى أن تنقطع زيادة الاحفاد فتقسم كالاصول لجميع الاحفاد الذكر منهم كالانثى والفقير كالغني ومن مات منهم يحيى بالذكر فيكون حظه من الغلة والاصول لوارثه يوم موته \* ومن أراد تفاصيل فقه هذه المسئلة فليطالع شرح الفقيه سيدى محمد بن احمد ميارة الفاسي على تكميل المنهج \* ولكن الذى يظهر لي من مقاصد أهل البلاد السوسية في وصيتهم لأولاد الابناء الموجودين ومن سيوجد أن تكون كل غلة حاضرة لمن وجد منهم بالسوية ومن مات منهم كان حقه منها لوارثه ولا يوقف شيء من الغلة لمن سيوجد واذا انحصرت جملة الاحفاد بانقطاع نسل آبائهم كانت رقاب الاصول ملكا تاما لجميع الاحفاد بالسوية ومن مات منهم كان حظه منها لوارثه تنزيلا لهم منزلة المعينين واعتبار غالب مقاصد الناس بالالفاظ المتجملية واجب في كل بلد في الفتوى والقضاء والله أعلم \* ثم قال الناظم أصله الله

﴿وَإِنْ يَكُنْ حُرٌّ مُمَيَّرٌ مَلِكٌ \* أَوْ وَصَى بِشَائِعٍ كَثُتْ مَا تَرَكَ﴾

﴿أَوْ دُونَهُ أَوْ أَكْثَرَ إِنْ قَبِلَا \* وَرَأَيْتَهُ زَائِدًا ثَلَاثَ كَسَلَا﴾

﴿لِأَجْنَبِيٍّ أَوْ لَوَارِثٍ جَسَلَا \* إِنْ كَانَ بَاقِي الْوَارِثِينَ كَسَلَا﴾

﴿فَصَحَّحَنَّ مَسْئَلَةَ الْوَرَّةِ \* وَاجْعَلْ مَقَامًا بَعْدَ الْوَصِيَّةِ﴾

﴿وَاسْتَخْرِجِ الْمَقَامَ إِنْ تَعَدَّدَتْ \* يَنْظُرُ بَيْنَ مَقَامَاتٍ بَدَتْ﴾

﴿بِالْأَوْجُهَةِ الْأَرْبَعَةِ الْمُفَصَّلَةِ \* فِي بَابِ تَصْحِيحِ لِكُلِّ مَسْئَلَةٍ﴾

﴿وَأَعْطَى لِلْمُوصَى لَهُمْ مِنَ الْمَقَامِ \* أَجْزَاءَهُمْ وَأَنْظَرُ لِبَاقٍ لِلتَّمَامِ﴾  
 ﴿فَإِنْ يَكُنْ لَوَارِثِهِ إِنْقِسَامًا \* فَمِنْ مَقَامٍ صَحِيحٍ وَأَقْسَمًا﴾

فأقول في تفسير ذلك وإن يكن شخص حي لا عبد مميز عارف لما يوصي به لا من لا يعرفه لا غنا. أو جنون أو صغر مالكا للموصى به ملكا تاما لا من أحاط الدين بماله أو استحق ما وصى به موصيا بشائع أى بجزء شائع فى ماله وذلك مثل ثلث ماتركه أو مادون الثلث كالأربع أو الخمس أو السدس أو السبع أو الثمن أو التسع أو العشر أو الجزء من احدى عشر أو غيره من الأعداد الصم سواء كان ذلك الشائع الذى هو دون الثلث متجداً أو متعدداً أو بجزء أكثر من الثلث إن قبل وارث الموصى حين موته وأجازوه الموصى له على سبيل ابتداءهم عطية ذلك له وكان ايصاؤه بالثلث أو الأقل أو الاكثر المقبول من الورثة لاجنبى غير ارث الموصى حين موته كان ذلك الاجنبى الذى هو غير الوارث حراً أو عبداً موجوداً فى الخارج أو فى البطن أو سيوجد أو ميتاً علم الموصى بموته أو كسجد \* أو كان ايصاؤه بما ذكر لوارث حلاً أى ظاهر فى ورثته بالتعيين وكان باقى الوارثين مكملوا الوصية للوارث أى بحيز الوصية له على سبيل ابتداء عطية ما ذكر لذلك الوارث فيشترط حينئذ فى لزوم اجازة الوصية بالزائد على الثلث لاجنبى واجازة الوصية مطلقا للوارث أن يكون الحيز ممن يصح تبرعه وأن تكون اجازته بعد موت الموصى أو فى مرض موته ولم يكن الموصى دين على الجير لانه يخاف أن يضيق عليه فيه ان لم يحز وصيته ولا كان الموصى يجز العطاء على الجير لانه يخاف أن يقطعه عنه ان لم يحز فعله ولا كان الموصى ذا قهر وسطوة على الجير لانه يخاف من شره ان صح وهو ممنوع من اجازة قوله فصحت أنهما الطلب مسئلة ورثة ذلك الموصى على ما تقتضيه القواعد السابقة فى كيفية تصحيح المسائل \* واجعل بعدها مقاما للوصية المذكورة الواقعة من حر ميمز مالك \* وأما الواقعة من عبد أو غير مميز أو غير مالك فلا تحمل لها مقاما بعد مسئلة الورثة لبطلانها \* ومقام الوصية هو أقل عدد يؤخذ منه الجزء الموصى به بلا كسر فمقام الثلث ثلاثة والرابع أربعة والخمس خمسة والسادس ستة والسبع سبعة والثمن ثمانية والتسع تسعة والعشر عشرة \* ومقام الجزء أو الاجزاء من احدى عشر هو احدى عشر \* وهكذا ما بعدها من الأعداد الصم \* ومقام نصف السدس اثني عشر خارجة من تسطيع اماميه \* وكذلك تستطيع أمة كل كبير تعدد امامه فيخرج مقامه واستخرج أيها الطالب مقام الوصايا ان تعددت بنظر بين مقامات بادية أى ظاهرة للوصايا فى مسئلتك بالأوجه الاربعة التى هي التماثل والتداخل والتوافق والتباين التى فصلت اعمالها فى باب كيفية تصحيح كل مسئلة يمرض الطالب أى باب كيفية تصحيح المسائل الذى تقدم فى اثناء النظم واعطى للموصى لهم قدامهم من عدد المقام الموضع بعد المسئلة أجزائهم التى أوصى بها لهم كما تعطى للمتحد جزء من المقام \* وانظر لعدد باقى التمام عدد المقام اذا طرحت منه مجموع أجزاء الوصايا هل انقسم على مسئلة الورثة أم لا فان يكن ذلك الباقي انقسم أى منقسم لورثة الموصى فصحت مسئلة الارث والوصية معا من مقام الوصية المتحدة أو المتعددة واقسمن ذلك الباقي على مسئلة الورثة فيخرج جزء سهمها واضرب فيه ما بيد كل وارث واعط له الخارج قدامه فى جدول المقام \* مثال الوصية بالثلث لاجنبى مع انقسام الباقي على الورثة من ترك ابنين وقد أوصى فى حياته بثلث ماله لزيد فصحت مسئلة الورثة من اثنين واجعل بعدها الثلاثة التى هى مقام الثلث واعط منها للموصى له واحداً واطرح هذا الواحد من عدد المقام يبق التمام اثنان واقسمهما على مسئلة الورثة يخرج واحد فضعه فوقها واضرب فيه ما بيد كل وارث واعط له الخارج

في جدول المقام يخرج لكل واحد منهم واحد هكذا

٣	٢	
١	١	ابنا
١	١	ابنا
١		موصى له

\* ومثال الوصية بأقل من الثلث لاجنبي مع انقسام الباقي أيضا من ترك ابنا وبناتا وقد أوصى في حياته ربع ماله لزيد فصحيح مسألة الورثة من ثلاثة واجمل بعدها الاربعة التي هي المقام واعط منها للموصى له واحدا واقسم الباقي في المقام على المسئلة يخرج جزء سهمها واحد واضرب فيه للورثة يخرج للابن اثنان وللبنات واحد كل موصى له هكذا

٤	٣	
٢	٢	ابنا
١	١	بناتا
١		موصى له

\* ومثال الوصية بأكثر من الثلث لاجنبي مع اجازة الورثة الزائد له وانقسام الباقي لهم من ترك أخا وأختا لاب وقد أوصى في حياته بخمسة أثمان ماله لزيد وأجاز ذلك وارثاه فصحيح مسئلتها من ثلاثة واجمل بعد الثمانية التي هي المقام واعط منها خمسة الموصى له واقسم الباقي على المسئلة واضرب في الخارج ما بيد كل وارث يخرج للأخ اثنان وللأخت واحد هكذا

٨	٣	
٢	٢	أخا
١	١	أختا
٤		موصى له

\* ومثال الوصية بالثلث لو ارث مع اجازة غيره ذلك وانقسام الباقي على الورثة من ترك ابنين وقد أوصى في حياته بثلث ماله للصغير منهما وأجاز الكبير ذلك له فصحيح مسئلتها من اثنين واجمل بعدها الثلاثة التي هي مقام الوصية واعط منه واحدا للابن الموصى له واقسم الباقي على المسئلة واضرب في الخارج ما بيد كل منها يخرج للكبير واحد ويجمع للصغير اثنان هكذا

٣		٢	
١		١	ابنا
٢		١	ابنا
			موصى له

\* ومثال تعدد الوصية مع كون مجموع الوصايا مقدار الثلث وانقسام الباقي على الورثة من ترك زوجة وبناتا وأخا شقيقا وقد أوصى في حياته بثلث ماله لزيد وبسدس ماله لعمرو وبثلث ماله لبركة فصحيح مسألة الورثة من ثمانية وانظر بين مقامات الوصايا

بعد تسطيع أئمة السكبر الذي تعدد أمامه بضرب بعض أئمة السكبر في بعض فاضرب الثلاثة في الثمانية حينئذ يخرج لك مقام ثلث الثمن أربعة وعشرون فقابل بين هذا المقام وبين كل واحد من مقام السدس ومقام الثمن تجددها داخلين تحت الاربعة والعشرون فاستغن بها واجملها مقام للوصايا بعد المسئلة واعط منها للموصى له الاول ثمنها ثلاثة

٢٤	٨	
٢	١	زوجة
٨	٤	بناتا
٦	٣	أخا شقيقا
٣	١٨	موصى له
٤	١٨	موصى له
١	٣٨	موصى له

وللثاني سدسها أربعة وللثالث ثلث ثمنها واحدا واطرح الثمانية التي هي جملة أجزاءهم من المقام يبقى فيه ستة عشر واقسمها على مسألة الورثة يخرج لك في جزء سهمها اثنان واضرب فيها ما بيد كل وارث واعط له الخارج في جدول المقام يخرج للزوجة اثنان وللبنات ثمانية وللأخ ستة فيجب قسم جملة المال على أربعة وعشرين سهمها هكذا

وقس على تلك الاثمانية غيرها \* ثم أشار الى عمل ما اذا لم يتقسم للباقي من المقام على مسألة الورثة بقوله

﴿وَأِنْ يَكُنْ مُتَمَعًا مِنْ قِسْمَةٍ \* فَانْظُرْهُ مَعَ مَسْئَلَةِ الْوَرثةِ﴾  
 ﴿هَلِ الْوَفَاقُ حَاصِلٌ بَيْنَهُمَا \* أَوِ الْمُبَايَنَةُ لَا غَيْرَهُمَا﴾  
 ﴿وَفِي الْوَفَاقِ أَجْرُ وَفَقِ الْمَسْئَلَةِ \* فِي عَدَدِ الْمَقَامِ تَبْدُ مُكَمَّلَةً﴾  
 ﴿وَاضْرِبْ لِكُلِّ وَارثٍ مَا حَصَلَتْ \* فِي وَفَقِ بَاقٍ يَبْدُ مَا يَكُونُ لَهُ﴾  
 ﴿وَاضْرِبْ لِأَرْبَابِ الْوَصَايَا أَبَدًا \* فِي وَفَقِ الْأَوَّلِيِّ كُلِّ مَا لَهُمْ بَدَا﴾  
 ﴿وَأَجْرٌ فِي الْمَقَامِ كُلِّ الْمَسْئَلَةِ \* لَدَا التَّبَايُنِ تَكُنْ مُكَمَّلَةً﴾  
 ﴿فِي جُمْلَةِ الْبَاقِي اضْرِبْ لَوَارثٍ \* فِي كُلِّ الْأَوَّلِيِّ اضْرِبْ لِغَيْرِ الْوَارثِ﴾

فاقول في تفسير ذلك وان يكن باقي المقام بعد اخراج أجزاء الوصايا منه متمم آمن قسمته على مسألة الورثة فانظر ذلك الباقي بعد وضعه قدام الورثة منكسرا عليهم مع مسألة الورثة الموضوع أو لاهل الوفاق حاصل بين الباقي والمسئلة في شيء من الاجزاء الصحيحة والمباينة التي هي عدم الاشتراك في شيء من الاجزاء الصحيحة هي الحاصلة بينهما لا غيرها أى لا تنظر غير الوفاق والمباينة بينهما من تماثل وتداخل لان التماثل مستلزم للانقسام الذى تقدم عمله وكذلك دخول مسألة الورثة تحت الباقي كما اذا صححت من اثنين وباقي المقام أربعة واذا دخل الباقي تحت المسئلة كما اذا كان الباقي اثنين والمسئلة أربعة بقية التداخل المستلزم لتوافق لكن عمل التوافق أخصر كما تقدم مثله في انكسار السهام على الورثة واجر في الوفاق أى واضرب في مثال حصول الوفاق بين الباقي ومسئلة الورثة وفق المسئلة في عدد مقام الوصية المتحدة أو المتعددة تبدا أى تخرج بذلك مسألة ثالثة مكملة الاجزاء المطلوبة بالارث والوصية وهى جامعتهما التى توضع بعدهما واضرب لكل وارث ما حصله قدامه بعملك في وفق باقى موضوع جوف المسئلة يد أى يخرج بذلك ما يكون لذلك الوارث من الجامعة واضرب أبدا لارباب الوصايا التى كانت فى مثالك كل ما بدا لهم من المقام في وفق المسئلة الاولى الموضوع فوق المقام يخرج لكل وارث ما به تحقه من الجامعة واجر أى واضرب أيها الطالب كل المسئلة فى المقام أى جملة المسئلة الاولى فى مقام الوصايا لدا أى فى مثال حصول التباين بين الباقي والمسئلة تكن أى تحصل بذلك جامعة مكملة الاجزاء المطلوبة واضرب لكل وارث ما أخذه من الاولى فى جملة الباقي الموضوع فوق الاولى يخرج له ما يكون من الجامعة واضرب لغير الوارث الذى هو الموصى له المتحدة أو المتعدد ما أخذه فى المقام فى كل الاولى أى فى جملة المسئلة الاولى الموضوع فوق المقام يخرج له ما يصح له من الجامعة \* مثال توافق الباقي والمسئلة مع اتحاد الوصية من ترك زوجة وبنات وأخا لآب وقد أوصى فى حياته لزيد بسبع ماله فصحيح مسألة الورثة من ثمانية واجعل بعدها السبعة التى هى مقام الوصية واعط منها واحدا للموصى له واجعل الستة الباقية قدام الورثة حيث لم تنقسم عليهم وانظر بينها وبين المسئلة تجد بينهما توافقا بالنصف فاضرب نصف المسئلة فى المقام تخرج لك الجامعة ثمانية وعشرين واجعل نصف الباقي فوق الاولى ونصف الاولى فوق المقام \* واضرب لكل واحد فى جزء مسئلته يخرج للزوجة ثلاثة وللبنات اثنا عشر والآخر تسعة والموصى له أربعة وهى سبع الجامعة هكذا

٢٨	٧	٨	
٣	٦	١	زوجه
١٢	١	٤	بنتا
٩		٣	اخا
٤	١		موصى به

ومثال توافق الباقي والمسئلة مع تعدد الوصية من تركت زوجا وأما وأخوين لام وقد أوصت في حياتها لزيد بسدس مالها ولمعرو بنصف سدس مالها فتصح مسئلة الورثة من ستة وستصح أمانى نصف السدس يضرب أحدهما في الآخر يخرج لك مقامه اثنا عشر ومقام السدس داخل تحتها فاستغنى حينئذ بالاثني عشر واجعله

مقام الوصيتين بعد المسئلة واعط منها لصاحب السدس اثنين والآخر واحد وانظر بين التسعة الباقية للورثة والمسئلة تجد بينهما توافقا بالثلث فاضرب ثلث المسئلة في المقام تخرج لك الجامعة أربعة وعشرين واجعل على الاولى ثلث الباقي وثلث الاولى على المقام واضرب لكل واحد في جزء سهم مسئلته كما تقدم يخرج للزوج تسعة وللأم ثلاثة وللأخوين ستة وللموصى له بالسدس أربعة وللموصى له الآخر اثنان هكذا

٢٤	١٢	٦	
٩	٣		زوجا
٣	٦	١	اما
٦	٢		اخوين
٤	٢	١	موصى له
٢	١	٢	موصى له

ومثال تباين الباقي والمسئلة مع اتحاد الوصية من ترك ابنا وبنتا وقد أوصى في حياته بخمس ماله لزيد فتصح المسئلة من ثلاثة واجعل بعدها الخمسة التي هي مقام الوصية واعط منها واحدا للموصى له والاربعة الباقية للورثة تباين المسئلة فاضرب جملة المسئلة في المقام تخرج لك الجامعة خمسة عشر واجعل على الاولى جملة الباقي وعلى المقام جملة الاولى واضرب لكل واحد في جزء مسئلته يخرج للابن ثمانية وللبنات أربعة وللموصى له ثلاثة هكذا

١٥	٦	٣	
٨	٤	٢	ابنا
٤	١		بنتا
٣			موصى له

ومثال تباين الباقي والمسئلة مع تعدد الوصية من تركت زوجا وأما وأخا لاب وقد أوصت في حياتها بتسعي ماله لزيد وبنصف ثمن مالها لمعرو فصحت المسئلة من ستة وسهم أمانى نصف الثمن يكن مقامه ستة عشر وهي تباين مقام التسعين فاضرب أحدهما في الاخرى يكن مقام الوصيتين أربعة وأربعين ومائة فاجعلها بعد المسئلة واضرب منها للموصى له الاول تسعة اثنين وثلاثين للموصى له الآخر نصف ثمنها تسعة والثلاثة والمائة الباقية للورثة تباين مسئلتهم فاضرب جملة المسئلة في المقام تخرج لك الجامعة أربعة وستين ومائة واجعل على الاولى جملة الباقي وعلى المقام جملة الاولى واضرب لكل واحد ما في يده في جزء سهم مسئلته يخرج للزوج تسعة وثلاثمائة وللأم ستة ومائتان وللأخ ثلاثة ومائة والموصى له الاول اثنان وتسعون ومائة وللأخار أربعة وخمسون هكذا

٨٦٤	١٤٤	٩	
٣٠٩	٣		زوجا
٢٠٩	١٠٣	٢	اما
١٠٣		١	اخا
١٩٢	٣٢	٢	موصى له
٥٤	٩	١	موصى له

واذا لم تعرف مقدار الاجزاء الموصى بها من المقام فاقسم المقام على أمة كل كسر موصى به واضرب الخارج في بسط الكسر يخرج لك مقداره \* واذا أردت أن تعرف في سائر الوصايا هل مجموع الوصايا مثل الثلث الاول أو أكثر فخذ ثلث المقام وإن كان فيه كسر فقسمه على الثلاثة وانظره مع مجموع أجزاء الوصايا يتضح لك المقصود (تنبيه) اعلم أن الجزء الموصى به قد يكون ميبها يوم الوصية ولا يعلم قدره الا بعد موت الموصى وفيه مسائل يكثر وقوعها فتحتاج

الى ايضا وعمل \* احداها أن يقول في وصيته اجملوا فلانا وارثا مع أولادى أو الحقوه بأولادى أو  
اجملوه من عدد أولادى أو اجملوه كأحدهم أو انزلوه منزلة ولدى أو انزلت ولد ابني منزلة أبيه الميت أو  
جملت ولد ابني راكبا في سرج أبيه الميت يأخذ من مالى ما يأخذه أبوه لو كان حيا أو ورثوا فلانا من مالى  
كولدى أو نحو ذلك فالحكم فيها أن يجعل الذكور الموصى لهم مثل الابن والانثى الموصى لها مثل البنت ويقدر  
ولدا زائدا على العدد الموجود من الورثة فيكون له نصيب الذى نزل منزلته اذا قسم المال أو ما بقى عن الفروض  
للأولاد منه وكان مثل الثلث أو أقل منه وإن كان أكثر منه فهو كوصى له بالثلث إن امتنع الورثة من الاجازة  
وما فضل عن الجزء الموصى به يكون لجميع الورثة على قدر ميراثهم كانوا كلهم عصبية أو كان معهم أهل الفروض  
فيلزم من كون الفضل لجميع الورثة أن يكون لكل واحد من الأولاد اذا كانوا مع أهل الفروض أكثر من القدر  
الذى يكون الموصى له لأن لفظ الموصى يقتضى أن يأخذ أهل الفروض فروضهم كاملة ويقسم الباقي على الأولاد  
من نزل منزلتهم بالسواء فيعود ضرر الوصية على الأولاد فقط فنع الموصى من غرضه فيرجع الأولاد حينئذ  
على أهل الفروض بما دفعوه عنهم فيزداد بذلك شئ للولاد على ما كان الموصى له وانما منع الموصى بما يقتضيه  
بعضه لوجوب تقديم الوصية على جميع الميراث ليدخل ضرر الوصية على جميع الورثة أهل الفروض وغيرهم فينقص  
لكل وارث من حظه الذى يستحقه لو انتفت الوصية مقدار نسبة ما أخذه الموصى له من مقام الوصية اذ  
ليس للموصى أن يخص بعض الورثة لأخذ حظه كاملا فتكون الوصية بما عداه \* وإذا كان جميع الورثة عصبية  
كمن ترك ابنين وقد أوصى فى حياته أن ينزل زيد منزلة ابنه فانك تزيد الموصى له على الابنين فتصحح مسائلهم  
من ثلاثة فيكون لكل واحد منهم سهم \* وهكذا يكون العمل اذا مات عن أكثر من ابنين أو عدهما من البنات  
وان مات عن أقل من ابنين أو أقل من عدهما فقد كانت الوصية بأكثر من الثلث فاجمله كوصى له بالثلث إن امتنع  
الورثة من الاجازة \* وإذا كان فى الورثة أهل الفروض فصحيح مسألة لورثة وحدهم واعط لكل وارث حظه منها  
ثم صحح مسألة أخرى بعدها للورثة والموصى له الميزيد عليهم على أنه ولد الميت لتكون مقاما للوصية واستخرج  
ما ينوب ذلك الموصى له فى هذه المسألة التى هي المقام واجمله قدامه كالجزء الشائع الموصى به ان كان مثل ثلث المقام  
أو أقل أو أكثر وأجازة الورثة والا فاجمله كوصى له بالثلث وانظر بقى المقام هل انقسم على مسألة جميع الورثة  
أم لا بالعمل السابق حتى تستخرج جامعتهما \* قال الامام ابن مرزوق ناقلا عن ابن القاسم فى العتبية وإن  
قال فلان من عدد ولدى والموصى له ذكر فسهم ذكر وإن كان أنثى فسهم أنثى ويخاط مع الولد فى العدد فان كان  
معهم أهل الفروض أخرجت فروضهم ثم أخذ الموصى له ما وصفنا ما بقي فيقسم ما بقي بين جميع الورثة اه أى يقسم  
بين جميع الورثة أهل الفروض وغيرهم ما بقي بعد اخراج الوصية فقط من أصل المسألة لا ما بقي بعد الفروض  
والوصية معا بدليل قوله جميع الورثة لأن أهل الفروض لا يعطى لهم مرتين فيجب حينئذ أن تجمع الفروض المعزولة  
أولا الى ما ينوب الأولاد فينظر هل ينقسم ذلك على جميع الورثة فيقسم عليهم أولا يقسم عليهم فيستعمل فيه عمله  
المعروف حتى تخرج الجامعة المنقسم عليهم \* وأبين من ذلك النقل قول بعض شراح التمسانية وإن كان مع الأولاد  
ذو سهم عزل سهمهم قسم الباقي بين الأولاد والموصى له الميزيد عليهم فتدفع الموصى له وصيته ويضم ما بقي للأولاد  
الى ما عزل لدى السهم فيقسم بين جميع الورثة على قرائض الله اه (فيلزم من ذلك العمل) أن يأخذ الموصى له  
أقل مما يأخذه الابن الحقيقى والله أعلم (مثال ذلك) من تركت زوجا وبنات وبنات وقد أوصت فى حياتها أن ينزل زيد  
منزلة ابنها فصحيح مسألة الورثة فقط فى أربعة وصحيح بعدها مسألة زيادة الموصى له على الأولاد من عشرين لاجل  
الانكسار وعزل منها ربع الزوج واقسم الباقي لمن عداه فيخرج للموصى له ستة فاجمله له وقومة واطرحها من  
العشرين تبقى أربعة عشر لجميع الورثة فاجملها قدامهم وانظر بينها وبين المسألة الاولى تجد بينها توافقا بالنصف

فأضرب نصف الأول في الثانية التي هي مقام الوصية تخرج لك الجامعة أربعين وأضرب لكل واحد في جزء سهمه  
كما تقدم يخرج للزوج سبعة وللأبن أربع عشرة وللبنات سبعة والموصي له المنزل منزلة الابن اثنا عشر هكذا

٤٠	٢٠	٤	
٧		١	زوجا
١٤	١٤	٢	ابنا
٧		١	بناتا
١٢	٦		موصي له

\* وأما كان الموصي له المنزل منزلة الابن أقل مما كان للابن لأن لفظ الموصي لا يقتضي إلا أن ينزل الموصي له منزلة الابن وليس فيه ما يوجب تسوية بينهما في المال والأولاد إنما يقتسمون ما فضل عن أهل الر وض للذكر مثل حظ الأنثيين فكان لفظه حينئذ مقتضيا لاخذ الموصي له ما ينوب به من حظوظ الأولاد فقط فكان قال في المثال المذكور يأخذ الزوج البنت التي هي ربع تلك الأربعين

وتقسم الثلاثون الباقية على الابن والبنت والموصي له لكل ذكر مثلاً حظ الأنثي فيخرج لكل اثنا عشر وللبنات ستة لكن يمنع تخصيص الموصي بعض الورثة بضرر الوصية فيرجع حينئذ الولدان على الزوج فيقولان له قد أعطينا جميع الوصية من حظوظها وهو غير لازم لنا فلا بد أن تعطى لنا من عشرتك الثلاثة التي هي خمسها ونصف خمس فيعطى لها تلك الثلاثة وتبقى له سبعة فيقسمها بين ابنيها على الثلثين عشر فيجتمع له أربع عشرة ويكون للبنات واحد يزيد على البنت فيجتمع لها سبعة وللموصي عن المقصود بقوله نزلت فلا نامزلة ابني فقال مرادى أن ينزل منزلة ابني فيأخذ من حصة التركة ما يأخذها ابني منها إذا قسمت للجميع الورثة والموصي له دون تفاضل بينهما أو كان كلامه صريحاً في ذلك ابتداءً لوجب أن يعطى الموصي له من حصة التركة مثل ما أعطى لابنه منها مع ادخال ضرر الوصية على جميع الورثة والسمل في التوصل إلى ذلك أن تصحح مسألة الورثة فقط كانوا عصبية أو كان فيهم أهل القروض ثم تضع الموصي له تحت الورثة وتعطى له مثل ما كان للولد الذي نزل منزلته ثم تزيد مثل ذلك على ما صحت منه المسئلة كالولد ولو كان مقصود في المثال السابق ما ذكر لصحت من ستة هكذا

٦	
١	زوجا
٢	ابنا
١	بناتا
٣	موصي له

وقس على المثال المذكور غيره محافظاً على التفصيل المذكور في لفظ الموصي ومهما أوصى أن ينزل فلان منزلة ابنه أو ابنته في تركته فإنه يقدر ولداً زائداً على الورثة كما تقدم وإن لم يكن الموصي ولد معين يوم موته والله أعلم \* والثانية أن يوصي لشخص بنصيب أحد بنيه أو بمثل نصيبه فللموصي له مثل ذلك إذا قسم المال للورثة على تقدير عدم الوصية إذ لا يقدر الموصي له ولداً زائداً على أولاد الموصي عند مالك وابن القاسم والشهب وأصنع فإذا

أعطى الموصي له ما يستحقه قسم جميع ما عداه لجميع الورثة كان فيهم أهل فرض أم لا فيأخذ حينئذ أن يكون للموصي له أكثر مما يكون للابن فإذا مات عن ابن فهي وصية بجميع المال أن أجازها الابن والا فبالثلث وإن مات عن ابنتين فبالنصف مع الأجازة أو بالثلث مع الرد وإزمات عن ثلاثة بنين فبالثلث وعن أربعة فبالربع وعن خمسة فبالخمس وكذلك ما زاد على ذلك وإزمات عن بنين وبنات صححت مسئلتهم ثم ينسب نصيب أحدهم الذي وقعت الوصية بمثل حظه إلى المسئلة فما خرج فهو الجزء الموصي به فيوضع مقام ذلك الجزء بعد المسئلة فيعطى منه ذلك الجزء الموصي له ثم يوضع الباقي قدام الورثة فينظر بينه وبين المسئلة بالتوافق والتباين كما تقدم حتى تخرج جامعتهم \* مثل ذلك من مات عن ابنتين وبنتين وقد أوصى في حياته لزيد بمثل حظ أحد بنيه فمستثنى من ستة ونسبة حظ لابن منها ثلث فقد كانت وصيته حينئذ بالثلث فيستعمل في ذلك ما ذكر فتخرج الجامعة تسعة لكل ابن منها اثنان ولكل بنت واحد والموصي له

ثلاثة هكذا:

٩	٣	٦	
٢		٢	ابنا
٢		٢	ابنا
١	٢	١	بناتا
١		١	بناتا
٣	١		موصى له

وان مات الموصى بما ذكر عن أولاد وأهل الفروض فلموصى له أيضاً مثل نسبة حظ أحدهم من مسألتهم وقد قال فيه اللخمي في تبصرته وان قال له مثل نصيب أحد ولده وله زوجة وأبوان عزل نصيب الزوجة والابوين تم نظر الى ما ينوب كل واحد من الباقي فيعطي مثل نصيب أحدهم للموصى له ثم يجمع نصيب الزوجة والابوين الى الباقي بعد ما أخذه الموصى له فيقسمونه على فرائض

الله اه وانما جمعت الفروض الى الباقي لان الباقي بعد اخراج الوصايا هو الذي يكون لجميع الورثة ليدخل الضرر بالوصية على جميع الورثة والعمل في ذلك كالعمل في مسألة الاولاد فقط \* مثال ذلك من مات عن زوجة وأبوين وخمسة بنين وثلاث بنات وقد أوصى في حياته لزيد بمثل نصيب الابنين لمسألة الورثة من أربعة وعشرين ونصيب الابنين منها أربعة ونسبتها من الاربعة والعشرين سدس فقد كانت وصيته حينئذ بسدس المال فيستعمل في ذلك مثل ما تقدم فتخرج الجامعة أربعة وأربعون ومائة واحد للزوجة منها خمسة عشر ولكل من الابوين عشرون وللبنين خمسون عشرة لكل واحد والبنات خمسة عشر خمسة لكل واحدة والموصى له أربعة وعشرون هكذا

١٤٤	٦	٢٤	
١٥		٣	زوجة
٢٠		٤	اما
٢٠	٥	٤	ابا
٥٠		١٠	بنين
١٥		٣	بنات
٢٤	١		موصى له

\* ومثال آخر من مات عن زوج وأم وثلاثة بنين وبنت وقد أوصت في حياته لزيد بمثل حظ أحد بناتها لمسألة الورثة من اثني عشر وحظ الابن منها اثنتان ونسبتها من المسألة سدس فوصيتها حينئذ بالسدس أيضاً فيستعمل في ذلك ما تقدم فتخرج الجامعة اثنين وسبعين ويكون منها للزوج خمسة عشر وللأم عشرة ولكل ابن عشرة وللبنات خمسة والموصى له اثنا عشر هكذا

٧٢	٦	١٢	
١٥		٣	زوجة
١٠		٢	اما
١٠		٢	ابنا
١٠	٥	٢	ابنا
١٠		٢	ابنا
٥		١	بناتا
١٢	١		موصى له

\* وما ذكر في ذلك هو المشهور من مذهب مالك وأصحابه المعمول به كما قال ابن هلال في الدر الثمير ومذهب ابن أبي أويس والشافعي وأبي حنيفة الذي يقال له مذهب الفراض اذا أوصى له بمثل نصيب أحد البنين أنه يقدر ولداً زائداً على أولاد الميت فيأخذ من جملة المال مثل ما يأخذه الابن من جملته وأما اذا أوصى له بمثل نصيب أحد بنيه فلا يقدر زائداً اتفاقاً مالك وأصحابه والفراض على ما نقل عن أبي الحسن وابن عبد السلام لان بعضه لم يكن فيه ما يستلزم مماثلة ما يأخذه الموصى له كما يأخذه الابن في القدر وانما أوصى له بنصيب

الابن ولم يشترط مماثلة نصيبهما وعكس اللخمي في ذلك فجعل محل الخلاف فيما اذا أوصى بمثل النصيب وأما اذا أوصى بالنصيب فيقدر ولداً زائداً اتفاقاً لان معناه عنده لقلان نصيب أحد أولاده على أنه كواحد منهم \* وقال أبو يوسف أن قال بمثل نصيبه فهو زائد وان قال بنصيبه فباطلة لانه أوصى

بما هو مملوكا لانه بالموت والعمل في ذلك على مذهب الفراض أن تصحح مسألة الورثة فقط كانوا كهم  
 أولادا أو كان معهم أهل الفروض وتعطى لكل وارث حظه منها \* ثم تضع الموصي له تحتهم وتعطى له  
 مثل ما كان للابن \* ثم تزيد ذلك على المسألة كالعول فيكون الموصى له كذى فرض طراً في المسألة بعد  
 فراغ المال فزاد فيها لاجله فيدخل الضرر على جميعهم كما لو أعطينا للموصى له في المثال الأخير مثل حظ  
 الابن وهو اثنان ثم تزيدها على المسألة فتصح من أربعة عشر فيأخذ الموصى له حينئذ سبع المال كما يأخذه  
 كل واحد من البنين والخلاف المذكور جار على الخلاف في اعتبار مدلول اللفظ أو القصد فذهب مالك  
 وأصحابه أقرب الى لفظ الموصى لان ظاهره يقتضى أنه أوصى له بمثل حظ ابنته الذى يكون له في المال  
 دون اعتبار الوصية ومذهب الفراض أقرب الى قصده عرفاً ان العرف يقتضى تشبيهه بابنته لاتفضيله على  
 ابنته فيلزم على هذا أن يأخذ الموصى له مثل ما يأخذه ابنته من المال اذا قسم للورثة والموصى له دون وجود  
 تفاصل بينهما وقال اللخمي قول مالك أحسن لان حظ أحد أبنائه اذا كانوا ثلاثة الثلث فثلاثهم هو الثلث  
 والرابع دونه فكان حمله على الثلث أولى حتى يقدم دليل أنه أراد أن يحمل الموصى له مضافاً للابناء فزاد عليهم  
 فالشهور حينئذ هو اعتبار مدلول لفظ الموصى الذى هو واجب للاعتبار ولو كان لفظ الموصى صريحاً في أحد  
 الامرين لوجب حينئذ حمله عليه بخلاف لكن لا بد من ادخال ضرر الوصية على جميع الورثة أهل الفروض  
 وغيرهم باستثناء العمل السابق \* وقد بينت هذه المسئلة والتي قبلها توجيهها وعملا بما شافى لا يوجد في غير هذا  
 الشرح والحمد لله على ذلك \* وينبغى للشهود أن يسئلوا الموصى حين الایضاء بما ذكر في المسئلة عن مقصوده  
 به ليكتبوه بعبارة صريحة لاحتمال فيها \* فرع قال الشيخ خليل في التوضيح قال ابن القاسم وان أوصى بمثل نصيب  
 أحد أولاده ولا ولد له وجعل يطلب الولد فمات ولم يولد له فلا شيء للموصى له اه فليست هذه كالتى أوصى فيها أن يزل  
 فلان منزلة ابنته اذ لا فرق بين وجوده وعدمه والله أعلم \* والثالثة أن يوصى لشخص بمحظ احدى بناته أو بمثل حظها  
 فلا يقدر الموصى له هنا بنتاً زائدة على الورثة عند مالك وأصحابه بل تصحح مسألة الورثة كان فيهم أهل فروض  
 أم لا ثم ينسب ما يتوب البنات من المسئلة فما خرج فهو الجزء الموصى به فيستعمل فيه عمل الاجازة أو الرد  
 ان زاد على الثلث \* وكذلك ان كانت الوصية بمثل نصيب الزوج أو الام أو غيرها من الورثة \* والرابعة  
 أن يوصى بمثل حظ أحد أولاده فهذا ان مات عن المذكور فقط أو البنات فقط فالحكم في ذلك هو ما تقدم \*  
 وان مات عن البنين والبنات دون أهل الفروض فعد رؤس الاولاد وتضيف الذكر على الانثى \* وانسب  
 واحداً من جملة الرؤس فما خرج فهو الجزء الموصى به فاذا مات مثلاً عن ثلاثة بنين وبنات فقد كانت وصيته  
 بربع ماله وان مات عن المذكور والبنات وأهل الفروض فاعزل ثم صحت منه مسئلتهم ما فيها من الفروض  
 واقسم ما بقى على الانثى كالذكر فما خرج فانسبه المسئلة يخرج لك ما كانت به الوصية كما لو ماتت امرأة عن  
 زوج وابن وبنتين وقد أوصت في حياتها لزيد بمثل حظ أحد أولادها فأصل مسئلتهم من أربعة فاذا  
 عزل منها ربع الزوج وقسم الباقي كذا كر الاولاد فخرج واحد ونسبته من الاربع ربع فقد كانت الوصية  
 حينئذ بربع المال \* وقال ابن الماجشون يعطى الموصى له بما ذكر نصف نصيب ذكر ونصف نصيب أنثى كالخاني \*  
 والخامسة أن يوصى بمثل حظ أحد ورثته فهذه وصية بحره من عدد رؤس الورثة فتعدي رؤسهم ولو اختلفوا  
 في الارث كالزوجة والبنات والاخوات فينسب واحد الى جملة الرؤس فما خرج فهو الجزء الموصى به \* والسادسة  
 أن يوصى بمحظ أو جزء من ماله فقد قال فيها ابن علاق قال الاستاذ أبو بكر الابهري اذا أوصى له بسهم من ماله  
 أو بجزء أو بمحظ أو نصيب فلا صحابنا ثلاثة مذاهب أحدها أن له الثمن وراه ابن المواز لانه أقل سهم ذكره الله تعالى  
 في الفرائض والثاني السدس لانه أقل السهام من غير حجب والثالث أن ينظر الى ما انقسمت عليه القرىصة

بالاصل أو بالمول أو بالضرب بلغت عشر بن أو ثلاثين أو أقل أو أكثر فمطى سهمها منها قال ابن المواز وهو أحب الى وعليه جماعة من أصحاب مالك اه وعلى الاخير اقتصر الشيخ خليل في مختصره وإن لم يكن له وارث فاللموصى له السدس وقيل الثمن \* ثم أشار الى عمل الوصايا التي أوصى بها غير الميت الاول في مسائل المناسخات بقوله

﴿وَحَيْثُ أَوْصَى غَيْرُ أَوَّلٍ لَدَا \* مُنَاسَخَاتٍ فَأَنْزَارٌ أَبَدًا﴾  
 ﴿جَامِعَةَ الْمَوْرَثِ وَالْإِيصَاءِ \* مَعَ سَهَامِ الْمُوصِي قَبْلَ التَّأَمُّ﴾  
 ﴿بِعَمَلِ الْمُنَاسَخَاتِ تَنْجَلِ \* جَامِعَةُ الْكُلِّ بِذَلِكَ الْعَمَلِ﴾

فأقول في تفسير ذلك وحيث أوصى بجزء شائع ميت غير أول في مسائل مناسخات تعدد فيها الموتى قبل القسمة فانظر أيها الطالب أبدا بعد تصحيح مسألة ورثة الميت الذي جعل تاء الوفاة قدامه و بعد تصحيح مسألة ايصائه بشائع و بعد تصحيح جامعتهما بما تقدم من الاعمال جامعة مسألتي الارث والايصاء مع سهام الميت الموصي الكاثل قبل التاء الموضوعه قدامه في التريضة فعمل المناسخات الآتي الذي هو التوافق أو التباين تنجل أى تخرج بذلك العمل جامعة الكل أى جميع المسائل الموجودة وذلك بان تنظر بينهما بالتوافق والتباين فان توافقا في شيء من الاجزاء الصحيحة فاضرب وفق جامعة الارث والايصاء التي يقال لها الثانية لاندرج اللتين قبلها فيها فتلقيان في المسألة الاولى التي قبل تاء وفاة ذلك الموصي تخرج لك جامعة الجميع واجعل وفق جامعة الارث والايصاء جزء سهم الاولى التي قبل التاء واجعل وفق سهام الميت الموصى جزء سهم جامعتهما وان تباينا فاضرب جملة جامعتهما في الاولى التي قبل التاء تخرج لك الجامعة الكبيرة واجعل جملة جامعتهما جزء سهم الاولى وجملة سهام الميت الموصى جزء سهم جامعتهما واضرب لكل وارث ما كان له في جزء سهمه يخرج ما يستحقه من الجامعة الكبيرة \* مثال التوافق بين جامعتهما وسهام الميت الثاني الموصى من ترك زوجة و بنتا وأخا لأب ولم ينقسم ماله حتى ماتت بنته المذكورة عن أمها التي هي الزوجة المذكورة عن زوج وابن وقد أوصت تلك البنت في حياتها ان يدر بثلاث ملو ورثته عن أبيها فصحح مسألة المالك الاول من ثمانية ومسألة البنت المالك من اثني عشر واجعل بعدها مقام ايصائها بالثلث الذي هو ثلاثة واعط منها واحدا للموصى له يبق اثنتان وهما متوافقان بالنصف لتلك اثني عشر فاضرب نصفها الذي هو ستة في انقام تخرج لك جامعة الارث والايصاء ثمانية عشر واستخرج لكل واحد حظه منها بما تقدم من الاعمال ثم انظر بين الثمانية عشر التي هي جامعتهما والاربعة التي هي سهام الموصى قبل التاء تجد بينهما توافقا بالنصف فاضرب النصف الثمانية عشر في الاولى التي هي الثمانية تخرج لك جامعة الجميع اثنتين وسبعين واضرب لأول الاول في التسعة نصف جامعتهما ولأهل الثانية جامعتهما في اثنتين نصف سهم الميت الموصى واجمع لمن ورت في المسألين ما يخرج له منهما مجتمع للزوجة منهما ثلاثة عشر ويخرج للاخ من الاول فقط سبعة وعشرون وللزوج ستة من الثمانية التي هي ثمانية عشر وأما اللتان قبلها فلا تعتبران لاندرجتهما فيهما فصارت جامعة لها وللابن من الثانية أيضاً أربعة عشر والموصى له من الثانية أيضاً اثني عشر وبن ثالث الستة والثلاثين التي تخرج للميت من الاولى هكذا



وقس على المثالين المذكورين غيرها وأتقن ذلك العمل لأن الوصايا تجتمع مع الميراث غالبا في مسائل المناسبات ولذلك تعرضت لعمل اجتماعهما في النظم \* وإن تعدد النوع الموصى له ووقع عليهم انكسار ما نابهم من النظم فاستعمل في ذلك عمل الانكسار على الانواع الموصى لهم فانظر حينئذ بين في المقام والمسئلة كما تقدم لتستخرج جامعتهما ثم أشار الى عمل ما اذا تعدد الاجنبي الموصى له وكانت الوصية بأكثر من الثالث ولم يجز الورثة الزائد على الثالث بقوله

﴿فَصَلِّ وَإِنْ أَوْهَ إِنْ تَدَدَا \* بِزَائِدٍ وَلَمْ يُجِزُوا أَزِيدَا﴾  
 ﴿فَاسْتَخْرِجْنِ لَهَا الْمَقَامَ الْأَعْظَمَا \* وَادْفَعْ لِكُلِّ مَا لَهُ قَدْ دُلِمَا﴾  
 ﴿ثُمَّ اجْمَعِ الْأَجْزَا الَّتِي قَدْ دُفِعَتْ \* لِأَهْلِ جُمْلَةِ الْوَصَايَا حَصَلَتْ﴾  
 ﴿وَإِنْ تَزِدَ عَلَى الْمَقَامِ نَاعِمَلَا \* عَمَلٌ عَوَلٌ فِي الْفُرُوضِ تَدْخَلَا﴾  
 ﴿كَمَا إِذَا أَوْصَى لِشَخْصَيْنِ مَعَا \* بِالنِّصْفِ وَالثَّلَاثَيْنِ مِمَّا جَمَعَا﴾  
 ﴿وَاضْرِبْ مَقَامَ ثَلَاثٍ فِيمَا اجْتَمَعَ \* يَبْدُ مَقَامٌ لِأَزِيمٍ لَدُنْ مَنْعٍ﴾  
 ﴿فَضَعُهُ فِي مَوْضِعِ أَوَّلٍ مَنْعٍ \* وَادْفَعْ إِلَى الْوَرَاثِ ثَلَاثِي مَا وَضَعُ﴾  
 ﴿وَأَمْضِ عَلَى اسْتِعْمَالِ مَا تَدَمَّا \* مِنْ عَمَلٍ مُفَصَّلٍ قَدْ أَحْكَمَا﴾

فأقول في تفسير ذلك هذا الكلام الا في فصل أى كلام مفصول عما تقدم في العمل مع تقاربهما في الصورة لان ما تقدم فيها اذا كانت الوصية بالثلث أو أقل أو أكثر مع اجازة الورثة الزائد وما هنا فيما اذا كانت بأكثر من امتاعهم من اجازة الزائد \* وإن أوصى الحر الميراث المالك لمن تعدد من يصح الايصاء لهم بشيء زائد على ثلث مال الموصي الذي علم به حين موته وبقى الى يوم تنفيذ الوصية ولم يجزوا أى ورثته قدرا أزيدا أى زائدا على الثلث فاستخرجن لهما المطالب لها أى للوصايا التي أوصى بها المقام الاعظم الجامع لجميعها بالظن بين مقاماتها بالمال والتدخل والتوافق والتباين كما تقدم وادفع من ذلك المقام لكل موصى له ما قد علمه بالايصاء قدامه ثم اجمع تلك الاجزاء المدفوعة لاهل جملة وصايا حاصله في المثال فان كانت أقل من المقام أو مثله فاحفظ قدرها في طرق الفريضة \* وإن زدت تلك الاجزاء على المقام الاعظم الذي أخذ منه فاعمل في ذلك مثل عمل عول قد خلا أى سبق في تصحيح مسائل الفروض الزائدة على أصلها بان تعطى لكل موصى له جزءه المالك قدامه وتجتمع تلك الاجزاء أى وتزد المقام عددا آخر يمثل جملة الاجزاء كما اذا أوصى الميت في حياته لشخصين مما أى جميعا بالنصف لاحدهما وبالثلثين للآخر مما جمعه من الاموال في حياته فانك تضرب مقام النصف في مقام الثلثين فيخرج لك المقام ستة فتعطي منهما لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلثين أربعة ثم تجمعهما فيجتمع لك سبعة فتزد تلك الستة سبعة \* وكألو أوصى شخص بجميع ماله والآخر بثلث ماله فانك تجعل مقام الكسر الذي هو الثلاثة مقام الوصيتين فتعطي جميعهما للموصى له بالمال قدامه وتعطي ثلثها الذي هو الواحد للموصى

له بالثلث ثم تجمعهما فيجتمع لك أربعة فترد الثلاثة أربعة \* ولو أجاز الورثة لها ذلك لا قسم المال أرباعا \*  
واضرب أيها الطالب بمد جمع تلك الأجزاء مقام ثلث الذي يصح الأبقاء به شرعا فيما اجتمع لك من الأجزاء التي  
قل من المقام الأصلي أو مثله أذا كثر منه سواء يخرج بذلك مقام لازم للوارث الذي منع الزائد على الثلث فضع  
هذا المقام اللازم في موضع مقام أول ممنوع من الوارث وادفع إلى الوارث قدامهم ثاني المقام الثاني الذي  
وضع في موضع الأول \* وامض بعد ذلك على استعمال ما تقدم في الوصية بالثلث من عمل في حل محكم أي  
مبين متقن \* وذلك بأن تنظر إلى الباقي الذي هو الثلث ومسئلة الورثة بالانقسام والتوافق والتباين كما تقدم  
فما كان بينهما تستعمل معه السابق حتى تخرج لك الجامعة وما يتوب كل واحد منها سواء أوصى بذلك الميت  
الأول أو غيره (مثال ما إذا كانت الأجزاء الموصى بها) الزائدة على الثلث أقل من المقام ما إذا ترك الميت ابنا  
وبنتا وقد أوصى في حياته لزيد بثلث ماله ولعمرو بنصف ماله فضع الورثة الزائد على الثلث فصحيح مسئلة  
الورثة من ثلاثة واضرب مقام الثلث في مقام النصف لتباينها يخرج لك مقامهما ستة فاجعلها بعد المسئلة واعط منها  
لصاحب الثلث اثنين ولصاحب النصف ثلاثة واجمعها واضرب الخمسة المجتمعة منهما في ثلاثة مقام الثلث  
الذي يصح الأبقاء به شرعا يخرج لك مقام لازم للورثة وهو خمسة عشر فاجعله في موضع الستة التي هي  
المقام الممنوع واجعل العشرة التي هي ثلثه قدام الورثة وانظر بينها وبين المسئلة تجد بينهما تباينا فاضرب المسئلة  
في المقام اللازم للورثة يخرج لك جامعة منهما خمسة وأربعين واضرب للورثة في العشرة المنكسرة عليهم وللموصى  
لها في الثلاثة كما تقدم يخرج للإبن عشرون وللبنات عشرة وللموصى له بالثلث ستة وللموصى له بالنصف تسعة  
ومجموع ما خرج لها ثلث المال هكذا

٤٥	١٥	٣	
٢٠	١٠	٢	ابنا
١٠		١	بنتا
٦	٢	٢	موصى له
٩	٣	٢	موصى له

(ومثال كون الأجزاء الزائدة على الثلث) مثل مقامها من  
تركت زوجا وأخا وأختا لاب وقد أوصت في حياته لزيد  
بنصف ماله ولعمرو بنصف الباقي ومنع الورثة الزائد على  
الثلث فصحيح مسئلة الورثة من ستة واجعل بعدها اثنين مقام  
الوصيتين لما نزل مقاميهما واعط منه لكل موصى له واحدا  
واجمعها يخرج لك مثل المقام واضرب فيه مقام الثلث يخرج  
المقام اللازم للورثة ستة فاجعلها في محل الاثنين واجعل الأربعة

الباقية منها قدام الورثة وانظر بينها وبين المسئلة تجد بينهما توافقا بالنصف فاضرب نصف المسئلة في المقام  
تخرج لك الجامعة ثمانية عشر واضرب لكل واحد في جزء سهمه كما تقدم يخرج الزوج ستة وللأخت أربعة وللأخت  
اثنان ولكل موصى له ثلاثة \* ومجموع ما خرج لهما ثلث المال هكذا

١٨	١٦	٦	
٦	٤	٣	زوجا
٤	١٠	٢	أخا لاب
٢		١	أختا لاب
٣	١	٢	موصى له
٣	١	٣	موصى له

(ومثال كون الأجزاء الزائدة) على الثلث أكثر من المقام  
الأصلي فيكون العمل فيه كعمل العول في من ترك أمًا وبنتًا وعمًا  
وقد أوصى في حياته لزيد بنصف ماله ولعمرو ثلثي ماله ومنع  
الورثة الزائد على الثلث فصحيح مسئلة الورثة في ستة واجعل  
بعدها الستة التي هي مقام الوصيتين واعط منها لصاحب  
النصف ثلاثة ولصاحب الثلثين أربعة واجمعها مجتمع لك سبعة  
فيلزم عول المقام إلى سبعة فاجعل تلك الستة سبعة ثم اضرب

مقام الثلث في السبعة التي هي حصة الاجزاء المجتمعة يخرج لك الممام اللازم للورثة أحدا وعشرين فاجملها في موضع السبعة واجعل الاربعة عشر الباقية منها قدام الورثة وأنظر بينها وبين المسألة تجد بينهما توافقا بالنصف فاضرب نصف المسألة في المقام تخرج لك جامعتهما ثلاثة وستين واضرب لكل واحد في جزء سهمه يخرج للام سبعة وللبنات احد وعشرون وللم وصي له بالنصف تسعة والموصي له بالثلثين اثنا عشر هكذا

٦٣	٢١	٦	
٧	١٤	١	اما
٢١		٣	بنات
١٤		٢	عما
٩	٣	٢	موصي له
١٢	٤	٤	موصي له

(واعلم) أن للعمل المذكور في رد الزائد على الثلث انما يحتاج اليه اذا كان الموصي له متعددا فيلزم محاصتهم في الثلث بقدر أجزائهم من المقام وأما اذا كان الموصي له باكثر من الثلث متحددا ورد الورثة الزائد على الثلث فاجمله موصى له بالثلث وامض على العمل السابق في صدر الباب (تنبيهات \* الاول) اعلم أن الوصايا انما تقع محاصتها في الثلث اذا كانت في مرتبة واحدة كالوصايا بالمال اذا لم يكن في كلام الموصي ما يقتضي ترتيبها سواء كانت بالاجزاء الشائعة في المال أو بالاشياء المعينة فيه أو بهما معا وان كان في كلامه ما يقتضي الترتيب فانه يتبع قال الشيخ خليل في شرح قول ابن الحاجب واذا أوصى بترتيب أتبع ما نصه الترتيب اما بصريح اللفظ كقدموا كذا على كذا واما بحرف كنم واما التقديم في اللفظ فلا عبرة به عندنا خلافا للحنفية ففي المدونة ولا يقدم ما قدم في لفظ أو كتاب ولا يؤخر ما أخر وليقدم الاوكد فالاوكد الا ان ينص على تبديلية غير الاوكد وقيدته ابن الماجشون بماله الرجوع عنه وأما مالا رجوع له عنه من عتق بنقل ونحوه فلا يبدأ عليه غيره ورأى الباجي تقييده بخالفا لكثير من فروعه انتهى \*

وقال التتائي في كبره وان أتى في لفظه بمن فقال لزيد ثلثي وخالده منه عشرة أوقال لفلان عشرة من ثلثي ولفلان ثلثي بدى صاحب العشرة اتفاقاه \* وأما ان كانت الوصايا وما نزل منزلتها كبر الصيغة وصدائق المريض مختلفة المراتب ولم يكن في كلامه ما يقتضي ترتيبا وضاق عنها اثنت فلأبد من تقديم الاوكد منها بالاوكد في الثلث حتى يتم الثلث فيبطل ما بقى من الوصايا \* فاوكد الامور التي تخرج من الثلث فك أسير مسلم لما فيه من اخلاص المسلم من الذل والرق للكنار لانه واجب على الكفاية ويتعين على من قام به فتصير الوصية به وصية بالواجب \* ثم مدبر صحة لسكون تديره من أفعال الصحة التي لا رجوع فيها مع تشوف الشارع للحرية \* ومدبر المرض اذا صح بعده صحة بينة كدبر الصحة \* واذا تعدد المدبر وكان تديرهم مفترقا قدم الاول فالاول وأن كان في فرد واحد تحاصوا على المشهور ويجوز ذلك في مدبر المرض الذي مثل تأتى مرتبته \* ثم صدائق مريض بنا بمنكوحته في حال مرضه فمات منه أوصى به أو لم يوص لانه معاوضة في المرض فصار كسمن المبيع \* ثم زكاة عين أو حرث أو ماشية أوصى في مرضه أنه فرط في إخراجها في بعض الاعوام الماضية وانما لم تخرج من رأس المال كسائر الديون لان ذلك لم يعلم الا من جهة فيتهم أنه لم يفرط في ذلك وانما سماه زكاة لئلا يتساهل الورثة في إخراجها وأما اذا أشهد في صحته أنه فرط في إخراجها فانها تخرج من رأس المال \* ثم زكاة فطر أوصى في مرضه أنه فرط في إخراجها لبعض الاعوام الماضية \* ثم كفارة ظهار وقتل خطأ أوصى في مرضه بوجودهما عليه في بعض الاعوام الماضية وإن أشهد في صحته بذلك فمن رأس المال وأقرع بينهما ان لم تحمل الثلث الارقية واحدة لا اختلاف فيما هو الاقوى منها وان كان في الثلث رقبة واطعام فعلى للقتل ويطعم للظهار باتفاق وأما عتق قتل العمد فهو مندوب فلا يكون كهذه الواجبات وانما هو مثل معين غير

عنه كما قاله الشيخ عبد الباقي الزرقاني \* ثم كفارة يمين حنث فيها فهي أضعف مما قبلها لأنها على التخيير  
في ثلاثة أمور وما قبلها على الترتيب \* ثم كفارة فطر نهار رمضان عمدا بكل أو شرب أو جماع وهي أضعف من  
كفارة اليمين التي ورد نصها في القرآن \* ثم كفارة التفريط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر إذا  
أوصى بها في مرضه وإن أشهد بها في صحته في رأس المال \* ثم النذر الذي نذره في حال صحته وأوصى به لأنه  
أوجب على نفسه فصار أضعف من كفارة التفريط التي وجبت بنص السنة وأما النذر الذي نذره في المرض فقد  
قال فيه ابن مرزوق عن ابن رشد ينبغي أن يكون بمنزلة مدبر المرض \* ثم المعتق المبتل عتقه في المرض ومدبر  
المرض ويتحصان عند ضيق المال عنهما لاستوائهما في الرتبة إذا كان قدر ذلك في واحد وان كان أحدهما متأخرا  
عن الآخر قدم الأول منهما كما قال ابن القاسم في المدونة وقال الشيخ عبد الباقي وأما الصدقة والعطية المبتلتان في  
المرض فتقدمتان على الوصايا على ما روي عن مالك وأكثر أصحابه ويقدم الموصى بعتقه عليهما على ما اختارها ابن  
القاسم \* ثم المعين عنده الموصى بعتقه ناجزا أو الممين عند غيره الموصى بشرائه وعتقه ناجزا بعمدته والمعين  
الموصى بعتقه بعد أجل قريب كالشهر ونحوه من يوم موت الموصى والممين الموصى بعتقه على مال يؤخذ منه مؤجلا  
أو حالا فعجله العبد قبل قسمة التركة وهذه الأربعة في مرتبة واحدة يتحصنون عند الضيق وأخرت عن المبتل  
والمدبر في المرض لأن له الرجوع فيهم دونهما ثم الممين للموصى بكتابتها بعمدته بعتقه ولم يعجل الكتابة  
والمعين الموصى بعتقه على مال يؤديه حالا مات السيد فانتفى على مال ولم يعجله عند إرادة القسمة والمعين الموصى بعتقه  
بعمدته باجلا بعيد كسنة أو أكثر وإن كان كشر من عام لا يمكن يقدم ذوسنة على ذى سنتين في المحاصة مع المذكورين  
عند الاجتماع فلا يدخل معها صاحب الأجل البعيد إلا إذا عدم صاحب الأجل القريب قال ابن مرزوق ولا  
يمثلون للأجل إلا بالعام فما فوقه وتقدم ذى السنة على ذى الأجل كثيرا منها قد ذكره ابن رشد ولم يعزوه قال اللخمي  
وهو القياس ولعل المؤلف يعني خليلا إنما اقتصر عليه لهذا والافالقول بتسوية ما عزاه للخصمي لمحمد وابن القاسم  
قال محمد وإن كان مؤجلين بعينين واحدهما أبعدهما وقال ابن القاسم إن كان أحدهما إلى سنة والآخر إلى عشر  
أو عشرين تحاصها وليس بين الشهر والسنة مرتبة أخرى كما يفيد كلام ابن مرزوق وابن غازي فما قرب للشهر  
حينئذ يلحق به وما قرب لسنة يلحق بها خلافا لبهرام ومن تبعه الذين يمثلون الأجل البعيد بما فوق الشهر ودون  
السنة ليسلم كلام خليل من التناقض مع أنه يسلم منه إن يقال إن يقدم المعتق لسنة من أنواع الأجل البعيد في الدخول  
مع الموصى بكتابتها والموصى بعتقه على مال ولم يعجله ثم المعتق لا أكثر من سنة من أنواع البعيد أيضا يدخل معهم عند  
عدم ذى السنة ومعنى نسخة على الأكثر أن المعتق للسنة يقدم على ذى الأجل أكثر في الدخول مع من تقدم \* ثم غير  
المعين الموصى بعتقه وحج القرية والمعين من الأموال والجزء الشائع فيها وهي في مرتبة واحدة يتحصن بعضها  
مع بعض فيما يجب لها \* ثم حج التطوع \* وقد نظمها الشيخ بهرام على وفق ما عند الشيخ خليل في مختصره وأصاحت  
بعضه لمن أراد حفظه فقلت

﴿ يَدْعُوْنِي إِلَىٰ إِصَاءٍ فَلْتُأْسِرُهَا \* فَيَتَلَوْنَ ذُوَالْتَدْبِيرِ فِي صِحَّةِ الْجَنِّمِ ﴾  
﴿ فَيَتَلَوْنِهَا مَهْرُ الْمَرِيضِ وَبَعْدَهُ \* زَكَاةٌ مَضَتْ أَوْصَى بِهَا حَالَةَ السَّهْمِ ﴾  
﴿ تَلِيهَا زَكَاةُ الْفِطْرِ ثُمَّ بَعْدَهَا \* عَتَاقُ ظَهَارٍ أَوْ لِقَتْلٍ بِلَا جُرْمِ ﴾  
﴿ فَيَقْفُوهُمَا كَفَّارَةٌ لِّمَيْمِنِهِ \* فَكَفَّارَةُ الْأَفْطَارِ فِي شَهْرِ نَا الْحَمِّ ﴾

﴿ فَكَفَّارَةُ الْفَرِيضَةِ عِنْدَ قَضَائِهِ \* تَلِيمًا فَتَدْرُصَةً كَانَ بِالْجَزْمِ ﴾  
 ﴿ فَيَتْلُوهُ مَا بَالِسَقَمِ كَانَ مُبْتَلًا \* وَتَدِيرُهُ وَكَانَا فِي الْقَوْرِ بِالْجَزْمِ ﴾  
 ﴿ وَبَعْدَهُمَا عَتَقُ الْمُعَيَّنِ مُطْلَقًا \* يَوْمَ الْوَفَاةِ أَوْ كَشَمَرٍ مِنْ الْيَوْمِ ﴾  
 ﴿ وَعَتَقُ عَلَى مَالٍ مُسَاوٍ لِأَيِّ ذِكْرٍ \* لِذَا عَجَلَ الْمَشْرُوطُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْقَسَمِ ﴾  
 ﴿ فَيَتَبَعُهَا مُوصَى لَهُ أَنْ يُكَاتِبَهَا \* وَمَعْتَقُ مَالٍ لَمْ يُبَادِرْ إِلَى التَّعْرِيفِ ﴾  
 ﴿ وَعَتَقُ بُعِيدَ الْعَامِ ثُمَّتْ أَكْثَرُ \* وَقِيلَ الْكَثِيرُ مِثْلَ عَامٍ لَدَى الْحُكْمِ ﴾  
 ﴿ يَلِيهَا عَتَاقُ لِلَّذِي لَمْ يُعَيَّنِ \* وَحَجٌّ فَرِيضَةً يُطَارُ مِنْهُمْ ﴾  
 ﴿ وَمَالٌ مُعَيَّنٌ وَمَا هُوَ شَائِعٌ \* فَيَتَبَعُهَا حَجُّ التَّطَوُّعِ بِالْخَتْمِ ﴾

وضمير تدبيره على السقم الذي هو المرض ومعنى الاطلاق كان معيناً عنده أو عند غيره وأوصى بشرائه وبعثاق كل منهما عنه في يوم وفاته أو في زمان انقضاء مثل شهر من يوم وفاته ويخرج من الثلث قيمة المعين عنه ومن المعين عند غيره لانه يزداد له الى ثلث قيمته اذا امتنع من البيع وبقية الفاظ النظم ظاهرة \* ولا يوضع الموصى لهم مع الورثة في الفريضة اذا كان في الاشياء المخرجة من الثلث ما هو معين بل تقوم التركة كل حاجة بقيمتها ثم يؤخذ ثلث قيمتها فيقال هو كذا فتخرج منه الميعينات بقيمتها الا وكذا بالاكود ويشتري منه ما ليس في التركة الا وكذا بالاكود أيضاً حتى يتم الثلث فيبطل باقي الوصايا ثم يقسم الثلثان للورثة وحدهم الا اذا وصل في الثلث من أوصى له بالشائع فلا بد أن يوضع مع الورثة إن لم يرد أن يأخذ شيئاً مخصوصاً من التركة فيما ندبه من ثلث القيمة ثم يضم ما نابه من الثلث الى الثلثين فينسب من المجموع ما نابه من الثلث فيخرج له الجزء الذي يأخذه من غير مأخذه أو باب الوصايا غير الشائعة ولا فائدة في وضمهم ابتداء \* الثاني اعلم أن سائر الاشياء التي تقدم كيفية ترتيبها في الاخراج من الثلث انما تخرج من ثلث الاموال التي علم بها الموصى قبل موته لا ما جهله فظهر بعد موته أنه مملوك له بالأثر عن قريبه الذي مات قبله أو أنه قد أعطى له في حياته فلا دخول لها في ثلثه بل يكون جميع لورثته الآن يكون الميت مدبر صحة وعليه صداق المريض لم يسمعها ثلث المعلوم فانهما يدخلان في ثلث ذلك المجهول لان مدبر الصحة وصداق المريض يكونان في ثلث جميع أموال الموصى سواء علم بها الموصى قبل موته أو كان جاهلاً بها فظهر بعد موته أنها مملوكة له في حياته أما مدبر الصحة ومثله مدبر المرض اذا صح بعده فقد نص عليه غير واحد وأما صداق المريض الذي كان ملحقاً بالوصايا كمدبر الصحة فقد نص عليه الشيخ خليل في التوضيح والفرق بين مدبر الصحة الذي يدخل في ثلث المجهول ومدبر المرض الذي لا يدخل فيه أن الصحيح يقصد عتق مدبره من مجهول لانه قد يكون بين تدبيره وموته سنون كثيرة بخلاف من دبر في المرض فانه يتوقع الموت من مرضه وهو عالم بماله فانه يقصد أن تجرى أفعاله فيما علمه واختلاف اذا اجتمع مدبر الصحة الذي يخرج من ثلث المعلوم والمجهول مع الوصايا التي تخرج من ثلث المعلوم فقط وكان ثلث المعلوم وحده لا يسع جميع ما يخرج من

الثالث هل يدخل مدبر الصحة في ثلث المعلوم وثلث المجهول ودخولا واحداً بمعنى بقدر المالين ثم تخرج الوصايا من بقية ثلث المعلوم فقط أو يبدأ بإخراج المدبر من ثلث المعلوم فإن بقي في المدبر شيء كل من ثلث المجهول في ذلك القولان المذكوران نص عليهما الشيخ خليل في التوضيح \* ويان ذلك بالمشال اذا كان مال الميت المعلوم اثني عشر درهما من جملتها قيمة مدبر صحة يساوي ثلاثة دراهم وكان ماله المجهول ستة دراهم فكان مجموع المالين ثمانية عشر درهما وقد أوصى في حياته لزيد بثلاثة دراهم أن يقول على القول الاول نسبة الستة المجهولة من مجموع المالين ثلث فيدخل ثلث المدبر الذي هو درهم في ثلث الستة ويدخل ثلث المدبر وهما درهمان في الاربعة التي هي ثلث المعلوم فيكون حراً لانه مقدم على الوصايا في الاخراج من الثلث وبقي اثنان من ثلث المعلوم فيأخذهما الموصي له فيبطل له واحد ويكون للورثة خمسة من المجهول وثمانية من المعلوم فيجتمع لهم ثلاثة عشر ولكن لا بد أن برد المدبر الواحد الذي كان بين المجهول للورثة ليأخذ من عندهم ثلث نفسه الذي قوم بالدرهم الثامن من الثمانية التي كانت لهم من المعلوم فيكون كله حراً فيأخذ الورثة حينئذ سبعة معلومة مع الستة المجهولة وجملتها ثلاثة عشر أيضاً وعلى القول الثاني يخرج المدبر من الاربعة التي هي ثلث المعلوم فيبقي منها واحد فيأخذه الموصي له فيفضل له اثنان ويأخذ الورثة جميع الستة المجهولة وثمانية من المعلوم وقس على ذلك ولم أر من قال يبدأ بإخراج المدبر المذكور من المجهول ثم يكمل باقيه من ثلث المعلوم ثم تخرج الوصايا من بقية ثلث المعلوم \* وقال ابن مرزوق فان ادعى الموصي له علم بمال وأنكره الورثة حلفوا أنهم ما علموا أن صاحبهم علم فان نكلوا حلف الموصي له أنه علم ودخلت فيه الوصية فإن نكل لم تدخل \* ثم قال في محل آخر وان تصدق أو وهب في صحته ولم يفيض ذلك الى أن مات المتصدق فإن الصدقة تبطل لعدم الحوز وتدخل فيها الوصايا بخلاف ما أقر به في مرضه \* فاذا كانت الوصايا تدخل في الصدقة والهبة المذكورتين فاجرى ما حبسه في صحته ولم يفيض الى موته لان رقية الحبس باقية على ملك الواقف وقال ابن علاف في شرح فرائض ابن الشاط قال في المدونة وكل دار ترجع اليه بعد موته من عمرى أو من حبس هو من ناحية التميمير فالوصايا تدخل فيه ويدخل فيه من اتقص له شيء من وصيته ولو بعد عشرين سنة \* وأما الحبس الميت فلا يرجع ميراثاً ولا تدخل فيه الوصايا وأما لو كان له آبق وجمل شارقد اشتهر موتهما ثم وجدا بعد موت الموصي فقد اختلف في دخول الوصايا فيهما على قولين \* وفي التواتر وأما ما كان يسلم به من عبد آبق أو جمل له شارقد وكان آيس منه ثم رجع بعد موته ولو بعد عشرين سنة من يوم موته أو يرجع حبسه هو أو أبوه أو أجنبي جعل مرجعه اليه وان كان بعد السنين الكثيرة فإنه تدخل فيه وصاياه لانه ما علم أصله \* وأما ان اشتهر عنده أو عند الناس غرق سفينته وموت عبده ثم ظهرت سلامة ذلك فروى أشهب عن مالك فيه قولين فقال لا تدخل فيه وصاياه وقال أيضاً تدخل فيه وقد يذكر له موت عبده وهو برجوه وكذلك في المتبينة من سماع أشهب قال وتدخل فيما يرجع اليه من آبق وشارد وكذلك روى عيسى عن ابن القاسم وهو في المجموعة. داشهدت عنده بينة بغرق سفينته أو موت عبد أو فرس أو تولفه فطال زمنه وآيس منه فلا تدخل فيه الوصايا وان كان بلغه بلا ظم مات بقرب ذلك ولم يشهد عنده بذلك أحدهم فتدخل فيه الوصايا وكذلك ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم قال وتدخل في العبد الآبق يرجع بعد موته وان طال زمنه وآيس منه اه وقال ابن علاف أيضاً لا تدخل في دين أقر به في مرضه لبعض ورثته فرده الباقر أو أجازوه له وكذلك لا تدخل فيما أقر به في مرضه انه كان استقه في صحته أو انه كان تصدق به في صحته فردم \* وقال ابن مرزوق وفي التنيطي ان قال في مرضه كنت تصدقت بداري في صحتي على ابني ونحوه ممن لا يجوز له عطية بطل اقراره وترجع ميراثاً ولا تدخل فيه وصيته بثلثه في هذا المرض \* وان قال في مرضه كنت أعتمت عمدي في صحتي ولم يقل انفذوا له ذلك ولا ثبت انه قاله في صحته لم ينفذ من رأس المال ولا في الثلث ولا تدخل فيه وصيته اه لان الموصي لما قال ذلك

علم من حاله انه لم يرد دخول الوصايا فيه \* وقال ابن علاف أيضاً ولا تدخل وصيته لاجنبى فياردمن وصيته لوارث  
 كما اذا أوصى لوارث ثلث ولا جنبى ثلث آخر بل يتحصان في الثلث وما ينوب الوارث يرجع ميراثا كما سياتى في  
 هذا في النظم \* وقال أيضاً ولا تدخل الوصايا فيما رده بعض الموصى لهم بعدم موت الموصى بل يرجع ميراثا لان حصته  
 التي لم يقبلها كمال لم يعلم به \* وكذلك لا تدخل في دية الموصى اذا ضرب به غير الموصى له خطأ فخرجت روحه أثر الضرب  
 أو بقي مغموراً حتى مات وأما ان عرف انه بعد الضرب من عقله ما يعرف به ما هو فيه ولم يغير الوصايا فانها تدخل في  
 الدية يعنى ان لم يعرف ذلك المقتول خطأ عن الدية وأما ان عفا عنها فقد أوصى للعاقلة بالدية فيصح لهم ما حمله الثلث  
 جميع ماله الذي كانت الدية من جلته ويغرمون ما زاد على الثلث ويخاص من كانت عليه الدية بها أهل الوصايا  
 في الثلث \* وقال أيضاً وكذلك لا تدخل في دية اذا قتله غير الموصى له عمداً قفاً أو لياؤه على الدية وان قال ان قبل  
 ولا في ديتي فوصيتي فيها لانها لم تجب له بالعمد ولا كان على يقين من قبولها وكذلك لا تدخل فيها وان قال يخرج  
 نائى عما علمت وما لم أعلم لان مراده ما لم أعلم من مالى ودية قتله عمداً لم تكن من ماله لكن تؤدى منه دونه ويرثه عنه  
 ورثته على فرائض الله لان السنة حكمت ذلك في الدية \* وان عفا المقتول عمداً بعد ما خرج على اخذ الدية من  
 قتاله أو أوصى أن يعفى عنه على الدية دخلت الوصايا في الدية قاله في سماع أصبغ ومثله في كتاب ابن المواز \* وقال  
 أبو الوليد هذا بين على القول بان العفو على الدية يلزم القاتل فيجبر على دفعها لاجياء نفسه وأما على القول بان ذلك  
 لا يلزمه الا برضاه فالذى يأتى على قياس المذهب عدم دخول الوصايا في دية اذا قال ان قبل ولا في ديتي فوصيتي  
 فيها لا تدخل وصاياهم فذلك الدية التي يقبلها القاتل اذ ليس على يقين ان القاتل يرضى بدفعها اه باختصار \*  
 ويمكن عندى أن يفرق بينهما بان الغالب من حال الولاة لا يغفون على أخذ الدية مع امكان القصاص  
 لان يقوسهم لا تطيب الا بقتل القاتل وان الغالب من حال القاتل انه لا يطلب أخذ القصاص منه مع طلب  
 الولاة الدية منه فاعتبر الغالب في كل منهما والله أعلم \* فعلى هذا اذا عفا المقتول بعد انقاذ مقتله على الدية  
 أو علم بعفو الولاة على أخذها وعلم أيضاً بقبول القاتل دفعها فلا اشكال ان الوصايا تدخل في تلك الدية لانها  
 مال علم به \* وقال ابن علاف أيضاً واذا قتل الموصى له الموصى خطأ كانت وصيته التي أوصى له بها قبل  
 القتل في مال المقتول دون دية لان الدية ودية عنه وهو لا يوصي فيها فلو أخذ منها شيئاً صار كأنه لم يؤد شيئاً  
 أو دى أقل مما لزمه سواء كان عاقلاً بعد الضرب أو مات بالقور فهو حينئذ كمن قتل موروثة خطأ فانه يرث  
 من ماله دون دية \* واذا قتل الموصى له الموصى عمداً بطلت وصيته فلا تكون في مال ولا دية مقبولة منه كمن  
 قتل موروثة عمداً فانه لا يرث من مال ولا دية \* وقال أيضاً ومن أوصى لقاتله خطأ بعد ان ضر به وعلم حين الايضاء  
 له انه الجاني غايه نفذت وصيته في المال والدية ولو لم يعلم بذلك والاول هو مذهب المدونة والثاني في كتاب ابن المواز  
 ومن أوصى لقاتله عمداً بعد ان ضر به نفذت وصيته في المال لان الوصية له كانت بعد الضرب فلا يتهم بالاستعجال دون  
 الدية لانها كمال لم يعلم به لانها لا تجب الا بعد الموت والقبول والخلاف فيها بين حصول العلم بكونه هو الجاني  
 عليه وعدمه كمسئلة الخطأ التي قبلها هي المقصود منه بخ \* وانما أطلت هنا بقل تلك المسائل لكثرة وقوعها  
 مع كون ذلك الشئ مستوفى الكلام فيها \* وقال في ايضاح المسالك ولا تبطل الوصية اذا أوصى شخص لعبد  
 رجل أولولده أو لزوجته فقتله السيد أو الاب أو الزوج عمداً قالوا لانه لا يتهم أحد أن يقتل من أوصى لعبد  
 أولولده أو لزوجته لعل أن يعطيه منه شيئاً اه \* وما قاله في العبد مبنى على أن من ملك أن يملك لا يعبد  
 ماله كما والله أعلم \* الثالث أعلم أن الوصية بمن تكون متحدة ومتعددة وتكون مجتمعة مع الوصية  
 بالجزء الشائع مع اتحادهما وتمدد الاخرى فتجب محاصة ما اجتمع من تلك الانواع في الثلث لاستوائها في المرتبة  
 كما تقدم لكن الموصى له بمن لا يوضع في الفرصة مع الورثة على كل حال وانما ينظر الى فيه المعين المتحد أو

المتعدد مع ثلث قيمة جملة التركة فان كانت قيمة الاشياء المعينة دون ثلث قيمة جملة التركة أو مثل ثلثها أخذ كل موصى له ما عين له ولا كلام للورثة في ذلك على المشهور \* قال ابن مرزوق اذا أوصى بمعين من التركة ولم يحمله الثلث فالمشهور ان الورثة يخبرون بين اجازة الوصية أو القطع الموصى له بجميع الثلث في ذلك المعين لانه لو تلف لبطلت الوصية هذا هو الذي اختاره ابن القاسم من قول مالك في المدونة قال اللخمي وهو أحسن كان الميت أن يجعل ثلثه في ذلك المعين وانما مقالهم في الزائد على الثلث ثم قال وقال مرة لهم أن يقطعوا الموصى له بالثلث من كل شيء وعليه مر ابن الحاجب الطح \* وان كانت قيمة الاشياء المعينة أكثر من ثلث قيمة جملة التركة تسمى ثلث قيمة جملة التركة من قيمة تلك المعينات فأخرج لك من تلك التسمية فادفع مثلها من كل معين لمن أوصى له به واردد باقي كل معين على باقي التركة واقسم جملة ذلك على مسألة الورثة وحدهم بأحد طرق قسمة التركة كما اذا أوصى لزيد بمعين يساوي عشرة دراهم ولعمرو بمعين آخر يساوي عشر درهما وسواهما يساوي خمسة عشر درهما فكانت جملة التركة خمسة وأربعين درهما فانك تسمى الخمسة عشر التي هي ثلثها من الثلاثين التي هي قيمة المعينين فيخرج لك نصف فيأخذ كل موصى له نصف ما عين له ويقسم الجميع الباقي للورثة وحدهم \* وان اجتمعت الوصايا بالمعينات والاجزاء الشائعة فتخذ من قيمة جميع التركة مثل تلك الاجزاء الشائعة واجمع ذلك الى قيمة المعينات يخرج لك مجموع ما أوصى به فانظره مع ثلث قيمة كل واحد جملة التركة فان كان ذلك دون ثلث جملة التركة أو مثل ثلثها فقد صحت الوصايا كلها فادفع كل معين لصاحبه ثم سم قيمة كل واحد من الاجزاء الشائعة المأخوذة من رأس المال من قيمة ما عدا الاشياء المعينة فما خرج من تسمية كل واحد فاجعله كجزء شائع في غير المعينات أوصى به لصاحب ذلك الجزء وصحح مسألة الورثة مع الوصايا بتلك الاجزاء الشائعة واقسم على جماعتهم ما عدا تلك المعينات كما اذا أوصى الميت لزيد بمعين يساوي عشرة دراهم ولعمرو بمعين آخر يساوي خمسة دراهم ولبكر بنصف سدس جميع ماله يأخذه ثمسا عدا الميتين وسواهما يساوي خمسة وأربعين درهما فكار مجرى التركة ستين درهما ونصف سدسها هو خمسة فتجمع تلك الخمسة الى قيمة المعينين فتكون جملة الوصايا عشرين درهما وهي مثل ثلث جميع التركة فقد صحت الوصايا كلها حينئذ فادفع كل معين لصاحبه وانسب الخمسة التي هي قيمة الجزء الشائع الموصى به من الخمسة والاربعين التي هي قيمة غير المعينين يخرج لك تسع فاجعل صاحب ذلك الجزء موصى له بتسع غير المعينين فصحح مسئلته مع الورثة كما تقدم واقسم على جماعتهم ما عدا الميتين وان كانت جملة الوصايا المعينة الشائعة أكثر من ثلث جملة التركة فسم ثلث قيمة جملة التركة من جملة قيمة جميع الوصايا يخرج لك مقدارا يصح لكل واحد من وصيته فيأخذ صاحب كل معين ما صح له مما عين له ثم تنسب قيمة ما صح من كل شائع لقيمة ما عدا ما صح لأرباب المعينات فيخرج جزء شائع أوصى به لصاحب ذلك الشائع في غير ما أخذه أرباب المعينات كما اذا أوصى لزيد بمعين يساوي خمسة دراهم ولعمرو بمعين آخر يساوي عشرة دراهم ولبكر سدس جميع ماله يأخذه من غير ما أخذه زيد وعمرو وما عدا الميتين يساوي خمسة وأربعين درهما فكانت جملة التركة ستين درهما فتجمع العشرة التي هي سدسها الى قيمة المعينين فيكون ذلك خمسة وعشرين وهي مجموع الوصايا الثلاث وهي أكثر من العشرين التي هي ثلث جملة التركة فسم العشرين التي هي الثلث من الخمسة والعشرين التي هي مجموع الوصايا يخرج لك أربعة أثمان وهي مقدار ما صح لكل واحد من وصيته فادفع لصاحب كل معين أربعة أثمان ما عين له فيكون لزيد ما يساوي أربعة دراهم ولعمرو ما يساوي ثمانية دراهم واجعل بكرة كآلة موصى له بأربعة أثمان سدس جميع المال يأخذها من غير ما أخذها زيد وعمرو فيكون ذلك سدسا فاجعله كجزء شائع أوصى به لبكر في غير ما أخذه

زيد وعمر وصحيح مسألة الورثة مع بكر على انه موصي له بسدس ماله يأخذه زيد وعمر واقسم على جامعتهما  
غير ما أخذه زيد وعمر \* واعلم ان الوصية للمعين انما تكون من الهالك الاول في المناسبات وأما غير  
الهالك الاول فلا يكون له شيء مملوك معين الا بالقسمة فان رضى جميع شركائه الرشداء العارفين لقدر  
الاجزاء التي يرثونها من التركة تسليم ذلك المعين في حظ الموصي به لياخذوا عنه قسمة الرقاب مقدار ماله  
فيه من شيء آخر فيكون ذلك على سبيل المفاوضة صحت الوصية في جميعه لانه مملوك الموصي فيستعمل في  
عمل ذلك وجه آخر غام في سائر المسائل التي كانت فيها الوصية بمعين من الهالك الاول وغيره وهو أن  
تسمى قيمة كل معين موصي به من جملة التركة تركته من أوصى به ويجعل خارج التسمية كجزء شائع أوصى  
به لصاحب ذلك المعين ويعرف قدر تركته غير الهالك الاول في المناسبات بقسمة جملة تركته الاول على  
المسألة التي قبل تلحق وفاة الموصي بذلك المعين وضرب خارج القسمة فيما بيده قبل التنازل فلا بد أن يوضع الموصي  
له بمعين حينئذ مع الورثة في الفريضة ويوضع قدامه الجزء الشائع الذي خرج له من التسمية المذكورة  
وتصحح مسألة الورثة بوصاياها الشائعة مع الاحتفاظ أو الرد ان زادت على ثلث الموصى بها ثم يقسم على  
الجامعة الاخيرة قيمة جميع تركته الاول فما خرج لكل موصي له بمعين ينظر مع قيمة معين له فان تملك  
أخذ جميع معين له وان كان ماخرج له أقل من قيمة معين أخذ من قيمة ذلك المعين مثل نسبة ماخرج  
له من قيمة معين له وان امتنع من هو شريك الموصي في ذلك المعين من تسليم حظه منه لأهل الوصية  
ليأخذ قدره في موضع آخر فقد بحث عن النص فيه فلم أجده فيه نصا صريحا والذي يتضمّن ظواهر  
النصوص أن ينظر الى لفظ الموصي فإن قال أوصيت بجميع شيء اتفلا في المساكين مثلاً ولم يرد على ذلك  
فامتنع شريكه في ذلك المعين من اجازة الوصية في حظه منه بقبول عوضه في غيره بطلت الوصية في حظ  
شريكه منه ولا شيء على ورثته في مقابلته سواء كان ذلك المعين مما يقبل القسمة بلا ضرر أولا يقبلها كمن  
أوصى بمعين ثم استحق بعضه وان قال أوصيت بجميع شيء اتفلا في المساكين على أن يعطى ورثته  
لشريكه فيه قدر حظه منه في موضع آخر من الاموال الشائعة بيننا وكان ذلك المعين قابلاً للقسمة بلا ضرر  
كان هذا من أفراد المسألة التي وقعت فيها الوصية باشتراء معين في ملك الغير للمساكين فيؤثر ورثة الموصي  
حينئذ بطلب الشريك بأخيه عوض ذلك الحظ في موضع آخر من غير أن يعلم بالوصية مخافة أن يطمع فيه  
كثيراً أو يمتنع من قبوله فاذا سلموا له موضعاً آخر تماثل قيمة حظ الموصي منه قيمة حظ شريكه من  
ذلك المعين فامتنع من قبوله بخلاف حظه ورثته فيه بطلت الوصية في حظ شريكه من ذلك المعين لعدم  
امكان تحصيله من مال الممتنع من بيعه بالكلية فليس الموصي لهم الا حظ الموصي منه وان امتنع من  
ذلك لازادة الزيادة على ما يماثله في القيمة لم ورثته ان يزادوا على ما يماثله شيئاً فشيئاً الى مثل ثلث  
ما يماثله فان امتنع لطلب الزيادة على ذلك لم يجوزوا على ذلك فيكون ما عينوه له من مثل وثلاثة الموصي لهم  
مع حظ الموصي من المعين ولم تبطل الوصية في حظ الشريك لا مكان تحصيله بالزيادة على ثلث قيمته لكن  
حق الورثة مع من الزيادة على ثلث القيمة الذي هو وسط ما يتفان به الناس فاعتبر حينئذ في جانب  
المالك امكان تحصيل الحظ فحكم بصحة الوصية واعتبر في جانب الورثة عدم لزوم تحصيله منه بما طلب  
فحكم عليهم بعرض الحظ الذي هو وسيلة الى الحظ وان كان ذلك المعين لا يقبل القسمة كبنخلة واحدة  
وامتنع شركاؤه من التسليم وكان عندهم من نوع ذلك المعين أفراد تكون فيها سهام جميع الشركاء أفرع  
على ذلك المعين لمن يأخذه بقسمته في سهمه فان خرج لمن أوصى به صحت فيه الوصية وان خرج لغيره  
بطلت فيه الوصية كمن أوصى بمعين ثم استحق جميعه وان لم يكن عندهم من نوع ذلك المعين الذي

بها ما تكون فيه جميع السهام تزيد فيه ورثة الموصى وشركاء موروثهم حتى يأخذ بعضهم تسليماً خطه  
نوع آخر بالتراضي لأن قسمة القرعة لا تكون إلا في نوع واحد فإن أخذ ورثة الموصى صحت فيه  
سيرة وإن أخذ غيرهم بطلت فيه وذلك كله إذا كان ثلث قيمة جميع متخلف الموصى مثل قيمة ذلك  
بن أو أكثر من قيمته وإن كان ثلث متخلفه دون قيمتهم أو أكثر من حظ الموصى فلا يلزم ورثته  
مقدار ثلث فيجزي فيما حمله الثلث من حظ الشريك حينئذ ما تقدم في حمله حظه الذي حمله الثلث  
كانت ثلث متخلفه مثل قيمة حظ الموصى فقط أو أقل من قيمته فلا يلزمه ورثته إلا القدر الذي هو  
للموصى أو بعضه من ذلك المعين والله تعالى أعلم \* وهذا ما ظهر لي في الوصية بالمعين المشترك بين  
وصى وغيره وهي كثيرة الوقوع في البوادي ومن ابتلى بها فليبحث عن نصها الصريح فانه يلهم الجميع  
مواب \* وفي هذا التنبيه الثالث زيادة على مقصود تقييد قيده في ذلك قبل هذه الساعة ثم قال  
ظلم أصلحه الله

﴿وَإِنْ يَكُ الْمُوصَى بِهِ مُكْرَرًا \* خُرُوجُهُ مُسْتَعْرَقًا إِنْ كُرِّرًا﴾  
﴿حَاصَصَ بِالثَّلْثِ وَإِنْ تَعَدَّدَا \* مَعَ غَيْرِهِ فِي ثُلْثٍ قَدْ قُصِدَا﴾

قول في تفسير ذلك وإن يك الشيء الموصى به قدراً مكرراً خروجه مستعرقاً إن كرراً  
أم مثلاً مستعرقاً لجميع الثلث الذي كان للميت التصرف فيه بالإيصاء بل لجميع المال إن كرر خروجه من  
لك في سائر تلك الأزمات المستعرة أيضاً خاصص صاحبه إن أخذ الموصى به المكرر بل وإن تعدد بقدر  
لث جميع المال مع غيره من الوصايا المملوءة القدر لعدم تكررها التي تخصص معها بما سمي لها في ثلث مقصود  
الوصايا شرعاً كما إذا أوصى لزيد بمائة درهم من ماله وإن يعطي من ماله أيضاً خمسة أطلال الزيت لمصباح  
لمسجد الفلاني كل شهر وخمسة عشرة قربة من الماء لآبائه السبيل في الموضع الفلاني كل شهر وعشرين  
خزرة لطلبة المدرسة الفلانية كل شهر ولم يجزوا ورثته الوصية المملوءة ولا الثلاث الأخيرة المحبولة وكان ماله  
يساوي تسعة دراهم فأنك تضع لفظ الموصى لهم تحت الورثة وتستعمل في ذلك عمل الوصية بالثلث وتقسم  
عليهم في جملة أنواع المال فإذا انزل بالثلث فظهر بالتقسمة فاستعمل في قسمة قيمة ذلك الثلث لأرباب الوصايا  
عمل المحاصة واجعل قدام زيد المائة التي أوصى لها وقدام المحبولات الثلاثمائة التي هي ثلث مال الموصى  
واجعلها فوق الخط يكن مجزئ المحاصة أربعمائة واجعل بعدها الثلاثمائة التي هي الثلث واقسمها على المحاصة  
يخرج جزء سهمها ثلاثة أرباع واضرب فيها ما بيد كل واحد ضرب الكسر يخرج لزيد خمسة وسبعون  
والمحبولات خمسة وعشرون ومائتان هكذا

٣٠٠	٤٠٠	
٧٤	١٠٠	زيد
٢٢٦	٣٠٠	محبولات

ولك أن تجمع محاصرتهم في الثلث مع مسألة الورثة في فريضة واحدة  
بالعمل السابق في رد الزائد على الثلث وذلك إن تصحح مسألة  
الورثة ثم تضع بعدها أهل الوصايا وتضع قدامهم ما تكون به  
محاصرتهم وتضرب مقام الثلث في جملة الأجزاء التي هي أربعمائة في  
المثال المذكور فيخرج المقام اللازم للورثة وتضع جملة ثلثيه قدام الورثة وتنظر بينها وبين المسألة حتى تخرج

جامعتها فتقسم عليها جميع التركة فيخرج لكل واحد ماله منها فما خرج لزيد ملكه وما خرج لتلك الوصايا المجهولة قبل يقسم بينها على عددها بالسواء لاستوائها في استئراق الثلث مع التكرير في الازمنة المشترطة وإن اختلفت قيمة الاشياء التي تخرج في تلك الازمنة أو يقسم بينها على قدر الحصص اذا قومت تلك الازمنة قيمة وسط في ذلك القولان انذ كوراث والى ذلك أشار الشيخ خليل بقوله وضرب المجهول فاكثر بالثلث وهل يقسم على الحصص قولان وهذا اذا لم يبين ما تشتري به تلك الاشياء وأما ان قال يعطي كل شهر كذا من الدرهم في الزيت وكذا في الماء وكذا في الخبز فقد قال فيه ابن مرزوق يقسم ما ينوبها من الثلث على الحصص فقط \* ثم قال ولا يعيد جريان الخلاف مع البيان أيضا اه واذا لم يكن مع الوصايا المجهولة وصية معلومة قسم جميع الثلث بينها كما ذكر واذا لم يكن الا وصية مجهولة كان لها جميع الثلث كما تخص بالثلث مع المعلومة على المشهور وما ذكر من محاصة جميع المجهولات بالثلث فقط هو المشهور لانها كصنف واحد حيث اتصف الجميع بالجهل مع كون قصد الموصي صرف جميع الثلث في تلك المجهولات ان امتنع الورثة من الاجازة وقيل يحاص كل مجهول بالثلث لانه يستغرقه وقيل يحاص كل مجهول بجميع المال لانه يستغرقه على تقدير الاجازة \* تنبيه اعلم أن قسمة ما خرج للمجهولات بينها على قدر الحصص مشكلة لان قيمة الاشياء في الاعوام المستقبلية قد تحالف قيمتها في العام الحاضر بمقدار كثير فلا يمكن لنا أن نعرف الآن قيمة الاشياء في سائر الاعوام التي يفرغ ذلك الخارج في آخرها لنقسم الآن على قدر قيمتها ماخرج لها من الثلث وامل مراد من قال بذلك انه يقسم عند الاحتياج اليه في كل زمان مشروط حاضره وذلك بان يوقف جميع ماخرج للمجهولات فيعطى لكل مجهول مايشترى به في كل زمان حاضر حتى يتم الوقوف وذلك قسمة على قدر الحصص في المني ثم قال -

﴿ فَصَلِّ وَإِنْ أَوْصَى لِغَيْرِ وَارِثٍ \* بِشَائِعٍ وَآخَرَ لِلْوَارِثِ ﴾  
 ﴿ فَكَانَ مَجْمُوعُ الْوَصِيَّتَيْنِ \* أَكْثَرَ مِنْ ثُلْثٍ بِغَيْرِ مَنِ ﴾  
 ﴿ وَوَرَدَ بَاقِي الْوَارِثِينَ كُلِّ مَا \* لِوَارِثٍ وَمَا عَلَى الثُّلْثِ نَمًا ﴾  
 ﴿ فَلَهُمَا أَقْسَمَانِ ثُلَاثًا بِالتَّمَامِ \* يَقْدَرُ أَجْرَاهُمَا مِنَ الْقَامِ ﴾  
 ﴿ فَمَا يَنْبُو مِنْ مَقَامٍ أَعْظَمَ \* وَارِثُهُ لِثُلَاثِهِ فَاضْمِمْ ﴾  
 ﴿ وَمَا يَنْبُو غَيْرُهُ لَهُ أَجْعَلَا \* قَدَامَهُ وَأَمِصْ عَلَى مَا فَضَّلَا ﴾  
 ﴿ كَمَا إِذَا أَوْصَى لِكُلِّ بِنْتٍ \* فَاقْسِمِ عَلَى نِصْفَيْنِ جُمْلَةَ الثُّلْثِ ﴾  
 ﴿ وَرَدَّ لِلْأُمْنَيْنِ سُدْسًا كَمَلَا \* وَادْفَعِ لِلْأَحْتَنِ سُدْسًا فَضْلًا ﴾

فاقول في تفسير ذلك هذا الكلام الآتي فصل أى كلام مفصول عما تقدم في العمل مع كون الجميع من الوصايا وإن أوصى الحر المميز المالك لغير وارث له بجزء شائع في ماله وأوصى شائع آخر للوارث له فكان

مجموع الوصيتين المذكورتين أكثر من ثلث ماله بغير وجود مین أي كذب في كونها أكثر منه ورد باقي الوارثين للموصي كل ما كان لوارث موصي له من الثلث وردوا لها معا مانما على الثلث أي ما زاد عليه سواء كان الرد حقيقيا كما اذا كان من وارث رشيد أو حكما إذا كان الوارث غير الموصي لم يحجزوا فاقسم من أيها الطالب لها أي لوارث وغيره الموصي لها ثلثا بنامه بقسمة رد زائد على الثلث التي تقدم ذكرها في الفصل السابق بحسب قدر أجزائها من مقام الوصيتين فصحيح حينئذ مسألة الورثة واجعل بعدها مقام الوصيتين واعط منه لكل موصي له جزءه الذي أوصى له به ثم اضرب الثلاثة التي هي مقام الثلث الذي يصح الايصاء به شرعا في مجموع جزأيهما يخرج لك مقام كبير لازم للورثة فضعه في موضع الأول فما ينوب وارثه الموصى به من مقام أعظم لازم للورثة فاضمه لتلك ذلك الأعظم واجعل المجموع قدام الورثة وما ينوب الموصي له غير الوارث من المقام الأعظم اجعله قدامه وامض على العمل الذي فصل وبين قبل هذا الحل حتى يخرج لك الجامعة وذلك بأن تنظر ما كان للورثة من المقام الأعظم هل انقسم على مسئلتهم أو يوافقها أو يباينها فان انقسم عليها صح جامعة الارث والوصية من المقام وان وافقها ضربت وفق المسئلة في المقام فتخرج الجامعة وان يباينها ضربت جملة المسئلة في المقام فتخرج الجامعة فيضرب لكل واحد في جزء سهمها كما تقدم فيخرج ما ينوبه من الجامعة كما اذا أوصى الميت لكل واحد من الوارث والاجنبي بثلث من ماله فاقسم بعد تصحيح مسألة الورثة جملة ثلث المقام الأعظم الذي هو ستة الموصي لها على نصفين لاستوائهما في قدر الوصية ورد سدسا كاملا خارجا للوارث من ذلك المقام ليطالان الوصية فيه لتلك ذلك المقام فيكون المجموع خمسة توضع قدام جميع الورثة وادفع للاجنبي الموصي له قدامه سدسا من المقام فاضلا من ثلث ذلك المقام وانظر هل انقسم ما كان للورثة على مسئلتهم أو يوافقها أو يباينها كما تقدم حتى يخرج لك الجامعة وما ينوبهم منها كما اذا كان الورثة في هذا المثال زوجا وابنا وقد أوصت الهالكة في حياتها بثلث ماله لابنها وبثلث آخر لاجنبي فرد الزوج ما كان للابن من الثلث وما زاد من الثلث لها معا فصحيح مسئلتها من أربعة واجعل بعدها مقام الوصيتين وهو ثلاثة وادفع للابن منها واحدا وللاجنبي واحدا ثم اضرب الاثنين التي هي مجموع أجزائهما في المقام في مقام الثلث الذي يصح الايصاء به يخرج لك المقام الأعظم اللازم للوارث ستة واجعلها في موضع المقام الأول ورد الواحد الذي ينوب الابن الموصى له الى الاربعة التي هي ثلثا المقام الأعظم يجتمع لك خمسة فضعها قدام الورثة وانظر بينها وبين المسئلة تجد بينها تباينا فاضرب جملة المسئلة في المقام فتخرج لك الجامعة أربعة وعشرين فاضرب للورثة في الخمسة وللاجنبي في الاربعة يخرج للزوج خمسة وللابن عشر وللاجنبي الموصى له أربعة هكذا

٢٤	٦	٤	
٥	٤	١	زوجا
١٥	١	٣	ابنا
٤	١		موصى له

\* ومثال آخر من ترك زوجة وأخا شقيقا وقد أوصى في حياته للشقيق بثلث ماله وللاجنبي ربع ماله وردت الزوجة ما زاد على الثلث وما ينوب الشقيق من الثلث فصحيح مسألة الورثة من أربعة واجعل بعدها الاثنى عشر التي هي مقام الثلث والربع واعط منها للشقيق ثلثها أربعة وللاجنبي ربعها ثلاثة واضرب

مجموعها في مقام الثلث الذي يصح الايصاء به يخرج لك المقام الأعظم احدى وعشرين فضعه في موضع الأول واجمع الاربعة التي يطال فيها الوصية للاخ الى ثلثي المقام يكن المجموع ثمانية عشر فضعها قدام الورثة وانظر بينها وبين المسئلة تجد بينهما توافقا بالنصف فاضرب النصف المسئلة في المقام فتخرج لك الجامعة

اثني وأربعين وأضرب للورثة في نصف الباقي وللأجنبي في نصف المسئلة كما تقدم يخرج الزوجة تسعة وللأخ سبعة وعشرون وللموصى له الأجنبي ستة وهي سبع المال لدخول الضرر عليه بمحاصة الأخ هكذا وهذا كله إذا كان مجموع الوصيتين أكثر من الثلث وكان في الورثة غير موصى له وردوا زائد الثلث للجميع وإن كان الأمر بخلاف ذلك فقد قال فيه الشيخ يعقوب السبتي في شرحه على نظم التلمساني أن كان مجموع الوصيتين مثل الثلث أو أقل مع وجود وارث غير موصى له أخذ الأجنبي

٤٢	٢١	٤	
٩		١	زوجة
٢٧	١٨	٣	أخ
٦	٣		موصى له

وصية كاملة وترجع وصية الوارث ميراثا وإن كان الوارث الموصى له وارثا لجميع المال أخذ الأجنبي جميع وصيته إن كانت مثل الثلث أو أقل وإن كانت أكثر منه وقف الزائد على إجازة الوارث وتمد وصية الوارث المتجدد كأنها لم تكن لأنه مستحق لباقي المال بلا وصية وإن كان في الورثة غير موصى له وكان مجموع الوصيتين أكثر من الثلث فلا يخلوا ذلك من أربعة أوجه \* الأول أن يجزوا وصية الوارث والميراث على الثلث فهذا يأخذ كل منهما وصية كاملة \* الثاني أن يمنعوا وصية الوارث ويميزوا الزائد على الثلث فهذا يأخذ الأجنبي وصية كاملة ولا شيء للوارث بالوصية \* الثالث وهو الذي في النظم وهو أن يمنعوا وصية الوارث والميراث على الثلث فهذا يتحصن الوارث في الثلث على حسب وصيتهما فما ناب الأجنبي أخذه وما ناب الوارث رجع ميراثا \* والرابع أن يجزوا الوصية للوارث ومنعوا الزائد على الثلث فهذا يتحصن الوارث والأجنبي في الثلث على حسب وصيتهما وما ناب كل واحد منهما أخذه وهذا كله إذا أوصى لبعض الورثة دون بعض \* وأما إن أوصى لجميعهم على قدر ميراثهم فهي كالوصية للوارث المتحد والأجنبي فيأخذ الأجنبي ماله بلا محاصة \* وإن أوصى لهم مع الأجنبي لا على قدر ميراثهم فقال ابن القاسم في سماع أصمغ أرى أن الورثة يحاصون الأجنبي بقدر ما فضل به بعضهم على بعض في قدر ميراثهم اهـ للمقصود منه باختصار \* ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿ فَضَّلْ وَإِنْ تَرَكَ ذُو الْوَصِيَّةِ مُدْبِرًا فِي صَحَّةٍ وَعِلَّةٍ ﴾  
 ﴿ فَقُومَ الْمُدْبِرَانِ مَعَ مَا تَرَكَهُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ عِلْمًا ﴾  
 ﴿ وَضَاقَ عَنْهَا ثُلُثُ تِلْكَ الْقِيَمَةِ ﴾ ﴿ فَقَدَمَ مُدْبِرًا فِي الصَّحَّةِ ﴾  
 ﴿ ثُمَّ الَّذِي فِي مَرَضٍ قَدْ دَبَّرَا ﴾ ﴿ ثُمَّ الْوَصِيَّةَ يُجْزَوُ ذِكْرًا ﴾  
 ﴿ فَمَنْ بَدَتْ قِيَمَتُهُ دُونَ ثُلُثٍ أَوْ مِثْلُهُ عَتَقَ مِنْ ذَلِكَ الثُّلُثِ ﴾  
 ﴿ وَإِنْ تَزِدَّ عَلَيْهِ فَالْعِتْقُ يَجِبُ ﴾ ﴿ بِقَدْرِ مَا حَمَلَهُ ثُلُثُ طَلَبٍ ﴾

فأقول في تفسير ذلك هذا الكلام الآتي فصل أي كلام مفصول عما تقدم في الحكم مع كون كل منهما من الوصايا وإن ترك صاحب الوصية بالجزء الشائع عبدا مدبرا في حال صحة ومدبر علة أي ومدبر مرض فقوم بعد موته المدبران المذكوران لأنهما من جملة ماله مع جميع ما تركه من كل نوع معلوم له من الأموال

وضاق عنها على الاشياء الثلاثة التي هي الوصية بالجزء الشائع والمدير ان ثلث تلك القيمة المجمعة مما ذكر فان زادت قيمة تلك الوصايا على ثلث قيمة جميع المال فقدم أمها الطالب في الاخراج من ثلث المال مدبرا في حال الصحة كان متجدا أو متعددا ثم قدم في باقي الثلث ان بقي فيه شيء للعبد الذي قد دبر في زمان مرض مدبره كان متجدا أو متعددا ثم أخرج من باقي الثلث ان بقي منه شيء بعض الوصية بمجزة مذكور في عقد الوصية فمن بدت أي مدبر الصحة أو المرض الذي ظهرت قيمته دون ثلث جميع المال أو دون بقية ثلث المال ان قدم عليه غيره من الاشياء التي ترتب في الثلث أو مثله أي مثل ثلث المال أو مثل بقية ثلث المال أن قدم عليه غيره عتق كله من ذلك الثلث فان بقي شيء في الثلث أخرج منه ما يليه وان تردد قيمة المدير في الصحة أو في المرض عليه أي على ثلث جميع المال أو على بقية ثلث المال ان قدم عليه غيره فاعتق لبعضه واجب بقدر ما حمله ثلث مطلوب من ذلك المدير فان كان الثلث أو ما بقي منه مثل نصف قيمته عتق نصفه ورزق نصفه للورثة وان كان ذلك مثل ثلثي قيمته عتق ثلثاه ورق ثلثه للورثة وهكذا يكون الحكم في المدير كان تدبيره في الصحة أو في المرض وهذا اذا اتحد المدير في الصحة أو في المرض أو تعدد وكان تدبيرهم في مجالس لانه يجب تقديم الاول فالاول في الاخراج من الثلث على المشهور كما يقدم الاخير في الاخير في البيع لاجل الدين على السيد وأما اذا دبرهم في صحة أو مرض بكلمة واحدة أو بكلمات أسقا فان المديرين في الصحة ثم المديرين في المرض يتحاصلون في الثلث أو ما بقي منه عما يقدم عليه فطبق من كل واحد نسبة الثلث أو باقية من مجموع قيمتهم عما يباع من كل واحد منهم لاجل الدين مثل نسبة الدين من جملة قيمتهم ثم يكون العتق منهم بعد قضاء الدين بالخصص أيضا كما يصح ابن علف على جميع ما ذكر في التمدد واعلم ان المدير لا فائدة في وضعه مع الورثة اذا كان جميع التركة حاضرا أو بجملة ثلث الحاضر كما يفعله بعضهم لانه من جملة المقتنيات في التركة التي قدمنا انها لا توضع مع الورثة بل يقوم جميع التركة كل حاجة بقيمتها فيؤخذ ثلث قيمتها فيقال هو كذا فيخرج منه المدير الاول بقيمته ثم الذي يليه بقيمته ثم كذلك حتى يتم الثلث فيبطل باقي الوصايا ثم يقسم ما قوم بالثلثين للورثة وحدهم وان بقي من الثلث شيء الموصى له بالشائع الذي أراد أن يأخذ حقه من جميع أنواع ما بقي عن الوصايا غير الشائعة فلا بد أن يجمع ما يتوبه من ثلث القيمة الى ثلثها ثم ينسب لمجموع ذلك ما نابه من ثلث القيمة فيخرج له جزء شائع يأخذه مما بقي عن الوصايا غير الشائعة فيوضع مع الورثة ويجعل موصي له فهذا الجزء الذي خرج له كما لو دبر في صحته عبدا يساوي يوم تنفيذ ايصائه ثلاثين درهما ودبر آخر في مرض مدته يساوي يوم التنفيذ عشرين درهما وسواهما يساوي مائتين وخمسين درهما وقد أوصى في حياته لزيد بثلث جميع ماله مجموع قيمة تركته ثلاثمائة وثلثها مائة فيخرج مدير الصحة بثلاثين ثم مدير المرض بعشرين فتبقى خمسون الموصى له بالثلث فتضم تلك الخمسون الى المائتين تنسب الى المجموع تلك الخمسون فتكون خمسا فيجعل مع الورثة موصي له بالثلث في غير المديرين فان كان ورثته زوجة وعما صحت مسئلتهم من الخمسة التي هي المقام فيكون للزوجة واحد وللم مائة وثلاثة والموصي له واحد فيقسمون غير المديرين أخمسا هكذا

٥	٤	
١	١	زوجة
٣	٣	عما
١		موصى له

ولو مات عن مدير صحة يساوي اثني عشر درهما وعن مدير مرض يساوي مائة دراهم وسواهما عشرة دراهم لكان مجموع التركة ثلاثين وثلثها عشرة ونسبتها من قيمة مدير الصحة خمسة أسداس فيعتق خمسة أسداسه ويرقى سدسه مع مدير المرض للورثة ولو كان غيرهما يساوي اثنين وعشرين

لكان مجموع التركة اثنين وأربعين وثلاثاً أربعة عشر فيعتق مديبر الصحة منها باثني عشر فيعتق مديبر المرض اثنان ونسبتها من قيمته ربع فيعتق ربه ويرق ثلاثة أرباعه للورثة \* وان اجتمع في الثلث مديبر الصحة ومديبر المرض والوصية بالشائع وغيره فقد تقدم لنا كيفية ترتيبه في الثلث \* ومثاله ما لو وصى مع المديبرين المذكورين بمعين يساوي عشرة دراهم وغير الثلاثة يساوي ستين درهماً وقد أوصى أيضاً بتسع جميع ماله فيكون مجموع التركة تسعين وثلاثاً فيعتق منها المديبران بعشرين فتبقى عشرة يتخاص فيها الوصيتان نصفين لأن تسع التسعين مثل قيمة المعين فيكون لكل وصية خمسة ونسبة الخمسة من قيمة المعين نصف فيكون نصف المعين لصاحبه ويرجع النصف الآخر للورثة مع الموصى له بالشائع ثم تضاف الخمسة التي نابت صاحب الشائع الى الستين التي هي الثلثان فيجتمع منه خمسة وستون فنسب اليها تلك الخمسة فتكون جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً فيجعل مع الورثة موصى له بهذا الجزء الشائع في غير المديبرين ونصف المعين وهو ثلاثة عشر فان كان ورثته أما وابناً صحت مسئلتهم من المئام وإذا قم عليه خمسة وستون يخرج جزء سهمه خمسة فيضرب فيه لكل واحد فيخرج الاربعة عشر وللأبن خمسون والنوعى له بالشائع خمسة هكذا

٦٥	١٣	٦	
١٠	٢	١	اما
٥٠	١٠	٥	ابنا
٥	١		موصى له

تتبعان \* الاول اعلم ان بعض التركة قد يكون ديناً على أجنبي عديم أو غائب ولم يحمل ثلث الحاضر قيمة المديبر ولا يخلوا ثلث المجموع لو حضر من أن يحمل جميع المديبر أو بعضه والحكم فيها مما أن يؤخذ ثلث قيمة الحاضر الذي بحسب المديبر فيه فينسب قدر ذلك الثلث من

قيمة المديبر فيعتق منه ذلك المقدار ويرق باقيه لجميع الورثة فتقتضي الورثة شيئاً من ذلك الدين ينظر الى تنبهكم هو فيعتق ما يقابل ما رقب في ذلك المديبر حتى بكل ما يعتق منه من جملة أو بعض فان لم يكن الاقتضاء حتى باع الورثة ما رقب منه فسخ البيع في مقدار ما يعتق منه على القول المختار عند الأئمة وكذلك اذا قوتوه بغير عوض فلو مات عن مديبر حاضر يساوي مائة وعن حاضر غيره يساوي خمسين وكان له على أجنبي عديم مائة وخمسون لكان مجموع التركة ثلاثمائة ولو حضر جميعها لعنى المديبر كله لكن لم يحضر منها الا مائة وخمسون وثلاثاً خمسون ونسبتها من قيمته نصف فيعتق نصفه ويرق في الحال نصفه الآخر لجميع الورثة فاذا اقتضوا من ذلك الدين خمسة عشر مثاقيل ثلثها خمسة ونسبتها من الخمسين قيمة النصف الذي رقب منه فيعتق منه حيث كان نصف خمس ذلك النصف ثم كذلك حتى يقبضوا جميع الدين فيعتق كله ولو مات عن مديبر حاضر يساوي مائة وعن حاضر غيره يساوي عشرين وقد كان له على أجنبي عديم ثلاثون لكان مجموع التركة مائة وخمسين ولو حضر جميعها لعنى من المديبر نصفه ويرق نصفه الآخر للورثة دائماً لكن لم يحضر منها الا مائة وعشرون وثلاثاً أربعون ونسبتها من الخمسين التي هي قيمة النصف الذي يعتق منه لو حضر الجميع أربعة أخماس فيعتق أربعة أخماس ذلك النصف ويرق في الحال خمس النصف لجميع الورثة فان اقتضوا من ذلك الدين اثني عشر مثاقيل ثلثها أربعة ونسبتها من العشرة التي هي قيمة خمس النصف الذي رقب منه الى الاقتضاء خمساً فيعتق خمساً خمس ذلك النصف ثم كذلك حتى يقبضوا جميع الدين فيكمل عتق ذلك النصف وأما النصف الآخر فهو رقيق للورثة دائماً \* الثاني اعلم ان بعض التركة قد يكون ديناً على عديم من الورثة ولم يحمل ثلث الحاضر قيمة المديبر وفيه تسعة أنواع لانه اذا كان ما على الوارث من الدين أقل مما يرثه من مجموع التركة الحاضرة التي كان المديبر من جانبها والتركه الغائبة فثلث المجموع اما أن يكون مثل قيمة المديبر أو أقل من قيمته أو أكثر فهذه ثلاثه أنواع واذا كان ما عليه من الدين

مثل ما يرثه من المجموع ثلث المجموع أيضا اما أن يكون مثل قيمة المدبر أو أقل من قيمته أو أكثر من قيمته فهذه ثلاثة أخرى وإذا كان ما عليه من الدين أكثر مما يرثه من المجموع ثلث المجموع أيضا اما أن يكون مثل قيمة المدبر أو أقل من قيمته أو أكثر من قيمته فهذه ثلاثة أخرى وإذا لم تعرف أن الدين مثل الارث أو أقل أو أكثر فاطرح من مجموع التركة قيمة المدبر ان كانت مثل ثلث المجموع أو أقل من الثلث كما تطرح من المجموع ثلثه فقط ان كانت قيمته أكثر من الثلث واقسم الباقي على مسألة الورثة وحدهم فما خرج للمدين تنظره مع الدين فيظهر القسم العارض لك والحكم في الاتواع الستة السابقة حكم ما اذا كان جميع التركة حاضرا لان المدين لم يبق عليه شيء يتبع به في جميعها فلا يوضع المدبر حينئذ مع الورثة وانما يؤخذ ثلث مجموع التركة الحاضرة والغائبة فينظر مع قيمة المدبر فان كانت قيمته مثل ثلث المجموع أو أقل من ثلثه عتق جميعه ثم اطرح قيمته من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة الورثة وحدهم كقسمة التركة وان كانت قيمته أكثر من ثلث المجموع نسب ثلث المجموع الى قيمته فيعتق منه مثل تلك النسبة ويرق باقيه للشركاء في الحاضر ثم يطرح ثلث المجموع الذي هو قيمة ما تحرر منه من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة الورثة وحدهم كما ذكر فما خرج للمدين ان كان أكثر من الدين الذي عليه زيد له على دينه ما يكمل به قدر ارثه من جميع الحاضر الذي يحسب فيه مارق من المدبر في أحد أنواعه وان كان ماخرج له مثل الدين الذي عليه فقد كان تحت يده قدر ارثه فيكون جميع الحاضر الذي يحسب فيه مارق من المدبر في أحد أنواعه غير المدين من الورثة وان أردت أن تعرف مقدار الحاضر فانقل ما أخذته كل وارث من الحاضر الى امامه واجمع الجميع فوق الخط يتضح لك المقصود مثال النوع الاول الذي كان فيه الدين أقل من الارث وكان ثلث المجموع مثل قيمة المدبر اذا ترك الميت أربعة بنين ومدبرا حاضرا يساوي ثمانية وثلاثة عشر أخرى حاضرة وثلاثة أخرى دينا على ابنه الكبير القديم فيكون مجموع التركة أربعة وعشرين وثلثها ثمانية وهي مثل قيمة المدبر فيعتق كله ثم تطرح تلك الثمانية من مجموع التركة فتبقى ستة عشر فتقسم على مسألة جميع الورثة وحدهم فيخرج لكل واحد أربعة فيقال للمدين قد كان تحت يدك ثلاثة من هذه الاربعة وخذ الواحد الذي بقي لتمام حظك من الحاضر وتأخذ كل واحد غيرك أربعة من الحاضر وان نقل الواحد الذي أخذه المدين من الحاضر وما أخذه غيره منه الى قدامهم وجمع ذلك فوق الخط يكون الحاضر ثلاثة عشر هكذا

١٣	١٦	٤	
١	٤	١	ابنا مدين
٤	٤	١	ابنا
٤	٤	١	ابنا
٤	٤	١	ابنا

\* ومثال النوع الثاني الذي كان فيه الدين أقل من الارث وكان ثلث المجموع أقل من قيمة المدبر من ترك أربعة بنين ومدبرا قيمته عشرة وغيره من الحاضر أحد عشر وقد كان له على ابنه الكبير ثلاثة فكان مجموع تركته أربعة وعشرين أيضا وثلثها ثمانية وهي أقل من العشرة التي هي قيمة المدبر فينسب قدر الثلث الى قيمته فيكون أربعة أخماس

فيعتق أربعة أخماس المدبر ويرق خمسة الباقي لجميع الابناء على قدر ما يأخذونه من الحاضر فتطرح الثمانية التي هي قيمة ما تحرر من المدبر من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة جميع الورثة فيخرج لكل واحد أربعة فيقال للمدين قد كان تحت يدك ثلاثة فخذ من الحاضر واحدا يكمل به حظك وتأخذ منه من الحاضر كل واحد من شركائه أربعة فيكون المجموع ثلاثة عشر هكذا

١٣	١٦	٤	
١	٤	١	ابن مدين
٤	٤	١	ابن
٤	٤	١	ابن
٤	٤	١	ابن

ومثال الثالث الذي كان فيه الدين أقل من الارث وكان ثلث المجموع أكثر من قيمة المدبر من ترك أربعة بنين ومدبرا قيمته أربعة وغيره الحاضر سبعة عشر وله على ابنه الكبير ثلاثة فيكون مجموع تركته أربعة وعشرين أيضا والاربع التي هي قيمة المدبر أقل من الثلث فيعتق كله ثم تطرح قيمته من مجموع التركة وتقسم العشرين الباقية على مسألة الورثة فيخرج لكل واحد خمسة فيقال للمدين قد كان تحت يدك ثلاثة فتخذ من الحاضر اثنين فيكل بهما حظك وياخذ كل واحد من شركائك خمسة فيكون المجموع سبعة عشر هكذا

١٧	٢٠	٤	
٢	٥	١	ابن مدين
٥	٥	١	ابن
٥	٥	١	ابن
٥	٥	١	ابن

\* ومثال الرابع الذي كان فيه الدين مثل الارث وكان ثلث المجموع مثل قيمة المدبر من ترك أربعة بنين ومدبرا قيمته ثمانية وغيره من الحاضر اثني عشر وله على ابنه الكبير أربعة فكان مجموع تركته أربعة وعشرين أيضا وثلاثا مثل قيمة المدبر فيعتق كله ثم تطرح قيمته من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة جميع الورثة فيخرج لكل واحد أربعة فيقال للمدين قد كان تحت يدك مقدار حظك ولا شيء لك في الحاضر وياخذ منه كل واحد من شركائه أربعة فيكون المجموع اثني عشر هكذا

١٢	١٦	٤	
٤	٤	١	ابن مدين
٤	٤	١	ابن
٤	٤	١	ابن
٤	٤	١	ابن

\* ومثال الخامس الذي كان فيه الدين مثل الارث وكان ثلث المجموع أقل من قيمة المدبر من ترك أربعة بنين ومدبرا قيمته عشرة وغيره من الحاضر عشرة وله على ابنه الكبير أربعة فكان مجموع تركته أربعة وعشرين أيضا وثلاثا أقل من قيمة المدبر فينسب الثلث من قيمته فيكون أربعة أخماس للمدبر فيعتق أربعة أخماس المدبر ويرق خمسة لغير الدين من الورثة يشتركون فيه على قدر ما يأخذونه من الحاضر فتطرح الثمانية التي هي قيمة ما تحرق منه من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة جميع الورثة فيخرج لكل واحد أربعة فيقال للمدين قد كان تحت يدك مقدار حظك ويكون لكل واحد من شركائه أربعة من الحاضر فيكون المجموع اثني عشر فيشترك الثلاثة فيما ربق من المدبر ثلاثا لتوافق حظوظهم بالربع هكذا

١٢	١٦	٤	
٤	٤	١	ابن مدين
٤	٤	١	ابن
٤	٤	١	ابن
٤	٤	١	ابن

\* ومثال السادس الذي كان فيه الدين مثل الارث وكان ثلث المجموع أكثر من قيمة المدبر من ترك أربعة بنين ومدبرا قيمته أربعة وغيره من الحاضر خمسة عشر وله على ابنه الكبير خمسة فكان المجموع أربعة وعشرين أيضا والاربع التي هي قيمة المدبر أقل من الثلث فيعتق كله ثم تطرح قيمته من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة الورثة فيخرج لكل واحد خمسة فيقال للمدين قد كان تحت يدك مقدار حظك وياخذ كل واحد من شركائه خمسة من الحاضر فيكون المجموع خمسة عشر هكذا

١٥	٢٠	٤	
مدین	٥	١	ابنا
٥	٥	١	ابنا
٥	٥	١	ابنا
٥	٥	١	ابنا

وأما الانواع الثلاثة التي كانت فيما اذا كان الدين أكثر من الارث فلا بد أن يوضع فيها المدبر مع الورثة فتصح مسألة الورثة ابتداء ثم يحمل المدبر كالموصي له بالثلث ان كانت قيمته مثل ثلث مجموع التركة التي كان المدبر من جملتها أو أكثر من ثلث مجموعها وان كانت قيمته أقل من مجموعها نسبت قيمته الى مجموع التركة فما خرج يحمل جزءا موصي به لذلك المدبر في جملة

التركة لمافي الحاضر لانه يعتق منه ثلث ما حمله ثلث الحاضر بلا تفصيل فيوضع حينئذ مقام الوصية بعد المسئلة ويعطى للمدبر ذلك الجزء من المقام ثم ينظر بين الباقي والمسئلة بالانقسام والتباين كما تقدم حتى تخرج جامعتهم فيقسم عليها مجموع التركة الحاضرة والغائبة فيخرج لكل واحد حظه من مجموع التركة ليسقط من الدين الذي كان على المدين حظه الخارج له فيبقى ما يتبع به ولتستخرج المحاصة من حظوظهم في غير النوع من تلك الثلاثة واماهو فسيأتي عمله وذلك بان تنقل حظوظ المدبر والورثة غير المدين ووافقها الى قيمتها فتجتمع فوق الخط وان كان في حظوظهم أو في بعضها كسر جمل جميع الحظوظ من جنس واحد يضرب كل حظ في المقام الاعظم لتلك الكسور وتوضع الخارجات أو وفاقها قدام حظوظهم أو تؤخذ سهامهم من الجامعة فيكون مجموعها محاصة يتحاص بها المدبر وغير المدين من الورثة في مجموع الحاضر الذي يوضع بعد المحاصة فما خرج للمدبر من الحاضر الذي كان المدبر من جملته ينسب الى قيمته فيعتق منه مثل تلك النسبة ويرق باقية في الحال لغير المدين من الورثة وما خرج للورثة من الحاضر هو مارق من المدبر وباقي الحاضر ثم توضع محاصة ثانية بعد الحاضر وهو ما يبق بعد اسقاط سهم المدين من المسئلة الاولى لان قدر ميراثه كان تحت يده ويقسم عليها غير المدين من الورثة كما قبضوه من دين مورثهم فيخرج لكل واحد ما يستحقه من المقبوض لكن بعد أن يقسم ذلك المقبوض على المحاصة الاولى التي كان فيها المدبر ويضرب الخارج فيما بيد كل واحد يعلم بذلك ما ينوب المدبر فلينسب لقيمة مارق منه الآن مع انه يعتق لو حضر الجميع فما خرج يمتق مقابله منه ويرق باقيه لهم على حسب المحاصة الثانية حتى يقبضوا شيئا آخر وهكذا يكون الحكم حتى يقبضوا جميع الدين ولا يحاصهم المدبر في المقبوض لياخذ شيئا منه بل لياخذ من عند الورثة بعض مارق منه الذي تسام قيمته قدر ما نابه من المقبوض الذي سلمه لهم فيعتق منه الآن لانهم أخذوا عوضه من المقبوض وهذا مراد من اقتصر على قوله يحاصهم المدبر في المقبوض من غير الافصاح عما هو المقصود بذلك وقد كنت مستشكلا لذلك مدة طويلة حتى وجدت في شرح الامام العقباني على الخوفي ما يرشد لما ذكرناه \* مثال كون الدين أكثر من الارث مع كون ثلث المجموع مثل قيمة المدبر من ترك أربعة بنين ومدبرا قيمته ثمانية وغيره من الحاضر سبعة وله على ابنه الكبير العديم تسعة فكان مجموع تركته أربعة وعشرين وثلثها لو حضر جميعها مثل قيمة المدبر فيجعل المدبر كالموصي له بالثلث فيجعل مقامه بعد مسئلة الورثة التي هي أربعة وباقي المقيام يوافق المسئلة بالنصف فيضرب نصف المسئلة في المقام فتخرج جامعتهم ستة لكل ابن منها واحد والمدبر اثنان فيقسم على هذه الجامعة مجموع التركة الذي هو أربعة وعشرون فيخرج لكل ابن أربعة والمدبر ثمانية فتسقط الاربعة الخارجة للمدين من التسعة التي كانت عليه فتبقى خمسة عليه يتبع بها ثم تنقل ارباع حظوظ المدبر وغير المدين الى قدامهم وتجعل الدين قدام المدين فتكون الخمسة المجتمعة منها محاصة أولى فيقسم الخمسة عشر الحاضرة التي كان المدبر من جملتها فيخرج المدبر ستة ونسبتها من الثمانية التي هي قيمته ثلاثة ارباع فيعتق ثلاثة ارباعه ويرق ربه في الحال لغير المدين وتخرج لكل ابن ثلاثة يأخذها مارق من المدبر ومن باقى الحاضر ثم تنقل انصبا غير المدين من المسئلة الاولى الى جدول

بعد الحاضر فتكون الثلاثة المجتمعة منها خاصة ثمانية فيقسمون عليها جميع المقبوض من الدين وما رقب من المدبر  
ثانيا بعد اقتسام المقبوض على الخاصة الاولى ليعلم ما يتبقى منه ثانيا وما يرقى بها تقدم وهذه صورتها

٣	١٥	٩	٢٤	٦	٣	٤	
		٤	٤	١		١	ابنا
						١	ابنا
١	٣	١	٤	١	٢	١	ابنا
١	٣	١	٤	١		١	ابنا
١	٣	١	٤	١		١	ابنا
	٦	٢	٨	٢	١		مدبرا

واذا طرح ما أخذ له لكل واحد من الحاضر مما كان له من  
مجموع التركة بقي ما يتبع به المدين فكل واحد من الابناء الثلاثة  
يتبعه المدبر باثنين لكن لا يملكهما بل يلدفعهما للابناء الثلاثة  
و يأخذ من عندهم ربع نفسه الذي كان يساوي اثنين من التسعة  
التي كانت لهم في قسمة الحاضر فيبقى لهم من تلك التسعة  
سبعة فقط وإذا جمع لتلك السبعة مجموع الخمسة التي هي الدين

الذي يجب على المدبر تسام جميعه لهم كان ذلك اثني عشر وهي جملة ما يجب للابناء الثلاثة من مجموع التركة  
\* ومثال كون الدين أكثر من الارث مع كون ثلث المجموع أقل من قيمة المدبر من ترك أربعة بنين ومدبرا  
قيمته عشرة وغيره من الحاضر خمسة وله على ابنه الكبير العديم تسعة فكان مجموع تركته أربعة وعشرين  
أيضا وثلثها الذي هو ثمانية أقل من قيمته التي هي عشرة ومنع الورثة الزائد على الثلث فيجعل كالموصى له  
بالثلث فيوضع مقامه بعد الاربعة من مسألة الورثة وبقى المقام يوافق المسئلة بالنصف فيضرب نصفها في المقام  
فتخرج جامعتهم ستة لكل ابن منها واحد والمدبر اثنان فيقسم على الجامعة مجموع التركة فيخرج لكل  
ابن أربعة والمدبر ثمانية ونسبتها من العشرة التي هي قيمته أربعة أخماس فيكون الخمس الزائد عليها ملصكا  
مستمررا لغير المدين من الورثة وتنزل الاربعة الاخماس التي حملها مجموع التركة منزلة الرقبة الكاملة فيما تقدم  
فتسقط الاربعة الخارجة للمدين من التسعة التي كانت عليه فتبقى خمسة يتبع بها \* ثم تنقل ارباع حظوظ  
المدبر وغير المدين الى قدامهم فتكون الخمسة المجتمعة منها خاصة أول فيقسم عليها الحاضر الذي هو خمسة  
عشر لان المدبر من جملة الحاضر فيخرج للمدبر ستة ونسبتها من الثمانية التي هي قيمة الاخماس الاربعة التي  
تعتق منه لو حضر الجميع ثلاثة ارباع فيعتق منه ثلاثة ارباع تلك الاخماس الاربعة وهي ثلاثة أخماس جميع  
الرقبة ويرقب الربع الذي هو خمس جمع الرقبة لغير المدين من الورثة الى اقتضاء بعض الدين ويخرج لكل  
ابن ثلاثة يأخذها من خمس المدبر الذي رقب منه دائما ومن خمسة الذي رقب منه في الحال ومن باقى الحاضر  
\* ثم تنقل انصاء غير المدين من المسئلة الاولى الى جدول بعد الحاضر فتكون الثلاثة المجتمعة منها خاصة  
ثمانية فيقسمون عليها جميع المقبوض من الدين وما رقب من المدبر ثانيا بعد اقتسام المقبوض على الخاصة الاولى  
ليعلم قدر ما يتبقى وما يرقى منه ثانيا كما تقدم وهذه صورتها

٣	١٥	٩	٢٤	٦	٣	٤	
		٤	٤	١		١	ابنا
						١	ابنا
١	٣	١	٤	١	٢	١	ابنا
١	٣	١	٤	١		١	ابنا
١	٣	١	٤	١		١	ابنا
	٦	٢	٨	٢	١		مدبرا

واذا طرح ما كان لكل واحد في جدول الحاضر مما كان له  
من مجموع التركة بقي ما يتبع به المدين فالمدبر حينئذ يتبعه باثنين  
وهما قيمة ربع الاخماس الاربعة التي تعتق منه لو حضر مجموع  
التركة فاذا أخذها منه ودفعهما للابناء الثلاثة أخذ من  
عندهم خمس نفسه الذي قوم بها فيعتق فتبقى لهم سبعة فقط  
في الخمس الخامس الذي يرقب منه دائما وفي الحاضر غير المقبوض

فاذا ضم لتلك السبعة الخمسة التي يتبع بها المدين كان ذلك جملة ما كان لهم من مجموع التركة \* ومثال كون  
الدين أكثر من الارث مع كون ثلث المجموع أكثر من قيمة المدبر التي هي أكثر من ثلث الحاضر من ترك أربعة

بنين ومدبراً قيمته خمسة وغيره من الحاضر سبعة وله على ابنه الكبير العديم ثلاث عشرة فكان مجموع تركته خمسة وعشرين والخمسة التي هي قيمة المدبر هي أقل من ثلث المجموع فتنسب حينئذ تلك الخمسة الى مجموع التركة فتكون خمسا فيجعل المدبر موصي له بخمس في مجموع التركة لا في الحاضر فقط فيوضع مقامه بعد مسئلة الورثة فيعطى له خمسة وباقيه منقسم على الورثة فيكون المقام جامعة للارث والوصية فيقسم عليها مجموع التركة فيخرج لكل واحد خمسة \* ثم يجعل الاثنا عشر التي هي مجموع الحاضر بعد مجموع التركة فيعطى منها للمدبر ثلثا أربعة لانه أحق بثلث الحاضر اذ لو لم يوجد الا هو لعتق منه قدر ثلث الحاضر \* ثم تقسم الثمانية الباقية للابناء الاربعة فيخرج لكل واحد اثنان فتوقف الاثنان الخارجان المدين بحظ في بيته ليحاص بهما المدبر والابناء الصغار بقدر ما بقي لتقام ما كان لهم في مجموع التركة اذا طرح منه ما أخذوه من الحاضر لان المدبر يبقى له واحد فوضع قدامه وكل واحد من الابناء الصغار تبقي له ثلاثة فوضع قدامه فيكون مجموع ما كان لهم على المدين عشرة لانه يرث في جملة التركة خمسة اثنان من الحاضر وثلاثة من الثلاثة عشر التي هي دين عليه لجمعهم فيعطى لهم الاثنان التي نابتة من الحاضر فيبقي عليه ثمانية يتبع بها فتوضع تلك الاثنان بعد العشرة الخاصة فتقسم الاثنان عليها فيخرج جزء سهمها خمسا فيضرب فيه ما يبد كل في الحاصة فيخرج لكل ابن ثلاثة أخماس والمدبر خمس فيجتمع خمس المدبر الاربعة التي أخذها من الحاضر فتنسب جماعتها للخمسة التي له من جملة التركة لانه قدر قيمته فتكون أربعة أخماس وخمس الخمس الباقي فيعتق منه ذلك وترق أربعة أخماس خمسة في الحال للابناء الصغار ويتبع المدين بأربعة أخماس المثلث التي هي قيمة مارق منه ويجمع لكل من الابناء الصغار من قسمة الحاضر والحاصة اثنان وثلاثة أخماس يأخذها مارق من المدبر وباقي الحاضر واذا طرح جملة ذلك من الخمسة التي كانت لكل في جملة التركة بقي له اثنان وخمسان يتبع بها المدين هكذا

٨	١٥	١٢	٢٥	٥	٤	
	د	٢	٥	١	١	ابنا
٢	٣	٢	٥	١	١	ابنا
٢	٣	٢	٥	١	١	ابنا
٣	٣	٢	٥	١	١	ابنا
٢	٨	٤	٥	١		مدبرا

فاذا أخذوا من عنده تلك الثمانية الباقية عليه سلم المدبر أربعة أخماس المثلث التي تنوبه منها للابناء الثلاثة فيأخذ من عندهم ما يساوي ذلك من نفسه فيعتق كله والله أعلم فافهم جميع ما ذكرته لك من التقسيم العجيب والعمل الغريب وقس على ذلك كلما بدالك \* ويستفاد من ذلك ان المسئلة اذا كان فيها مدبر لا يمكن فعلها لاربابها الا بعد

تقديم جميع التركة ومعرفة جملة قيمتها مع الديون والله التوفيق \* ثم قال أصلحه الله

### ﴿عَمَلُ تَصْحِيحِ مَسَائِلِ الْمُنَاسَخَاتِ﴾

فاقول في تفسير ذلك هذا الكلام الآتي باب في بيان تصحيح مسائل المناسخات وهي جمع مناسخة مفاعلة من النسخ وهولغة الازالة والابطال والنقل وقيل مشتقة من الناسخ الذي هو كونه حال بعد حال ومنه الناسخ والمنسوخ وحقيقتها في الاصطلاح كما قال ابن يونس هي أن يموت ميت بموت من مال واحد قبل أن يقسم وسمي بذلك لان موت الاول يقتضي أن يقسم المال على أجزاء وموت الثاني يبطل ذلك ويقتضي أن يقسم على مقدار آخر من الاجزاء \* واعلم ان هذا الباب هو أهم أبواب الاعمال بعد معرفة فقه الفرائض اذ

لا يخلو غالب المسائل من موت بعض الورثة قبل قسمة مال الهالك الاول وانما آخر هذا الباب عن باب الوارث المفقود والصلح والاقرار والتنازع في الاستملاك وعمل الوارث المشكل والوصية لان الذين استحقوا فيها مال الميت بما ذكر لم يمت واحد منهم فينتقل عنه حقه الى غيره وهذا الباب موضوع لما اذا مات قبل القسمة بعض من يستحق مال الهالك الاول بارث أو صلح أو اقرار أو وصية أو نحوها فينتقل حظه الى مستحقه بارث أو غيره أيضا ثم أشار الناظم لحقيقة المناسخت في الاصطلاح مع طلبه من المسائل بل أخذ جميع اقسامها منه بقوله

﴿ وَفَاةٌ وَارِثٌ قُبَيْلَ الْقِسْمَةِ \* لِمَا لِيُورِثُ مِنَ التَّرِكَةِ ﴾

﴿ هِيَ الْمُنَاسَخَةُ فِي اصطِلَاحٍ \* فَهَآكَ أَقْسَامُهَا يَا صَاحِبِ ﴾

فاقول في تفسير ذلك وفاة وارث متحد او متعدد او منزل منزله كفر به وموصى له ومتملك حق غيره شائما بهبة أو عوض قبيل القسمة لما كان لمورثه من التركة هي المناسختات في اصطلاح أهل هذا الفن \* وهذا الرسم قريب لقول ابن الحاجب هي أن يموت أحد الورثة قبل القسمة ولقول ابن شاس هي أن يموت مورث ثم يموت بعض ورثته قبل قسمة تركته اه وأحسن ما يقال في حقيقتها هي أن يموت حر عن مال ثم يموت بعض مستحق ماله بارث أو صلح أو اقرار أو وصية قبل قسمة ماله وان ترك غير الميت الاول مالا لم يرثه من الاول فلا يضم الى مال الاول فيقسم المجموع على الجامعة الاخيرة بالمعمل المعروف في المناسختات بل يقسم كل من المالين لاربابه على حدته كما سيأتي أو يستعمل في ذلك عمل آخر ستأتي الإشارة اليه آخر الباب ان كان للمالان من نوع واحد مثلاً \* فهناك يا صاح أي. فنخذ مني يا صاحبي أقساما لها أي مسائل المناسختات \* أحدها أن يورث كل واحد من الميتين أو أكثر بالتعصيب فقط وكان ورثة الميت الآخر جميع بقية ورثة الميت الاول \* والثاني أن يرث الميت الاول أهل تعصيب وأهل فرض ويرث الثاني بقية عصبة الاول بالتعصيب أيضا دون من ورث الاول بالفرض \* والثالث أن يختلف ورثة الميتين ويختلف وجه ميراثهم وفي هذا القسم أنواع سيأتي محل بيانها وقد أشار الى القسمين الاولين بقوله

﴿ فَإِنْ يَكُنْ وَرَآثُ كُلِّ عَصَبَةٍ \* وَوَرِثَ الثَّانِي بَاقِيَ الْعَصَبَةِ ﴾

﴿ أَوْ كَانَ وَرَآثُ الَّذِي تَقَدَّمَ \* عَصَبَةً وَأَهْلَ فَرَضٍ عُلَمَا ﴾

﴿ وَكَانَ إِرْثُ الثَّانِي بِالتَّعْصِيبِ \* لِعَاصِبِ الْأَوَّلِ فِي التَّوْحِيدِ ﴾

﴿ فَعَدَّ ثَانِيًا كَأَنَّ لَمْ يُخْلَقِ \* ثُمَّ أَقْسِمَ الْمَالُ لَنْ كَانَ بَاقِي ﴾

فاقول في تفسير ذلك فان يكن وارث كل من الميتين أو الاموات قبل قسمة التركة عصبة وقد ورث جميع باقي هؤلاء العصبة بالتعصيب الميت الثاني والثالث فاكثر ان اكثر فيهم الموتى كما اذا مات شخص عن خمسة بنين أو غيرهم من سائر العصبة ولم يقسم ماله حتى اين عن اخوته الاربعة ثم ثان عن أخوته الثلاثة ثم ثالث

عن أخويه \* أو كان وارث الشخص الذي تقدم موته عصبة وأهل فرض معلوم وقد كان ارث الذي الثالث بالتعصيب فقط حاصلًا لباقي عاصب الاول الميت الاول في ترتيب الوفاة سواء كان الميت الثاني منهم صاحب فرض يرثه جميع عصبة الاول بتعصيب كما اذا مات رجل عن زوجة وبنتين منهن ماتت الزوجة عن أبنائها المذكورين أو كان ذلك الثاني أحد العصبة الذين لا يرثهم صاحب ذلك الفرض كما اذا ترك الميت الاول أهل فرض متحد أو متعدد مع عصبة لا يرثهم أهل ذلك الفرض المتحد أو المتعدد ولم يقسم ماله حتى مات بعض العصبة عن بقية مشاركيه في العصبة فقط كما لو ماتت امرأة عن زوج وخمسة بنين من زوج سابق ولم يقسم ماله حتى مات ابن عن أخوته الاربعة ثم ثان عن أخوته الثلاثة ثم ثالث عن أخويه فعد أيها الطالب في القسمين معا ميتا ثانيا وكل من مات بعده عن من ذكر كانه لم يمت في الدنيا ثم اقس جميع مال الهالك الاول لمن كان باقيا في الحال من ورثة الاول فاقسم حصة المال حينئذ في مثال القسم الاول لابني الهالك الاول نصفين واقسم حصة في مثال القسم الثاني لزوج وابنتين واعط للزوج الربع واقسم الباقي لابنتين نصفين ولا تحتاج في القسمين للذكورين الى العمل الآتي المطرد في سائر الاقسام من تصحيح كل مسئلتين وجامعتهما الى آخر الاموات اذ لا فائدة في التطويل مع امكان الاختصار ولو استعملت فيها العمل الآتي ثم تختصر الجامعة الاخيرة فرد حظوظ أربابها الى أقل أوقافها لكان مثال العاملين واحدا مع ضرب المشقة بلا فائدة \* ثم أشار الناظم الى عمل القسم الثالث الذي لا بد فيه من تصحيح مسألة كل من الميتين ثم جامعتها بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ مِيرَاثُ كُلِّ مِنْهُمَا \* عَلَى خِلَافٍ مَا ذُكِرَتْ مُحْكِمًا﴾  
 ﴿فَصَحَّحْ مَسْئَلَةَ السَّابِقِ \* وَبَعْدَهَا مَسْئَلَةَ لِأَحَقِّ﴾  
 ﴿فَانْظُرْ سِهَامَ مَيِّتٍ فِي السَّابِقَةِ \* مَعَ الَّذِي تَصِيحُ مِنْهُ اللَّاحِقَةُ﴾  
 ﴿هَلِ الْمُوَافَقَةُ بَيْنَ دَيْنٍ \* أَوْ الْبَيَانَةُ دُونَ مَيِّتٍ﴾  
 ﴿فَإِنْ تَوَافَقَا فَوْقَ الثَّانِيَةِ \* أَضْرِبْ بِهَا تَصِيحُ مِنْهُ الْآخِرَةِ﴾  
 ﴿تَبْدُلُكَ الثَّالِثَةُ الْمُسَوْدَةَ \* جَامِعَةً كَلِمَتَيْهَا مُفِيدَةً﴾  
 ﴿لَا هَلْ الْأُولَى أَضْرِبُ بِوَقْفٍ مُنْتَسِبٍ \* إِلَى الْأَخِيرَةِ فَيَبْدُوا مَا طَلِبُ﴾  
 ﴿وَأَضْرِبْ لِأَرْبَابِ الْأَخِيرَةِ مَعًا \* فِي وَقْفٍ سَهْمُ الْهَالِكِ الثَّانِي أَسْمَاءُ﴾

فاقول في تفسير ذلك وان يكن ميراث ورثة كل واحد منها أي من الميت الاول والثاني على خلاف أي على غير التفصيل الذي ذكرته حالة كوني محكما له أي متقنا له وذلك بان يرث الثاني غير بقية ورثة الاول أو يرثه بقية ورثة الاول مع غيرهم أو يرثه بعض بقية ورثة الاول فقط غير الوجه الذي ورثوا به الاول من فرض أو تعصيب أو يرثه جميع بقية ورثة الاول بالفرض الذي ورثوا به الاول كما اذا ماتت امرأة عن زوج وثلاث أخوات شقائق ولم يقسم ماله حتى ماتت إحدى الشقائق عن ذلك الزوج الذي تزوجها

بعد موت اختها وعن شقيقتها المذكورتين فصصح أيها الطالب في جميع تلك الأنواع ومسألة لورثة الميت السابق منها على ما يقتضيه ما تقدم ولن كان فيها وارث مفقود أو صلح أو اقرار أو تنازع في الاستهلاك أو وارث مشكل أو وصية فتصحیحها يكون بالاتيان بجامعة كما تقدم في أبوابها وصحح بعدها مسألة أخرى للآحق أى لورثة التابع للاول كان ذلك الثاني وارث للاول أو مقرأ به أو مرضي له أو متمسكا من غيره شائما وإن كان فيها أيضا مثل ما ذكر فتصحیحها يكون بالاتيان بجامعة كما تقدم عمل ذلك في أبوابه فانظر بعد تصحيحها سهام ميت ثان في المسألة السابقة أى الاولى حقيقة أو حكما كجامعة مثل ما ذكر مع العدد الذى تصح منه المسألة اللاحقة أى التابعة للاولى وهى الثانية أو حكما كجامعة مثل ما ذكر هل الموافقة بشيء من الاجزاء الصحيحة أو بجزء أصم حاصلة بين هذين العددين المذكورين أو المبينة التى هى عدم الاشتراك فى شيء من الاجزاء الصحيحة هي الحاصلة بينهما دون وجود مين أى كذب فى حصول ذلك ولا تنظر بينهما بمائل ولا بتداخل اكتفاء عنهما بالتوافق الذى هو أعم منهما اذ لا يوجد ان دونه كما يوجد هو دونهما فان توافقا أى سهام الميت الثانى وما صحت منه المسألة الثانية بشيء من الاجزاء الصحيحة ويراعي فى ذلك أقل الاجزاء الصحيحة التى وقع اشتراكها فيها سواء كان سهام الميت الثانى منقسما على المسألة الثانية التى هى مسألة ورثته. لكون سهامه مثلها أو مثليها أو أمثالها أو غير منقسم على غيره يكون موافقا للذى انقسم عليه دائما واستعمال التوافق فى الجميع أحسن لظهور جزء سهم كل من المسئلتين فى محل التوافق الذى هو أعم من المائل والتداخل اللذين يحصل معهما انقسام سهام الميت الثانى على مسئلته ولذلك لم نجعل انقسام سهام الميت الثانى على مسئلته نوعا مستقلا كما فعل أهل هذا الفن اذ لا فائدة فى تكثير الأنواع التى كان مثال عملها لا يختلف أبدا فاضرب أيها الطالب حين حصل التوافق بينهما ولو مع الانقسام لوفق المسألة الثانية فى العدد الذى تصح منه المسألة الماضية أى الاولى تبد أى تخرج لك بذلك الضرب المسألة الثالثة المقصودة عند وارث الميتين حال كونها جامعة أجزاء كليهما أى أجزاء كل من الاولى والثانية مفيدة لما ظليه وأنها من الاجزاء للورثة بلا انكسار واضرب اذا أردت قدر سهام كل وارث من تلك الجامعة لاهل المسألة الاولى ما يديهم فى وفق منتسب الى المسألة الاخيرة من الاولين لكون ذلك الوفاق مأخوذا من تلك الثانية فيوضح على الاولى فيبدوا أى فيخرج بذلك الضرب ما طلب اخراجه لاهل الاولى واضرب لارباب المسألة الاخيرة من الاولين معا أى اضرب لهم جميعا ما يديهم فى وفق سهام الهالك الثانى من الاولى بعد وضعه فوق الثانية واجمع لمن ورث فى المسئلتين خارجيه فيخرج لكل واحد سهمه من الجامعة ثم اجمع الاعداد الموضوعة قدامهم يخرج مثل الجامعة ان صح حملك وان لم يخرج مثلها بعد عملك حتى يخرج لك مثلها اسمع أيها الطالب ذلك متى واعمل به \* مثال التوافق مع المائل المستلزم للانقسام من ترك زوجة وبناتمن غيرها وعمما ولم يقسم ماله حتى جاءت البنت عن زوج وابن فصصح الاولى من ثمانية والثانية من أربعة ثم انظر بين الاربعة التى هى سهام الهالكة والمسألة الثالثة التى هى أربعة تجد بينهما توافقا بالربيع فاضرب الواحد الذى هو ربع الثانية فى الاولى تخرج لك الجامعة ثمانية واضرب لاهل الاولى فى وفق الثانية ولاهل الثانية فى وفق سهام الميت الثانى الذى كان له فى الاولى يخرج للزوجة واحد ولأم ثلاثة والزوج واحد وللبن ثلاثة هكذا

٨	٤		٨	
١			١	زوجة
		٢	٤	بنات
٣			٣	عم
١	١	زوجا		
٣	٣	ابنا		

ومثال التوافق مع انقسام سهام الثاني على مسئلته لدخول المسئلة تحت السهام من ترك زوجة وبناتمن غيرها وأخا لأب ولم يقسم ماله حتى ماتت البنت عن زوج وعمها المذكور فصحيح الاولى من ثمانية والثانية من اثنين ثم انظر بين الاربعة التي سهام الميت الثاني ومسلته التي هي اثنان تجدد بينهما توافقا بالنصف فاضرب الواحد الذي هو نصف الثانية في

الاولى تخرج لك جامعتهم ثمانية واضرب لاهل الاولى في الواحد وفق الثانية ولاهل الثانية في اثنين وفق سهام الميت يخرج للزوجة واحد وللزوج اثنان ويجمع الالاف من المسئلتين خمسة هكذا

٨	٢		٨	
١			١	زوجة
		٢	٢	بنات
٤	١	٥	٥	اخا
٣	١	زوجا		

ومثال التوافق مع دخول سهام الثاني تحت مسئلته من تركت زوجا وابنا وبنات من غيره ولم يقسم ماله حتى مات الابن عن أخته الشقيقة المذكورة وزوجة وبنت فصحيح الاولى من أربعة والثانية من ثمانية ثم انظر بين سهام الميت الثاني ومسلته تجد بينهما توافقا بالنصف فاضرب نصف الثانية في الاولى تخرج لك جامعتهم ستة عشر واضرب لاهل الاولى في نصف الثانية ولاهل الثانية في نصف سهام الميت الثاني يخرج للزوج أربعة ويجمع للبنات سبعة ويخرج للزوجة واحد ولبنات الهالك الثاني أربعة هكذا

١٦	٨		٤	
٤			١	زوجا
		٢	٢	بنات
٧	٣	١	١	اخا
١	١	زوجا		
٤	٤	بنات		

ومثال التوافق دون التماثل والتداخل من ترك زوجة وبنات منها وعمها ولم يقسم ماله حتى ماتت البنت عن أمها المذكورة وعن زوج وأخ لام فصحيح الاولى من ثمانية والثانية من ستة ثم انظر بين الاربعة التي هي سهام الميت الثاني ومسلته هي ستة تجد بينهما توافقا بالنصف فاضرب نصف الثانية في الاولى تخرج لك جامعتهم أربعة وعشرين فاضرب لاهل الاولى في نصف الثانية ولاهل الثانية في

نصف سهام الميت الثاني واجمع لمن ورت فيهما معا خارجين يجمع للزوجة منهما سبعة ويخرج لاهم تسعة وللزوج ستة وللأخ اثنان هكذا

٢٤	٦		٨	
٧	٢		١	زوجة
		٢	٤	بنات
٩			٣	عم
٦	٣	زوجا		
٢	١	اخا		

وقس على تلك الامثلة نحوها ولا تستعمل في ذلك الاعمال التوافق الذي يراعي فيه أقل الاجزاء التي وقع فيها اشتراك سهام الميت الثاني ومسلته اذ ذلك أسهل عليك من نوع الانقسام الذي يجعله أهل هذا الفن نوعا مستقلا ولا يذكر فيه جزء السهم الذي تستخرج به السهام من الجامعة ولا أن تقسم الجامعة على الاولى فيخرج جزء سهمها ثم تضرب به في سهام الهالك الثاني وتقسيم الخارج على الثانية فيخرج سهمها ثم أشار الناظم لعمل التباين بقوله

﴿وَإِنْ تَبَايَعَا فَأَجْرُ التَّابِعَةِ \* فِي عَدَدِ الْأُولَى فَتَبَدُّوا الْجَامِعَةَ﴾  
 ﴿وَاجْعَلْ عَلَى الْأُولَى جَمِيعَ الثَّانِيَةِ \* وَاجْعَلْ سَهَامَ الثَّانِي فِي فَوْقِ الثَّانِيَةِ﴾  
 ﴿وَاضْرِبْ بِمُجْزِءِ سَهْمِ كُلِّ مَسْئَلَةٍ \* لِكُلِّ وَارِثٍ بِهَا مَا كَانَ لَهُ﴾  
 ﴿وَاجْمَعْ لِمَنْ وَرَثَ فِيهِمَا مَعًا \* سَهْمِيهِ وَاجْعَلْ بَعْدَهُ مَا اجْتَمَعَا﴾

فاقول في تفسير ذلك وان تباين سهام الميت للثاني والعدد الذي تصح منه المسئلة الثانية أى لم يشتركا في شىء من الاجزاء الصحيحة ولو في الاجزاء الصم التي أولها أحد عشر فاجر أى فاضرب أيها الطالب جملة المسئلة التابعة للاولى في عدد المسئلة الاولى فتبسط أى فتخرج لك بذلك الضرب المسئلة الثالثة الجامعة لاجزاء الاولين واجعل على المسئلة الاولى جميع المسئلة الثانية للاولى وهى الثانية لتكون جزء سهمها واجعل سهام الميت الثانى قبل تمام وقافته فوق المسئلة الثانية لتتكون جزء سهمها واضرب بعد ذلك في جزء سهم كل مسألة من الاولين اسكل وارث فيها ما كان له أى للوارث في تلك المسئلة واجعل لمن ورث في احداها فقط ما خرج له قدامه في جدول الجامعة واجمع لمن ورث في المسائلين معا أى جميعا سهميه الخارجين له واجعل ما اجتمع منهما بعده في جدول الجامعة \* ثم اجمع الاعداد الموضوعه قدامهم يخرج لك مثل الجامعة ان صح عملك وان لم يخرج مثلها وبعد عملك حتى يخرج مثلها \* مثال ذلك من تركت زوجا وأما وابنين من ذلك الزوج ولم يقسم مالهسا حتى مات أحد الابنين عن أبيه وجدته للام المذكورين وعن زوجة وابن وبنت فصصح الاول من أربعة وعشرين بعد أن كان اصلها من اثني عشر فوقع فيها انكسار السبعة على اثنين انكسار التباين فيضرب عدد الرءوس في الاصل وصصح الثانية من اثنين وسبعين بعد أن كان أصلها من أربعة وعشرين فوقع فيها انكسار ثلاثة عشر على ابن وبنت انكسار التباين فاضرب عدد الرءوس في الاصل ثم انظر السيمة التي هى سهام الميت الثانى مع مسائلته التي هي اثنان وسبعون تجد بينهما تباينا فاضربت جملة الاثنين والسبعين التي هي الثانية في عدد الاول التي هي الاربعة والعشرون تخرج لك جامعتهما ثمانية وعشرين وسبعمائة والف واجعل جملة الثانية جزء سهم الاول واجعل السبعة التي هي جملة سهام الميت الثانى جزء سهم الثانية واضرب لكل واحد ماله في كل مسألة في جزء سهمها واجمع لمن ورث فيهما معا خارجيه في جدول الجامعة يجتمع الزوج منها ستة عشر وخمسمائة وللأم اثنان وسبعون وثلاثمائة ويخرج للابن من الاول أربعة وخمسمائة وللزوج ثلاثة وستون وللان من الثانية اثنان وثمانون ومائة

وللميت أحد وتسعون هكذا

١٧٢٨	٧٢	٢٤		٢٤	١٢	
٥١٦	١٢	٤	ابا	٦	٣	زوجا
٣٧٢	١٢	٤	جدة	٤	٢	أما
			ت	٧	٧	ابنا
٥٠٤				٧		ابنا
٦٣	٩	٣	زوجه			
١٨٢	٢٦		ابنا			
٩١	١٣	١٣	بنتا			

\* واعلم أن أصل كل مسألة وقع فيها الانكسار لا يجعل أولى ولا ثانية في المناسخات ولذلك لا يضمه في القرينة بعض المولدين وانما يضع فيه العدد الذى لا انكسار فيه على الورثة فالعدد الذى ظهر لكل واحد ما يستحقه منه هو الذى يجعل في المناسخات أولى وثانية فاذا كان حينئذ في ورثة الميت الاول مفقود

وفي ورثة الثاني. مفقود أيضا هو الاول أو غيره فلا بد أن تصحح مسألة ورثة الاول على تقدير حياة المفقود منهم وأخرى على تقدير موته قبله ثم جامعتهما كما تقدم فتكون هذه الجامعة أولى في المناسختات ثم صحح مسألة ورثة الثاني على تقدير حياة المفقود منهم وأخرى على تقدير موته قبله ثم جامعتهما كما تقدم في باب المفقود فتكون هذه ثانية في المناسختات ثم تستخرج جامعة الجامعتين المذكورتين بالنظر بين سهام الميت الثاني التي قبل تآوفاه وبين الجامعة الثانية التي هي مسألة ورثته بالتوافق والتباين وإذا صالح ورثة الميت الاول واحدا منهم في جميع حظه على أن يكون بينهم على عدد رؤوسهم وصالح ورثة الميت الثاني واحدا منهم في جميع حظه على أن يكون بينهم على عدد رؤوسهم فلا بد أن تصحح مسألة جميع ورثة الاول ثم الثانية من عدد رؤوس المصالحين ثم جامعتهما بالعمل المتقدم في الصالح فتكون هذه الجامعة أولى في المناسختات ثم صحح مسألة جميع ورثته ثم ثانيتهما من عدد رؤوس المصالحين ثم جامعتهما بالعمل المتقدم في باب هذه الجامعة أولى في المناسختات ثم تستخرج جامعة الجامعتين المذكورتين بالنظر بين سهام الميت الاول بوارث وأقر أحد ورثة الميت الثاني بوارث آخر فلا بد أن تصحح مسألة ورثة الاول على الانكار ثم أخرى على الاقرار ثم جامعتهما بالعمل المتقدم في باب الاقرار فتكون هذه الجامعة أولى في المناسختات ثم تستخرج جامعة الجامعتين بالعمل المذكور في المناسختات وإذا أقر أحد ورثة الميت الاول باستهلاك مولود وارت فصدقه بعضهم دون بعض ثم مات من تحقق حياته منهم قبل القسمة فأقر أحد ورثة هذا الثاني باستهلاك مولود وارت آخر فصدقه بعضهم دون بعض فلا بد أن تصحح مسألة ورثة الميت الاول على انكار الاستهلاك ثم ثانية على الاقرار بالاستهلاك والتصديق ثم ثالثة على وفاة المستهل \* ثم تصحح الرابعة التي هي جامعة لجميع ما قبلها بالعمل المتقدم في باب الاستهلاك فتكون هذه الجامعة أولى في المناسختات \* ثم تصحح مسألة ورثة الميت الثاني بعد تحقق حياته على انكار الاستهلاك ثم ثانية على الاقرار به والتصديق ثم ثالثة على وفاة المستهل \* ثم رابعة هي جامعة للمسائل الثلاث قبلها بالعمل المتقدم في باب الاستهلاك أيضا فتكون هذه الجامعة ثانية في المناسختات \* ثم تستخرج جامعة الجامعتين بالعمل المذكور في المناسختات \* مثال المناسختات في مسائل الاستهلاك الذي صعب عمله من ترك زوجة حاملا وابنتين وبنتا فوضعت أبناء آخر فماتت في الحين فأقر أحد الابنين باستهلاكه فصدقه أمه فقط ولم يقسم ماله حتى مات الابن المقر باستهلاك المولود عن أمه وأخويه المذكورين وعن زوجة حامل فوضعت بنتا فماتت في الحين فأقرت البنت الاولى باستهلاكها فصدقها أخوها الباقي وأم البنت الاخيرة دون أم الهالك الثاني التي لا منتفعة لها ولا مضرة في استهلاكها \* فان أردت عملها فصحح الاولى من أربعين لاجل الانكسار بعد أن كان أصلها ثمانية وأعطى لكل وارث حظه منها \* ثم مسألة استهلاك الابن من ثمانية وأعطى منها لغير المنكرين حظوظهم \* ثم مسألة وفاة المستهل عن أمه وأخوته الثلاثة من ستة وأعطى منها لكل من المقر والمصدقة له حظه \* ثم انظر بين سهام المستهل الهالك والستة التي هي مسألة ورثته تجدد بينهما توافقا بالنصف فاضرب نصف الستة في الثمانية قبلها يخرج لك أربعة وعشرون فزطها منزلة مسألة الاقرار وقابل بينهما وبين الاربعين التي هي الانكار تجدد بينهما توافقا بالثمن فاضرب ثمن أحدها في كامل الاخرى يخرج لك جامعة تلك المسائل الثلاث عشرين ومائة فاقسمها على كل من الاوليين يخرج جزء سهم الاولى ثلاثة وجزء سهم الثانية خمسة عشر ثم اضرب هذه الخمسة عشر فيما بيد المستهل واقسم الخارج على المسئلة الثالثة يخرج جزء سهمها خمسة واضرب للزوجة المصدقة ماله في الانكار في جزء سهمها يخرج لك خمسة عشر ولا تضرب لها في الاقرار ووفاة المستهل لانها منتفعة باستهلاكه مع وفاته

لا متضررة واضرب الابن المقر الذي يتضرر باقراره بذلك في جزء سهم الاقرار وفي جزء سهم وفاة المستهل  
يجمع له منهما أر بعون فادفعها له وقد كان له من الضرب في جزء سهم الانكار اثنان وأربعون فقد انتقص  
له باقراره اثنان فزدهما لاهمه يجمع لها سبعة عشر ويبقى من العشرين التي تدعيها في الاقرار وفاة المستهل  
ثلاثة عند المنكرين واضرب الابن والبنات المنكرين في جزء سهم الانكار يخرج للابن اثنان وأربعون  
والبنات احدى وعشرون واجمع جملة ذلك يجمع لك عشرون ومائة واجمل هذه الجامعة التي ظهر فيها  
ما يستحقه كل واحد مسألة أولى في المناسحات ثم صحح مسألة ورثة الميت الثاني الذي أقر باستهلاك الابن  
من ستة وثلاثين لاجل الانكسار بعد ان كان أصلها اثني عشر واعط منها لكل وارث حظه ثم مسألة  
استهلاك البنات من اثنين وسبعين لاجل الانكسار بعد ان كان أصلها أربعة وعشرين واعط منها لغير الام  
المنكورة ثم مسألة وفاة المستهلة عن أمها وعمها المذكورين من ثلاثة ثم انظر بين سهام المستهلة الهالككة  
ومسألة ورثتها نجد بينهما توافقا بالثلث فاضرب الواحد الذي هو ثلث مسألة ورثتها في المسألة قبلها  
يخرج لك اثنان وسبعون فنزلها منزلة مسألة الاقرار وقابلها مع الستة والثلاثين التي هي الانكار نجد بينهما  
توافقا فاستغنينا بأكبرهما واجعلها جامعة للمساكن الثلاث قبلها ثم اقسم هذه الجامعة على كل من الستة والثلاثين  
والاثنيين والسبعين قبلها يخرج جزء سهم أولاهما اثنين وجزء سهم ثمانية واحد واضرب هذا الواحد  
فيما بيد المستهلة واقسم الخارج على الثلاثة مسألة ورثتها يخرج جزء سهمها يخرج لها اثني عشر الزوج  
ثمانية واضرب المقررة ماله في جدول الاثنين والسبعين في جزء سهمها يخرج لها خمسة فادفعها لها وقد  
كان لها من الضرب في جزء سهم الانكار أربعة عشر فقد انتقص لها باقرارها تسعة وقد كان المصدق  
بطلت من الاقرار وفاة المستهلة أربعة وثلاثين وبقي له تمامها ستة وأم المستهلة تطلب منهما أيضا  
احدى وعشرين وبقي لها لاستهلاكها ثلاثة ومجموع ما بقي لتمام حظيها تسعة وهي مثل ما نقصه الاقرار  
للمقر فوجد حينئذ اثني تلك التسعة للاج وثلاث لأم المستهلة يجمع للاج أربعة وثلاثون ولتلك الأم أحد  
وعشرون واجمل هذه الجامعة التي ظهر لكل واحد من ورثة الهالك الذي ما يستحقه مسألة ثانية في  
المناسحات فقابل حينئذ بين الاربعين التي هي سهام الهالك بعد تحقق حياته وبين الاثنين والسبعين الاخيرة  
نجد بينهما توافقا بالثمن فاضرب التسعة التي هي ثمن الاخيرة في الاولى التي هي عشرون ومائة يخرج لك  
جامعة الجميع ثمانين وألفاً واضرب لاهل الاولى في التسعة ثمن الثانية ولاهل الثانية في الخامسة ثمن سهم  
الميت الثاني واجمع لمن ورث فيها خارجه في جدول جامعة الجميع يجمع للزوجة الاولى ثلاثة عشر ومائتان  
والابن ثمانية وأربعون وخمسمائة والبنات مائتان وأربعة عشر وللزوجة الثانية خمسة ومائتان هكذا

١٠٨٠	٧٢	٣	٧٢	٣٦	١٢٠	٦	٨	٤٠	
٢١٣	١٢			٦	١٧	١	١	٥	زوجة
				٦	٤٠	٢	٢	١٤	ابنا
٤٤٨	٣٤	٢	١٠	ص	١٤	اختاش		١٤	ابنا
٢١٤	٤		٤	ق	٢١	اختاش		٧	بناتا
						ت	٢		بابن مستهل
١٠٤	٢١	١	٩	ص	٩				زوجة
			٦	مستهلة					

ولك أن تصحح المسئلة على ثبوت استهلاك تلك البنت حيث اتفق عليه من يتضرر به \* وإذا كان في ورثة الميت الاول خني مشكل وفي ورثة الثاني مشكل أول أو غيره فلا بد أن تصحح مسئلة ورثة الميت الاول على تقدير كون المشكل منهم فذكرنا ثم ثانياً على تقدير كونه أنثى ثم جامعتهما بالعمل المتقدم في باب الخني المشكل فتكون هذه الجامعة أولى في المناسختات ثم تصحح مسئلة ورثة الثاني على تقدير كون المشكل منهم ذكرنا ثم ثانياً على تقدير كونه أنثى ثم جامعتهما بالعمل المتقدم في باب الخني المشكل فتكون هذه الجامعة ثانية في المناسختات ثم تستخرج جامعة الجامعتين بالعمل المذكور في المناسختات وهذا لا يحتاج إلى التمثيل لأن وجود المشكل نادر ولولا وجود أحكامه في الكتب المتداولة لترك ذكره بالكلية \* وإذا أوصي الميت الاول بجزء شائع لاجني ثم أوصي الميت الثاني بشائع أيضاً لاجني فلا بد أن تصحح مسئلة ورثة الميت الاول ثم تجعل بعدها مقام وصيته ثم تصحح جامعتهما بالعمل المتقدم في باب الوصية فتكون هذه الجامعة أولى في المناسختات ثم تصحح مسئلة ورثة الميت الثاني ثم تجعل بعدها مقام وصيته ثم تصحح جامعتهما بالعمل المتقدم في الوصية فتكون هذه الجامعة ثانية في المناسختات ثم تستخرج جامعة الجامعتين بالعمل المذكور في المناسختات وقد تقدمت الإشارة لهذا العمل في باب الوصية مع التمثيل أو ما يفهم منه المقصود ليعاين عليه وليكثر اجتماع الوصايا مع المناسختات تمرضت العمل ذلك في باب الوصية دون الابواب السابقة على الوصية فافهم تلك الفوائد التي لا يتعرض لبيانها أهل هذا الفن مع الاحتياج لبيانها \* ثم أشار الى عمل المناسختات اذا كان فيها ميت ثالث فأكثر بقوله

﴿وَإِنْ يَمُتْ ثَلَاثٌ أَيْضًا فَاجْمَعَا \* جَامِعَةً أُولَى وَصَحَّحَ مَا تَلَا﴾

﴿وَاسْتَخْرِجِي جَامِعَةً كَمَا ذُكِرَ \* ثُمَّ كَذَا إِلَى تَمَامِ مَنْ قُبِرَ﴾

فأقول في تفسير ذلك أي وإن يمت شخص ثالث أيضاً وارث للهلك الاول فقط أو الثاني فقط أو لها معا أو كان له جزء شائع بكسب أو اقرار أو وصية في مال الاول الذي لم يقسم فأجعل أمها الطالب مسئلة جامعة للاولين مستخرجة بالعمل السابق مسئلة أولى بالنسبة الى الميت الثالث لاجتماع الاولين فيها وصحح ما تلاها أي مسئلة ورثة الميت الثالث التي تيمت تلك الاولى واستخرجن جامعة لها كما ذكرنا أي استخراجاً مثل الاستخراج الذي ذكر في البيت الثاني في العمل السابق ثم افعل كذا أي مثل العمل المذكور لكل من مات قبل القسمة ممن له جزء شائع في مال الاول بارت أو غيره الى تمام مسائل من قبر أي دفن أي الى آخر من مات ممن له حق في مال الاول الذي لم يقسم فتكون الجامعة الاخيرة مسئلة للاحياء في الحال وهذا اذا كان وارث الميت متقددا ولم يمرض لك في ذلك أحد القسمين السابقين في أول الباب فان كان وارثه واحداً فأجمله قبل سهام موروثه يقوم مقامه في أخذه وإن عرض لك أحد القسمين المذكورين في أثناء القرينة فأجمله من لا فائدة في وضعه كأنه لم يخاف في الدنيا كما تقدم \* مثال تعدد الموتى قبل القسمة ما اذا ماتت امرأة عن مال وترك زوجاً وأماً وأختاً شقيقة وأخاً لأم ولم يقسم مالها حتى مات ذلك الزوج عن زوجته التي هي الشقيقة المذكورة تزوجها بعد وفاة الاولى وعن أم وأب وابن من مستولده ثم ماتت أم صاحبة المال قبل قسمة ذلك المال عن بنتها وابنها المذكورين في الاول \* ثم مات قبل قسمته أيضاً ابن زوج صاحبة المال عن زوجته وابن ابنه المذكورين في الثانية وقد أوصي في

حياته لزيد ثلث ماله \* ثم مات قبل قسمته أيضا الموصي له المذكور عن زوجة وابن قطب منك الباقيون أن تقسم لهم مال المالك الأولى فصحيح حينئذ المسئلة الأولى بعولها من ثمانية والثانية من أربعة وعشرين وجامعتها من أربعة وستين \* ثم اجعل هذه الجامعة أولى وصحح مسئلة ورثة الثالث التي تليها من ثلاثة وجامعتها من اثنين وتسعين ومائة ثم اجعل هذه الجامعة أولى وصحح التي تليها من ثمانية واجعل بعدها الثلاثة التي هي مقام الوصية وصحح بعدها جامعة الارث والايتياء من اثني عشر وقابل بين هذه الاثني عشر وسهام الميت الذي كان قبل تاء وفاته تجد بينهما توافقا بنصف السدس فاضرب الواحد الذي هو نصف سدس الثانية في الأولى تخرج لك جامعة لجميع ما تقدم اثنين وتسعين ومائة \* ثم اجعل هذه الجامعة أولى وصحح مسئلة ورثة الموصي له التي تليها من ثمانية والجامعة الاخيرة من أربعة وثمانين وثلاثمائة واستخرج جزء كل مسئلة تراه عليها بالعمل السابق واضرب لكل وارث ماله في كل مسئلة في جزء سهمها تخرج له ما يستحقه في كل جامعة كما تراه موضوعا قدامه فتكون الجامعة الاخيرة مسئلة للاحياء في الحال ويكون منها لشقيقة صاحبة المال في ارثها منها ومن زوجها وأما ثمانية وسبعون ومائة ولاخيها لام في ارثه منها ومن أمه ثمانون ولام زوج صاحبة المال في ارثها من ابنها وزوجها ستة وعشرون ولان زوج صاحبة المال في ارثه من أبيه وحده اثنان وتسعون ولزوجته الوصي له واحد ولابنه سبعة هكذا

٣٨٤	٨		١٩٢	١٢	٣	٨		١٩٢	٣	٦٤	٢٤		٨
												ت	٣
										ت	٨		١
									١	٣٧	٣	زوجة	٣
١٧٨			٨٩					٨٩	١	٣٧	٣	زوجة	٣
٨٠			٤٠					٤٠	٢	٨		ابن	١
٢٦			١٣	١		١	زوجة	١٢		٤	٤	اما	
					٢		ت	١٢		٤	٤	ابا	
٩٢			٤٦	٧			ابن ابن	٣٨		١٣	١٣	ابنا	
		ت	٤	٤	١		موصى له						
١	١	زوجة											
٧	٧	ابنا											

وقس على هذا المثال كل ما عرض لك من المسائل التي كثر فيها موت بعض مستحقى المال قبل قسمته وان بلغ الموتي مائة أو أكثر وان اتفق جميع سهام الورثة في بعض المسائل الجامعة في بعض الاجزاء الصحيحة بسبب ارث بعضهم من ميتين أو أكثر مما يحصل به توافق جميع السهام فرد جميع السهام الى أوقافها اختصارا واجعل جملة تلك الاوقاف جامعة وكن مستمرا على العمل السابق الى آخر المناسخات اذ لا فائدة في التصرف في العدد الكثير مع امكان اختصاره والطريقة المذكورة في عمل المناسخات الكثيرة يصح استعمالها في سائر المسائل وهي التي يقتصر عليها الناس اليوم لسهولة عملها على المتدى (تبيينان \* الاول) اعلم ان بعض المتقدمين ذكر في عمل المناسخات طريقة أخرى تعمل فيها فرائض ورثة الموتي دون جامعتهما فاذا كملت عمل لها جامعة واحدة ولكنها مختصة بما وجد فيها شرطان أحدهما أن يكون جميع

الموتى من ورثة المسئلة الاولى والاخر الا يرث ميت متأخر من الوارث الذى مات قبله بل لا بد أن يكون ورثة كل من مات من ورثة الاول احياء في الحال سواء كان ورثة كل ميت غير ورثة الاخرى أو كان فيهم من يرث جميع الموتى \* والعمل فيها اذا وجد الشرطان المذكوران ان تصحح كل مسئلة على حدة \* ثم تنظر سهام كل ميت من المسئلة الاولى مع ما صحت منه مسئلته كما تنظر بين السهام والروس في باب الانكسار فمن وجدت سهامه منقسمة على مسئلته الميزلة ميزلة الروس تركته ومن لم ينقسم سهامه على مسئلته أخرجه بطرق القرىضة وفق مسئلته اسهامه ان وافقته أو جعلتها ان باينته \* ثم تنظر بين الاعداد المخرجات بالمائل والمائل والتوافق والتباين \* ثم بين الحاصل منها والثالث \* ثم كذلك الى آخرها فما خرج فهو جزء سهم المسئلة الاولى فاضربه فيها تخرج لك الجامعة بجميع تلك المسائل واضرب جزء سهم الاولى الموضوع فوقها في سهام كل ميت من الاولى واقسم الخارج على مسئلته يخرج جزء سهمها واضرب لكل وارث ما بيده في جزء سهم المسئلة التي ورث فيها واجمع لمن ورث في مسئلتين أو أكثر يخرج ما يستحقه من تلك الجامعة \* مثال ذلك من ترك زوجة وبنات وأبنتين أحدهما من زوجة هالكة قبله والاخر من مستولدته ولم يقسم ماله حتى ماتت تلك الزوجة عن بنتها المذكورة وزوج وأم وابنتين لاب \* ثم قتل عمدا ابن المستولدة الابن الآخر الذى هو أخوه الاب فاحاط بارثته اخته للاب المذكورة وبنات \* ثم مات ابن المستولدة عن أخته للاب المذكورة وأم وبنات قبل قسمة ذلك المال فصحح حينئذ المسئلة الاولى من أربعين لاجل الانكسار والثانية من أربعة وعشرين لاجل الانكسار والثالثة من ثمانية والرابعة من ستة \* ثم انظر بين سهام كل ابن من الاولى ومسئلته تجد بينهما توافقا بالنصف فاخرج نصف المسئلة الى الطريق أيضا \* ثم قابل بين هذه الاعداد المخرجات تجد الثلاثة والأربعة داخلين في الاربعة والعشرين فاستغن بها واجعلها جزء سهم الاولى واضربه فيها تخرج لك الجامعة ستين وتسعمائة \* ثم اضربه في سهم كل ميت من الاولى واقسم الخارج على مسئلته يخرج سهم الثانية خمسة وجزء سهم الثالثة اثنتين وأربعين \* ثم اضرب لكل وارث ما بيده في جزء سهم مسئلته ارثه \* واجمع للبنت الاولى التي ورثت في جميع المسائل ما خرج لها يجتمع لتلك البنت ستة وستون وأربعمائة ويخرج لزوجة الابن الاولى ثلاثون ولام تلك الزوجة عشرون ولكل واحدة من أخوتي تلك الزوجة خمسة ولزوجة الابن الثاني اثنتان وأربعون ولبنته ثمانية وستون ولام الابن الثاني ستة وخمسون ولبنته ثمانية وستون ومائة هكذا

٤٠	زوجة	٥	ت	٢٤	٨	٦	٩٦٠
١٤	ابنا						
١٤	ابنا						
٧	بناتا	١٢	بناتا	٦	٣	٢	٤٦٦
	زوجة	٦		٤			٣٠
	اما	٤					٢٠
	اخلااب	١					٥
	اختلااب	١					٥
	زوجة	١					٤٢
	بناتا	٤					١٦٨
	اما	١					٥٦
	بناتا	٣					١٦٨

ولو كان الابن الثاني غير قابل للاول  
وكان وارثا له بكونه أخا لاب لم  
يصح استعمال تلك الطريقة في ذلك  
لانقضاء الشرط الثاني حيث ورت  
ميت متأخر ميتاً قبله ووجه ذلك  
ان حق هذا الميت الوارث في  
المسئلتين لم يوجد جميعه في المسئلة  
الاولى ليقابل بينه وبين مسئلتها  
الا بعد ردهما الى جامعة هل انقسم  
عليها أو وافقها أو يابنها ولا يمكن  
أن يعلم مجموع ماله في المسئلتين  
ليقابل بينه وبين مسئلته الا بعد  
ردهما الى جامعة وقس على امثال

المدكور كلما وجد فيه الشرطان السابقان \* الثاني اعلم أن في عمل المناسخات طريقتين آخرين تمانلان  
الطريقة المبرور منها بانهم لا يحتاج فيهما الى جامعة واحدة بعد تصحيح مسئلة كل ميت على حدة ونحالفانها  
بانهما مطردتان في سائر المسائل دون اشتراط شيء من الشروط فيهما \* الاولى أن تصحح مسئلة كل  
ميت كان في المثال ثم تنظر سهام الميت الثاني من المسئلة الاولى مع مسئلته التي هي الثانية هل توافقا أو  
تباينا فان توافقا فضع وفق المسئلة الثانية فوق الاولى واجعل وفق السهام تحت المسئلة الثانية محفوظاً مخظ  
بمنه عما يدخل به تحت المسائل ويدل على انه مقصور على أهل المسئلة التي كان تحتها اذ لا يضرب فيه لغيرهم  
\* ويدخل في التوافق ما اذا انقسم سهام الثاني على مسئلته ويراعى في ذلك أقل الاجزاء التي وقع بها التوافق  
\* وان تباينا فضع جملة المسئلة الثانية فوق الاولى وجملة السهام تحت الثانية ثم تأخذ سهام الميت الثالث من  
المسئلة الاولى واضربه فيما فوق المسئلة الاولى وتحفظ الخارج ثم تضرب سهامه من الثانية فيما تحتها ولا يتوهم  
ضربه فيما فوقها اذ لا شيء فوقها في ذلك الوقت وتجمع الخارج الى المحتوظ وان ورت في احدى المسائل  
دون الاخرى فاستعمل له فيها ما ذكرنا تحصل عندك منهما أو من أحدهما فهو مجموع سهامه من  
الجامعة المقدرة قبل تاه وفاته فاحفظه في الطرف وانظره مع مسئلته التي هي الثالثة هل وافقها أو يابنها فان  
وافقها فضع وفق الثالثة فوق الثانية واجعل وفق ذلك المجموع المحتوظ في الطرف تحت الثالثة وان يابنها  
فضع جملة الثالثة فوق الثانية واجعل جملة ذلك المجموع تحت الثالثة فماتت سهام الميت الثاني \* ثم تأخذ سهام الميت  
الرابع من الاولى وتضربه فيما فوق الاولى والخارج فيما فوق الثانية وان لم يرت فيها وتحفظ الخارج ثم تضرب سهامه من  
الثانية فيما تحتها والخارج فيما فوقها وتحفظ الخارج ثم تضرب سهامه من الثالثة فيما تحتها فقط اذ لا شيء فوقها في  
ذلك الوقت وتجمع الخارجات وان ورت في مسئلتين أو في واحدة فاستعمل له فيما ورت فيها ومثل فيها ما ذكر  
فما تحصل عندك فهو مجموع سهامه من الجامعة المقدرة قبل تاه وفاته فافعل مع مسئلته مثل ما فعلت بسهام  
الميت الثاني مع مسئلته من عمل التوافق والتباين \* ثم تضرب لكل ميت آخر ورت في الاولى التي لا  
شيء تحتها سهامه منها فيما فوق جميع المسائل وان لم يرت في جميعها حتى تصل الى التي لا شيء فوقها قبل

تاء وفاته وتحفظ الخارج \* ثم تضرب سهامه من كل مسألة ورث فيها غير الاولى فيما تحتها والخارج فيما فوقها وفوق جميع ما بعدها الى التي لا شيء فوقها قبل تاء وفاته وتحفظ ما خرج من ذلك وتضرب سهامه من آخرته التي لا شيء فوقها في العدد الذي تحتها فقط وتجمع الخارجيات وتعمل بالجمع مع مسألة ذلك الميت كما تقدم حتي تنتهي الى آخر من مات \* ثم تضرب ما فوق المسائل بعضها في بعض فإخرج لك فاضربه في الاولى يخرج لك ما تصح منه جامعة المسائل كلها \* ثم تضرب لكل وارث حبي ما ورثه من كل مسألة فيما تحتها ان كان فيه شيء ثم فيما فوقها وفيها فوق ما بعدها من المسائل الى آخر التي كان عليها عدد وتضرب ما ورثه من الاخيرة التي لا شيء فوقها فيما تحتها فقط وتجمع لمن ورث في المسائلين أو أكثر ما يخرج له كما تفعل للموت فيخرج ما يستحقه من تلك الجامعة \* مثال ذلك من ترك زوجته وثلاثة بنين وبنات منها ولم يقسم ماله حتي ماتت تلك الزوجة عن أولادها الاربعة المذكورين وعن زوج وبنات منه \* ثم مات هذا الزوج عن ابنته المذكورة وزوج وأم وأخ شقيق \* ثم ماتت البنت عن شقائقها الثلاثة المذكورين في الاولى وعن أختها الام التي هي البنت في الثانية وعن زوج \* ثم ماتت البنت المذكورة في الثانية عن جدتها للاب التي هي الام في الثالثة وعن زوج وثلاثة بنين وبنات منه وذلك قبل قسمة مال الهالك الاول فاذا أردت عمل هذه الطريقة فصالح المسألة الاولى من ثمانية والثانية من اثنين وثلاثين والثالثة من أربعة وعشرين والرابعة من ثمانية عشر والخامسة من اثني عشر ثم انظر سهام الزوجة الهالكة بعد زوجها من الاولى مع مسائلها تجدد بينهما تبايناً فابنت الواحد الذي هو سهمها تحت الثانية واجعل المسألة الثانية فوق الاولى ثم اضرب سهام الزوج الهالك الثالث الذي هو الثمانية في الواحد الذي كان تحت الثانية يخرج ثمانية وهي قدر سهامه من الجامعة المقدرة قبل تاء وفاته فاحفظه في الطرف وانظر تلك الثمانية حينئذ مع مسائله التي هي الثالثة تجدد بينهما توافقاً بلتمن فضع ثمنها الذي هو ثلاثة فوق الثانية واجعل الواحد الذي هو ثمن الثانية تحت تلك الثالثة ثم خذ سهام البنت الهالكة الرابعة من الاولى واضربها فيما فوق الاولى والخارج فيما فوق الثانية يخرج ستة وتسعون فاحفظها وخذ الثلاثة التي هي سهامها من الثانية واضربها في الواحد الذي كان تحت الثانية واضرب الخارج فيما فوقها أيضاً يخرج لك تسعة واجمعها الى المحفوظ مجتمع لك خمسة ومائة وهي قدر سهامها من الجامعة المقدرة قبل تاء وفاتها فانظرها حينئذ بعد حفظها في الطرف مع مسئلتها التي هي الرابعة تجدد بينهما توافقاً بالثلث فضع ثلث المسألة فوق الثالثة واجمع الخمسة والثلاثين التي هي ثلث ذلك المجتمع تحت الرابعة ثم خذ سهام البنت الهالكة آخرها من الثانية واضربها في الواحد الذي كان تحتها واضرب الخارج فيما فوقها أيضاً ثم الخارج فيما فوق الثالثة يخرج لك أربعة وخمسون فاحفظها ثم اضرب سهامه من الثالثة في الواحد الذي كان تحتها واضرب الخارج فيما فوقها يخرج اثنان وسبعون فاحفظها مع المحفوظ الاول ثم اضرب سهامها من الرابعة فيما تحتها فقط يخرج لك خمسة ومائة فاجمعها الى المحفوظين مجتمع لك أحد وثلاثون ومائتان وهي قدر سهامها من الجامعة المقدرة قبل تاء وفاتها فانظرها بعد حفظها في الطرف مع مسئلتها التي هي الخامسة تجدد بينهما توافقاً بالثلث فضع ثلث المسألة فوق الرابعة واجعل تحت تلك المسألة السبعة والسمين التي هي ثلث ذلك المجتمع ثم اضرب ما فوق المسائل بعضه في بعض يخرج لك أربعة وثلاثمائة والفران واضربها في المسألة الاولى يخرج لك جامعة المسائل كلها وهي اثنان وثلاثون وأربعمائة وثمانية عشر القائم استخرج للورثة الاحياء حظوظهم من الجامعة بالعمل السابق وذلك بان تضرب ما للابناء الثلاثة الاولين من المسألة الاولى في اثنين وثلاثين فوقها ثم الخارج في الثلاثة فوق الثانية ثم الخارج في الستة فوق الثالثة ثم الخارج في الاربعة فوق الرابعة \* ولك ان تبدى الضرب

من آخر ما فوق المسائل فتضرب الاربعة في الستة ثم الخارج في الثلاثة ثم الخارج في اثنين وثلاثين ثم الخارج فيما بينهم فيخرج اربعة وعشرون وثمانمائة وثلاثة عشر الف تحفظها ثم تضرب الثمانية عشر التي كانت لهم من الثمانية في الواحد الذي تحتها ثم الخارج في الثلاثة فوقها ثم الخارج فيما فوق الثالثة ثم الخارج فيما فوق الاربعة فيخرج ستة وتسعون ومائتان والف تحفظها مع الخارج الاول ثم تضرب الستة التي كانت لهم من الاربعة في خمسة وثلاثين تحتها ثم الخارج في اربعة فوقها ليخرج اربعون وثمانمائة فتجمعها الى المحفوظين فيجتمع لهم ستون وثمانمائة وخمسة عشر الفاً ثم تضرب للزوجة من المسألة الثالثة الثلاثة التي كانت لها في الواحد تحتها ثم الخارج في ستة فوقها ثم الخارج في اربعة فوق الاربعة فيخرج لها اثنان وسبعون ثم تضرب ما للام من الثالثة في واحد تحتها ثم الخارج في ستة فوقها ثم الخارج في اربعة فوق الاربعة فيخرج ستة وتسعون فتحفظها ثم تضرب ما لها في الخامسة في سبعة وسبعين تحتها فقط فيخرج اربعة وخمسون ومائة فتجمعها الى المحفوظ فيجتمع لها خمسون ومائتان ثم تضرب ما للاخ من الثالثة في واحد تحتها ثم الخارج في ستة فوقها ثم الخارج في اربعة فوق الاربعة فيخرج له عشرون ومائة ثم تضرب ما للزوج في الاربعة في خمسة وثلاثين تحتها ثم الخارج في اربعة فوقها فيخرج لها اثنان وستون واربعائة ثم تضرب ما للبنات من الخامسة فيما تحتها فقط فيخرج لها سبعة وسبعون هكذا

١٨٤٣٢	١٢		١٨		٢٤		٣٢		٨	
									١	زوجة
									١٨	بنين
١٤٩٦٠			٦	اخوة					٣	بنات
				ت					٨	زوجا
									٣	بنات
			٣	اختام	١٢	بنات	٣	ت		
									١	زوجة
٧٢							٣			
٢٤٠	٢	جدة					٤			
١٢٠							٤			
١٢٦٠									٩	زوجة
٢٣١	٣	زوجا	٣٤							
٤٦٢	٦	بنين								
٧٧	١	بنات								
	٧٧									

وانما كان ضرب سهامهم في الاعداد المذكورة كما رصد لان الاعداد التي تكون على الجامعات في الطريقة الاولى والمسئلة الاولى كالجامعة في هذه الطريقة هي اجزاء السهام التي تكون على الجامعات قبل طر وموت الثاني والاعداد التي تكون تحت المسائل في هذه الطريقة هي اجزاء السهام التي تكون على غير الجامعات في الطريقة الاولى لان سهام كل وارث حي تضرب في جزء سهم كل جامعة لم تكن قبله في القرصة ولذا تضرب في هذه الطريقة سهام كل وارث حي فيما فوقه وفوق ما بعده وقد علم أيضا في الطريقة الاولى أن كل وارث في المسائل الواقعة ثم الجامعات يضرب سهامه مرة أولى في جزء سهم الثانية التي ليست بحامدة ولذلك يضرب في هذه

الطريقة سهام كل وارث فما تحت دون ماتحت ما بعده ومن أراد أن يفهم ذلك فليضع مثالا واحدا بعمل  
الطريقتين وبعامل ما شرنا اليه فيها يتضح له وجه استنباط هذه الطريقة من الطريقة الاولى المعروفة عند  
الناس وقد اشترت لعمل هذه الطريقة في آيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها من غير المبتدئين  
وهي هذه

- ﴿ إِذَا أَرَدْتَ فِي الْمُنَاسِيخَاتِ \* وَجْهًا صَحِيحًا عَمَّ فِي الْحَالَاتِ ﴾  
 ﴿ فَصَحِّحْ مَسَائِلَ الْأَمْوَاتِ \* عَمَلِي تَوَالِيهَا لَدَا الْمَمَاتِ ﴾  
 ﴿ وَسَهْمُ ثَانِي أَنْظُرَنَّ وَاللَّاحِقَةَ \* بِعَمَلِ الْوَفَاقِ وَالْمُفَارِقَةِ ﴾  
 ﴿ وَعَدَدَ الْوَفْقِ لِهَذِي الثَّانِيَةِ \* أَوْ كُلَّهَا أَرْسَمْ فَوْقَ تِلْكَ الْمَاضِيَةِ ﴾  
 ﴿ وَوَفْقَ سَهْمِ الثَّانِي أَيْضًا أَجْمَلًا \* أَسْفَلَ ثَانِيَةً أَوْ سَهْمًا جَلَا ﴾  
 ﴿ وَاضْرِبْ لِمَالِكٍ جَمِيعَ مَا أَنْجَلَا \* لَهُ بِأُولَى فِي الَّذِي فَوْقَ عَمَلَا ﴾  
 ﴿ وَأَجْرُ مَا وَرَثَهُ مِنْ ثَانِيَةٍ \* فِي عَدَدِ أَسْفَلَ هَذِي الثَّانِيَةِ ﴾  
 ﴿ وَإِنْ يَرِثَ فِي أَحَدِ الشَّخْصَيْنِ \* فَاكْتَفَيْنِ بِأَحَدِ الضَّرْبَيْنِ ﴾  
 ﴿ بَيْنَهُ جَمِيعُ سَهْمِهِ الَّذِي أَنْظُرَنَّ \* فَإِنْظُرْهُ مَعَ ثَانِيَةٍ كَمَا ذُكِرَ ﴾  
 ﴿ وَضَعِ عَلَى ثَانِيَةِ مُحْصَلَةٍ \* وَفَاقِ ثَالِثَةٍ أَوْ مُكَمَّلَةٍ ﴾  
 ﴿ وَتَحْتَ ثَالِثَةِ أَيْضًا أَجْمَلًا \* أَحَدَ قِسْمَيْنِ لِسَهْمِ أَنْجَلَا ﴾  
 ﴿ وَأَجْرُ الرَّابِعِ إِرْثُ السَّابِقَةِ \* فِيمَا عَلَيْهَا وَعَلَى ذِي اللَّاحِقَةِ ﴾  
 ﴿ وَإِرْثُ ثَانِيَةٍ أَيْضًا اضْرِبْ \* فِي أَسْفَلَ وَمَا عَلَيْهَا تُصِيبْ ﴾  
 ﴿ وَحَظُّ ثَالِثَةٍ أَجْرُ أَهْلَا \* فِي جُزْئِهَا الْأَسْفَلَ وَاجْمَعْ مَا بَدَأَ ﴾  
 ﴿ وَإِنْ يَرِثَ بَعْضُ ذِي الْمَسَائِلِ \* فَاسْتَعْنَيْنِ بِضَرْبِهِ بِمَسَائِلِ ﴾  
 ﴿ يَخْرُجُ لَهُ قَدْرُ سَهَامٍ مُنْتَظَرٍ \* فَإِنْظُرْهُ مَعَ أَرْبَعَةٍ بِمَا غَيْرَ ﴾  
 ﴿ وَاجْعَلْ عَلَى جَدْوَلِ ذِي الثَّالِثَةِ \* مَا قَدْ بَدَأَ مِنْ قِسْمِي الرَّابِعَةِ ﴾  
 ﴿ وَتَحْتَ رَابِعَةٍ أَجْمَلُ أَحَدًا \* قِسْمَيْنِ لِسَهْمِ الَّذِي الْآنَ بَدَأَ ﴾

﴿وَأَفْعَلْ لِكُلِّ مَيِّتٍ بَعْدُ جَلًّا \* إِيَّيْهِمْ كَمَا قَدْ فُضِّلَ﴾  
 ﴿يَبْدُ لِكُلِّ جُزْءٍ سَهْمٍ اِعْتِلًا \* وَآخِرُ فِي أَسْفَلٍ قَدْ جُعِلَ﴾  
 ﴿وَيَنْتَفِي السُّفْلَى عَنْ سَابِقَةٍ \* وَيَنْتَفِي الْعُلْوَى عَنْ آخِرَةٍ﴾  
 ﴿ثُمَّ اضْرِبِ الْأُولَى بِكُلِّ مَا وَضِعَ \* فَوْقَ فَيَجَامِعُهُ كُلُّ تَجَمُّعٍ﴾  
 ﴿وَاضْرِبِ سِهَامَ كُلِّ حَيٍّ عِلْمًا \* فِي جُزْءٍ سَهْمٍ تَخْتَمُهَا قَدْ رُسِمًا﴾  
 ﴿وَجُزْءٍ سَهْمٍ فَوْقَهَا قَدْ حَصَلَ \* وَكُلُّ جُزْءٍ بَعْدَهُ قَدْ اِعْتَلَا﴾  
 ﴿وَإِذَا كَتَفَيْنَ بِالضَّرْبِ فَمَا جَدَدَ \* إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَعْضِ تِلْكَ عَدَدَ﴾  
 ﴿وَأَجْمَعِ لِمَنْ وَرَثَ فِيمَا كَثُرَا \* خَارِجُهُ يَعْمَلُ قَدْ ذُكِّرَا﴾

\* ومعنى هذه الايات يفهم من عمل المثال السابق فلا نطيل بإعادة ذلك \* والطريقة الثانية العامة التي للاحتجاج فيها الجامعة واحدة أن تصحح جميع مسائل الميتين ثم تضرب بعضها في بعض من غير نظر بينهما ثم اخرج فهو الجامعة لجميع ذلك فاقسمها على المسئلة الاولى يخرج جزء سهمها فضعه فوقها وان شئت فابتدى ضرب المسائل من آخرها حتى تصل الى الاولى فيخرج جزء سهمها فتضعه عليها فتضربه فيها فتخرج الجامعة وهذا هو الاقرب ثم اضرب في جزء سهم الاولى سهام الميت الثاني واقسم الخارج على مسئلته التي هي الثانية يخرج جزء سهمها فضعه فوقها ثم اضرب فيه سهام الميت الثالث من الثالثة واجمع الخارج الى ما يخرج له من ضرب ماورثه من الاولى قima فوقها \* وان ورث في احداها فقط فاكثف بضرب ما له منها في جزء سهمها واقسم ما حصل عندك على مسئلته التي هي الثالثة يخرج جزء سهمها فضعه فوقها ثم اضرب فيه سهام الميت الرابع من الثالثة واجمع الخارج الى ما يخرج له من ضرب ماورثه في كل من الاولى والثانية في جزء سهمها \* وان ورث في واحدة فقط أو اثنتين فاكثف بضرب ماورثه من ذلك في جزء سهمه واقسم ما حصل عندك على مسئلته التي هي الرابعة يخرج جزء سهمها فضعه فوقها ثم افعل كذلك لكل ميت من الباقيين حتى تستخرج جزء سهم كل مسئلة \* ثم اضرب لكل وارث حتى ملأته في جزء مسئلة ارثه واعط الخارج له في جدول الجامعة \* وارث ورث في مسئلتين أو أكثر فاجمع له ذلك في جدول الجامعة ثم اجمع تلك الاعداد الموضوعة قدام الاحياء يخرج لك مثل الجامعة ان صح عملك وان لم يخرج مثلاً فعد عملك حتى يخرج \* ثم اختصر الجامعة بردها الى الورثة الاحياء الى أوقافها ان كان بين جميعها اشتراك في شيء من الاجزاء الصحيحة لا نظارح جميعها ببعض الاعداد التي يكون بها الطرح عند أهل الحساب بان تقسمها على ما وقع به الطرح وتختبر بالطروح أوقافها وأوقافها وان سفلت حتى يخرج لك من القسمة على ما وقع به الطرح أوقاف لا تنطرح بعدد واحد فتجعلها قدامهم فتخرج بالاختصار الى ما تصح منه بعمل الطريقة التي لا بد فيها من جامعة لكل مسئلتين \* مثال ذلك ما اذا تركت المالككة عن مال زوجها وأما وابنا من غيره \* ثم مات ذلك الزوج عن زوجة وأخ وأخت شقيقتين ثم مات ذلك الابن عن جدته اللام المذكورة وعن زوجة وابن \* ثم ماتت الزوجة من المسئلة

الثانية عن زوج وأم وأخت شقيقة \* ثم مات الاولى من الاولى عن زوجها الذي هو الاخ في الثانية وعن  
أختين شقيقتين وذلك كله قبل قسمة مال الهالكة الاولى \* فان أردت عملها على هذه الطريقة الثانية فصحيح  
الاولى من اثني عشر والثانية من أربعة والثالثة من أربعة وعشرين والرابعة بمولها من ثمانية والخامسة بمولها  
من سبعة \* ثم اضرب السبعة الاخيرة في الثمانية قبلها ثم الخارج في أربعة يخرج لك جزء سهم الاولى ستة  
وسبعين وثلاثمائة وخمسة آلاف قضمه فوقها واضربه فيها يخرج لك الجامعة اثني عشر وخمسمائة وأربعة  
وستون ألفا \* ثم اضرب الثلاثة التي كانت للميت الثاني من الاولى في جزء سهمها واقسم الخارج على الثانية  
التي هي مسئلته يخرج سهمها اثنين وثلاثين وأربعة آلاف \* ثم اضرب السبعة التي للميت الثالث من الاولى  
في جزء سهمها واقسم الخارج على الثالثة التي هي مسئلته يخرج سهمها ثمانية وستين وخمسمائة وألف \* ثم  
اضرب الذي كان للميت الرابع من المسئلة الثانية في جزء سهمها واقسم الخارج على الرابعة التي هي مسئلته  
يخرج جزء سهمها أربعة وخمسمائة \* ثم اضرب الاثنين التي كانت للميت الخامس من المسئلة الاولى  
يخرج في جزء سهمها واجمع الخارج الى المحفوظ واقسم المجتمع منها على الخامسة التي هي مسئلته يخرج جزء  
سهمها اثنين وثلاثين وأربع مائة والفين \* ثم استخرج حظوظ الاحياء من الجامعة بضرب ماورثه كل  
واحد من كل مسئلته في جزء سهمها فاضرب للاخ من الثمانية ماله منها في جزء سهمها واحفظ الخارج واضرب  
ماله من الخامسة في جزء سهمها واجمع الخارج الى المحفوظ يجتمع له ستون وثلاثمائة وخمسة عشر ألفا \* ثم  
اضرب ما للاخت من الثمانية في جزء سهمها يخرج لها اثنان وثلاثون وأربعة آلاف \* ثم اضرب ما للزوجة  
من الثانية في جزء سهمها يخرج لها أربعة وسبعمائة وأربعة آلاف \* ثم اضرب ما للابن من الثالثة في جزء  
سهمها يخرج له ستة وخمسون وسبعمائة وستة وعشرون ألفا \* ثم اضرب ما للزوج من الرابعة في جزء سهمها  
يخرج له اثنا عشر وخمسمائة وألف \* ثم اضرب ما للام من الرابعة في جزء سهمها يخرج لها ثمانية وألف  
\* ثم اضرب ما للاخت من الرابعة في جزء سهمها يخرج لها اثنا عشر وخمسمائة وألف \* ثم اضرب ما للام  
من الرابعة في جزء سهمها يخرج لها ثمانية وألف \* ثم اضرب ما لكل أخت من الخامسة في جزء سهمها يخرج لكل واحدة  
لها اثنا عشر وخمسمائة وألف \* ثم اضرب ما لكل أخت من الخامسة في جزء سهمها يخرج لكل واحدة  
منها أربعة وستون وثلاثمائة وأربعة آلاف \* ثم اختبر تلك الخطوط التي خرجت لهم من الجامعة بالطروح  
تجدها منطرحه ثمانية فقد اشترك جميعها حينئذ بالثمن فاسم الجامعة حينئذ على مقام الثمن فترجع الى أربعة  
وستين ومائة آلاف واقسم حظ كل واحد على مقام الثمن أيضا يخرج له ما تراه قدامه هكذا

٨٠٦٤	٦٤٥١٢	٧		٨	٢٤	٤١	١٢	
						ت	٣	زوجة
		ت			٤	جدة	٢	اما
					ت		٧	ابنا
				ت			١	زوجة
١٩٢٠	١٥٣٦٠	٣	زوجة	٢			٢	اختا
٥٠٤	٤٠٣٢						١	اختا
٥٨٨	٤٧٠٤					زوجة ٣		
٣٣٣٢	٢٦٦٥٦					ابنا ١٧		
١٨٩	١٥٦٢			٣	زوجة			
١٢٦	١٠٠٨			٢	اما			
١٨٩	١٥١٢			٣	اختا			
٦٠٨	٤٨٦٤	٢	اختا					
٦٠٨	٤٨٦٤	٢	اختا					

وقد اشترت لعمل هذه الطريقة في آيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد أن يحفظها وهي

﴿ وَفِي الْمُنَاسَخَاتِ وَجْهٌ مُطَرِّدٌ \* فِي كُلِّ مَأْمَنِ الْفَرَائِضِ يَرِدُ ﴾  
 ﴿ وَهُوَ أَنْ تُنَمِّتَ كُلَّ مُسْتَمْلَةٍ \* مُفْرَدَةً عَنْ غَيْرِهَا مُكْمَلَةً ﴾  
 ﴿ نَمَّتْ أَعْضَاهَا بِمَعْضٍ أَضْرِبِ \* وَالْخَارِجَ احْفَظْهُ لَعَيْدُ نَصِيبِ ﴾  
 ﴿ ثُمَّ اقْسِمِ الْخَارِجَ كُلَّهُ عَلَى \* أُولَى الْمَسَائِلِ وَمَا تَحْصُلُ ﴾  
 ﴿ جُزْءُ لِسْتِهِمَا فَقِيمَةُ أَجْرِ مَا \* يَبْدُو نَابِ هَالِكِ ثُمَّ اقْسِمَا ﴾  
 ﴿ عَلَى فَرِيضَةٍ لَهُ مَا قَدْ طَهَرَ \* يَبْدُو لَهَا جُزْءُ لِسْتِهِمْ مُنْتَظَرِ ﴾  
 ﴿ وَأَضْرِبِ بِهِ حَقًّا لِنَابِ وَمَا \* لَهُ بِأُولَى أَضْرِبِ بِمَا لَهَا انْتَمَى ﴾  
 ﴿ إِنْ وَرَثَ الثَّلَاثُ فَيَسْمَا مَعَا \* وَاقْسِمِ عَلَى ثَالِثَةٍ مَا اجْتَمَعَا ﴾  
 ﴿ فَيُخْرِجْ لَهَا جُزْءَ لِسْتِهِمْ وَأَفْعَلَا \* فِي جُزْءِ سَهْمِ الْبَاقِ مِثْلَ مَا خَلَا ﴾  
 ﴿ ثُمَّ أَضْرِبِ سَهْمًا حَتَّى قَدْ وَرَثَ \* فِي جُزْءِ سَهْمِ كُلِّ مَا فَيَسْمَا يَرِثَ ﴾  
 ﴿ وَاجْمَعْ لَهُ الْخَارِجَ إِنْ تَمَدَّدَا \* تَحِلُّ أَرْزِهِ تَسْكُنُ مُسَدَّدَا ﴾

﴿ ثُمَّ انْجَمَ السَّهَامَ تَبَدُّدُ جَامِعَةٍ \* كَبِيرَةٌ لِوَارِثَيْهَا نَافِئَةٌ ﴾  
 ﴿ ثُمَّ السَّهَامَ بَعْدَ ذَلِكَ اخْتِيرَ \* فَإِنْ تَجَدَّدَ فِيهَا اشْتِرَاكَ اخْتَارَ صِرَ ﴾  
 ﴿ يَرَدُّ كُلُّهَا إِلَى أَوْفَاقٍ \* فَلَيْسَ لَهُ بِذَلِكَ بِالْإِتِّفَاقِ ﴾

\* وجميع ما تقدم من عمل المناسخات إنما يتوصل به لقسمة مال الهالك الاول فان كان ماله معروفا بعينه فلا اشكال وان كان شائعا مع غيره بغير الارث فقد أشار الى ما تصح منه المسئلة الاولى بقوله

﴿ وَإِنْ يَكُ الشَّخْصُ الَّذِي قَدْ هَلَكَ \* فِي أَوَّلِ الْمُنَاسَخَاتِ اشْتَرَاكَ ﴾  
 ﴿ مَعَ غَيْرِهِ فِي الْمَلِكِ بِاشْتِرَاءٍ \* أَوْ بِتَصَدُّقٍ بِلَا امْتِرَاءٍ ﴾  
 ﴿ فَوَيْلٌ مَقَامَاتِ أَصُولِ الشَّرَكَةِ \* تُصَحِّحُ الْأُولَى بِغَيْرِ كَلْفَةٍ ﴾

فاقول في تفسير ذلك وان يك الشخص الهالك في أول المناسخات مشتركا مع غيره من الاقارب والاجانب في الملك الذي اريد قسمه لورثة الشركاء باشتراهم ذلك الملك من عنده على الاشاعة بينهم أو بتصدق ربه بذلك عليهم أو بهيته لهم بما ذكر فصحيح أنها الطالب المسئلة الاولى من مقامات أصول أى اجزاء الشركة بغير وجود كلفة أى مشقة في تصحيحها مما ذكر \* وذلك بان تنزل مقدار ما يستحقه كل واحد من ذلك المال المشاع منزلة ما يرثه بالفرض من ذلك المال فتعمل مقامات اجزاء الشركة في طرق الفريضة ثم تنظر بين اثنين منها بالتأثير والتداخل والتوافق والتباين \* ثم تنظر بين الحاصل منهما والثالث ثم كذلك الى تمام المقامات فيخرج لك ما تصح منه الاولى ثم تضع ناء الوفاة قدام الهالك الاول منهم وتمضي على عمل المناسخات المتقدم الى آخرها لتقسم حصة ذلك الملك على جامعتهم الاخيرة \* مثال ذلك ما اذا اشترك زيد وعمروهما اخوان شقيقان مع بكر وهو اجنبي عنهما في مال بالاشتراء أو الصدقة أو الهبة على ان نصفه لزيد وثلاثة لعمرو وسدسه لبكر \* ثم مات زيد المذكور عن شقيقه عمر المذكور وعن زوجة و بنت \* ثم مات بكر المذكور عن زوجته التي هي بنت الميت الاول وعن بنت وأخ شقيق \* ثم مات عمر المذكور عن زوجته التي هي بنت الميت الثاني وابن وذلك كله قبل قسمة ذلك المشاع \* فاذا أردت عملها على الطريقة الاولى المذكورة في هذا النظم فاجعل قيل زيد مقام النصف وقيل عمر مقام الثلث وقيل بكر مقام السدس \* ثم انظر بين هذه المقامات تجد الاثنين والثلاثة داخلين تحت الستة فاستغن بها وصحح منها الاولى واعط لزيد نصفها ثلاثة وامر ثلثها اثنين وبكر سدسها واحد ثم صحح الثانية من ثمانية ثم جامعتهما من ثمانية وأربعين ثم نزل هذه الجامعة منزلة أولى وصحح ثانیتهما من ثمانية أيضا ثم جامعتهما من أربعة وعشرين وثلاثة \* واضرب لكل واحد سهم ما ورث فيها يخرج له ما يستحقه منها فيكون لزوجة زيد أربعة وعشرون ولبنات زيد في أرثها من أبيهما ومن زوجها بكر أربعة ومائة ولبنات بكر في أرثها من أبيها وزوجها عمر تسعة وخمسون ولاخ بكر أربعة وعشرون ولابن عمر خمسة وسبعون ومائة وهكذا

٣٨٤	٨		٤٨	٨		٤٨	٨		٦	
								ت	٣	زيد
		ت	٢٥			٢٥	٣	أخاش	٢	عمر
					ت	٨			١	بكر
٢٤			٣			٣	١	زوجة		
١٠٤			١٣	١	زوجة	١٢	٤	بنقا		
٥٧	١	زوجة	٤	٤	بنقا					
٢٤			٣	٣	أخاش					
١٧٥	٧	ابنا								

وقس على المثال المذكور سائر ما يعرض لك من هذا النوع \* ثم أشار الى حكم ما اذا كان للميت مال آخر لم يرثه عن الاول بقوله

﴿ وَحِينَمَا تَرَكَ عَسْكَرُ أَوَّلٍ \* مِلْكًا لَهُ بَغَيْرِ إِرْثِ الْأَوَّلِ ﴾  
 ﴿ فَاعْمَلْ لَهُ فَرِيضَةً مُسْتَأْنَفَةً \* بِأَوْجُهِ الْمُنَاسَخَاتِ السَّالِفَةِ ﴾

فاقول في تفسيره قد وقع في البيت الثاني سناد الأشباع وهو اختلاف حركة الدخيل وهو الحرف الواقع بعد ألف التأسيس لانه جائز الاستعمال وان كان قليلا في شعر العرب هذا اذا قلنا ان الرجز الذي كان مثل هذا النظم مشطور مزدوج لوجود الروي في آخر كل شطر والروي لا يكون في وسط البيت وأما اذا قلنا ليس بمشهور وإنما جعل آخر الشطر الاول الذي هو وسط البيت موافقا لآخر البيت الذي يجوز ان يكون رويا على سبيل التبرع بالتزام مالا يلزم كالسجع في البئر فليس في البيت اسناد المذكور وإنما فيه التبرع في آخر الشطر الاول بالتزام بعض ملقى القافية دون بعض والتبرع لا يحدد فيه ويقال مثل ذلك في كل بيت وقع فيه سناد التوجيه الذي هو اختلاف حركة ما قبل الروي الساكن من وقع فيه سناد الردف الذي هو وجود حرف اللين قبل روى دون روى آخر والله أعلم \* وقد تقدم ان عمل المناسخات إنما يكون في تركة الاول فقط وأما ان كان لبعض ورثة الاموات مال خاص به فقد أشار اليه بقوله وحينما ترك ميت غير ميت أول في المناسخات ملكا كائنا له بغير ارث من الاول كما اذا اشتراه بماله الخاص به أو أعطي له بغير عوض فاعمل أيها الطالب له أي للملكة الخاص به فريضة أخرى مستأنفة غير فريضة الاول بأوجه عمل المناسخات السالفة أي السالفة في الاقسام الثلاثة التي تقدم بيانها في أول هذا الباب واقسم أموال كل واحد من المتين على جامعة فريضة ورثته بأحد طرق قسمة التركة الآتية يخرج لكل واحد ما يستحقه من المال الذي ورث فيه \* وليس لك أن تجمع المالين وتقسم الجميع على جامعة المناسخات لان ذلك يؤدي الى أن يرث في البيت الثاني من لا يرث فيه شرعا أو يعطي من يرث فيه غير ما يستحقه سواء ورث في الثاني بقية ورثة الاول أو لم يرثوا فيه الا اذا ورث الثاني جميع بقية ورثة الاول بالتعصيب الذي ورثوا به الاول فكأن تجمع المالين وتقسمنها على فريضة الورثة الأحياء كما اذا مات شخص عن أربعة

بنين ولم يقسم ماله حتى مات أحدهم عن أخوته الثلاثة المذكورين وترك مالا خاصا به فاجمع المالين واقسم  
المجتمع على فريضة الثلاثة ولا تحتاج هنا الى فريضتين ﴿تلبية﴾ اعلم ان أهل هذا الفن قد ذكروا  
عملا آخر يتوصل به الى صحة جمع المالين وقسم المجتمع قسمة واحدة على جامعة المناسخات فقالوا اذا ترك  
الميت الثاني مالا خاصا به غير مورت عن الاول وتريد جمع مال الاول الى مال الثاني وقسمها دفعة واحدة  
على فريضة واحدة فوجه العمل فيه ان تصحح مسألة الميت الاول ثم تضربها في عدد مال الميت الثاني  
ثم تقسم الخارج على عدد مال الميت الاول فما خرج تقسمه على سهام الميت الثاني من الاولى وتحمله أيضا  
على ما صححت هذه الاولى كالمول ثم اجعل ثاء الوفاة قدام سهام الثاني وتمضى على عمل المناسخات الى آخرها  
ثم تقسم مجموع المالين على الجامعة الاخيرة \* وان عرض لك كسر في خارج القسمة التي تحمله على سهام  
الثاني وعلى المسئلة الاولى فأزله ببسط مجموع المسئلة مع كسرها وبسط سهام الثاني بكسره وبضرب سهام  
باقى الورثة في امام ذلك الكسر واجعل خارج كل واحد قدامه عوضا عن أصله واردد تلك الاعداد الخارجة  
لك الى أوقافها عوضا عنها الى عرض بين جميعها اشتراك في بعض الاجزاء الصحيحة اقتصارا وامضى على  
عمل المناسخات الى آخرها كما تقدم \* وان كان للميت الثالث مال خاص به أيضا فنزل جامعة الاولين  
منزلة الاولى ونزل مجموع مال الاول ومال الثاني منزلة مال الاول وحده فاضرب حينئذ ما صححت منه جامعتيها  
في عدد مال الثالث واقسم الخارج على مجموع الاول والثاني يخرج لك ما تحمله على سهام الثالث من تلك  
الجامعة وتحمله أيضا على تلك الجامعة كالمول \* وان عرض لك فيه كسر فاقبل كما تقدم وهكذا تفعل اذا  
كان للرابع أو من بعده مال خاص به بان تجعل الجامعة التي تكون قبل وفاته كالمسئلة الاولى وتجعل مجموع  
أموال جميع من مات قبله عن مال كالمال الواحد وتصنع ما تقدم من الضرب والقسمة والمول \* وما قالوا  
في ذلك صحيح من جهة الحساب وأما من جهة الفقه فهو خاص بما اذا كانت تلك الاموال من نوع واحد  
مثلي لا تختلف أغراض الناس في أفرادهم كالدرهم والدنانير وأما ان كانت الاموال عروضا مع مثليات  
فلا يجوز فيها الجمع المذكور لما فيه من التزام المعاوضة مع الجهل بما تكون فيه بالنسبة لمن يرث في أحد  
المالين دون الآخر أو يرث في أحدها أكثر مما يرثه من الآخر والمعاوضة انما تجوز في مثل ذلك بعد قسمة  
كل من الاموال لأربابه على فريضتهم ومعرفة كل منهم ما خرج له بالقسمة وما خرج لصاحبه والله أعلم  
\* مثال ما اذا ترك الميت الثاني مالا غير مورت عن الاول مع كون خارج القسمة المذكورة عددا  
صحيحا من مات عن أربعين دينار أو ترك زوجة لها عليه ثمانية دنانير من الصداق وأربعين منها ثم ماتت  
الزوجة قبل قبض صداقها عن الابنين المذكورين وابن آخر من غير الهالك المذكور \* فان أردت عملها  
كما ذكر فصحح الاولى من ستة عشر لاجل الانكسار ثم اضربها في الثمانية التي هي مال الهالك الثانية  
يخرج لك ثمانية وعشرون ومائة ثم اقسما على مال الاول الذي هو اثنان وثلاثون اذ لا يعتبر له الا ما بقي  
عن الدين يخرج لك من القسمة أربعة صحيحة فاجعلها على سهام الهالك الثانية يجتمع في يدها ستة واجعل  
تلك الاربعة أيضا على المسئلة كالمول فتبلغ عشرين ثم اجعل ثاء الوفاة قدام سهام الزوجة وصحح الثانية  
من ثلاثة وجامعتيها من عشرين لتوافق سهامها مع مسئلة ورثتها بالثلث فيكون لكل واحد من الابنين  
في ارثه من أبويه تسعة ويكون للابن الوارث لاه فقط اثنان ثم اقسما الاثنين التي هي مجموع المالين  
على تلك الجامعة يكن جزء سهمي اثنين واضرب فيها ما بيد كل واحد يخرج لكل واحد من الاولين  
ثمانية عشر وللابن الأخير أربعة هكذا



فوق الجامعة واجعل أمامه الذي هو اثنان بعد مجموع الاموال واضرب ما بيد كل واحد في الثلاثة واقسم الخارج على الاثنين يخرج لكل واحد من الابن الوارثين في المسائل الثلاث خمسة عشر وللبنت الوارثة في جميعها سبعة ونصف وللبنت من الثالثة واحد ونصف والزوج منها ثلاثة هكذا

١٢	٢٦٦	٢٨٨	٢٤١
زوجة	١	اما	١٤١
ابنا	٦	ت	
ابنا	٢	ابنا	١٤١٠٢
ابنا	٢	ابنا	١٤١٠٢
بنتا	١	ابنا	١٤١٠٢
بنتا	١	بنتا	١٤١٠٢
زوجة	٣	٢٢	٣

(وقس) على الامثلة المذكورة ما ثبت في مسائل هذا النوع وقد أشرت الى ذلك العمل في أبيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها وهي هذه

﴿ أَلَمِيتُ الشَّانِي إِذَا كَانَ تَرَكَ \* مَا لَمْ يَرِثَ عَنْ أَوَّلٍ كَانَ هَلَكٌ ﴾  
 ﴿ وَكَانَ قَصْدُكَ اخْتِيَارَ جَمْعٍ \* مَا لَيْسَ بِهِمَا وَالْقِسْمَ بَعْدَ الْجَمْعِ ﴾  
 ﴿ فَأَخْرَيْنَ مَسْئَلَةَ الْأَوَّلِ \* فِيهَا لَدَا الشَّانِي مِنَ الْمَالِ انْجِلَا ﴾  
 ﴿ ثُمَّ أَقْسِمَ الْخَارِجَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى \* عَدَدِ مَالٍ أَوَّلٍ قَدْ انْجِلَا ﴾  
 ﴿ عَلَى سَهَامِ الشَّانِي زِدَ بِالْحَمْلِ \* ثُمَّ عَلَى مَسْئَلَةِ كَالْعَوْلِ ﴾  
 ﴿ وَتَعَدَّ سَهْمَ الذَّانِ ثَمَّ أَرَسْنَا \* وَأَمَضَّ عَلَى طَرِيقِ تَسْخِ عِلْمَا ﴾  
 ﴿ وَاجْعَلْ لِعَبْدٍ بِسَطَ مَا تَدِ اجْتَمَعَ \* بِالْحَمْلِ إِنْ كَثُرَ فَمَحْمُولٌ وَقَعَ ﴾  
 ﴿ وَأَضْرِبْ صَحِيحًا كَانَ لِعَسْرِ لَدَا \* إِمَامٍ كَثِيرٍ ضَعِ بَعْدَ مَا بَدَا ﴾  
 ﴿ وَإِنْ يَكُنْ لِسَالِثٍ فَأَعْلَى \* فَتَزَلْنَ جَامِعَةً كَلَا وَلِي ﴾  
 ﴿ وَتَزَلْنَ أَمْوَالٌ مِنْ قَدَمَا \* كَوَاحِدٍ وَأَمَضَّ عَلَى مَا رَسَمَا ﴾

وقد ظهر لي بهذا النوع وجهان آخران أسهلت أن تصحح المسئلة الاولى وتجمع مال الثاني الى مال الاول ثم تسمى مال الثاني من مجموع المالين ويحس ما خرج كالحزب الموصى به الثالث يضع مقام ذلك الجزء بعد المسئلة وتمطي منه ذلك الجزء للثاني ويحس الباقي فقام جميع الورثة وتنظر بينه وبين المسئلة بالا تقسام والتوافق والتباين فان اتفقت صححت جامعتهما من المقام وان وافقا فأضرب ورثتهما في المقام وان تباينا فأضرب جملة

في المقام تخرج لك الجامعة كما تقدم في الوصايا فأخذ هذا من المسئلة كالوارث الذي أجزت له الوصية \* وان كان الثالث مال ايضا فليسسم ماله من مجموع الاموال الثلاثة واعمل للخارج مثل ما ذكر \* وان كان للاربع مال ايضا يسسم ماله من مجموع الاربعة ثم كذلك الى آخرهم \* وقد قلت في هذا

﴿وَابْدَا لِلثَّانِي مَالًا مِلْكًا \* بِغَيْرِ ارْثٍ أَوَّلٍ قَدْ هَلَسَ﴾  
 ﴿وَسَمَّ مَالَ الثَّانِي مِمَّا أَتَّصَحَّ \* مِنْ جَمْعِ مَالَيْنِ وَكَلَّصُحَّ﴾  
 ﴿وَأَجْعَلْهُ كَالْمَوَةِ بِمَا ظَهَرَ \* وَأَمْضِ عَلَى عَمَلِهِ الَّذِي اسْتَهَرَ﴾  
 ﴿وَسَمَّ مَالَ ثَالِثٍ مِمَّا اجْتَمَعَ \* مِنَ الثَّلَاثَةِ وَكُنْ مِنَ اتَّبَعِ﴾

(والثاني) ان تنظر الى مال الميت الثاني مع مال الاول بالمائة والاقليسة والا كثرة فان كان مال الثاني مثل مال الاول فخذ مثل ما صحت منه المسئلة الاولى واحمله ايضا على المسئلة كالعول \* وان كان مال الثاني أقل من مال الاول فما خرج من التسمية كالنصف مثلا فخذ مثل ذلك الخارج من المسئلة واحمله على سهام الثاني ايضا وعلى المسئلة كالعول وان لم يكن للمسئلة جزء صحيح مثل ذلك الخارج فاضرب مقام ذلك الكسر الخارج في المسئلة وفيما بيد كل وارث وافعل بعد ذلك مثل ما ذكر \* وان كان مال الثاني اكثر من مال الاول فاقسم الكثير على القليل يخرج لك عدد صحيح أو صحيح وكسر وهي مقدار ما في الكثير من أمثال القليل وكسر مثل آخر فكرر المسئلة بقدر أفراد ذلك الصحيح وخذ منها مثل ذلك الكسر فما اجتمع عندك فاحمله على سهام الثاني ثم على المسئلة ايضا كالعول وان لم يكن للمسئلة جزء صحيح مثل ذلك الكسر فاضرب مقام الكسر في المسئلة وفيما بين كل وارث وافعل بعد ذلك مثل ما ذكر ثم امض على عمل الناسخات الى آخرها واقسم على الجامعة الاخيرة مجموع المالكين \* وان كان ثالث مال خاص به فزول الجامعة التي تكون قبل تاه وفاته منزلة الاولى ونزل جملة أموال من مات قبله منزلة مال الهالك الاول وافعل في ذلك مثل ما ذكر لك \* فاذا ماتت امرأة عن زوج وابنتين منه ثم مات الزوج عن الابنتين المذكورتين وزوجة وابن وبنت منها وترك كل منها مالا فأصابه بالمسئلة الاولى تنص من ثمانية لاجل الانكسار فكان الزوج منها اثنان ولكل ابن ثلاثة فان كان مال كل منهما عشرين درهما مثلا فزود على سهام الزوج مثل المسئلة فيجتمع في يده عشرة وزد مثل المسئلة عليها ايضا العول فتبلغ ستة عشر فان كان مال الهالك الاول عشرين درهما ومال الثاني عشرة دراهم فسم تلك العشرة والعشرين تكن نصفًا فخذ نصف المسئلة وهو أربعة فزده على سهام الثاني فيجتمع في يده ستة وزد تلك الاربعة على المسئلة ايضا كالعول فتبلغ اثني عشر وان كان مال الهالك الاول عشرة ومال الثاني خمسة وعشرين فاقسم على القليل الكثير يخرج لك اثنان ونصف فخذ مثل المسئلة مرتين ومثل نصفها يكن المجموع عشرين فزدها على سهام الزوج فيجتمع في هذه اثنان وعشرون وزدها على المسئلة كالعول فتبلغ ثمانية وعشرين وامض على عملك الى آخره \* تنعيم لعمل الناسخات بعمل الدين الذي يمنع بعض اصنافه من استعمال الناسخات الى آخر القريض \* اعلم ان الدين قد يعرض في المال الذي اراد قصده لارباب الناسخات وهو لا يخلوا من ثلاثة أقسام \* أحدها أن يكون الدين على الهالك الاول للمض الورثة أو المجموع أو الاجانب أو لها معا \* الثاني أن يكون الدين على الهالك الثاني

أوعلى من بعده من الاموات لشركائه في ذلك المال أو لموروثهم لانه ينتقل عنه اليهم بالارث فيسقط عنه مايرثه منه اذا قسم الدين على مسئلتهم أو يبق عليه ما يثوب شركاه أو للاجانب أولها معا ولم يكن عند ذلك المدين الامورثه عن من مات قبله أو كان عنده من ماله الخاص به ما يغى ببعض ماعليه ويطلب بما بقي عليه \* الثالث أن يكون الدين على الوارث الحي في الحال لشركائه في ذلك المال أو لموروثهم لانه ينتقل عنه اليهم بالارث فيسقط عنه مايرثه منه اذا قسم الدين على مسئلتهم ويبقى عليه حظوظ شركائه أو للاجانب أولها معا ولم يكن عنده الامورثه عن من مات قبله في ذلك المال أو كان عنده مال خاص به يغى ببعض ماعليه فطوب لم يبق عليه والدين في الاقسام الثلاثة اما أن يكون مثل مال المدين أو أكثر من ماله فلا يبقى شيء له أو لورثته ان كان ميتا أو يكون أقل من ماله فيبقى له شيء أو لورثته ان كان ميتا \* وإذا كان الدين على الهالك الاول أو على الوارث الحي في الحال فلا يمنع من العمل السابق في المناسخات \* وان كان الدين على الهالك الثاني أو على من هلك بعده فانه يمنع من استعمال العمل السابق كإسنيين أحكام كل واحد من الاقسام الثلاثة في فصل يخصه تقريبا للقهم ان شاء الله \* فصل فيما اذا كان الدين على الهالك الاول للورثة أو للاجانب أولها معا فان كانت الديون التي عليه مثل ماله خير ورثته في غرم الديون على قدر ميراثهم ليكون لهم مال موروثهم وفي تسليم المال لارباب الديون لية تسموه أو ثمنه اذا بيع على قدر ديونهم وان كان ماعليه من الدين أقل من ماله خير ورثته في غرم تلك الديون على قدر ميراثهم ليكون لهم جميع مال موروثهم وفي تسليم ما يقابل الديون لاربابها ليقسموه أو ثمنه على قدر ديونهم ويقسم الورثة ما بقي لهم بعد الديون على قدر ميراثهم فما بقي من دين الهالك الاول حينئذ هو الذي تكون فيه المناسخات على كل حال \* وان أردت أن تعرف قدر ما يغرمه كل وارث من الديون فاقسم جملة الديون على الجامعة الاخيرة في المناسخات كقسمة التركة يخرج لكل وارث حتى ما يغرمه من جملة الديون وان امتنع بعض الورثة من غرم ما نابه من الديون مسلما فيه ما نابه من المال للغرماء فذلك التسليم بيع لحظه من المال بما نابه من الديون وليس ذلك بقضاء الدين لاختلافها في الجنس فتكون فيه الشفعة لمن يستحقها من شركائه في الارث وهو مشاركة في السهم ثم مشاركته في مطلق الارث والله أعلم \* وان أردت أن تقسم للغرماء ثمن المال الذي سلم لهم فباعده وقيمتها ليأخذ كل واحد من المال ما قوم به بما يخرج له من القيمة فاجعل قدام كل غريم مقدار دينه واجمع ديونهم فوق الخط واقسم عليها الثمن أو القيمة كقسمة التركة يخرج لكل واحد ما يستحقه من المقسوم \* وان مات بعض الغرماء أو جميعهم فاقسم حظ كل غريم من ذلك المقسوم لورثته وان تعدد في ورثته المولى فاستعمل فيهم عمل المناسخات كما تقدم \* وان كان على الهالك الاول دين لوارثه المتحد أو المتمدد أو للاجنبي أولهما معا ولم يترك الا أصولا كما يقع ذلك في البوادي وكان مجموع الديون أقل من قيمة التركة ويريد صاحب الدين أن يأخذ منها مقدار دينه برضى بقي الورثة كما يأخذ منها مقدار إرثه فاعزل من قيمتها لكل غريم قدر دينه ومن مات من الغرماء فاقسم قدر دينه لورثته ثم اقسما فضل من القيمة عن الديون على مسئلة الورثة وحدهم ثم اجمع ما خرج بالارث لكل وارث غريم الى ما خرج له بالدين واعط له من الاصول قدر القيمة المجتمعة له بالدين والارث \* وان أردت أن تقسم التركة قسمة واحدة قسم دين كل غريم من تركه الاول واجعل الكسر الذي يخرج له من التسمية كالجزء الشائع الموصي به لذلك الغريم فصع مقام ذلك الكسر أو الكسور التي ردت مقاماتها لقيام أعظم بالعمل المتقدم بعد مسئلة الورثة واعط لكل غريم مقدار كسره من المقام واجعل الباقي قدام الورثة واستخرج جامعتها كما تقدم واضرب الغريم الوارث في جزء سهم المستثنين كالوارث الذي أجزت وصيته \* وان أوصى الهالك الاول في حياته بعده من تركته لاجبي ولم يوجد

فها ذلك العدد ويريد الموصي له أن يدخل الورثة برضاهم في سائر التركة بذلك المدد فسم ذلك العدد من جملة قيمة تركته إن لم يكن عليه دين أو ما بقي بعد طرح الدين من قيمة تركته واجعل الكسر الخارج من التسمية كالتابع الموصي به أيضاً كما ذكر في الدين وإن اجتمع الايصاء بالعدد مع الدين في التركة ويريد صاحب كل منها أن يدخل مع الورثة في الأصول بقدر ما يطلبه من العدد فاستعمل لكل واحد منهما مثل ما تقدم واجعل مقام الدين بعد جامعة الارث والوصية التي هي كالاولى واستخرج جامعة الجميع بالنظر بين بقى مقام الدين المسئلة التي قبله كما تقدم واقسم جملة قيمة تركته على الجامعة الاخيرة باحد طرق قسمة التركة يخرج لكل واحد ما يستحقه من القيمة فتأخذ من الأصول ما يساوي ذلك القدر بالتراضي \* مثال اجتماع الديون والوصية بالعدد في تركه هالك أول ليس فيها ما يجانسها من ترك زوجة وأما واختا شقيقة واختا لاب وأحلام وقد كان عليه من الديون ثلاثون مثقالاً لزوجه المذكورة وعشرون مثقالاً للاجنبي \* وقد أوصي في حياته لزبد بخمسة وعشرين مثقالاً فقدم ماله بمائة وخمسين مثقالاً وقد طلب منها أهل الدين خمسين فتبقي مائة للورثة والموصي له فصحح مسئلة الورثة بعولها من خمسة عشر ثم سم الخمسة والعشرين الموصى بها لزبد من المائة الباقية عن الدينين يخرج لك ربع فاجعل زبدا كالموصي له بالربع فضع الاربعة التي هي مقامه بعد المسئلة واعط له واحداً واجعل الثلاثة الباقية قدام الورثة ثم صحح جامعتهما كما تقدر من عشرين ثم سم الثلاثين التي هي دين الزوجة من المائة والخمسين يخرج لها خمس فاجعلها كالموصي له بخمس المال ثم سم العشرين التي هي دين الاجنبي من جملة التركة أيضاً يخرج له ثلثا خمس فاجعله كالموصي له بثلاثي خمس المال فسطح امامه هذا الكسر يخرج لك خمسة عشر وقابل بينها وبين الخمسة التي هي امام الكسر الاول تحدد بينهما تداخلا فاجعل الأكيد الذي هو خمسة عشر مقام الدينين واعط منها الزوجة ثلاثة والاجنبي اثنين واجعل العشرة الباقية قدام الورثة والموصي له وانظر بينهما وبين العشرين وصحح جامعتهما كما تقدم من ثلاثين وتضرب لكل واحد في جزء سهمه يجتمع الزوجة تسعة ويخرج لكل من الام والاخت والاب والاخ للام اثنتان وللشقيقة ستة والموصي له خمسة وللغريم الاجنبي أربعة ثم اقسم المائة والخمسين التي هي قيمة التركة على الثلاثين التي هي الجامعة الاخيرة يخرج جزء سهمها خمسة واضرب فيه ما بيد كل واحد يخرج الزوجة في دينها وأرثها خمسة وأربعون ولكل من الام والاخت للام والاخ للام عشرة وللشقيقة ثلاثون والموصي له خمسة وعشرون وللغريم الاجنبي عشرون فتأخذ كل واحد من الأصول ما يساوي ما خرج له هكذا

\* وإنما تظهر فائدة العمل المذكور في تنزيل من ذكر منزلته الموصي له بالجزء الشائع فيما إذا مات بعض من له حق في التركة بالارث والدين مما أو بالدين أو الوضعية فقط وانتقل ورثته وتريد أن يقسم الاولى على فريضة واحدة اذ لو عزلت من أصول تركته الاولى في ثلث المذكور مقدار دين الزوج ومقدار دين لاجنبي ومقدار العدد الموصى به إذا كان هذا العدد در ثلث ما بقي من الديون أو أقل من ثلث كل

١٥٠	٣٠	١٧		٢٠	٤	١٥
٤٥	٩	٩	غريم	٣		زوجة ٣
١٠	٢			٢		اما ٢
٣٠	٦			٦	٣	اختا ٦
١٠	٢	١٠		٢		اختا ٢
١٠	٢			٢		اخا ٢
٢٥	٥			٥	١	موصى له ١
٢٠	٤	٢	غريم			

واحد من هؤلاء عن ورثته لوجب أن تعمل في المثال المذكور أربع فرائض فريضة ورثة الهالك الاول فتقسم عليها ما بقي من الديون والوصية وفريضة ورثة الزوجة فتقسم عليها ما عزل لها في دينها فقط وفريضة ورثة الغريم الاجنبي فتقسم عليها ما عزل له في دينه وفريضة ورثة الموصى له فتقسم عليها ما عزل له في وصيته وأما اذا لم يمت الا الهالك الاول فالأفضل فيه أن تنزل من الاصول لكل غريم وموصى له بالعدد مقدار ما يستحقه من القيمة وتقسّم الباقي وهو خمسة وسبعون في المثال المذكور أربع فرائض على مسألة الورثة وحدهم فيخرج لكل وارث ما ينوبه فيضمه الى ما عزل له في دينه ان كان له دين على الميت \* وقد أشرت لذلك العمل في آيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها وهي هذه

﴿وَإِنْ يَكُنْ دَيْنٌ عَلَى مَنْ قَدْ هَلَكَ \* فِي أَوَّلِ الْمُنَاسَخَاتِ وَتَرَكَ﴾  
 ﴿أُصُولَهُ وَرَضِيَ الْغَرِيمُ مَعَهُ \* وَرَأَاهُ بِالْأَصْلِ عَنْ دَيْنٍ وَقَعَ﴾  
 ﴿فَسَمَّ دَيْنَهُ الَّذِي فِي الدِّمَةِ \* مِنْ قِيَمَةِ الْأُصُولِ إِذَا التَّعَلُّفُ﴾  
 ﴿وَاجْعَلْ لِرَبِّ الدِّينِ كَسْرًا حَصَلًا \* كَشَائِعِ مَوْصَى بِهِ فِيمَا انْجَلَا﴾  
 ﴿فَإِنْ يَكُ الْغَرِيمُ وَارِثًا عَرَفَ \* أَخَذَ بِالْإِثْرِ وَدَيْنٌ قَدْ وُصِفَ﴾  
 ﴿وَسَمَّ لِلْمَوْصَى لَهُ بِعَدَدٍ \* حَيْثُ تَعَدَّرَ وَجُودُ الْعَدَدِ﴾  
 ﴿عَدَدَهُ يَمَّا بَقِيَ عَنْ دَيْنٍ \* وَمَا بَدَا اجْعَلْ شَائِعًا كَالدِّينِ﴾  
 ﴿وَحَيْثُمَا وَضَعَ دَيْنٌ عِلْمًا \* وَعَدَدُ مَوْصَى بِهِ قَدْ أَرَمَا﴾  
 ﴿فَضَعْ مَقَامَ الدِّينِ بَدَا الْجَامِعَةِ \* لِلْإِثْرِ وَالْإِصَاءِ ثُمَّ جَاءَ عَمَّةُ﴾  
 ﴿وَسِرَّ عَلَى الْمُنَاسَخَاتِ وَأَقْدِمَا \* بَعْدَ الْأَخِيرِ مَالٌ مَنْ تَقَدَّمَ﴾

\* وقوله جامعة معطوف على مقام أى ثم ضع بعد مقام الدين مسألة أخرى جامعة لجميع ما تقدم من الارث والايصاء بالعدد والدين وسر على عمل المناسخات الى آخرها واقسم على الجامعة الكائنة بعد الميت الاخير قيمة مال الهالك الاول الذى تقدم موته على غيره يخرج لكل واحد من الورثة والغرماء ما يستحقه من تلك القيمة فيأخذ ما قوم بذلك القدر من الاصول المتركة ولا يقسم لورثة الميت الا ما كان حاضرا من تركته وأما ما كان الميت دونها على اناس فلا يجوز للورثة قسمتها قبل قبضها بان يخرج وارث بغريم وآخر بغريم وهكذا وان حضر الغرماء وأقروا بالدين بل تبقى الديون بينهم فتقضي لكلها شيئا فتقسموه ولا تقسم الذمم لورود النهي عن الذمة بالذمة من اقتضى شيئا منهم من ذلك أو صايج من نصيبه منه دخل معه سائر الورثة في ذلك ان شاء على قدر ادبهم ثم يرجع ما أخذ منه على الغريم الا ان يكون الذى عليه الدين غائبا ويسافر اليه المقتضى بعد الاعذار الى شركته في الخروج معه والى كل فاستمعوا وأشهدوا عليهم فلا يدخل عليه

فيما اقتضى وإنما يطلبون الغريم بحصصهم كما يطلبونه بقيمة حصصهم إذا رجعوا على المقتضي بشي وان اختاروا  
مطالبة الغريم ثم طرأ عليه المدم فليس لهم الرجوع الى الدخول على المقتضي فيما سلموه له ابتداء كما نص عليه غير  
واحد من العلماء \* فصل فيما اذا كان الدين على الهالك الثاني في المناسختات أو على من بعده من الهالكين  
أو كان على الهالكين فاكثروا يترك الهالك المدين الا ما ورثه في مال الاول عن ذلك قبله أو ترك ما بقي ببعض  
الدين فقط فطلب بما عليه من ذلك الدين سواء كان ذلك الدين الذي ترتب عليه لمن هو وارث في تلك الفريضة أو  
كان لمورثهم الاول لانه ينتقل لورثته بالارث أو كان للاجانب الذين لاحق لهم في تلك التركة الا بالدين أو  
كان الدين عليه لجميع من ذكر وهذه الديون التي كانت على الورثة الاموات تمنع من استعمال عمل المناسختات  
الى آخرها اذ لا ميراث لورثة كل مدين الا بعد اخراج ما عليه من الدين مما ينوبه من حال الهالك الاول  
وما ينوبه بمجهول اذ لا يستخرج بالمناسختات الا ما ينوب الاحياء في الحال من الجامعة الاخيرة دون الاموات  
لتفرق حظوظهم في أيدي ورثتهم الذين قد يرثون شيئاً آخر عن غير المدينين فاقضى الفقه حينئذ أن يقسم  
مجموع تركة الاول بعد اخراج ما عليه من الدين على المسئلة الاولى فما ينوب كل وارث لم يرث الا في الاولى  
يكون تركة له فيخرج من تركة الهالك الثاني ما عليه من الديون فيقسم الباقي لورثته فما ينوب كل وارث  
لم يرث الا في الثانية يكون تركة له وان ورث في الاولين معا دون ما بعدهما جمع لهما ينوب به منهما فيكون  
المجموع تركة له فيخرج من تركة الهالك الثالث ما عليه من الدين فيقسم الباقي لورثته فما ينوب كل وارث  
لم يرث الا في الثالثة يكون تركة له وان ورث في الاولين أو في أحدهما أيضاً دون ما بعد الثالثة جمع له  
ما ينوبه من المسائل الثلاث أو الاثنتين فيكون المجموع تركة له ثم كذلك الى المسئلة الاخيرة فيؤدي ذلك  
الى مشقة عظيمة لاجل الكسور التي تعرض في تلك التركة مع كثرة الاعمال المحتاج اليها \* وقد ظهر لي  
في التخلص من ذلك وجهان أحدهما أن تصحح مسائل المناسختات بوصاياها كما تقدم حتى تفرغ من المسألة  
التي تليها في الفريضة تاء وفاة كل ميت مدين تريد اخراج الديون من تركته التي ورثها عن مات قبله  
فتنقل العدد الذي صححت منه تلك المسئلة الى طرق اللوحة فتقسم على عددها قيمة جميع تركة الهالك الاول  
فيخرج جزء سهمها فتضربه فيما بيد ذلك المدين من تلك المسئلة فيخرج من الضرب ما يستحقه في تركة  
الاول بالارث عن كل موروث مات قبله فيكون خارج الضرب تركة لذلك المدين فتعقظها \* ثم تنظر  
في ذلك المدين هل هو وارث لبعض أو باب الديون الهالكين قبله فيسقط عنها ما ينوبه من تلك الديون  
كانه حامله به أو غير وارث لواحد من أرباب الديون لكون جميع أربابها أجناب لاحق لهم في تركة  
الهالك الاول الا بالدين أو لكون المدين لا يرث واحداً من أرباب الديون الوارثين في تركة الاول شيئاً  
عن الاول أو عن وارثيه أو لوجود الصنفين معا في أرباب الديون فيحسب عليه جميع الديون \* وان كان  
المدين وارثاً في بعض أرباب الديون الهالكين قبله أو في جميعهم فاقسم دين كل غريم يرث منه مدينه الذي  
وصلته بسمل الفريضة على ما صححت منه مسئلة ورثته بوصيتها كانت مسائلهم متقدمة في الفريضة  
أو غير متقدمة لاستغراق الدين ما يستحقه موروثهم فيخرج جزء سهمها واضربه فيما بيد كل وارث مدين  
وغيره يخرج له ما ينوبه من الدين وان كان على بعض وارث الدين دين اشريكه في الارث أو الاجنبي  
فاتقل قدر الدين لهم على الدين الى غريمه ان مات بعضهم قبل قبضه فاعمل لهم فريضة في محل آخر  
ونزل جملة الدين المقسوم من الاولى في المناسختات \* وان عرض كسر في حظوظهم فاعمل في اولها منها  
ما يأتي \* ثم صحح تأنيدها في حاشيتها \* ثم كذلك حتى يفرغ من الجامعة التي تكون قبله وفاة المدين الذي أريد  
استخراج قدر ما ورثه من الدين الذي عليه ويحضر هذه الجامعة الى عدد مماثل لجملة الدين المقسوم لهم

ابتداء بارت تقسم العدد المختصر اليه على تلك الجامعة وتضرب الخارج فيما بيد كل وارث فيخرج ماينوبه  
من ذلك الدين ثم اجمع المدين ماينخرج له بالارث وجميع ديون الغرماء الذين ارث فيهم واسقط عنه المجتمع  
لانتقاله اليه بالارث ثم اجعل لكل وارث غير ذلك المدين ماينوبه من الارث من جميع تلك الديون كانه  
عامله به واجمع جميع تلك الاعداد المجتمع لهم على ذلك المدين يخرج لك مجموع الديون التي تخرج من تركه ذلك  
المدين وان كان ذلك المدين غير وارث لواحد من ارباب الديون فاجمع جميع الديون التي كانت عليه يجتمع  
له مجموع ماينخرج له من تركه مدينهم وان مات بعض الغرماء الاجانب قبل القبض فاعمل له فريضة ونزل جملة  
ديونهم منزلة الاولى وامض على عمل المناسخات الى آخرها \* ثم اختصر الجامعة الاخيرة لعدد مماثل لجملة  
الديون كما تقدم \* ثم تنظر مجموع تلك الديون في جميع تلك الاقسام ومع تركه ذلك المدين المحفوظة هل  
مجموعها مثل تركه المدين أو أكثر منها أو أقل منها فان كان مجموع تركه المدين مثلاً أو أكثر منها فلا تعمل  
لورثة ذلك المدين مسألة ان امتنوا من غرم الدين وانما تنظر لاهل الدين الذي عليه فان كان طالب الدين  
المتحد غير متقدم في الفريضة فاكذب غريماً قبل سهام المدين في الفريضة ليقوم مقامه في أخذ حظه وامض  
على عمل المناسخات الى آخرها وان كان طالب الدين المتحد متقدماً في الفريضة بارت أو دين وثان حيّاحين  
موت مدينه سواء مات بعد ذلك أو بقي حياً فانقل سهم المدين من بيته واجمه الى سهم طالب الدين واجعل  
دالا في بيته ليدل على انه مدين وامض على العمل الى آخره \* وان كان طالب الدين الوارث في الفريضة  
قدمت قبل مدينه وانتقل اسهم طالب الدين المتحد أو المتعدد لورثته وانتقل لمن عليه دين فاقسم جميع دينه  
وما بقي منه ان كان متبعا بدين على مسألة ورثته الموجودة في الفريضة أو المعمولة في الطرق ان منع منها دين  
مستغرق كقسمة التركة فيخرج جزء سهمها ثم اضربه فيما بيد كل وارث يخرج حظه من ذلك الدين وارث  
مات بعض وارث الدين فاعمل لهم فريضة أخرى ونزل جملة دينهم منزلة الاولى وامض على عمل المناسخات  
الى آخرها \* ثم اختصر الجامعة الاخيرة لعدد مماثل لجملة الدين كما تقدم يخرج لكل واحداً كان له من ذلك  
الدين واجعل ما يجتمع لكل وارث من الدين قدامه في الفريضة الكبيرة كانه دين عامل به المدين  
ان ورت من الدين الذي عليه كما تقدم واضف اسم أجنبي متحداً ومتعدد واجعل دينه قدامه واجمع تلك  
الديون فوق الخط ان لم يكن فيها كسر ونزل مجموع الدين منزلة مسألة الورثة التي تكون ثانية في المناسخات  
وامض على عملها الخ وان كان كسر في الاعداد المحولة قدامهم فلا تجمعها ابتداء وسطح أئمة كل كسر  
تمدد أمامه ونزل خارج التسطیح منزلة امام واحد وانظر بين امامين بعمل المائل والتداخل والتوافق والتباين  
ثم بين الحاصل منهما والثالث بذلك العمل ثم كذلك الى تمام أئمة الكسور ثم اضرب الحاصل منهما والثالث  
بذلك العمل في جميع الاعداد الموضوعة قدامهم كان فيها كسر أو كانت صحيحة واجعل ماخرج لكل غريم  
قدامه \* وان وقع اشتراك بين تلك الاعداد في بعض الاجزاء الصحيحة فدرجهم الى أقل أوقافها اختصاراً  
واجمع تلك الاعداد الصحيحة فوق الخط ونزل مجموعها منزلة الثانية في المناسخات أيضاً وامض على عملها  
الى آخره \* وان كان مجموع تلك الديون اللازمة للمدين الميت بغیر اسقاط ماورثه منها أقل من متخلف ذلك  
المدين الذي تقدم انه يعلم قدره بقسم قيمة تركه الاولى على المسئلة التي يكون بعدها نداء فاقب المدين ويضرب  
الخارج في سهمه الذي يكون قبل التاء فاعمل لذلك الوارث المدين مسألة بمقام وصية كائنه فيها مكلة  
لجامعة الارث والوصية عليه من كل غريم وارث الغريم كان له في الارث من ذلك الغريم في حال مدينه  
الذي لم ياتد كسر واجعل الكسر الخارج لكل غريم من الارث من ذلك الغريم في حال مدينه  
وانظر بين الكسور الخارج على المدين المتخلف في الارث من ذلك الغريم السابقة وردها كما تقدم

الى مقام عظيم جامع لها واجمله قدام المسئلة واعط منه لكل صاحب دين مقدار كسره واجمع الاعداد التي اعطيت لارباب الديون واطرح مجموعها من ذلك المقوم وان ثبتت فاجعل جميع متخلف المدين مقام الديون واعط منه لكل غريم قدر دينه اللازم للمدين وانظر في كل من الوجتين بين الباقي والمسئلة بما اشتهر في باب الوصية من انقسام الباقي على مسئلة الورثة اوتوا فقها أو تباينها تخرج لك جامعة جميع المسائل السابقة واستخرج اجزاء سهامها وما ينوبهم منها بما هو معلوم في باب الوصية ثم اجعل ثاء الوفاة قدام من مات بعده وامض على طريق المناسخات فيما بقي من المسائل الى آخرها \* ثم اقسم في سائر الاقسام السابقة قيمة تركه الهالك الاول على الجامعة الاخيرة باحد طرق قسمة التركة يخرج لكل واحد ما يستحقه بالارث أو بالدين أو بهما معا فيأخذ من الاموال ماقوم بذلك المقدار \* مثال كون الدين على الهالك غير الاول ما اذا مات سعيد عن أموال مقومة بمائة وعشرين مثقالا فاحاط بميراثه زوجته حواء وأولاده الاربعة منها ناصر \* وصالح \* والحسن \* وفاطمة \* ثم ماتت حواء المذكورة عن أولادها الاربعة المذكورين وقد كان عليها من الدين خمسة عشر مثقالا لربد فاستنع ورثتها من غرمها \* ثم مات ناصر المذكور عن زوجته صفية وابنه منها علي \* وقيل كان عليه من الدين اثنان وثلاثون مثقالا لاخيه صالح المذكور فاستنع وارثاه من غرمها \* ثم مات صالح المذكور قبل قبض دينه عن شقيقه الحسن وفاطمة المذكورين وعن زوجته عائشة وبنته منها الزهراء \* ثم مات الحسن المذكور عن شقيقته فاطمة المذكورين وزوجته خديجة وبنته منها رقية وقد كان عليه من الدين لاه حواء المذكورة أربعة عشر مثقالا فانت قبل قبضها منه فانتقلت لورثتها المذكورين \* وقد كان عليه أيضا لعمرا اثنان عشر مثقالا ونصف مثقال فكان مجموع ما عليه من الدين لاهه ولاجنين ستة وعشرين مثقالا ونصف مثقال لا بدان يسقط عنه من الدين الذي كان عليه لاهه ما روثه من الدين عن أمه وعن أخيه الحسن الوارث لها أيضا كما سيأتي بيان قدره \* فاذا أردت أن تسمل ذلك كله على الوجه المذكور فصحيح المسئلة الاولى من ثمانية ثم اقسم عليها المائة والعشرين التي هي قيمة تركه الهالك الاول يخرج جزء سهمها خمسة عشر فاضربها في الواحد الذي كان بيد حواء التي كان عليها دين لاجنبي يخرج لها خمسة عشر وهي مثل ما كان لذلك الاجنبي عليها فلا تعمل حينئذ فريضة لورثتها الممتنعين من غرم الدين واجمل قدامها ما يقتضي انه مات بعد ذلك عن غريم موضوع قدام صالح \* واضمم سهم ناصر الدين الى سهم غريمه صالح ليقوم مقامه في أخذ ارثه واتبع بالباقي ما سيظهر له من المال فتبقى مسئلتهم على ثمانية موضوعة بعد الاولى \* ثم ضع الثاء قدام صالح الذي لا دين عليه \* وصحح مسئلة ورثته من ثمانية ايضا ثم صحح جامعها من ستة عشر \* ثم اجمل الثاء قدام الحسن واقسم المائة والعشرين ايضا على الستة عشر التي كانت قبل ثاء وفاته يخرج جزء سهمها سبعة ونصف واضرب فيها الستة التي هي سهام الحسن منها يخرج خمسة واربعون في ارثه من أيده واخلط صالح وهي اكثر من مجموع ما عليه لاهه ولاجنبي الذي ستة وعشرون ونصف فيكون الزائد لورثته فصحيح حينئذ مسئلة ورثته من ثمانية ثم صحح في طرف اللوحة مسئلة ورثة حواء التي هي غريمته من سبعة عدد رؤوس أولادها واقسم عليها الاربعة عشر التي هي قدر دينها عليه يخرج جزء سهمها اثنين واضربه فيما بيد كل واحد من ورثتها يخرج لكل واحد من أبنائها الثلاثة ناصر وصالح والحسن أربعة وبنتها فاطمة اثنان \* ثم اعط لصالح من الاربعة المخارحة لناصر الاثنين الباقيين له عليه من دينه فيصح اخلط ستة وبقى لناصر اثنان فينتقلان عنه لواثره واجمل جملة تلك الاربعة عشر أولى \* ثم جامعتهم من ستة وخمسين اضرب في خمسة عشر عدد الحاقدين الاربعة عشر التي هي قدر الدين بان قسمتها على الجامعة وصحح الرابع اخلط في ثمانية عشر فيكون مجموع الدين خمسة وخمسين وهي مجموع ما ورثه من الارث من غريمه في مات لاهه فانتقل له ذلك الدين عن غريمه





(هَلْ كَانَ دِينَ مِثْلَ مَا تَخْلَقُوا \* أَوْ زَائِدًا أَوْ نَاقِصًا بِلَا خَفَا) (وَحَيْثُ سَاوَى الدِّينَ مَا قَدْ خَلَفَا \* أَوْ زَادَ دِينَهُ عَلَى مَا وَصَفَا) (وَأَمْتَنَعَ الْوَرَاثَ مِنْ غُرْمٍ فَلَا \* تَقْرُضَ لَهُمْ وَفِي الْغُرْمِ فَضْلًا) (فَضَعَ غَرِيمًا لَمْ يَكُنْ مُقَدِّمًا \* قُبِيلَ سَهْمٍ لِمَدِينٍ انْتَمَا) (وَإِنْ يَكُنْ غَرِيمُهُ تَقَدِّمًا \* فَسَهْمٌ مَدْيَانٍ لِسَهْمِهِ اضْمَامًا) (إِنْ حُبِيَ الْغُرِيمُ حِينَ حَصَلَا \* مَوْتُ مَدِينِهِ الَّذِي قَدْ سَمَلَا) (وَإِنْ بَدَأَ مَوْتُ غُرِيمٍ أَوَّلًا \* فَاقْسِمِ لَوَارِثِيهِ دَيْنًا فَضْلًا) (عَمَّا عَلَيْهِ إِنْ تَكُنْ مُتَّبِعًا \* وَمَا بَدَأَ لِلْكُلِّ بَعْدَهُ ضَمًّا) (وَإِنْ يَمُتْ وَرَثَةُ دِينٍ فَاجْعَلَا \* فِي طَرَفِ دَيْنَاكَ أَوْ لِي مُكْمَلًا) (ثُمَّ اخْتَصِرْ أَخِيرَةَ الدِّينِ \* بِنَدْوِ لِكُلِّ مَالِهِ مِنْ دِينٍ) (وَأَنْعِ مَانَاتِ الْمَدِينِ إِنْ وَرَثَ \* عَنْ هَالِكِينَ بِنَصِّ دِينٍ قَدْ وَرَثَ) (وَاجْعَلْ لَهُمْ حُطُوطَ دِينٍ يَأْسَمِعُ \* قُدَامَهُمْ وَأَجْمَعَ إِذَا صَحَّ الْجَمِيعُ) (وَنَزَلِ الْمَجْمُوعُ مِنْهَا مَنَزَلَةً \* ثَانِيَةَ الْمَنَاسِكَةِ الْمُسْكَلَةِ) (وَإِنْ تَعَدَّدَ الْغُرِيمُ مُطْلَقًا \* فَضَعْ بُعْدَ الْكُلِّ دَيْنًا حَقًّا) (وَأَجْمَعَ إِذَا صَحَّ الْجَمِيعُ وَاجْعَلَا \* ثَانِيَةَ النَّسْخِ جَمِيعَ مَا انْجَلَا) (وَإِنْ يَكُنْ كَثَرٌ بِمَا قَدْ جُعِلَا \* قُدَامَهُمْ فَجَمْعُهُمَا إِنْ تَرَكَ أَوَّلًا) (وَاحْظَا إِمَامَ الْكُسْرِ حَيْثُ اتَّحَدَا \* وَسَطِجِ الْجَمِيعِ إِنْ تَعَدَّدَا) (وَنَزَلْ خَارِجَ نَسْطِجٍ بَدَأَ \* مَنَزَلَةَ الْإِمَامِ وَالنَّظِيرِ أَيْدَا) (بَيْنَ إِمَامَيْنِ قَبْلَ مَا جَلَا \* وَثَالِثُ ثُمَّ كَذَلِكَ كَمَلَا) (وَأَمَّا إِنْ تَعَدَّدَ الْغُرِيمُ أَوْ لَمْ يَكُنْ مُقَدِّمًا \* فَتَقْرُضُ لَهُمْ وَفِي الْغُرْمِ فَضْلًا)

﴿ وَرُدَّ الْأَعْدَادَ اخْتِصَارِ الْأَقْلَ \* أَوْ فَاقَهَا إِنْ التَّوَافُقُ حَصَلَ ﴾  
 ﴿ وَامْضِ عَلَى عَمَلِ نَسْخِ شَهْرًا \* إِلَى وُضُوءِ مَبِيتٍ تَأْخِرًا ﴾  
 ﴿ وَإِنْ تَكُنْ دَيُونُ تِلْكَ الْغُرْمَا \* أَنْقَصَ مِنْ مَالِ مَدِينٍ عِلْمًا ﴾  
 ﴿ فَاغْمِلْ لَوَرَاثِ الْمَدِينِ مَسْئَلَةً \* مَعَ وَصِيَّةٍ بَدَتْ مُسْكَنَةً ﴾  
 ﴿ وَسَمِّ دَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ بَدَا \* مِنْ مَالِ مَدِينٍ لَهُ قَدَمُهُدَا ﴾  
 ﴿ وَاجْعَلْ لِكُلِّ كَسْرَةٍ الَّذِي حَصَلَ \* كَشَائِعِ مَوْصَى بِهِ إِنْ سَأَلَ ﴾  
 ﴿ وَارْزُدْ مَقَامَاتِ كُشُورٍ ظَهَرَتْ \* لِأَعْظَمَ بِأَوْجِهٍ تَقَدَّمَتْ ﴾  
 ﴿ وَأَعْطِ مِنْهُ كُلَّ ذِي دَيْنٍ جَلًا \* مِقْدَارَ كَسْرَتِهِ الَّذِي قَدْ حَصَلَ ﴾  
 ﴿ وَبَيْنَ مَا بَقِيَ وَالْمَسْئَلَةِ \* انْظُرْ بِمَا اشْتَهَرَ فِي الْوَصِيَّةِ ﴾  
 ﴿ تَخْرُجْ بِهِ جَامِعَةَ الْمَسَائِلِ \* وَاسْتَخْرِجْ سِهَامَهَا بِأَسَائِلِ ﴾  
 ﴿ وَاجْعَلْ لِمَنْ يَلِيهِ تَاءً وَامْضِيَا \* عَلَى طَرِيقِ النَّسْخِ نِيَامِيَا ﴾  
 ﴿ ثُمَّ اقْسِمِ فِي سَائِرِ الْأَقْسَامِ \* بِرَكَّةِ الْأَوَّلِ بِالتَّمَامِ ﴾  
 ﴿ عَلَى الَّذِي تَصِيحُ مِنْهُ جَامِعَةٌ \* أَخِيرَةً قَبْلَ سِهَامِ نَافِئَةٍ ﴾

\* الوجه الثاني في الدين الذي كان على بعض الورثة المالكين في المناسخت ان يستعمل عمل المناسخت في جميع الاموات الذين لادين عليهم وتضع قدام كل ميت عن دين قليل أو كثير تا الوفاة عن الدين ليقى سهمه موقوفا في يده لغرمائه فقط ولورثته الى الفراغ من عمل المناسخت في السالمين من الدين فاذا فرغت من جامعة الميت الاخير السالم من الدين فاقسم عليها قيمة تركه الهالك الاول باحد طرق قسمة التركة يخرج لكل واحد ما ينوبه من تلك القيمة ثم انظر ما ينوب المدين من القيمة مع جملة الديون اللازمة فان كان جملة ما ينوبه أو أكثر مما ينوبه فلا شيء لورثته الممتنعين من غرم الديون فيكون جميع ما ينوبه لغرمائه وان كان جملة ما ينوبه وامتنع ورثته من الغرم أيضا كان لارباب الديون مقدار دينهم مما ينوبه من القيمة وكان لورثته ما فضل عن الديون فان كان الغريم واحدا فلا اشكال انه يأخذ ما ذكر وان تعدد الغريم فاقسم ما ينوب المدين من القيمة أو مقدار دينهم مما ينوبه منها على مسألة أخرى مسمولة للغرماء من ديون موضوعه فتقامهم كقسمة التركة يخرج لكل غريم من الغرماء من مال المناسخت والى ان كان بعض الغرماء ميتا فاقسم ما ينوبه من القيمة على مسألة أخرى مسمولة للغرماء من ديون موضوعه فتقامهم كقسمة التركة يخرج لكل غريم من الغرماء من مال المناسخت والى ان كان المدين من جملة ورثة غريمه الذي مات فاقسم ما ينوبه من الدين الذي كان له من الغرماء

ذلك الدين على مسئلة ورثة الغريم واجمل حظوظ بقية ورثة الغريم من ذلك الدين كديون الغرماء الاصلية واقسم على جعلها مايتوب المدين من قيمة تركة الاولى ان زادت جملة حظوظهم من الدين على مايتوبه من القيمة ان تأثلا وان نقص مجموع الحظوظ اللازمة م عمايتوبه من تلك القيمة فاقسم ذلك البعض اللازم له على جملة الحظوظ أيضا واقسم ما فضل عن الدين على مسئلة معموله لورثته بمناسخاتها ووصاياها ان كان فيها ذلك واجمع لمن ورث في المسئلتين أو أكثر مايتوبه من القيمة واذا عرفت كل ما يستحقه كل وارث وغريم أو وارثه من قيمة تركة الاول فاخلى لكل واحد بان يأخذ ماقوم بما يستحقه من تلك القيمة بالمرضاة \* وقد أشرت لعمل هذا الوجه الذي يصح استعماله عوضا عن الاول في أبيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها وهي

﴿وَأِنْ تُرِدْ وَجْهًا بَدَنٍ بَقِيَّةً \* عَلَى الَّذِي وَرِثَ ثُمَّ فَنِيًّا﴾  
 ﴿فَاسْتَعْمِلِينَ عَمَلِ نَسَخٍ قَدْ عَلِمَ \* فِي كُلِّ مَيِّتٍ مِنَ الدِّينِ سَلِيمَ﴾  
 ﴿وَلَا تَضَعِ وُورَاثَ مِذْيَانٍ وَضَعِ \* قُدَامَهُ قَدْ مَاتَ عَنِ دِينٍ وَقَعَ﴾  
 ﴿وَأَفْعَلْ كَذَا لِمَيِّتٍ أَحْسَنَ \* سَلِيمٍ مِنْ دِينٍ بِلَا نَكِيرِ﴾  
 ﴿وَأَقْسِمِ عَلَى جَامِعَةٍ تَأَخَّرَتْ \* قِيَمَةَ أَمْوَالٍ لِلْأَوَّلِ بَدَنَ﴾  
 ﴿ثُمَّ أَعْمِلِينَ مَسْئَلَةَ مُسْتَأْنَفَةٍ \* لِلْغُرْمَاءِ مِنْ دُيُونِ سَالِفَةٍ﴾  
 ﴿وَأَقْسِمِ عَلَيْهَا مَا لِيَذْيَانٍ جَلَا \* مِنْ قِيَمَةٍ أَوْ قَدَرِ دَيْنٍ سَهْلًا﴾  
 ﴿وَمَنْ يَمُتْ مِنْ غُرْمَاءٍ فَاقْسِمَا \* مَا أَنَابَهُ لَوَارِثِيهِ مُحْكَمَا﴾  
 ﴿وَأَسْقِطَنَّ عَنِ الْمَدِينِ مَا وَرِثَ \* عَنْ طَالِبٍ لَهُ بَدَنٍ قَدْ وَرِثَ﴾  
 ﴿وَاجْعَلْ حُظُوظَ غَيْرِهِ الْجَلِيَّةِ \* مِثْلَ دُيُونِ الْغُرْمَاءِ الْأَصْلِيَّةِ﴾  
 ﴿وَأَقْسِمِ عَلَى جُمْلَتِهَا مَا قَدْ عَلِمَ \* لِذَلِكَ الْمَدِينِ أَوْ بَعْضًا لَزِمَ﴾  
 ﴿وَأَقْسِمِ لَوَرَاثِ الْمَدِينِ مَا فَضَلَ \* عَنْ جُمْلَةِ الدُّيُونِ قِيَمًا قَدْ قُبِلَ﴾  
 ﴿وَاجْمَعِ لِمَنْ وَرِثَ فِي الْمَسَائِلِ \* مَا أَنَابَهُ مِنْ قِيَمَةِ يَلَسَائِلِ﴾  
 ﴿وَأَحْكِمِ لِكُلِّ فِي وُورَاثِ مَنْ سَقَى \* بِقَدَرِ مَا مِنْ قِيَمَةٍ قَدْ اسْتَحَقَى﴾

واما ما ذكره في المثال الثاني من الاصل لا يطيل بناه ونحن نرى كل طرقت من الزوجين ان يكتبه بالذهب  
 لان الثالث في الدين ما يتوب المدين من قيمة تركة الاولى ان زادت جملة حظوظهم من الدين على مايتوبه من القيمة ان تأثلا وان نقص مجموع الحظوظ اللازمة م عمايتوبه من تلك القيمة فاقسم ذلك البعض اللازم له على جملة الحظوظ أيضا واقسم ما فضل عن الدين على مسئلة معموله لورثته بمناسخاتها ووصاياها ان كان فيها ذلك واجمع لمن ورث في المسئلتين أو أكثر مايتوبه من القيمة واذا عرفت كل ما يستحقه كل وارث وغريم أو وارثه من قيمة تركة الاول فاخلى لكل واحد بان يأخذ ماقوم بما يستحقه من تلك القيمة بالمرضاة \* وقد أشرت لعمل هذا الوجه الذي يصح استعماله عوضا عن الاول في أبيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها وهي

المزوجات ثم يعمر بعد ذلك أو ورثتهن بطلب الغلات لهم وليس عندهم ما يغرمون به ذلك الأصول فإذا لم يستعمل القاسم مثل الوجهين المذكورين تبين عليه ان يقسم مجموع التركة على المسئلة الاولى ثم ما ينوب الميت الثاني على مسئلة ورثته ثم كذلك الى آخر الاموات فيؤدى ذلك الى مشقة عظيمة كما تقدمت الاشارة اليه وعلى الوجه الاول اقتضت في تقييد سميته كشف الغطاء عن قسمة حظ المدين للغرماء وما في هذا الشرح أسين مما في ذلك التقييد وأفيد منه والله أعلم

**فصل** فيما اذا كان الدين على الوارث الحى في الحال اشركائه في ذلك المال الذى تركه الاول أو كان عليه لموروثهم فانتقل عنه بالارث المهم قسمة غنه ما يرثه منه ويبقى عليه حظوظ شركائه أو كان عليه للاجانب أو كان عليه لجميع من ذكر ولم يكن عنده الامورثه عن من مات قبله في ذلك المال أو كان عنده مال خاص به يبقى ببعض ما عليه فطلب بما بقي عليه من ذلك الدين فان كان الدين للموروث الاول الذى هو صاحب التركة فقتل على بعض ورثته الاحياء في الحال وهو عديم فصحيح مسئلتهم كانت فيها مناسخات ووصايا أم لا \* ثم أجمع الدين الى قيمة الاموال الحاضرة واقسم المجتمع على ما صحت منه السنة الاخيرة يخرج جزء سهمها واضرب به فيما يرد الوارث المدين يخرج له حظه من مجموع قيمة التركة فانظره مع الدين الذى كان عليه فان تماثلا أو زاد حظه على الدين فكل قسمة قيمة التركة لهم بان تضرب اكل وارث ما يده في جزء سهم المسئلة يخرج له حظه من قيمة التركة فاذا عرف حظ كل وارث مدين وغيره من القيمة وأرادوا الخارجة في الاموال فللراضاة حوسب للمدين ما كان عليه فان بقي عليه شيء زائد على الدين أعطي له من الاموال ما يساوى قدر ما بقي له وأعطى لكل وارث غير المدين من الاموال ما يساوى جملة حظه من القيمة وان نقص حظه من قيمة جميع التركة عن الدين الذى كان عليه فلا تسكن قسمة قيمة التركة لهم فاطرح حظه الذى ورثه في مجموع التركة من الدين الذى كان عليه يبق ما يبقه به باقى الورثة ثم أزل سهم الوارث المدين مما صحت منه المسئلة الاخيرة تبقى الحاضرة التى يتخاص بها غيره من الورثة في جميع الحاضر وفيما يبق به المدين من الدين \* مثال ما اذا تماثل حظ المدين الحى من مجموع التركة والدين الذى كان عليه للموروث الاول من تركت زوجا وابنا وبنتا وثلاثين مثقالا حاضرة وقد كان لها على ذلك الزوج عشرة مثاقيل من الصداق فمات قبل قبضها منه فاذا أردت عمله فصحيح مسئلتهم من أربعة واقسم عليها الاربعين التى هى مجموع التركة الحاضرة والدين يخرج جزء سهمها عشرة واضربها فيما بيد الزوج المدين يخرج له عشرة وهى مثال الدين الذى عليه فكل حين عمل قسمة التركة لهم يخرج للابن عشرون وللبنت عشرة فيحاسب للمدين بما كان عليه في حظه من التركة ويعطى من الحاضر المدين ما يساوى عشرون وللبنت ما يساوى عشرة وهذه صورة ذلك

٤٠	٤	
١٠	٧	زوجا
٢٠	٢	ابنا
١٠	١٠	بنتا

\* ومثال زيادة حظ المدين الحى من مجموع التركة عن الدين الذى كان للموروث الاول ما اذا كان الدين في المثال المذكورة ثمانية وكان الحاضر اثنين وثلاثين فكان مجموع التركة أربعين وينوب الزوج المدين منها عشرة كما تقدم وهى زائدة على الثمانية التى كانت عليه باثنين فكل حين عمل قسمة التركة لهم يخرج لكل واحد مثل ما تقدم فيحسب للزوج في حظ المدين التى كانت عليه

ويعطى له من الحاضر ما يساوى عشرة كما تقدم من رطل ككون حظ الدين الحى من مجموع التركة انقص من الدين الذى عليه للموروث الاول ما اذا كان الدين في المثال المذكور لابن عشرين مثقالا حاضرة وعشرون فكان مجموع التركة أربعين وينوب الزوج المدين منها عشرة كما تقدم وهى زائدة على العشرين التى كانت عليه بعشرين

التي كانت عليه فلا تكمل حينئذ عمل قسمة التركة على مسئلة جميع الورثة واطرح حظه المحسوب له تحت يده مما كان عليه فتبقى عليه ثلاثة يتبعه بها الورثة الابن والبنات ثم أزل المدين وسهمه من المسئلة تبقى المحاصة ثلاثة للابن منها اثنان والبنات واحد فاقسم على هذه المحاصة السبعة والعشرين الحاضرة يخرج للابن ثمانية عشر وللبنات تسعة هكذا

٢٧	٣	
١٨	٢	ابنا
٩	١	بناتا

وكل ما اقتضاه الابنان مما يتبع به الزوج المدين بقسم لهما على تلك المحاصة أيضا ومثال هذا القسم الاخير الذي كان فيه حظه من التركة انقص من الدين الذي كان عليه اذا كان فيه مناسخة ما اذا تركت زوجها صالحا وولديها منه ناصرا وفاطمة وتركته ثمانية عشر مثقالا حاضرة وقد كان لهما على ذلك الزوج ثلاثون مثقالا من الصداق ولم

يقسم ما لها حتى مات ذلك الابن عن ابنه المذكور وعن زوجته عائشة وابنته منها جواء فصحيح الاول من أربعة والثانية من ثمانية لان الابن يأخذ ما بقي وصحيح جامعتهما من ستة عشر واعط الزوج في ارثه من زوجته وابنه سبعة ولفاطمة أربعة ولعائشة واحدا ولجواء أربعة \* ثم اقسام على هذه الجامعة مجموع تركة المالكة الاولى الذي هو ثمانية وأربعون يخرج جزء سهمها ثلاثة وواحد فيا يسد الزوج المدين يخرج له في حظه أحد وعشرون وهي أقل من الثلاثين التي كانت عليه فلا تكمل لهم عمل قسمة التركة حينئذ واطرح قدر حظه المحسوب له تحت يده مما كان عليه تبقى عليه تسعة يتبعه بها الياقون \* ثم أقل سهام كل وارث غير مدين الى قدامه واجمعها فوق الخط تخرج لك المحاصة تسعة واقسم عليها الثمانية عشر الحاضرة يخرج لفاطمة ثمانية ولعائشة اثنان ولجواء ثمانية ويتبعن ذلك الزوج بتسعة ويقسم لهن كل ما اقتضي منها على تلك المحاصة وهذه صورتها

١٨	٩	١٦	٨		٤	
		٧	٣		١	زوجة صالحا
					٢	ابنا قاصرا
					١	بناتا فاطمة
٨	٤	٤				زوجة عائشة
٢	١	١	١			بناتا جواء
٨	٤	٤	٤			

ولك ان تجعل المحاصة مسئلة منفصلة عن الفريضة كما فعلنا في المثال قبل هذا وقد اشترت لعمل هذه الاقسام الثلاثة في آيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها وهي هذه

﴿وَإِنْ يَبْقَ دَيْنٌ لِمَوْرُوثٍ قَدِيمٍ \* عَلَى قَرِيبٍ وَارِثٍ حَتَّىٰ عَدِيمٍ﴾  
 ﴿فَاقْسِمِ عَلَىٰ مَسْئَلَةِ آخِرَةٍ \* قِيمَةً حَاضِرٍ وَمَا فِي الدِّمَةِ﴾  
 ﴿وَلَا تُؤْخِرْ لَدَيْنِكَ وَاضْرِبْ \* فِيهِ سِهَامًا لِدَيْنٍ نُصِبَ﴾  
 ﴿وَلَا تَتَّقِ الدَّيْنَ الَّذِي تَدِينُ \* مَعَ مَسْئَلَةِ الدَّيْنِ وَالدَّيْنِ﴾  
 ﴿وَلَا تَتَّقِ الدَّيْنَ الَّذِي تَدِينُ \* مَعَ مَسْئَلَةِ الدَّيْنِ وَالدَّيْنِ﴾  
 ﴿وَلَا تَتَّقِ الدَّيْنَ الَّذِي تَدِينُ \* مَعَ مَسْئَلَةِ الدَّيْنِ وَالدَّيْنِ﴾

﴿وَاحْتَبَ لَهُ دِينًا عَلَيْهِ ظَهَرَ﴾ \* نَابَ بَقِيَ شَيْءٌ فِيمَا حَضَرَ  
 ﴿وَاحْكُمَ لِنَفْسِهِ بِمَا هُوَ أَحَقُّ﴾ \* أَوْ مَا بَقِيَ مِنَ الدِّينِ إِنْ دَخَلَ  
 ﴿وَلَا تُكْمَلُ قِسْمَةٌ إِلَّا بِالْحَقْلِ﴾ \* إِنْ كَانَ حَظُّهُ مِنَ الْمَالِ أَقْلَ  
 ﴿وَحَظُّهُ أَطْرَحْنَ مِنْ دِينٍ وَقَعَ﴾ \* يَبْقَى الَّذِي بِهِ الْمَدِينُ يَتَّبِعُ  
 ﴿وَأَسْقَطَ مِنْهُمْ مَدِينٍ مِنْ مَدَدٍ﴾ \* مَسْئَلَةٌ تَبْقَى الْحَاصَّةُ فَقَدْ  
 ﴿وَأَقْسَمَ عَلَيْهِمْ حَاضِرًا إِنْ بَقِيَ﴾ \* وَمُقْتَضَى مِنَ الدِّينِ تَرْتَقِي

\* وان كان للمورث الاول دين على بعض وورثه الاحياء حين ارادة القسمة وكان على ذلك المدين الحي دين آخر لغير موروثه الشامل للاجنبي ولمن هو وارث في الفريضة والمدين عديم وأراد أرباب الديون أن يأخذوا ما يثبت للمدين من الحاضر الذي تركه موروثه فصحح مسألة الورثة أو مسائلهم ان كان فيهم مناسخات \* ثم اقسام على المسئلة الاخيرة جملة الحاضر الذي تركه المالك الاول يخرج لك جزء سهمها واضربه فيما بيد كل وارث يخرج له حظه من الحاضر واجمله قدامه \* ثم اقسام دين ذلك الموروث على تلك المسئلة الاخيرة أيضا يخرج لك جزء سهمها واضربه فيما بيد كل وارث يخرج له حظه من الدين \* وان كان الدين لهالك غير الاول على بعض ورثته الاحياء في الحال ولم يكن عليه دين آخر وكان عليه لا جاني أو شريك في الارث فاقسم قيمة الحاضر الذي ترك الاول على مسألة أخيرة في فريضة أخرى مبدوءة من الاول كما تقدم يخرج لكل وارث حظه من الحاضر ثم اقسام دين ذلك الموروث على مسألة أخيرة في فريضة أخيرة مبدوءة من صاحب الدين كما تقدم يخرج لكل وارث حظه من الدين \* ثم اكتب في سائر تلك الاقسام اسماء ورثة الدين في موضع آخر من اللوحة واجمل ما يخرج لكل واحد من الدين قدامه \* ثم اسقط عن المدين الوارث ما ورثه من الدين الذي كان عليه لموروثه بان تمحوه وما وضع قدامه \* ثم اصف اليهم الاجنبي ان كان معهم واجمل دينه قدامه \* وان كان لبعض الوارثين في الدين دين آخر على ذلك المدين فزد دينه على ما وضع قدامه واجمع لك الديون فوق الخط بكن المجموع حاصلة ثم انظر ما ناب المدين من الحاضر مع جملة الديون الناقية عليه فان ناب من الحاضر مثل ما عليه أو أكثر مما عليه ولا تحتاج الى عمل آخر فان كل واحد من أرباب الديون يأخذ دينه كاملا مما ناب المدين فان بقي شيء كان المدين وان ناب من الحاضر أقل مما عليه من الديون فضع ما ناب من الحاضر قدام الحاصلة واقسمه على الحاصلة يخرج جزء سهمها واضربه فيما بيد كل وارث يخرج له حظه من الحاضر واجمله قدامه وان طرحت من دينه بقية ما يتبع به الدين \* وان رخصت لك مسألة من الديون فخط بكن المجموع آية كل كسر بعدد ما قبل واجمل خارج التسطیح \* انما هذه المسئلة التي تقدمت في باب الديون هي التي هي في باب الديون أو التوافق أو التباين واضرب التباين الخارج على الدين في الدين الذي هو عليه في كل مسألة من المسائل الخارج قدامه عوضا عن دينه ما قبل في الدين الذي هو عليه في كل مسألة من المسائل الصحيحة الموضوعه قدامهم في دينه الاجمالي المصداق \* وان كان الدين الذي هو عليه في الدين



أو ضرب تفكيك الصحيح عن الكسر الذي كان معه بأن تضرب ما بيد كل واحد في الصحيح وحده وفي الكسر وحده وتجمع الخارجين فيخرج لعائشة التي هي البنت سبعة ونصف ولفاطمة التي هي بنت الابن اثنان ونصف ولحواء التي هي الاخت واحد وربع ولزيد الذي هو الاجنبي ثلاثة وثلاثة أرباع واطرح ما خرج لعائشة من الاثنى عشر التي هي دينها يبق لها أربعة ونصف تتبع بها الزوج واطرح ما خرج لفاطمة من الاربعة التي هي دينها يبق لها واحد ونصف تتبعه بها واطرح ما خرج لحواء من الاثنى عشر التي هي دينها فيبقى لها ثلاثة أرباع تتبع بها الزوج واطرح ما خرج لزيد من الستة التي هي دينه يبق له اثنان وربع فيتبع بها الزوج فيكون مجموع ما يتبع به الزوج تسعة وهي الباقية عليه من الاربعة والعشرين اللازمة له بعد أن غرم لهم منها خمسة عشر التي تأتيه من الحاضر وهذه صورة المحاصة مع ما يتبع به المدين

٩	١٤	١٢	٢٤
٤	٧	٦	١٢
١	٢	٢	٤
٠	١	١	٢
٢	٣	٣	٦

\* ولك أن تصل المحاصة بقسمه الحاضر فتكون القريضة واحدة كما فعله القلصاى في آخر شرحه على مواريث الشيخ خليل لكن اجتماع الاعداد الكثيرة في محل واحد يشوش المبتدىء والله أعلم \* ومثال كون اللازم من دين المالك الثاني أقل مما ينوب الوارث المدين الحى من الحاضر ما اقامات منصور عن أولاده الثلاثة صالح

وسعيد وفاطمة وترك ستين مثقالا ولم تقسم لهم حتى ماتت فاطمة المذكورة عن شقيقها المذكورين وعن زوجها محمد وبنتها مئة عائشة وقد كان لها على أخيها صالح المذكور ثمانية وأربعون مثقالا وهو عديم \* ثم مات سعيد المذكور قبل قسمة ما ذكر عن أخيه صالح المذكور وبنته رقية وزينب \* فاذا أردت عملها فصحيح مسألة الهلك الاول من خمسة والثانية من ثمانية لاجل الانكسار وجامعتها من أربعين ثم اقسّم عليها تركه الاول التي هي الستون يخرج جزء سهمها نصفها واضربه فيما بيد كل وارث يخرج لصالح الذى هو المدين أربعة وثلاثون فاقمها في يده ومحمد ثلاثة ولعائشة ستة ورقية ثمانية ونصف ولزبنب مثل ما لرقية المذكورة هكذا

٦٠	١٢٠	٣		٤٠	٨		٥
٣٤	٦٨	١	اخاش	١٧	١	اخاش	٢
			ت	١٧	١	اخاش	٢
						ت	١
٣	٦			٢	٢	زوجا	
٦	١٢			٤	٤	بناتا	
٨	١٧	١	بنات رقية				
٨	١٧	١	بنات زينب				

\* واذا عرفت ما ينوب صالحا المدين من التركة وتريد أن تعرف ما يرثه من الدين ليسقط عنه ويطالب بالباقي فاتبعه فريضة أخرى من فاطمة التي هي صاحبة الدين وصحيح مسألة ورثتها من ثمانية والثمانية من ثلاثة وجامعتها من أربعة وعشرين ثم اقسّم عليها الثمانية والاربعين التي هي الدين يخرج جزء سهمها اثنى عشر واطرحها فيما بيد كل وارث يخرج لمحمد

اثنا عشر ولعائشة أربعة وعشرون ولصالح المدين ثمانية ورقية اثنان وربع ولزبنب مثل هذا هكذا

٤٨	٢٤	٣		٨	
١٢				٢	زوجا محمد
٢٤				٤	بناتا عائشة
٨	٤	١	اخا ش	١	اخا صالحا
			ت	١	اخا سعيدا
٢	١	١	بناتا رقية		
٢	١	١	بناتا زينب		

\* واذا عرفت ما يتوب كل وارث من ذلك الدين فاسقط عن صالح المدين الثانية التي ورثها من الدين الذي كان عليه لموروثته واكتب اسماؤه غيره في موضع آخر واجعل ما يتوب كل واحد من الدين قدامه واجمع ذلك فوق الخط يكن مجموع ما لزمه اربعين مثقالا وهي أكثر مما نأبه من التركة \* ثم أورد تلك

الدين الى أنصافها اختصاراً واجمعها فوق الخط يكن مجموعها عشرين وهو المحاصة التي يقسم عليها ما باب المدين من التركة وما يقتضي مما بقي عليه فضع حينئذ الاربعين والثلاثين التي نأبه منها بعد المحاصة المذكورة واقسمها عليها بخروج جزء سهمها واحد وسبعة أعشار وافر به فيما بيد كل واحد يخرج لمحمد عشرة وعشرين ولعائشة عشرين وأربعة أعشار ولرقية واحد وسبعة أعشار ولز زينب مثل ما لرقية هكذا

٢٠	٢٢	٢٠	٤٠	
٢	١٠	٦	١٢	محمد
٥	١٠	١٢	٢٤	عائشة
٧	١	١	٢	رقية
٧	١	١	٢	زينب

واذا طرحت ما أخذ كل واحد من هذا المقسوم ومن جملة دينه بقى له ما يتبع به المدين وذلك ظاهراً لا تطيل به \* وهما اجتماع دين الهالك الثاني ودين الاجنبي على وارث حي في الحال ما اذا كان احدي عشر مثقالاً لزيد على صالح الذي هو مدين فاطمة في المال المفروغ منه فاذا وصلت زيدا باب المحاصة المذكورة وجمعت

دينه الى ديونهم اللازمة للمدين التي هي الاربعون كان مجموعها احدى وخمسين وهي المحاصة التي يقسم عليها الاربعة والثلاثون التي نأبت المدين من التركة فضعها حينئذ بعد المحاصة واقسمها على المحاصة بخروج جزء سهمها ثلثين وافر بها فيما بيد كل واحد يخرج لمحمد ثمانية ولعائشة ستة عشر ولرقية واحد وثلاث ولز زينب مثل ما لرقية ولزيد سبعة وثلاث هكذا

٤	٢٤	٥١	
	٨	١٢	محمد
	١٦	٢٤	عائشة
١	١	٢	رقية
١	١	٢	زينب
١	٧	١١	زيد

ويتبع كل واحد المدين بما بقي لتسام دينه الموضوع قدامه وقد أشرت لعمل اجتماع دين الهالك الاول ودين الاجنبي ولعمل دين الهالك غير الاول مع انتفاء دين الاجنبي أو مع وجوده على الوارث الحي في حال القسمة في آيات لم تكن من هذا النظم وهي هذه

﴿وَإِنْ يَكُنْ دَيْنٌ لِدَيِّ الثَّرَاتِ \* عَلَى الْقَرِيبِ الْحَيِّ مِنْ وَرَثَاتِ﴾  
 ﴿وَكَانَ دَيْنٌ آخَرٌ لِأَحَدِهِمَا \* أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ الْمَدِينِ الْأَقْرَبِ﴾  
 ﴿فَصَحَّحْ مَسَائِلَ الْأَمْوَاتِ \* مَعَ تَعَدُّدِ الثَّرَاتِ﴾

﴿وَأَقْسِمَ عَلَى مَسْئَلَةٍ تَأَخَّرَتْ \* تَرِكَهَ لِأَوَّلٍ قَدْ حَضَرَتْ﴾  
 ﴿يَبْدُ لَهَا جُزْءُ لِسْتِهِمْ وَأَضْرَبَا \* فِيهِ لِكُلِّ يَبْدُ حَظُّ طُلُبَا﴾  
 ﴿ثُمَّ أَقْسَمَ عَلَيْهِمَا دَيْنٌ مَن وَرِثَ \* وَأَضْرَبَ بِمَا بَدَأَ سِهَامُ مَن وَرِثَ﴾  
 ﴿يُخْرِجُ لِكُلِّ حَظَّهُ مَن دَيْنَ \* مَوْرُؤُهُمْ أَيْضًا بَعِيرَ مَيْنَ﴾  
 ﴿وَأَسْقَطَانِ عَنِ الْمَدِينِ مَا جَلَا \* لَهُ مَن الدَّيْنِ وَضَعُ مَا حَصَلَا﴾  
 ﴿لِعُسْرِهِ قُدَامُهُ ثُمَّ أَضِيفَ \* لِذَلِكَ مَا لِأَجْنَبِيٍّ قَدْ عُرِفَ﴾  
 ﴿وَأَنْظَرُوا إِلَيَّ جُمْلَةً مَا قَدْ لَزِمَا \* مَعَ حَظَّهُ مَن حَاضِرٍ قَدْ قُيِمَا﴾  
 ﴿فَإِنْ يَكُنْ حَظُّ مَدِينٍ حَضَرَا \* مِثْلَ الَّذِي لَزِمَهُ أَوْ أَكْثَرَا﴾  
 ﴿فَادْفَعْ لِكُلِّ دِينِهِ مُكْتَلَا \* وَأَعْطِ مَا بَقِيَ لِي مَن قَدْ سُئِلَا﴾  
 ﴿وَإِنْ يَكُنْ عَدَدُ حَظِّهِ أَقَلُّ \* مَن لَا زِمَ الدَّيْنِ الَّذِي كَانَ حَصَلُ﴾  
 ﴿فَأَجْمَعْ دِيُونَهُمْ بِمَوْضِعٍ ظَهَرَ \* وَأَقْسِمَ عَلَى جُمْلَتِهَا حَظًّا حَضَرَ﴾  
 ﴿كَفَيْسَةِ الْمُتْرُوكِ وَأَطْرَحْ مَا بَدَا \* لِلْكُلِّ مَن دَيْنٍ لَهُ قَدْ عُهِدَا﴾  
 ﴿يَبْقَى الَّذِي يَتَّبِعُ الْمَدِينَا \* بِهِ إِلَى حُصُولِهِ يَمِينَا﴾  
 ﴿وَإِنْ يَكُنْ دَيْنٌ لِعُسْرٍ الْأَوَّلِ \* مَن كُلِّ مَبِيتٍ لَعِينُ يَنْجَلِي﴾  
 ﴿عَلَى قَرِيبٍ وَارِثٍ حَيٍّ وَقَدْ \* عُسِدِمَ دَيْنُ أَجْنَبِيٍّ أَوْ وَرَثَ﴾  
 ﴿فَلْيُفْلَلْ فَرِيضَةً مَن أَوَّلُ قَبْرِ \* إِلَى تَمَامِ عَمَلٍ لَهَا شَهْرُ﴾  
 ﴿وَأَقْسِمَ عَلَى حَامِعَةٍ أَخْبَرَهُ \* بِرُكَّةٍ لِسَابِقِ شَهِيرَةٍ﴾  
 ﴿يُخْرِجُ لِكُلِّ حَظَّهُ مِمَّا حَضَرَ \* فَأَوْقِفْ حَظَّ مَدِينٍ قَدْ ظَهَرَ﴾  
 ﴿ثُمَّ أَنْتَلِيْ فَرِيضَةً لِمَن وَرِثَ \* مَن صَاحِبِ الدَّيْنِ الَّذِي كَانَ وَرِثَ﴾  
 ﴿وَأَقْسِمَ عَلَى حَامِعَةٍ دَنَّا عُرِفَ \* يَبْدُ لِكُلِّ حَظَّهُ مِمَّا وَصِفَ﴾  
 ﴿مَن عَنِ الدَّيْنِ أَسْقَطَ مَا اسْتَحَقَّ \* وَأَفْعَلْ مِمَّا لَزِمَ مِثْلَ مَا سَبَقَ﴾

﴿وَإِنْ بَدَأَ الْكُشُورُ فِيمَا لَزِمَا \* فَرُدَّهَا إِلَيَّ مَقَامَ عَقْلَانَا﴾  
 ﴿وَأَضْرِبْهُ فِي دَيْنٍ لِكُلِّ مُطْلَقًا \* وَضَعِ بُعِيدُ خَارِجًا مُحَقَّقًا﴾

وإن كان الدين لاجنبي أو لوارث حي في الحال أو لها ما على وارث حي في الحال فاعمل مسألة الورثة  
 بتناسختها أو وصاياها إلى آخرها واقسم على المسألة الأخيرة جملة تركة الهالك الأول بعمل قسمة التركة  
 يخرج لكل واحد حصة منها ثم اقسّم لارباب الدين حظ الدين على قدر دينهم وإن بقي شيء للدين أخذه  
 وإن بقي عليه شيء اتبع به إلى يسره وهذا القسم ظاهر لا يحتاج إلى مثال وقد أطلت في آخر هذا الباب  
 وأوردت فيه بالنظم والثر تفاصيل عجيبة وأعمالا غريبة لا توجد في غير هذا الشرح وجود تحقيق والحمد لله  
 على ذلك وبالله التوفيق ثم قال الناظم أصله الله

### ﴿كَيْفِيَّةُ قِسْمَةِ التَّرَكَةِ الْمَعْلُومَةِ﴾

فأقول في تفسير ذلك أي بهذا باب كيفية أي صفة قسمة التركة أي الأموال المروكة المعلومه عند مر بد  
 القسم المستحقة بالارث أو الصلح أو الاقرار أو الايصاء بعد اخراج الدين اللازمة للهالك الأول الذي  
 هو صاحب التركة وهذا الباب هو المقصود بالذات في علم الفرائض وأما غيره من تصحيح مسائل الورثة  
 بالانكسار والصلح والاقرار والوصية وغيرها من الاعمال السابقة فهو كذا وسيلة لكيفية قسمة الأموال  
 لاربابها على قدر سهامهم من الاعداد التي تصح منها مسائل سائر الابواب الماضية فالصواب حينئذ  
 تأخير هذا الباب عما تقدم وضما لتأخره طبعاً لان قسمة التركة إنما تكون بعد استكمال العمل السابق في كل  
 باب ليتوصل به إلى معرفة حظ كل واحد من التركة ثم أشار الناظم إلى أنواع قسم التركة مع الوجه الأول من  
 أوجه قسمتها بقوله

﴿إِذَا أُرِدَّتْ قِسْمَةٌ مُفِيدَةٌ \* تَجْزِيَةُ التَّرَكَةِ الْمُتَقَصُّودَةِ﴾  
 ﴿وَهِيَ مَا يُوزَنُ أَوْ يَكَالُ \* أَوْ قِيمَةُ الْأَمْوَالِ أَوْ حِيَالُ﴾  
 ﴿كَأَنَّ بَارِضَ دُرْعَتٍ بِالْحَبْلِ \* أَوْ أَذْرُعَ كَانَتْ بِذَلِكَ الْأَصْلُ﴾  
 ﴿فَيَأْخُذُ لِكُلِّ مِنَ التَّرَكَةِ \* نِسْبَةً سَهْوَةً مِنَ الْمَسْئَلَةِ﴾

فأقول في تفسير ذلك إذا أردت أن تقسم قسمة مفيدة أي مظهره كيفية تجزئ أي تقري التركة  
 المقصودة بالقسمة على الورثة والحال أن التركة هي ما يوزن كالحرير والصوف أو الدراهم أو الدنانير أو نحوها  
 يعني أو ما يعد كالدرهم في بعض البلدان أو هي ما يكال كالقمح والشعير ونحوها وهي قيمة الأموال التي هي  
 الأصول فقط أو الأصول أو غيرها وطلب منك قسمة تلك القيمة لاربابها لتأخذ كل واحد بالمراضات  
 ما يساوي من الأموال مقدار ما خرج له من القيمة لأن قسمة القرعة لا يكون إلا في نوع بمائلي

أفراده \* أو هي كلها عدد حبال جمع حبل كانت تلك الحبال في أرض متساوية في الرغبة والغلة زرعت أي  
قيست تلك الأرض بالحبل الذي يقسم به أهل ذلك البلد والقصب الذي يقسمون به كالحبل \* أو هي  
أذرع جمع ذراع كانت تلك الأعداد في ذلك الأصل الذي هو الأرض المذروعة بالذراع كاف ذراع أو أقل  
أو أكثر فاعط أيها الطالب في جميع تلك الأنواع للكل أي لكل صاحب حق كان له بارث أو صلح أو قرار  
أو إيصاء من جملة التركة مثل نسبة عددهم من عدد المسئلة الأخيرة المنقسمة على سائر الأحياء في الحال  
\* وذلك بأن تسمى سهم كل واحد كانه في جدول المسئلة الأخيرة من العدد الذي صحت منه تلك المسئلة  
بالعمل المعروف عند أهل الحساب \* وهو أن تقسم المسمى الذي هو سهم كل واحد على أمة المسمى منه  
الذي هو صحت منه المسئلة الأخيرة بعد ترتيب الأمة تحت خط وتحفظ الكسر الخارج من التسمية لكل  
واحد وتعطى له مثله من التركة \* والمثل في أخذ مثله من التركة أن تجمل ذلك الكسر مأخوذاً والتركة  
مأخوذاً منه وتعمل صورة الأخذ المرادف لضرب الكسور \* ثم تضرب بسط الكسر المأخوذ في بسط  
المأخوذ منه الذي هو نفسه وتقسم الخارج على أمة المأخوذ فقط لأن المأخوذ منه صحيح وإمامه الذي هو  
الواحد المقدر لا يقسم وترتيب تلك الأمة لجميعهم على عفة واحدة ليسهل لك جمع الكسور الخارجة لهم  
في التركة إذا لم يقسم عليهم \* مثال ذلك ما إذا ماتت امرأة عن زوج وأم وبنت من ذلك الزوج وأخ شقيق  
وتركت ما يساوي ثمانية وأربعين مثلاً ولم يقسم ذلك حتى مات الزوج عن بنته المذكورة وعم \* فإذا  
أردت عملها فصحيح الأول من اثني عشر والثانية من اثنين وجامعتهما من أربعة وعشرين للام منها أربعة وللبنات  
خمسة عشر وللأخ اثنان وللعم ثلاثة واجعل بعدها التركة المذكورة ثم سمي الأربعة التي كانت للام من الأربعة  
والعشرين التي صحت منها المسئلة الأخيرة بأن تحملها إلى ثمانية وثلاثة وتقسم عليهما تلك الأربعة فيخرج لها ثمن وثلاث  
ثمن فخذ لها مثل هذا الكسر من التركة بأن تضعها هكذا (١٠ على ٣٨ من ٤٨) ثم تضرب الأربعة التي هي  
بسط المأخوذ في بسط المأخوذ منه الذي هو نفسه فيخرج لك اثنان وتسعون ومائة فتقسمها على إمامي المأخوذ  
فيخرج للام ثمانية ثم سمي الخمسة عشر التي كانت للبنات من تلك المسئلة كما ذكر يخرج لها خمسة أثمان فخذ  
لها مثل هذا الكسر من التركة بأن تضعها هكذا (٤ على ٨ من ٤٨) ثم تضرب البسط في البسط وتقسم  
الخارج على إمام المأخوذ فيخرج لها ثلاثون ثم سمي الاثنين التي كانت للأخ من تلك المسئلة كما ذكر  
يخرج ثلثاً ثمن فخذ له مثل هذا الكسر بأن تضعها هكذا (٢٠ على ٣٨ من ٤٨) ثم اضرب البسط في  
البسط وتقسم الخارج على إمامي المأخوذ فيخرج له أربعة ثم سمي الثلاثة التي كانت للعم من تلك المسئلة كما  
ذكر يخرج له ثمن فخذ له مثل هذا الكسر بأن تضعها هكذا (١ على ٨ من ٤٨) ثم تضرب البسط  
في البسط وتقسم الخارج على إمامي المأخوذ فيخرج له ستة هكذا

٤٨	٢٤	٢	١٢	
		ت	٣	زوجا
			٢	أما
٨	٤		٦	بناتا
٣٨	١٥	١	١	أخا
٤	٢			
٦	٣	١		عم

تنبيه اعلم النسبة المذكورة وغيرها من جميع أوجه قسمة التركة أصل  
جميعها معرفة الأعداد الأربعة المتناسبة وما يلزم من النسبة الحادثة  
بينها وهي أربعة أعداد تكون نسبة الأول منها إلى الثاني مثل  
نسبة الثالث إلى الرابع ويكون خارج ضرب الأول في الرابع مثل  
خارج ضرب الثاني في الثالث فيلزم من هذا إذا جهل واحد من تلك  
الأعداد وعلمت الثلاثة الباقية أن المجهول من الأمور ينصير معلوماً  
من جهة النسبة التي كانت بين الأولين المعلومين والمجهولين من الأولين

يصير معلوما من جهة النسبة التي كانت بين الاخيرين المعلومين \* وبيان ذلك في المثال المذكور ان تجعل  
الاربعة التي هي سهم الام عدد أولا وتجعل الاربعة والعشرين التي هي المسئلة ثانيا وتجعل الثمانية التي هي  
نصيب الام من التركة ثالثا وتجعل الثمانية والاربعين التي هي التركة رابعا فتكون الاربعة هكذا ٤ - ٢٤ - ٨ - ٤٨  
نسبة الاول من هذه الاعداد الاربعة الى الثاني سدس وكذلك نفسه الثالث الى الرابع وخارج  
ضرب الاول في الرابع اثنان وتسعون ومائة وكذلك خارج ضرب الثاني في الثالث قاذا جعل الثالث الذي  
هو نصيب الام من التركة تستخرجه من الرابع بالنسبة التي كانت بين الاولين فتقول نسبة الاول من الثاني  
سدس كما ان نسبة الثالث المجهول من الرابع سدس فتأخذ حينئذ سدس التركة التي هي الرابع وتقسمها على  
مقام السدس فيخرج ثمانية وهي النصيب المجهول \* وهكذا يكون العمل في كل واحد من الورثة الباقين  
لان نسبة سهم كل وارث من المسئلة كنسبة نصيبه من التركة \* ويتصور في الاعداد المتناسبة أربع نسب  
مختلفة يستخرج المجهول بكل واحد من تلك النسب الرابع لان النسبة التي تكون بين تلك الاعداد قد  
تختلف باختلاف ترتيبها الذي يتنوع الى أنواع \* أحدها وهو اسهابها ككون السهم أولا ثم المسئلة ثم  
النصيب ثم التركة فتكون النسبة التي كانت بينهما في جانب الام سدسا كما تقدم \* ومثله في النسبة كون  
النصيب أولا ثم التركة ثم السهم ثم المسئلة \* والثاني كون المسئلة أولا ثم السهم ثم التركة ثم النصيب فتكون  
الاعداد في جانب الام هكذا ٢٤ - ٤ - ٤٨ - ٨ - قاذا جهل النصيب الذي هو الرابع في هذا النوع فانه  
يستخرج من الثالث بالنسبة التي كانت بين الاولين لانها مساوية لنسبة الثالث من الرابع المجهول فيقال  
نسبة الاول من الثاني ستة أمثاله لان نسبة الكثير من القليل انما تكون بالامثال ويعلم عدد الامثال  
عند من لم يذكره بالعقل بقسمة الكثير على القليل فان التركة حينئذ ستة أمثال النصيب المجهول فالنصيب  
هو ثمانية بالضرورة لانه العدد الذي اذا كرر ست مرات يكون مثل التركة ويعلم قدره عند من لم يذكره  
بالعقل بقسمة التركة على الستة عدد الامثال \* ومثله في النسبة كون التركة أولا ثم النصيب ثم المسئلة  
ثم السهم \* والثالث كون السهم أولا ثم النصيب ثم المسئلة ثم التركة فتكون الاعداد في جانب الام هكذا  
٤ - ٨ - ٢٤ - ٤٨ - قاذا جهل النصيب الذي هو الثاني في هذا النوع فانه يستخرج من الاول بالنسبة التي  
كانت بين الاخيرين فيقال نسبة الثالث من الرابع نصف كما ان نسبة الاول الذي هو أربعة من الثاني المجهول  
نصف فالنصيب بالضرورة هو ثمانية اذ هو العدد الذي تكون الاربعة نصف له ويعلم قدره من لم يذكره بالعقل  
بضرب امام السهم في العدد الاول الذي هو الاربعة \* ومثله في النسبة كون المسئلة أولا ثم التركة ثم السهم  
ثم النصيب \* والرابع كون النصيب أولا ثم السهم ثم التركة ثم المسئلة فتكون الاعداد في جانب الام  
هكذا ٨ - ٤ - ٤٨ - ٢٤ - قاذا جهل النصيب الذي هو الاول في هذا النوع فانه يستخرج من الثاني  
بالنسبة التي كانت بين الاخيرين فيقال نسبة الثالث من الرابع مثله يعلم ذلك بقسمة الكثير على القليل كما  
ان نسبة الاول المجهول مثلا الثاني الذي هو أربعة فالنصيب بالضرورة هو ثمانية اذ هو الذي يكون مثلي أربعة  
ويعلم قدره عند جاهله بضرب اثنين عدد الامثال في الثاني الذي هو الاربعة \* ومثله في النسبة كون التركة  
أولا ثم المسئلة ثم النصيب ثم السهم وقس على سهم الام سهام بقية الورثة في سائر الأنواع المذكورة \* واعلم  
ان استخراج النصيب المجهول بطريق النسبة هو اسهل لراجع العقل اذا كانت كسور النسبة مفردة يذكرها  
عقله بلا عمل تسمية والا فهو أصعب سائر أوجه قسمة التركة ثم أشار الى وجهين آخرين من أوجه قسمة  
التركة بقوله

﴿أَوْ أَقْسِمَ التَّرَكَّةَ الْمَذْكُورَةَ \* عَلَى جَمِيعِ جُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ﴾  
 ﴿وَأَضْرَبَ بِمَا بَدَأَ الْكُلَّ بِأَظْهَرِ \* فِي يَدِهِ يَبْدُ نَصِيبُ مُنْتَظَرِ﴾  
 ﴿أَوْ أَضْرَبَنَّ سَهْمَ كُلِّ وَاحِدٍ \* فِي جُمْلَةِ الْمَتْرُوكِ دُونَ جَاوِدِ﴾  
 ﴿وَالْخَارِجَ أَقْسِمَهُ عَلَى الْمَسْئَلَةِ \* بَعِيدَ حِلْمَا إِلَى الْأَثْمَةِ﴾  
 ﴿وَرَتَبْنَهَا كَيْفَ شِئْتَ وَابْتَدَى \* بَقْسَمِهِ عَلَى الْأَخِيرِ تَهْتَدَى﴾

فأقول في تفسير ذلك. أو أقسم أيها الطالب أن شئت وجهاً ثانياً في قسمة التركة لأربابها عدد نوع التركة المذكورة أي التي ذكرت أنواعها على جميع جملة عدد المسئلة الأخيرة في الفريضة بعد حلها إلى أئمتها وقدم القسمة على إمام تنقسم عليه التركة بلا كسر ثم على إمام ينقسم عليه خارج القسمة ثم كذلك وإن لم ينقسم ذلك على إمام لكن ينقسم على بعض آية الإمام إذا حل إليها حله إليها وأقسم على ما يصح الانقسام عليه سواء كانت التركة أكثر من المسئلة أو أقل منها يخرج جزء السهم الذي تنجي به المسئلة القليلة حتى تصير مثل التركة الكثيرة وتخط به الكثيرة حتى تصير مثل التركة القليلة \* وأضرب في العدد الذي بدأ أو ظهر لك من القسمة لكل وارث سهمه الذي ظهر في يده أي يته الذي هو كيدته يبدأ أي يخرج لك من ذلك الضرب نصيب منتظر أي مطلوب من التركة \* وهذا الوجه أسهل من سائر الأوجه إذا كان خارج القسمة عدداً صحيحاً وإن كان يبدأ كسر فقد يصعب على المبتدئ أن يضرب فيه ما يبدأ كل وارث إذا لم يستحضر عمل ضرب الكسور \* أو ضربت أيها الطالب أن أردت وجهاً ثالثاً سهم كل واحد من الورثة في جملة عدد التركة الذي أردت قسمة لهم دون وجود جاحد يتازعك في صحته وأقسم خارج الضرب على عدد المسئلة الأخيرة في الفريضة بدخل المسئلة إلى الأئمة التي تركت منها بالعمل المعروف عند أهل الحساب في حل الأعداد إلى أئمتها التي هي الأعداد الصغار الذي إذا ضرب بعضها في بعض خرج العدد المطلوب حله \* وإن أردت أسهل من عمل الحيل أخذ عدد المسئلة الأولى وجميع الأعداد المضروبة في الأولى وفي جميع الحامعات التي قيلت الأخيرة وحل ما فيه مرتين أو أكثر من تلك الأعداد وأجعل المجموع أئمة المسئلة الأخيرة أذهي ناشئة من ضرب بعض تلك الأعداد في بعض شيئاً فشيئاً ورتب أيها الطالب تلك الأئمة بعد التركة للوضوغة بعد المسئلة كيف شئت إذا لزم فيها تقديم الأكبر بالأكبر وابتدئ بعد ترتيبها بقسم خارج الضرب على الإمام الأخير في الوضع ثم أقسم الخارج الصحيح من القسمة على الإمام الذي قبله ثم كذلك إلى الإمام الأول يخرج لك صحيح الوضع تحت التركة وأجعل تحت كل إمام ما بقي من القسمة وأجعل تحته صفراً إن انقسم العدد عليه كما اشتهر بجميع ذلك في القسمة على الأئمة تهتد بذلك إلى طريق قسمة التركة لأربابها \* وهذا الوجه أسهل من سائر الأوجه للمبتدئين إذ لا يعرض فيه عمل الكسور \* وبيان عمل الوجه الثاني الذي قدمت فيه القسمة على الضرب في أمثال السابق أن تقسم التركة التي هي ثمانية وأربعون على المسئلة التي هي أربعة وعشرون فيخرج لك جزء سهمها اثنين وأضربه للأيم في الأربعة التي هي سهمها يخرج لها ثمانية وأضربه للثنت في خمسة عشر يخرج لها ثلاثون وأضربه للاربع في اثنين يخرج له أربعة وأضربه للثم في ثلاثة يخرج له ستة كاتقدم خروج ذلك لكل واحد بعمل الوجه الأول \* ولو كانت التركة في المثال المذكور

ستين مثقالا وقسمتها على المسئلة الاخيرة التي هي أربعة وعشرون بعد حلها الى الاثنين وأربعة وثلاثة يخرج لك في جزء سهمها اثنان ونصف فلك أن تجعلها فوق المسئلة وتستعمل فيها ضرب التفكيك أى عزل الصحيح عن الكسر بأن تضرب ما بيد كل وارث في الصحيح وحده ثم تضربه أيضا في الكسر وحده بعمل ضرب الكسور الذى لا يتم الا بالقسمة على امام الكسر أو تأخذ قدر الكسر مما بيده وتجمع له الخارجين قدامه \* ولك أن تبسط الصحيح مع الكسر وتجعل الخمسة التي هي بسطها فوق المسئلة وتضرب تلك الخمسة بما بيد كل وارث وتقسّم الخارج على امام الكسر فيخرج له نصيبه المجهول \* فاذا أردت ضرب التفكيك فاضرب الاربعة التي ظهرت بيد الام في اثنين يخرج لك ثمانية اضربها أى الاربعة أيضا في نصف يخرج لك أربعة انصاف أقسمها على امام الكسر يخرج منها اثنان صحيحان فاجعها الى الثمانية يجتمع للام عشرة ثم اضرب الخمسة عشر التي كانت بيد البنت في اثنين بثلاثين ثم اضربها أيضا في نصف بخمسة عشر نصفها وفيها اذا قسمت على الامام سبعة صحيحة ونصف فاجعها الى الثلاثين يجتمع للبنت سبعة وثلاثون ونصف ثم اضرب الاثنين التي بيد الاخ في اثنين بأربعة ثم اضربها أيضا في نصف بنصفين وفيها اذا قسمها على الامام واحد صحيح فاجعها الى الاربعة يجتمع للاخ خمسة ثم اضرب الثلاثة التي بيد الم في اثنين بستة ثم اضربها أيضا في نصف بثلاثة انصاف وفيها اذا قسمت على الامام واحد صحيح ونصف فاجعها الى الستة يجتمع للم سبعة ونصف هكذا

٦٠	٢٤	٣		١٢	
			ت	٣	زوجا
				٢	اما
١٠	٤			٦	بنتا
٣٧	١٥	١	بنتا	١	اخا
٥	٢				
٧	٣	١	عما		

ثم اجمع النصفين يخرج منهما واحد صحيح وادخل به تحت أحاد الصحيح واجمع الجميع يخرج لك مثل الستين المقسومة لهم \* وبيان عمل الوجه الثالث الذى قدم فيه الضرب على القسمة في المثال السابق الذى كانت فيه التركة ثمانية وأربعين ان تضع التركة المذكورة بعد الاربعة والعشرين التي هي المسئلة الاخيرة \* وتحل المسئلة الى ثمانية وثلاثة وتضعهما بعد

التركة ثم تضرب الاربعة التي هي سهم الام في التركة فيخرج لك اثنان وتسعون ومائة فتقسمها على الثلاثة التي هي الامام الاخيرة في الترتيب فيخرج أربعة وستون فتضع صفرا تحت ذلك الامام لا تقسام العدد عليه ثم تقسم ذلك الخارج على الامام الاول فيخرج لك ثمانية فتضع صفرا تحته أيضا وتعطى تلك الثمانية الصحيحة للام قدامها فهي نصيبها من التركة ثم تضرب الخمسة عشر التي هي سهم البنت في التركة فيخرج لك عشرون وسبعمائة فتقسمها على الامامين كما ذكر فيخرج لها في نصيبها ثلاثون ثم تضرب الاثنين التي هي سهم الاخ في التركة فيخرج لك ستة وتسعون فتقسمها على الامامين كما ذكر فيخرج له في نصيبه أربعة ثم تضرب الثلاثة التي هي سهم الم في التركة فيخرج لك أربعة وأربعون ومائة فتقسمها على الامامين كما ذكر فيخرج له في نصيبه ستة هكذا

٣	٨	٤٨	٢٤	٢		١٢	
					ت	٣	زوجا
						٢	اما
		٨	٤			٦	بنتا
		٣٠	١٥	١	بنتا	١	اخا
		٤	٢				
		٦	٣	١	عما		

فقد اتضح لك ان نصيب كل وارث في المثال السابق لا يختلف باختلاف الالوجه الثلاثة المذكورة في النظم ذلك حيث أن تستعمل ماشئت من تلك الالوجه في سائر المسائل العارضة لك \* وأصل كل واحد من الوجهين الآخرين الاعداد الاربعة المتناسية \* اما الوجه الثالث في النظم فلا اشكال انه مستنبط من الاعداد المذكورة لان العمل المعروف

فما اذا جهل أحد الوسطين وعلمت الثلاثة الباقية أن يسطح الطرفان ويقسم الخارج على المعلوم من الوسطين فيخرج الجهول \* فاذا جهل أحد الطرفين فقط يسطح الوسطان ويقسم الخارج على المعلوم من الطرفين فيخرج الجهول \* وأما الوجه الثاني فهو مستبطن من تلك الاعداد أيضا لانه يصح فيها اذا جهل أحد الوسطين فقط أن يقسم أكبر الطرفين على المعلوم من الوسطين ويضرب الخارج في أصغر الطرفين فيخرج الجهول \* فاذا قدم في ترتيبها في جانب الام الاربعة التي هي سهمها ثم المسئلة ثم جعل حرف الجيم في موضع الثالث الذي هو النصيب الجهول ثم التركة هكذا ٤ - ٢٤ - ج - ٤٨ يصح في استخراج ذلك الجهول ان تسطح الطرفين بضرب السهم في التركة وتقسم الخارج على المسئلة المعلوم من الوسطين فيخرج لك النصيب الجهول الذي هو ثمانية ويصح ان تقسم أكبر الطرفين الذي هو التركة على المسئلة المعلوم من الوسطين وتضرب الخارج في أصغر الطرفين فيخرج النصيب الجهول أيضا \* وفي قسمة التركة أوجه أخرى منها أن نحل كل واحدة من المسئلة والتركة الى قيمتها ثم تسقط قيمة التركة من قيمة المسئلة ان وجد فيها جميع قيمة التركة ولو بحل الامام الكبير الى أئمة الصغار أو تسطيح الصغيرين ثم تقسم سهام كل وارث على ما بقي من أئمة التركة \* ومنها أن توفق بين المسئلة والتركة ان كان بينهما اشتراك في بعض الأجزاء الصحيحة ثم تضرب سهم كل وارث في وفق التركة وتقسم الخارج على وفق المسئلة فيخرج نصيبه لان التصرف في الوفقين بالضرب والقسمة كالتصرف بهما في الجملتين \* ومنها أن تقسم وفق التركة على وفق المسئلة وتضرب الخارج في سهم كل واحد فيخرج نصيبه وهذان الوجهان اذا روعي في المسئلة والتركة أقل الاوافق يرجعان الى الوجه الثاني في النظم لانه اذا نظرت في المثال السابق بين الاربعة والعشرين التي هي المسئلة وبين الثمانية والاربعة التي هي التركة وجدت بينهما توافقا بثلاث الثمن فيكون وفق المسئلة واحدا وفق التركة اثنين فاذا ضربت سهم كل واحد في وفق التركة أعطيت له الخارج قدامه اذا لافائدة في القسم على الواحد الذي هو وفق المسئلة وكذلك وفق التركة في الوجه الاخير من هذين الوجهين اذا لافائدة في قسمه على الواحد الذي هو وفق المسئلة فيقول الامر الى أن سهم كل وارث في ذلك المثال يضرب في اثنين ويعطى له الخارج في جميع تلك الالوجه الثلاثة التي اختلف مبدأ أعمالها لا غايها \* ومنها أن تقسم المسئلة الكثيرة عن التركة القليلة أو تسمى المسئلة منها اذا زادت عليها التركة وتقسم على الخارج ما بيد كل وارث فيخرج نصيبه كما اذا سمينا في المثال السابق عدد المسئلة من التركة فيكون نصيبا فتقسم عليه سهم كل واحد قسمة الكسور فيخرج له ما تقدم \* ويبان ذلك في الاربعة التي هي سهم الام أن تضع صورة القسمة هكذا ٤ على نصف فتقول العمل في قسمة الكسور أن يضرب بسط كل من المقسومين في امام الآخر ويقسم خارج المقسوم على خارج المقسوم عليه وبسط الصحيح نفسه وامامه واحد مقدر تحته وبسط المفرد ما فوق امامه فتضرب حينئذ الاربعة التي هي بسط المقسوم في اثنين امام المقسوم عليه فيكون خارج المقسوم ثمانية ثم تضرب الواحد الذي هو بسط الكسر في الواحد المقدر تحت الصحيح فيكون خارج المقسوم عليه واحدا ثم تقسم تلك الثمانية على الواحد فيخرج ثمانية لان المقسوم على واحد يبقى على حاله فلا ينتقص القسمة لعدم وجود مشارك له في العدد ولذلك يقال لا فائدة في القسمة للواحد فتكون الثمانية حينئذ هي نصيب الام من التركة وقس على ذلك سهام بقية الورثة \* ومنها أن تقسم وفق المسئلة على وفق التركة قسمة حقيقية أو تسمية وتقسم على الخارج ما بيد كل وارث كما اذا سمينا في المثال السابق الاربعة التي هي سدس المسئلة من الثمانية التي هي سدس التركة فيخرج لنا نصف فتقسم عليه ما بيد كل وارث فيخرج نصيبه وهذا الوجه مخالف لما قبله في المبدأ أو موافق له في الغاية لان استعمال القسمة

في الوفقين كاستعمالها في الجملتين \* ومنها أن تسمى سهم كل وارث من المسألة وتضرب الكسر الخارج لكل واحد في التركة ضرب الكسور الذي كان العمل فيه ضرب بسط أحد المضروبين في بسط الآخر وتقسم الخارج على جميع الأئمة فيخرج له نصيبه منها وهذا الوجه يرجع الى طريق النسبة السابق في النظم اذ لا فرق من جهة المعنى والعمل بين أن تأخذ كسور النسبة من التركة كما تقدم وبين أن تضرب كسور النسبة في التركة لان ضرب الكسر في الصحيح معناه أخذ قدر ذلك الكسر من الصحيح أو تكرير الكسر بقدر افراد ذلك الصحيح والعمل فيهما معا هو ضرب البسط في البسط وقسم الخارج على الأئمة فلا فرق بينهما حيثئذ الا في اللفظ فقط \* ومنها أن تقسم المسألة على سهم كل وارث وتقسم على الخارج لكل وارث جملة التركة فيخرج نصيبه كالوقسمنا المسألة السابقة على الاربعه سهم الام فيخرج ستة فتقسم عليها التركة فيخرج لها ثمانية \* ومنها أن توفق بين المسألة وسهم كل وارث وتضرب وفق السهم في التركة وتقسم الخارج على وفق المسألة فيخرج نصيبه \* ومنها أن تسمى الواحد من التركة وتأخذ مثل الخارج من المسألة وتقسم الجزء المأخوذ من المسألة على سهم كل وارث بقسمة الكسور فيخرج نصيبه من التركة \* وجملة ما ذكرناه من الأوجه في قسمة التركة خمسة عشر وجها أربعة في النسبة وأحد عشر في غيرها \* وفي قسمتها أوجه أخرى فلا نطيل بذكرها ثم أشار الى كيفية ترتيب الأئمة اذا كان في التركة كسر مع كيفية اختبار عمل القسمة التي كان فيها كسر هل هو صحيح أم لا بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ فِي الْمَالِ نَوْعٌ كَسَرٍ \* فَضَعْ قِيمَتَهَا إِمَامَ الْكَسْرِ﴾  
 ﴿ثُمَّ كُسُورُكَ الْأَخِيرَةَ أَقِيمْ \* عَلَى إِمَامِهَا وَمَا بَدَأَ أَعْلَمْ﴾  
 ﴿وَادْخُلْ بِهِ تَحْتَ إِمَامٍ قَبْلُ \* وَأَقْبَلْ كَذَا حَتَّى يَتِمَّ الْكُلُ﴾  
 ﴿وَادْخُلْ بِمَا خَرَجَ تَحْتَ أَوَّلِ \* مَرَاتِبِ لِمَالٍ وَاجْمَعْ يَنْجَلِ﴾  
 ﴿وَضَعْ عَلَى إِمَامِ ذَلِكَ الْكَسْرِ \* فَضْلاً يُمَازِلُ كَسْرَ مَالٍ نَادِرِ﴾

فاقول في تفسير ذلك وإن يكن في المال المتروك الذي أريد قسمه للورثة نوع من كسر أى من كسر وكان ذلك النوع مفرداً أو متناسباً فضع أيها الطالب امام ذلك الكسر قيمتها أى قبل آية المسئلة الاخيرة التي أمرك أولاً بترتيبها كيف شئت فان كان امام ذلك الكسر متعددا فرتب أئمته بعد جدول المال كما رتب في كسر المال ورتب بعدها أئمة المسألة كيف شئت واضرب سهم كل وارث في بسط المال مع كسره واقسم الخارج على الامام الاخير وضع الفضل تحته قدام صاحبه واقسم الصحيح على الامام الذي قبله ثم كذلك الى الامام الاول فما خرج من القسمة عليه هو صحيح يوضع في جدول المال \* وإن عبر طالب القسمة عن الكسر الذي كان في المال بكسر ميمض أو مختلف أو مستثنى منقطع أو متصل فاردده الى فرداً ومناسب بترتيب جميع أئمته كيف شئت تحت خط واحد واقسم بسطه الذي يستخرج بعمله المعروف في فن الحساب على تلك الأئمة مبتدئاً بالاخير ثم بالذي قبله كما لو قال في المختلف ربع وثمن فانك تضرب بسط كل في امام الآخر وتجمع الخارجين وتقسم الاثني عشر الجمجمة منها على الامامين الموضوعين تحت خط واحد ويرجع

الى ثلاثة اثمان واختصر أيضا ما عرض لك من مفرد أو منتسب اذا كان يقى بسطه ومسطح أئمة المنزل منزلة الامام الواحد اشتراك في بعض الاجزاء الصحيحة بازالة ذلك الاشتراك بتسميته وفق البسط من وفق المسطح كما اذا عبر الطالب بثلاثة ارباع وثلاث ربع فيسطه عشرة ومسطح اماميه اثني عشر وهما متوافقان بالنصف قسم الخمسة نصف البسط من الستة نصف المسطح فيرجع ذلك الكسر الى خمسة أسداس وهي اقرب من الاصل وبمدالفرو من عمل قسمة التركة السالمة من الكسر أو المشتعلة عليه اقسام أيها الطالب كسورك الاخيرة في القريضة المارضة لك على امام تلك الكسور التي تنسب اليه فوقها واعلم قدر ما بدا أي خرج لك من قسمتها عليه وادخل به أي بذلك الخارج تحت جدول امام كأن قيل ذلك الامام واجمه الى ما فوقه من الكسور واقم الجلمة على امامها وافعل كذا أي مثل هذا العمل المذكور حتى يتم أو يكمل الشكل أي جميع الأئمة وادخل بما خرج من القسمة على الامام الوالى جدول المال تحت أول مراتب كائنة للمال المقسوم لهم واجمع ما دخلت به الى ما فوق من الصحيح يتجمل أي يخرج لك قدر المال ان صبح عمالك وان لم ينقسم بعض الكسور على امامها فقد وقع لك الخطأ في عمل قسمة التركة فاعده حتى تنقسم جميع الكسور على أئمتها ويكون الخارج الصحيح مثل المال المقسوم \* وهذا اذا لم يكن في المال كسر وأما ان كان فيه كسر فلا بد أن تقسم الكسور على أئمة المسألة أيضا وأما آية الكسر المتقدمة في الوضع فلا بد أن يفضل من القسمة عليها مثل الكسر الذي كان في المال فيوضع فضل كل امام فوقه في نظر هل خرج في القسمة مثل المال مع كسره الخ \* والى هذا أشار بقوله وضع أيها الطالب على امام ذلك الكسر الموضوع بعد جدول المال فضلا من القسمة عليه كان امامة متحدة أو متعددة بماثل ذلك الفضل الموضوع فوق أئمة الكسر لينسب اليها كسر مال قد وضع في جدول المال ان صبح ذلك قادر أي فاعرف أيها الطالب جميع ما ذكرته لك \* مثال ما اذا كان في التركة كسر مسئلة من مات عن زوجة وأم وابن وترك ثلاثين مثقالا وخمسي مثقال أو ربع خمس المثقال فاذا أردت عملها بالوجه الاخير في النظم لانه أسهل من غيره في مثل هذا المثال فصحيح المسئلة من أربعة وعشرين واعط الزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللبن سبعة عشر واجعل بعدها التركة المذكورة بكسرها ورتب بعدها امامي الكسر كما كانا في الاصل ورتب بعدها امامي المسئلة كيف شئت ثم ابسط التركة بضرب الثلاثين في سطح امامي الكسر واجمع الخارج الى التسعة الخارجة من ضرب ما فوق الخمسة في الاربعة واجمع الخارج الى الواحد فوقها فيخرج في بسطها تسعة وسمائة واجعلها فوق المسئلة واضرب فيها ما بيد كل وارث واقسم الخارج على تلك الأئمة ميتة بالآخر ثم بالذي قبله ثم كذلك الى أولها واجعل فضل كل امام تحته قدام صاحبه يخرج الزوجة ثلاثة مثاقيل وأربعة أحماس مثقال وثمن ربع خمس المثقال \* وللأم خمسة مثاقيل وربع خمس مثقال وأربعة اثمان ربع خمس المثقال والابن أحد وعشرون مثقالا وخمسا مثقال أو ثلاثة ارباع خمس المثقال وثلاثة اثمان ربع خمس المثقال \* ثم اختبر عمالك بان تجمع كسور الاخيرة التي كانت تحت الثمانية وتقسّمها على امامها الذي نسبت اليه فيخرج واحد فتدخل به تحت جدول الذي قبله وتجمعه الى الكسور فوقه وتقسّم الخمسة الخمسة منها على امامها فيخرج واحد وبقي واحد فتضع الباقي فوق الاربعة وتدخل بالخارج تحت جدول الخمسة وتجمعه الى ما فوقه وتقسّم السبعة الخمسة على امامها فيخرج واحد وبقي اثنان فتضع الباقي فوق الخمسة وتدخل بالخارج تحت آحاد المال وتجمعه الى ما فوقه فيخرج لك مثل الثلاثين الصحيحة ثم تنظر الى الفضل الموضوع فوق الامامين الاولين فينسب اليهما فتجده مثل كسر المال فتعلم بذلك صحة عمالك فتخبر

	٢٤			٤	٤	٨	٣
زوجة	٣	٣	٤	٠	١	٠	٠
اما	٤	٢	٠	١	٤	٠	٠
ابنا	١٧	٢١	٢	٣	٣	٠	٠

حينئذ كل واحد ياتيه قد خرج له ما تقدم وهذه صورتها  
وترتيب الأئمة على الوجه الموصوف هو الأسهل على المبتدئ  
وأما من عرف عمل ميزان الكسر ويزن به فضل القسمة  
الموضوع فوق الأئمة مع الكسر الذي كان في المال ليعرف  
هل هما متماثلان أم لا فله أن يرتب مجموع الأئمة كيف شاء ثم

يضرب ما بيد كل وارث في بسط التركة ويقسم الخارج على تلك الأئمة مبتدئا بالآخر ثم يقسم كسور كل  
امام عليه ويضع الفضل فوقه ويدخل بالخارج تحت جدول ما قبله ثم وزن مجموع الفضل المنسوب الى الأئمة  
نحوه مع كسر المال بان يضرب بسط كل من الكسر في مسطح أئمة الآخر فينظر الى الخارجين فان تماثلا  
فالكسيران متماثلان في القدر وان اختلفا في الصورة فعمله حينئذ صحيح وان اختلف الخارجان فقد وقع  
الخطأ في عمله فيعيده حتى يحصل له ثل ولو قدمت حينئذ في أئمة المال المذكور ثمانية ثم خمسة ثم أربعة  
ثم ثلاثة وضربت ما بيد كل وارث في بسط التركة وقسمت الخارج على تلك الأئمة كما تقدم يخرج الزوجة  
ثلاثة وستة أثمان وخمسة ثمن ورابع خمسين الثمن واللام خمسة وثلاثة أثمان ثمن وللابن أحد وعشرون  
وأربعة أثمان وخمسة ثمن ورابع خمس الثمن وذلك مثل ما خرج لهم بالمثل الاول في القدر  
وهذه صورتها

	٢٤	٣٠	٨	٥	٤	٣
زوجة	٣	٣	٦	٢	١	
اما	٤	٦		٣		
ابنا	١٧	٢١	٤	٢	٣	

\* واختبر ذلك بان تقسم الارباع على امامها فيخرج واحد  
فتدخل به تحت جدول الخمسة وتجمعه الى ما فوقه وتقسم  
الاجتمع على امامه فيخرج واحد وتفضل ثلاثة فتضع  
الفضل فوقه وتدخل بالخارج تحت جدول الثمانية وتجمعه

الى ما فوقه وتقسم الاجتمع على امامه فيخرج واحد وتفضل ثلاثة فتضع الفضل فوقه وتدخل بالخارج  
تحت احدى التركة وتجمعه الى ما فوقه فيخرج مثل التركة ثم وزن مجموع الفضل مع كسر المال بان تضعها هكذا  
٣٣ على ٤٨ مع ١٢ على ٤٤ ثم تضرب بسط الاول في مسطح امامي الثاني فيخرج لك ستون وثلاثمائة ثم  
تضرب بسط الثاني في مسطح امامه الاول فيخرج مثل الخارج الاول فتعلم بذلك صحة عملك فتقول بعد  
ذلك لكل واحد قد خرج لك ما تقدم من الصحيح والكسر \* ولك أن تستعمل في ذلك وجهها آخر  
وهو أن تصير مجموع التركة من جنس أي كسر كان فيها بان تبسطها كما تقدم واجعل بسطها الذي هو تسعة  
وسمائة عوضا عنها بعد المسئلة وتضرب ما بيد كل وارث في ذلك البسط وتقسم الخارج على امامي المسئلة  
الموضوعين بعد البسط فيخرج الزوجة ستة وسبعون وثمن واللام واحد ومائة وأربعة أثمان وللابن واحد  
ومائة وأربعة أثمان وللابن واحد وثلاثون وأربعة أثمان وثلاثة أثمان هكذا

	٢٤	٦٠٩	٨	٣
زوجة	٣	٧٦	١	
اما	٤	١٠١	٤	
ابنا	١٧	٤٣١	٣	

ولكن لا تتوهم ان تلك الكسور كسور المثقال كما في الوجهين  
السابقين بل هي فرد من افراد البسط المقسوم لهم هي كل فرد من  
البسط يقال فيه هو ربع خمس المثقال لانه الادر في التركة \* فاذا  
أردت حينئذ ان تعرف مال لكل واحد من المثاقيل وكسور المثقال

فاقسم العدد الصحيح الذي خرج لكل واحد على امامى الكسر الذى كان فى التركة يخرج له ما فى ذلك الصحيح من المناقيل وكسور المثقال ثم الحق بهذه الكسور ماخرج له فى القريضة من الكسور واجعل خط الجميع واحدا ليكون المجموع كسرا واحدا منتسبا فيخرج لكل واحد مثل ما تقدم له فى الوجه الاول من المناقيل وكسورها فيرجع هذا الوجه حينئذ الى الاول بعينه ولا سهولة فيه كما زعم بعضهم \* وما قدم الناظم ان ترتيب الائمة التى يقسم عليها خارج الضرب فى الوجه الاخير يصح فيه كل ما اراده القاسم من تقديم الاكبر فالأكبر أو الاصغر فالاصغر أو غيرها اشار الى الوجه الاحسن فى ترتيبها بقوله

﴿ وَالْوَجْهُ الْأَخْسَنُ لَدَا التَّرْتِيبِ \* تَقْدِيمُ مَا يُدْنِي إِلَى الْمَرْغُوبِ ﴾

﴿ فَقَدَمَ مَنْ مِثْلُ أَيْمَةٍ بَدَتْ \* لِيَقْدَرَ أَجْزَاءُ بِعَوْدِ وَجَدَتْ ﴾

﴿ إِنْ كَانَ مِثْلَهَا لَدَا الْأَيْمَةِ \* مَسْئَلَةُ آخِرَةٍ مُنْجَلَةٍ ﴾

فأقول فى تفسير ذلك والوجه الاحسن عند أهل هذا الفن لعمل الترتيب أى ترتيب أئمة المسئلة الأخيرة بعد التركة ليقسم عليها خارج الضرب فى الوجه الاخير من أوجه قسمة التركة تقديم ما يدنى أى ما يقرب ويوصل من الأئمة فى حال ترتيبها الى فهم كسورها الذى هو مرغوب أرباب التركة ليكون كسورها على ذلك الترتيب موجودة فى الخارج معروفة عندهم لموافقة كسورها ما تقع به معاملة الناس ومفاصلتهم فى صنف المال المقسوم لهم \* فإذا أردت أيها الطالب ذلك فقدم فى ترتيب أئمة المسئلة على وجه يوافق ما تقع به المفصلة مثل أئمة بدت أى ظاهرة وثابتة لقدر عدد أجزاء صغيرة صحيحة موجودة فى فرد واحد من أفراد الصنف الذى أريد قسمه للورثة \* وتلك الاجزاء تختلف باختلاف ذلك الفرد الذى تنسب اليه الكسور \* وذلك كفلس معروفة للنفود \* وخراريب المكييل \* وأصابع للجبل أو القصب المذروع به ونحو ذلك ان كان مثلاً أى فى كل واحد من أئمة تلك الاجزاء موجودا فى أئمة مسألة أخيرة فى القريضة منجلة أى قابلة للجعل لكونها غير أصم سواء حصلت المائلة بينهما ابتداء أو بعد تسطيح بعضها الى ما تركب منه لانه يصح أن يصير امامين اماما واحدا بضرب أحدهما فى الآخر اذا كان خارج الضرب أقل من عشرة وان نحل الامام الواحد الى مائتين صغيرين أو أكثر اذا تعلق الفرض بذلك ولكن يقدم فى ترتيب أئمة تلك الاجزاء ما يستخرج منه أكبر الاجزاء ثم أصغرها كموزونات ثم فلس أو أصواع ثم خراريب أو أذرع ثم أشبار ثم أصابع وترتيب ما بقى من أئمة المسئلة كيف شئت ان زادت أئمتها على أئمة تلك الاجزاء \* واعلم ان الاجزاء الصغيرة الصحيحة التى تكون فى الفرد الصحيح الذى هو واحد من أفراد المقسوم تختلف باختلاف الأزمنة والامكنة واختلاف الشيء المقسوم \* فنقال الفلس المراكشى فيه من الفلس الجديدة ستون وتسعمائة \* وأئمتها ثمانية وخمسة وستة وأربعة \* ومقال الفلس المراكشى ثلاثمائة فلس جديد \* وأئمتها خمسة واثنتان وستة وخمسة \* وأوقية الفلس المراكشية فيها ستة وتسعون فلسا جديدا \* وأئمتها أربعة وثمانون وثلاثة \* وأوقية الفلس المراكشية فيها ثلاثون فلسا جديدا \* ولها امامان ستة وخمسة \* والموزونة المراكشية فيها أربعة وعشرون فلسا جديدا \* وامامها ثمانية وثلاثة \* والفطار المراكشى فيه من الاوقى ستمائة وألف وأئمتها خمسة وخمسة أخرى وأربعة وثلاثون \* والفرارة المراكشية

فيها من الحاروب عشرون وثلاثمائة \* واثمها خمسة وأربعة وثمانية واثنان \* ومثقال الفضة الجزولى  
 فيه من الحبوب ستون وتسماية واثمها ثمانية وخمسة واثنان وأربعة \* وأوقية الفضة الجزولية فيها من  
 الحبوب ستون ومائة واثمها ثمانية وخمسة وأربعة \* والموزونة الجزولية فيها أربع وعشرون حبة وامامها  
 ستة وأربعة \* والغرارة الجزولية فيها ستمائة قبضة وهي اناء صغير يكون فيه ملء الكف الواسعة واثمها  
 ستة وخمسة وأربعة وخمسة \* وأما الحبل أو القصب ففى كل ذراع منه أربعة وعشرون أصبعا فاذا كان  
 فى الحبل ثمانية أذرع ففيه من الاصابع اثنان وتسعون ومائة واثمها ثمانية واثنان وأربعة وثلاثة وان كان  
 فيه عشرة أذرع ففيه من الاصابع أربعون ومائتان واثمها خمسة واثنان مرتين وأربعة وثلاثة \* وقس  
 على هذه الانواع الاثنى عشر غيرها فى كل بلد فاذا عرفت عدد الاجزاء الصغيرة التى كانت فى كل فرد من  
 الانواع المذكورة وعرفت ائمة تلك الاجزاء وطلب منك الورثة أن تقسم لهم نوعا من تلك الانواع على  
 قدر موارثهم فصحح مسائل فريضتهم الى آخرها كما تقدم ثم احلل المسئلة الاخيرة الى ائمتها \* ثم انظر  
 بين ائمة تلك المسئلة وبين ائمة اجزاء فردا من النوع الذى أريد قسمه لهم تجدد أمرها لا يخلوا من ثلاثة  
 أقسام \* أحدها أن تكون جميع ائمة تلك الاجزاء موجودة فى ائمة المسئلة ولو بعد تسطيع بعضها أو حل  
 بعضها الى ما تركب منه \* والثانى أن يوجد بعض ائمة الاجزاء فى ائمة المسئلة دون بعض سواء كانت  
 البعض الموجود فيها متحدة أو متعددة \* والثالث الا يوجد شيء من ائمة الاجزاء فى ائمة المسئلة سواء كانت  
 المسئلة منحللة أو عددا أصم \* وهذان القسمان سيأتى الكلام عليهما فى النظام \* وأما القسم الاول الذى  
 تقدم الكلام عليه فى النظام فلا يحتاج الى أن تزيد فيه شيئا من ائمة الاجزاء لوجود ما يماثل كل واحد  
 منها فى ائمة المسئلة \* وانما يحتاج الى أن تقدم من ائمة المسئلة ما يماثل ائمة الاجزاء ولو بالتسطيع  
 أو الحل ورتبها على وجه يستخرج منه أكبر الاجزاء ثم أصغرها ان كان فى اجزاء الفرد كبير وصغير  
 بحسب معاملة الناس ثم ترتب ما بقي من ائمة المسئلة بعد ذلك كيف شئت \* ثم اضرب ما بيد كل وارث  
 فى المال وتقسّم الخارج على المائة مبتدئا بالآخر كما تقدم \* فان كان المال المقسوم حينئذ مناقيل الفضة  
 المراكشية وكان جميع ائمة الاجزاء الممثال السابقة موجودة فى ائمة المسئلة فقدم من ائمة المسئلة الائمة  
 الاربعة التى تماثل ائمة الاجزاء ورتبها هكذا ثمانية ثم خمسة ثم ستة ثم أربعة ورتب ما بقي بعد ذلك  
 من ائمة المسئلة كيف شئت ليكون الاولان امامى أربعين عدد موزونات الممثال فاكتب ما استخرجته من  
 كسورها بالعمل المذكور بفلس جديدة \* مثال ذلك ما اذا مات رجل مراكشى عن مائة مثقال من الفضة  
 وترك زوجة وأما وابنين وبناتا منها ولم يقسم ذلك حتى ماتت تلك البنت عن أمها وأخوها المذكورين  
 وزوج وبنت \* فاذا أردت عملها فصحح الاولى من عشرين ومائة والثانية من أربعة وعشرين وجامعتها  
 من ثمانين وثمانية وأربعين ثم اجعل بعدها التركة المذكورة ثم احلل المسئلة الاخيرة الى ثمانية وخمسة وستة  
 وأربعة تجدد جميع ائمة الاجزاء فى ائمة المسئلة فقدم حينئذ من ائمة المسئلة ثمانية ثم خمسة ثم ستة ثم  
 أربعة ثم ضع بعدها الثلاثة الباقية من ائمة المسئلة ثم اضرب ما بيد كل وارث فى المائة التى هى التركة واقسم  
 الخارج على الائمة مبتدئا بالآخر كما تقدم يخرج للزوج أربعة عشر مثقالا وأربع وثلاثون موزونة خارجة  
 من ضرب ما تحت الثمانية فى الخمسة وجمع الخارج الى ما تحت الخمسة وعشرة أفلس جديدة خارجة من  
 ضرب ما تحت الستة فى الاربعة وجمع الخارج الى ما تحت الاربعة وثلاثا فلس جديد وهما اللذان تحت  
 الاخير وللأم ستة عشر مثقالا وست وعشرون موزونة خارجة من ضرب ما تحت الاول فى الثانى وجمع  
 الخارج الى ما تحت الثانى وستة عشر فلسا جديدا خارجة من ضرب ما تحت الثالث فى الرابع وجمع الخارج

الى ما تحت الرابع ولكل واحد من الابنين ثمانية وعشرون مثقالا وستة وثلاثون موزونة خارجة من ضرب ما تحت الاول في الثاني وجمع الخارج الى ما تحت الثاني واثنا عشر فلسا جديدا خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وجمع الخارج الى ما تحت الرابع وثلاث فلس جديدا وها اللذان تحت الاخير \* وللزوج ثلاثة مثاقيل واحد عشر موزونة خارجة من ضرب ما تحت الاول في الثاني وجمع الخارج الى ما تحت الثاني وستة عشر فلسا جديدا خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وللبنت سبعة مثاقيل وثلاث موزونات وهي التي تحت الامام الثاني وثمانية أفلس جديدة خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وقد انكسر عليهم فلان جديدان فقط وها المدخول بهما تحت الاربعة هكذا

٣	٤	٦	٥	٨	١٠٠	٢٨٨٠	٢٤		١٢٠	
٢	٢	٢	٤	٦	١٤	٤٢٨	٤	اما	١٥	زوجة
		٤	١	٥	١٦	٤٨٠			٢٠	اما
٢	٢	٥	١	٧	٢٨	٨٣٣	١	اخا ش	٣٤	ابنا
٢	٢	٥	١	٧	٢٨	٨٣٣	١	اخا ش	٣٤	ابنا
								ت		بننا
		٤	١	٤	٣	١٠٢	٦	زوجة		
		٢	٣		٧	٢٠٤	١٢	بننا		

وان كان المقسوم مثاقيل الفلوس الجديدة المراكشية وكانت أئمة أجزاء مثقالها التي هي خمسة واثنا وستة وخمسة في أئمة المسألة المعارضة لك فقدم من أئمتها حينئذ أربعة أئمة خمسة ثم اثنين ثم ستة ثم خمسة ثم

ضع ما بقي في أئمتها بعد ذلك ليكون الاولان أئمة عشرة عدد اواق المثقال فاكتب ما استخراجته من كسورها بعمل بسط المنتسب باواق الفلوس الجديدة ويكون الباقيان أئمة ثلاثين عدد فلوس الاوقية الجديدة فاكتب ما استخراجته من كسورها بذلك العمل بفلوس جديدة واكتب ما كان بعد تلك الأئمة الاربعة بكسور فلس جديد وان كان المقسوم اوقي الفضة المراكشية وكانت أئمة أجزاء تلك الاوقية التي هي أربعة وثمانية وثلاثة موجودة في أئمة المسألة المعارضة لك فقدم من أئمة المسألة ثلاثة أئمة أربعة ثم ثمانية ثم ثلاثة ثم ضع ما بقي من أئمتها بعد ذلك ليكون الاول عدد موزونات الاوقية فاكتب حينئذ ما غنمه من الكسور موزونات ويكون الباقيان أئمة أربعة وعشرين عدد فلوس الموزونة الجديدة فاكتب ما استخراجته من كسورها بعمل بسط المنتسب بفلوس جديدة \* واكتب كسور ما كان بعد تلك الأئمة الثلاثة بكسور فلس جديد \* وان كان المقسوم اواق الفلوس الجديدة المراكشية وكان أئمة الأجزاء تلك الاوقية وها ستة وخمسة موجودين في أئمة المسألة المعارضة لك فقدم من أئمتها امامين ثمانية ستة ثم خمسة ليكونا ائمة ثلاثين عدد فلوس الاوقية الجديدة فاكتب ما استخراجته من كسورها بعمل بسط المنتسب بفلوس جديدة واكتب كسور ما كان بعد الامامين المذكورين بكسور فلس جديد \* وان كان المقسوم موزونات مراكشية وكان اماما لجزء الموزونة ثمانية وثلاثة موجودين في أئمة المسألة المعارضة لك فقدم من أئمتها امامين ثمانية ثم ثلاثة ليكونا ائمة أربعة وعشرين عدد فلوس الموزونة الجديدة فاكتب ما استخراجته من كسورها بعمل بسط المنتسب بفلوس جديدة واكتب ما كان بعدها بكسور فلس جديد \* وان كان المقسوم قناطر الصوف المراكشية وكانت أئمة أجزاء القنطار التي هي خمسة مرتين وأربعة وثمانية واثنا موجودة في أئمة المسألة المعارضة لك فقدم من أئمتها خمسة أئمة خمسة ثم خمسة أخرى ثم أربعة ثم ثمانية ثم اثنين ثم ضع ما بقي من أئمتها بعد ذلك لتكون الأئمة الثلاثة الاولى أئمة مائة عدد ابطال القنطار فاكتب ما استخراجته من كسور تلك

الائمة الخمسة بكسور الثلاثية بعمل بسط المنتسب بارطال ويكون الباقيان امامي ستة عشر عدداً وافي  
 الرطل فاكتب ما استخراجته من كسورها بذلك العمل باواق واكتب ما كان بعد تلك الائمة الخمسة بكسور  
 الائمة \* وان كان المقسوم غرائر الزرع المرأ كشية وكانت أئمة أجزاء الفراة التي هي خمسة وأربعة وثمانية  
 واثان موجودة في أئمة المسئلة العارضة فقدم من أئمتها أربعة أئمة خمسة ثم أربعة ثم ثمانية ثم اثنين ثم ضع  
 ما بقى من أئمتها بعد ذلك ليكون الاولان امامي عشرين عدد اصواع الفراة فاكتب ما استخراجته من  
 كسورها بعمل بسط المنتسب باصواع ويكون الباقيان امامي ستة عشر عدد خرايب الصاع فاكتب  
 ما استخراجته من كسورها بذلك العمل بخرايب واكتب ما كان بعد ذلك بكسور الخروبة وان كان في أئمتها  
 ثمانية أخرى فضعها بعد الاثنين ليكون ماتحتها اثمان الخروبة لانها موجودة في الخارج واكتب ما كان بعد  
 ذلك بكسور ثمن الخروبة \* وان كان المقسوم مثاقيل القضة الجزولية وكانت أئمة أجزاء المثقال التي هي  
 ثمانية وخمسة وستة وأربعة موجودة في أئمة الجزولية العارضة لك فقدم من أئمتها أربعة أئمة ثمانية ثم خمسة  
 ثم ستة ثم أربعة \* ورتب ما بقى من أئمتها بعد ذلك كيف شئت ليكون الاولان امامي أربعين عدد موزونات  
 المثقال فاكتب ما استخراجته من كسورها بعمل بسط المنتسب بموزونات ويكون الثالث عدد دراهم الموزونة  
 فاكتب ماتحتها بدراهم ويكون الرابع عدد حبوب الدرهم فاكتب ماتحتها بحبوب واكتب ما كان بعد ذلك  
 بكسور حب \* وان كان المقسوم اواقي القضة الجزولية وكانت أئمة أجزاء الاوقية التي هي ثمانية وخمسة  
 وأربعة موجودة في أئمة المسئلة العارضة لك فقدم من أئمتها ثلاثة أئمة ثمانية ثم خمسة ثم أربعة ثم رتب ما بقى  
 من أئمتها بعد ذلك كيف شئت ليكون الاولان امامي أربعين عدد دراهم الاوقية فاكتب ما استخراجته من  
 كسورها بعمل بسط المنتسب بدراهم ويكون الثالث عدد حبوب الدرهم فاكتب ماتحتها بحبوب واكتب  
 ما كان بعد ذلك بكسور حب \* وان كان للمقسوم موزونات جزولية وكان اما ما اجزاء الموزونة وها  
 ستة وأربعة موجودين في أئمة المسئلة العارضة لك فقدم من أئمتها امامين ستة ثم أربعة \* ورتب ما بقى من  
 أئمتها بعد ذلك كيف شئت ليكون الاول عدد دراهم الموزونة فاكتب ماتحتها بدراهم ويكون الثاني عدد  
 حبوب الدرهم فاكتب ماتحتها بحبوب واكتب ما كان بعد ذلك بكسور حب \* وان كان المقسوم غرائر  
 الزرع الجزولية وكانت أئمة أجزاء الفراة التي هي ستة وخمسة وأربعة وخمسة موجودة في أئمة المسئلة  
 العارضة لك فقدم من أئمتها أربعة أئمة ستة ثم خمسة ثم أربعة ثم خمسة ورتب ما بقى بعد ذلك كيف شئت  
 ليكون الاولان امامي ثلاثين عدد اصواع الفراة فاكتب ما استخراجته من كسورها بعمل بسط المنتسب  
 باصواع ويكون الثالث عدد الآنية الاربعة التي كانت في الصاع فاكتب ماتحتها بقبضات واكتب ما كان  
 بعد ذلك بكسور القبضة التي هي اناء صغير \* وان كان المقسوم أرضاً مذروعة بحبل أو قصب فقدم من  
 أئمة المسئلة العارضة لك مثل عدد أئمة الاذرع التي كانت في ذلك الحبل أو القصب ثم اثنين ليكرنا عدد  
 شبري الذراع ثم أربعة وثلاثة ليكونا امامي اثني عشر عدد الاصابع التي كانت في الشبر فان كان ذلك  
 الحبل أو القصب ثمانية أذرع وكانت أئمة أجزاء الحبل أو القصب التي هي ثمانية واثان وأربعة وثلاثة  
 موجودة في أئمة المسئلة العارضة لك فقدم من أئمتها أربعة أئمة ثمانية ثم اثنين ثم أربعة ثم ثلاثة \* ورتب  
 ما بقى من أئمتها بعد ذلك كيف شئت ليكون الامام الاول عدد أذرع الحبل أو القصب فاكتب ماتحتها  
 بالاذرع ويكون الثاني عدد شبري الذراع فاكتب ماتحتها بالاشبار ويكون الباقيان امامي اثني عشر عدد  
 أصابع الشبر فاكتب ما استخراجته من كسورها بعمل بسط المنتسب بالاصابع واكتب ما كان بعد ذلك  
 بكسور الاصابع \* وان كان فيه خمسة عشر ذراعاً وكانت أئمة أجزائه التي هي خمسة وثلاثة واثان

وأربعة وثلاثة موجودة في أئمة المسئلة العارضة لك فقدم من أئمة المسئلة خمسة أئمة خمسة ثم ثلاثة ثم اثنين ثم أربعة ثم ثلاثة \* ورتب ما بقي من أئمة المسئلة بعد ذلك كيف شئت ليكون الاولان امامي خمسة عشر عدد أذرع الحبل أو القصب فاكتب ما استخرجته من كسورها بعمل بسط المنتسب باذرع ليكون الثالث عدد شبري الذراع فاكتب ما تحته بالاشبار ويكون الباقيان امامي اثني عشر عدد أصابع الشبر فاكتب ما استخرجته من كسورها بعمل بسط المنتسب بالاصابع واكتب ما كان بعد ذلك بكسور الاصابع \* مثال هذا النوع الاخير ما اذا كانت المائة المتروكة في المثال السابق مائة قصب وفيه خمسة عشر ذراعا فانك تحل المسئلة كما تقدم الى ثمانية وستة وخمسة وأربعة وثلاثة ثم تقابل بينهما وبين أئمة أجزاء القصب السابقة فتجد خمسة وأربعة وثلاثة في كل من الاثنتين \* ثم تحل الستة من أئمة المسئلة الى ثلاثة واثنين فتجد مثلها في أئمة الاجزاء فتعلم بذلك أن جميع ائمة الاجزاء موجودة في ائمة المسئلة وزادت ائمة المسئلة على ائمة الاجزاء بمائة فقدم من أئمة المسئلة حينئذ خمسة ثم ثلاثة ثم اثنين ثم أربعة ثم ثلاثة ثم ضع المائة الباقية بعد ذلك واضرب ما يسد كل واحد في المائة واقسم الخارج على جميع الائمة مبتدئا بالاخير كما تقدم يخرج للزوجة أربعة عشر قصباً واثنا عشر ذراعاً من قصب آخر خارجة من ضرب ما تحت الامام الاول في الثاني وشبر وهو الذي تحت الثالث وعشرة أصابع خارجة من ضرب ما تحت الرابع في الخامس وجمع الخارج الى ما تحت الخامس وللأم ستة عشر قصباً وعشرة أذرع خارجة من ضرب ما تحت الاول في الثاني وجمع الخارج الى ما تحت الثاني ولكل واحد من الابن ثمانية عشر وون قصباً وثلاثة عشر ذراعاً خارجة من ضرب ما تحت الاول في الثاني وجمع الخارج الى ما تحت الثاني وشبر وهو الذي تحت الثالث وثمانية أصابع خارجة من ضرب ما تحت الرابع في الخامس وجمع الخارج الى ما تحت الخامس وأربعة أمثال أصبع وهي التي تحت الاخير وللزوج ثلاثة أقصباً وثمانية أذرع خارجة من ضرب ما تحت الاول في الثاني وجمع الخارج الى ما تحت الثاني وثلاثة أصابع خارجة من ضرب ما تحت الرابع في الخامس وللبنت سبعة أقصباً وذراع وهو الذي تحت الثاني وستة أصابع خارجة من ضرب ما تحت الرابع في الخامس وقد انكسر على الابن أصبع واحد مدخول به تحت جدول الامام الخامس هكذا

٨	٣	٤	٢	٢	٥	١٠٠	٢٨٨٠	٢٤		١٢٠	
	١	٣	١		٤	١٤	٤٢٨	٤	اخا	١٤	زوجة
		٢		١	٣	١٦	٤٨٠			٢٠	اما
٤	٢	٢	١	١	٤	٢٨	٨٣٣	١	اخا	٣٤	ابنا
٤		٢	١	١	٤	٢٨	٨٣٣	١	اخا	٣٤	ابنا
									ت	١٧	بنتا
		١		٢	٢	٣	١٠٢	٦	زوجة		
		٢		١		٧	٢٠٤	١٢	بنتا		

وقس على مثال النوع الاول ومثال هذا النوع الاخير أمثلة الانواع المذكورة مثل العمل المذكور فيها واقل أيضاً في أئمة كل نوع آخر اذا أردت أن تقسمه لاربابه الشركاء فيه وأئمة مسئلتهم تخرج كسورهم معلومة القدر بلا مشقة ثم أشار الى عمل يتوصل به الى استخراج الكسور معروفة معلومة القدر اذا لم يوجد شيء من أئمة أجزاء الفرد الواحد في أئمة المسئلة أو وجد فيها بعض أئمة الاجزاء دون بعض بقوله

﴿ وَحَيْثُ لَمْ يُوجَدْ بِهَا أَوْ وُجِدَ \* بَعْضُ قَطْعٍ فَرَدَّ بِهَا مَا دُنِيَ ﴾  
 ﴿ وَسَطَحَنَ مَا زِدَتْهُ ثُمَّ أَضْرَبَ \* خَارِجَةً فِي الْمَالِ أَيْضًا نُصِبَ ﴾  
 ﴿ وَمَا بَدَأَ ضَعْفُهُ عَلَى الْمَسْئَلَةِ \* وَأَضْرَبَ بِهِ وَأَقْسَمَ عَلَى الْأُتْمَةِ ﴾

فأقول في تفسير ذلك أى وحيث لم يوجد مثل أئمة أجزاء الفرد التي تنسب اليه الكسور أى لم يوجد واحد منها بها أى في أئمة المسئلة كانت منحلة أو أصح لأنها تكون حينئذ انما واحداً أو وجد في أئمة المسئلة بعض من أئمة الاجزاء فقط دون بعض سواء كان البعض الموجود فيها متجداً أو متعدداً فرداً بها الطالب عنده بها أى في أئمة المسئلة ما فقد أى ما عدم وجوده من أئمة الاجزاء في أئمة المسئلة وهو جميع أئمة الاجزاء في القسم الاول منها و بعضها في القسم الاخير وقدم في ترتيب مجموع الأئمة المزیدة والاصلية مثل أئمة أجزاء الفرد التي تنسب اليه الكسور على وجه يستخرج منه أكبر الاجزاء ثم أصغرها كما تقدم في القسم السابق \* ثم رتب بعدها كيف شئت ما بقي من أئمة المسئلة العارضة لك في القسمين معاً وسطحن أيها الطالب بعد الفراغ من ترتيبها ما زدته من امامين أو أكثر أى اضرب بعض الأئمة المزیدة في بعض \* ثم اضرب أيضاً خارج تسطیح جميع الأئمة المزیدة في عدد المال الذي أردت قسمه لهم كما تضرب فيه الامام الواحد المزید أيضاً نصب أى توافقي للصواب في عملك والعدد الذي بدأ أى خرج من ضرب ذلك الخارج في المال تضعه على المسئلة الاخيرة فيكون جزء سهمها واضرب به أى في العدد الموضوع فوقها ما يسد كل وارث واقسم الخارج على جميع الأئمة الاصلية والمزیدة المترتبة كما تقدم مبتدئاً بالقسمة على الامام الاخير ثم قسمة الخارج الصحيح على الذي قبله ثم كذلك الى الامام الاول أو فراغ العدد المقسوم واجعل فضل كل امام تحته كما تقدم \* والحاصل أن القاسم الذي يريد أن يخرج كسوره مطروقه معروفه عنده وعند الورثة في جميع الاقسام السابقة يصحح مسائل الفريضة الى آخرها ثم يضع بعد المسئلة الاخيرة عدد النوع الذي يريد قسمه لهم \* ثم يستخرج الاجزاء المعروفة لفرد من أفراد ذلك النوع في ذلك المكان ويستخرج أئمتها ثم يرتبها بعد المال على وجه مخصوص تستخرج منه الاجزاء الكبير ثم الصغار كما تقدم \* ثم يحل المسئلة الاخيرة المنحلة الى أئمتها ويضمها في طرف اللوحة ثم يأخذ الامام الاول من أئمة الاجزاء وينظر مثله في أئمة المسئلة فان وجد مثله فيها ولو بتسطیح الصغيرين أو حل الكبير فليصح مثله الواحد من أئمة المسئلة استثناء عنه بمائله الموضوع أولاً \* ثم يفعل بسائر أئمة الاجزاء المترتبة بعد المال \* فان وجد حينئذ جميع أئمة الاجزاء في أئمة المسئلة لزمه محو أئمة مقدار أئمة الاجزاء من أئمة المسئلة الموضوعة في الطرف استثناء عنها بأئمة الاجزاء المائلة لها فيرتب حينئذ بعدها كيف شاء ما بقي من أئمة المسئلة الموضوعة أولاً في الطرف فيكون مجموع تلك الأئمة المترتبة على وجه مخصوص نفس أئمة المسئلة إلا زیادة فيضرب حينئذ ما يبد كل وارث في المال ويقسم الخارج على تلك الأئمة مبتدئاً في الاخير كما تقدم فيخرج لكل واحد ماله من الصحيح والكسور المعروفة فيكتبها بمثل العبارة السابقة التي يفهمها الورثة \* وان لم يوجد واحد من أئمة الاجزاء المترتبة بعد المال في أئمة المسئلة الموضوعة فانه يرتب بعدها كيف شاء جميع أئمة المسئلة المنحلة كما يقع بعدها جملة المسئلة الصماء فيقول الامر في هذين النوعين الى زیادة جميع أئمة الاجزاء على أئمة المسئلة فيستطح حينئذ جميع آية الاجزاء المزیدة في النوعين يضرب بعضها في بعض ثم يضرب

الخارج في المال فيخرج جزء سهم المسئلة فيضعه عليها ثم يضرب فيه ما بيد كل وارث ويقسم الخارج على جميع الائمة الاصلية والزيدة مبتدئا بالآخر كما تقدم فيخرج ما يستحقه فيكتبه له بعبارة يفهمها \* وان وجد بعض ائمة الاجزاء المرتبة بعد المال في ائمة المسئلة الموضوعة في الطرف دون بعض وحى كل مماثل من ائمة المسئلة استغناء عنه بمائله من ائمة الاجزاء المرتبة أولا فانه يرتب ما بقي من ائمة المسئلة بعد ائمة الاجزاء كيف شاء فيقول الامر في هذا القسم الى ان يزداد على ائمة المسئلة ما لم يماثل من ائمة الاجزاء شيئا من ائمة المسئلة فيكون المزيد على ائمة المسئلة حينئذ اماما واحدا أو أكثر فان كان المزيد عليها اماما واحدا فانه يضربه في المال أو يجمع الخارج جزء سهم المسئلة \* وان كان المزيد عليها امامين أو أكثر فانه يسطح جميع المزيد بضرب بعضه في بعض ويضرب خارج التسطیح في عدد المال ويجمع الخارج جزء سهم المسئلة ويضرب في جزء سهم النوعين ما بيد كل وارث ويقسم الخارج على جميع الائمة الاصلية والمزيدة أيضا مبتدئا بالآخر كما تقدم فيخرج له ما يستحقه فيكتبه له بعبارة يقسمها كما تقدم \* مثال ما اذا لم يوجد شيء من ائمة أجزاء الفرد في ائمة المسئلة المنحلة مسئلة امرأة مرا كشية ماتت عن زوج وسبع أخوات شقائق أولاد وتزكت مائة مثاقيل في الفلوس الجديدة المراكشية فان أردت عملها فصحح المسئلة بالفلوس والانكسار من تسعة وأربعين واعط منها الزوج واحدا وعشرين ولكل واحدة من الاخوات السبع أربعة ثم اجعل بعدها المائة المذكورة وقد تقدم لنا أن أجزاء مئثال الفلوس الجديدة المراكشية ثلثمائة فلس جديد وأئمتها خمسة واثنان ستة وخمسة فقدم منها خمسة ثم اثنين ثم ستة ثم خمسة ليكون الأولان امامي عشرة عدد أواقى المنقال ويكون الباقيان امامي ثلاثين عدد فلوس الأوقية الجديدة \* ثم حل المسئلة الى سبعة مرتين واجعلها في الطرف وانظر هل مائل بعض ائمة الاجزاء المرتبة واحدا منها أم لا تجد بين الائتمتين تخالفا فنرتب السبعين حينئذ بعد ائمة الاجزاء \* ثم سطح جميع ائمة الاجزاء المزيدة بضرب الخمسة في ستة ثم الخارج في اثنين ثم الخارج في خمسة يخرج لك ثلثمائة وهي عدد أجزاء الفرد التي تنسب اليه السكسور فاضربها في المائة التي هي المال يخرج لك ثلاثون الفا فاجعلها جزء المسئلة واضرب فيه ما بيد كل وارث واقسم الخارج على جميع الائمة مبتدئا بالآخر كما تقدم يخرج الزوج اثنان وأربعين مثقالا وثمان أواقى الفلوس الخارجة من ضرب ما تحت الامام الثاني وسبعة عشر فلسا جديدا خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وجمع الخارج الى ما تحت الرابع وسبع فلس جديد ولكل واحد من الاخوات السبع ثمانية مثاقيل وأوقية فلوس جديدة وهي التي تحت الامام الثاني وثمانية عشر فلسا جديدا وستة أسباع سبع الفلوس ومجموع ما انكسر عليهم من الفلوس الجديدة سبعة أفاص وهي المدخول بها تحت جدول الامام الرابع الذي هو آخر ائمة الاجزاء ومجموع ما انكسر عليهم من مثاقيل الفلوس المذكورة مثقالان وبها المدخول بهما تحت جدول المائة هكذا

٧	٧	٥	٦	٢	٥	١٠٠	٤٩	
١	١	٢	٣		٤	٤٢	٢١	زوجة
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	اختاش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	اختاش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	اختاش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	اختاش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	اختاش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	اختاش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	اختاش

\* ومثال ما اذا كانت المسئلة عدد الصم فكانت اماما واحدا لم يماثله شئ من أئمة أجزاء الفرد الذي تنسب اليه الكسور مسألة رجل مرا كشي مات عن زوجة وأم وأختين شقيقتين وترك مائة من الاواق القضية المرا كشية فاذا أردت عملها فصصح المسألة بعولها من ثلاثة واجعل بعدها تلك المائة ثم قدم من أئمة أجزاء الاوقية التي هي ستة وتسعون فلسا جديدا أربعة ثم ثمانية ثم ثلاثة

ليكون الاول عدد موزونات الاوقية ويكون الباقيان امامي أربعة وعشرين عدد فلوس الموزونة الجديدة واجعل بعدها المسألة الصماء \* ثم سطح آية الأجزاء المزیدة حينئذ بضرب الثلاثة في الثمانية والخارج في الأربعة ليخرج لك جزء الاوقية ثم اضربها في المال يخرج لك ستمائة وتسعة آلاف فاجعلها جزء سهم المسئلة واضرب فيه ما بيد كل واحد واقسم الخارج على جميع الأئمة المرتبة مبتدئا بالآخر كما تقدم يخرج للزوجة ثلاثة وعشرون أوقية وسبعة أفلس جديدة خارجة من ضرب ما تحت الامام في الثاني في الثالث وجمع الخارج الى ما تحت الثالث وخمسة أجزاء من فلس جديد مقسوم على ثلاثة عشر جزءا وللأم خمس عشرة أوقية وموزونة وهي التي تحت الامام الاول واثني عشر فلسا جديدا خارجة من ضرب ما تحت الثاني في الثالث واثني عشر جزءا من فلس مقسوم على ثلاثة عشر جزءا ولكل واحد من الاختين ثلاثون أوقية وثلاث موزونات وهي التي تحت الامام الاول وفلس جديد وهو الذي تحت الثالث وأحد عشر جزءا من فلس مقسوم على ثلاثة عشر جزءا أو مجموع ما انكسر عليهم من الفلوس ثلاثة وهي المدخول بها تحت جدول الامام الثالث وهذه صورتها

١٣	٣	٨	٤	١٠٠	١٣	
٥	١	٢		٢٣	٣	زوجة
١٢		٤	١	١٧	٢	اما
١١	١		٣	٣٠	٤	اختاش
٩١	١		٣	٣٠	٤	اختاش

\* ومثل عدم وجود امام واحد من أئمة الأجزاء في أئمة المسئلة من مات عن زوجة وأم وابن وترك مائة من أواق الفلوس الجديدة المرا كشية فاذا أردت عملها فصصح المسئلة من أربعة وعشرين واجعل بعدها تلك المائة ثم اجعل بعدها ستة ثم خمسة ليكونا امامه أجزاء تلك

الاوقية الجديدة \* ثم حل المسئلة الى ستة وأربعة واجعلها في طرف اللوحة \* ثم خذ الستة من امامي الأجزاء وانظر هل كان مثله في امامي المسئلة أم لا تجد مثله فيها فامح الستة من امامي المسئلة استقناء بمائتها من أئمة الأجزاء ثم خذ الخمسة الباقية منها وانظر هل هما مائل للاوجه الذي هو الامام الباقي في امامي المسئلة أم لا تجد بينهما تخالفا فضع تلك الاربعة حينئذ بعد الخمسة فيقول أمر هذا المثال الى أنك زدت فيه الخمسة فقط على امامي المسئلة فاضرب الخمسة المزیدة حينئذ في المال يخرج لك خمسمائة فاجعلها جزء السهم واضرب فيه ما بيد كل وارث واقسم الخارج على جميع الأئمة مبتدئا بالآخر كما تقدم يخرج للزوجة اثني عشر أوقية وخمسة عشر فلسا جديدا خارجة من ضرب ما تحت الامام الاول في الثاني وللأم ست عشرة أوقية وعشرون فلسا جديدا خارجة من ضرب ما تحت الاول في الثاني وللأم سبعون

أوقية وخمسة وعشر ون فلسا جديدا خارجة من ضرب ما تحت الامام الاول في الثاني ومجموع ما انكسر عليهم من تلك الاوقا اوقيتان وهذه صورتها

٤	٥	٦	١٠٠	٢٤	
		٣	١٢	٣	زوجة
		٤	١٦	٤	اما
		٥	٢٠	١٧	ابنا

\* ومثال عدم وجود امامين من أئمة الاجزاء في أئمة المسألة من ماتت عن زوج وأم وابن وبنت وترك مائة من غرائر القمح المراكشية فاذا أردت عملها فصحيح مسئلتهم من ستين لاجل الانكسار ثم ضع بعدها تلك المائة واجعل بعدها

أئمة أجزاء الفارة التي هي عشرون وثلاثمائة خروبة وقدم منها خمسة ثم أربعة ثم ثمانية ثم اثنين ليكونا الاولان امامي عشريين عدد أصواع الفارة وليكون الباقيان امامي ستة عشر عدد خرابيب الصاع \* ثم حل المسألة الى خمسة وأربعة وثلاثة واجعلها في الطرف وقابل بين الائمتين كما تقدم تجد الخمسة والاربعة فقط من أئمة أجزاء الفارة موجودين في أئمة المسألة فاحسب من أئمة المسألة استغناء بما ياتلها من أئمة الأجزاء واجعل بعدها حينئذ الثلاثة الباقية من أئمة المسألة الموضوعة في الطرف فيؤل أمر هذا المثال الى أنك زدت فيه على أئمة المسألة اثنين وثمانية فمسطحها يخرج لك عشر ستة عشر واضربها في المال يخرج لك ستمائة والف فاجعلها جزء السهم واضرب فيه ما يريد كل واوث يخرج للزوج خمس وعشرون غرارة وللأم ستة عشر غرارة وثلاثة عشر صاعا خارجة من ضرب ماتت الامام الاول في الثاني وجمع الخارج الى ماتت الثاني وخمس خرابيب خارجة من ضرب ماتت الثالث في الرابع وجمع الخارج الى ماتت الرابع وثلاث خروبة واسكن واحد من الابنين ثلاث وعشرون غرارة وستة أصواع خارجة من ضرب ماتت الامام الاول في الثاني وجمع الخارج الى ماتت الثاني وعشر خرابيب خارجة من ضرب ماتت الثالث في الرابع وثلاث خروبة وللبنت احدى عشرة غرارة وثلاثة عشر صاعا خارجة من ضرب ماتت الاول في الثاني وجمع الخارج الى ماتت الثاني وخمس خرابيب خارجة من ضرب ماتت الثالث في الرابع وجمع الخارج الى ماتت الرابع وثلاث خروبة وقد انكسر عليهم خروبتان فقط هكذا

٣	٢	٨	٤	٥	١٠٠	٦٠	
						٢٥ ١٥	زوجا
	١	١	٢	٣	١٦	١٠٠	اما
	٢		٥	١	٢٣	١٤	ابنا
	٢		٥	١	٢٣	١٤	ابنا
	١٢	٦	٢	٣	١١	٧	بناتا

\* وانظر أمثلة هبة أنواع الاموال الاثني عشر التي تقدم بيان عدد أجزائها في آخر المحاضرة من شرحنا الكبير على أرجوزتنا المشيخ بالحنكة الزغاب في معرفة علم الفرائض والحساب فقد استوفيت فيه كل ما يحتاج اليه في ذلك من الاعمال وكيفية كتب الكسور الخارجة لان كيفية الكتب من الامور المهمة التي يهملها أهل هذا الفن

هو تنبيهان \* الاول اعلم ان القاسم اذا لم يستعمل في ترتيب الأئمة مثل التفصيل المذكور تكون الكسور الخارجة له في القسمة مجهولة لاسما اذا كثرت وكان فيها جزءا صم ولا سبيل لمعرفة قدرها بعد خروجها بمجهولة الا صرف كسور كل واحد من الورثة على الافراد الى أجزاء صغيرة صحيحة كائنة في الفرد الذي تنسب اليه الكسور أو الى كسور أخرى معروفة عندهم بالعمل المعروف عند أهل الحساب في باب الصرف فتجعل مشقة عظمة للقاسم في استعمال الصرف في كسور كل وارث على الافراد \* والعمل في صرف كسور مجهولة الى ما فيها من أجزاء صغيرة تقع بها المفاضلة كملوس أو خرابيب أو أصابع القصب التي تقسم به الارض في ذلك المكان هو ان تضرب بسط ذلك الكسر في عدد الأجزاء الصغيرة الكائنة في الواحد

الصحيح الذي أخذ منه ذلك الكسر وتقسّم الخارج على أئمة ذلك الكسر فقط لان المصروف فيه عدد صحيح وامامه لا يكون الا واحدا مقدرا تحته والواحد لا يقسم له فيخرج لك من النسبة على الائمة ما فيه من تلك الاجزاء الصحيحة مع كسور كل فرد منها ان كان في خارج النسبة كسر \* مثال ذلك ما اذا مات رجل مورا كشي عن زوجة وأم وثلاث أخوات لاب وترك عشرة من الما قبل الفضة المراكشية ثم صح القاسم مسئلتهم من تسعة وثلاثين لاجل العول والانكسار وهي مركبة من ثلاثة عشر وثلاثة عشر لاجل تلك العشرة بعدها ثم الامامين المذكورين بعد ذلك ثم ضرب ما بيد كل وارث في العشرة وقسم الخارج على الامامين كما تقدم يخرج للزوجة مثقالان وأربعة أجزاء من مثقال آخر مقسوم على ثلاثة عشر جزءا واللام مثقال وسبعة أجزاء من المثقال المقسوم على ثلاثة عشر جزءا ولكل واحدة من الاخوات الثلاث مثقالان وثلاثة أجزاء من الاجزاء الثلاثة عشر التي قسم عليها المثقال فانكسر عليهم في تلك الكسور مثقال واحد هكذا

٣	١٣	١٠	٣٩	
	٤	٢	٩	زوجة
	٧	١	٦	اما
٢		٢	٨	اختاب
٢		٢	٨	اختاب
٢		٢	٨	اختاب

\* ثم قال له كل واحد لا تعرف هذه الكسور التي خرجت لي فاستخرج لي كم فيها من الفلوس الجديدة التي يتعامل بها في الوقت فانه يضرب كسور كل واحد منهم في عدد الاجزاء الصحيحة الصغيرة الكائنة في الواحد الذي أخذت منه تلك الكسور وهي ستون وتسمائة فلس فيضع كسر الزوجة مع العدد المضروب فيه هكذا ٤ على ١٣ في ٩٦٠ ثم يضرب بسط الكسور وهو

مافوق امامه في بسط الصحيح الذي هو نفسه فيقسم الخارج على امام الكسر فيخرج لها خمسة وتسعون فلما جديدا ومائتان وخمسة أجزاء من فلس آخر مقسوم على ثلاثة عشر جزءا \* واذا قسم عدد تلك الفلوس الصحيحة على أربعة وعشرين عدد فلوس الموزونة الجديدة يخرج منها اثنا عشرة موزونة وسبعة أفلس جديدة فتجمع في الكتابة مع أجزاء الفلوس السابقة ثم يضع كسر الامام مع المضروب فيه هكذا ٧ على ١٣ في ٩٦٠ ثم يضرب بسط أحدها في بسط الآخر أيضا ويقسم الخارج على امام الكسر فقط فيخرج لها ستة عشر وخمسمائة فلس جديد واثنا عشر من فلس آخر مقسوم على ثلاثة عشر جزءا وفي تلك الفلوس الصحيحة اذا قسمت على أربعة وعشرين عدد فلوس الموزونة أحد وعشرون موزونة واثنا عشر فلما فجمع في الكتابة أجزاء الفلوس السابقة ثم يضع كسر إحدى الاخوات الثلاث مع المضروب فيه هكذا ٢ على ١٣ في ٩٦٠ ثم يضرب بسط ذلك الكسر المقسوم على الاثنين في بسط الصحيح الذي هو نفسه ويقسم الخارج على امام الكسر فقط فيخرج لكل واحدة من الاخوات الثلاث تسعة وأربعون فلما جديدا وثلاثة أجزاء من فلس آخر مقسوم على ثلاثة عشر جزءا وفي تلك الفلوس الصحيحة اذا قسمت على عدد فلوس الموزونة الجديدة موزوتان وفلس جديدة فتجمع في الكتابة الى أجزاء الفلوس السابقة فينكسر عليهم في تلك الاجزاء فلبيان جديدا ليشترى بهما مثل الرقيق فيقسم على ستة وعشرين جزءا متساوية وهي ما يخرج من ضرب الفلوس في امام الكسور الخارجية في صرف فيعطى منها الزوجة خمسة أجزاء واللام اثنا عشر جزءا ولكل واحدة من الاخوات الثلاث ثلاثة أجزاء \* وقس على كسور امثال المذكور سائر الكسور المحولة العارضة لك سواء كانت مفردة أو متبعية أو غيرها لكن يرد اختصارا الى أحدها بقسمة بسط المستخرج بمقامه المعروف على جميع الائمة المراتبة تحت خط واحد كما تقدم نيانه في الكسر الذي في التركة \* والعمل في القسم الثاني الذي هو صرف كسور محولة عند السائل

الى كسور أخرى معروفة عنده هو ان تضرب بسط المصروف في أئمة المصروف اليه ثم تكسر الخارج الى  
 أئمة المصروف المؤخرة في الوضع ثم على أئمة المصروف اليه المتقدمة في الوضع فيخرج المطلوب واعلم  
 ان أئمة المصروف اليه انما تستخرج من حل الاعداد الصغيرة الصحيحة التي تكون في الواحد  
 الصحيح الذي هو فرد من أفراد النوع المقسوم في المثال المفروض \* وأجزاء مثال القضة  
 المراكشي الذي أخذت منه الكسور السابقة في المثال الاخير ستون وتسعمائة من فلوس جديدة  
 وأئمتها الاربعة ترتب هكذا ثمانية ثم خمسة ثم ستة ثم أربعة ليكون الاولان ايامي أربعين عدد موزونات  
 المثال فيكتب ما يستخرج من كسورها بذلك العمل بقولس جديدة وما كان بعد ذلك من كسور أئمة  
 المصروف فيكتب بكسور فلس جديد فان قال لك الورثة المذكورون قد كان لكل وارث منا في المثال  
 السابق كسور مأخوذة من مثال القضة المراكشي وهي مجهولة عندنا كم في كسور كل واحد منا من الانسان  
 وأخماس الاثمان وأسداس أخماس الاثمان وأرباع أسداس أخماس الاثمان وما يضاف لذلك فضع كسر  
 الزوجة مع تلك الأئمة التي هي أئمة عدد فلوس ذلك المثال هكذا ه على ١٣ كم ٤٦٤٨ ثم اضرب  
 بسط الكسر المصروف في مسطح أئمة المصروف اليه الذي لا بسط له وهو ما تأخر عن كم ثم اقسم  
 الخارج على جميع الأئمة بعد ترتيبها تحت خطه مقدما في الوضع أئمة المصروف اليه واضعاً نقطة بعد ايامي  
 عدد موزونات المثال وبعد ايامي عدد فلوس الموزونة لتعلم بها نهاية كل نوع فتستخرج بسطه على  
 الانفراد بعمل بسط المنتسب يخرج لها ثمان وخمسة ثمن وسدس خمس الثمن وثلاثة أرباع سدس خمس  
 الثمن وخمسة أجزاء من ثلاثة عشر جزء اقسم عليها ربع سدس خمس الثمن هكذا  
 ٢٢ على ٥٨ - ٣١ على ٤٦ - ه على ١٣ وفي هذه الكسور اثنا عشرة موزونة خارجة من ضرب ما فوق  
 الامام الاول في الثاني وجمع الخارج الى ما فوق الثاني وسبعة أفلس جديدة خارجة من ضرب ما فوق الثالث  
 في الرابع وجمع الخارج الى ما فوق الرابع وخمسة أجزاء من فلس مقسوم على ثلاثة عشر جزءاً ثم وضع كسر  
 الام مع أئمة عدد فلوس ذلك المثال هكذا ٢ على ١٣ كم ٤٦٥٨ فاضرب بسط كسر المصروف في مسطح  
 أئمة المصروف اليه الاخير واقسم الخارج على جميع الأئمة بعد ترتيبها كما تقدم يخرج لها أربعة اثمان وخمسة ثمن  
 وثلاثة أسداس خمس الثمن واثنان عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً تقسم عليها ربع سدس خمس الثمن هكذا  
 ١٤ على ٥٨ ٠٧ على ٤٦ ١٢ على ١٣ وفي هذه الكسور احدى وعشرون موزونة خارجة من ضرب ما  
 فوق الامام الاول في الثاني وجمع الخارج الى ما فوق الثاني واثنان عشر فلساً جديدة خارجة من ضرب ما  
 فوق الثالث في الرابع واثنان عشر جزءاً من فلس مقسوم على ثلاثة عشر جزءاً ثم وضع الكسر الخارج لواحدة  
 من الاخوات الثلاثة مع أئمة عدد فلوس ذلك المثال هكذا ٢ على ٣١٣ كم ٤٦٥٨ ثم اضرب بسط  
 الكسر المصروف في مسطح أئمة المصروف اليه الاخير واقسم الخارج على جميع الأئمة بعد ترتيبها كما  
 تقدم يخرج لكل واحدة من الاخوات الثلاث ثمان كسور من خمسة ثمن وربع سدس خمس الثمن  
 وثلاثة أجزاء من ثلاثة عشر جزءاً اقسم عليها ربع سدس خمس الثمن هكذا  
 ٣ على ٥٨ ١٠ على ٤٦ ٣ على ١٣ وفي هذه الكسور موزونتان وهما اللتان فوق الامام الثاني وفلس  
 جديد وهو الذي فوق الامام الرابع وثلاثة أجزاء من فلس مقسوم على ثلاثة عشر جزءاً وقد انكسر عليهم  
 في تلك الأجزاء فلسان جديدان أيضاً فيشتري بهما شيء فيقسم لهم على الصفة السابقة لهم في القسم الاول  
 وقس على ما ذكر لك سائر الكسور المحولة لعدم الاحتيال على استخراجها مصروفة ابتداء بترتيب  
 الأئمة على وجه توافق كسوره ما تقع به مفاصلة الناس في النوع المقسوم كما تقدم في النظم \* واعلم أن

كسور الخارجة الاصلية وانما وقع اختلافهما في الصورة فقط ومن شك في مماثلتهما فليزنها  
كسور والعمل فيه أن يضرب بسط كل من الكسرين في مسطح أئمة الآخر فينظر الى الخارجين فان  
اثلا فالكسوران مماثلان في القدر والا فلا وباب الصرف مما يجب الاعتناء بتحقيق عمله لان من لا  
يرف كيفية رد الكسور المجهولة الى ما يوافق ما تقع به المفاصلة بين الناس في أنواع الاموال لا يتأتى له  
بيان قدر الحقوق لاربابها \* ومن أراد عمل الصرف في بقية أنواع المال الاثنى عشر التي تقدم لنا بيان  
ا فيها من الاجزاء الصغيرة الصحيحة فعليه بشرحنا الكبير على أجنحة الرغب في معرفة الفرائض والحساب  
قد بينت فيه اثني عشر مثالا في كل واحد من قسمي الصرف يانا شافيا ( التنبيه الثاني ) اعلم أن سهام  
لورثة التي تقسم على جملة التركة لا يعرض فيها كسر لان تولى عمل القريضة من أولها الى آخرها بعمل الاعمال  
للمذكورة في النظم وان اختصرت أولا لعدد في كسور قاتى الورثة اليك بوثيقة الاختصار فطوبى وامنك  
أن تقسم لهم تركه مورثهم على ذلك الاختصار الذي لا تعلم جامعته التي هي أصله ولم ترد أن تستأنف  
القريضة من أولها لكثرة المناسخت فيها أو لعدم وجود عقد عدد الورثة \* فلك أن تستعمل في ذلك  
ما شئت من وجهين \* أحدهما وهو الاسهل لسلامته من ضرب الكسور ومشقة ترتيب الائمة أن تضع  
العدد الذي وقع الاختصار اليه فوق الخط وتضع قدام كل وارث ما ذكره في وثيقة الاختصار من صحيح  
فقط أو صحيح وكسر منسوب لامام موضوع بعد العدد المختصر اليه أو كسر فقط منسوب لامام موضوع  
في الحل المذكور وتختبره بالجمع من آخر الكسور كما تقدم حتى تتحقق صحة ذلك العمل الموجود ثم تضرب  
العدد الذي وقع الاختصار اليه في مسطح جميع الائمة التي نسب اليها شيء من كسورهم فيخرج لك عدد  
صحيح فيكون جامعة فتجمله فوق الخط بعد أئمة الكسور \* ثم تضرب للوارث الذي كان له الصحيح  
فقط ما بيده في مسطح جميع أئمة الكسور فيخرج سهمه الصحيح من الجامعة فتضعه قدامه وتضرب  
لمن له صحيح وكسر ذلك الصحيح في الامام الاول وتجمع الخارج الى ما تحت الثاني ثم كذلك الى تمام جميع  
أئمة كسورهم وان لم تصل كسوره الى آخرها فيخرج سهمه الصحيح من الجامعة فتضعه قدامه وتضرب  
لمن له كسر فقط الكسر الاول في الامام الوالى امامه وتجمع الخارج الى ما تحته ثم كذلك الى تمام جميع أئمة كسورهم وان  
في الامام الذى يلي المضروب فيه وتجمع الخارج الى ما تحته ثم كذلك الى تمام جميع أئمة كسورهم وان  
لم تصل كسوره لآخرها فيخرج سهمه الصحيح من الجامعة فتضعه قدامه ثم تجمع تلك السهام فيخرج لك  
مثل الجامعة ان صح عملك \* ثم تنظر الى تلك السهام الصحيحة هل اشتركت في الانطراج بشيء من  
الاعداد التي يقع بها الطرج عند أهل الحساب أم لا فان اشتركت كلها في ذلك فلك أن تختصر الجامعة الى  
عدد صحيح يقسمها وقسم كل واحد من السهام على العدد الذي اشتركت السهام في الانطراج به \* ثم تنظر  
الى الاعداد الخارجة من القسمة كذلك حتى يحصل الثابتين بين الخارجات فيخرج من القسمة عدد صحيح  
فيجعله عرضا عن أصله \* فاذا عرفت الجامعة والسهام الصحيحة فاقسم عليها التركة ياخذ طرق قسمتها  
السابقة في النظم \* ولك أن ترتب أئمة الجامعة كيف شئت ولكن الاحسن أن ترتبها على وجه  
مخصوص تكون فيه الكسور مصروفة معروفة كما تقدم بيانه \* مثال ذلك ما اذا أتى أحد الورثة اليك  
بمقد فيه صحت قريضة ورثة لها اسكة القلاية بالاختصار من ثمانية عشر سهما فكان منها لا بها بخواء  
ثلاثة أسهم صحيحة ولايتها سعيد تسعة أسهم صحيحة وخمسة اتمان سهم آخر وليتها قاطمة أربعة أسهم  
صحيحة وستة اتمان سهم آخر ونصف ثمن السهم وورقة زوجة زوجها الهالك بهذا أربعة اتمان سهم  
ونصف ثمن السهم ثم طلب منك أن تقسم لهم على أربعة وعشرين مثقالا \* فان أردت أن تعمل هذا

المثال على الوجه المذكور فضع الثمانية عشر التي وقع الاختصار اليه فوق الخط واجعل بعده امامي الكسر  
ثمانية ثم اثنين واجعل قدام حواء ثلاثة صحيحة فقط وقدام سعيد تسعة صحيحة في جدول عدد الاختصار  
ثم خمسة تحت الثمانية واجعل قدام فاطمة أربعة صحيحة ثم ستة تحت الثمانية ثم واحدا تحت الاثنين  
واجعل قدام رقية أربعة تحت الثمانية ثم واحدا تحت الاثنين \* ثم اضرب تلك الثمانية عشر في الستة  
عشر مسطح الامامين يخرج لك ثمانية وثلاثون ومائتان فاجعلها جامعة بعد الامامين \* ثم اضرب الثلاثة  
الصحيحة التي كانت لحواء في مسطح الامامين أيضا يخرج لك ثمانية وأربعون فضعها قدامها \* ثم اضرب  
التسعة الصحيحة التي كانت لسعيد في الامام الاول واجمع الخارج الى الخمسة تحته واضرب المجتمع في الامام  
الاخير يخرج لك أربعة وخمسون ومائة فضعها قدامه \* ثم اضرب الاربعة الصحيحة التي كانت لفاطمة  
في الامام الاول واجمع الخارج الى الستة تحته واضرب المجتمع في الامام الاخير واجمع الخارج الى الواحد  
تحت يخرج لها سبعة وسبعون فضعها قدامها \* ثم اضرب لرقية الاربعة التي كانت تحت الثمانية في الامام  
واجمع الخارج الى الواحد تحته يخرج لها تسعة فضعها قدامها \* ثم اجمع هذه السهام يخرج منها مثل  
الجامعة وهذه السهام لم تسترك في الاطراح شيء من الاعداد فاجعل حينئذ الاربعة والعشرين التي هي  
التركة بعد الجامعة واقسمها على الجامعة بعد حلها الى ستة واثنين وثمانية وثلاثة يخرج نصف سدس فاجعل  
الواحد الذي هو بسطه فوق الجامعة ليكون جزء سهمها واجعل امامي الكسر بعد التركة واضرب ما بيد  
كل وارث في ذلك الواحد واقسم الخارج على الامامين كما تقدم يخرج لحواء أربعة ومائتين وخمسة  
أسداس نصف المثال وقد انكسر عليهم مثقالان هكذا

٦	٢	٢٤	٢٨٨	٢	٨	١٨	
		٤	٤٨			٩	حواء
٤	١	١٢	١٥٤		٥	٣	سعيد
٥		٦	٧٧	١	٦	٤	فاطمة
٣	١		٩	١	٤	٢	رقية

\* ولك أن تفصل الجامعة بعد استخراجها عن  
الاختصار فتضع أسماء الورثة قبل الجامعة في  
حل آخر \* والوجه الثاني أن تنزل العدد الذي  
اختصرت المسئلة اليه منزلة الجامعة فتضع بعده  
التركة ثم تضع بعد التركة أئمة العدد الصحيح

الذي وقع الاختصار اليه مرتبا لها كيف شئت ثم تضع بعدها الأئمة التي كانت تحتها شيء من الكسر في  
الاختصار مرتبا لها كما كانت في اختصار \* ثم تضرب بسط ما بيد كل واحد من صحيح أو كسر فقط  
في التركة وتنقسم الخارج على الأئمة مبتدئا لكل واحد بالقسمة على آخر الأئمة التي كان له تحتها كسر  
في الاختصار دون ما بعده من التي لا كسر له تحتها وإن لم يكن له كسر في الاختصار فاقسم خارج ضرب  
الصحيح في التركة على أئمة العدد المختصر اليه فقط دون الأئمة الموجودة أولا في الاختصار \* فإذا فرغت  
من العمل فاختره بالجمع كما تقدم \* فان أردت استعمال هذا الوجه في المثال السابق فضع الاربعة والعشرين  
التي هي البركة بعد امامي كسور الاختصار ثم حل العدد المختصر اليه الى ستة وثلاثة واجعلها بعد التركة ثم ضع  
بعدها كسور الاختصار مرتبا لها كما كانا في الاختصار \* ثم اضرب الثلاثة الصحيحة التي كانت لحواء في  
التركة واقسم الخارج على الامامين الاولين فقط كما تقدم يخرج لك أربعة ومائتين وخمسة  
من صحيح وكسر بان تضرب التسعة الصحيحة في ثمانية وجمع الخارج الى الخمسة تحته فيخرج في بسط سبعة  
وسبعون فاضربها في التركة واقسم الخارج على الثمانية ومائتين وخمسة من الأئمة دون الامام الاخير ادم وجود  
الكسر له تحته في الاختصار يخرج له اثنا عشر مثقالا وخمسة أسداس مثقال \* ثم أسط ما بيد فاطمة

بضرب الاربعة الصحيحة في الخمانية واجمع الخارج الى ستة تحته واضرب المجتمع في الاثنين واجمع الخارج الى واحد تحته فيخرج في بسط ذلك سبعة وسبعون أيضا فاضربها في التركة واقسم الخارج على جميع الائمة مبتدئا بالآخر يخرج بها ستة مثاقيل وسداسا مثقال وثلاث سدس المثقال وأربعة أثمان ثلث سدس المثقال \* ثم أبسط ما بيد رقية بضرب الاربعة في الاثنين واجمع الخارج الى واحد تحته فيخرج في بسط ذلك تسعة فاضربها في التركة واقسم الخارج على جميع الائمة مبتدئا بالآخر يخرج لها أربعة أسداس مثقال وثلاث سدس المثقال وأربعة أثمان ثلث سدس المثقال فينكسر عليهم مثقالان أيضا هكذا

٢	٨	٣	٦	٢٤	٢	٨	١٨	
				٤			٣	حواء
			٥	١٢		٥	٩	سعيد
	٤	١	٢	٦	١	٦	٤	فاطمة
	٤	١	٤		١	٤		رقية

\* وهذه المكسور الخارجة بهذا الوجه مماثلة

للخارجة بالوجه الاول في القدر وان وقع الاختلاف بينهما في الصورة \* وان أردت أن

تزن ما خرج لكل واحد هنا مع ما خرج له أولا فضع كسر سعيد هكذا ٥ على ٦ مع ٤١

على ٦٢ ثم اضرب بسط كل منهما في أئمة الآخر يخرج من كل منهما ستون فتعلم بذلك تماثلها ثم ضع كسرى فاطمة هكذا ٤١٢ على ٨٣٦ مع ٥٠ على ٦٢ ثم اضرب بسط كل منها في أئمة الآخر يخرج من كل منهما عشرون وسبعائة فتعلم بذلك تماثلها أيضا ثم ضع كسرى رقية هكذا ٤١٤ على ٨٣٦ مع ٣١ على ٦٢ ثم اضرب بسط كل منها في أئمة الآخر يخرج من كل منهما ستة وتسعون ومائتان والفت تعلم بذلك تماثلها أيضا بإزالة الاشتراك من بين البسط ومسطح الأئمة يسemie وفق البسط من وفق المسطح فيرجعان لكسر واحد ان كنا متماثلين في القدر ومن أراد بيان عمله فعليه بأحد الشروح الثلاثة التي وضعتها على أرجوتنا المسماة بالجنحة الرقاب في معرفة القرائض والحساب \* وان أردت أن ترتب أئمة المختصر اليه وأئمة كسور الاختصار كيف شئت بعد التركة فلا بد أن تستعمل مثل ما تقدم فردسهاهم الى الاعداد الصحيحة في الوجه الاول من ضرب ما بيد كل واحد مطلقا في جميع كسور أئمة الاختصار وضرب الخارج من ذلك في التركة وقسم الخارج على جميع الائمة فيرجع هذا الوجه بهذا العمل الى الاول وبالله التوفيق ثم قال الناظم رحمه الله

﴿ كَيْفِيَّةُ اخْتِصَارِ الْمَسَائِلِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ قَدْرَ التَّرَكَةِ ﴾

فأقول في تفسير ذلك أي هذا الكلام باب بيان كيفية أي صفة اختصار المسائل الكبار التي تعرض في القرائض الى عدد أقل منها إذا لم يعرف عند القاسم قدر التركة لتسهيل لكل وأرت فهم ما ينوبه من ذلك الأقل ليأخذ قدره من أعيان التركة عند إرادة قسمها أوليبيع حظه مشافعا لغيره \* وأما إذا كان قدر التركة معروفا عند القاسم وهي مثل أوقية مقوم أو عدد انصاف أرض مثلا فإنه يقسم جملة التركة على الجامعة الكبيرة فيكتب لكل وارث ما ينوبه من الصحيح والكسور المعروفة بعمل الصرف السابق ولا يعمل لهم الاختصار لأن عمله كعمل قسمة التركة في المشقة مع أنهم لا يقنعون بالاختصار لعدم فهم ما فيه من الكسور فيطلبون بذلك تعيين ما ينوب كل واحد من التركة فتذهب عمله في الاختصار باطلا \* ثم أشار الى عمل اختصار التسطيح الذي هو أسهل وجوهه بقوله

﴿وَأِنْ تَرَدُّ فِي الْإِخْتِصَارِ عَمَلًا \* سَهْلًا فَنَاقِيَةُ الْمَسَائِلِ أَحْمَلًا﴾  
 ﴿وَسَطَحْنِ اثْنَيْنِ مِمَّا قَدْ بَدَأَ \* مِنَ الْأَيْمَةِ لَهَا أَوْ أَرَبَدَا﴾  
 ﴿وَمَا بَدَأَ مُخْتَصِرًا لَهُ أَجْعَلًا \* وَبَعْدُ بَاتِي الْأَيْمَةِ أَحْمَلًا﴾  
 ﴿وَأَقْسِمُ سِهَامَ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى \* تِلْكَ الْبَوَاقِي بَدُوحًا جُهْلًا﴾

فأقول في تفسير ذلك أي وإن ترد أيها الطالب عملا سهلا لسلامته من الضرب الذي يكثر في العدد من عمل الكسور في كيفية اختصار المسائل الكبار إلى عدد أقل منها يسهل على كل وارث فهم ما ينوبه منه ليأخذ قدره من التركة إذا أرادوا قسمتها فاحلن غاية المسائل التي هي الأخيرة إلى أئمتها التي تركب منها وسطحن امامين اثنين ما قد بدا أي ظهر لها من الأئمة أي اضرب أحدها في الآخر \* ولك أن تختصرها إلى امام واحد إن أردت اختصارها لعدد قليل \* أو سطحن أربد أي أكثر من اثنين كثلاثة أئمة أو أكثر أي أردت اختصارها لعدد كثير واجملن ما بدا أي خرج من التسطيح الذي هو ضرب البعض في البعض عددا مختصره أي إليه موضوعا بعد المسئلة الأخيرة واعملن بعد العدد المختصر إليه باقي الأئمة الذي لم تستطعهم ورتب ذلك كيف شئت \* ولكن الأحسن إذا كان في البواقى أئمة تفهم كسورها لم يافقنها ما تقع به مفاصلة الناس في نوع تركة الميت أن تقدمها في الوضع كما تقدم في قسمة التركة واقسم بعد ذلك سهام كل واحد من الورثة على تلك الأئمة البواقى المرتبة بعد العدد المختصر إليه مبتدئا بقسمة السهام على الامام الأخير ثم بقسمة الخارج على الذي قبله واجمل قبله فضل كل امام تحته ثم كذلك حتى يفرغ العدد المقسوم أو يحصل القسمة على الامام الاول فتضع الخارج الصحيح في جدول المختصر إليه بيد أي يخرج لكل واحد حظ مجهول من العدد المختصر إليه وهو اما صحيح فقط أن انقسم سهامه على جميع الأئمة بلا كسر \* أو صحيح وكسر أن خرج شيء بعد القسمة على جميع الأئمة التي لم يحصل للاقسام عليها \* أو كسر فقط أن فرغ العدد قبل القسمة على الامام الاول \* ثم اخبر عمالك مبتدئا في اختيار بقسمة الكسور الأخيرة على امامها كما ستأتي الإشارة إليه \* ووجه عمل هذا الاختصار ان نسبة خارج التسطيح من الاصل كنسبة الواحد من الأئمة الباقية فيرجع الاصل والسهام إلى وقافها \* مثال ذلك في مسألة ثلاثة بطون من مات عن زوجة وابنتين وميتين منها \* ثم مات الابن الكبير عن أمه وأشقائه الثلاثة المذكورين \* ثم مات الابن الصغير عن أمه المذكورة وزوجة وابن قبل قسمة مال الهالك الاول \* فإذا أردت عملها بعمل المناسخات فصحيح الاولى من ثمانية وأربعين والثانية من أربعة وعشرين وجامعتها من ستة وسبعين وخمسمائة \* ثم نزل هذا الجامعة منزلة الاولى وصحيح ثالثتها من أربعة وعشرين وجامعتها من اثني عشر وأتمها \* ستة آلاف \* ثم حل هذه الجامعة التي هي غاية مسائل هذا المثال إلى تسعة وعشرين مرتين وستة واثنين ثم سطح التسعة والتمانية يخرج لك اثنتان وسبعون فاجعلها مختصرا إليه بعد الجامعة ثم اجعل بعده باقي من الأئمة وهي ثمانية وستة واثنان واجمل لكل واحد منها حذولا لتظهر الناظر إليها كسور كل امام بلا مشقة ثم اقسم سهام كل وارث من تلك الجامعة على جميع تلك الأئمة الباقية مبتدئا بالآخر ثم بالذي قبله واجمل فضل كل امام تحته كما تقدم يخرج لزوجة الهالك الاول في ارثها من زوجها وابنيها سبعة عشر

سهما وثلاثة أثمان سهم آخر وأربعة أسداس ثمن السهم والكل واحدة من البنتين في أرثها من أبيها وأخيها الكبير أربعة عشر سهما وسبعة أثمان سهم آخر ولزوجة الابن الصغير في أرثها منه ثلاثة أسهم وخمسة أثمان سهم آخر وأربعة أسداس ثمن السهم ونصف سدس ثمن السهم \* ولابن الابن الصغير في أرثه من أبيه أحد وعشرون سهما وثلاثة أسداس ثمن سهم آخر ونصف سدس ثمن السهم ثم اختبر عملك بأن تقسم كسورك الأخيرة على امامها فيخرج لك واحد وهو سدس فتدخل به تحت جدول الستة وتجمعه الى الاسداس فوقه وتقسم المجتمع على امامها فيخرج لك اثنان وهما ثمان فتدخل بهما تحت جدول الثمانية فتجمعهما الى الاثمان فوقهما وتقسم المجتمع على امامها فيخرج لك بعد القسمة على جميع الائمة ثلاثة صحيحة فتدخل بها تحت آحاد العدد المختصر اليه فتجمعهما الى ما فوقهما فيخرج لك مثل المختصر اليه فتعلم بذلك صحة عملك فتكتب لكل واحد ما خرج له هكذا

٢	٦	٨	٧٢	٦٩١٢	٢٤	٥٧٠	٢٤	٤٨	
	٤	٣	١٧	١٦٧٦	٤	١٠٠	٤	٦	زوجة
								١٤	ابنا
								١٤	ابنا
						٢٣٨	١٠	٧	بناتا
		٧	١٤	١٤٢٨		١١٩	٥	٧	بناتا
		٧	١٤	١٤٤٨		١١٩	٥	٧	بناتا
١	٤	٥	٣	٣٥٧	٣				زوجة
١	٣		٢١	٢٩٢٨	١٧				ابنا

وان طلب منك الورثة أن تسمى سهام كل واحد من العدد المختصر اليه ليأخذ مثل النسبة الخارجة له من التركة فخل العدد المختصر اليه الى أئمة واقسم عليها ما بيد كل واحد من الصحيح فقط يخرج قدر نسبة الصحيح من ذلك العدد ثم قدم كسور تلك النسبة على كسور كانت عنده في الاختصار واجعل حظها واحدا ليكون المجموع كسرا واحدا متنسبا واكتب له ذلك في عقد الاختصار بعد كتابتها له من صحيح وكسر بأن تقول ونسبة مجموع ذلك من الاصل كذا وكذا الى آخر كسور النسبة وان كان لبعضهم صحيح فقط في الاختصار فاكتب له كما ذكر كسور نسبة الصحيح من ذلك العدد دون زيادة \* وان كان لبعضهم كسر فقط في الاختصار فضع أصفان على أئمة العدد المختصر اليه وقدمها أيضا على الكسر الذي كان له في الاختصار واجعل حظها واحدا أيضا ليكون ذلك الكسر متنسبا الى أئمة الاولى واكتب له ذلك كما ذكر والزم في ترتيب أئمة العدد المختصر اليه ترتيبا واحدا لجميع الورثة ليظهر بذلك صحة عمل تلك النسبة وعدم صحته والعمل في اختبارهم أن تقسم كسورهم الأخيرة على امامها ثم تجمع الخارج الى كسور الامام الذي قبله وتقسم المجتمع على امامها ثم كذلك الى الامام الاول فان خرج لك من القسمة عليه واحد صحيح وهو المال الذي يقتسمونه على قدر اجزاء كسورهم واجعل صحيح والا فلا وهذا الوجه أسهل من تسمية ما لكل واحد من صحيح وكسر أو كسر فقط من العدد المختصر اليه لا يمرض فيه من عمل تسمية الكسور وبيان الوجه السابق في المثال المذكور أن على الكسر واليمين واليمين الى تسعة وثمانية وتقسم عليها ما بيد كل واحد من الصحيح وتقدم الكسر الخارج الى الكسر الذي كان له في الاختصار وتصل خطها فتكون كسورا لزوجة تسعين وثمان وثلاثة أثمان تسعين وأربعة أسداس ثمن ثمن التسعين هكذا ٤٤١٢ و ٦٨

وتكون كسور البنت الكبيرة تسما وستة أثمان تسع وسبعة أثمان ثمن التسع هكذا ٧٦١ على ٨٨٩ وتكون كسور البنت الصغيرة مثلها هكذا ٧٦١ على ٨٨٩ وتكون كسور زوجة الابن ثلاثة أثمان تسع وخمسة أثمان ثمن التسع وأربعة أسداس ثمن ثمن التسع ونصف سدس ثمن ثمن التسع هكذا ١٤٥٣٠ على ٢٦٨٨٩ وتكون كسور ابن الابن تسعين وخمسة أثمان تسع وثلاثة أسداس ثمن ثمن التسع ونصف سدس ثمن ثمن التسع هكذا ١٣٠٥٢ على ٢٦٨٨٩ فإذا أردت اختبار ذلك فاجمع الانصاف التي هي الادق في تلك الكسور يخرج لك اثنان فاقسمها على امامها الذي هو اثنان يخرج لك اثنان وهو سدس واجمه الى الاسداس التي كانت عند الوارث الاول والاخيرين يخرج لك اثني عشر فاقسمها على امامها الذي هو ستة يخرج لك اثنان وهما اثنان فاجمعهما الى الاثمان الاخيرة التي كانت عند غير الاخيرين يخرج لك أربعة وعشرون فاقسمها على امامها يخرج لك ثلاثة فاجمعهما الاثمان الاولى التي كانت عندهم يخرج أربعة وعشرون أيضا فاقسمها على امامها يخرج لك ثلاثة فاجمعهما الى الانصاف التي كانت عند غير الربع واقسم المجتمع على امامه يخرج لك واحد صحيح وهو المال الكامل الذي يقتسمونه على قدر الاجزاء الكائنة في تلك الكسور الخارجية لهم فتعلم بذلك صحة عملك \* واعلم ان كتب كسور النسبة على الوجه المذكور يؤدي الى كثرة ألفاظ الكسور في عقد الاختصار فلك أن تقتصر بعد كتب ما لكل واحد من صحيح وكسر على كتب الكسور الخارجية من تسمية الصحيح فقط من العدد المختصر اليه وتحيل بقية كسور النسبة على الكسور السابقة في العقد مع بيان مأخذها الذي هو السهم المنسوب المختصر اليه فتقول في المثال المذكور بعد كتب ما للوارث الاول من صحيح وكسر ونسبة ذلك من الاصل تسعان وثمان تسع مع الكسور السابقة المأخوذة من السهم الذي هو ثمن التسع وتعلم بقية ورثة المثال مثل ما ذكر \* وان كان لبعض الورثة كسر فقط قل بعد كتب ما خرج له من الكسور وجهة كسوره المذكورة مأخوذة من السهم الذي هو كذا \* تنبيه \* اعلم ان العكسور التي تكون في الاختصار لا تكون اذا كثرت فيها العطف والاضافات الا بمجولة فيحتاج من سئل عنها الى استعمال الصرف الذي قدمنا عمله في قسمة التركة في كسور كل وارث \* ولك أن تستعمل في الكتابة وجهها آخر فيكون فيه التمييز عن الكسور الخارجية لهم وان كثرت السهام التي تفهم بلا كلمة ولا يصرح فيه بشيء من أسماء الكسور المضاف بعضها الى بعض \* وهو أن تكتب لكل وارث ما كان له قدامه من الصحيح فقط فيبقى لهم من المختصر اليه ما وقع به الدخول تحته فتقسمه على عدد سهام صغار يخرج قدرها من ضرب هذا الدخول به في الامام الاول وتكتب لكل واحد بالسهم ما كان له تحته فيبقى لهم من عدد سهام ذلك الدخول به ما وقع به الدخول تحت الامام الاول فتقسمه على عدد سهام صغار يخرج قدرها من ضرب هذا الدخول به في الامام الثاني وتكتب لكل واحد بالسهم ما كان له تحته فيبقى لهم من عدد سهام ما وقع به الدخول تحته فتقسمه على عدد سهام صغار يخرج قدرها من ضرب هذا الدخول به في الامام الثالث وتكتب لكل واحد بالسهم ما كان له تحته \* ثم كذلك الى آخر كسور المثال العارض لك فلا يبق لك فيه مع استعمال العمل المذكور كسر مجهول \* وبيان ذلك في المثال ل سابق أن تقول في عقد الاختصار صحت قسمة المذكورين بالاختصار من اثنين وسبعين سهما فكان منها لزوجته الهالك الاول في ارثها منه ومن ابنتها سبعة عشر سهما ولكل واحدة من ابنتيه في ارثها من ابنتها وأخيها الكبير أربعة عشر سهما ولزوجته ابنة الصغير ثمانية أسهم ولابن ابنة الصغير احدى وعشرون سهما صغيرا فيعطى منها للزوجة الاولى ثلاثة أسهم ولكل واحدة من البنات سبعة أسهم \* وللزوجة الثانية خمسة أسهم أيضا \* وللابن الاخير ثلاثة أسهم فيبقى من كونه الاثني عشر سهما واحد فيقسم هذا

واحد على قسمين صغيرين فيعطى منهما الزوجة الثانية سهم وللأول الآخر سهم واقسموا حينئذ جميع  
 تركته الهالك الأول من الاموال على اثنين وسبعين سهما متساوية وافعلوا بها مثل ما ذكر فان عرض  
 حكم في غير المكيل مالا يمكن قسمه على قدر تلك السهام الصغيرة فاشترى به مكيلا يمكن قسمه عليها  
 يأخذ كل ذى كسر حقه بقامه أو يسمح وهو رشيد في حقير لابل له عنده \* هذا آخر ما يكتب في هذا المثال  
 بالسهم الصغيرة الاربعة والعشرون المذكورة فيه هي ما يخرج من ضرب الثلاثة المدخول بها تحت جدول  
 تختصر اليه في الامام الاول والاثنى عشر هي أصغر مما قبلها هي ما يخرج من ضرب الاثنين المدخول بها  
 تحت جدول الامام الاول في الثاني \* والسهمان الاصفران هما ما يخرج من ضرب الواحد المدخول به  
 تحت الامام الثاني في الثالث \* وقس على امثال المذكور سائر الامثلة العارضة لك \* واحفظ هذه الفائدة  
 العظيمة التي لم أر من تعرض لبيانها مع شدة الاحتياج اليها لان قسمة التركة على اختصار جهلت كسوره  
 متمرد للعوام قطعا \* وحق اختصار التصحيح الذي ذكرته في النظم وهذه الفائدة التي بينتها في هذا التنبيه  
 أن يكتب بالذهب لسهولة عمل الاختصار المذكور ولكون تلك الفائدة توصل العوام الى فهم كسور الاختصار  
 الذي أرادوا قسمة التركة اليه \* وأما اختصار النسبة الذي أحال في مدحه وعمله صاحب كتاب نزهة  
 العقول وقال لا يستحق أن يكتب الا بالذهب فليس الامر فيه كما قال بل حقه الا يكتب اذ ليس فيه  
 الا الاعمال الكثيرة الصعبة بلا فائدة يزيد بها على غيره من الاختصارات لان قوله هكذا تختصر به المسألة  
 حتى لا يبقى فيه كسر لا يصح حمله على ظاهره من أن الكسر الحاصل للورثة يقدم انقسام الورثة المختصر  
 له عليهم يزول من الفريضة بعمل هذا الاختصار لان ارتفاع الواقع لا يمكن أصلا فإدراكه بذلك حينئذ انه  
 لا يبقى فيها كسر مجهول عندهم اذا عبر لهم بالسهم الصغير عن الكسور وان كلامه لا يدل على ذلك صراحة  
 فلا تغتر حينئذ بظاهر كلامه الذي لم يذكر فيه كيفية كتب الكسور التي هي الاعم \* ثم أشار لصحة  
 استعمال الاوجه المتقدمة في قسمة التركة في الاختصار بقول

﴿وَأِنْ تَشَاءُ فَاسْتَعْمِلِ الَّذِي عُدَّ \* فِي قِسْمَةِ الْمَتْرُوكِ بَعْدَهُ أَصْدَ﴾

﴿ثُمَّ اخْتِمْ بِالْجَمْعِ أَيْضًا مَا ظَهَرَ \* مُبْتَدِئًا بِأَخْرَ كَمَا غَسِرَ﴾

فاقول في تفسير ذلك وان تشأ أي وان زد أيها الطالب عملا آخر في الاختصار فاستعمل فيه العمل الذي  
 عهد أي قدم لك في قسمة المال الذي تركه الميت لورثته يبدوا أي يخرج بما استعملته من الاوجه  
 الثلاثة السابقة لكل وارث الخط الذي قصد استخراجه من العدد المختصر اليه \* ثم اختبر أيضا في جميع  
 أوجه الاختصار ما ظهر أي ما خرج للورثة من جميع وقس بالجمع أي يجمع الكسور وقسمتها على أئمتها  
 حالة كونك مبتدئا بالاختيار يا آخر الكسور الى الوفا فخرج لك العدد المختصر اليه ان صح عملك كما غير  
 أي كما سبق بيان كيفية الاختصار بالجمع في قسمة التركة اد لا فرق بين كون العدد المقسوم للورثة تركة وعددا  
 منزلا منزلتها فكل ما ذكرته في الشرح من أوجه الاختصار في قسمة التركة حينئذ يجري في الاختصار وكذلك الخاصة  
 أيضا لان هذه الاواب الثلاثة حكمها واحدة فخرج في كل واحد منها ما ذكر في غيره من الاروجه \* وان  
 أردت استعمال عمل النسبة الاولى في كل عدد أردت الاختصار اليه فصح مسائل المناسبات  
 العارضة التي الى آخرها من اجزاء هذه القسمة الذي أردت الاختصار اليه ثم سم سهام كل وارث من المسئلة



الكسور بعد الامامين الاولين فضع أئمتها بعد المختصر اليه واجعل كسر كل امام تحته قدام صاحبه ثم  
اجمع تلك الكسور واقسمها على أئمتها فيتضح لك صحة عملك \* وهذا الوجه مثل اختصار التسطيح  
الذكور في النظم ولم يخالفه الا في القسمة على الامامين الذين أريد تسطيحها واستخراج السهام الصحيحة  
من بسط كسورها وليس في تلك القسمة والبسط الا مشقة بلا فائدة لان ما يقسم على الامامين أولا هو  
الذي يخرج من بسط كسورها آخرا \* وبيان ذلك في امثال المذكور أن تقدم في ترتيب الأئمة لجمعهم  
سبعة ثم خمسة ثم أربعة وتقسم عليها الواحد والعشرين للابناء الخمسة الاولين فيخرج لكل واحد سبع  
وربع خمس هكذا ١٠١ على ٤٥٧ ثم تقسم عليها أيضا للابناء السبعة الباقين فيخرج لكل واحد  
خمس سبع وربع خمس السبع هكذا ١١٠ على ٤٥٧ ثم تضرب الامام الاول في الثاني فيخرج لك خمسة  
وثلاثون فتجعلها مختصرا اليه قدام الجامعة ثم تبسط للابناء الاولين بعمل بسط المنتسب بان تضرب الواحد  
الذي كان فوق الاول في الثاني فتخرج خمسة وليس فوق الثاني ما يحمل على الخارج فتضع قدام كل واحد  
منهم خمسة وتنقل الربع الباقي في كسور كل واحد الى قدام الصحيح ثم تبسط للابناء السبعة الباقين ما كان  
لهم على الامامين الاولين بعمل بسط المنتسب فيخرج الواحد الذي كان فوق الثاني فتضع قدام كل واحد  
منهم واحدا وتنقل الربع الباقي في كسور كل واحد منهم الى قدام الصحيح فيخرج لكل واحد من  
الابناء الخمسة خمسة وربع ولكل واحد منهم من الابناء السبعة واحد وربع \* وهذا القدر من عمل  
اختصار النسبة الى عدد مخصوص لا بأس يذكره وأما مازاده على ذلك صاحب كتاب زهرة العقول من  
تسمية الكسور من الصحيح المنكسر على الورثة أيضا فليس فيه الا تطويل لا يزدل به الكسر من  
الامثال ولا يرتفع به الاشكال \* فان أردت أن تكتب الكسور التي هي الارباع في امثال المذكور بالسهم  
الصغار الخارجة من ضرب الصحيح المدخول به في المقام فقل في العقد صحت فريضتهم بالاختصار من  
خمس وثلاثين سهما فكان منها لكل واحد من أبناء الهاكمة الخمسة خمسة أسهم ولكل واحد من أبناء  
زوجها السبعة سهم كامل ومجموع ذلك اثنان وثلاثون سهما وتبقى ثلاثة أسهم تنضم وتقسم على اثني عشر سهما  
صحيحا فيعطى منها سهم لكل واحد من الابناء الاثني عشر كما تقدم بيان ذلك في التنبيه السابق \* وان  
أردت أن تستعمل في اختصار امثال المذكور الوجه الثالث في قسمته التركيب على الجامعة التي هي أربعون ومائة  
الى أربعة وخمسة وسبعة ورواها كما ذكر لأن الاقسام حصل من قبل الكسر واقسم عليها العدد  
المختصر اليه الذي هو خمسة وثلاثون بمخرج ربع واحد الذي هو بسط جزء المسئلة واضرب فيه  
ما بعد كل واحد واقسم الخارج على الأربعة الذي هو الكسر الموضوع بعد المختصر اليه يخرج لكل  
واحد على ما تقدم من الصحيح والكسر وتبين طاهر لا يحتاج الى وضع المثال ثانيا \* واعلم أن هذا  
المخرج من الاختصار ينحط عند أهل التحقيق فيقولون بك محط أربعين ومائة حتى تصير خمسة وثلاثين  
ثم الى عدد آخر فيقولون فحينئذ ينحط فيصير مثل الثاني \* والعمل في استخراج ذلك المجهول  
الذي قسم على الذي هو المخطوط الذي هو المخطوط بعد حله الى أئمتها التي هي أربعة  
فيستخرج من المخطوط الذي هو المخطوط فيما الى العدد المختصر اليه لكن لا فائدة لنا  
في ذلك لاننا نعلم صحت بصره فيما يسد كل وارث فيكون مجموع  
المخرج اليه لأن ذلك الكسر ينحط به أيضا سهام كل وارث من  
الخارج من المختصر اليه فيقع ذلك الكسر الخارج حينئذ الحط  
واحد به هو كد من غيره \* ولذلك يقتصر أهل القرائن

على ذكر أنه يستخرج به ما ينوب كل واحد ولا يذكر أن يضرب في المسئلة ليخرج العدد الذي أراد  
 قسمة الورثة \* فان قلت كيف ينحط به السهام حتي يصير مثل الجهول مع انه لم يخرج من قسم الثاني على  
 الاول الذي تقدم أنه العمل في استخراج ما يقع به الخط لان الجهول هو الثاني المحطوط اليه لا يمكن  
 قسمة على غيره قبل علم قدره \* قلنا انما صح حط السهام به لان ذلك الخارج الذي يقال له جزء السهم  
 مماثل أبدا لما يخرج من قسمة ما ينوب كل واحد من المحطوط اليه على ما بيده لان خارج قسمة وفق أحد  
 العددين على وفق الآخر مماثل أبدا لخارج قسمة الكل على الكل فلو قسمنا في المثال المذكور الخمسة  
 والربع الذي هو المختصر اليه على الواحد والعشرين الذي هو وفق المسئلة يخرج ربع أيضا \* وقد أشرت  
 لعمل اختصار الخط في آيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها وهي هذه

﴿ إِذَا أَرَدْتَ عَمَلَ اخْتِصَارٍ \* بِالْحِطِّ فَاسْمِعْهُ بِلَا انْكَارٍ ﴾  
 ﴿ فَحُلِّ غَايَةَ الْمَسَائِلِ إِلَى \* أئِمَّةٍ رُكِبًا مِنْهَا احْتِلَالًا ﴾  
 ﴿ وَاخْتَرِ أئِمَّةً عَلَيْهِمْ يَنْقَسِمُ \* أَصْغَرُهَا الَّذِي يُعَيِّدُهَا رُسْمُ ﴾  
 ﴿ وَاقْسِمِ عَلَيْهِمْ وَاجْعَلْ مَا قَدْ بَقِيَ \* مِنْ عَدَدِ جُزْءِ لِسْمِهِمْ تَرْتِيقِي ﴾  
 ﴿ إِذْ كُنْتَ قَسَمْتَهُ عَلَى الْمُتَمَنِّعِ \* ثُمَّ بَسَطْتَهُ لِعَادٍ فَاسْمِعِ ﴾  
 ﴿ وَامْنَحْ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ انْقِسَامًا \* مِنْهَا وَمَا بَقِيَ بِعَيْدِهِ ارْتِمَا ﴾  
 ﴿ يُعَيِّدُ تَسْطِيعَ الَّذِينَ مِنْهُمَا \* يَبْدُوا أَتْلُ عَشْرَةَ ذَاكَ أَفْهَمَا ﴾  
 ﴿ بِجُزْءِ سَهْمٍ حِطَّ كُلِّ ضَرْبٍ \* وَاقْسِمِ عَلَى الرُّسُومِ مِنْهَا انْقِصَا ﴾  
 ﴿ وَاجْعَلْ جَمِيعَ أَصْغَرِ الْمُتَمَنِّعِ \* مِنْ قِسْمَةِ جُزْءِ السَّهْمِ انْقِصَا ﴾  
 ﴿ وَاضْرِبْ بِهِ وَاقْسِمِ عَلَى الْأَقْرَانِ \* وَاخْتَصِرْ بِالْجَمْعِ بِالْإِصْبَا ﴾

فكانه قال لك اذا أردت عمل الاختصار لحط المسئلة الحط عليك الى عدد سبعة فاحط في  
 بلا وجود انكار أحد عليك حل أخيرة المسائل الى أن ياتي بها الخط الحط الى عدد سبعة  
 الإائمة الصغار أن تعلق الغرض بحطه لكون العدد لا يحط الا على اثنين أصغرها الجوزين من ذلك  
 الإائمة أئمة ينقسم عليها أصغرها الذي رسم بعد غاية المسئلة حط الكبرياء والقسمة ذلك الصغار الى  
 تلك الإائمة التي ظهر لك أنه ينقسم عليها واجعل ما بقي من عدد السهم على عدد السهم  
 فوق المسئلة ترتفع بذلك على أقرانك ولا تقسم ذلك العدد على عدد السهم لان ذلك العدد  
 الامام المتنع ثم استخرجت بسط الكسر الخارج لك لتضرب في حطه ما بقي من عدد السهم  
 نفسه في البسط فلا فائدة حينئذ في قسمته على المتنع ولا فائدة حينئذ في حطه في حطه

خرج المخطوط اليه الذي هو الاصغر المختصر اليه لانه معلوم فاسمع ذلك واعلم ما انقسم عليه الاصغر من الائمة  
 ارسمن ما بقي من الائمة التي لم يحصل الانقسام عليها بعد الاصغر بعد تستطيع الامامين الذين يبدوا منها اذا  
 نرب أحدهما في الآخر أقل مباشرة لتقل الائمة وافهم ذلك واعمل به واضرب حظ كل وارث في جزء  
 سهم موضوع فوق المسئلة واقسم الخارج على المرسوم من الائمة بعد المختصر اليه توافي الصواب في عملك  
 راجع جميع عدد اصغر أردت أن تختصر اليه مسئلة كبيرة أن يمنع ذلك الاصغر من القسمة على شيء من  
 لائمة جزء السهم فوق المسئلة تتبع ما قاله غيرك ولا تقسمه على الائمة التي لا ينقسم على واحد منها اذ لو  
 قسمته عليها ثم بسطت الكسر الخارج لك لتضرب في بسطه ما بيد كل وارث لعاد ذلك العدد في البسط  
 فيذهب عملك في القسمة باطلا واضرب ما بيد كل وارث في جزء السهم واقسم الخارج على جميع الائمة  
 الموضوعه بعد المختصر اليه \* واختبر عملك بالجمع المعروف عند أهل هذا الفن يا صاحب المهمة العالمة  
 يظهر صحة عملك \* وان أردت أن تستعمل في اختصار المثال الساق الى خمسة وثلاثين الوجه الثالث في  
 قسمة التركة فخل الجامعة التي هي أربعون ومائة الى أربعة وخمسة وسبعة ورتبها كما ذكر بعد المختصر اليه  
 \* ثم اضرب الواحد والعشرين التي هي سهام كل واحد من الابناء الخمسة في الخمسة والثلاثين التي هي  
 المختصر اليه يخرج لك خمسة وثلاثون وسبعمائة فاقسمها على الامام الاخير يخرج لك خمسة ومائة فضع  
 صفرا تحت لكل واحد منهم واقسم ذلك على الامام الاول يخرج لكل واحد منهم خمسة صحيحة ويبقى  
 واحد فضع الباقي تحت الاربعة فيكون ربعا واجعل الخمسة الصحيحة في جدول المختصر اليه \* ثم اضرب  
 الخمسة التي هي سهام كل واحد من الابناء السبعة الباقين في المختصر اليه أيضا يخرج خمسة وسبعون  
 ومائة فاقسمها على الائمة الثلاثة كما ذكر يخرج لكل واحد منهم واحد صحيح وربع \* ثم اجمع تلك الارباع  
 واقسمها على امامها يخرج منها ثلاثة صحيحة وادخل بها تحت جدول المختصر اليه واجمعها الى ما فوقها  
 يخرج لك مثل المختصر اليه فتعلم بذلك صحة عملك \* وذلك ظاهرا لا يحتاج الى اعادة صورة المثال \*  
 وكذلك يجري في الاختصار سائر الوجة التي ذكرتها في الشرح لقسمة التركة \* وان عرضت لك كسور  
 كثيرة في سائر اوجه الاختصار وتريد ايضاها للورثة فاكتبها على الكيفية المذكورة في التنبيه السابق  
 وبالله التوفيق \* ثم قال الناظم أصله الله

﴿ وَمَا قَصَدْتُ نَظْمَهُ هُنَا كَمَا عَلَى مَهْمَاتِ الْفَرَائِضِ اشْتَعَلْتُ ﴾  
 ﴿ سَمِيَتْهُ الْجَوَاهِرُ الْمَكْنُونَةُ فِي صَدَفِ الْفَرَائِضِ الْمَسْنُونَةِ ﴾

فاقول في تفسير ذلك الجواهر جمع جوهرة وهي الاحجار النفيسة التي تكون في قعر بعض البحور فيترى  
 النساء بين في للبحور بعد اخراجها من أصلها التي هي الخرائط السائرة لها والمكنونة اسم مفعوله ومن  
 كن الشيء مكنه فهو مكنون اذا ستره وصار الشيء هو غطاؤه السائر له والمسنونة اسم مفعوله من سن  
 الشيء سنه فهو مسنون اذا سنه وشرعه في والقدر الذي أردت نظمه من فقه الفرائض وأعمالها الحسابية  
 قد كمل هنا في هذا المحل حاله كان في غيره من الكتب التي بقيت من أراد أن ينسب له حكما من الاحكام أو يطلبه فيه  
 من هذا النظر أي النظم لكونه في كتاب الفرائض المستنونة أي المبنية  
 على ما استدل به في كتاب الفرائض المستنونة أي المبنية

وقد أثبت لكل من هذه الجواهر والفرائض غطاء يحفظه من التغير على سبيل التخيل في الذهن أي سميته  
الجواهر المستورة في غطاء مثل غطاء الفرائض المشروعة يكون ذلك الغطاء حافظا لها حتى يخرجها من  
أرادها من غطائها الحافظ لها صافية لامة لا غبار لاحد عليها \* والا قرب المبتدى أن يكون ذلك سميته  
الجواهر المستورة من التغير في صدف أي في حفظ الله السائر للفرائض المشروعة من التغير \* وأما سماه  
الناظم بالجواهر لكون كلمته سالمة من الغرابة المستزمنة لغطاء المعنى فكانت كل كلمة منه مثل جوهرة  
لامعة قد خرجت من أصدافها في الحسن والظهور وكون أبياتها سالمة من التقييد لوقوع كل كلمة من  
كلمات تركيبها في موضع تستحقه دون تقديم وتأخير فكانت أبياتها في حسن ترتيب كلماتها مثل بيوت  
قلادة الجواهر في حسن ترتيب جواهرها \* ولما وفق الله الناظم على تمام المطلوب على الوجه المرغوب  
حمد الله تعالى على إكمال ذلك المراد لانه من النعم المقتضية للشكر من العباد وأتي بده بالصلاة والسلام على  
نبينا وآله الكرام رجاء بلوغ أملة في قبول عمله فقال

﴿ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْإِتِّمَامِ \* لِلْفَقْرِ وَالْأَعْمَالِ بِالْإِتِّمَامِ ﴾  
﴿ وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ \* عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ الْكَرَامِ ﴾

فأقول في تفسير ذلك الحمد هنا بمعنى الشكر والصلاة من الله على نبيه بمعنى الرحمة المراد بها الإتمام والسلام  
من الله على نبيه هو زيادة التعظيم والنبي هو انسان أوحى اليه بشرع وإن أمر بقبليته ويصح أن يكون  
مهموزا ثم حدثت همزة للضرورة فهو على هذا النبي لانه مأخوذ من النبا الذي هو الخير فالنبي حينئذ  
هو الخير عن الله تعالى بما أمره أن يبلغه للعباد وأن يكون رسولا لغيره فهو بمعنى اسم مفعول لانه خير  
بما كلف به فيجمع على أنبياء بهمزة قبل الالف وهي لام الكلمة الموجودة في المفرد لأن ياء فعيل محدوفة  
في الجمع لأن وزنه أفعلاء ومنه قوله تعالى اذ جعل فيكم أنبياء ويصح أن يكون بتشديد الياء فسكن بده  
التخفيف للضرورة فأصله على هذا نبيؤ بالواو لانه مأخوذ من النبوة وهي ما ارتفع من الارض لارتفاع  
قدره وعلو شأنه عند الله تعالى فاجتمع اليا والواو والياء مع سكن أولهما فقلبت الواو ياء وأدعمت الياء في  
الياء كما يقول ابن مالك

ان يسكن السابق من واو ياء \* وأصله من عروض عرياء \* فياء الواو أقبل مدعما  
فيجمع على أنبياء ياء قبل الالف وهي بدل لام الكلمة لأن ياء فعيل محدوفة أيضا في الجمع وآله  
صلى الله عليه وسلم في موضع الدعاء كل من آمن به قال هذا الحق في تهديده واعرف لذلك ان آله من تبع  
دينه كما ان آل فرعون من تبعه وقال السيوطي في الخصائص آل الله صلى الله عليه وسلم ولد على وعقل  
وجعفر والعباس ويطلق عليهم الاشراف والواحد شريف كذا مصطلح السلف وأما حدث تخصيص  
الشريف بولد الحسن والحسين في مصر خاصة من عهد الخلفاء القاطنين والكرام جمع كريم وهو من اتصف  
بصفات الكرم من حسن الخلق والعبادة وغيرهما \* وحمل البيت الثاني خبره لفظ اشياء مسمى أي جميع  
أنواع الحمد الذي هو الوصف الجميل ثبت لله تعالى على إتمامه على إكمال المهمات وفيه الفرائض تمام  
ولهمات أعماله الحسنية بنهاها في هذا النظم اذ هو المكمل لذلك وهذا النظم جامع لما لا يمكن  
في شيء من الاشياء وأفضل الصلاة وأفضل السلام كما ثبت في الحديث على النبي وآله وسلم على آل

الموصوفين بالكريم أى اللهم صلى أفضل الصلاة وسلم أفضل السلام على نبينا محمد وآله الموصوفين بالكريم  
أى زد لهم نعمة كاملة ونمطيا كاملا على ما حصل لهم كان حاصلهم \* ثم أشار الناظم الى عدد أبيات  
هذا النظم مع حمد الله الذى هو مطلوب عند ختم كل محبوب بقوله

﴿أَيْتَانُهُ لَبَّتْ بِإِلَّا خَفَاءَ \* وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِإِلَّا انْتِهَاءَ﴾

فأقول فى تفسير ذلك الايات جمع بيت والمراد بالبيت هنا مجموع الشطرين بناء على ان مثل هذا الرجز  
لا يتال فيه مشطور مزدوج لان الحرف الذى كان فى آخر الشطر الاول ليس روى اذلا يكون الروى  
الا فى آخر البيت وانما وقع فى آخر الشطر التزام مالا يلزم فى النظم من جعل آخر الاول موافقا لآخر  
الشطر الثانى فى الحرف الاخير كالمسحج فى النثر كما قال الزبيدى ان الرجز انصاف أبيات مسجعة وهذا  
القول اولى أو متعين بدليل ما يستعمله أهل هذا الفن فى مثل هذا النظم الذى هو حذف الساكن الاخير  
من مستعملين وتسكين ما قبله ومن التذليل الذى هو زيادة التاء من الساكن فىؤدى لاجتماع ساكنين فى  
آخر البيت ومن الترفيل الذى هو زيادة سبب خفيف فى آخر البيت لان القطع الذى كثر استعماله فى  
الرجز انما ذكره فى أحد ضربى العروض الاولى التامة التى لم يقع فيها شطر ولا غيره والتذليل والترفيل  
الذى ذكرهما ابن مرزوق فى شرح الخرزجية على سبيل التدوير فى أنواع ضرب العروض الاولى التامة  
قائلا ولعروض الرجز الاولى التامة ضربان فادران وهما المرفل والمذال انتهى وحيث ثبت للضرب ما ذكر  
جعلوا العروض التى هى آخر الشطر الاول مثل الضرب الذى هو آخر الشطر الثانى فيما استعمل فيه من  
قطع أو تذليل أو ترفيل وان كان ذلك غير لازم كالمسحج فى النثر \* وقيل له مثل هذا الرجز يقال فيه  
مشطور لذهاب شطره الاول وبقاء الثانى الذى هو محل الروى ومزدوج لان التزام روى واحد منه فى كل  
زوج من الايات \* والبيت على هذا القول هو شطر واحد نزل منزلة شطرين لبت فعل ماضى والهاء التانيث  
من لبه فلان يلزمه انا واجبه وقاله بما أحبه اجابة له \* ومعنى الشطر الاول لابت هذا النظم مدلول لبت  
وهو اثنان وثلاثون وأربعمائة بلا وجود خفاء فى عبارتها وانما ذكر عددتها مخافة أن يزداد فيها شيء أو  
ينقص منها وفى تلك الجملة إشارة الى معنى آخر وهو أن أيتها لبت قارئها بتقيل ما يحبه منها أى لبت أى  
تواجهه وتقبله بفهم مقصوده منها اجابة لها بلا مشقة بسهولة عبارتها وسلامتها من التعقيد والحشو ومن  
الايجاز المقرط \* ومعنى الشطر الثانى أنواع الحمد التى هو الوصف الجميل ثابت لله الذى وفقنى على الكمال  
المقصود بلا وجود انتهاء لعدد أنواعه لان كماله تعالى لا نهاية لها وانما أعاد حمد الله على ذلك ليحصل  
ختم محمله بالحمد لان الله تعالى شرع لتبديع على الصلاة والسلام أن يقول عند اختتام الافعال واقضاء الامور  
الحمد لله رب العالمين قال تعالى وقضى بين الحق وقيل الحمد لله رب العالمين وقال تعالى فى أهل الجنة  
وأخرون دعواهم أن الحمد لله رب العالمين \* ومن آخر ما قصدنا بيانه فى هذا الشرح الجامع \* لما يحتاج اليه  
أهل هذا الوقت \* من علم القرائن النافذة مسئلة تعالى أن يحمله خلاصا لوجهه الكريم \* وينفع به  
المسلمين والمسلمين النفع العمم \* ومن لبت فى تخليصه جهدى \* ومحضت لاهل الوقت نصحي  
وروى \* فاصلى عليك حمد الله لا يحجب من اعتمده \* ولا يرد من قصده \* قاله تعالى يحمله  
مقررا لنا من ربه \* وقاله تعالى لا يحجب من اعتمده \* ولا يرد من قصده \* قاله تعالى يحمله

الفراغ من تقيده أواسط ذي القعدة الحرام الذي هو أحد شهور السادس عشر بعد مائة وألف من  
الاعوام \* وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى آله وصحبه والتابعين \* والحمد لله  
رب العالمين \* كمن الشرح المبارك بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه \* وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم كثيرا \* اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولاشياخنا وجميع المؤمنين والمؤمنات والحمد لله رب  
العالمين وهو حسبنا ونعم الوكيل

يقول راجي مولى الموالى \* مصححه صالح مراد الهلالي

الحمد لله الذي أوتى الكتاب عباده المصطفين \* وخصهم أجل النعم فجلهم أئمة وجعلهم الوارثون \* والصلاة  
والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين ( وبعد ) فقد تم بفضل الله طبع كتاب ايضاح الاسرار المصونة  
في الجواهر المكنونة في صدف الفرائض المسنونة تأليف الشيخ الفقيه العالم العلامة الحيسوبي سيد أحمد بن سليمان  
الجزولي الرسموكي روح الله وروحه وأنزل سبحانه الرضوان على ضريحه وذلك الطبع على نفقة من أشار إلى  
رفعة قدره بالبيان ومن سارت به خاسن ذكره الركيان المتوج بتاج البلاغة والعلم المنسربل بجلايب  
المفاخر والحلم عين أعيان السادة المزارعين السيد الحاج التهامي المزارعي بإشرافه  
الحرام ونواحيها جزاه الله عن العلم وأهله خير جزاء يليق بمثله وزاده من فضله  
مضاعفات الاحسان والاجر من عنده وقد تم الطبع على يد وكيله

السيد قاسم الدكالي أسبغ الله علينا وعليهم سيب الغفران

والمسلمين مافاح مسك الختام وبدي بدر التمام وذلك

في أوائل شهر محرم الحرام سنة خمسة وأربعين

بمكة المكرمة بعد الألف من هجرة سيد

الكونين صلى الله

عليه وآله وسلم

آمين

أحمد بن الحاج محمد بن جلال

1345 هـ

1325 هـ

١٣٤٥

الشيخ محمد

بجدة

صفحة

خطبة الكتاب	٢
أسباب التوارث	٦
موانع الارث	١٠
الوارثون من الرجال والنساء	٢٣
عدد القروض وأصحابها	٣٢
صفة ازالة الانكسار من السهام	١٠٢
كيفية تصحيح مسائل فيها وارث مفقود	١١١
عمل تصحيح مسائل الصلح	١١٧
الاقرار » » »	١٢٤
التنازع في الاستهلاك » » »	١٣٧
الحق في المشكل » » »	١٤٢
الوصايا » » »	١٤٦
كيفية قسمة التركة المعلومه	٢٢١
اختصار المسائل اذا لم يعرف قدر التركة »	٢٤٣

